



# المكتبة الأزهرية

مخطوطة

العقود الدرية في تنقيح الفتاوي الحامدية

المؤلف

محمد أمين بن عمر بن عبدالعزيز بن عابدين

ملاحظات

• كان الفراغ في شهر رمضان ١٢٣٦ هـ.



فهرسة الجزء الاول من تنقيح الحامدية					
فوائد تتعلق باب ما يقع	كتاب الطهارة	كتاب الصلاة	باب الجمعة	باب الجنازة	كتاب الصوم
٤	٥	٦	٧	٨	١٠
كتاب الحج	كتاب النكاح	باب الولي	باب النفق	باب المهر	مسائل متنوعة باب النكاح
١١	١٢	١٤	١٦	١٦	٢٠
باب نكاح انكاح الرقيق	باب العتق	باب الرضاع	كتاب الطلاق	باب الخلع	باب الحضنة
٢٣	٢٣	٢٤	٣٥	٣٨	٤٠
باب النفقة	باب يوت	كتاب العتق	كتاب الايمان	كتاب الشرك	باب الردة
٤٥	٥٨	٥٨	٥٩	٥٩	٧٣
كتاب الملقط	كتاب الوقف	باب الاول	باب الثاني	باب الثالث	كتاب البيوع
٧٣	٧٤	٧٤	١٢١	١٣٨	١٦٢
باب الاقالة	باب الاستحقاق	باب السلم	باب القرض	باب الصرف	باب الكفالة
١٩٣	١٩٤	١٩٦	١٩٨	٢٠٠	٢٠٩
كتاب القضا	باب الجبسى	مسائل متنوعة	كتاب الشهادة	تفاسير البيانات	كتاب الوكالة
٢١١	٢١٦	٢١٩	٢٢٣	٢٢٥	٢٤٠
في الحكم اذا كان ملقحا					
٧٥					

فهرسة الجزء الثاني					
كتاب الدعوى	كتاب الاقرار	كتاب الميراث	كتاب الفسخ	كتاب المضاربة	كتاب الوصية
٢٥١	٢٨١	٢٨٩	٢٩٦	٢٩٨	٣٠٠
كتاب الهبة	كتاب الاحارة	كتاب الكراه	كتاب الحجر وقاذه	كتاب الفضيحة	كتاب القسمة
٣١١	٣١٨	٣٨٢	٣٨٤	٣٩٨	٤٠١
في الغرامات الواردة	كتاب الزاغة	كتاب المساقاة	كتاب المضاربة	كتاب الحزب	كتاب المداينات
٤٠٢	٤١٠	٤١٤	٤٢٠	٤٢٩	٤٣٩
كتاب الرهن	كتاب الجنائز	في جنائز البهائم	كتاب الخطان	كتاب الوضايا	باب الرضى
٤٤٥	٤٥٠	٤٥٦	٤٥٧	٤٦٩	٤٧٥
مسائل متنوعة من الحظير والاباحة وغيرها والله سبحانه وتعالى اعلم					
٤٩٧					





کامل و مرتب ۴۹ جلد  
مخطوطات

هذا كتاب العقود الدرية في تنقيح  
الفتاوى لكاهن مدية لمولانا  
المعلم المولانا والخبير  
الفرامة خاتمة الحنفية  
الشيخ ابي عبد الله  
رحمته الله  
الدم

۴۹۵۵

مخطوطات

مخطوطات

مخطوطات





بسم الله الرحمن الرحيم  
 أحمد الله على آلائه واشكره على تواتر نعمائه واصلي واسلم على خاتم انبيائه  
 سيدنا محمد خير اصفيائه وعلى آله وصحبه واخصائه **اما بعد** فيقول العالم  
 العلامة والمحقق الفهامه زبدة العلماء العلماء مولانا الشيخ محمد امين بن  
 عمر عابدين غفر الله له ذنوبه وعلاء من زلال الغفوة وثوبه ان كتاب مفتي  
 المستفتي عن سوال المفتي للامام العلامة والخبير الفهامه حامدا فندى  
 العبادى مفتي دمشق الشام عليه رحمة الملك السلام كتاب جمع جل  
 الحوادث التي تدعو اليها البواعث مع التحري للقول الاقوى وما عليه العمل  
 والفتوى لم ار للمبتلى بالفتوى انفع منه حيث جمع ما لا غنى عنه غير ان  
 فيه نوع الخبايا بتكرار بعض الاسئلة وتعدد النقول في الجواب فاردت  
 صرف الحق اختصارا سئلته واجوبته وحذف ما يشهر منها ومكرراته وتلخيص  
 اوله وربما قدمت ما اخره واخرت ما قدمت وجمعت ما تفرق على وضع حكم  
 وزدت ما لا بد منه من نحو استدراك او تفصيل او ما فيه تقوية وتأييد  
 ضامنا الى ذلك ايضا بعض تحريات نفعها في حاشيتي على البحر المسماة منحة  
 الخالق على بحر الرائق وحاشيتي التي علقها على شرح التنوير المسماة رد المحتار

على رد المحتار وما حررت من الرسائل الفايقة في بعض المسائل المغلفة مع ما يفتح  
 به الفتاح العليم في حال الكتابة من تحرير بعض المسائل المشككة والوقايح المغلفة  
 قدونك كتابا حاشيا لدرر الفتاوى خاويا عن مستنكرات الروايد هو العدة في الفتاوى  
 والحرث بان يكتب بما اذهب حلتى على جمعه من لا يسمنى الا مثالا اسره  
 انما الله على عليه من رايه خير وبره وقد سميت ذلك بالعقود الدرية في  
 تنقيح الفتاوى الحامدية وحيث قلت فيه قال المؤلف فرادى به صاحب الاصل  
 وكلما كان من زيادتي اصدرة بلفظ اقول والله تعالى هو المسؤول في بلوغ  
 ذلك المأمول والتوفيق والسداد وانما هذا الحداد وفي ان ينفعني به  
 المسلمين فانه اكرم الاعمين وارحم الراحين **سئل** فيمن اراد ان يفتي في  
 امر ذي بال يهتم به شرعا وليس بحرم ولا مكروه ولا جعل الشارع سببا ليقبل بسببه  
 فيها ما ابتدئ به حقيقيا **الجواب** بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين  
 وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم قد جمعنا بين السبلة والمحمدية لقوله  
 عليه افضل الصلوة والسلام كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بسم الله فهو بائس وفي  
 رواية اجزم وفي رواية بالمحمدية وختمنا بالصلوة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 يتحاشا ولما ورد في ذلك فوايد تتعلق باداب المفتي **ادب المفتي** ان لا يقول يصدر في  
 ديانة لانه تعليم بل ادب ان يقول لا يصدر في زنازية من ثاني الايمان **الواجب** على  
 المفتي في هذه الزمان المسالفة في ايضاح الجواب لعلية المحفل فتاوى ابن التليبي  
 من الحدود والتعزير وفي القنية ليس للمفتي ولا للقاضي ان يحكم على ظاهر المذهب  
 ويترك العرف ونقله عنه في خزائن الروايات يبرى على الاشياء من القاعدة السادسة  
 ثم قال واصليها قوله عليه الصلوة والسلام ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله  
 حسن انتهى اقول لكن من جوابان العرف المخالف للنص لا يعتبر وبانه لا يصح بيع  
 الشرب مقصورا وان تعوزف ولعل هذا يجوز على بعض مسائل مسائل المزاورة  
 والمساقاة التي ظاهر الرواية عن الامام عدم جوازها والفتوى على الجواز للتعاقل  
 وكوقف النقول وبعض الفاظ الايمان المبينة على عرف المتقدمين فانه لا يلتزم  
 فيها عرفهم بل تجرى على كل عرف حادث تامل قال ابن السخنة في شرح المنظومة كل ما  
 كان في القنية مخالفا للقواعد لا التفات اليه ولا عمل عليه ما لم يعضده نقل من غيره  
 وفي حسام الحكام المحققين للشريلالى وقد افادني استاذي ونهني بقوله ان  
 فتوى مثل هؤلاء الاكابر واضرارهم شأنا النظر فيها من غير تقليد وافتراء بما  
 فيها من غير احاطة بحكمها من كتب المذهب المعتمدة فان مقام الافتاء خطر ودره



الإنسان انه فهم المسئلة على حقيقتها والاسرخلان او يشبه عليه حفظ فيخطى ولذلك اذا  
 حقت كبريت الفتاوى المجرعة من اصحابنا فضلا عن التي جمعها غيرهم عنهم بعد  
 النص في المذهب بخلافه وكان استاذي الثاني اذا جاءته فتوى يارفي بالنظر فيها  
 ويقول لطاها انما تصبر حتى تراجع النقل واخذها ثم يقول لي انا اعرف الحكم في هذا  
 كما اعرفك واعرف الشمس ولكن لا بد من مراجعة النقل لاحتمال الخلاف وغيره ما الذي  
 يسعى من الله تعالى ان اقول هذا يستحق وهذا لا يستحق وهذا يجوز وهذا لا يجوز  
 الا بعد النظر والحكم لقائله من اية المذهب رحمهم الله تعالى اه المراد من قولهم يدين بانه  
 لا قضاء الا اذا استفتي فيها بحبيبه على وفق ما نوى ولكن القاضى حكيم يوفق كلامه ولا  
 يلتفت الى نيته اذا كان فيما نوى تخفيف عليه كالوقال على لفلان الف درهم وقد  
 قضيته هل برئت من دينه بفتية بالبراء واذا سمع القاضى ذلك منه يقضى عليه  
 بالدين الا ان يقيم بينه على الايفاء شرح مختصر الاخسيكي للشيخ عبد القادر الجاوي  
 من القسم الثالث من بحث الحقيقة والمجاز ذلك على ان الجاهل لا يمكن القضاء  
 بالفتوى ايضا فلا بد من كون القاضى عالما ودنيا من الكبريت وابن العلم بزازية  
 في ٢٢ من الايمان **أقول** ولذا جرى العرف في زماننا ان المفتى لا يكتب للمستفتي  
 ما يدين به بل يحبيبه عنه باللسان فقط للالحكام له القاضى لقلبه الجهل على قضاة  
 زماننا من ادب الفتى ان لا يكتب في الواقعة على ما يعلم بل على ما في السؤال  
 الا انه يقول ان كان كذا الحكم كذا اذكره ابن حجر في كتاب المستدرك وهذا في زماننا  
 مشكل لكثرة الجبل التي تقع في كتابة الاسئلة وكثرة الجبل والبنفي بحيث ان  
 بعض المبطلين اذا صار بيده فتوى صالها على خصمه وقال المفتى افتى لي عليك  
 بكذا والجاهل اضعيف الحال لا يمكنه منازعته في كون خصمه مطابقا او لا من  
 خط الشيخ مناخنا الشيخ عبد القادر الصفوري الشافعي **أقول** اذا علم المفتى  
 حقيقة الامر ينبغي له ان لا يكتب للسائل لئلا يكون معناه له على الباطل لفظ  
 الفتوى كدس لفظ الصحيح والاصح والاشبه وغيرها خيرية من مسايل  
 كسنى وفيها من الكفالة والصحيح لا يرفع قول صاحب المحيط هذا هو الاصح  
 وعليه الفتوى اه معنى الاشبه انه اشبه بالمنصوص رواية والراجح دراية  
 فيكون عليه الفتوى بزازية متى اختلف في المسئلة فالعبرة بما قاله الاكثر  
 بيري من قاعدة الاصل الحقيقة **كتاب الطهارة سئل** في نارة وقت  
 في سمن مائع وماتت فيه فاذا اوضع في اناء مغروق السفلى وصب عليه الماء ثم اخذ  
 عناء الماء من اسفله ثلاث مرات او صب عليه الماء فطفي فرفع ثلاث مرات فهل

طهارة  
 في كيفية طهارة زيت  
 وقمت فيه نارة

بطهر كل من هذين الصنيتين **الجواب** نعم بطهر كما في طهارة الخيرية وهكذا روى عن ابي يوسف  
 وعليه الفتوى كما في الجمع والبرازية وخرانة المفتى وغيرها وبه جزم في الظهيرة وصرح به في  
 الجبر **سئل** فيها اذا وقعت خارة مبنية في رخوة دس جامدة بحيث لو شقت لاستلام  
 وريبت وتورم حولها فهل يكون الباقي طاهرا **الجواب** نعم بطهر وبكل الباقي والجامد  
 هو الذي لا يضم بعضه الى بعض اذا تورم واحوله فالتقى او يستصحب به بأكمل ما سواه  
 بيري افتى تاركي الهداية بانه اذا غلب على ظن المتوضي انه يضره مسح راسه  
 سقط عنه السج والواجب في انقشفت عليه يني وافتى بوجوب ايصال الماء في الغسل  
 الى داخل ثقب الاذن المشققة **سئل** تاركي الهداية ايضا عن الغسقية الصغيرة  
 يتوضا فيها الناس وينزل فيها ماء جريد هل يجوز الوضوء منها **الجواب** اذا لم يقع فيها غير الماء  
 المذكور لا يضر **أقول** هذا مبني على القول بانه لا فرق بين المفتى والملاقي وفيه معترك  
 عظيم بين العلماء المتأخرين حرريته في حاشيتي المسألة رد المحتار وعلى الدر المختار لا  
 تراجعا فيها ما لا يجد في غيرها والله الحمد **سئل** ايضا عن الدابة اذا ركبت وعلى  
 بدنها سروا وعرفت واصاب بدن الراكب ارضوب من عرقها الملوثة **الجواب**  
 بانه يتنجس ولا يضر بدن الحيوان اذا اصابه ببول او روث الا بالغسل **سئل** فيها اذا  
 وقع صنفج مائي في عصير عنب ومات فيه فهل يتنجس او لا **الجواب** يتنجس سائر المايعات  
 حكم الماء في الاصح كما في التمر والدر وسوت الصنفج فيه لا يتنجس كما في الكبر وغيره فلا  
 يتنجس العصير وفي الهداية والصنفج البري والبحري سواء وقيل البري يفسد  
 لو جرد الدم وعدم المعدن وقيل لا **قال** لنا رجون البحري ما يكون بين اصابعه  
 سرة وصح في السراج عدم الفرق بينهما لكن محله اذا لم يكن البري وم سائل فان  
 كان يفسد على الصحيح جرح عن شرح المنية تمام الفتاوى فيه **سئل** في دس مائع  
 مر عليه رجل بغسل يسمي فم يولا وابتل الغسل منه وليس فيه نجاسة ولا اثرها فهل  
 تنجس الدس به **الجواب** حيث كان الغسل طاهرا لا يتنجس الدس المزبور **سئل**  
 في خابية خل مطبوخ كثرها في الارض ولغ فيها كلب فنزعوا ما فيها وغسلوها بالماء الطاهر  
 ثلاثا وبشفتوها في كل مرة بخزقة طاهرة ثم ملأوها ماء طاهرا ثم صبوا عليه ماء  
 في دلو سبع مرات يخرج الماء من جانبها الخارج في كل مرة وهي من خزف قديم فهل  
 تطهر **الجواب** نعم تطهر **قال** قوله ثم ملأوها الخ مبالغة في التطهير والافهوه غير لازم  
 عندنا **سئل** في الكبد والطحال هل هما طاهران قبل الغسل **الجواب** نعم حتى لو طلي بهما  
 وجه الخف وصلى به تجوز صلاته كما في الثانية وهما حلان لقوله عليه الصلاة والسلام  
 احلت لنا ميتاته السمك والجراد ودمان الكبد والطحال وهو كس الطاهر والمكره عزى

طهارة  
 فيها اذا وقعت نارة  
 في رخوة دس جامدة

طهارة  
 يمين يضره مسح راسه  
 ومن اذنه مضغوبة

طهارة  
 فيها اذا عرفت الدابة الملوثة  
 ببولها تطهر بالغسل

طهارة  
 في صنفج مائي وقع  
 في العصير

طهارة  
 وقع في زبول في دس

طهارة  
 في نظير خابية خل ولغ  
 فيها كلب

طهارة  
 الكبد والطحال الطاهران  
 قبل الغسل



من الثمانية سبع الفرج والخضبة والغدة والدم المسفوح والحرارة والثمانية والذكر ونظيرها  
بعضهم بقوله اذا ما ذكرت شاة فكلماء سوي سبع فغيره الربال  
نقاء ثم خاء ثم غين وقال ثم سيمان وذاك  
اقول وكنت قد جمعتها في حروف كلتين ونظمتها بقول  
ان الذي من المذكاة رمى بجمعه حروف فخذ مدغم  
في مقتدى اذا كان الامام حذاء هل بنويه في التسليتين ام في  
العين فقط وهل قال به احد الامام **الجواب** نعم بنويه فيها وهورواية عن الحسن عن ابي حنيفة  
وبه قال محمد وقال ابو يوسف بنويه في العين فقط على ما في الحاشية وفيها زيادة لآباء  
يا وهي ان محمدا قدم ههنا بنى ادم على الحفظة في الذكر وفي كتاب الصلاة اخرو هذه  
المسئلة اختلف فيها اهل القبلة قال المعتزلة جملة الملائكة افضل من جملة بنى ادم وقال  
بعض اهل السنة جملة بنى ادم افضل من جملة الملائكة والمذهب الذي في ان خراس  
بنى ادم وهم المرسلون افضل من جملة الملائكة وعوام بنى ادم وهم الاتقياء افضل من  
عوام الملائكة وخراس الملائكة افضل من عوام بنى ادم وما ذكر محمد لا يدل على  
التفضيل لان المواد للجمع المطلق دون الترتيب **سئل** هل السنة بد فرض  
المعاش ركعتان ام اربع وقيل الفرض هل هي عندنا مؤكدة ام مندوبة **الجواب** الركعتان  
بعد العشاء مؤكدة والاربع قبلها وبعد ما مندوبة وفرضت النوازل قبل الفرض  
لغير نقصان وبعده لقطع طمع الشيطان **اقول** الصواب لكس كما في الدرر **سئل** في اقتداء  
الحنفي بشافعي يرفع يديه في تكبيرات الانتقال هل يصح ام لا **الجواب** راي في مجموعة الشيخ  
عفيف الدين بن شيخ الاسلام الشيخ عبدالرحمن المرشدي مفتي مكة المكرمة رسالة  
الشيخ محمد بن احمد بن مسعود القنوري الحنفي في عدم بطلان صلاته بذلك وأنه لم  
ير البطلان عن ابي حنيفة **الاجوب** السنن في مقتضى **سئل** عن هذه الآية الكريمة فكتب  
ما صورته ليس **والله** الرحمن الرحيم ان الله وملائكته يصلون على النبي يسمعون  
ياظلم شره وتعلم شأنه يا ايها الذين امنوا صلوا عليه اي اعتنوا انتم ايضا فانكم اولوا  
بذلك فقولوا اللهم صل على محمد ولسلوا تسليما قولوا السلام عليك ايها النبي فان قلت  
لماذا اكد السلام بالمصدر ولم يؤكد الصلاة به قلت لما اكد الصلاة بمؤكدات سبعة  
ان والجملة الاسمية وصلاة الله وصلاة الملائكة والاخبار والنداء والامر بما يظن  
ان السلام ليس كذلك فأكده بالمصدر والاية تدل على وجوب الصلاة والسلام  
في الجملة قاله ابن كمال باشا وقال ابو السعود العادى يا ايها الذين امنوا صلوا عليه  
وسلوا تسليما قال يلين اللهم صل على محمد ولم يخو ذلك قيل لجم المراد بالتسليم اقتداء

كتاب الصلاة

في ينة المقتدى الامام  
بالسلام

في التفصيل بين بنى ادم  
والملائكة

في سنة العشاء المقتضية  
والعبادة

في اقتداء الحنفي بشافعي  
يرفع يديه في التكبيرات

للمرء بالتسليم والاية دليل على وجوب الصلاة والسلام مطلقا غير تعرض لوجوب  
التكبير وعدمه وقيل يجب ذلك كلما جرى ذكره لقوله عليه الصلاة والسلام رغم انف  
رجل ذكرت عنده فلم يصل على ومنهم من قال يجب في كل مجلس وان تكرر ذكره عليه  
الصلاة والسلام ومنهم من قال في كل وجوب في العرس والذي يقتضيه الاحتياط ويستند  
معونه على شأنه عليه الصلاة والسلام انه يصل على كلما جرى ذكره الرنوع **الحاشية** وقال  
في النهاية شرح الهداية قال ابن مسعود رضي الله تعالى عنه بعد ما عليه التمشيد اذا  
قلت هذا وفعلت هذا فقد عشت صلاتك فقد علق التمام باحدهما فمن علق التمام  
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خالف النص وما الجواب عن الآية بأنه امر  
بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وانه للايجاب ولكن ليس فيه الاجاب في الصلاة  
اذا رجاها فيجوز على خارجها وعندنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة  
في العمررة واجبة هكذا قال الكرخي لان الامر بالفعل لا يقتضي التكبير **الحاشية** وفي المحيط  
قال ابو الحسن الكرخي واجبة في العمررة ان شاء فعلها في الصلاة او في غيرها  
وقال الطحاوي لا يلزم كلما سمع ذكر النبي صلى الله عليه وسلم خارج الصلاة واجبة انتهى  
فان قيل قد ذكرتم الصلاة ولم تذكروا السلام مع انه منصوص عليه في الآية  
الشريفة وقد اجمع المفسرون على وجوبه وعدم نسخه فيقال نحن ما نكرنا فرضه  
وانه يجب في العمررة اشتقالا لا مرسا وهو لا يوجب التكبير وانما لم نذكره لانه مذكور  
في التحيات وهي واجبة في الصلاة فلا حاجة الى ذكره او يقال انه المراد بالسلام  
التسليم لقضائه قال الله تعالى فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم  
لا يجدوا في انفسهم حرجا مما قضيت ويسلو تسليما كذا في بعض حواشي الهداية  
وصد الشريعة او يقال ان الانسان اذا صلى على النبي صلى الله عليه وسلم فقد سلم  
لان حوز الحلي كما في الواهب ان تكون الصلاة بمعنى السلام عليه **فوالله**  
تعالى حم قرأ وتعالى حرك بغيره لا تقصد وعن جارا لله مثله لان العرب كلتنى بالفتحة  
عن الالف اكتفاء هم بالكسرة عن الياء الرسمية والراء والالف ولو قرأ اعذ بالله  
لا تقصد ايضا لاكتفاءهم بالضممة عن الواو فتبين من باب حذف الحروف  
والزيادة عن عايشة رضي الله عنها كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا صلى ركعتي  
الفجر اضطلع على سقته الاعم وفيه اختلاف العلماء من الصحابة والتابعين ومن  
بعدهم على ستة اقوال الاول سنة واليه ذهب الشافعي واصحابه الثاني ستم  
روى عن ابي موسى الاشعري ورافع بن خريج واصل بن ماله وابي هريرة ومن  
الثاني بن محمد بن سيرين وعروة وسعيد بن المسيب والقاسم بن محمد وعروة بن الزبير

عليه  
النبي صلى الله عليه وسلم

في وجوب الصلاة على  
النبي صلى الله عليه وسلم  
في العمررة وكما ذكر

لوقال اعذ بالله  
لا تقصد

في مضجعه بعد سنة الفجر



وغيرهم الثالث واجب الادب وهو قول محمد بن حزم فلا يخرج صلاة الصبح بدونه  
 الرابع بدعة قاله عبد الله بن مسعود وابن عمر على اختلاف عنه فروى ابن ابي شيبة  
 ثمال عبد الله مابا للرجل اذا صلى الركعتين يتكلم كما تتكلم الدابة والحمار اذا سلم  
 فقد فصل وروى ابن ابي شيبة ايضا صحبت ابن عمر رضي الله عنه في السفر والمطر  
 فماريته اضطلع بعد الركعتين وفي رواية نهي ابن عمر واخبرنا بدعة ومن كره  
 ذلك من التابعين الاسود بن زيد وابراهيم النخعي وقال هي ضجعة الشيطان  
 وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير ومن الامة مالك بن انس وحكاة القاضي  
 عياض عنه وعن جمهور العلماء الخامس خلاف الاولى وعن الحسن انه كان لا يعبه  
 الاضطجاع السادس انه ليس مقصود الاذام وانما المقصود الفصل بين ركعتي  
 الغر والفرصة اما باضطجاع او حديث او غير ذلك وهو يحكى عن الشافعي عني  
 على البخاري مختصرا **اقول** لم يتفرع للنقل عن احدهما ايتمنا وقد رايت في مسند  
 الامام محمد في باب صلاة الغر في الجماعة اخبرنا مالك اخبرنا نافع عن عبد الله  
 ابن عمر انه راي رجلا ركع ركعتي الغر ثم اضطلع فقال ابن عمر ما شأنه فقال قلت  
 يفصل بين صلاته قال ابن عمر اي فصل افضل من السلام قال محمد ويقول ابن  
 عمر ناخذ وهو قول ابن حنيفة رحمه الله انتهى **باب الجمعة** **سئل** في تعظيم يوم  
 الجمعة هل هو محض من هذه الامة او لا وقوله عليه الصلاة والسلام اليهود  
 غدا والنصارى بعد غد يدل على تخصيص هذه الامة او لا وهل ورد هذا  
 الحديث في الكتب الصحيحة وما معناه وما الذي يستعمل عليه من البدع **الجواب**  
 هذه ثقة حديث رواه البخاري عن ابى هريرة رضي الله عنه انه سمع رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم يقول نحن الاخرون السابقون يوم القيامة بيئنا انهم اولو  
 الكتاب من قبلنا ثم هذا يومهم الذي فرض عليهم فاختلفوا فيه فهدانا الله له  
 والنا من لنا فيه تبع اليهود غدا والنصارى فان قوله عليه الصلاة والسلام هذا  
 على الامم السابقة من اليهود والنصارى فان قوله عليه الصلاة والسلام هذا  
 يومهم الذي فرض عليهم ظاهر في التبيين واما معناه فقوله نحن الاخرون اي  
 زمنا في الدنيا السابقون اهل الكتاب وغيرهم في المنزلة والكرامة يوم القيامة  
 والحشر والحساب والقضا قبل الخلائق ودخول الجنة وبيئنا انهم قال ابو عبيدة  
 يكون بمعنى غير وعلى ومن اجل فيكون المراد بغير الاستثناء اي غير انهم ففيه  
 تأكيد الموح بما يشبهه الذم لادماج معنى النسخ او على انهم فتكون تعليلية لسبقنا  
 يوم القيامة ومن اجل انهم اولو الكتاب من قبلنا فتكون آخرين لهم ثم هدينا

وسعيد بن المسيب تقدم  
 اتفاقا انها مستحبة عنده  
 ولعل غيره وايين  
 ٩١

**مطل**  
 في تعظيم يوم الجمعة هل هو  
 محض من هذه الامة او لا

الى الجمعة وهو قبل السبت والاحد فتكون سابقين والمراد من الكتاب التورية  
 والابجيل او الجنس اي جنس الكتب المنزلة ليصح عود الضمير اليه في واوتينا  
 من بعدهم الا انه يكون من باب الاستخدام فهذانا الله له بان نفسه لنا ولم يكنا  
 الى اجتماعه وفيه وفرض عليهم ايضا تعظيمه بعينه والاجتماع فيه فاختلفوا فيه  
 هل يلزم بعينه ام يسوغ لهم ابداله بغيره من الايام فاجتهدوا في ذلك  
 فاخطا وروى ابو جهم عن الرشيدي ان الله فرض على اليهود الجمعة فقالوا  
 يا موسى ان الله لم يخلق يوم السبت شيئا فاجعل لنا فجعله عليهم فاليهود يوم  
 السبت والنصارى بعد غد يوم الاحد فاختاروا السبت لغيرهم انه يوم فرغ  
 الله فيه من خلق الخلق فظنوا ذلك فرضيت لتوجب عظم اليوم فقالوا نحن  
 نعظمه ونستريح فيه من العمل ونستعمل فيه بالعبادة والكر والنصارى  
 اختاروا الاحد لانه اول يوم بد الله فيه خلق الخلق فاستحق التعظيم في الفوا  
 النص فضلوا واما ما استعمل عليه الحديث من انواع البدع ففيه الاحكام  
 وهوان يكون شيان لهما متعلقان فيذكر احد الشئين ويجزف متعلقه ويجزف  
 الاخر ويذكر متعلقه كقوله تعالى وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ترجعون  
 قبل اصله وما لي لا اعبد الذي فطرني واليه ارجع وما لكم لا تعبدون الذي  
 فطركم واليه ترجعون وفيه ايضا اللف والنشر المركب في قوله بيئنا انهم اولو  
 الكتاب من قبلنا راجع الى الاخرون وقوله ثم هذا يومهم راجع الى السابقين  
 وفيه لادماج وهوانه ادوات الكتاب من قبلنا فيكون كتابهم مشروخا بكتابتنا فيكون  
 مدحنا وفيه تأكيد المدح بما يشبه الذم وفيه الاستخدام في رواية واوتينا من بعدهم  
 الضمير يرجع الى الكتاب بمعنى القران وفيه الطباق في الاخرون السابقون  
 وفيه الجمع والتفريق في قوله والنا من لنا فيه تبع جمع وما بعده تفريق ففيه  
 انواع بدعية هذا ما تبسرى في هذا المقام وعلى بيننا فضل الصلاة وانما السلام  
**سئل** في صلاة الجمعة هل تؤدي في مصر في مواضع كثيرة **الجواب** نعم كما ذكره في  
 التنوير وقال السرخسي هو الصحيح من مذهب ابى حنيفة رحمه الله وبناخذ  
 وقال الزيلعي هو الاصح لان في عدم جواز التمدد حرجا وهو من نوع وقال العيني  
 في شرح الجمع وعليه الفتوى ومثله في امانة فتح القدير **فاشبهه** قال الشيخ  
 خير الدين في حاشيته على البحر من باب الاذان لم رايتمنا نصا صريحا في اذان  
 الجوف هل هو مكروه ام لا والذي تخرران الذي بين يدي الخطيب فيه الشافعية  
 نولان الاستحباب والمكرهه واما الاذان الاول فقد صرح في النهاية بان المتواركة

بيان  
 فضيلة

**مطل**  
 في جواز تعدد الجمعة في مصر

**مطل**  
 في اذان الجوف يوم الجمعة



فيه اجتماع الموفين ليتبع اصواتهم الى اطراف المصالح انتمى فقيه دليل على انه غير  
مكره لان المتوارث لا يكون مكرها وكذلك الذي بين يدي الخطيب المتوارث كونه  
بجماعة فهو مكره غير مكره بكونه بدعة حسنة اذ مائة المؤمنين المسلمين حسنا  
ثم عند الله حسن وقال السبوي في الاصل اول من احدث اذان اثنين معا بنوا  
امية انتهى **تمت** فيما يستحب فعل يوم الجمعة وليلتدعيا بذكر ما اطلع على الخلافة  
فيه من المستحب فيه الاستبناك والاعتسالة للصلاة وازالة الشعر وتقليم الاظفار  
لكن ذكر في الترخاينة من الحج بكرة تقليم الاظفار وقص الثارب يوم الجمعة قبل الصلاة  
لما فيه من معنى الحج وقبل الفراغ من الحج قضاء النقص وقص الثارب وحلق  
الشعر وتقليم الاظفار غير مشروع وجاء في الاخبار من قلم الفقهاء يوم الجمعة اعاده  
الله من السوء الى الجمعة القابلة وثلاثة ايام ورايت في بعض الروايات ان من يقلم  
اظفاره او يقص يوم الجمعة عملا بالاخبار فكأنه حج واعتمر ثم حلق وقصر وثلاثة ايام  
اذا تمت يوم الجمعة لقلم الاظفار ان راي انه جاز واحد قبل يوم الجمعة ومع هذا  
يؤخر الى يوم الجمعة بكرة لان من كان ظفره طويلا كان رزقه ضيقا وان لم يجاوز  
الحد ووقته بركا بالاخبار فهو مستحب لان ما يشته رضى الله عزاروت من قلم  
اظفاره يوم الجمعة اعاده الله من البلاء الى الجمعة الاخرى وزيادة ثلاثة ايام  
ومنها الادهاق ومن الطيب ولبس الثياب والتقرب من الخطيب وتخخير  
المسجد والتكبير اليه والمضي بسكينة ووقار وان يقول عند الدخول اللهم اجعلني  
من اوجه من توجه اليك واقرب من تقرب اليك وافضل من سألك ورغب  
اليك وما خيرا لفلان او لفلانة عن الصلاة وان يقرأ في صلاة الجمعة الجمعة  
والما فقيح احبانا تبركا وقرأة الفاتحة والمعوذتين والاخلاص سميها  
فمن فعلها حفظ من مجلسه ذلك الى مثل وقرأة سورة هود والكهف والذخا  
وعيادة المريض وزيارة الاخوات في الله تعالى وزيارة القبور وصلاة  
التسبيح والتهود النكاح والعق والاثار من الصلاة على النبي المختار صلى الله  
عليه وسلم وفي ليلة اشارة الشهرين وسورة الكهف وبس والرخا وبصلي فيها  
صلاة حفظ القرآن وصلاة رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ويقرأ في بعضها  
الكافرون والاخلاص من نور الشفعة في بيان ظهر الجمعة للامامة المقدسة  
**باب الخزانة** **سئل** في امرأة ماتت عن زوج وورثة غيره اسر والزوج بنين  
زايد على الكف والتميز الشري على انه يحسب الزايد عليهم فهل يحسب الزايد عليهم بعد  
بئوت شرعا **الجواب** نعم **سئل** في امرأة ماتت عن زوجا ولها وولدين صغيرين مثله

**طلب**  
فيما يستحب فعل يوم  
الجمعة وليلتدعيا

**طلب**  
اسر الزوج ان يكفها زابدا  
على الكف الشري

**طلب**  
دفنت مع بنتها امعة كضر  
حصة الزوج

فوفنت

فوفنت الام بها امعة من التركة تعودا وتلفت الامتعة بذلك فهل تعتق الام ذلك  
**الجواب** نعم تعتق الام حصة الزوج وولده حيث تلفت الامتعة والابليس عليها  
بطلبه الحق كما هو صريح كلامهم كما في البحر وغيره **سئل** في المرأة اذا ماتت عن زوج  
وورثة غيره وخلفت تركة فهل مؤنة تجهيزها وتكفينها على الزوج **الجواب** الملقى  
به وجوب كفنها على الزوج وان تركت مالا كما في التنوير والحاشية ورجح في البحر  
بانه الظاهر لانه ككسوتها **سئل** في رجل دفن ميتة في ارض في قبر موقوفة على  
دفن موت المسلمين فابيت رجل اخر ان القبر المرقوم له ويريد اخراجه الميت منه  
فما الحكم الشرعي **الجواب** اذا كانت الارض موقوفة بضم ما افق عليه ولا حول  
الميت من مكانه كما في الحاشية لذا افنت المهنداري والمسئلة في الجيزية من الجنابز  
**سئل** فيما اذا اقر زيدا المعاري في حفر قبور الموتى وتميرها واصلاحها للاجانب  
لذلك لاهليته واتقانه ويريد بعض الفقهاء من ذلك بلاء وجه شرعي فهل يمنع  
المعارض **الجواب** نعم يمنع **باب الزكاة والعشر** **سئل** في رجل وجبت عليه زكاة  
ماله الذي معه وسفق فهل المعسر في ذلك مكان المال او لا **الجواب** نعم المعسر في  
الزكاة مكان المال في الروايات كما في البحر والنهر وعليه ابن ملك في شرح المجمع  
بانه محل الزكاة ولهذا سقط بهلاكه رجل له مال في يد شرعية في غير المصر الذي هو فيه  
فانه يرض الزكاة الى فقراء المصر الذي فيه المال دون المصر الذي هو فيه خلاصة  
من الفصل الثامن وفيما لود فيها الى فقراء بلد اخر قبل تمام الحول يجوز بلاكها  
**سئل** في رجل خرج من بلدته يريد الحج واصطحب معه من المال نصبا كثيرة لم يخرج  
زكاتها ويرغم انه لا تترك من زكاتها اذا حال عليها الحول لكونه يريد الحج فهل يلزم منه زكاتها  
**الجواب** نعم يلزم منه زكاة الفاضل حيث حال عليه الحول ولم يخرج زكاته ولا عبرة بزعمه  
المذكور لان ما ليس له مطالب من جهة العباد لا يمنع وجوب الزكاة كدين النذر  
والكفارة ووجوب الحج وصدقة الفطر وهدي متعة واضحية ولقطة بعد التعريف  
كذا في شرح المتن للباقي وكذا في البحر والنهر وغيرهما وقرار المال المذكور  
لاجل الحج لاخرجه عن ملكه والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لرجلين اشجار مرمرة  
تامة في ارض عشرية فحطهاها وانتفعا بحطبها فقام المسك على العشر يطلب عشرها  
منها فهل لا عشر فيها **الجواب** نعم لا عشر في الاشجار لانها غير ثمرية جزء الارض وانما  
تتبعها في البيع كما في التلويح والبحر وغيرهما من باب العشر وبطله افنت الشيخ احمد  
كما في فتاواه من باب النقا **اقول** قوله لا عشر في الاشجار يعني المثمرة التي لم  
تعد للقطع في كل سنة فيها العشر كما بان عن الحاشية وبطلان نفس الثمر فان قيل العشر

**طلب**  
كفنت المرأة على الزوج  
وان تركت مالا

**طلب**  
دفن في قبر موقوفة  
بضم ما افق عليه

**طلب**  
ج ذكر القاضى فغار الاهلية  
وانقائه منع المعارضين

**طلب**  
العتير في الزكاة مكان المال

**طلب**  
افرز مال الحج لغيره  
زكاته بعد  
الحول

**طلب**  
لاعشر في الاشجار المثمرة

بخلاف ما  
أورد للقطع



**ط** صبط خصل الأوقاف لنظارها  
لالتجار

**ط** العشر على تناظر المزرعة  
النراج والمستاجر

قول رسول الله صلى الله عليه وآله  
فالعشر على الميراث في حنيفة  
وعند مالك الكافر عند  
ميراث واحد وعشرين  
يوسف عشر في الدنيا  
في النفاذ في الدنيا

**ط** قاضي خان من أهل  
الترجيج

أيضا الكافي **س** في مزرعة جارية في أوقاف أهلية وعليها عشر فوضه السلطان عنده  
لزيد التيماري ويريد أخذ العشر من فروع المزرعة ومنع نظار الوقت من صبط  
محصول الأوقاف بدونه وجه شرعي فهل يكون صبط محصول الأوقاف لنظارها والعشر  
على جهة الأوقاف بأخذ التيماري من النظار **الح** نعم صبط محصول الأوقاف لنظارها  
والعشر على جهة الأوقاف بأخذ التيماري من نظار الأوقاف **س** في قرية جارية  
بتمامها في وقف مدرسة يزرعها زراعتها مزارعة ويدفعون ما شرط جهة الوقف عليهم  
وهو الربع وعليها عشر لزيد فعمل لمثولي المدرسة أخذ ربع الخارج المشروط وجهة  
الوقف وعليه دفع العشر من ذلك وليس لزيد طلب عشر ذلك من الزرع **الح**  
نعم كما انتهى به المحرم **ق** قال في الأسعاف إذا دفن أي متولي الأرض الموقوفة  
مزرعة فالخراج والعشر من حصنة أهل الوقف لأنها آجارية معني وفي منظومة  
النسفي والأرض تستاجر وهي تعشر بعشرها الآخر لا المستاجر  
كذلك من بدفنها مزارعة بدفع ذوالأرض بلا ملاحقة  
لكن في الدر من أخرباب العشر والعشر على المخرج كخراج موطف وقال على المستاجر كسهم  
مسلم وفي الحاموي ويقولها ناخذ انتهى لكن في فتاوى الشيخ اسماعيل من أول  
باب العشر العشر على جهة الوقف في الأشياء وتفسد الآجارية باشتراط خراجها  
أو عشرها على المستاجر وفي الخبرية صرح في البحر بطلان البدائع وغيره أن  
العشر يجب على المورع عند أي حنيفة رحمه الله وعندهما على المستاجر والقول  
ما قاله الإمام فليس على المستاجر بدفع ولا على المستحكر شيء **ت** عبارة الحاموي  
القدس لا تعارض عبارة غيره فإن قاضي خان من أهل الترجيع ومن عاداته أنه  
يقدم الأظهر والأشهر وقد قدم قول الإمام فكان هو المعتمد وأدنى بذلك غير أحد  
من جملة مكرها أفندي شيخ الإسلام وعطاء الله أفندي شيخ الإسلام وقد اقتصر  
في الأسعاف والخصاف **ق** فاجاب به المؤلف مبني على قول الإمام المفتي به  
وتوضيح الجواب أنه إذا كان الخارج من القرية مثلا ما به تغيز من الخطية يأخذ  
المثولي آجرة الأرض وهي هنا الربع خمسة وعشرون قفيزا ثم بدفع المثولي  
من هذا الربع إلى التيماري عشر جميع الخارج من القرية عشرة أفقصة لأعشر  
ما يأخذ المثولي فقط كما قد يتوهم وليس لصاحب العشر مطالبة الملاحين بشيء  
لأنهم مستأجرون خلافا للمصاحين فتنبه هذا وقد كتبت في رد المحتار بأنه  
**قلت** لكن في زماننا عامة الأوقاف من القرى والمزارع لرضا المستاجر بتحمل  
خراجاتها ومنهنا يستاجر بدون أجر المثل بحيث لا تبقى الآجيرة ولا أضعا فلها العشر

أخرج

ن  
أكل

أخرج المقاسمة فلا ينبغي العدول عن الاتفاق بقولها في ذلك لأنهم في زماننا يقتدرون  
آجرة المثل بناء على أن الآجرة سالمة لجهة الوقف ولا شيء عليه من عشر وغيره أمواله  
اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وأن المستاجر ليس عليه سوى الآجرة فإن آجرة  
المثل تزيد أضعافا كثيرة كالأختي فإن أمكن أخذ الآجرة كاملة يبقى بقوله ولا  
فيقولها لما يلزم عليه من الضرر الواضح الذي لا يقول به أحد والله تعالى أعلم **ف** إنما  
إذا كان عند قرية موقوفة مقطوعا على أهل الوقف بموجب الدفتر السلطاني  
فأخذ رجل من أهل القرية بعض الأرض التي يده منها شجرة للقطع فهل يجب  
في ذلك العشر **الح** نعم كسهم عماد الدين عني عنه الحد الجواب كما به هو الواجب ولو  
جعل أرضه شجرة أو مقصبة يقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر وكذا الرجل  
فيها القث للدواب خانية من فصل العشر **س** في رجل له في داره شجرة ممر أو نخلة  
هل فيها عشر **الح** لا عشر فيها لأنها تتبع للدار ولا عشر في الدار سراج من زكاة الزرع **س**  
في أرض قرية جارية في وقف عليها تقسم من الربع لجهة الوقف وفيها عشر للتيماري  
وبها زراع يزرعون ويدفعون ما على زرعهم من القسم المزبور وبأخذ التيماري  
عشره في كل سنة وإن زرعوا أراضيها وزرع فيها جماعة غيرهم من قرية أخرى  
بأن متولي الوقف والتيماري غم حصدهم والزرع ويريدون نقله إلى أراضي قريتهم  
بدونه أذن متولي الوقف والتيماري فهل ليس لهم ذلك **الح** ليس لهم نقل  
فيه حتى يدفعوا حصصة الوقف والتيماري لأنه مشترك ولا يجوز التفرق في المشترك  
الأبواب أن الشريك ما في محيط السرخسي ويجب العشر في جميع الخارج ولا يجزئ  
لصاحبها ما انفق من سقي أو عمارة أو آجرة حافظا لأنه واجب بتمام العشر وأنه  
يقتضي الشراكة في جميعه ولا ينبغي له أن يأكل جميع الخارج قبل إذا العشر لأنه مشترك  
فيكون كالأحق الغير فلاجل وإن أخرز العشر لجل له أكل الباقي كما في المشترك إذا  
أفرز نصيب صاحبه لجل أكله وإن كان بغيره أنه لا ينبغي أن يأكل جميع الخارج قبل  
إذا الخارج قبل هذا في خراج المقاسمة لأنه يجب في الخارج فكان الخارج مشتركا  
وما خرج الوظيفه يجب في الذمة فيجل له وقيل لاجل له أكل الطعام قبل نقد  
الغنم لغيرها بايع وقال أبو حنيفة رحمه الله ما أكل من الثمرة أو أظلم غيره ضمن  
عشرة وعن أبي يوسف أنه لا يضمن بقدر ما يكفيه وعمله لكن يعتبر في تكمل الأوق  
وما تلف أو ذهب منه بغير صنعه سقط عنه بقدره إلا إذا أخذ من متلفه ضمان المتلف  
لأنه بدل مال مشترك انتهى **س** في أرض عشرية تسقى بماء العشر بدلية ليس لها من  
غير ذلك فهل يجب نصف العشر أم لا **الح** نعم قال في الملتقى ويجب فيها سقي

**ط** يجب العشر في الشجر  
المعد للنفق

**ط** لا عشر في شجر الدار

قوله له أكل الطعام الخ  
جملة مستأنفة  
قوله ليس البائع  
لعل لفظة الغير  
زائدة فليز

**ط** نصف العشر فيما سقى  
به البية أو غير  
أرضانية



بغير اوبدا لية او سانية نصف العشر قبل رفع موزن المزارع ومثله في التوزيع وغيره والقر  
الدول الكيس والدالية جذع طويل في راسه ولو يركب الرجل الطرف الاخر فيرفع  
الدول بالاء وقيل هي دلاب والسانية الناقة التي يسقي عليها **سئل** فيما اذا كان لزيد عرس  
جور على حافات نهر في ارض وقف عشرية فقطع زيد الحور ويطالب صاحب العشرية  
فهل ليس له ذلك **الجواب** لا عشر في ذلك كسبه محمد الهادي المفتي بدمشق الشام الحمد  
لله **الجواب** كايه المرحوم اجاب قال الهادي الاشجار التي على المسناة لا شي فيها  
انتهى **والسئلة** في البرازية **سئل** في قرية بعضها وقف وبعضها ميرى وبعضها تيماري  
ومذكور في دفتر السلطان انا في الاصل قسم وجعل بدل القسم شي معلوم من المنفعة  
والدرهم ويريد الآن ناظر الوقف والحكم على الميرى والتيماري اخذ القسم المعين  
في دفتر المرقوم فقبل لهم ذلك اذ كان في القسمة حظ وصلى لجهة الوقف  
والميرى ام لا **الجواب** للناظر ذلك مادامت القلة قايمة والا فله اجر المثل بالفا بالغ  
كتبه الفقير على الهادي المفتي بدمشق الشام الحمد لله **الجواب** كايه الوالد المرحوم  
اجاب **سئل** فيما اذا كان لزيد اشجار مزرعة قايمة في ارض قرية عشرية جارية في تيمار  
رجل يريد طلب العشر من ثمار الاشجار فهل له ذلك **الجواب** نعم نعم قال في القاية وفي الثمار  
اذا كانت في الارض العشرية العشر وليس في ثمار الاشجار القائمة في ارض الخراج  
شيئ انتهى وفي محط السرخسي كل شيء يتبع الارض في البيع بغير شرط فلا عشر فيه  
لانه بمنزلة اجزاء الارض وكل شيء لا يتبع الارض الا بشرط فغيره العشر كالحبوب والتمر  
ثم البزور التي لا تصلح للزراعة كبنز البطح والبقا ونحوها فلا عشر فيها لانه غير  
مقصود في نفسها وانما المقصود ثمارها انتهى واعلم ان وجوبه عند الاحكام  
اذا ظهرت الثمرة وامن عليها الفساد والوقت الادراك كما قال الثاني ولا ي  
حصوله في الخفية كما قال الثالث وانما الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالانلا  
فهو من العشر ومثله في البحر والنخ **سئل** في ارض وقف آجرها الناطر من زيد  
مدة طويلة معلومة باجرة معلومة لدى حاكم شرعي برها ويريد الناظر ان يقسم  
على ريع الارض المزبورة قبل انتهاء مدة اجارته فهل ليس له ذلك **الجواب**  
حيث آجرها باجر المثل ولم تنته مدة الاجارة ليس له ذلك والحالة هذه **سئل**  
في تيمار قرية له عتامة معلومة على وجه القطر على القرية بموجب دفتر الخاقا  
والبراة السلطانية التي بيده قام بكتف زراع القرية بدفع شي زائد على القطر  
الذي عند السلطان عنصره فهل يمنع من ذلك **الجواب** نعم يمنع **سئل** في المزارع اذا  
باع القلة المصنوعة بثمن معلوم وتصرف بها المشتري بدون اذن التيماري ويريد

**مطل**  
لا عشر فيما على لياه

**مطل**  
لناظر القسم مادامت القلة  
قايمة والا فاجر المثل

**مطل**  
في ثمار الارض العشرية  
فلا يبي في ثمار الارض  
الخرابية

**مطل**  
ليس للتيماري اخذ زائد  
عن القطر المعين  
في بريرة

**مطل**  
اجر اقطار ارض العشرية  
ليس له مطالبة المستاجر  
بالقسم

**مطل**  
باع القلة العشرية وتصرف  
بها المشتري فالتيماري  
اخذ المصروف  
الثمرة

التيماري

التيماري اخذ حصة العشر من ثمارها فهل له ذلك **الجواب** نعم واذا باع الطعام المعشور  
فلم يصدق ان اخذ حصة من المشتري وان تصرف الا ان الحب ينبت مشوكا شعبة اعشاره  
لما لك وعشره للمفقر وهذا صا للمالك من عاين الانتفاع به فلم ينفذ بيعه في سقار العشر  
بخلاف مال الزكاة لانه يملك نقل الحق من النصاب الى مال اخر وان شاء اخذ من البايع  
لاننا نحتق الفقير وذكر في المنتقى وان قبضه المشتري وغيبه اخذ العشر من المحن ويكون  
بهذا اجازة للبيع محبط السرخسي في بيع الطعام المعشور ولو باع الغنم والاربيب والعصير  
يؤخذ عشره عند مالو باع بعد ما جعله ناطفا يؤخذ عشر ثمنه الغنم من زكاة خزانه كل  
**سئل** في قرية جارية في تيمار ثلاثة عليها مقطوع معلوم بدفع زراعتها لهم في كل سنة ولم يبي  
للمثلاثة والآن قلم اخذ قسم تام الآن احدا للثلاثة يطلب من الزراع القسم فهل يمنع  
**الجواب** حيث كانت القرية مقطوعة يمنع من طلبها القسم من الزراع والله الموفق كتبه  
فقير ربه اسمعيل المفتي بقضاء الشام الحمد لله كذلك **الجواب** كتبه الفقير احمد الهادي  
المفتي بدمشق الشام الحمد لله كذلك **الجواب** كتبه الفقير احمد الهادي المفتي  
الثاني بقضاء الشام الحمد لله جاري كذلك كتبه الفقير ابو الموهب الحنبلي الحمد  
لله تعالى كذلك **الجواب** كتبه الفقير احمد الهادي المفتي بدمشق الشام **سئل** في قرية  
مشتركة بين وقفين وعشرها التيماري عليها مالا مقطوع بدفع زراعتها في كل سنة للمكمل  
عليها والآن قام المكمل عليها يطلب اخذ القسم من زراعتها ولم يكن فيها قسم متعارف  
ولم يبي اخذ القسم من زراعتها لكنه يتعلل بان في دفتر عليها قسم فهل ليس  
اخذ القسم الا ان يشره ضياح الزراع عليه وكتبه في دفتر السلطان لا يكون حجة  
في اخذ القسم منها حيث لم يتعارف فيها والله اعلم فتاوى اسما عليه في اوابل كتاب  
الوقف من الخيرية لا يعمل محمد دفتر السلطان في ثبوت الوقف انتهى **سئل**  
في العشر اذا دخل هل يسقط ام لا **الجواب** لا يسقط العشر بالتدخل لانه مؤنة الارض كما  
في النخ وغيره من فصل الخراج **سئل** في رجل له اشجار مثمرة في ارض عشرية فقطعها ويريد  
العشر اخذ عشرها فهل له ذلك **الجواب** لا عشر في نفس الاشجار المثمرة كما في الزيلبي والبحر  
وغيرها اقول وانما العشر في نفس الثمر وفي الاشجار المثمرة للقطع كما **سئل** في وراق  
التوت هل يجب فيها العشر ام لا **الجواب** قال في صور المسائل نقل عن الزاهد ماصورة  
قلت يمكن ان يلحق به اغصان التوت عندنا واوراقها لانه يقصد بها الاستقلال لا  
بخوارزم وخراسان وقد نص عليه في درر العفة فقال يجب العشر في اوراق  
التوت واغصان الخلاف التي تقطع في اوان تقووم الكروم وغير ذلك انتهى **سئل**  
في شجرة حور بالمحلة ثابتة في ارض عشرية تيمارية قد بلغت اوان قطعها فهل للتيماري

بيع  
7

وقوله باكثر من خمسة فله بيعه  
المشتري فله يصدق ان اخذ عشر  
الغلة وان شاء اخذ عشر العشر

**مطل**  
اذا كانت القرية منقطعة  
من طلبها القسم  
كذلك

اخذ القسم **الجواب** ليس له

**مطل**  
لا يسقط العشر بالتدخل

**مطل**  
لا عشر في نفس الاشجار  
المثمرة

**مطل**  
يجب العشر في اوراق التوت

**مطل**  
له اخذ العشر من شجرة الحور



المشرف من الامم كونه  
أخذ الزكاة

أخذ عشر منها **سئل** عن رجل فقير يشرف من الامم هل يجوز له أخذ الزكاة  
**الجواب** قد كثر الكلام بين العلماء الاعلام في حكم الشرف من الاممات في جميع الحالات  
والغوا في ذلك رسائل واكثر وانها من المسائل منهم علماء فلسطين المرحوم خير الدين  
ورسلها من اشرفها واسماها وقد سماها الفخر والفهم في الشرف من الامم وجزم بعد  
حصوله على احكام القمر شين لتصرح الفقهاء بان الولد يتبع ابيه بيقين مستدرك  
بقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن فالزوجة تلد الولد للمزوج ولا ينسب اليها  
وانما ينسب اليه وموثر عليه وحكمة النسبة ان تخلق العظم والعصب والفرق  
من ماء والحسن والجمال والسنن والهناء مما يؤوله ولا يبقى الاصول من ماؤها  
وعلى كل حال له نسبة الى المصطفى ولم يشرف ما يلاحظا حيث هو من ذرية الشرفا وكذا  
ذلك من اولا لم تحصل الاحكام المتعلقة بالقمر شين بلا استفاضة جازله اخذ الزكاة  
لا سيما وقد كثر في شرح الآثار انه يجوز في زماننا اعطاء الزكاة لبني هاشم الاخبار  
لعدم وصول خمس الخمس اليهم بسبب اهلالة الناس امر الفخام والواجب عليهم فاذا  
لم يحصل الموضع عاد والى العرض وبه اخذ من الملا راوى العام الجليل الطحاوي  
وهذا في الهاشمي المجمع عليه فاطنك في المنازلة وحصل بما ذكرنا الجواب والله الموفق  
للمصائب **سئل** في ارضي قرية جارية زعمتا بين زيد وعمر مناصفة وعلى الارض عشر محبوس  
براة سلطانية فزعم زيد حصته من ارضي القرية ويريد يتركه عمر ومطالبته بحصته من  
عشر الخراج فهل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك **سئل** في قرية وقف عليها عشر تيماري قسم  
معارف يؤخذ من زراعتها ويريد شوي الوقت اخذ القسم منهم ودفع حصته التيماري  
منه والباقي يصرفها في مصارف الوقت بوجهه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم وتقدم  
نقله عن الاسعاف وغيره **سئل** في ارض تيمارية عليها قسم معارف يؤخذ من زراعتها  
موجب الموقوف القديم كرا الآن امتنع رجل من الزراع من دفع قسم غلته للتيماري  
ويكفله ان ياخذ بدل القسم دراهم بدونه وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم  
له ذلك والحالة هذه **سئل** في رعي مائة في اخر السنة بعد ادراك الفلقة وحصادها  
وبعد ادراك زراعتها وبقاء مشقة واخذ الوارث بعض الفلقة ووجبت الزعامة لزيد  
اخراخذ بقية الفلقة فهل ليس له ذلك ويكون للوارث **الجواب** نعم **سئل** في ابناء صغار  
لهم رعي وزعامة اراضي يؤخذ قسمها من الزروع الشجرية بعد حصادها وهم ماؤها  
وفي بعض الاراضي زروع صيفية لم تستحصد ووجبت الزعامة لزيد ثم استحصدت  
الزروع المزبورة ومنازل الوصي قسمها ويريد زيد مطالبته الوصي بذلك فهل  
لزيد له ذلك **الجواب** نعم لزيد ذلك **كتاب الضرر** **سئل** في اسقاط الصلاة هل  
يجوز دفع اسقاط الصلاة

في الزرع

زعم اخذ الزرعين في ارضها  
العشرية فليس تكليفه  
بجصته من العشر  
للمولى اخذ قسمه ودفع حصته  
التيماري منه

ليس له ان يكلف التيماري  
باخذ دراهم بدل عن  
القسم البطاني

ما الزرع من الزرع بعد  
ادراك الفلقة وحصادها  
فهي لوارثه

للزعم المبرداخذ قسمه

يجوز دفع اسقاط الصلاة  
بعد الدفن

يجوز

بالقصد عليه منسجوعا بغيره  
والصحيح الموقوف على غيره

يجوز دفعه بعد الدفن والوصية به صحيحة **الجواب** نعم والوصية تصح في المسئلة في القمات في  
تت اخر الصوم ومثله في شرح التلحق للعلاني من المصنف والله اعلم **كتاب الحج** **سئل**  
في رجل اوصى بان يحج عنه ولم يفسر ما لا ولا سكا نامات عن ورثته وتركته لثلاث اباي بلج عنه  
من بلده والورثة لا يجيزون الزكاة على الثلث فهل يحج عنه من حيث يبلغ **الجواب** نعم يحج عنه من  
حيث يبلغ ثلث تركته استحضانا لان قصده اسقاط الغرض منه فاذا لم يكن على الكمال فيقضى  
الامكان كافي للتزوير والبحر والمختار وصايا بالهداية والمتلقى وغيرها **سئل** في الحاج اذا اخرج  
هل يقضى اجرة **الجواب** لا يقضى اجرة كافي البحر من باب الغنائم **سئل** في رجل اوصى بان يحج  
عنه يبلغ سماء من ماله ومات عنه وارث لم يجز الوصية وظهر ان المبلغ المذكور هو جميع  
ماله فهل يحج عنه من ثلث الماله من حيث يبلغ **الجواب** نعم لانه لا عبرة للمسمى في الحج لان  
الوصي به لا يجتلف فصار كانه اوصى بان يحج عنه بثلث ماله كافي المحيط للشرعي  
**سئل** في رجل مات في طريق الحج عن ورثته وتركته لثلاث اباي بلج عنه من بلده واوصى بان  
يحج عنه فلان الرجل المعين فاني الرجل ان يحج عنه فهل للوصي ان يرفع لغيره **الجواب**  
نعم له ذلك وان اوصى ان يحج عنه فلان فاني اولم ياب ودفع الوصي الى غيره جاز  
والتهيئة لا يعتبر لان المقصود سقوط الفرض ولان المصلحة تختلف باختلاف الاعوان  
والاشخاص فمن اراد ان يصلي في الدرع الى غيره لزيادة تحصيل منفعة الميت لكن ان  
فاني يحج عن فلان لا غيره لم يجز غيره وكذا اذا قال اجمعوا عني فلانا ولا يحج عني الا هو فاست  
ذلك الرجل يرجع الى ورثته ولا يجوز ان يدفع الى غيره بعده انتهى كلامه ملخصا من التزوير  
وسرجه للعلاني ومنا سلك الكرماني وجواهر الفتاوى وغيرها **سئل** في رجل اوصى بان  
يحج عنه يبلغ سماء من ثلث ماله فدفع الوصي لرجل لم يحج عن نفسه فهل يجوز له  
عن الميت **الجواب** يجوز لمن لم يكن حج عن نفسه ان يحج عنه غيره لكنه طواف الافضل  
ويسمى حج الضرورة من الضر وهو الشد قال في المصباح اصبر على نفقته لانه لم يخبرها  
في الحج وهل يجب عليه ان يمكث بمكة حتى يحج عن نفسه لم اره الا في فتاوى ابي  
السعود الفسري وصورة كعبه شريفة يد وارمين زيد فقير عرك حج ثم يرف ايجز يعين  
ابن دوي الحجة اولو تهميشه حج ابله شرعا جازا ولوري **الجواب** اكره جازا دامابر  
دفع حج ايدنه ابندر ملك كركور زبدك اوذن وارب حج اتمك لانهم اولو ائده  
مجاورين ليحيى عمره حتى اتمام التحش اولو ائده فلت وفي هذا الكلام جملة  
ان لم يوجد نقل صحيح لانه حج بقدره الغير لا بقدره نفسه وماله واذا تم الحج  
عصى الحجة فانها شوال وذو القعدة وعشر ذي الحجة فكيف يجب عليه المكث  
حتى تاتي اشهره فاذا كان فقيرا وله عائلة في بلده فوجوب المكث عليه الى السنة

مطل  
اذا لم يكف الثلث من بلده  
يرج عنه من حيث يبلغ

التدريج

مطل  
اذا اخرج في الطريق البقيض

مطل  
الموصى به كل المال يحج  
عنه من بلده

مطل  
اوصى ان يحج عنه فلان فاني  
اولم ياب الوصي ان يدفع  
فلان لغيره

مطل  
حج الضرورة جاز

مطل  
هل يجب على الضرورة ان يمكث  
بمكة اخرج عن نفسه خلاف







وشرح البرجندى **سئل** هل يجوز اخراج اجار الحرم وترا به الى الحل ام لا **الجواب** لا بأس بذلك  
 قال في المحط ولا بأس باخراج تراب الحرم واجارته الى الحل لانه لا يجوز استئجاره في الحل  
 اولى انتهى كما زرني عن فتاوى العلامة محمد بن حسين بن علي الطوسي **كتاب النكاح**  
**سئل** هل يجوز الجمع نكاحا بين بنت الخال وبنت العم **الجواب** نعم لانهم ذكروا انهم يجمعون  
 بين امرأتين لو تزوجت احدهما ذكرا حرم عليه الاخرى وهذا لو تزوجت احدهما ذكرا لا حرم  
 الاخرى فيجوز الجمع بينهما بنكاح صحيح حيث لا مانع فيه **سئل** في رجل عقد نكاحه على فامة  
 نطق الوطى مهر معلوم بمقتضى حال وبمقتضى رجل ونرض لها عليه لكسوة في كل سنة  
 كذا من الدراهم ومضى سنتان ولم يدخل بها ولم يدفع لها المهر ولا دراهم الكسوة ولا  
 مانع من جسدتها ويريد ابوها مطالبة بذلك فهل له ذلك **الجواب** نعم لم يطل بزوجها  
 بمهرها المهر والمطلوب لكسوة حيث اصطلى على المبلغ المذكور كما في الاخير **سئل**  
 في رجل مسلم طلق زوجته المسلمة ثم بعد مضي سنة او اكثر تزوج كما يتيه نصرانية فهل يصح  
 نكاحه المذكور **الجواب** نعم وان كرهه تنزيها **سئل** في رجل زوج بنتا صغيرة من رجل كثر بالفاظ  
 تركية قال لا للزوج بحفرة مشهود وبوقا صخره فخرى الله امرى او زره ويردم وقال  
 الزوج الدم تبرأ ايتهم يعني الاب بقوله المذكور وهذه القاطرة بنى على امر الله  
 اعطيتك اياها ويعني الزوج بقوله اخذت وقبلت وسها مهرها وقامت فريضة على  
 ذلك تدل على النكاح ففعل صح العقد **سئل** في رجل قال في جامع الفتاوى لفظ  
 الاثران الدم ويردم ليس بصريح موضوع للنكاح والعقد لا بد من فريضة تدل عليه  
 وهي اما الخطبة او تعبة المهر وما بد من احداهما ان جرى بينهما ان يعقدوا وقد  
 النكاح بذلك جاز كذا ذكره صاحب القدرى **سئل** فيما اذا زوج صغيرة بلا ذكر مهر  
 فهل يصح ونسب لها المهر لو طلق او يموت احدهما اذا لم يقع المهر مع الزوج على شيء  
**الجواب** نعم والمسئلة في التنوير **سئل** في من عقد نكاحه على كبر الفقة وكان متزوجا حين العقد  
 با ربع وحكم عليه حاكم بطلان العقد ولم يطأها فهل لا يلزم شيء من مهرها **الجواب** نعم قاله  
 في الملق ولا يجب شيء من المهر بل لو طلق في عقد فاسد ومثله في التنوير **سئل** في رجل  
 زوج ابنته من اخر ولم يسمها ولم يذكرها بما تفير من عن غيرها وله ثلاث بنات ثم تزوجه  
 واحدة شهر بعينها وذكر اسمها وصغر ما تفير به عن اختها فهل صح العقد الثاني  
 دون الاول **الجواب** نعم ومنها ان لا تكون المتكوجة محبولة فلوزوجه بنته لم يسمها ولم يسمها  
 لم يصح **سئل** من قاضي دمشق الشام **سئل** عن التوكيل بالنكاح بالاكراه هل يصح **الجواب**  
 قال السيد محمد المحمدي في حاشيته على الاشياء بعد قول الشريفي ان الاكراه لا يمنع انعقاد  
 البيع ولكن يوجب فساد ذلك التوكيل فيفقده مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر

لا بأس باخراج تراب  
 الحرم واجارته الى  
 الحل  
 يجوز الجمع بين بنت الخال  
 وبنت العم  
 يطالب ابوها بمهرها  
 لكسوة في كل سنة  
 طلق المسلمة ثم تزوج  
 كبرية  
 عقد النكاح بالفاظ  
 تركية  
 زوج صغيرة بلا ذكر مهر  
 تزوج خاتمة وحكم حاكم  
 بطلان عقد هارم بياها  
 المهر عليه  
 له ثلاث بنات تزوجه  
 واحدة ولم يسمها  
 الاكراه على التوكيل  
 النكاح يصح

في الوكالة كونه من الاستطاعات فاذا لم يطل نفذ تصرف الوكيل انتهى قال بعض الفضلاء ومثله  
 هذا لو كرهه على التوكيل بالتمزيق وزوج الوكيل انه يصح وينعقد ولكن لم اره منقولاً انتهى  
 واره بعض الفضلاء الشيخ خيرا له بن كذا ما شئت على العرايا لمصح اقول وقد ذكرت  
 هذه المسئلة في رد المحتار على الدر المختار فراجعها وكتب على صورة دعوى منسوبة من  
 قاضي الشام **سئل** تعلم من الجواب يصح النكاح بلفظ العطية اذا نواه او قامت فريضة على  
 ذلك فزعم الشهود والمقصود وكل صلح بعد صلح باطل وكذا النكاح والحالة بعد الحوالة  
 كما في التنوير وذكره وفيه ايضا من باب المولى ولو اقر ولي صغيرا وصغيرة امرا وتوكيل  
 رجل امراة او مولى عبيد بالنكاح لم ينفذ لانه اقرار على الغير الا ان يشهد الشهود وعلى  
 النكاح انتهى فاذا كانت اليتم البالغة غلبة كذا كرهتم فلا ينفذ تصديق الاب عليها  
 ولا على الزوج الثاني لانه اقرار على الغير **سئل** في ذمية زوجت بنتها البالغة الذمية بلا اذنها  
 ولا وجه شرعي فكيف الحكم **الجواب** ذكر في الخيرية اذ صرح علماء نابا انه لا يرضى لاهل الذمة  
 اذا تناكحوا فاسدا ولا ينفذ المقاضي بينهم في ظاهر الرواية لانا امرنا بكم وما يدعون  
 فلا يفسخ النكاح ولا يبدلان حيث كانا راضيين ولم يترافعا بالخصومة له قاضي  
 قضاء السلام فاذا تناكحا لم يملك احدهما على حكمها على حكمها صرح بذلك في الترخائية من  
 الفريضة ونقل في البحر عن الهداية في نكاحهم المحرم انه لو ترافعا بغير بينهما بالاجا  
 لان مرافعتها للحكيم بها انتهى وحكم المسئلة عندنا ان ولاية تزوج البالغة لها لا لغيرها  
 ولو زوجتها امها او غيرها لا يتوقف على رضاها ولا ينفذ عقد الولي على البالغة  
 بغير رضاها كذا في البحر **سئل** في رجل له جارية انت منه بولد ثم بخرته فاقترع وجبت  
 وانت منه بيت والرجل يرض من غيرها يريد تزوج بيت جارية ابية فهل له ذلك  
**الجواب** نعم لانه تزوج بيت موطوءة ابية حيث لم يكن بينهما نسب ولا رضاع وفي جنتيس  
 خواهر زاده لا يحرم على ولد الواطي ولا على ابية ولد الموطوءة ولا ما بينهما فتاوى الاثر  
 في المحرمات وجاز للابن التزوج بام زوجة الام وانتمها بن الهام ونظيره في البحر وغيره  
**سئل** في صغيرة بنت زوجها اخوها لبيها من زيد اكثر مهر المثل لما بلغت بالحيض  
 اختارت الفسخ فخر عقد البلوغ واشهدت على ذلك فهل ثبت لها خيار الفسخ بشرط  
 الفسخ **الجواب** نعم في اكثر وغيره لها خيار الفسخ بالبلوغ في غير الاب والجد بشرط  
 الفسخ **سئل** في رجل تزوج امراة نكاحا فاسدا وطلقها قبل الدخول بها فهل له ان  
 يتزوج بها **الجواب** نعم كما في ب ابن جيم وفي الفصل التاسع والعشرين من  
 فصول المعادى ما نصه ذكره الزدوى في المبسوط والنكاح الفاسد لا يثبت حر  
 المصاهرة ولان يتزوج بها وبنتها وان لم يكن عرف بينهما وكذا يجوز للمرأة ان تتزوج

يصح النكاح بلفظ العطية  
 البنت والغربة  
 بعد اختلاف  
 لا ينفذ اقرار الولي والوكيل  
 او المولى بالنكاح الا  
 بالشهود  
 في تزوج الذمية بنتها بلا  
 اذنها  
 لا ينفذ عقد الولي على  
 البالغة بغير رضاها  
 يجوز للمولود تزوج بنت  
 موطوءة ابية وامها  
 للمك الصغيرة التي زوجها  
 غير الاب والجد مختار  
 نفسها عند البلوغ  
 العقد الفاسد لا يمنع  
 التزوج بامها



بصح تزويج الآخر بشفة  
بإشارة المعهود

كل امرأة تزوجها كذا  
فزوج فضولي ثم أتاها  
هل أن تزوجها بنفسه

التعليق دليل الترجيح

زوج فضولي وأجاز  
بالفعل لا بالقول  
بصح

كل امرأة تزوجها وسائر  
تكون طالقاً فقلت كذا  
ثم فعله ثم تزوج امرأة  
تبيح منه يبرأ  
العقد

لا يشترط الزوج حتى يطبق  
الوطئ ولا يبرأ  
بها زوجها

بآخر قيل التفريق وهذا كله قبل المسيس **سئل** في رجل أخرس عقد نكاح بشفة بالغة  
بإشارة المعهود ورضيت البنت بذلك فهل نفذ النكاح وتكون الحارة فابعد تمام  
عبارة **الجواب** نعم والمثلية في الأنثى **سئل** في رجل قال كل امرأة تدخل تحت عقد نكاحي  
فهي طالق ثلاثاً فزوج رجل فضولي امرأة وأجاز بالفعل دون القول ودخل بها ثم  
حلف بالحرام نازلاً بالطلاق أنها لا تدخل هذه الليلة عند أبيها فدخلت وبريد عقد  
نكاحه عليها فإذا قبل نكاحها لنفسه طلق أو لا يدين قبول فضولي وأجازة بالفعل  
قال في العادة في الفصل **ج** **سئل** الإمام السرخسي عن قال كل امرأة أتزوجها فمكلاً  
فزوج فضولي امرأة وأجاز بالفعل ثم طلقها بطلقة وانقضت عدتها ثم تزوجها بنفسه  
هل تطلق قال قيل تطلق ويحل لا تطلق لأن البين تنحل نكاح الفضولي لأنه  
صار تزوجاً لها في الحكم انتهى وفي العادة أيضاً وحكي صاحب المحيط والإمام  
نجم الدين والفقيه أبو جعفران كل جواب عرنته في قول كل امرأة أتزوجها فمكلاً  
الجواب في قوله كل امرأة تدخل في نكاحي انتهى وقد علل القول الثاني والتعليل  
دليل الترجيح **سئل** العلامة التتائشي عنها فاجاب بعبارة العادة ثم مال إلى  
ترجيح عدم الطلاق بقوله ولم تزمت رجح الطلاق انتهى والاحتياط تزوجها بنفسه  
والأجازة بالفعل علماً بالقولين وإن كان عدم الطلاق هو المرجح أذهب إلى الترجيح  
والية ميل قال كل امرأة أتزوجها طالق فزوج امرأة فطلقت ثم تزوجها بعد  
ذلك لا تطلق ولو تزوج امرأة أخرى تطلق باعتبار عموم الاسم كما في فتح القدير  
أقول وسأين في كتاب الطلاق عن جسد المتوفى سؤال فيمن قال كلما تزوجت  
فهي طالق ثلاثاً وإن عقد النكاح لي فضولي وأجزته بقوله أو فعل ففكرت  
طالقاً ثلاثاً أيضاً وسأين في الحيلة في ذلك **سئل** في رجل طلق زوجته بآيانه وحلف  
بالطلاق الثلاث من زوجة أخرى له أن لا يتزوج المطلقة فهل إذا تزوجها  
منه فضولي وأجازة المألف بالفعل لا بالقول لا يثبت **الجواب** نعم والخيار  
في نكاح الفضولي والطلاق المضاف أنه إذا أجاز المألف بالفعل لا يثبت  
وبالقول يثبت وتامة في العادة من الفصل الرابع والعشرين في تصرفات  
الفضولي **سئل** يعني دسقي المرحوم الشيخ اسماعيل الشهير بالمألف عن رجل  
عزب حلف بالطلاق وقال بالتركبة أدلوب الأجفم يدين بولني أولسون  
أكرهوني أشدني يعني كل امرأة أتزوجها وسائر زوجها تكون طالقاً فقلت هذا  
الشيء ثم فعله فهل إذا تزوج امرأة فبين منه مجرد العقد وإذا جدد العقد  
عليها لم تنال لا تطلق فاجاب نعم **سئل** في صغيرة لا تطبق الوطئ هربت من بيت

زوجها

الرجوع إلى قوله في رجل قال  
لا يشترط الزوج حتى يطبق  
الوطئ ولا يبرأ  
بها زوجها

بصح تزويج الآخر  
بعد موت أختها يوم

زوجها نظرهما سند وكرت جهازها عنده فهل لا يشترط الزوج حتى يطبق الوطئ ولا يبرأ  
بها زوجها منه لحفظ لها عنده **الجواب** نعم والمثلية في العاوبة والخيرة **سئل** في رجل ماتت زوجته  
المطلقة بها ولها أخت فهل له تزويج أختها بعد موتها يوم **الجواب** نعم كما في الخلاصة عن  
الأصل للإمام محمد وكما في مبسوط صدر الإسلام كما نقله عن القسستاني والمحيط للإمام  
السرخسي والبحر والتمتائشي عن السراجية وفتاوى الانقري وغيره **سئل** في رجل تزوج امرأة  
زاده وجميع الفتاوى وصرة الفتاوى وجميع المتخجات ونهت النجاة وغيرها  
من الكتب المعتمدة وأما ما عزي إلى التنف من وجوب العدة فلا يعتمد عليه **سئل**  
تحت الحجاب ما صورته قلت

لعمرك ما كل النقول صحاح ولا كل قول في المودة ناصح  
عليك بأقوالها وليلاً وما أخذ وما هو في الكتب الشهيرة راجح  
ولا تقدر الأصدقاء مجرباً وكذا حامد الله فالأمر واضح

وقال ولنا رسالة في ذلك سببها بنقلها القوم في جواز نكاح الأخت بعد موت  
أختها يوم **سئل** في رجل خطب بنت عمه الصغيرة فقال له أبوها هي لك عطية  
فقبل الرجل لدى بنته شريفة ولم يسمها مهرأ فهل ينعقد النكاح بما ذكره ويحب  
بها مهر المثل بالوطئ أو الموت إذا لم يقع الزاوي على شيء **الجواب** نعم حيث نوى  
الأب بذلك النكاح وأقامت قرينة على ذلك وفيه الشهور والمنصور ويجب لها  
مهر المثل بالوطئ أو موت أحدهما إذا لم يقع مراضي منها على شيء **سئل** في رجل  
زوج عبده امرأة حرة ثم باع منها فهل بطل عقد النكاح بملكها العبد **الجواب** نعم  
والمثلية في أكثر وغيره **سئل** في امرأة بالغة عاقلة رشيدة خطبها رجل فقالت  
له بحضرة الشهود زوجتك نفسي على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لها  
قبلتك على سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبى بذلك فبطل نكاحها ولم يذكر مهر  
فهل ينعقد النكاح بما ذكره مهر المثل **الجواب** نعم باب الولي **سئل** في رجل زوج

ابنته المقاصرة من زيد بالطريق الشرعي ثم بلغت البنت وتريد أبيها ففسخ  
النكاح بمقتضى أن والده الرجل شريف من أمه والنزوح ليس كذلك فهل ليس  
لها ذلك **الجواب** نعم ليس لها ذلك ولا عبرة بزعمها المذكور لأن الشريف من الأم ليس  
بشريف كما أفتى به الخبر الرجل والفقير يرسله سماها العوز والغنى في مسئلة الشريف  
من الأم محصلها أنه ليس بشريف وإن ما ذكره بعض العلماء من أنه له شرفاً كما  
صرح به بعضهم بالنسبة إلى من ليس له أم كذلك أي علواً ورفعة وهذا مما لا اعتبار  
عليه ولا ينكره أحد وكذلك له نسبة ما انتهى إلى آخرها حرره **سئل** في معقوبة لها

بصح النكاح بقول  
لك عطية

زوج عبده امرأة ثم  
باع منها بطل النكاح

قالت تزوجتك نفسي  
على سنة رسول الله  
عليه وسلم فقبل كذلك

بصح  
الشريف من الأم ليس  
بشريف

أراد به شرفاً فهو

الملاح تزويج أخته المعقوبة  
وإذا اعتقلت لها الخمار



اخ بالغ عاقل اهل للولاية من كل وجه يريد تزوجها من كفو من المثل فهل له ذلك  
**الجواب** نعم والمعتوه اذا زوجها الاخ والعم لم يعقل كان لها الخيار كالصغيرة  
 اذا بلغت وان زوجها الاب او الجد لا خيار لها وان زوجها ابنا لارواية عن اب  
 حنيفة رحمه الله تعالى وقالوا ينبغي ان لا يكون لها الخيار كالمزوجة الاب وعن  
 محمد بن ابي الخيا وانهى عمادة عن الخاتمة **سئل** عن الوصي هل يملك تزويج امه  
 البتيم المفقول بوضايتة **الجواب** نعم كما في فتاوى ابن نجيم **سئل** في رجل عقد نكاحه  
 على بكر بالغة من غير معلوم دفع بعضه وباعها بالباقي في طبقة معلومة بيع وتاعلى  
 انه ان رد لها الثمن ردت له المبيع ثم مات عنها وعن ورثة غير هاتين السوراد  
 المبيع ورد في بقية المهر فهل لهم ذلك **الجواب** بيع الوفا منزل منزلة الرهن فلو رفته  
 استرداد المبيع بقدر حصصهم ورد في بقية المهر للمزوجة **سئل** في بكر بالغة عقد  
 معها العصبية نكاحا بالوكالة عنها على ابنه القاصر بالولاية عليه على من لم يعلم منه العلم  
 في حاله ولم يضمن النفقة ولا مال القاصر فهل ليس لها مطالبة عنها بالنفقة **الجواب** قال  
 في شرح التنوير فوجب للمزوجة على زوجها ولو صغيرا جدي في ماله لا على ابيه الا اذا  
 ضمنها انتهى **سئل** في صغيرة لها عم عصبي غايب مدة سفر زوجها ما لها من اختها  
 القاصر وقيل والد الزوج بالولاية عليه فهل صح النكاح **الجواب** الولي في النكاح  
 العصبية بنفسه بلا توسط ان شئ على ترتيب الارث والحجب فان لم يكن عصبية فالولاية  
 للام والولي الا بعد التزوج بغيبه الاقرب مسافة القصر كما في التنوير والكنز وغيرهما  
 واختار في المتن في حاله ينتظر الكفو المخطوب جوازه ولو زوج الا بعد حال قيام الاقرب  
 توقف على جازته كما في شرح التنوير وغيره واذا كان الاقرب لا يدري ابن عم  
 علم انه كان في المهر يجوز لانه اذا لم يدري ابن هو لا ينتظر الكفو فيكون كالغيبه المنقطعة  
 بزازية **سئل** في صغيرة يثمة لها ابن عم عصبي ليس لها ولي اقرب منه يريد تزويجها  
 من ابنه القاصر الكفو بمهر المثل فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في الدرر تنويع في النكاح  
 يعني الاجاب والقبول واحدا ليس بفضولي من جانب ولا يشترط ان يتكلم بها الواحد  
 اذا كانت وكيل عنها فحال تزويجها اذ كان كافيا وله اقسام اما اصيل وولي كما بين في المذم  
 تزويج بنت عمه الصغيرة او اصيل ووكيل كما اذا وكلت وجلا ان تزوجها بنفسه  
 او ولي من الجانبين او وكيل منها او وكيل من جانب وفضولي من جانب آخر  
 او فضولي من الجانبين انتهى **سئل** في يثمة قاصرة ليس لها سرى ام وابني عم عصبية  
 وابن عم آخر عصبية والكل في الدرجة والقوة سواء ولا بد العلم الاخر المذكور ابن  
 صغير كفو يريد عقد نكاحه على البتيم المذكورة بمهر المثل متبرعها به من ماله

لم تزوجها ابنتها بنيت ان  
 لا خيار لها  
 للوصي تزويج امه البتيم  
 باعها ببعض المهر طبقة بيع  
 وفاء

لا يطالب بجمع القاصرة بالنفقة  
 للمزوجة الا اذا ضمنها

لا يلى الا بعد التزوج الا اذا  
 كان الكفو ينتظر الجواز  
 الاقرب كان لا ينتظر  
 وخيف فوات الكفو  
 في الا بعد التزوج  
 استهوه

لم تزوج بنت عمه لقافه  
 لانه القاصي

اذا استوى العصبات  
 تزوج احدهم الصغيرة من  
 ابنة الصغير جاز

فهل له ذلك **الجواب** نعم كما في البحر والدرر ثم اذا اجتمع في الصغير والصغيرة وليان في  
 الدرجة على سواء فزوج احدهما جازا من الاخر ونسخ خلاف الجارية بين اثنين  
 فزوجها احدهما لا يجوز الا با جازة الاخر فان زوج كل واحد من الوليين رجلا على حدة  
 فالاول يجوز والاخر لا يجوز وان دفعها معا لا يجوز كلاهما ولا واحد منهما وان كان  
 احدهما قبل الاخر ولا يدري السابق من اللاحق فكذلك لا يجوز لانه لو جاز جازا بالحق  
 والحقى بالغرض حرام هذا اذا كانا في الدرجة سواء وما اذا كان احدهما اقرب  
 والاخر فلا ولاية للابعد مع الاقرب الا اذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الابعد يجوز  
 اذا وقع قبل عقد الاقرب كذا ذكره الاسيبي في جرح **سئل** في يثمة قاصرة ليس لها  
 سوى ابن عم عصبية بالغ يريد ان يزوجه من نفسه بمهر المثل فهل له ذلك **الجواب** نعم  
 وتقدم نقلها عن الدرر فربما **سئل** في يثمة ليس لها من الاوليا سوى ام اب وامام  
 يريد ان يزوجه من كفو بمهر المثل فهل لها ذلك **الجواب** نعم والمسئلة في رسالة الشيخ حبي  
 الشربلاني رحمه الله **سئل** والذي خط كلام الشربلاني في تلك الرسالة تقدم ام الا  
 على ام الام وفي حاشية البحر الخبير الرضى ان الحدة لاب اولي من الحدة لام فولا واحدا  
 فتحصل بعد الام ام الاب ثم ام الام ثم الجد القاصد انتهى **سئل** في يثمة ليس لها  
 ولي سوى ام فزوج البتيم وتكبل شرعى عن امها فزوجها من غير ما قبل صح العقد **الجواب** نعم **سئل**  
 في يثمة ليس لها سوى ام وابن عم عصبية خطبا زيدا الكفو لم يهر المثل فامتنع العصبية المذكور  
 من تزويجها منه بعد ما طلب منه ذلك فهل للام تزويجها للكفو المذكور **الجواب** ثبت لا بعد  
 التزوج بعقل الاقرب وعقلها منتهى عن التزوج فيسوغ للام ذلك **سئل** فيما اذا  
 عقل الاب عن تزويج صغيرته من كفو بمهر المثل هل للقاصي ان يزوجه **الجواب** نعم اذا  
 عقل الاب قللقاصي من زوجها حيث لا ولي لها غيره لكن ينبغي ان يأسر الاب يزوجهما  
 فان امتنع تاب منها فيه وللشيخ حسن الشربلاني رسالة في هذه المسئلة سواها كشف الغافل  
 فحين عقل ملخصا انه وقد السر ان فيما اذا عقل ابو الصغيرة هل يزوجهما جدها وعمها  
 او القاصي ولونا يبا فاجبت بان القاصي او نايه هو الذي يزوجهما ومن من سواء  
 لكن ينبغي ان يأسر الاب قبل تزويجها بغيبه فان فعل والا تاب منها فيه قال ابن  
 الشحنة في شرح الوهبانية عن الغاية عن روضة الناطقي اذا كان للصغيرة اب  
 امتنع من تزويجها لا تستقل الولاية الى الجد انتهى ونقله ايضا ابن الشحنة عن المنع  
 الوكيل عن التتقي ونصه اذا كان للصغيرة اب امتنع من تزويجها لا تستقل الولاية  
 الى الجد بل يزوجهما القاصي انتهى ومثله في الفيص وقال الشربلاني عند قول الكفر  
 ولا بعد التزوج بغيبه الاقرب مسافة القصر وقال القاصي يزوجهما الحاكم اعتبارا

لم ان تزوج بنت عمه  
 القاصرة من نفسه

في يثمة لها اب وام ثم تزويجها  
 فالولاية لام الابنة  
 لام الام ثم للجد القاصد

وكلت الام تزويج بنتها البتيم صح  
 لا بعد التزوج بعقل الاقرب

اذا عقل الاب يزوجهما القاصي

المعقل



بعضه انتهى وهو يفيد الاتفاق عندنا على ان الحكم يزوج من عتقها ولها الاقرب  
 كونه من رد المختلف للمتنق عليه بالاصالة ولا تكون الولاية لغير القاضى من الاوليا  
 كونه في مقام الاستشهاد به وفي فتاوى العلامة احمد بن يوسف الشلبى سئل  
 اذا عتق الولي الاقرب في تزويج الصغيرة هل تستقل الولاية الى الولي الابعد  
 او القاضى الجواب لا تستقل للابعد بل يزوجه القاضى انتهى فان قلت بخلاف  
 ما في الخلاصة والبرازية من انهم اجمعوا على ان الولي الاقرب اذا عتق تستقل  
 الولاية الى الابعد قلت لا مخالفة لان الابعد في كلام الخلاصة والبرازية هو القاضى  
 لانه اخرها فقل التفضيل على بابه ولذا قال في الفيض بعد ما قدمناه لو عتق الولي  
 الاقرب الصغير والصغيرة عن تزويجهما يزوجهما القاضى لكن تزويجهما نيابة  
 عنه اعاضل باذن الشرع لا بغيره لان العاضل ظالم بالمنع وللقاضى كف يد الظلمة  
 وفي الخلاصة واجمعوا على ان الولي الاقرب اذا عتق تستقل الولاية الى الابعد  
 فلذا قلنا انه ثابت باذن الشرع انتهى كلام الفيض فهو من في ان المراد بالابعد  
 في كلام الخلاصة القاضى لا نيابة به في مقام الاستشهاد وعلى الثبات الولاية للقاضى  
 فانه قلت قال صاحب البحر وبداى بما في الخلاصة اندفع ما ذكره السرخسى من  
 انه ثبت للقاضى قلت لو نظر صاحب البحر الى ما قدمناه من كلام الزيلعي في  
 ما مرسه ان يقول هذا بل صار كالمقتضى لان قال بعد ما تقدم بخبره قالوا  
 واذا خطبها كقوله وعقلها الولي ثبت للقاضى نيابة عنه اعاضل فله التزويج  
 وان لم يكن في منسوره انتهى فهذا رجوع الى ما لا مخالفة له على التحقيق عندنا  
 كما قد مضى والله الحمد والمنة ما في الرسالة مختصر ويمكن ان يجاب بان كل ما لو  
 انما يوقى بالمتبرك كما تبرا من هذا القول وايد ما قدمه فهو غير متناقض جملة  
 ما ذكره في الخلاصة والبرازية على الولي الابعد وهو القاضى غير ظاهر اقول  
 هو ان كان غير ظاهر لكنه متعين لدفع التناقض بين عباراتهم قال صاحب البحر  
 اذا لم تكن الا الاستنابة مركبة فاجيلة المضطر الاركوبها  
 على ان القاضى هو الابعد حقيقة كما مر في غالب عباراتهم اطلاق الابعد على غير  
 القاضى واقول ايضا يمكن حمل كلام الخلاصة على هذا حيث لا قاضى هنا لا تامل  
 ويظهر ان الاول عند عتق الاب ان يزوجهما الجدي مثلا باسرا لقاضى ليكون موافقة  
 لظاهر ما في الخلاصة وغيرها وان لم يكن ما في الثانية من انه ما دام للصغير تزويج  
 فالقاضى ليس بولي عندها بل حنيفه رحمه الله وعند صاحب حبيب ما دام عصمة انتهى  
 قال المؤلف انما ذكره قاضى فان في تعدد الاولياء لافي سئلة العتق في نقل المنع

من رد المختلف الى من  
 حمل ما اختلف فيه على ما اتفق  
 عليه وما اختلف فيه على ما اتفق  
 عليه من غير ما اختلف فيه  
 مقام الاستشهاد وان يكون  
 ذلك الحكم الاخر متقنا عليه  
 وهذا حمل القاضى على  
 انتقالها اليه عند عتق الاقرب  
 فان عتق ان انتقالها اليه عند  
 عتق الاقرب فان عتق ان  
 انتقالها الى الحاكم عند العتق  
 متفق عليه لا بد ان يكون  
 القيس عليه مسئلة عند الحكم  
 واللام يقع الاستشهاد على  
 الثبات المطلوب

عبارة الثانية في هذا المحل تسامح هذا ونقل ابن وهبان عن المزدان تزويج القاضى  
 الصغيرة عند العتق ينفي ثبوت الخيار لها رفق المتنق عن محمد بن ابي الخياط والاول  
 بناء على ان تزويج عند العتق بطريق النيابة والثاني على انه بطريق الولاية اقول  
 والظاهر ان ما مر عن البحر من قوله فله التزويج وان لم يكن في منسوره مبنى على  
 انه بطريق النيابة والا فندفعوا على انه لا ولاية للقاضى في التزويج ما لم ينص  
 في منسوره سئل في الصغير اذا تزوج نفسه بغير اذن الولي فما الحكم الشرعي  
 فيه الجواب قال في احكام الصغار ذكر في الاصل ان الصغير والصغيرة اذا تزوجا  
 انفسهما بغير اذن الولي توقف ذلك على اجازة الولي فان اجازها زولهما  
 الخبايا اذا كانا المجترعين لابل والجدي باب الكفو في امارة  
 عربية ابوها واجدادها من اهل العلم والدين والصلاح ولزوجهما المتوفى  
 عنها معتق يريد التزويج بالارضاء ايها وهو غير كفو من كل وجه كيف الحكم  
 في ذلك الجواب المعتق لا يكون كفو للحررة الاصلية كما في الثانية فاذا نكحت بلا رضا  
 ولها فرق بينهما بطريق الولي كما في اكثر وغيره وهذا ظاهر الرواية عن ابي حنيفة  
 الظاهر رضي الله عنهم فثبت احكام النكاح من الردة والطلاق ككفر المردى عن حسن  
 عن ابي حنيفة بطلان النكاح من غير الكفو وبه اخذ كثير من متأدينا قال ستمس  
 الامة السرخسى وهذه اقرب الى الاحتياط فليس كل ولي يحبس المرافعة الى القاضى  
 ولا كل قاض يبعد ولا احوط سد باب التزويج من غير كفو قال الامام فخر الدين  
 والفتوى على قول الحسن في زماننا قال في البحر المفتى بغيره الحسن عن الامام  
 من عدم انعقاده اصلا اذا كان لها ولي ولم يرص به قبل فلا يفيد الرضا بعد  
 واما تمكينها من الوطئ فعلى المفتى به هو حرام كما يحرم عليه الوطئ لعدم انعقاده  
 واما على ظاهر الرواية القول بالجمية ان لها ان تمنع نفسها ولا تمكن من الوطئ حتى  
 يرصى الولي وفي البحر ايضا قال صرح الاسلام لوزوجت المطلقة نفسها من غير  
 كفو ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تلحق بالزوج الاول على ما هو المختار وفي التحقيق هذا  
 ما يجب حفظه لكثرة رفرقه وفي فتح القدير ان القالب في المحلل كونه غير كفو واما  
 لو باشر الولي عقد المحلل فانما يحل له وكذا لو لم يباشر كذا رضى به تهرأقول اي رضى  
 به قبل العقد اذا لا يفيد الرضى بعده كما سئل في هذا في زوج صغيرة لغيرها شفى  
 عما لا بد لك راضيا به فهل يصح النكاح الجواب نعم والحالة هذه في صغيرة لها اب  
 حلة القران ومن اهل العلم والدين والصلاح وكل رجل في تزويجها من كفو فزوجهما  
 من جاهل فاسق فهل يكون النكاح غيرا بن الجواب نعم باب المهر سئل في رجل تزوج

زوج الصغيرة نفسه تزويج  
 على اذن الولي

المعتق ليس كقوله الحر  
 الاصلية

زوجت نفسها من غير كفو  
 بالارضاء ولها فالفى به  
 بطلان النكاح

زوجها شفى بغير  
 هاتم ما لا بد له  
 وكل رجل في تزويج ابنته  
 من كفو فزوجهما  
 غير كفو لانصح



امراة بغير علي ان منه كذا سمعة بعد ما اتفقا على مهر في السر وما عاده سمعة فهل يجب ما اتفقا عليه على انه هو المهر ولا يجب ما جعل للسمعة **قال** ان اشهد على السمعة لم تجب الزيادة بالاجا ويجب ما اتفقا في المهر ولا يجب ما جعل للسمعة كما في النزائية وشرح الملتقى والخيرية **قال** في امراة تريد الدعوى على زوجها بعد الدخول بها وتسليمها نفسها بانها لم تقبض منه مهرها المشرط فقبله فهل لا تسمع دعواها بذلك **قال** حيث سلمت نفسها لا تسمع دعواها فيما بشرط قبله على المفتي به لانها لا تسلم نفسها عادة الا بعد دفع المهر كما صرح بذلك كثير من علماؤنا الاعلام اذ عت بعد الدخول بجميع مهرها المقدم لا تسمع دعواها بخلاف الدعوى ببعضه فصولين كذا وجد بخط عبد الرحمن ائندى القوادى **اقر** فالمراد هنا الدعوى بكلمة يسأل في سوال في دعوى بعضه **قال** في رجل طلق زوجته الدخول بها لثلاثا ولها عليه كسرة مفروضة غير مستدانة باسراء القاضي فهل تستقط بالطلاق **قال** نعم والمسئلة في التنوير وغيره من المفقهاء **قال** في رجل تزوج امراة على ان يعلمها القرآن العظيم فهل يصح النكاح ولا مهر المثل **قال** نعم كذلك وان قلنا يجوز الاستسجار على تعليم القرآن العظيم عند المتأخرين على المفتي به لانه خدمة لها وقد صرحوا بوجوب مهر المثل في خدمة حرسنة لاناها رثا يصح تسمية التعليم **اقر** لكن في البحر ينطبق على المفتي به ان يصح لان ما جاز اخذ الاجرة بمقتضى من المتأخرين جاز تسمية صداقا كما قد صاه عن البدايح ولم ارم من توفى له **قال** واغرضه في الشر بلا لينة باسراء من ان خدمة الحاجب عند فميا علقته على البحر بانه ليس كل استسجارا استخداما به ليل انهم جوزوا واستسجار الابن اليه لمعى الغنم والزراعة ولم يجعلوه خدمة فتعليم القرآن بالاولى مما حل **قال** في ذي سلم في بلدة حمص وله اولاد صغار من زوجة الذمية ويريد نقلها مع الاولاد لمسقى الثام بعد اتقا معجلا ومزجها وهو ما مود عليها والطريق اسن فهل له ذلك ويتبعه اولاده في الاسلام **اقر** ما ذكره المؤلف من انه له السفى ارقاها المجل هو ظاهر الرواية وفي جامع الفصولين ان الفتوى عليه لكن في البحر انه اخفى الفقيه ابو القاسم **قال** الصغار والفقيه ابو الليث بانه لا يسا قريبا مطلقا بل ارضاها لنفسها والتمها وتا الاختار ان عليه الفتوى وفي المحيط انه المختار في النول الحجة ان قوله ظاهر الرواية كان في زمانهم اما في زماننا فلا قال صا حب الجمع في سره وبه يفتى ثم قال في البحر فقد اختلف الاقواء والاحسن الاتفاق بقول الفقيهين من غير تفصيل واختاره كثير من مشايخنا وعليه عمل القضاة في زماننا كما في انفع الوسائل **قال** في رجل طلق زوجته قبل وطئها والحلوة بها وقد دخلها المهر فلا يلزمه نصفه ويعود النصف للقفا والرفاء **قال** نعم والمسئلة في شرح التنوير للملائي **قال** في قروى تزوج امراة

**قال** العبرة بالمهر المسمى وما سوا سمعة

لا تسمع دعواها على زوجها بعد الدخول بعدم دفع جميع المهر من المهر

**قال** تستقط الكسرة المفروضة بالطلاق

**قال** تزوجها على ان يعلمها القرآن صح رواه مهر المثل

**قال** يريد الشعر بعد ايقاف المجل له ذلك

البحر جدي

**قال** المفتي بانه لا يسا قريبا بل ارضاها

بمشق وانفاها المجل ويريد نقلها الى قرية اخرى بينها وبين مشق دون ربح يوم فهل له ذلك **قال** نعم له ذلك قال في الدرر وينقلها دون مدهم اتفاقا اذ في ترى المهر القريب لا يحق القرية **قال** وفي التنوير وشرح لطاوي وينقلها فيما دون مدتها الى القرية من المهر القريب وبالمسكن ومن قرية الى قرية لانه ليس بغيره وقيد في الشتر خانية في قرية يمكنه الرجوع قبل الليل الى وطنه وطلعت في الكافي بابل وعليه الفتوى **قال** في رجل تزوج امراة في دار اسها وارفاها المجل والآن يريد نقلها الى مسكن شرعى خال من اهلها بين جيران صالحين ثامن فيه على نفسه وماله فهل له ذلك ولا يلزمه مونس **قال** لا يجب حتى يها مسكن شرعا خاليا من اهلها بين جيران صالحين بحيث لا تستوحش لاي لزم ما يتأنا بمونسه والمسئلة في التنوير وخبره قال في النهر لم نجد في كلامهم ذكر المونسه الا انه في فتاوى قارى الهداية قال انها لا يجب ومسكنها بيت قوم صالحين بحيث لا تستوحش وهو ظاهر في وجوبها فيها اذ كان البيت خاليا عن الجيران ولا سيما اذا كانت تخشى على عقلها من سمعة **قال** ونظر فيه في الشر بلا لينة بان البيت الذي لا جيران له غير مسكن شرعى وقال السيد محمد ابو السعود في حاشيته على شرح مثلا مسكن **اقر** ما ذكره قارى الهداية من عدم اللزوم يحمل على ما اذا كان المسكن صغيرا كالمسكن الذي في الربوع بشير الى قوله بحيث لا تستوحش اذ لا يلزم من كون المسكن بين جيران عدم لزوم المونسه اذ استمر بان كان المسكن مستساكا لا دوا وان كان لها جيران فعدم الايقان بالمونسه في هذه الحالة لا شك انه من المضارة لاسيما اذا اخشيت على عقلها فتوصل انه مختلف باختلاف المسكن ولوع وجود الجيران فان كان المسكن يحل لو استغاثت بجيرانها اغاثوا سريعا لما بينهم من القرب لانه من المونسه والالزمت **اقر** وهو كلام حسن ويشق ايضا ان يكون مختلفا باختلاف الاشخاص فان بعض الناس حتى لا رجال لا يمكن ان يبيت في بيت ضرتها مثلا وكانت تخشى على عقلها من البيوتة وحدها ينبغي ان يؤمر المونسه في ليلة ضرتها ولا سيما اذا كانت الزوجة صغيرة نفعيا للمضارة المبنى عليها من القران العزيز فاغتم هذا التحرير المخلص مما علقته على البحر في باب النفقات **قال** في رجل بعث الى اسرته اتمعة غير ما يجب له عليه ولم يذكر اجرة عنه الدفع ثم اختلفا فقالت هو هدية وقال هو من المهر فهل القول له بميمنه **قال** نعم كما في التنوير والبحر **قال** في رجل مات عن زوجة وورثته من غيرها اختلفوا معها في قدر مؤخر صداق ولا يثبت لها فيه القول لها بذلك **قال** نعم كما في البحر والنهر والفصولين والنزائية وغيرها **قال** فيما اذا مات الزوج وفي ذمته مؤخر صداق الزوجة ثم ماتت الزوجة ويريد ورثتها مات ياخذوا مؤخر صداقها من تركه الزوج فهل لهم ذلك والقول قولهم في قدر مهر المثل **قال**

**قال** له نقلها من دار ابها الى مسكن شرعى خال من اهلها ولا يلزمه مونسه

**قال** في الكلام على المونسه فاشتم

بيت وجع في بيت خاله ولو صغيرا به جيران فان كان زوجها

**قال** بعث الى ابها وقال هو هدية وقال هو من المهر

**قال** لم يمينه القول لها في قدر مؤخر صداق

ملا



ما بعث للمهر مسترد  
خطها أدبعت إليها شيئا هدية  
هكلك ليس له الرجوع

نعم **مسئل** في رجل خطب بكرا بالغة لم يبعث إليها شيئا هدية واستهلك ولم يزوجه أبوها ويرد  
الرجوع بما بعثه فهل ليس له ذلك **الجواب** ما بعث للمهر مسترد عينه ما عدا قيمته هالكا وكذا  
وكذا ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك والمستهلك في التنوير من المهر  
والحاوي الزهدي **أقول** وفي فتاوى الخيرية **مسئل** في رجل خطب من آخر اخته وبعث  
لها شيئا يسمى ملاكا ودرهم أيضا من عادة أهل النروجة اتخاذه طعاما بها ولم يتم امر  
النكاح هل للخطيب ان يرجع فيه أم لا **الجواب** نعم له ان يرجع بذلك بشرط عدم الاذن  
منه فان اذن له لم يتخاذه وا طعامه للناس صار كانه اطعم الناس بنفسه طعاما  
له وفيه لا يرجع به وفيها ايضا من كتب النفقة **مسئل** في رجل خطب امرأة وصار يتفق  
عليها للتزوج به وتحقق انه انما يتفق عليه بالتزويج ثم امتنع عن التزوج به  
وتزوجت بغيره هل يرجع بما اتفق ام لا **الجواب** نعم يرجع قال في الثانية بعد ان ذكر  
القولين في المسئلة قال الله رحمه الله ويتفق ان يرجع لانه اذا علم انه لو لم يزوجه  
لا يتفق عليها لان ذلك بمنزلة الشرط وان لم يشرط الفطام قال في النفقة **مسئل** والذى  
بعث الى ابى الخطيبة سكر اولوا وجوزوا وعمران ترك الاب المعاقدة هل لهذا  
الخطيب ان يرجع باستردا ما دفعه بين فرقى ذلك على الناس باذن الدافع ليس  
له حق الرجوع وان لم ياذن له في ذلك له ذلك اه وهو من حق المعاملة في الثانية  
وهو ظاهر الوجه فلا ينبغي ان يعدل عليه والله اعلم اه ما في الخيرية فليتأمل **مسئل**  
في الاب اذا زوج ابنة امرأة بالولاية لوصفيرا او لوكالة لوكبرا ولم يصفه فهل  
لا يطالب الاب به من ماله **الجواب** نعم قال في الكترو ضمان الولي المهر قال في البحر المطلق  
فمثل وفي المرأة وولي الزوج والصغير والكبير اه وفي فتاوى شيخ الاسلام  
عطا الله اخندي تحت سوال ولو زوج الاب طفلة الصغير امرأة بمهر معلوم لا يلزم  
المهر باه الا اذا ضمنه وقال مالك والثاني في القدم المهر على الاب لانه ضمن ولالة  
باقداه على النكاح مع علمه لانه لا مال له ولا نكاح بدون المهر اه وقلنا الصداق على  
من اخذ الساق بالاشرفا له على رضى الله عنه والنكاح لم يدل على ايفاء المهر في  
الحال فلم يكن من ضرورته ضمان المهر وان تسليم المعقود عليه الى الزوج بوجوب  
تسليم البذل عليه ايضا والمعاقد صغير كذا في معراج الدراية عن المسوط ولا  
يخفى عليك ما في خرج الطحاوي من ان الاب اذا زوج الصغير امرأة فللمرأة ان  
تطلب المهر من ابى الزوج بنودي الاب من مال ابنة الصغير وان لم يصفه الاب  
مهرجا اه لانه يحمل على الطلب بالا من مال البنت الصغير كونه في يده كما ينبغي عند  
كلامه لانه محمول على ان اقدمه على النكاح ضمان دلالة كما ذهب اليه الشافعي ومالك

في فتاوى شيخ الاسلام  
عطا الله اخندي تحت سوال

انزل

اذا زوج بالولاية او الوكالة  
لا يطالب بالمهر من ماله بلا  
ضمان

المهر والمستهلك في الدر المختار من المهر **مسئل** فيها اذا اراد زيد ان يعاشر زوجته معاشرة الازوا  
وهي تنفقه حتى يدفع اليها مئيل مهرها فهل لها ذلك **الجواب** نعم لها من مهرها من الوطى ودوامه  
لاخذ المئيل ان لم يوجبه كل المهر والمستهلك في التنوير **مسئل** في امرأة زوجت بلامهر ثم طلقها  
زوجها قبل الدخول والوطى والحلوة طلقة واحدة فهل تجب لها منقة وما هي **الجواب**  
حيث لم يذكر مهرها وطلقاتها قبل الدخول والحلوة تجب منقة وهي مقبلة بكمالها النفقة  
به بغنى لا تنقص عن خمسة دراهم لو فقيرا ولا تنزل على نصف مهر المثل لو غنيا وهي  
دفع وخمار وملحقة **مسئل** فيها اذا اجتمع الزوجان في بيت باب مفتوح والحال انه يدخل  
عليها بلا اذن فهل تكون الحلوة غير صحيحة **الجواب** نعم فاذا اطلقها والحالة هذه  
يلزم نصف مهرها قال في الذخيرة اذا اجتمعا في بيت باب مفتوح والبيت  
في دار لا يدخل عليها بلا اذن والحلوة غير صحيحة والا فلا **مسئل** في رجل طلق زوجته  
الحامل طلقة واحدة رجعية ولها بدمعة مؤخر صداقها تريد اخذه منه بعد انقضاء  
عدتها فهل لها ذلك **الجواب** نعم ويتجمل الموجل بالرجعي ولا يتأجل برجعته خلاصة  
وفي الصيرفة لا يكون حالا حتى تنقضي العدة شرح التنوير ومثله في البحر وقال في  
الحاوي الزهدي ولو طلقا رجعي لا يصير المهر حالا حتى تنقضي به اخذ عامة  
الشافعية **مسئل** فيها اذا وكل زيد عمران ان يزوجه فلانة بامعة الالف درهم فزوج  
الوكيل اياها بستة الاف درهم فهل يكون للزوج الختان ان اجاز جاز وان رد بطل  
**الجواب** نعم لان الوكيل صار فضوليا في عقد ذلك والمسئلة في البحر واخفى بها المهر  
على اخندي معنى المالك العفائية اذا وكل رجلا بان يزوجه فلانة بالالف درهم فزوج  
اياها بالالفين ان اجاز لنكاح جاز وان رد بطل النكاح وان لم يعلم الزوج بذلك  
حتى دخل بها فالتخار باج اذا جاز كان عليه المسمى لا غير وان رد بطل النكاح فيجب  
مهر المثل ان كان اقل من المسمى والاجب المسمى خائفة وجبر من مسائل الوكيل من  
كتاب النكاح **أقول** المراد بالمسمى المسمى المعقد **مسئل** في امرأة تريد الدعوى على ورثة  
زوجها ببعض المهر المشروط بتجليلها بعد دخوله بها وتسليم نفقتها فهل تسع دعوا  
بذلك **الجواب** اذا ادعت بعد جميع مهرها المقدم لا تسع دعواها بخلاف الدعوى ببعض  
كما صرح به في جميع الفصولين **مسئل** في رجل مات ولم يخلف تركه وترددت زوجة ان  
تأخذ مؤخرها من ماله ابريه بلا كفالة منها لذلك فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم **مسئل**  
في رجل دفع لزوجته المريضة مؤخر صداقها لدى بينة شرعية ثم ماتت من ذلك المرض  
ويريد ابوها مطالبة الزوج بما خصمه من ذلك فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم اذا  
ثبت ما ذكرنا لوجبه الشرعي ليس للاب مطالبة **مسئل** في ذي خطب ذميمة وبعث

ما بعث للمهر مسترد  
لاخذ المئيل  
طلقاتها قبل الدخول ولم يذكر مهرها  
تجب عليه منقة

مسئلة  
في الحلوة غير الصحيحة

مسئلة  
يتجمل الموجل بالرجعي  
بعد انقضاء العدة

مسئلة  
وكلمه بان يزوجه فلانة  
بكذا فزوجها بكثره  
الختان

مسئلة  
ادعت بعد الدخول بما بعض  
ها المقدم تسع دعواها  
وبكلا

مسئلة  
لاخذ مؤخرها من ماله  
الولاية بلا كفالة

مسئلة  
دفع لزوجته المريضة مرض  
الموت مؤخر صداقها ليس  
للأب مطالبة

مسئلة  
ما بعث للمهر مسترد وعينه  
تأبى برجعته هالكا



البها وراهم راضعة لاجل المهر ولم يتزوج بها قبل ما بعث المهر تسعة اشهر فاما راضعة بها لكان  
 المهر ثم خطبت بنت رجل وبعث اليها ايشاء ولم يتزوجها ابوها فابعدت المهر تسعة اشهر فاما  
 وان تغير بالاستعمال لانه مسلط عليها من قبل اهلها فلا يلزمه عقابا بل ما يقضي باستعماله  
 ارضعته بها لكان لا معاضة ولم يتم فبأن الاستبراء او كذا يستبرأ ما بعث هدية وهو كالمهر  
 وورثها له والمستهلك لان فيه معنى الهبة صرح به فاصفى خات في فتاواه تحت المهر  
**سئل** في رجل عقد نكاحا بالوجه الشرعي على بكسر بالغة لم يعلم دفعه لها ودخل بها وحملت منه  
 ثم تزعم انه وجدها قربا وان له استبراء المهر منها وفضح النكاح فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم  
**سئل** في رجل خطبت امرأة بالغة ودفع لها مطلقا معلوما ليجازيها به المهر فاخذته ابوها  
 لنفسه وعقدت نكاحا على الرجل بنفسها ودخل بها وطالبته بنظر ما اخذته ابوها ويريد  
 الرجوع على بها فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في بكر بالغة طلقها زوجها قبل الدخول بها  
 والخلوة ولم يكن المهر مسلما فهل الاعدة عليها وتنصف المسمى وعاد نصف المهر الى  
 ملك الزوج بغير الطلاق **الجواب** نعم والمسئلة في التوبة والرجوع **سئل** في رجل  
 مات عن زوجة الغير المدخول بها وعن اب وعليه ديون لجماعة استدانها في صحة فهل  
 تكمل جميع المهر في تركته وتكون هي اسوة القرضا **الجواب** نعم **سئل** في رجل وطئ صغيرة  
 واراد ان يكرها لاجل عقد منى فهل يجب لها مهر المثل بعد ثبوت شهادتها **الجواب** نعم  
 اذا كانت الصغيرة غير مستهانة او لا يجامع مثلاً لانه اذا سقط الحد بين المهر لان  
 الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن الحد والمهر قال في الملتقى شرح العلاءي من باب  
 الوطئ الذي موجب الحد وما لا يوجب وان زنى مكلف بمجنونة او صغيرة يجامع  
 مثلاً حد هو لا في وفي علمه لاحد عليه لان الاصل لم يجد فكذلك التبع الا في رواية  
 عن ابى يوسف وبه قال زفر والشافعي انه فانظر الى قوله صغيرة يجامع مثلاً بخلاف  
 الصغيرة التي لا يجامع مثلاً كما هو المفهوم من قولهم في تعريف الزنا انه الوطئ في قبل  
 مستهانة حالاً او ما ضياء وفي المنع واحد بوطئ اجنبية زفت اليه وقبل في عرسك عليه  
 مهرها فتعني بذلك عمر حتى الله عنه زنا لعدة ولان الوطئ في دار الاسلام لا يخلو  
 عن الحد والمهر قد سقط فيه الحد فتعين المهر وهو المثل ولذا قلنا في كل موضع  
 سقط فيه الحد ما ذكر يجب فيه المهر كما ذكرنا في الوطئ جارياً لابن رقد علفت  
 منه اه فتى مسئلتنا سقط الحد عن الوطئ بوطئ الصغيرة المنسوبة فتعين المهر  
 اقول والله والماثل على هذا الاستنباط الحسن وقد سبق في نظيره الامام  
 الاستبروشني في كتاب احكام الصغار حيث قال في سلب الحدود ولو زنى  
 بصبيبة يجامع مثلاً ولم يقضها يجب الحد وهل يجب مهر المثل يعني ان لا يجب

نصف ابوها بعض المهر  
 بالغة للزوج الرجوع عليه  
 جرد فعلها  
 طلقت قبل الدخول وتسلم  
 المهر تنصف المسمى بغير  
 الطلاق قضاء بغيره  
 المرأة اسوة القرضا في تركته

سقط فيه الحد  
 كالموضع سقط فيه الحد  
 فيه المهر

قال  
 في رجل خطبت امرأة بالغة  
 ودفع لها مطلقا معلوما  
 ليجازيها به المهر فاخذته  
 ابوها لنفسه وعقدت نكاحا  
 على الرجل بنفسها ودخل بها  
 وطالبته بنظر ما اخذته ابوها  
 ويريد الرجوع على بها فهل  
 له ذلك

قال ولو وطئ صغيرة لاشتهى لا يكون هذا الوطئ زنا ولهذا لم يوجب ابرح ومهر حرة  
 المصاهرة ولكن اوجبا عقرا لانه ان تلك الجارية اذا لم يقضها ثم قال وفي نكاح فوايد  
 صاحب المحيط الحد والنكاح لا يجتمع الا في مسئين اذا زنى بجارية بكل انسان يجب  
 الحد ونقصان البكارة والثانية اذا شرب خمر الذي يجب الحد وقية الخمر وقيد بقوله  
 اذا لم يقضها لما ذكره قبله بقوله واذا زنى بصغيرة لا يجامع مثلاً واقضاها فان كان انفا  
 يستملك البول فلا حد عليه بخلاف وجب عليه الاغتسال بنفسه الا بالراح وعليه ثلث  
 الدية وعليه المهر وان لا يستملك البول لا يجب الحد ايضا ويجب كل الدية وهل يجب  
 المهر قال ابرح وابو يوسف لا يجب وقال محمد يجب اه فكان على المولى ان يعقد  
 بكونه لم يقضها **سئل** في بكر بالغة زوجت بلامر دخل بها زوجها فتقادر بريد الزوج  
 ان يطلقها فهل اذا اطلقها يجب عليه مائة دية وخمار وعلقة لانه يريد على نصف  
 المهر المثل ولا تنقص عن خمسة وراهم لو فقرا وتعتبر حالها **الجواب** نعم والمسئلة في التوبة  
 والرد وغيرها **سئل** فيما اذا تزوج فامرة بكر من ابها ثم طلقها قبل الدخول والخلوة  
 واخرى بها في صحة يقضى نصف المهر وتزعم الان انها كانت بالغة حين تقي ابوها  
 مهرها وان اباه اياها بذلك ففعل بذلك الاب يقضى صداق البكر بالغة **الجواب** نعم والاب  
 اذا فبريق المهر فاذا كانت البكر صدق وان كانت ثيبا لا يصدق خلاصة من  
 الفصل الثامن ومثله في البزازية وقد حذرنا الخبر الرطبي في فتاواه شرح احسانا  
 خارج البكر وقال ان له نص من الصغيرة سواء كانت بكر ام ثيبا اه وليس لغير  
 الاب والديس الاوليا يقضى المهر لان يكونوا وصيا من اذن الاوصياء **سئل**  
**الجهار** ذكرها المؤلف مفرقة في الابواب وجمعها هنا لتسهيل مراجعتها **سئل** في امرأة  
 جهزت ابنها بالغة بجزء معلوم سلمه لها ثم ادعت ان بعضا منه عارية والعرف في بلدنا  
 مشترك كيف الحكم اشترى **الجواب** حيث كان العرف في بلدنا عشر كالفقوله للام بممنها  
 قال في الدر المختار وجهه بئنه ثم ادعى ان ما دفعه لها عارية او قال هو تملك او قال  
 الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه وقال الاب او رثته بعد موته عارية فالمعقدان المثل  
 للزوج ولها اذا كانت العرف مستمر ان الاب يدفع مثله جازا لا عارية واما اذا كان  
 مشترك كالص والام فالقول للاب كما لو كان اكثر مما جهز به مثلاً والام كالاب في تجهيز  
 وكذا اولي الصغيرة واستحسن في النهي بقا حتى قال ان الاب ان كان من اشترى في  
 الناس لم يقبل قوله ان عارية انتهى وذكر المسئلة في كتاب العارية ايضا وقد ذكرنا  
 كل من كان القول قوله يلزم المهرين الا في مسائل اوصلها في شرح اكثر الخفيف وسئل  
 ليست هذه منها واشترى فارة الهداية بقوله القول قول الاب والام انهما لم يملكاها وانما هو عارية

ط  
 اذا زنى بصغيرة واقضاها

ط  
 وجهها رتقي وطلقاتها عليه  
 مائة لانه على نصف المهر

ط  
 عليك الالف يقضى مهر البكر  
 بالغة دون الثيب

ط  
 ليس لغير الام من الاوليا  
 يقضى المهر لان يكونوا

ط  
 اوصياء  
 ادعت الام ان بعض الجاهز

ط  
 عارية



**ط** جهرتها وسلامتها ما  
لا يفسد مع الشركة

مع البيني إلا أن تقوم دلالة على أن الأب والأم يملكان مثل هذا الجواز فلا بد من قول قارى  
البدنية عما إذا تنازع الزوج بعد ما زفت إليه بالجواز وماتت فأجاب إذا زفت إلى  
الزوج وكنت الديق الجواز لا يسمع من الأبوين أن ليس لها الأبينية **سئل** فما إذا زوجها  
بنها البالة وجهرها بجواز سلامة منها في صحته ثم مات عنها وعن ورثة غير هاريدون  
نسبة الجواز بينهم مع البينة فهل ليس لهم ذلك **الجواب** نعم والمسئلة في المنع وغيرها **سئل**  
في رجل اشترى في حال صحته بنته الصغيرة أو ابنته بجهرها بما ثم ماتت عن ورثة فهل يكون  
ذلك للبنت خاصة **الجواب** نعم قال في الواو الجارية إذا جهر الأب ابنته ثم مات وبقيت والورثة  
يطالبون القسم منها فانه كان الأب اشترى لها في صغرها وبعد ما كبرت ولم اليها  
ذلك في صحته فلا سبيل لورثته عليه ويكون للبنة خاصة اهكذا في المنع في أو آخر المهر  
**سئل** في امرأة جهزت بنتها بالبالة بما جهز به مثلاً وأعارتها امتعة أخرى ثم ماتت البنت  
عن أمها وورثه غيرها فهل القول للام في ذلك **الجواب** حيث كانت الامتعة زائدة عن  
جهاز مثلاً فالقول قول الام مع يمينها **سئل** في رجل زوج بنته الصغيرة وبيع مهرها  
وجهرها به والآت بلغت البنت وطالبت أباهاً بمهرها فهل يكون كل من الغصب  
والشرأة صحيحاً **الجواب** نعم وللاب مطالبة الزوج بمهر بنته حيث كانت صغيرة سواء  
كانت بكر أم ثيباً خبرت من المهر وله الشراكه إذا كان بغير فاحش ينفذ عليه  
أوب الأوصاف فصل البيع **سئل** في امرأة جهزت بنتها بالبالة بجهاز معلوم سلمه  
لها ونصرت فيه البنت في حياة أمها ثم ماتت الام عن ورثة بدعوت على البنت  
ببعض امتعة من الجواز ويريدون استردادها منها يدون وجه شرعي فهل ليس  
لهم ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل زوج بنته ودفع لها امتعة على سبيل العارية لا الجواز  
واشهد عليها بذلك عند التسليم بينة شرعية واقترت هي بذلك لدى بينة ثم ماتت  
فهل تقبل بينة الأب على الوجه المذكور ولا عبرة بزعم الزوج **الجواب** نعم **سئل**  
في رجل فقير جهز بنته بجهاز معلوم سلمه لها ثم ماتت والاب يدعي أن الجواز المذكور  
تارية والزوج يدعي التملك والعرف في بلدتهما مشترك فهل القول قول الأب  
بيمينته والحالة هذه **الجواب** نعم وتقدم نقلها عنه للتبوير **سئل** في المرأة إذا زفت بجهاز  
قبل لا يلبق بالمهر الذي دفعه ويريد الزوج مطالبة الأب بالمهر فهل ليس له ذلك  
**الجواب** نعم ليس له ذلك ولو زفت البنت للجهاز يلبق به فلم مطالبة الأب بالنقد تشية  
زاد في البحر عن المستفي الا اذا سكك طويلاً لك في المنزعة البزازية الصحيح انه  
لا يرجع على الأب بشئ لان المال في النكاح غير مقصود على ما علم للتبوير في آخر  
باب المهر **قوله** فما في فتاوى الشيخ اسماعيل من أن الأب يجبر على أن يجيزها

**ط** جهزت بنتها وأعارتها امتعة  
أخرى ثم ماتت البنت فالقول  
للأم ان كانت الامتعة زائدة  
له فبعض مهر بنته الصغيرة  
وتجهيزها به

**ط** ليس لورثة الام استرداد  
بعض الجواز

جواز  
الامتعة  
ان  
الزوج  
جاء

**ط** لا يفسد مع الشركة  
حاله نفسه زائدة على المهر  
للام أخذت بعض الجواز بآذن  
بنتها بالبالة  
**ط** يريد بشر أو الجواز بعد  
خمس عشرة سنة  
**ط** جهزت ابنة امتعة وحلى ليس لورثة  
الام خمسة الحلى

بما يلبق بالمهر المبعوث اليها وخزاه على البكر والصغيرة صبي على خلاف الصحيح نعم للبنت  
مطالبة ابها بما بقي معد من المهر فاضلاً عما جهزها به **سئل** في رجل جهز بنته بمهرها  
بشئ من جواهر بزيادة عليه من مال نفسه فهل لا يلزمه ذلك **الجواب** نعم **سئل** في امرأة  
جهزت ابنتها بالبالة بجهاز يزيد على مهرها باضها في خروجها ودخلت معها الى مسكن  
الزوج وتريداً أخذت من ثلثها بآذن البنت ورضاهما فهل ليس للزوج معارضة  
في ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل جهز بنته بالبالة بجهاز زاد حلتها معها للبنت لمزوجها وفي  
لذلك مدة تزيد على خمس عشرة سنة والآن يريد ابوها استردادها منها  
بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في امرأة جهزت بنتها بامتعة معلومة وتلى  
معلوم ونصرت البنت بذلك في حياة أمها في مدة تزيد على عشرين سنة ثم ماتت  
الام ويريد الورثة تسعة الحلى مع الشركة فهل ليس لهم ذلك حيث كان الحلى من  
جملة الجواز **الجواب** نعم ليس لهم ذلك والحالة هذه والله اعلم **سائل مشورة**  
**سئل** في رجل تزوج امرأة بمقد صحيح ثم عقد نكاحاً على بنت اختها فهل يكون العقد  
الذي باطلاً ولا تطلى الا في ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل ادعى على امرأة أن اباهاً زوجها  
اباهاً وهي حاضرة بالولاية عليها فأجابت بانها وقت العقد كانت بالبالة وانها لم تعلم  
بالعقد فكيف الحكم **الجواب** القول لها أن ثبت أن نكاحها وقت النكاح بمثل البلوغ ولو  
برهنها على البلوغ وعدمه فبينت البلوغ اولى قال في التتبوير وشرحه من القول  
ولو زوجها ابوها مثلاً لا أعادهم بلوغها فنقلت انما بالبالة والنكاح لم يصح وهي  
مراهقة وقال الأب والزوج بل هي صغيرة فان القول لها ان ثبت أنها سنها  
تسع وكذا المواد على المراهق بلوغه ولو برهنها فبينت البلوغ اولى على الأصح انتهى  
**سئل** فيما إذا أراد الزوج الدخول بزوجة الصغيرة قايلاً انها تطيق الوضوء والأب  
يقول لا تطيق فما الحكم الشرعي **الجواب** فدا جابه الخير السر على عت هذا السؤال بقوله  
ان كانت صغيرة حسنة تطيق الرجال ولم المهر المشروط بجعله يجب الأب على تسليمها  
للزوج على الأصح من الأقوال فينظر القاضي ان كانت ممن يخرج اخراجها ونظرها  
ان صحت الرجال ام بانها بدعت للزوج والا فلا وان كانت ممن لا يخرج امرئ يطق  
بنت من النساء فان قلت انها تطيق الرجال وتتمتع الجماع ام لا بدعها للزوج والا فلا  
وان قلت لا تتمتع لا يامر بذلك والله اعلم انتهى وقال في البزازية والخبير  
الأب على دفع الصغيرة الى الزوج وذلك بغير الزوج على ابقاء المعلن فان زعم الزوج  
انها تتمتع الرجال وانكر الأب فالقاضي يبرها بالنساء ولا يعتبر البنت قال **المركب**  
ورأيت على هامش البزازية عند هذا النحل بخط الجدا العلامة عبد الرحمن الفوازي

جاء

على تجهيزها



بالحق متابعه بحرف هاء متلونه على  
شجرة المصطفى المولى عفى عنه

6

فلمحمد



نزوجها وامراة ابنا عند الائمة الاربعة كما في البحر لانه لو فرضت بنت الزوج ذكرا بان  
كان ابن الزوج ذكرا لم يجز ان يتزوج بها لانها موطوءة ابيه ولو فرضت المرأة ذكرا  
جاز له ان يتزوج بنت الزوج لانه بنت رجل اجنبي وكذلك المرأة وامراة ابنا فان  
المرأة لو فرضت ذكرا يجزى عليه التزوج بامرأة ابنة ولو فرضت امرأة الابن ذكرا  
جاز له التزوج بالمرأة لانه اجنبي عنها من المحرمات ومثل في البحر شرح المتن  
والتنوير طعنا **سئل** في امرأة وجدت زوجها بموطوءة الفسخ والفرقة بسبب  
ذلك فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل تزوج بنت زيد الصغيرة الرضعية ثم تزوج  
بمصرية واحدة وطلقها قبل الدخول بها فهل يلزم نصف عشرة دراهم **الجواب** نعم **سئل** في رجل  
راجع مطلقته رجوعا على مبلغ وراهم معلومة موطوءة الى الفراق يموت او طلاق وقبلت  
ذلك ثم اباها فهل لها مطالبة بالمبلغ المذكور **الجواب** نعم ومن فروغ الزيادة على المهر  
لو راجع المطلقة رجوعا على الف فان قبلت لزمت والا فلا تجوز من المهر **سئل** في رجل  
دعا زوجته البكر البالغة بعد ايفاء مخرجها الى مسكن شرعي خاله عن اهلهما بدين جيران  
صالحين تاس من فيه على نفسها واما لا يدخل بها فانما تمتعت بللا وجه شرعي فهل تكون عترة  
بذلك تسقط نفقة كذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل له زوجة عترة دون ثلاث سنين لا تطيق  
الموطوءة يريد وصيرا ان يكلفه الانفاق عليها فهل لا نفقة لها والحالة هذه **الجواب** نعم **سئل**  
في رجل امتنع من تسليم بنته المطيقة للموطوء الى مسكن تزوجها الشرعي بعد ايفاء مخرجها وبك  
ان يدخل بها في دارها فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في امرأة تمتع من السكينة  
في مسكن تزوجها الشرعي الا ان ياتها بموتة فهل تجوز لها ذلك **الجواب** حيث هيها لها  
سكنها شرعا خاليا عن اهلهما بدين جيران صالحين بحيث لا تستوحش الا يلزمه ايتاها  
بموتة **اقر** وقد منا الكلام مستوفى على الموتة في باب المهر **سئل** في امرأة تموضعت  
من زوجها بدله مهرها على اتمعة معلومة بايجاب وقبول شرعيين وتريد الان رد الائمة  
عليه وطلب المهر بللا وجه شرعي فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم **سئل** في بكرة بالغة عاتلة شديدة  
زوجها ابوها رجلا بلا ذنبا ولا وكالة عنها فزوت النكاح حين بلغها فورا فهل يرتد بها  
والحالة هذه **الجواب** نعم **سئل** في رجل نال من زوجة امراة يدمشق ودخل بها بعد ما اذناها  
معيها والآن يريد نقلها الى منزله نال من بللا رضاها فهل ليس له ذلك الا ان يكونها  
موطوءة ايضا ويكون مامونا عليها والطريق **اقر** نعم كما في التنوير وشرح الجمع  
وافني به الجيز الرعالي وابن النجاشي وكثير من المتقدمين **اقر** قد منا في باب المهر  
عن البحر ان فيه اختلاف الاثنا وان القول بديم فعلا في زماننا احسن وقال  
في الاله المختار لك في النهر والذى عليه العمل في ديارنا انه لا يباقر باجبر عليها

**طلب**  
زوجها عز ورا  
ليس لها الفسخ  
**طلب**  
تزوج عرضة مصرية  
ثم عليها بنت الزوج  
حسنة وراهم

**طلب**  
دعا زوجته الى مسكن شرعي  
فامتعت لزوجته شرعي  
فهل تكون عترة  
**طلب**  
ما دامت حي  
لا نفقة للصغيرة التي لا تطيق  
**طلب**  
لا يجزى لزوج على السكينة في دار  
**طلب**  
لا لزوم الموتة لو كان السكن  
لا استوحش فيه  
**طلب**  
تموضعت من مهرها بتمعة  
مطلوبة ليس لها الفسخ  
**طلب**  
بالغة تزوجها ابوها بلا ذنبا  
فزوجها حين بلغها ارتد  
**طلب**  
في اسف التزوج بلا  
رضاها

وجزم به الزاوي وغيره وفي المختار وعليه الطحاوي وفي الفصولين يفتى بما يقع عنده من  
المصلحة **سئل** في امرأة مات زوجها عنها فمقدن بد نكاحه عليها وهي في العدة وثمة  
لها المهر ولم يصبها فهل يكون النكاح فاسدا وله استرداد المهر منها والحالة هذه  
**الجواب** نعم وقال المؤلف **سئل** مولانا المحقق المرحوم شيخ الاسلام عبد الرحمن افندي  
المعادي فيما اذا دخل الزوج بالزوجة ولم يوصل اليها ثم طلقها فهل تلزمها العدة  
ولا يصح نكاحها الغير الاول قيل نعم فانها فاجاب تلزمها العدة ولا يصح نكاحها الغير الاول  
قيل نعم تمام عدتها **سئل** في بكرة بالغة رشيدة تزوج نفسها من رجل كفور لها  
مهر مثلها فهل لها ذلك وليس لغيرها او ابوها معارضةها **الجواب** نعم **سئل** في رجل تزوج ابنة  
الصغير الفقير وصغر للزوجة مهرها ثم مات الزوج فهل للمرأة عطايا ابية بجميع  
مهرها **الجواب** نعم **سئل** في رجل فقير تزوج بنته الصغيرة من اخر على مهر معلوم من  
الدرهم قبض بدله اتمعة من الزوج وتوفيها ثم دخل الزوج بالصغيرة وطالب  
الاب بالامتنعة ويريد الدعوى بدونه وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل**  
في بكرة بالغة عاتلة رشيدة تزوجها ابوها من رجل على مهر معلوم قبض منه بلا وكالة عنها  
في ذلك ثم ماتت البكر قبل اجازتها النكاح فهل يكون النكاح غير صحيح ويرد المهر الى  
من هو له **الجواب** نعم **سئل** في امرأة طلقها زوجها ثلاثا بعد الدخول بها ومضى بعد ذلك ثلاثة  
اشهر حاضت فيها ثلاث حيض كوامل وتزوجت بغيره بمقدن شرعي بعد حلقها على انقضاء  
عدتها كما ذكر قدام المطلق بعارضها في ذلك وبكذلك في انقضاء العدة فهل يقبل قولها مع  
حلقها ويصح المعارض والعقد المبرور صحيح **الجواب** نعم **سئل** في رجل دخل بزوجته البكر ثم  
ادعى انه وجدها ليا ويريد استرداد المهر فهل ليس له ذلك ولا عبرة بقوله وجدها  
ثيبا **الجواب** نعم **سئل** في رجل تزوج ابنته الفاحصة من زيد بالمفاظ شرعية لدى بيته شرعية  
ولم يصبها مهر ابل قال الاب لو كمل الزوج على ان يتزوجني الموكلة بنت عمه فثلاثة الرغبي هو  
عليها لكونه احد العقدين عرضا عن الآخر وامتنع الاب المذكور من تسليم بنته لزيد  
زاعما ان النكاح غير صحيح فهل يكون صحيحا والبيت مهر المثل **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا  
خطب وكبل زيد ابنة عمر بالمائة لزيد بمحض من الناس فاجابة الى ذلك قائلان  
مهر بنتي كذا ان رضيت ذهابا ولا فلا فرضي الخاطب ودفع للاب شيئا من الحلي واليسه  
لا بنته فلم يرض البيت بالخطبة وردها فهل يسوغ لها ذلك ولا تكون الخطبة واقعة  
موقع النكاح اصلا **الجواب** حيث لم يجز بينها عقد نكاح شرعي بايجاب وقبول شرعيين  
لا تكون الخطبة واقعة موقع عقد النكاح اصلا **سئل** في صغيرة يتيمه تزوجها عمها  
العصبية من ابنة على مهر مثلها بغير فاحش فهل يكون النكاح غير صحيح **الجواب** حيث كان

**طلب**  
تزوجها في عدة غيره ولم  
يصبها الاسترداد المهر

**طلب**  
طلقها قبل الخلوة بها لا يصح  
نكاحها الغير قبل تمام عدتها

**طلب**  
لها لقة تزوج نفسها من  
رجل كفو لها مهر مثلها  
يطالب الاب ما مضى من المهر

**طلب**  
زوج بنته الصغيرة رضيت  
بدل المهر اتمعة ليس للزوج  
مطالبة بها

**طلب**  
ماتت قبل اجازة النكاح  
تم غير صحيح ويرد المهر  
للمرءة

**طلب**  
القول لها في انقضاء عدتها  
لا قول المطلق

**طلب**  
لا تقوم الخطبة مقام عقد  
النكاح اصلا

**طلب**  
زوجها عمها بغير فاحش لا يصح  
العقد



**طلب**  
 تزوج امرأة لها اولاد من غيره  
 وله ام تزوجت بغيره  
 له نقل زوجة الى قرية  
**طلب**  
 بلغت فاختارت الفسخ  
 فوراً

**طلب**  
 ماتت قبل ان لا تسع  
 على الزوج بجميع العجل

الزوج غير الاب والجد وكان بعين فاحش فالنكاح غير صحيح كما في التنوير وغيره **سئل**  
 في رجل تزوج امرأة لها اولاد صغار من غيره ولها ام تزوجت بغيره بغيره  
 نقلها الى قرية اخرى مسافة ما بينهما اقل من نصف يوم فهل لذلك وتنتقل حضنة  
 الاولاد لجدتهم المزبورة حيث كانت اهلاً للحضنة **الجواب** نعم **سئل** في امرأة زوجت  
 بنتها البتية بالولاية عليها من رجل كفوء بمهر المثل ودخل بها ثم لما بلغت اختارت  
 الفسخ فوراً بالبلوغ واشهدت على ذلك بالجلس وتقدمت الى القاضي وطلبت  
 الفسخ بوجه الشرع وقضى القاضي بذلك وفسخ بينهما فهل يفسخ والحالة  
 هذه **الجواب** حيث استوفت الدعوى شرطيها الشرعية يفسخ النكاح المذكور بالفسخ  
 المذكور **سئل** في امرأة ماتت ولها ام تريد الدعوى على الزوج بان لا يدفع لزوجته جميع  
 عجل صداقها وطالبته بنصيبها من ذلك وهو يدعي الايصال فما الحكم **الجواب** حيث  
 سلمت نفسها منه وهو يدعي الايصال لا تسع دعوى انها بما تهورف تجمل لان الايصال  
 نفسها الا بعد تجميل شي عاده والام قايمة مقامها فما يمنع صحة دعواها عن صحة  
 دعوى الوارث والمسئلة الاولى في التنوير من المهر والثانية في الحاوي والزهدي  
 من الدعوى **قواعد** ذكرها المؤلف مفرقة فجمعها تزوجت امرأة على انها  
 سلمة فظهرت كتابية ليس له الفسخ اذا قال الزوج بعد اصدارها لفا قد صيغة التزود  
 نعم يا سيدي قبلت هذا النكاح او اقتص على قوله نعم في المجلس قبل ان يشتغل  
 بكلام آخر صرح النكاح للقاضي تزوج الصغار انه كتب في منشوره ان له تزوج  
 الصغار والا فلا يحرم على الزوج ان يتزوج بنت ابن زوجته لانا ولد ربيته  
 فتدبره ان سفات الكارمة فتاوى كاري الالهانة وفتيا ساجدة آة  
 بكلام آخر صرح النكاح للقاضي تزوج الصغار انه كتب في منشوره ان له تزوج  
 الصغار والا فلا يحرم على الزوج ان يتزوج بنت ابن زوجته لانا ولد ربيته  
 فتدبره ان سفات الكارمة فتاوى كاري الالهانة وفتيا ساجدة آة  
 بكلام آخر صرح النكاح للقاضي تزوج الصغار انه كتب في منشوره ان له تزوج  
 الصغار والا فلا يحرم على الزوج ان يتزوج بنت ابن زوجته لانا ولد ربيته  
 فتدبره ان سفات الكارمة فتاوى كاري الالهانة وفتيا ساجدة آة  
 بكلام آخر صرح النكاح للقاضي تزوج الصغار انه كتب في منشوره ان له تزوج  
 الصغار والا فلا يحرم على الزوج ان يتزوج بنت ابن زوجته لانا ولد ربيته  
 فتدبره ان سفات الكارمة فتاوى كاري الالهانة وفتيا ساجدة آة

تزوج بالصدقية رضى الله عنها وبنيها فيه وتأويل قوله عليها الصلوة والسلام لانكاح بين  
 العبدان صح بان عليه الصلوة والسلام كان رجوع من صلاة العيد في يوم الجمعة اقصر ايام  
 الشتاء تعرض عليه لانكاح فقال له حتى لا ينفوت الزواج في الوقت الافضل الى العيد الثاني  
 وهو الجمعة هل الزوج ان يقفل عليها الباب له ان يقفل الباب فتاوى الشلب من النفقة  
 وفي ادب القاضي له ان يقفل عليها الباب من غير الابوين فتاوى الانقري من المهر كما  
**باب نكاح الكافر والشرقي سئل** في ذمية طلقها زوجها ثلاثاً لادى بيته شرعية وطلبت  
 التفريق بينهما فهل تجاب الى ذلك **الجواب** نعم لانهم يعتقدون ان الطلاق منزله للملك وان  
 كانوا لا يعتقدونه بحصور العدد فامسأله اياها بعد الطلقات الثلاث فسلم منه وما  
 اعطاهم الائمة لمقرهم على الظلم من مسوط السرخسي في باب النكاح مجموعة عطاء الله  
**سئل** في رجل خطب فاصرة من ابيه الذي وضع لها ما يستوفيه ينشأنا اي علامة انها  
 صارت خطوبته ولم يجربها عقد اصاب وجهه من البلوغ حتى بلغت رشيدة وطلب  
 الخاطب تزوجها متطللاً بذلك وفي محتسج وتريد التزوج بغيره فهل لها ذلك ولا تجبر  
 على نكاحه **الجواب** نعم **سئل** في ام ولد تريد التزوج باخبر بدونه اذن سيدها فهل اذا تزوجت  
 ورده السيد يبطل النكاح برده **الجواب** نعم وتوقف نكاح من قن وامة ومكاتب ومعدبر  
 وام ولد على جازة المولى فان اجاز نفقته وان رد بطل تنوير من نكاح الرقيق **باب**  
**النهي سئل** في بكر صغيرة زوجها ابوها من رجل ودخل بها ثم بلغت رشيدة وادعت  
 به عنته وطلبت التفريق فما الحكم **الجواب** لا يفرق بينهما بمجرد دعواها انه عتبنه فالتثبت  
 عنته باقراره او يقول النساء انها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب  
 منها ايام مرضه ولا مرضها ولا ايام غيبته عنه ولو لحجها او هربا منه فان وطئ فيها  
 به عنته وطلبت التفريق فما الحكم **الجواب** لا يفرق بينهما بمجرد دعواها انه عتبنه فالتثبت  
 عنته باقراره او يقول النساء انها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب  
 منها ايام مرضه ولا مرضها ولا ايام غيبته عنه ولو لحجها او هربا منه فان وطئ فيها  
 به عنته وطلبت التفريق فما الحكم **الجواب** لا يفرق بينهما بمجرد دعواها انه عتبنه فالتثبت  
 عنته باقراره او يقول النساء انها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب  
 منها ايام مرضه ولا مرضها ولا ايام غيبته عنه ولو لحجها او هربا منه فان وطئ فيها  
 به عنته وطلبت التفريق فما الحكم **الجواب** لا يفرق بينهما بمجرد دعواها انه عتبنه فالتثبت  
 عنته باقراره او يقول النساء انها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب  
 منها ايام مرضه ولا مرضها ولا ايام غيبته عنه ولو لحجها او هربا منه فان وطئ فيها  
 به عنته وطلبت التفريق فما الحكم **الجواب** لا يفرق بينهما بمجرد دعواها انه عتبنه فالتثبت  
 عنته باقراره او يقول النساء انها بكر فيؤجل من وقت المرافعة سنة كاملة ولا يحسب

في النكاح

في النكاح

في النكاح











واحدة في سنة

بالطلاق انه لا يباح حتى يذهب ٢٢ عساه مروون وانه - مكره بل هو ٢٣  
ولم يصدده ولا يسهه **الحكم الجواب** القول قوله في ذلك يعينه بالنسبة الى وقوع

طلب  
الملك في هذه



**طلب**  
المضارع لا يقع به طلاق  
الا اذا اعلنت في الحال

**طلب**  
ان عاود فلان لا يخرج  
منها ويجزى كما يجزى  
لا يقع

**طلب**  
حلف لا يدخل دارها  
الى سنتين ثم ماتت الاب

**طلب**  
حلف لا يدخل دار فلان  
فمات صاحب الدار

**طلب**  
لا يقع خلافة الموهوبين

عدة ولما تكرر في أغلب في الحال ونبت في المدة المذكورة ما ذكر من المراتبة والاطاعة  
لها فالحكم **الجواب** صيغة المضارع لا يقع بها الطلاق الا اذا اعلنت في الحال كما صرح به  
ابن الهام وحيث تركت ذلك المدة المذكورة فاذا اعدت لموافقها وطاعتها لا يقع  
عليه الطلاق لان كلمة ما دام غاية ينتهي اليها كما تقدم عن التنوير وشرح **سئل**  
في جماعة خاومين في باب حاكم خلفوا بالطلاق ان عاود زيد خدمته ليخرجون من  
بابه فاذا اعدا زيد لخدمته كما كان خرج الجماعة من الباب وتركوا الخدمة مدة فهل  
بروا بينهم واذا اعدا وايد ذلك الى باب وخدما لا يقع **الجواب** نعم **سئل** في رجل  
حلف بالطلاق على زوجته ان لا تدخل دارها الى سنتين ثم ماتت الاب في السنتين عن ودية  
وتركة وعليه دين غير مستغرق لتركته فهل اذا دخلت الدار الان لا يقع **الجواب** نعم  
ولو خلفه لا يدخل دار فلان فمات صاحب الدار ثم دخل الخالفة ان لم يكن على الميت  
دين مستغرق لا يحث لانا انتقلت للورثة بالموت وان كان عليه دين مستغرق قال محمد  
ابن سليل يحث لانها بقيت على حكم ملك الميت وقال الفقيه ابو نعيم لا يحث وعليه  
الفتوى لانا لم يبق للميت ملك من كل وجه انتهى من البحر من باب اليمين في الذل  
والخروج **سئل** في رجل حصل له وهش زال به عقله وصار لا شعور له لامر عصى  
له من ذهاب ماله ويحمل ابن خاله فقال في تلك الحالة يارب انت تشهد على كذا  
ان طلق فلانة بنت فلان يعني زوجته المخصوصة بالثلاث على اربع هذا هو العيب  
كلما حلت تحرم فهل لا يقع طلاق **الجواب** الدهش هو وال العقل من زهله او كره وقد  
صرح في التنوير والى **سئل** لتترخا بنة وغيرها بعدد وقوع طلاق الموهوبين فهل  
يضعف هذه بنة بحد حتى زال به العقل فيكون حيا لا يشع ولا يقع طلاقه **ابن**  
كلما حلت تحرم فهل لا يقع طلاق **الجواب** الدهش هو وال العقل من زهله او كره وقد  
صرح في التنوير والى **سئل** لتترخا بنة وغيرها بعدد وقوع طلاق الموهوبين فهل  
يضعف هذه بنة بحد حتى زال به العقل فيكون حيا لا يشع ولا يقع طلاقه **ابن**  
كلما حلت تحرم فهل لا يقع طلاق **الجواب** الدهش هو وال العقل من زهله او كره وقد  
صرح في التنوير والى **سئل** لتترخا بنة وغيرها بعدد وقوع طلاق الموهوبين فهل  
يضعف هذه بنة بحد حتى زال به العقل فيكون حيا لا يشع ولا يقع طلاقه **ابن**  
كلما حلت تحرم فهل لا يقع طلاق **الجواب** الدهش هو وال العقل من زهله او كره وقد  
صرح في التنوير والى **سئل** لتترخا بنة وغيرها بعدد وقوع طلاق الموهوبين فهل  
يضعف هذه بنة بحد حتى زال به العقل فيكون حيا لا يشع ولا يقع طلاقه **ابن**

الطلاق من زوجته المدخول بها انها عرج طالقة ولم يسبق له عليها طلاق اصلا وقد غلب  
المضارع في الحال فهل يقع عليه ذلك واحدة رجعية وله مراجعتها في العدة بلا انهاء  
**الجواب** نعم والمسئلة ساقى بقاها **سئل** في رجل حلف بالطلاق ان لا يدخل الى داره  
زوجته فتركت عندها ففلقته حاته ودفعه ابنها حتى ادخل مكرها غير راض فهل لا  
يقع عليه بالرجوع مكرها **الجواب** نعم **سئل** اذا دخل بسبب القتل والرفع بحيث  
لا يمكنه عدمه حتى لم يسند اليه المدخل كما لو سقط من علوق وليس المراد ان كره على الدخول  
بالاكره الشري الذي يكون بالتوسع وخوف الثلث لما في البحر من انه يحث به لما عر  
ان الاكره لا يعدم الفعل عندنا ونظيره ما لو حلف لا ياكل هذا الطعام فأكراه عليه  
حتى اكلمه حث ولو اوجره في حلقه لا يحث كذا في فتح القدير وفي المجتبى لو هبت  
به الريح وادخلته لم يحث انتهى فاذا لم يحث بفعل الريح لا يحث بفعل فاعل تحتنا بالطريق  
الاولى فافهم فقد خفي كلام المتألف على بعض الناظرين **سئل** في رجل قال له زيد ادخل  
عمر وعند زوجتك ففعل شيئا فاحشا فقال الرجل ان كان الامر كذلك فخي طالق  
فلما قال ولم يصدر من ذلك شيء اصلا فما الحكم **الجواب** حيث كان الامر كذلك لا تطلق  
الا اذا تحقق وقوع ذلك وليس هذا من مسائل المجازات لان الحكمك غيرها  
**سئل** في رجل تشاجر مع زوجته فقالت له يا عصى فقال لها ان كنت عرصى تكفين  
طالقة فلما فكيف الحكم **الجواب** ان كان ذلك في حال الغضب تطلق لان كلامه  
يحمل على المجازة وان قال نويت التعليق صدق وبانة لاقتضاه وان كانت  
ذلك في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن متصفا بالشروط لا يقع  
عليه الطلاق امرأة قالت لزوجها يا سفلة او خرطبان او كشخان او شيئا من الشتم  
يحمل على المجازة وكذا كانت من انما لا يقع فيه اذ كان في ذلك نقول الفقيه  
ذلك في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن متصفا بالشروط لا يقع  
عليه الطلاق امرأة قالت لزوجها يا سفلة او خرطبان او كشخان او شيئا من الشتم  
يحمل على المجازة وكذا كانت من انما لا يقع فيه اذ كان في ذلك نقول الفقيه  
ذلك في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن متصفا بالشروط لا يقع  
عليه الطلاق امرأة قالت لزوجها يا سفلة او خرطبان او كشخان او شيئا من الشتم  
يحمل على المجازة وكذا كانت من انما لا يقع فيه اذ كان في ذلك نقول الفقيه  
ذلك في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن متصفا بالشروط لا يقع  
عليه الطلاق امرأة قالت لزوجها يا سفلة او خرطبان او كشخان او شيئا من الشتم  
يحمل على المجازة وكذا كانت من انما لا يقع فيه اذ كان في ذلك نقول الفقيه  
ذلك في غير حالة الغضب ونوى به التعليق ولم يكن متصفا بالشروط لا يقع

**طلب**  
حلف لا يدخل حتى دخل  
مكرها لا يحث

**طلب**  
قيل له دخل فلان عند زوجتك  
بفعل ما يقال ان كذلك حثي  
طالق

**طلب**  
قالت لمرأى من فقال ان  
كنت عرصا كانت طالق







قال تلى لامرأى قاترين  
طالعة فلم يقل  
لما لا تبع بيبي

مکون مثل ای و لم یوفیا  
لم یقع شیئی

سئل انه هل طلق واحدة  
او الربيع واحدة

مطلب  
حافظه لا یخلو من روح و قیامت

حافظه لا تخليها الروح فمراحت

مطلب  
حاصل اینها بر روح فطرت

حافظ لا يخلها الروح فاحت

مطلب  
حافظ لا یخلیها بآروح فریادت

مطلوب

حلقه‌ای که در دایره نازک  
و اسکنه‌های متناوب است

حلف لا يوحى فامر غيره  
بالايجار المحدث انه كات  
تماسا بشر ذلك

لا يقع طلاق في مريضه اختل  
مقله

۱۰۸

تجارت ان وقت مہربان ہوگی

ط

تجارت ان وقت مہر نشتہ تکیں

علا ان وقت مهر نسله کن

تلاوت مهر شمس و کمر



ساكن مع عمه في دار خلف بالطلاق ان لا يسكن غيره في دار ولم يبينها بل تكرها  
 وبركة الان قسمتها واقامة حابط بينهما وقع كل واحد منهما بان نفسه ثم  
 يسكن كل واحد منهما في طائفة فهل لا يجتنب الخالف بذلك **الجواب** نعم قال في البحر  
 ولو خلف لا يسكن فلان في داره وسمى دارا بعينها وتسميها وضرب كل واحد  
 منهما بينهما حابطا ثم سكن الخالف طائفة والاخر في طائفة حيث الخالف ولو  
 لم يبين الدار في عينه ولكن ذكره ارا على التكرار وبقي المسئلة بحالها لم يجتنب  
 انتهى **سئل** في رجل فقد له كرسى فاتهم زيد باخذه وخلف بالطلاق الثلاث  
 انه ان كان لم ياخذ زيد الكرسى المرقوم تكن زوجته طائفة فظهر الكرسى عند  
 الغير فكيف الحكم **الجواب** يقتضي السؤال انه علق طلاقها على الشرط الذي وجد  
 الكرسى عند الغير فحمل انه بعد اخذه دفعه للغير فحصل النكاح ثابت  
 يبين فلا يزول بالشك الا ان يتحقق عدم اخذه ولو بالبينة وان كان  
 نفيا قال في المنع والعلائي على التنوير البينة تقبل على الشرط وان كان  
 نفيا كان لم يجز صهر في البيعة فامراف كذا فشهد انها لم تجتنب قبلت  
 وطلعت انتهى هذا ما ظهر لنا الان **سئل** في رجل طلق زوجته المريضة  
 المدخول بها في صحته طلاقا باينا ثم ماتت في العدة فهل لا يرثها الزوج المزوج  
**الجواب** نعم قال في الكفر من باب طلاق المريض طلقها رجعا او باينا في مرضه  
 وماتت في عدتها ورثت انتهى فمدعونه لانها لو ماتت هي وهي مريضة في العدة  
 لم يرثها الزوج لانه بطلان اياها رضيا باستقاط حقه ثم ومثله في البحر عن المحيط  
 فانما حاكمه الا انه وجب له ما اشتهر به من مذهب ولائته فله دفعه ويرجع

ودفع كل منهما بالطلاق  
 اذا لم تكن زيدا اخذ الكرسى يمكن  
 زوجته كذا فظهر الكرسى عند  
 الغير

لم يرثها الزوج لانه بطلان اياها رضيا باستقاط حقه ثم ومثله في البحر عن المحيط  
 فانما حاكمه الا انه وجب له ما اشتهر به من مذهب ولائته فله دفعه ويرجع  
 لم يرثها الزوج لانه بطلان اياها رضيا باستقاط حقه ثم ومثله في البحر عن المحيط  
 فانما حاكمه الا انه وجب له ما اشتهر به من مذهب ولائته فله دفعه ويرجع  
 لم يرثها الزوج لانه بطلان اياها رضيا باستقاط حقه ثم ومثله في البحر عن المحيط  
 فانما حاكمه الا انه وجب له ما اشتهر به من مذهب ولائته فله دفعه ويرجع

يدعي فيها بينه وبين الله تعالى مع انه اصرح صريح في الباب انتهى هذا كله على تقدير ان  
 يكون قوله خارجا عن عصمتي بل صريح اعلاني فتدبر ان يكون من المكاتبة  
 وهو الظاهر فلا يقع الطلاق في القضا ايضا الا بالنية فقد صرح في الوجيز لبرهان  
 الائمة انه لو قال تسخت النكاح بيني وبينك ولم يبق لك حاج بيني وبينك لا يقع الا  
 بالنية ولا يجزئ ان قوله انت خارجة عن عصمتي مثله في المعنى من الفتاوى  
 المزبورة وانما في الدر المختار ان المحطى هو الذي اراد ان يكلم فيجزي  
 على لسانه الطلاق او تلفظ به غير عالم بمعناه او غافلا او ساهيا او بالخطا  
 مصحفة يقع قضا فقط انتهى **سئل** في رجل قال لزوجته المدخول بها بالتركية  
 واربدن برش اول بمعنى زوجتي مني طائفة ويريد مراجعتها في العدة  
 بدونه اذنها ولم يسبق له عليها طلاق اصلا فهل له ذلك **الجواب** نعم والطلاق  
 بقوله برش اول رجعي كما فتى به شيخ الاسلام ابو السعود وجميع من الطلاق  
**سئل** في رجل تشاجر مع زوجته المدخول بها فخلف بالطلاق الثلاث ليتزوج  
 ولائته له سوى الزواج ولا عين مدة ولا نواها ولم تكن قرينة تدل على التوك  
 فالحكم **الجواب** حيث كانت الحال ما ذكر لا يقع عليه الطلاق الا في اخرج جزء من  
 حياتها اذ لم يتزوج وفي هذه الصورة اذا استقدمها ولم يدخل بها ببرالعد  
 كما تقدم من قبله **سئل** في رجل خلع زوجته ثم سئل كيف طلقها بالواحدة او بالثلاث  
 فقال ان كانت بالواحدة او بالثلاث راحت الى سبيلها ولم يزد على ذلك ولا سبق  
 له عليها طلاق غير هذا اصلا ويريد ردها لعصمته بعد جديدها رضاها فهل لم  
 ذاك ولا يقع عليه شيء بخلافه المذكور **الجواب** نعم **سئل** في رجل طلق زوجته

له عليها طلاق غير هذا اصلا ويريد ردها لعصمته بعد جديدها رضاها  
 ذاك ولا يقع عليه شيء بخلافه المذكور **الجواب** نعم **سئل** في رجل طلق زوجته  
 له عليها طلاق غير هذا اصلا ويريد ردها لعصمته بعد جديدها رضاها  
 ذاك ولا يقع عليه شيء بخلافه المذكور **الجواب** نعم **سئل** في رجل طلق زوجته  
 له عليها طلاق غير هذا اصلا ويريد ردها لعصمته بعد جديدها رضاها  
 ذاك ولا يقع عليه شيء بخلافه المذكور **الجواب** نعم **سئل** في رجل طلق زوجته

**طلب**  
 قوله بالتركية واربدن  
 برش اول يقع به رجعي

**طلب**  
 خلف لزوجته لا يقع الا  
 في اخرجها منها

**طلب**  
 خلع ثم سئل كيف طلقها  
 فقال ان كانت بالواحدة  
 او بالثلاث راحت لسبيلها

**طلب**  
 طلقها رضيا في صحته فمات

**طلب**  
 طلقها رضيا في صحته فمات

**طلب**  
 طلقها رضيا في صحته فمات

**طلب**  
 طلقها رضيا في صحته فمات

**طلب**  
 طلقها رضيا في صحته فمات



طلب  
حلف يترجم عليها ثلث  
ولم يترجم برقان منه

فعل لا يقع عليه الطلاق **الحال** حيث كان الحال على هذا المنوال لا يقع عليه الطلاق **بشرط**  
في رجل حلف بالطلاق من زوجته ليتن وجن عليها ثم مات ولم يترجم عليها فهل  
تترجم منه **الحال** نعم ومن مثل وجود الشرط ما في البدائع ان لا يطلقك وان لم  
اتزوج عليك فافت طالق ثلاثا فلم يفعل حتى مات ورثته ولو ماتت هي لم يرثها  
شرح الملتقى **الطلاق** من طلاق المريض **اقول** والفرق ان عوته تبقى احكام الزوجة  
لوجوب المدة عليها بخلاف موتها ولذا لو مات هو كان لها ان تفسله ولو ماتت  
هي لا يفسلها **سئل** في رجل له زوجتان احدهما حاضرة معه والاخرى غائبة فتشاجر  
مع الحاضرة وقال مخاطبا لها ومشير اليها روجي طالقك بالثلاث فهل تطلق منه  
بالثلاث ولا يقع شيء على الاخرى **الجواب** نعم وفي الثانية احر كتاب الطلاق  
فيل فصل الكنايتة رجل قال لامرأته لا تخرجي من الدار بغير اذني فاني حلفت  
بالطلاق فخرجت بغير اذنه لا تطلق لانه لم يذكر انه حلف بطلاقها فلعلم حلف  
بطلاق غيرها فكان القول قوله انتهى **اقول** وكنت على مسئلة الثانية  
هذه في حاشيتي على البحر عند قوله في اول باب الصريح قيد بخطها بالخلافا  
حسنا ورفقتين وبين ما في القسمة عن المحيط رجل دعته جماعة الى شرب  
الخمر فقال اني حلفت بالطلاق ان لا اشرب وكان كاذبا فيه ثم شرب طلفت  
وقال صاحب التتمة لا تطلق ديانة انتهى **سئل** في ثمرى حلفت بالطلاق  
من زوجته ليرحلن من القرية فرحل منها وبجها وزعم ان ابن زوجته وعياله  
واكثر متعته ودوابه ولوازم مسكنه وسكن في قرية غير هامة ثم  
اراد الرجوع الى قرية فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق **المذكور الجواب** نعم  
من زوجته ليرحلن من القرية فرحل منها وبجها وزعم ان ابن زوجته وعياله  
واكثر متعته ودوابه ولوازم مسكنه وسكن في قرية غير هامة ثم  
اراد الرجوع الى قرية فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق **المذكور الجواب** نعم  
من زوجته ليرحلن من القرية فرحل منها وبجها وزعم ان ابن زوجته وعياله  
واكثر متعته ودوابه ولوازم مسكنه وسكن في قرية غير هامة ثم  
اراد الرجوع الى قرية فهل له ذلك ولا يقع عليه الطلاق **المذكور الجواب** نعم  
من زوجته ليرحلن من القرية فرحل منها وبجها وزعم ان ابن زوجته وعياله  
واكثر متعته ودوابه ولوازم مسكنه وسكن في قرية غير هامة ثم

طلب  
حلف ليرحلن من القرية

حلف يترجم

حلف يترجم

حلف يترجم

حلف يترجم

حلف يترجم

مفصلة في شرح التنوير من باب الرجعة وفي الاشياء في من الحيل اقول ولا بد في  
ذلك من اذن ولي المرأة ان كان الرقيق غير كفؤ لها كما مر في باب الكفو **سئل**  
فما اذا حلف زيدا بالحرام انه لا يحصد ارض عمر ويخصدها وبانت وانقصت  
عدها بالحيفض ثم طلقا ثلاثا فهل لا يلحقها الطلاق الثلاث **الجواب** نعم  
والطلاق الصريح وهو ما لا يحتاج الى نية باينا كان الواقع به او رجعا كذا في  
الفتح يلحق الطلاق الصريح ويلحق الطلاق البائن مادامت المطلقة في العدة  
كلما حال لها انت طالق ثم طلقا على مال او حال لها انت باين او خالفها على  
مال ثم قال لها انت طالق او طالق باين وقع الثاني وكذا لو طلقا ثلاثا  
بعدها باينا كذا في النهر **سئل** في رجل طلق زوجته الدخول بها على مال دفعت  
له ثم طلقا ثلاثا في ذلك اليوم فهل يلحق الثاني ولا يحل له حتى تنكح زوجا  
غيره **الجواب** نعم كما في فتح القدير **سئل** في رجل حلف بالطلاق انه لا يفعل كذا  
ثم قبل فعله المذكور خلعها ثم بعد يوم راجعها بوجه شرعي فهل اذا فعل الفعل  
المذكور يقع عليه الطلاق **المذكور الجواب** نعم قال في الكنز وزوال الملك بعد  
اليمين لا يبطلها أي زواله فيما دونه الثلاث بان يطاها بعد التعلق واحدة  
او اثنتين فانقصت عدتها ثم تزوجها ثم وجد الشرط طلقت بحر تمام الكلام  
فيم **سئل** في رجل اراد ان يزوج ابنته من آخر فحلف اخرها بالطلاق من  
امرأته انه لا يصير هذا الشيء ولا يذوقه اخته نصا رة ذلك الشيء يعني  
الزواج تلك الليلة فهل طلقت امرأته واحدة فاذا راجعها في العدة ولم  
يستوف الثلاث تعود الى عصمتها **والجواب** نعم طلقت طلقة واحدة قال  
في الخلاصة في المحيط اذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرا با نذاق  
الزواج تلك الليلة فهل طلقت امرأته واحدة فانها لا تستلزم  
يستوف الثلاث تعود الى عصمتها **والجواب** نعم طلقت طلقة واحدة قال  
في الخلاصة في المحيط اذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرا با نذاق  
الزواج تلك الليلة فهل طلقت امرأته واحدة فانها لا تستلزم  
يستوف الثلاث تعود الى عصمتها **والجواب** نعم طلقت طلقة واحدة قال  
في الخلاصة في المحيط اذا حلف بالطلاق لا يذوق طعاما ولا شرا با نذاق  
الزواج تلك الليلة فهل طلقت امرأته واحدة فانها لا تستلزم  
يستوف الثلاث تعود الى عصمتها **والجواب** نعم طلقت طلقة واحدة قال

طلب

طلب

طلب

طلب

طلاق المذلول بها على مال فطلقها  
في ذلك اليوم فلا يقع الثاني

حلف لا يفعل كذا ثم فعلها ثم تزوجها  
ثم فعل وقنع

حلف لا يصير هذا الشيء ولا  
تذوقه اخته فحلف بالزواج







حلفت يا الملائكة ان لا يسبق املكم  
من اولاده فباعها في صحة منهم  
لاخره زوجته

الذين زوج الله الامهات ابراهيم  
فقر ورجع نفسه من غيره الايق

حلف بالطلاق الثلاث ان لا  
تخرج من هذه الدار الا  
بإذنه فخرجت من داره  
بإذنه لا يقع

ان انتقل انت لا انتقل  
فانتقل الخالف وحده  
قبل الاخر ثم انتقل  
الاخر لا يقع

لو انما رايته قال الفاني موضع  
ما نشأ بها من خلقه

لوام يات قالفا في مريض

لَوْنُ بَابِ تَا لِفَا فِي مَوْضِعِ  
بَابِ تَا لِفَا فِي مَوْضِعِ

لوريات فالفا في موضع  
الفا في موضع

لواميات ما لفا في مريض

برضاها **الحجاب** ثم **سئل** في رجل حلف بالطلاق انه لا يبيع املاكا من اولاده وراثة منهم بيا  
صحيحا في صحته ثم مات بعد عشر شهرين وخلف تركه فهل اذا ثبت بيعه بعد حلفه  
للكوريين وقوع الطلاق فلا ترث الزوج من تركته شيئا والحالة هذه **الحجاب** نعم  
**سئل** في رجل حلف بالطلاق الثلاث انه لا يزوج ابنته الباقية الا من ابن اخيه  
فلا تة اذا تزوجت نفسها من كثير غير المثل بما شره وكل عن الايقع عليه الطلاق  
المذكور ويصح النكاح المزبور **الحجاب** نعم **سئل** في رجل تشاجر مع زوجته وهما ساكنان  
في داره وحلف بالطلاق الثلاث ان لا يخرج من هذه الدار واثارا الى داره  
المذكورة الا باذنه الا لهما ثم نقلها الى دار اخر ثم غاب فخرجت من داره الى دار  
ابيه بلا اذن زوجها فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور حيث عين حلفه من داره  
المذكور **الحجاب** نعم **سئل** فيما اذا كان زيد ساكنا مع زوج اخيه في دار واحدة  
فقال له زيد على الطلاق ان انتقلت انت ما انتقل انا ويريد زيد ان ينتقل من  
الدار وحده دون زوج اخيه فهل اذا انتقل زيد من الدار وحده دون زوج  
اخيه ثم بعد مدة انتقل زوج اخيه لا يقع على زيد الطلاق **الحجاب** نعم **أقول**  
وانما لم يقع وان وجد من الحالف الانتقال لان الطلاق معلق على انتقال  
الحالف المترتب على انتقال زوج اخيه فاذا انتقل قبله لم يوجد المعلق عليه  
لكه ذكر في تعليق البحر الموضح التي يجب فيها اقتران جواب الشرط بالغاء  
وعده منها الفعل المضارع النفي بما ثم قال بعد كلام طويل فاذا عرفت ذلك تفرغ  
عليه انه لو لم يثبت بالغاء في موضع وجوبه لانه ينتج كما دخلت الدار انت

وعدتها العدل المضاع الذي يماثل قال بعد كلام طويل فاذا عرف ذلك تفرغ  
عليه انه لو لم يأت بالفار في موضع وجوبه لانه يتجزأ كان دخلت الدار انت

وعدتها الفعل المضارع النفي بما ثم قال بعد كلام طويل فاذا عرف ذلك تفرد  
عليه انه لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبها لانه يتخرج كما دخلت الدارانت

وعندئذ الفعل المضارع النقي بما تم قال بعد كلام طريل فاذا اخبر ذلك تفرخ  
عليه انه لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبه لانه يتجزأ كان دخلت الدار انت

وعندما الفعل المضارع المنفي بما ثم قال بعد كلام طويل فاذا عرفت ذلك تفرغ  
عليه ان لو لم يأت بالفاء في موضع وجوبها لانه يتجزأ كما دخلت الدار ان

لا يعتبر بإجرائها وهو قول العامة وهو الصحيح لأن العوام لا يميزونه بين وجوه  
الاعراب والخواص لا يلتزمه في كلامهم عرفاً قبل تلك صناعتهم والعرف لغتهم وقد  
ذكرنا في شرحنا على المنار أنهم لم يميزوه هنا واعتبروه في الآثار فيما لو قال  
دراهم غير دافق رفعاً ونصباً فيحتاجون إلى الفرق انتهى فليست أمثل فإن مقتضى  
التقليل عدم اعتبار الأعراب هنا أيضاً لأن يقال ذكر الفاء لا يسمى أعراباً  
لأن الأعراب يابسون في آخر الكلام من التفسير والاشارة الظاهر والفاء كلمة يرتبط  
بها الجواب فلا يسمى ذكرها أعراباً وفي الألفية من قاعدة أعمال الكلام أولى من  
أهماله مانصه وليس منها ما لو أتى بالشرط والجواب بلا فاء فأننا لا نقول بالتعلق  
لعدم إمكانه فيتنجز ولا ينجز خلافاً لا يوسع انتهى هذا ما ظهر من في هذا  
المحل والله تعالى أعلم **سئل** في رجل حلف بالطلاق أنه لا يتلصق مع أبيه أكثر  
مما تلصق به في السابق فأصدا بذلك أنه لا يزيد في معاشرته أبيه أكثر مما  
مضى من عمره بل إذا مضى من عمره أكثر مما تقدم ينعزل عنه فهل إذا عاشر  
أباه بعد الحلف المزبور أقل مما تقدم أو مساوياً لا يقع عليه الطلاق المذكور  
**الجواب** نعم **سئل** فيما إذا حلف زيد بالطلاق الثلاث أنه لم يقل لعمر وجاره هذا الكلام  
المعين ولا عرفه الله ثم ظهر أنه قال لعمر والمعين بأقراره لدى بينة شرعية  
والحال أنه يعنف اسمه وما داه به سراً وأجاب به لدى بينة شرعية فهل  
حيث كان الأمر ما ذكر يقع طلاقه المزبور **الجواب** نعم **سئل** في مدبوع حلف لأبيه  
بالطلاق الثلاث ليؤدين له دينه يوم دخوله الحاج دمشق أو في ثاني يوم  
دخوله ولم يرد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام بعدهما بطلا

بالطلاق الثلاث ليؤدين له دينه يوم دخوله الحاج دمشق اولى ما يوم دخوله ولم يرد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت ايام بعدهما سبلا

بالطلاق الثلاث ليؤدين له دينه يوم وحول الحاج ومنشئ أو في أي يوم  
وخوله ولم يزود الدين في اليومين المذكورين حتى مضت أيام بعدهما سبلا

بالطلاق الثلاث ليؤدين له دينه يوم دخوله الحاج ومنسقى اولى ناي يوم  
دخوله ولم يرُد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت ايام بعدهما سبلا

بالطلاق الثلاث ليؤدين له دينه يوم وحول الحاج ومشرق ارضي ناي يوم  
وحوله ولم يزدد الدين في اليومين المذكورين حتى مضت ايام بعدهما سبلا

الاعراب والخواص لا يلتزمه  
الاعراب لا يلتزم به

حلف لا يبتلج من ابويه الا كثرهما  
والا

حلفا انه لم يقل كذا العبري  
الا يعرف اسمه ثم ظهر انه فاسد

حلف ليوڊيڊ دينه يرم  
الحاج

الحاج

الحاج

الحاج

الحاج

11. 11



الماء الذي كان في الكوز ثم صب فيه ثمانية لا يمكن شربه بعد صبه فيجوز عند الصب لتحتق  
 العجز حيث ذكر في مسئلته لم يتحقق العجز عند فقدته بل في آخر جملتها على انه يحتق  
 ان يكون هي التي اخذت تامل **سئل** في امرأة ادعت على زوجها انه حلف بالحرام ان  
 ولد هافلا لا يدخل الدار وانه دخلها ووقع عليه الحرام فاجاب بانه حلف بان ولدها  
 المذكور لا يدخل الدار في ذلك الوقت وكان الوقت حين الظهور ودخلها الولد  
 وقت العصر ولم تصدقه المدعية على ثقيده ولا بينة لهما فالحكم **الجواب** ادعى  
 تعاقب الطلاق بالشرط وادعت الارسال فالقول له كما في كتاب القول لمن وجبه  
 ايضا لان الظاهر شأنا هده ولانه ينكر وقوع الطلاق والمرأة تدعيه والقول للمنفك  
 الا ان نقيم المرأة بينة **سئل** في رجل ضرب زوجته اخيه فحلف اخوه بالطلاق الثلاث وكان  
 ان عدت ضربتها لا يعلق على قتلك ولم يقصد بذلك غيرة ولا قامت غيرة عليها  
 غير ضربها الا في ثانيا ولم يعامل الاخ على قتل اخيه الضارب فهل اذا لم يعامل الخالف  
 كما ذكر لا يقع عليه طلاق الا في اخر جزم من حياته **الجواب** نعم **سئل** في رجل تشاجر مع  
 زوجته فاخذها لى حاكم شرعي ودفع لها مؤخر صداقها ولم يطلها صريحا  
 فهل لا يقع عليه عجز ودفع المخرج طلاق **الجواب** نعم **سئل** في جماعة يجمعون الشوك  
 في البادية جمع واحد منهم قد رامنه وغاب ثم رجع فوجده فاقصا فحلف بالحرام  
 ان فلانا المعين منهم اخذه ولا بينة له على ذلك وفلان ينكر الاخذ فهل البينة  
 انكار فلان عليه ولا يقع عليه الحرام **الجواب** نعم والحالة هذه **سئل** في شرطين  
 حلفا احدهما بالطلاق انه لا يفتك الشركة يعني لا يفتكها ويريد شرهه الاخر فحلف  
 مع الحالف الارضاه ومباشرته للمفتك فهل لا يقع طلاق الحالف بذلك **الجواب**  
 انكار فلان عليه ولا يقع عليه الحرام **الجواب** نعم والحالة هذه **سئل** في شرطين  
 حلفا احدهما بالطلاق انه لا يفتك الشركة يعني لا يفتكها ويريد شرهه الاخر فحلف  
 مع الحالف الارضاه ومباشرته للمفتك فهل لا يقع طلاق الحالف بذلك **الجواب**  
 انكار فلان عليه ولا يقع عليه الحرام **الجواب** نعم والحالة هذه **سئل** في شرطين  
 حلفا احدهما بالطلاق انه لا يفتك الشركة يعني لا يفتكها ويريد شرهه الاخر فحلف  
 مع الحالف الارضاه ومباشرته للمفتك فهل لا يقع طلاق الحالف بذلك **الجواب**  
 انكار فلان عليه ولا يقع عليه الحرام **الجواب** نعم والحالة هذه **سئل** في شرطين  
 حلفا احدهما بالطلاق انه لا يفتك الشركة يعني لا يفتكها ويريد شرهه الاخر فحلف  
 مع الحالف الارضاه ومباشرته للمفتك فهل لا يقع طلاق الحالف بذلك **الجواب**

**مطلب**  
 ادعى تعاقب الطلاق بالشرط  
 وادعت ارساله فالقول له  
**مطلب**  
 ان عدت ضربتها لا يعلق على  
 قتلك فحلف بها ولم يعمل  
**مطلب**  
 حلف ان فلانا اخذه كذا وكذا  
 وانكر لا يبرئ انكاره عليه  
 يقع الحرام عليه  
**مطلب**  
 حلف لا يفتك الشركة  
 فحلفا شرهه لا يقع  
**مطلب**  
 حلف لا يفتك الشركة  
 فحلفا شرهه لا يقع  
**مطلب**  
 حلف لا يفتك الشركة  
 فحلفا شرهه لا يقع  
**مطلب**  
 حلف لا يفتك الشركة  
 فحلفا شرهه لا يقع  
**مطلب**  
 حلف لا يفتك الشركة  
 فحلفا شرهه لا يقع  
**مطلب**  
 حلف لا يفتك الشركة  
 فحلفا شرهه لا يقع  
**مطلب**  
 حلف لا يفتك الشركة  
 فحلفا شرهه لا يقع

على عدم القبض ويستحقه قال العلامة محمد بن عبد الله الغزالي قلت وفي الفصل  
 النكاحية بدلت النكاحية اليها وحصلت اليها وانكرت هي يني ان يكون القول قول  
 الزوج لانه مدعى الشرط ومنكر الحكم قال صاحب الهدية هكذا سمعت القاضي  
 الامام الاستاذ في رجوع بعد مدة وقال لا يكون القول قوله وهو الاصح انتهى  
 ونحوه في الخلاصة لكنه لم يقل وهو الاصح لكن ما اخفى به شيخنا هو الموافق لما  
 اطلعت عليه المتون وعامة الشروح من ان اذا اختلفا في وجود الشرط فالقول  
 له الا فيما لا يعلم الامن جهتها فان القول لها في حق نفسها فليكن المعول عليه  
 لان المتون والشروح موضوعة لنقل المذهب كذا في فتاوى الكاظمي  
 من كتاب الايمان **اخر** مراد العلامة محمد بن عبد الله الغزالي صاحب الشرح  
 بقوله شيخنا هو العلامة ابن نجيم صاحب البحر لكنه في كتابه البحر خالف  
 ما اخفى به فانه بعد ما ذكر ان ذلك هو مقتضى المتون استدرج عليه  
 بانه صحيح في الخلاصة والبرازية انه لا يقبل قوله في كل موضع يدعي ايقافا  
 وهي تنكر لا قبل قولها في عدم وصول المال ثم قال وهو يقتضي تخصيص  
 المتون وكان ثبت في ضيق قبول قولها في عدم وصول المال وهذا التقرير في  
 هذا المحل من خواص هذا الشرح انتهى وكتب السطري في حاشيته عليه بعد ذكره  
 ما مر من الغزالي ما نصه **اخر** قال في الفريض للكرخي والاصح انه لا يكون  
 قوله انتهى وانت على علم بان المطلق يحمل على المقيد فيحل اطلاق المتون  
 على ما اذا لم يتضمن دعوى ابطال المال فتأمل وفي فصول الاستروايني ويكون  
 القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة اقوال في المسئلة وجعل  
 قوله انتهى وانت على علم بان المطلق يحمل على المقيد فيحل اطلاق المتون  
 على ما اذا لم يتضمن دعوى ابطال المال فتأمل وفي فصول الاستروايني ويكون  
 القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة اقوال في المسئلة وجعل  
 قوله انتهى وانت على علم بان المطلق يحمل على المقيد فيحل اطلاق المتون  
 على ما اذا لم يتضمن دعوى ابطال المال فتأمل وفي فصول الاستروايني ويكون  
 القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة اقوال في المسئلة وجعل  
 قوله انتهى وانت على علم بان المطلق يحمل على المقيد فيحل اطلاق المتون  
 على ما اذا لم يتضمن دعوى ابطال المال فتأمل وفي فصول الاستروايني ويكون  
 القول قولها وهو الاصح وفي جامع الفصولين ذكر ثلاثة اقوال في المسئلة وجعل

**مطلب**  
 حلف ان عدت ضربتها لا يعلق  
 على قتلك فحلف بها ولم يعمل



بذلك طلاقا أصلا ولم يكن في حال مذكرته ولا في حال غضب من جهتها بل نيته من خذل  
غيره ونقط فعمل لا يقع عليه طلاق **الجواب** نعم لا يقع والحالة هذه كما يؤخذ من عباراتهم  
وفي تخيرية من الأيمان عقب سؤال وجواب مفصلين إلى أن قال فتحصل أن  
اللفظ إذا احتل الطلاق وغيره وخلع من النية وعن مذكرته غير ما كان اللفظ  
أو غيره لا يقع انتهى وتام التحقيق فيها فارجع إليها إن رمت أقول وهذا  
مسائل ذكرها المؤلف في كتاب الأيمان وذكرتها هنا لتعلقها بالطلاق من جهة الزوج  
وعنده وإن كان محلها الأيمان كالكثير المسائل المارة ولكن الأولى جمعها في محل واحد  
لتسهيل المراجعة **سئل** في ثوري حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يسكن هذه القرية  
فخرج منها فوار بنفسه إلى قرية غيرها ثم عاد إليها لنقل أهله وامتنعه ولم  
يسكن فيها ونقلهم فهل لا يقع عليه الطلاق المذكور يعود كما ذكر ويرى بخرجه  
منها بنفسه **الجواب** نعم حلف لا يسكن هذه الدار والبيت والمحلة فخرج وبقي متاعه  
وأهله حيث جلت المص والقرية تنوير فانه يبرئ نفسه فقط على من اليمين  
في الدخول والخروج **سئل** في رجل حلف بالطلاق لا يسكن في هذه الدار وخرج  
منه ساعته لطلب منزل ولم يكن الانتقال من ساعته لعدم تيسره حتى بقي فيها  
زوجته ومثاله عشرة أيام فهل لا يقع عليه الطلاق والحالة هذه **الجواب** نعم قال في  
النية في فصل المسكنة رجل حلف أن لا يسكن هذه الدار فخرج بنفسه واستقل  
بطلب دار أخرى لينقل إليها الأهل والمثاع فلم يجد دارا يأويها فمكث في تلك الدار  
خارج الدار لا يكون حاشا انتهى قال في النهر في الأصح لأنه من عمل النقل نصارت  
هذه المدة مستثناة إذا لم يعط في الطلب وهذا إذا أخرج من ساعته لطلب المنزل  
بطلب دار أخرى لينقل إليها الأهل والمثاع فلم يجد دارا يأويها فمكث في تلك الدار  
خارج الدار لا يكون حاشا انتهى قال في النهر في الأصح لأنه من عمل النقل نصارت  
هذه المدة مستثناة إذا لم يعط في الطلب وهذا إذا أخرج من ساعته لطلب المنزل  
بطلب دار أخرى لينقل إليها الأهل والمثاع فلم يجد دارا يأويها فمكث في تلك الدار  
خارج الدار لا يكون حاشا انتهى قال في النهر في الأصح لأنه من عمل النقل نصارت  
هذه المدة مستثناة إذا لم يعط في الطلب وهذا إذا أخرج من ساعته لطلب المنزل  
بطلب دار أخرى لينقل إليها الأهل والمثاع فلم يجد دارا يأويها فمكث في تلك الدار  
خارج الدار لا يكون حاشا انتهى قال في النهر في الأصح لأنه من عمل النقل نصارت

طلب

طلب  
لا يسكن هذه الدار وخرج  
فوار بنفسه إلى  
بطلب المنزل لا يقع

قال لا يخرج من داره فعد برميته فتأوى الصغرى حلف ليجري ساكن داره البئر  
والساكن ظالم غالب يتكلم في إخراجه فان لم يمكنه فليمن على تعلقه باللسان فتبني  
حلف لا يقع فلا تأمر على هذه القنطرة فتبني بالقول تكون بارا لأنه لا عليك المنع  
بالفعل فاجتنب وتما في رسالة الشر بنحو السعاة حسد الأول للمتلخص عن  
مخوفا الأفعال **سئل** في رجل حلف بالطلاق على زوجته أنها لا تدخل لدارها وهي  
جارية في ثورجره وسكن فيها ثم مات الأب ثم دخلها فهل لا يقع الطلاق **الجواب** نعم  
أقول وتقدم ما لو كانت الدار ملكا له **سئل** في رجل حلف على زوجته بالطلاق  
أن لا يبعثها إلا إلى الحمام واقتضى لها الخروج لاسرا خروجه وخرجت لذلك من غير  
أن يبعثها هو ولا نية له ولم يافق لها فما الحكم **الجواب** إذا لم يبعثها لذلك وفعله  
من قبل نفسه لا يقع طلاقه المذكور **سئل** في امرأة ادعت على زوجها فلات  
بأنه حلف بالطلاق الثلاث أنه لا يعدى إلى محلة أبيها وإلى داره وأنه بعد ذلك  
دخل إلى محلة أبيها وبات في داره المحلوف عليها وأنها عقتضت ذلك بآنت منه وطلب  
مخرجها فاجاب بأنه حلف بالطلاق أنه لا يدخل دار أبيها المذكورة مع زوجته  
المذكورة على سبيل السكنى وأنه دخلها رايرا ولم يدخلها على سبيل السكنى **الجواب**  
والمكره حلف كما ادعت فطلب من المدعية بيته فاثبتت مدعاها بشاهدين  
فما الحكم **الجواب** حيث اتفقا على أصل اليمين واختلفا في القيد فبالنظر إلى القيد  
صار الرجل مدعيا والراة مدعى عليها لأنها تنكر القيد المذكور فتقتضاه بطلب  
منه بيته في اثبات القيد المذكور وتحول على سبيل السكنى دفع منه لدعواها  
ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كما في الأشباه وغيره  
صار الرجل مدعيا والراة مدعى عليها لأنها تنكر القيد المذكور فتقتضاه بطلب  
منه بيته في اثبات القيد المذكور وتحول على سبيل السكنى دفع منه لدعواها  
ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كما في الأشباه وغيره  
صار الرجل مدعيا والراة مدعى عليها لأنها تنكر القيد المذكور فتقتضاه بطلب  
منه بيته في اثبات القيد المذكور وتحول على سبيل السكنى دفع منه لدعواها  
ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كما في الأشباه وغيره  
صار الرجل مدعيا والراة مدعى عليها لأنها تنكر القيد المذكور فتقتضاه بطلب  
منه بيته في اثبات القيد المذكور وتحول على سبيل السكنى دفع منه لدعواها  
ودعوى الدفع مسموعة قبل الحكم وبعده ودفع الدفع كما في الأشباه وغيره  
صار الرجل مدعيا والراة مدعى عليها لأنها تنكر القيد المذكور فتقتضاه بطلب  
منه بيته في اثبات القيد المذكور وتحول على سبيل السكنى دفع منه لدعواها

طلب  
حلف ليجري ساكن داره  
اليوم

طلب  
حلف لا تدخل لدارها  
المتاحرة ثم مات  
الأب

طلب  
حلف لا يبعثها إلى الحمام  
خرجت لغيره لا يقع

طلب  
اتفقا في أصل الدين واختلفا  
في القيد صار مدعيا

طلب  
دعوى الدفع مسموعة  
قبل الحكم وبعده

طلب  
دعوى الدفع مسموعة  
قبل الحكم وبعده

طلب  
دعوى الدفع مسموعة  
قبل الحكم وبعده

طلب  
دعوى الدفع مسموعة  
قبل الحكم وبعده

طلب  
دعوى الدفع مسموعة  
قبل الحكم وبعده

طلب  
دعوى الدفع مسموعة  
قبل الحكم وبعده



هذا خلاف رواية المصنف فانه قال لا تسمع البينة في هذا القول قول الزوج مع  
البهيم ثم امل جده انتهى ما رايته وقد نقل في البحر عبارة القنية في بابا تعليق  
واخرها ثم نقل عنها القول لامرأة ان شربت مسكرا بغير ذلك فامرك بيدك  
فاقامت بينة على وجود الشرط واقام الزوج بينة انه كان ياذنها فيبينة المرأة  
اولى انتهى ونقل هذه العبارة في ترجيع البينات للشيخ غانم المغدادي ثم رايته  
في القول لم يمتد ذلك حيث قال وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط ودعت  
الارسال فالقول له انتهى ثم قال حلف لا يضرها من غير جرم فقال ضربتها بالجرح  
فالقول قوله مع البين من الخزانة لصاحب الجامع انتهى ولا يخفى انه حيث كان  
القول له كانت البينة في طرفها فامعن النظر في هذا المحل وعمهل ولا تجمل  
**باب الخلع والطلاق على مال سئل**  
في امرأة اختلفت مع بقاها على مبلغ معلوم من الدراهم دفعت له في المجلس ثم دفعه  
لها لتنفقه على ابنته الصغيرة منها في مدة كذا او قامت تطالبه بمؤخر صداقها  
عليه فهل ليس لها تسقط بالخلع المذكور **الحج** نعم ويسقط بالخلع والمباراة كل حق  
لكل واحد على الاخر مما يتعلق بالتمسك كزوجه من المتوفى قوله مما  
يتعلق بالتمسك كالمهر مقبوضا او غير مقبوض قبل الدخول بها او بعده والنفقة  
الماضية الانفقة العدة فانها لا تسقط لعدم دخولها تحت النفقة لانها لم تكن  
واجبة قبل الخلع لتسقط به الا اذا انقضت عليها فانها تسقط واما السكنى فلا  
يصح اسقاطها بما لا انا في غير بيت الطلاق معصية الا اذا ابرأته عن ثرية  
السكنى فان كانت سالكة في بيت نفسها وتغطي الاجرة من مالها فيصح التزامها

حلف لا يضرها من غير جرم  
فالقول له مع البين

سقط بالخلع والمباراة كل  
حق لكل منهما على الآخر

لا يسقط الخلع نفقة العدة  
الا اذا انقضت عليها

يصح اسقاطها بما لا انا في غير بيت الطلاق معصية الا اذا ابرأته عن ثرية  
السكنى فان كانت سالكة في بيت نفسها وتغطي الاجرة من مالها فيصح التزامها

يصح اسقاطها بما لا انا في غير بيت الطلاق معصية الا اذا ابرأته عن ثرية  
السكنى فان كانت سالكة في بيت نفسها وتغطي الاجرة من مالها فيصح التزامها

يصح اسقاطها بما لا انا في غير بيت الطلاق معصية الا اذا ابرأته عن ثرية  
السكنى فان كانت سالكة في بيت نفسها وتغطي الاجرة من مالها فيصح التزامها

يصح اسقاطها بما لا انا في غير بيت الطلاق معصية الا اذا ابرأته عن ثرية  
السكنى فان كانت سالكة في بيت نفسها وتغطي الاجرة من مالها فيصح التزامها

كذا في الحائنة وتام النوايد فيه **سئل** فيما اذا كان له بنت صغيرة من زوجها زيدنا  
على براءة ذمته من مؤخرها عليه وعلى امتعة معلومة وبعد تمام ذلك تكفل  
ابوهن بالوكالة عنها بنيتها المذكورة بجميع ما يحتاج اليه سبع سنين بلا رجوع  
عليه بشئ والحال ان ما ذكر من التكفل لم يكن زيدنا لها عليه ولا وقع بدلا عن الخلع  
فهل يكون ذلك غير لازم والحالة هذه **الحج** نعم يكون **الحج** التكفل المذكور غير  
لازم ثم العلم بالمؤخر ليس بشرط كما ادعى به قاضي الهداية **سئل** في رجل خلع  
زوجته على براءة ذمته من مؤخرها وعلى نفقة عدتها ثم قبضت منه كذا من  
الدراهم نظير نفقة ولديها منه في مدة ثلاث سنوات لم تقم بجميع ما يحتاج  
اليه في هذه المدة فهل يكون كل من الخلع والقبض صحيحا **الحج** نعم قال  
في التنوير ويسقط بالخلع والمباراة كل حق لكل منها على الاخر مما يتعلق  
بالتمسك كالا نفقة العدة الا اذا انقضت عليها **سئل** في رجل خلع زوجته من  
عصمته بافظ الخلع من غير مال ويريد بعد ذلك ردها العصمة بدون  
رضاها ولا عقد جديد ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الحج** الخلع  
طلاق باين فليس له مراجعتها الا برضاها وعقد جديد والواقع به  
ولو بلا مال وبما لطلاق الصريح على ما لطلاق باين والخلع من الكنايات  
فيعتبر فيه ما يعتبر فيها تنوير ورحمة للعائى **أقول** ظاهر قوله فيعتبر فيه  
ما يعتبر فيها انه لا بد من البينة ولكن قاله في البحر بنية الطلاق في الخلع  
والمباراة شرط النصيحة الا ان المشايخ لم يشترطوها في الخلع لفيلسفة  
الاستعمال وراه المحلل الغالب كونه الخلع بعد مذكورة الطلاق ولو كانت البارة

لها  
لا يترتب تكفلا الولد بخلع  
حيث لم يكن بدلا منه

طلب  
خلعها على مؤخرها ونفقة  
عدتها ودفع ما ادراهم النفقة  
ولديها منه

طلب  
الخلع طلاق باين

طلب  
لم يشترط البينة في الخلع  
لفيلسفة الاستعمال

تعبية  
لا حاجة الى البينة واذا لم تكن كذا

تعبية  
لا حاجة الى البينة واذا لم تكن كذا

تعبية  
لا حاجة الى البينة واذا لم تكن كذا

تعبية  
لا حاجة الى البينة واذا لم تكن كذا



طلب  
في الطلاق على مال

حجة صحيحة شرعية مستوفية للشرايط الشرعية فيعمل بها بعد ثبوت مضمونها بالروح  
الشرعي **الحجاب** نعم يعمل بالحجبتين المذكورتين بعد ثبوت مضمونها بالحكم المذكورنا قد  
صحيح ارتفع به الخلاف بين الأئمة في هذه الحادثة **سئل** فيما إذا طلق زيد زوجته  
طلقة واحدة على براءة ذمتها من مهرها مقبولا منها وترد الآن مطالبة بمهرها  
فهل رجع عليه بذلك طلقة بآينة وليس لها مطالبة بذلك **الجواب** نعم لو رجع به  
أي الخلع والطلاق على مال وهو أن يقول الزوج طلقك وأنت طالق على كذا  
من المال أو تقول المرأة طلقني على كذا ويقول الزوج طلقك عليك والفرق بينهما  
أن الطلاق على ما فيه مال بمنزلة الخلع في الأحكام إلا أن يدل الخلع إذا بطل يقع  
الطلاق بآينة وعرض الطلاق إذا بطل يقع رجوعا كذا في شرح الدرر نقلا عن  
الحبيب طلاق بآينة لأنها لا تسلم المال إلا تسليم نفسها وذلك بالبيئتين من  
الخلع قالت لزوجها أبرأتك من المهر بشرط الطلاق الرجعي فقال لها أنت طالق  
طلقا رجوعيا يقع بآينة للمقابل بالمال وكذا وقالت أبرأتك عمالي عليك على  
طلاق ففعلت حازت البراءة وكان الطلاق بآينة بجرم الخلع **سئل** في مريضة  
مرض الموت اختلعت من زوجها مهرها الذي عليه سواها ثم ماتت من ذلك المرض  
قبل انتفاء عدتها وعن ورثة غيره قال الحكم **الجواب** ينظر إلى ثلاثة أشياء  
إلى ميراثها منها وإلى بدل الخلع وإلى ثلث ما لها فأي ذلك أقل يجب له ولا يجب  
الزيادة هكذا ذكر في الخاتمة والعادية عن الطحاوي وهو قول أبي حنيفة  
وتفصيل المسئلة في العادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضي حيث قال  
وذكر نجم الدين في الخصايل المرأة إذا اختلعت في مرض موتها على مهرها الذي

طلب  
في خلع المريضة على بدل

وتفصيل المسئلة في العادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضي حيث قال  
وذكر نجم الدين في الخصايل المرأة إذا اختلعت في مرض موتها على مهرها الذي  
وتفصيل المسئلة في العادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضي حيث قال  
وذكر نجم الدين في الخصايل المرأة إذا اختلعت في مرض موتها على مهرها الذي  
وتفصيل المسئلة في العادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضي حيث قال  
وذكر نجم الدين في الخصايل المرأة إذا اختلعت في مرض موتها على مهرها الذي  
وتفصيل المسئلة في العادية من كتاب الطلاق من أحكام المرضي حيث قال  
وذكر نجم الدين في الخصايل المرأة إذا اختلعت في مرض موتها على مهرها الذي

طلب  
في خلع الصغيرة على مهرها

المال أن كان الثلث أكثر ثقله في المحيط انتهى **سئل** في صغيرة مميّزة عاقلة غير مجردة  
بها اختلعت لنفسها من زوجها على جميع مهرها وخلعها على ذلك ثم ماتت بعد خمسة  
أشهر عن ورثة وتركته فما الحكم **الجواب** حيث كانت صغيرة فقد رجع الطلاق ولا  
تصح البراءة من المهر قلها أخذ نصف صداقها المقدم والمؤخر والحالة هذه فإن  
قبلت وهي عاقلة تعقل للكلح جالب والخلع سالب رجع الطلاق بالاتفاق ولا  
يلزمها الطلاق في مالها فتعمل مهرها الذي عليه الزوج ولذا قال في البرازية  
والخلع على مهرها ومال آخر سواء في الصحيح انتهى بجر رفيع عن جوامع الفقهاء  
طلقتها بمهرها وهي صغيرة عاقلة فقبلت رجعت وتطلقت ولا يبرأ انتهى ونحوه  
في شرح التنوير للشافعي والعلاني أقول حاصله أنه لا يلزمها المال في كل  
من الخلع والطلاق على مال لكن في الخلع يقع البابين وفي الطلاق يقع الرجعي  
كما ذكره في البحر حيث قال وذكر صاحب المنظومة أن خلع الصغيرة بمال  
مع الزوج أن كان بلفظ الخلع يقع البابين وإن كان بلفظ الطلاق يقع الرجعي  
**سئل** في امرأة اختلعت من زوجها المريض وهي صحيحة ثم مات الزوج من مرضه  
بعد ثلاثة أيام فهل يكون الخلع المذمور رجائزا ولا ميراث لها **الجواب** نعم خلوه  
اختلعت من زوجها وهي صحيحة والزوج مريض فالخلع صحيح بالمسمى قل ذلك  
أو كثر ولا ميراث بينهما سواء مات في العدة أو بعد ها عادية من الأحكام  
من كتاب الطلاق **سئل** فيما إذا قال الرجل لزوجته خالعتك ولم يذكر ما لا  
وقبلت الزوجة الخلع فهل تطلق ويرى عن المهر المؤجل **الجواب** نعم قال الزوج  
خالعتك ولم يذكر ما لا فقبلت المرأة طلقت لوجود الإيجاب والقبول ويرى  
خالعتك ولم يذكر ما لا فقبلت المرأة طلقت لوجود الإيجاب والقبول ويرى

طلب  
في خلع الصغيرة على مهرها

طلب  
لا يلزم الصغيرة المال في كل  
من الخلع والطلاق ورجع  
في الأول بآينة وفي الثاني  
رجعي

طلب  
اختلعت منه في مرضه  
ومات

طلب  
خالعها ولم يذكر ما لا يرى  
من المجل

طلب  
من المجل  
طلب  
من المجل  
طلب  
من المجل  
طلب  
من المجل  
طلب  
من المجل  
طلب  
من المجل



ثم اقول لانه اذا وكلت في الخلع بلفظ الخالصة يكون كما مقامها وقالوا انه يصح التوكيل  
بكل ما يملكه الموكل وايضا لو كالة وقعت على ما تضمنه معنى ما وكل فيه ومعنى  
الخالصة على ما صرحوا به انها كالبراءة تقتضي البراءة من الجانبين لانه ينبغي عن  
الخلع وهو الفصل ولا يتحقق ذلك الا اذا لم يبق لكل واحد منهما قبل صاحبه  
حق والانتع المنازعة فكانا قالت وكلت في ان تخلصني من زوجي على  
وجه تنق ببراءة بيننا من الجانبين والتوكيل بالبراءة جائز وقد اوضح  
في البحر الفرق بين خلعك وخالفك من وجهين اقول الاول ان خلعك  
لا يتوقف على القبول بخلاف خالفك الذي لا يبرأ في الاول ويبرأ في  
الثاني انتهى بمررت في حاشيتي عليه ان قوله لا يتوقف على القبول  
اي اذا لم يكن بمقابل ما قدمه في البراءة اول الباب من انه لا بد من  
القبول منها حيث كان على مال اركان بلفظ خالفك واختلج **سئل** فيما  
اذا قال لنزوجه ان ابرائني مالمك على فانت طالق فقالت في مجلسها  
ابراك الله فهل يقع الطلاق وتصح هذه البراءة **الحل** قد اختلفت الفلاسفة  
السراج الهندى قارى الهداية برفع الطلاق بذلك حيث قال اذا قالت  
له في مجلسها ابرائك او ابراك الله صحت البراءة ووقع الطلاق سواء علم  
او احدثها مقدرا لمخوف او لم يعلم لان البراءة على الجهل لا تصح انتهى  
ونظم في المنظومة المحبية اول باب الطلاق مدخولة سالت طلاقا فقال  
الزوج ابرائني من كل حق لك على حتى اطلقك فقالت ابرائك عن كل  
حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج ثوره ذلك طلقك واحدة  
ونظم في المنظومة المحبية اول باب الطلاق مدخولة سالت طلاقا فقال  
الزوج ابرائني من كل حق لك على حتى اطلقك فقالت ابرائك عن كل  
حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج ثوره ذلك طلقك واحدة  
ونظم في المنظومة المحبية اول باب الطلاق مدخولة سالت طلاقا فقال  
الزوج ابرائني من كل حق لك على حتى اطلقك فقالت ابرائك عن كل  
حق يكون للنساء على الرجال فقال الزوج ثوره ذلك طلقك واحدة  
ونظم في المنظومة المحبية اول باب الطلاق مدخولة سالت طلاقا فقال

**مطل**  
الفرق بين خلعك  
وخالفك من وجهين

**مطل**  
قالت ابراك الله وتصح  
البراءة

قد رتب وتسلم قيمة ان عجزت لانه عقد معاوضة فيقتضى سلامة العرض الخ **سئل**  
فيما اذا عترف زيد بالبلوغ بيمينه اربع عشرة سنة وهو من تحت مثل  
فخلع زوجته اليك بالخلعة بعد البلوغ بعد اقراره بيمينه ما على مؤخرها المعلوم لها عليه  
فهل يصح خلعها ولا يصح بلوغه بعد اقراره بيمينه ما على مؤخرها المعلوم لها عليه  
هذه **باب العدة سئل** في رجل طلق امراته ثم انكر واقامت عليه بينة وقتني القاف  
بالفرقة فهل تكون العدة من وقت الطلاق ام من وقت القضاء **الحل** نعم من وقت  
قاري الهداية عن رجل اقرانه طلق زوجته ثلاثا من مدة ثلاثة اشهر وصدقة  
على ذلك وانما حاصنت ثلاث حيض هل يسمع قولها **اجاب** الذي عليه المتأخرون  
من علمائنا انها تعد من وقت الاقرار الا ان تقوم بينة على ما تصادف عليه  
ومذهب المتقدمين انها يصدران **سئل** في امرأة سافر زوجها وغاب عدة  
سنيين ثم اخبرها اقربان انه طلقها طلقة واحدة ودفع في كفه ما صدقهما فهل  
لها ان تتزوج باخبرها بقضاء عدتها من وقت الطلاق **الحل** نعم والحالة هذه  
قال في نصولنا للهادي وذكر في العيون اذا اخبرت المرأة بموت زوجها او ردت  
او سئل بقله اياها حل لها التزوج انتهى ومثل في جامع الفصولين والسراري  
والجوهرة والبحر وفي الخاتمة في فصل انتقال العدة المرأة اذا بلغها طلاق  
زوجها الغائب او امرته تعتبر بغيرها من وقت الموت والطلاق عندنا من  
وقت الخبر انتهى وفي اللقي والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت  
معيها وان لم تعلم المرأة بهما في الموت مسئلة عجبية وهي انه اذا لم يعاين الموت  
الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا  
وقت الخبر انتهى وفي اللقي والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت  
معيها وان لم تعلم المرأة بهما في الموت مسئلة عجبية وهي انه اذا لم يعاين الموت  
الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا  
وقت الخبر انتهى وفي اللقي والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت  
معيها وان لم تعلم المرأة بهما في الموت مسئلة عجبية وهي انه اذا لم يعاين الموت  
الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا  
وقت الخبر انتهى وفي اللقي والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت  
معيها وان لم تعلم المرأة بهما في الموت مسئلة عجبية وهي انه اذا لم يعاين الموت  
الا واحد ولو شهد عند القاضي لا يقضي بشهادته وحده ماذا يصنع قالوا  
وقت الخبر انتهى وفي اللقي والتنوير وابتداء العدة في الطلاق والموت  
معيها وان لم تعلم المرأة بهما في الموت مسئلة عجبية وهي انه اذا لم يعاين الموت

**مطل**  
في خلع المراقق  
لا يقبل جرحه بالبلوغ بعد اقراره

**مطل**  
العدة من وقت الطلاق  
لا من وقت القضاء

**مطل**  
العدة من وقت الاقرار  
بالطلاق

**مطل**  
العدة من وقت الموت  
والطلاق لا من وقت  
الخبر بها

**مطل**  
من عاين الموت وحده بخبر

**مطل**  
من عاين الموت وحده بخبر

**مطل**  
من عاين الموت وحده بخبر

**مطل**  
من عاين الموت وحده بخبر

**مطل**  
من عاين الموت وحده بخبر



الامام محمد بن الفضل البخاري اذا كانت الصغيرة مراهقة بجامع مثلاً وقد كان دخل بها  
 الزوج فعدتها لا تنقض بالشهر بل يوقف امرها الى ان يظهر انها حبلت بذلك الوقت  
 ام لا فان ظهر انها حبلت كان انقضاء العدة بوضع الحمل وان ظهر انها لم تحبل كان  
 انقضاء عدتها بثلاثة اشهر انتهى ومثله في الترخايب والجماع والريق وفيمن خرج  
 القيسر ويعد من التوقف من عدتها انتهى وفي التنوير وغيره منمن لم تحض لصغر  
 او كبر بالشهر انتهى وحمل عنها ثانياً بان هذه طلقت من مضي اربعة اشهر  
 وخمسة ايام فهل تلي هذه المدة لظهور الحمل **الحرب** مقتضى ما ذكره في تعليل عدة  
 الموت ان لا يد من مضي اربعة اشهر وعشرة ايام لانه يظهر فيها الحمل البتة  
 لكن في البرازية من البيع وانفس وفي دعوى الحمل انما يصدق في رواية اذا كان  
 من حين شرائها اربعة اشهر وعشر **ان** اقل قلاً وفي رواية انه تسع وعشرون  
 الحبل بعد شهرين وخمسة ايام وعليه عمل الناس انتهى فيقتضي عمل الناس انه  
 تكفي المدة المذكورة في صدر السرا والاولى اهل خمسة ايام ايضا لكون اتفاقه  
 والله سبحانه اعلم **ان** لو كان ما عليه عمل الناس يكفي هنا لما احتجوا الى توهم  
 هنا فعدتها لا تنقض بالشهر فثبت لم يكن ثلثة اشهر التي هي عدة الصغيرة  
 علم ان لا يد من زيادة عليها فكيف يصح ان يقال انه يكفي بشهرين وخمسة ايام  
 لظهور الحمل اذ لو كان يظهر الحمل في هذه المدة لظهر بالشهر العدة بالاولى  
 فظهر انهم هنا لم يخاروا هذه الرواية فيكون العمل هنا على الرواية الاولى  
 البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة اشهر مخالف لنص القرآن  
 البتة

لا مكان ليعمل عليها  
 فان لم يجد لها زوجاً  
**طلب** في المدة التي تلي لظهور الحمل

البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة اشهر مخالف لنص القرآن  
 البتة

البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة اشهر مخالف لنص القرآن  
 البتة

البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة اشهر مخالف لنص القرآن  
 البتة

البتة ولا يقال ان القول بعدم انقضاء عدتها بثلاثة اشهر مخالف لنص القرآن  
 البتة

فتد الصغيرة بان لم تبلغ تسعاً فافاد انها لو بلغت تسعاً وهي المراهقة لا تنقض عدتها  
 بالاشهر الثلاثة بل لا يد مما ذكرنا والله اعلم **سئل** في ذميمة هلك زوجها الذي عليها  
 وهي غير حائلة منه ومضى لها لثلاثة اشهر يوم ما وهم لا يعتقدون العدة فهل لا تعتد  
 اذا اعتقدوا ذلك **الحرب** نعم لا تعتد اذا اعتقدوا ذلك كما قيد به في المولود الحية  
 لا من ابتركم وما يعتقدون وهذه عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى قال جمال الاسلام  
 في شرحه رجال ابو يوسف ومحمد والشافعي عليها العدة والصحيح قوله واعتده  
 المحبوب والنسبي وغيرهما **سئل** في امرأة طلقها زوجها بعد ما خلاها بغير صحة  
 ولم يطأها فهل يلزمها العدة **الحرب** نعم وجب العدة في الكل اي كل انواع الخلوة  
 ولو تأسدت احتياطاً ونحوه في شرح التنوير للعلائي من المهر **سئل** في ذميمة  
 تحت ذميمة قد دخل بها واسلمت وعرض الاسلام على زوجها فلم يقبل هل للقاضي  
 ان يفرق بينهما للحال واذا فرق هل يلزم عليها العدة واذا الزمت عليها العدة فلو  
 تزوجت فيها ولم يطأها زوجها حتى تنقض عدتها هل يجوز ام لا **الحرب** قال في البحر  
 عن الذخيرة ان صرح بالاباء فالقاضي لا يبرئ عليه الاسلام مرة اخرى وفي  
 بينها فان سكنت ولم يقبل شيئاً فالقاضي يعرض عليه الاسلام مرة بعد اخرى  
 حتى يتم الثلاث احتياطاً انتهى والذي عليه المنز والتنوير وغيرهما ان  
 اباءه طلاق قال في البحر وشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها ان كان  
 دخل بها لان المرأة اذا كانت مسلمة فقد التزمت احكام الاسلام ومن حكم  
 وجوب العدة وشار ايضا الى وجوب النفقة لها ما دامت في العدة

**طلب** لعدة على ذميمة زوجها ذميمة اذا  
 اعتقدوا ذلك

**طلب** يجب العدة بالخلوة الصحيحة

**طلب** في الذميمة اذا اسلمت وانك  
 زوجها

وجوب العدة وشار ايضا الى وجوب النفقة لها ما دامت في العدة  
 مسقط

وجوب العدة وشار ايضا الى وجوب النفقة لها ما دامت في العدة  
 مسقط

وجوب العدة وشار ايضا الى وجوب النفقة لها ما دامت في العدة  
 مسقط

وجوب العدة وشار ايضا الى وجوب النفقة لها ما دامت في العدة  
 مسقط







كما نقله انتهى ما في الرحيمية وقال في النهر وينبغي ترجيح اذ وجوب الاجر لا يستلزم  
 وجوب المسكن بخلاف النفقة انتهى **اقول** قد كنت جمعت رسالة سبقتها ابانته  
 عن اخذ الاجرة على الحضانه واستدركت فيها على ما في النهر بقوله وقال الخير  
 الرملي في حاشيته على البحر والارزوم سكن الحضانه فاختلف فيه والظاهر لزوم  
 ذلك كما في بعض المغتبرات وهذا يعلم من قولهم اذا احتاج الصغير الى خادم  
 يلزم الاب به فان احتياجه الى المسكن مقرر انتهى قلت ويعلم ايضا من  
 وجوب نفقته وقد قالوا ان نفقة الطعام والكسوة والمسكن وفي حاشيته الوافي  
 على الدرر من النفقة انهم قالوا النفقة والسكنى توامان لا ينفك احدهما عن  
 الاخر انتهى وقال الشيخ علاء الدين في شرح الملتقى والصغير اذا كان في حضانه  
 الام وهو من اولاد الاشرف يستحق على الاب خادما يحده فيه شره اوبى  
 وفي شرح النفقة للباقي عن البحر المحيط عن مختارات ابي حفص سئل من  
 له امه والولد وليس لها مسكن مع الولد هل على الاب سكنها وسكنى ولها  
 قال نعم تسكنها جميعا وسئل غم الامة البخاري عن المختار في هذه المسئلة فقال  
 المختار ان عليه السكنى في الحضانه انتهى واعلمه ابن الشحنة خلافا لما اخبرنا  
 ابن وهبان وشيخ الطرسوسي والاصل ان الوجه الوجيه لزوم اجرة المسكن  
 والارزوم صباغ الولد اذا لم يكن للحاضنة مسكن واما اذا كان لها مسكن فينبغي  
 الاثناء بما رجه في النهر تبع لابن وهبان والطرسوسي ولا سيما وقد قدمنا في  
 خان والله الموفق انتهى ما ذكرته في الابانته **سئل** في صغيرين يتيمين بلغ احدهما  
 من العمر عشرين سنين والاخر احدى عشرة سنة وهما عند امهما ولهما حرفة يكسبان  
 منها قدر ما يكفيهما ولهما عم فقير واخوة اشقاء موسرون وامهم تكلف عنهم المذكورين  
 لخلاف لزومها ملوك في عتقهم لالزام الله ذلك وبحر الاخوة على اخذ الصغيرين  
 من العمر عشرين سنين والاخر احدى عشرة سنة وهما عند امهما ولهما حرفة يكسبان  
 منها قدر ما يكفيهما ولهما عم فقير واخوة اشقاء موسرون وامهم تكلف عنهم المذكورين  
 لخلاف لزومها ملوك في عتقهم لالزام الله ذلك وبحر الاخوة على اخذ الصغيرين  
 من العمر عشرين سنين والاخر احدى عشرة سنة وهما عند امهما ولهما حرفة يكسبان  
 منها قدر ما يكفيهما ولهما عم فقير واخوة اشقاء موسرون وامهم تكلف عنهم المذكورين  
 لخلاف لزومها ملوك في عتقهم لالزام الله ذلك وبحر الاخوة على اخذ الصغيرين

**طلب**  
 اذا احتاج الصغير الى  
 خادم يلزم الاب  
 به

**طلب**  
 اذا استغنى العبيد عن  
 الحضانه يجبر وراثته على  
 اخذه  
**طلب**  
 اذا استغنى العبيد عن  
 الحضانه يجبر وراثته على  
 اخذه  
**طلب**  
 اذا استغنى العبيد عن  
 الحضانه يجبر وراثته على  
 اخذه  
**طلب**  
 اذا استغنى العبيد عن  
 الحضانه يجبر وراثته على  
 اخذه  
**طلب**  
 اذا استغنى العبيد عن  
 الحضانه يجبر وراثته على  
 اخذه

ولا تجبر الام على ذلك وسئل ايضا عما اذا كان مكان الجدة عمه والمسئلة في التزوير  
 وتاخرها في الخلاصة وهو الصحيح قال العلاني والعمه ليست بتقيد بها بطلان  
 وفي الفتاوى الرحيمية والعمه ليست بتقيد بل كل حاضنة في الجملة كذلك والاب  
 ليس بتقيد ايضا والنفقة غير الاجرة وقد نص عليه انتهى **اقول** وهذا في اجرة  
 الحضانه اما اجرة الارضاع فالام احق ما لم تطلب زياده على ما تاخذه الاجنبية  
 كما سياتي بيانه في سوال الجوابه وقال الخير الرملي في حواشي البحر في تقيد  
 بكون الاب معسرا تختلف الحكم المذكور مع يساره وانت خير بان المفهوم  
 في التصانيف حجة يعمل به تأمل انتهى اي فاذا كان الاب موسرا يلزم دفع  
 الاجرة للام نظرا للصغير كما في الشرع بلا لية بقي ما لو كان الاب معسرا  
 او ميتا كلك للصغير حال فهل يدفع لها الاجرة من ماله او لا المظن الثاني وان كان  
 فيه نظر ففي ابقائه عند امه لكن فيه نظر عليه في ماله بخلاف ما لو كان ابي موسرا فانه  
 لا ضرر على الصغير في دفع الاجرة من ماله ابيه وسذكر تمامه في باب النفقة وقد  
 اوضحت ذلك ايضا في رسالتي المذكورة سابقا هذا وقال في البحر ولم ارم من صرح  
 بان الاجنبية كالعمه في ان الصغير يدفع اليها اذا كانت مقربة والام تريد  
 الاجرة على الحضانه ولا تقاس على العمه لانا حاضنة في الجملة وقد كثر السؤال عن هذه  
 المسئلة في زماننا وهي ان الاب ياتي باجنبية شرعية بالحضانه فهل يقال للام  
 كما لو تبرعت العمه وظاهر المخترون ان الام تاخذه باجر المثل ولا تكون الاجنبية اولا  
 بخلاف العمه على الصحيح الا ان يوجد نقل صريح في ان الاجنبية كالعمه والظاهر ان  
 العمه ليست بتقيد بل كل حاضنة كذلك بل الحالة لذلك بالاولى لانا من قرابة الام  
 واقربى به الخير الرملي وقال هو تفقده حسن لان في دفع الصغير للمهر عتق رايه  
 لغرض شفعته عليه فلا يعتبر معه الضرر في المال لان حرمة ووه حرمة ولذلك اختلف  
 العمه ليست بتقيد بل كل حاضنة كذلك لان في دفع الصغير للمهر عتق رايه  
 واقربى به الخير الرملي وقال هو تفقده حسن لان في دفع الصغير للمهر عتق رايه  
 لغرض شفعته عليه فلا يعتبر معه الضرر في المال لان حرمة ووه حرمة ولذلك اختلف  
 العمه ليست بتقيد بل كل حاضنة كذلك لان في دفع الصغير للمهر عتق رايه  
 واقربى به الخير الرملي وقال هو تفقده حسن لان في دفع الصغير للمهر عتق رايه  
 لغرض شفعته عليه فلا يعتبر معه الضرر في المال لان حرمة ووه حرمة ولذلك اختلف  
 العمه ليست بتقيد بل كل حاضنة كذلك لان في دفع الصغير للمهر عتق رايه  
 واقربى به الخير الرملي وقال هو تفقده حسن لان في دفع الصغير للمهر عتق رايه  
 لغرض شفعته عليه فلا يعتبر معه الضرر في المال لان حرمة ووه حرمة ولذلك اختلف

**طلب**  
 اذا تبرعت الاجنبية بغير  
 كالمعمه



**ط** اذا تزوجت الحائضه غير  
الاب مسبقا فلا طلاق

**ط** يلزم للمائة اجرة الرضاع واجر  
الحضنة ونفقة الولد

شاذة في باب الحضنة عنها كان حيث كان الجد المذكور مسرورا وادارت ام الاب  
ان تربيه بجانها ذلك قال قاضي خان صغيرة ولها اب محسن وعمه مؤسرة اذ  
الوت ان تربى الولد بماله بجانا ولا تمنع الولد عن الام والام تباي ذلك يطلب  
الاب بالاجرة ونفقة الولد اختلفوا فيه والصحيح ان يقال لام امه ان عسكى  
الولد الصغير بغير اجر وامان تدفعه الى القصة **سئل** في قاصر رضيع ماتت  
امه وليس له مال وله اب مؤسرة وجدة ام ام اهل الحضنة فهل يلزم اياه  
اجرة الارضاع واجرة الحضنة ونفقة الولد بنحوها **الجواب** يكون الحضنة  
لام الام ويلزم اياه اجرة الرضاع واجرة الحضنة ونفقة الولد بانواعها  
قال في البحر ثم ان ظاهر كلام الولد الحية ان اجرة الرضاع غير نفقة الولد  
المعطى وهو المتألف فانما استاجر الام للارضاع لا يكتفى في نفقة الولد لان الولد  
لا يكتفيه المهر بل يحتاج معه الى ثمنه آخر كما هو المتألف من الكسرة  
فيقرر ان القاصي غير اجرة الرضاع وغير اجرة الحضنة فعلى هذا يجب على  
الاب للمائة اجرة الرضاع واجرة الحضنة ونفقة الولد الخ وتامه فيه  
**اقول** والمسكن داخل في النفقة كما قد ساءه **سئل** في صغيرة لاه عمره اربع سنوات  
وهي في حضنة امها المطلقة من ابيها فتزوجت باجنبي ولها ام مزرعة بايها جد  
القاصي تريد اخذها وحضانتها وهي اهل الحضنة فهل لذلك **الجواب** نعم  
تحت غير محرم مستطاعا قال في البحر قيد بغير المحرم لان الزوج لو كان ذارح محرم  
من الصغير كالحدة اذا كان زوجها الحدة والام اذا كان زوجها محرم الصغير كالحدة  
اذا كان زوجها حرة

**ط** اذا تزوجت الحائضه غير  
الاب مسبقا فلا طلاق

**ط** اذا تزوجت الحائضه غير  
الاب مسبقا فلا طلاق

**ط** اذا تزوجت الحائضه غير  
الاب مسبقا فلا طلاق

**ط** اذا تزوجت الحائضه غير  
الاب مسبقا فلا طلاق

من الصغير كالحدة اذا كان زوجها الحدة والام اذا كان زوجها محرم الصغير كالحدة  
اذا كان زوجها حرة

البحر واذا اجتمعوا فلا مرجع ثم الاسن اختيار على التيسير وكذا في غيره **سئل**  
في صغيرة عمرها ستان وليس لها سوى اب وحدة لام مزرعة باجنبي وعمه  
وخالة بكر بالغة اهل للحضنة فماذا فعل تكون حضنة الصغيرة الخالها المعاذية  
المذكورة **الجواب** نعم **سئل** في يتيم عمره دون سنتين له ام تزوجت باجنبي وحدة  
اب مزرعة بجدة لاهيه وهي اهل للحضنة من كل وجه فهل تكون حضنة لجدة  
لامه دون جدته لابيها **الجواب** نعم لان هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات  
والله اعلم وتنتقل الى ام الجدة وان علت كما في فتاوى قارى الهداية **سئل**  
في حاضنة لابن الصغير تزوجت باجنبي وليس للصغير غيرها سوى عمه  
مزرعة باجنبي فكيف يفعل به **الجواب** قال القهستاني نقلنا عن المحيط اذا  
اجتمع النساء الساقطات التي يضع القاضي الصغير حيث يشاء منهن  
او واخى الخير الرولى تبعاً للعلامة الشهاب النبلى في مثل هذه الرقة  
بان ابقاء الصغير عند امه اولى بكل لا نفقتا **سئل** في صغير ماتت امه  
وعمره سنة وله اب وخالتان مزوجتان باجنبيين وهو عند احدهما وله  
اخوال وجد لام ويريد ابقاءه عند خالته فهل لابيها اخذه من خالته وضه  
اليه ويمنع جده من حضانته في ذلك **الجواب** حيث كانت مزرعة باجنبي  
فلا يبيها اخذه منها والحالة هذه **سئل** في صغيرة عمرها ثلاث سنوات ولها اب  
وام مزرعة باجنبي وعمه شقيقة عاذية اهل للحضنة وخالة ام عاذية  
فهل تكون حضنتها المزمرة دون خالة امها **الجواب** نعم والحالة هذه  
نار في البحر والمذكور في غاية البيان وفتح القدير وغيرهما ان بعد المات خالة

فهل تكون حضنتها المزمرة دون خالة امها **الجواب** نعم والحالة هذه

فهل تكون حضنتها المزمرة دون خالة امها **الجواب** نعم والحالة هذه

فهل تكون حضنتها المزمرة دون خالة امها **الجواب** نعم والحالة هذه

فهل تكون حضنتها المزمرة دون خالة امها **الجواب** نعم والحالة هذه

**ط** تقدم الخالة المعاذية على  
الحدة لام المزرعة باجنبي  
وعلى القصة

**ط** تقدم الحدة لام على الحدة  
لاب

**ط** ولاية الحاضنة تستفاد  
من قبل الامهات وتنتقل  
الى ام الجدة وان علت

**ط** اذا اجتمع الساقطات  
يضعه القاضي حيث  
يشاء والام اولى

**ط** تقدم القصة على خالة الام

**ط** بلغت سلف النساء ولا عصية

**ط** بلغت سلف النساء ولا عصية

**ط** بلغت سلف النساء ولا عصية

**ط** بلغت سلف النساء ولا عصية

**ط** بلغت سلف النساء ولا عصية



ط  
لا حضنة لام الولد  
ط  
للابا خذ ولده مع امه  
الطلاق الحاضنة له اذا  
كانت غير مافوته عليه  
ط  
لام لمزوجة بابت خالة  
الرصى عليه وعمة مزوجة  
باجبني وجدة لام يدنع له  
ط  
تقدم الاخت المراهقة على  
الخالة  
ط  
محررهم في ان المراهقة حكمه  
حكم ابائهم اذا ادعى البلوغ  
لامطلقا  
- - -  
- - -  
- - -  
- - -  
- - -  
- - -  
- - -  
لامطلقا  
لامطلقا  
لامطلقا  
لامطلقا  
لامطلقا  
لامطلقا  
لامطلقا



بولدها الى الشام من غير رضاي الاب حتى لو كانت وطئها بالشام ولم يكن تزوجها  
 فيه اذ كان تزوجها فيه ولم يكن من اهل الشام ليس لها ان تخرج الى الشام  
 الخ شرح المجمع لابن مالك **سبيل** في بساتين من زوجها انقضت عدتها ولها من ابن  
 صغير في حضنتها تريد ان تنقله من دمشق الى حلب ولم يكن ما تنقل اليه  
 وطئها ولم يكن لها ثمة فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ونقلها ما رزقها ليس للمطلقة  
 الخروج بالبر من بلدة الى اخرى بينهما اتفاقا ولا اذا انتقلت من القرية الى  
 المصر وفي عكسه لا وهو انتقالها من المصر الى القرية **سبيل** فيمن الضرر في الصغير  
 المتحلقة باخلاق اهل السواد فليس لها ان تنقل اليه الا اذا كان ما نقلت اليه  
 وطئها ونكحها اي عقد عليها ثمة اي هناك يعني في مكان هو وطئها واراد بالمطلقة  
 اليه بعد انقضائها عدتها لان المطلقة رجعيها حكمها حكم المتكوجة وهذا ما ذكرنا  
 من ان المطلقة الخروج الخ في الام ما غيرها فلا تقدر على نقله الا باذن امه  
**الفقار سبيل** في الجدة ام الام الحاضنة للصغيرة اذا ارادت ان تنقل الصغيرة  
 من المصر الى القرية بدون اذن امها فهل ليس لها ذلك **الجواب** نعم ونقلها ما سر  
 قريباً وهذا الحكم في الام المطلقة فقط اما غيرها كجدة وام ولدا اعتقت فلا  
 تقدر على نقله لعدم العقد بينها الا باذن شرح التنوير للعلاوي والمسئلة في البحر  
 والهرم والمخ وغيرهما **سبيل** في ثبوت عمرها سبع سنين ودخلت في الثامنة وهي  
 في حضنة جدتها امها الاهل للحضنة ولها اخوة لاب يريدون اخذها من  
 جدتها وضما اليهم بل لا رجح شرعي في الحكم **الجواب** حيث كانت الجدة المرقومة  
 اهلا ليهنات تقي الاقاصد المبررة في حضنتها الى ان يكمل لها تسع سنين وليس  
 في حضنة جدتها امها الاهل للحضنة ولها اخوة لاب يريدون اخذها من  
 جدتها وضما اليهم بل لا رجح شرعي في الحكم **الجواب** حيث كانت الجدة المرقومة  
 اهلا ليهنات تقي الاقاصد المبررة في حضنتها الى ان يكمل لها تسع سنين وليس  
 في حضنة جدتها امها الاهل للحضنة ولها اخوة لاب يريدون اخذها من  
 جدتها وضما اليهم بل لا رجح شرعي في الحكم **الجواب** حيث كانت الجدة المرقومة  
 اهلا ليهنات تقي الاقاصد المبررة في حضنتها الى ان يكمل لها تسع سنين وليس  
 في حضنة جدتها امها الاهل للحضنة ولها اخوة لاب يريدون اخذها من

المحكمة المحضنة نقل  
المحضنة من المحضر إلى القرية  
الانافون ابها

يَتَقَيُّ فِي شَيْئَاتِهِ جَدَّتَهَا إِلَى أَنْ يَكْمُلَ

يَتَقَى فِي مُنَاصَاةٍ حُدُودَهَا إِلَى أَنْ يَكْمَلَ

تتو، وخصائمه حوربا الى ان يكمل

بقية فضائله رحمه الله تعالى

[illegible]

عشر سنين وهما عند جذرتها الامها ولها اخت شقيقة وصية عليها ثقة امينة قادرة  
على الحفظ تريد ان تضعها عندها باذن القاضي فهل لها ذلك **الجواب** نعم وفي فتاوى  
العلامة اللطفي من جواب سوالها منصفه اذا لم يكن للبيت المذكورة عصبة وذو رحم  
محرم مسلم كلف توضع اليك عند امرأة امينة مسلمة قادرة على الحفظ  
انتهى **قول** بهنونه اذا انتهت مدة الحضانة وليس للصغير عصبة فالرد  
فيه للقاضي يضعه اين شاء كما اذا كانت الحاضنات ساقطة ولم اره مرجحا  
وان الاخت الشقيقة وان كانت وصية ليست باولى من الجدة في مسئلتنا واما  
ما تقدم من شرح المجمع من ان الفلام اذا استغنى عن الحضانة بان بلغ  
سبع سنين اجبر الاب او الوصي او الولي على اخذه لانه اقدر على تاديبه وتعليمه  
فهو خاص بالوصي من الرجال دون النساء بقرينة التعليل فتأمل وراجع  
في صغيرين عمر اكبرها خمس سنوات ولها ام متزوجة باجنبي ولم يكن  
عصبة رامت له حق الحضانة ويخشى عليها من الام وزوجها ان يغيبا بها لكونهما  
عزيبين وهي ليست بامينة فهل يضعها القاضي حيث شاء **الجواب** نعم كما صرح بذلك  
في التاتريخانية عن المحيط وغيرها والمسئلة في الخيرية في مواضع **مسئل** في رجل  
طلق زوجته الحامل منه ثم ولدت ولدا في حضانتها فطلبت من ابيه اجرة ارضاعه  
اكثر من اجرة ثلثها وللولد غمة تريد ارضاعه عند الام متبعة بغير اجر فهل  
تكون الغمة الزهيرة اولى من الام في ارضاعه **الجواب** نعم والحالة هذه ويستاجر  
الاب من ترضع عندها لان الحضانة لها والنفقة عليه لا يستاجر الاب امه  
لرمنكوجة او معتدة رجعي وهي احق بارضاع ولدها بعد ائدة اذ الم تطلب  
تلون الغمة الزهيرة اولى من الام في ارضاعه **الجواب** نعم ولأنه سددت كوت بتر  
الاب من ترضع عندها لان الحضانة لها والنفقة عليه لا يستاجر الاب امه  
لرمنكوجة او معتدة رجعي وهي احق بارضاع ولدها بعد ائدة اذ الم تطلب  
تلون الغمة الزهيرة اولى من الام في ارضاعه **الجواب** نعم ولأنه سددت كوت بتر  
الاب من ترضع عندها لان الحضانة لها والنفقة عليه لا يستاجر الاب امه  
لرمنكوجة او معتدة رجعي وهي احق بارضاع ولدها بعد ائدة اذ الم تطلب  
تلون الغمة الزهيرة اولى من الام في ارضاعه **الجواب** نعم ولأنه سددت كوت بتر  
الاب من ترضع عندها لان الحضانة لها والنفقة عليه لا يستاجر الاب امه

طالما  
اذا لم يكن للصغير عصبية ولا  
من له الحضانة فالقاضي  
يضعه حيث شاء

إذا طلبت الام اجرة ارضاعه  
يدفع للمعلمة التي ترضعه ثمانية  
عنداه



لاحق لابن العم راب الخالف  
حضرة الحارثية

للهمة وخال وعلم لام رضى  
عليه بالخضاعة له

ابو ام اری سے الاخ لام والخال

حادثه القسری طفل له جد  
لام وست عمه

النساء قد مات على الرجال  
في الحضارة

في الحفا به

في الحوض

في الحضانة

في الحرفه

في الحفصه

لاب كما في الميراث وإذا اجتمع مستحق الحضانة في درجة واحدة فادرعهم اولي ثم اكبرهم  
سواء راحق لابن العم وابن الخال في كفالة الجارية ولها حق في كفالة الفلام لانها ليس  
بمحرم لها فلا يؤمنان عليها جوهرة شرح القدوري من النفقة وتقدمت عبارة  
شرح الجمع وبعبارة انها حج للعقيلي وفي مسئلتنا ابنت العم المزبور وصي وعصبة  
فله اخذه منها كما يتخذ من هذه النقول **سئل** في يتيم عمر خمس سنين وله عمته  
من زوجة باجني وخاله وعم اخو ابيه لأمه وصي عليه يريد عمه اخذه من خاله وضمه  
اليه فهل له ذلك **الواب** نعم **قال** ونقلنا ما في شرح التنوير للعلائي حيث قال ثم ان  
لم يكن عصبة فلذوي الارحام يحرقندفع الاخ لام ثم لابه ثم للعم لام ثم للخال لابوين  
ثم لام برهان وعيني انتهى ثم قال ولاحق لولد العم وعمته وخاله وخالة لعدم المحرمية  
انتهى ورايت بخط بعض شيوخ مشايخنا عند الهندية ان ابنا الام اولى من الاخ  
لام والخال انتهى وبه يظهر الجواب عن حادثة الفتوى في من ماننا وهي طفلي  
له جد لام وبنت عمه فالخضنة للجد لام لانه محرم وبنت العمه غير محرم واذا  
قدم الجد المذكور على الاخ لام والخال المحرمين فعلى بنت العمه بالاولى لكن ذكر  
القهستان بنت الخالة بعد الخالة وبنت العمه بعد العمه ومعلوم ان الخالة  
او العمه تقدم على ذوي الارحام المذكورين على العصبات لان النساء اقدر على  
تربية الاطفال من الرجال الى ان يستغنوا عنهم فينتقل الحق الى الرجال ليؤدبوا  
وبيعلم لان الرجال اقدر على ذلك من النساء فعمل ان النساء مقدمات  
على الرجال في الحضانة ولذا اقدمت الام وامها واختها وخالتها وعمها على الاب  
والاخي الشقيق وكذا اقدمت اخت الصغرى ولو لام وكذا استبان بنات الاخ ويقضي  
وبيعلم لان الرجال اقدر على ذلك من النساء فعمل ان النساء مقدمات  
على الرجال في الحضانة ولذا اقدمت الام وامها واختها وخالتها وعمها على الاب  
والاخي الشقيق وكذا اقدمت اخت الصغرى ولو لام وكذا استبان بنات الاخ ويقضي  
وبيعلم لان الرجال اقدر على ذلك من النساء فعمل ان النساء مقدمات  
على الرجال في الحضانة ولذا اقدمت الام وامها واختها وخالتها وعمها على الاب  
والاخي الشقيق وكذا اقدمت اخت الصغرى ولو لام وكذا استبان بنات الاخ ويقضي  
وبيعلم لان الرجال اقدر على ذلك من النساء فعمل ان النساء مقدمات

22

سئل في كبر حديثه السن بلغت مبلغ النساء وهي عند الاجانب لا ام لها ولا اب  
ولا جد ولها عم عصبة امين غير مفسد يريد ضحا اليه خرف العار ويتخوف عليها  
فهل له ذلك **الجواب** نعم ومتى كانت الجارية بكر يضنها الى نفسه وان كانت  
لا يخاف عليها الفساد اذا كانت حديثه السن اما اذا دخلت في السن واجتمع  
لها راي وعقلت فليس للأوليا حق الضم ولها ان تنزل حيث احبت حيث  
لا يتخوف عليها **سئل** في حاضنة لولد بان تزوجت باجنبي ولها ام تريد انها تربية  
الولد في بيت الاب زوج ام الولدين وابوها الا يرضى بذلك فهل له منهم ما من ذلك  
**الجواب** نعم لا الراب وهو زوج امها اجنبي عنها ينظر اليها من وراء يدها لا ينزلها  
الحضنة **سئل** في الغلام اذا عقل واستغنى برأيه وكان ماثورا على نفسه فهل للاب ضم اليه **الجواب**  
اذا كان كذلك فليس للاب ضم اليه والمثلة في التوزيع اخر الحضنة **سئل** في غلام يسوع  
الوجه بالغ غير ماثور على نفسه يريد ابوه ان يضمه اليه ويؤدبه اذا وقع منه شيء فهل  
له ذلك **الجواب** نعم ونقلنا في الحصرية مفصل بما لا يزيد عليه **سئل** في بكر بلغت مبلغ النساء  
وهي في حجر امها المتزوجة باجنبي وليس لها عصبة محرم وليست ماثورة على نفسها  
ولها عم امينة قادرة على الحفظ فهل للقاضي ضمها عند عمته **الجواب** نعم فان لم يكن لها  
اب ولا غيرهما من العصبات او كان لها عصبة مفسدة فالنظر فيها الى الحاكم فان كانت  
ماثورة خلاها تنفرد بالسكنى والاوصها عند امينة قادرة على الحفظ لا فرق  
في ذلك بين بكر وثيب تنور **سئل** في بكر بالغة رشيدة عاقلة دخلت في السن  
واجتمع لها راي سالكة في محلة امينة عند امها وجدتها الامينتين عليها ولا يتخوف  
ماثورة خلاها تنفرد بالسكنى والاوصها عند امينة قادرة على الحفظ لا فرق  
في ذلك بين بكر وثيب تنور **سئل** في بكر بالغة رشيدة عاقلة دخلت في السن  
واجتمع لها راي سالكة في محلة امينة عند امها وجدتها الامينتين عليها ولا يتخوف  
ماثورة خلاها تنفرد بالسكنى والاوصها عند امينة قادرة على الحفظ لا فرق  
في ذلك بين بكر وثيب تنور **سئل** في بكر بالغة رشيدة عاقلة دخلت في السن  
واجتمع لها راي سالكة في محلة امينة عند امها وجدتها الامينتين عليها ولا يتخوف  
ماثورة خلاها تنفرد بالسكنى والاوصها عند امينة قادرة على الحفظ لا فرق  
في ذلك بين بكر وثيب تنور **سئل** في بكر بالغة رشيدة عاقلة دخلت في السن  
واجتمع لها راي سالكة في محلة امينة عند امها وجدتها الامينتين عليها ولا يتخوف  
ماثورة خلاها تنفرد بالسكنى والاوصها عند امينة قادرة على الحفظ لا فرق

نقط الفضالة يخرج من

عند الاحيني

في الفلّام اذا عقل وكان ما مونا  
نفسه لـ ...

غلام صبيح بالغ غير وامر و غلام

نفسه لا يهضمه اليه

فلما أتت الأمانة أخذها من

أما المتن وجه يا جيتي

ما فت ربيته عاقلة ليس

لاخيه احدها

مطلوبه

لاخبرها اخذها



بافت ریشه عاقله ليس  
لاخره اخذها

*P*

بافتہ ریمہ عاقلہ لیس

لاخيه احمده

ان سيرة عاقلة ليس

لاخيه اخذها

بافتہ رشتہ عاقلہ لیس







وثلاثين بذلت الجهد في تحرير هذه المسائل في رسالة سميتها تحرير النقول في النفقة  
 على الفروع والاصول ورسمتها على ثلاثة فصول الفصل الاول في نقل عبارات  
 الفقهاء والثاني في بيانها والجواب عنها وبيان المراد منها والثالث في بيان  
 زبدة ما تحصل من الفصول واختراع ضابط جامع للفروع التي ذكرتها  
 والقواعد التي قررورها مشتمل على سبعة اقسام من انواع قرابة الولادة  
 وذوي الارحام مع عزو كل فرع الى محله وارجاع كل شيء الى اصله بحيث اذا  
 وقعت واقعة تكون كسلة المراجعة رجاء ذلك الضابط الجامع انه  
 لا يخلو اما ان يكون الموجود من تحت عليه النفقة واحدا او اكثر فالاول  
 ظاهر وهو وجوبها عليه اذا استوفى شروط الوجوب الثاني لا يخلو اما  
 ان يكونوا فروعا فقط او حواشي او فروعا واصولا او فروعا واصولا وحواشي  
 او اوصالا وحواشي فقط او اوصالا وحواشي او حواشي فقط فالانقسام سبعة  
**القسم الاول** اذا كانوا فروعا فقط اعتبر فيهم القرب والجزئية اي اعتبر فيه  
 الاقرب جزئية ان تغا وتوافقا فيها واعتبر فيه للارث اصلا في ولدين ولو احدهما  
 نضرانيا او انني تجب عليهما سوية ذميرة وفي ابنة وابنة ابنة على الابن فقط لقوله  
 بدائع وكذا في بنت وابنة ابنة على البنت فقط لقوله ذميرة ويؤخذ من هذا  
 انه لا ترجح لابنة ابنة على بنت بنت وان كان هو الوارث خلا لما في حاشية الرزلي  
 على البحر لاستواريها في القرب والجزئية ولتصريحهم بانه لا اعتبار للارث في الاولاد  
 والالوجيت اثلاثا في ابنة وبنت ولما لزم الابن النضراني شي لا يبيح **القسم الثاني**  
 اذا كانوا فروعا وحواشي كذلك يعتبر القرب والجزئية اي كل واحد منهما  
 او احدهما دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية في بنت واخت شقيقة على البنت  
 والالوجيت اثلاثا في ابنة وبنت ولما لزم الابن النضراني شي لا يبيح **القسم الثاني**  
 اذا كانوا فروعا وحواشي كذلك يعتبر القرب والجزئية اي كل واحد منهما  
 او احدهما دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية في بنت واخت شقيقة على البنت  
 والالوجيت اثلاثا في ابنة وبنت ولما لزم الابن النضراني شي لا يبيح **القسم الثاني**  
 اذا كانوا فروعا وحواشي كذلك يعتبر القرب والجزئية اي كل واحد منهما  
 او احدهما دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية في بنت واخت شقيقة على البنت  
 والالوجيت اثلاثا في ابنة وبنت ولما لزم الابن النضراني شي لا يبيح **القسم الثاني**  
 اذا كانوا فروعا وحواشي كذلك يعتبر القرب والجزئية اي كل واحد منهما  
 او احدهما دون الارث وتسقط الحواشي بالجزئية في بنت واخت شقيقة على البنت

وابنة ابنة على قدر الميراث اسداسا للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدم المرح من محله  
 وجه آخر بدائع وظاهره انه لوله اب وولد بنت فعلى الاب لانه اقرب في الجزئية فانني  
 التساوي وجه المرح وهو القرب ولقول المتوفى ولا يشارك الاب في نفقة ولده احد  
**القسم الرابع** اذا كانوا فروعا واصولا وحواشي وحكمة كالثالث لما علمت من سقوط الحواشي  
 بالفروع لترجمهم بالقرب والجزئية فكانه لم يوجدهم في الفروع والاصول وهو القسم  
 الثالث بعينه **القسم الخامس** اذا كانوا اوصالا فقط فان كان معهم اب فلا كلام في  
 وجوب النفقة عليه فقط كما في المتوفى انه لا يشارك الاب في نفقة ولده احد  
 والا فلا يخلو اما ان يكون بعض الاصول وارثا وبعضهم غير وارث او يكونوا كلهم  
 وارثين ففي الاول يعتبر الاقرب جزئية لما في القنية له ام وجد لام فعلى الام اي  
 لانها الاقرب وفي حاشية الرزلي اذا اجتمع اجداد وجبات فعلى الاقرب ولو لم  
 يدل به الاخر انتهى فان تساوى الوارث وغيره في القرب فالمنزهم من كلامهم ترجح  
 الوارث بل هو صريح قول البدائع في قرابة الولادة اذا لم يوجد الترجيح اعتبر  
 الارث انتهى وعليه ففي جد لام وجد لاب تجب على الجد لاب فقط اعتبارا للارث  
 وفي الثاني اعني لو كل الاصول وارثين فكما لارث في ام وجد لاب تجب عليهما  
 اثلاثا في ظاهر الرواية خاتمة وغيرها **القسم السادس** اذا كانوا اوصالا وحواشي  
 فان كان احدا الصنفين غير وارث اعتبر الاصول وعدم ترجيح الجزئية ولا مشاركة  
 في الارث حتى تعتبر بقدر الميراث فيقدم الاصل سواء كان هو الوارث او كان  
 الوارث هو الصنف الاخر الذي معه مثال الاول ما في الحاشية لوله جد لاب واخ  
 شقيق فعلى الجد ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لام وعم فعلى الجد اي لترجمته  
 فيها بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث  
 الوارث هو نصف الوارث كما استعمله في قوله في الاصلية والكمية اي به انما اعتبر  
 شقيق فعلى الجد ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لام وعم فعلى الجد اي لترجمته  
 فيها بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث  
 الوارث هو نصف الوارث كما استعمله في قوله في الاصلية والكمية اي به انما اعتبر  
 شقيق فعلى الجد ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لام وعم فعلى الجد اي لترجمته  
 فيها بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث  
 الوارث هو نصف الوارث كما استعمله في قوله في الاصلية والكمية اي به انما اعتبر  
 شقيق فعلى الجد ومثال الثاني ما في القنية لوله جد لام وعم فعلى الجد اي لترجمته  
 فيها بالجزئية مع عدم الاشتراك في الارث لانه هو الوارث في الاول والوارث  
 الوارث هو نصف الوارث كما استعمله في قوله في الاصلية والكمية اي به انما اعتبر

٤٧



الاب موجود حقيقة **القسم السابع** اذا كانوا احدهما نكح فقط يعتبر فيه الارث اى اهلية  
 لاحقيقته وعند الاستوار في المحرمية واهلية الارث من نكح الوارث حقيقة ففي  
 خال وابنه عم على الحال لانه محرم اهل للارث عند عدم ابن العم ولا شئ على ابن  
 العم وان كان الميراث كله لانه غير محرم ولا يجب على غير محرم اصلا وفي خال  
 وعم على العم لاستوارها في الرحم والمحرمية وتزوج العم بانه وارث حقيقة وفي  
 عم وعممة وخالة على العم ايضا ولو كان العم معسر نكح العم والخالة ايضا  
 كارتها ويجعل العم كالميراث لانه يحرم كل الميراث هذا زيادة ماحرمة في تلك  
 الرسالة بمالم استقي اليه ولم يقف احد قبله عليه وذلك بحوله الله تعالى وتو  
 لا يحول في حقه. فذلك هذا الضابط الجامع سهل المأخذ. وعرض عليه  
 بالنواجز. وان اردت زيادة تحقيق المقام. فليكن تلك الرسالة والسلام  
 ثم نفرد الى كلام المؤلف فنقول **مسئل** في النفقة المستدانة بامر القاضي اذا اراد  
 الدائن اخذ دينه من الزوج هل له ذلك **الجواب** لصاحب الدين اخذ دينه من  
 الزوج او من المرأة او بدونه الامر به ليس له الرجوع الى المرأة كاصح  
 بذلك في النهر والبحر **مسئل** في رجل ساخر من دمشق الى مصر وترك زوجته  
 بلا نفقة ولا منفق وله مال يؤتمت جماعة مع من به وبالزوجة من جنس  
 حتما فهل يرضى لها القاضي نفقة في ماله المزبور **الجواب** نعم حيث كان الامر  
 كذلك ويجعل القاضي انه لم يعطها النفقة وبأخذها كغيره في الملتقى والتتبر  
 وغيره **مسئل** في رجل له بنت قاصرة في حضنة امها المطلقة اذن لغير القاصرة لامها بان  
 ينفق عليها ماله في كل يوم كذا البرج بيه على الاب فانفق الجدة المذكورة في مدة

لو النفقة مستدانة بامر  
 القاضي فللدائن الرجوع  
 على الزوج او المرأة والا  
 نكح المرأة فقط

يفرض القاضي النفقة  
 للزوجة القاصية في حال  
 له في ذمة المقر به

اذ هو الاب لغير القاصرة  
 بان ينفق عليها كذا البرج

اذ هو الاب لغير القاصرة  
 بان ينفق عليها كذا البرج

اذ هو الاب لغير القاصرة  
 بان ينفق عليها كذا البرج

اذ هو الاب لغير القاصرة  
 بان ينفق عليها كذا البرج

اذ هو الاب لغير القاصرة  
 بان ينفق عليها كذا البرج

وغيره **مسئل** في رجل له بنت قاصرة في حضنة امها المطلقة اذن لغير القاصرة لامها بان  
 ينفق عليها ماله في كل يوم كذا البرج بيه على الاب فانفق الجدة المذكورة في مدة

وغيره **مسئل** في رجل له بنت قاصرة في حضنة امها المطلقة اذن لغير القاصرة لامها بان  
 ينفق عليها ماله في كل يوم كذا البرج بيه على الاب فانفق الجدة المذكورة في مدة

وغيره **مسئل** في رجل له بنت قاصرة في حضنة امها المطلقة اذن لغير القاصرة لامها بان  
 ينفق عليها ماله في كل يوم كذا البرج بيه على الاب فانفق الجدة المذكورة في مدة

وغيره **مسئل** في رجل له بنت قاصرة في حضنة امها المطلقة اذن لغير القاصرة لامها بان  
 ينفق عليها ماله في كل يوم كذا البرج بيه على الاب فانفق الجدة المذكورة في مدة

المزبور ويرجع بذلك على الزوج اذا **اليسر الجواب** نعم ذكر في شرح المختار ان المرأة  
 المعسرة اذا كان زوجها معسرا ولها بيت مؤسرا او مؤسرا فنفقت على زوجها  
 ويؤسر الابن او الاخ بالانفاق عليها ويرجع به على الزوج اذا اليسر ويجس الابن  
 او الاخ اذا امتنع لان هذا من العرف قال الزيلعي فتبين بهذا ان الادانة لنفقتها  
 اذا كان الزوج معسرا او هي معسرة يجب على من كانت يجب عليه نفقتها  
 لو لا الزوج وعلى هذا لو كان للمعسر ولا وصفا ولم يقد على الانفاق ثم يجب نفقتهم  
 على من يجب عليه لو لا الاب كالاخ والعلم ثم يرجع به على الاب اذا اليسر  
 بخلاف نفقة او اده الكبارى اذا كانوا فقراء عاجزين حيث لا يرجع عليه بعد  
 اليسار لانهما لا يجب مع الاعسار فصار كالميت انتهى واقره عليه في فتح القدير  
 وينبغي ان يكون محله اذا لم يجد اجنبيا يبيعها بالنسيئة او يقرها فح يدين على والدها  
 وغيره اما اذا وجدت فلا تجرم من النفقة تحت قوله ولا يفرق بعجزه عن النفقة **مسئل**  
 وكتبت في جاشيتي على الجرحان قوله وينبغي ان يكون محله اى ما في شرح المختار وان تكل  
 في النهران ما جئت به فخرج بالتعليق بالمعروف اذ ليس منه ان تغتص من اجنبى  
 لنفقتها مع وجود من هو قادر عليها من اقرارها **مسئل** فيها اذا اذن زيد لغيره بان  
 ينفق له على زوجته وضمة كل يوم كذا مصاريفه ليرجع بنظره على زيد فانفق  
 كذلك مدة ثم مات زيد عن تركه لغيره وان يرجع على الزوجة والخدم بما  
 انفق عليهم فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم لان الاذن توكيل والمأذون له كالاذن  
 كما في الاشياء فله الرجوع على زيد فقط لعل الزوجة ولان الاصل ان كل  
 ما يطالب به الانسان بالمحس والملازمة يكون الامر باديه مثبتا للرجوع من غير

كما في الاشياء فله الرجوع على زيد فقط لعل الزوجة ولان الاصل ان كل  
 ما يطالب به الانسان بالمحس والملازمة يكون الامر باديه مثبتا للرجوع من غير

كما في الاشياء فله الرجوع على زيد فقط لعل الزوجة ولان الاصل ان كل  
 ما يطالب به الانسان بالمحس والملازمة يكون الامر باديه مثبتا للرجوع من غير

كما في الاشياء فله الرجوع على زيد فقط لعل الزوجة ولان الاصل ان كل  
 ما يطالب به الانسان بالمحس والملازمة يكون الامر باديه مثبتا للرجوع من غير

كما في الاشياء فله الرجوع على زيد فقط لعل الزوجة ولان الاصل ان كل  
 ما يطالب به الانسان بالمحس والملازمة يكون الامر باديه مثبتا للرجوع من غير

عليه السلام  
 قوله وعلى هذا فاعلم مع  
 ما ياتي بعد ورفعت عند  
 قوله مثل في صغيره

اذن لزيد بان ينفق على  
 زوجته ثم مات لغيره  
 الرجوع على الزوجة

الاصل ان كل ما يطالب به  
 عليه فالامر باديه مثبت للرجوع  
 بلا شرط العنان وما لا خلا

عليه السلام  
 بلا شرط العنان وما لا خلا

عليه السلام  
 بلا شرط العنان وما لا خلا

عليه السلام  
 بلا شرط العنان وما لا خلا

عليه السلام  
 بلا شرط العنان وما لا خلا



البت احدم يكف مطلقا هذا وفي البحر وعلم ان المسكن ايضا لابد ان يكون بقدر  
 حاجتها كما في الطعام والكسوة فليس سكن الاغنيا مسكن الفقرا فقولهم يعتري  
 النفقة حالها يشمل الثلاثة لما في الخلاصة ان النفقة اذا طلقت تنصف الى الطعام  
 والكسوة والكنى انتهى لمخاضه وخوجه في البحر فتنبيه لذلك **سئل** في رجل اسكن زوجته  
 في مسكن شرعي ليس فيه بر ماء ولا حوض ماء لكنه ياتها بجميع ما تحتاج اليه من  
 الماء فما الحكم **الجواب** حيث كان مسكنها شرعيا بموافقة الشرعية بين جيران صالحين  
 تامس فيه على نفسها وماله ودياتها ما تحتاج اليه من الماء لا يضره غيره كما يعلم ما  
 مر عن البحر **سئل** فيما اذا كان لزيد زوجة ودار مستحقة على سفلى سكن امه وعلو  
 مستعمل على سراق وبطن وفيه بيت خلا سكنه وكن زوجته له خلق على حدة والام  
 لا تؤذيها بقوله او فعل ولا ضرر فيه على الزوجة ولا تسمع الصوت فيه من الاسفل فهل  
 يكفي ذلك مسكنها للزوجة **الجواب** نعم ونقلها ما مر عن النخ وحاشيتها للرمل وفي تنازه  
 ايضا فتأمل ذلك **سئل** في رجل اسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن اهلهما بين  
 جيران صالحين تامس فيه على نفسها وماله وتكلفه الى موضة الى خادم يخدمها  
 والحال انه يقوم لها بجميع لوازمها ونفقتها وما تحتاج اليه من السوق فهل ليس  
 لها تكليف بذلك **الجواب** نعم **اقول** وقد عا الكلام على الموضة في باب مهر نراجه **سئل**  
 في رجل يريد ان يسكن زوجته في مسكن شرعي خال عن اهلهما بين جيران صالحين  
 تامس فيه على نفسها وماله وتكلفه امه ان ياتها بموضة وان يسكنها في دار ذات  
 ما تجاري ومساكن متعددة او تسكن هي معها وهو يتضرر من ملازمتها  
 لها في السكنى فهل ليس له اسكانها في المسكن الشرعي المزبور وليس لامه تكليف  
 تامس فيه على نفسها وماله وتكلفه امه ان ياتها بموضة وان يسكنها في دار ذات  
 ما تجاري ومساكن متعددة او تسكن هي معها وهو يتضرر من ملازمتها  
 لها في السكنى فهل ليس له اسكانها في المسكن الشرعي المزبور وليس لامه تكليف  
 تامس فيه على نفسها وماله وتكلفه امه ان ياتها بموضة وان يسكنها في دار ذات  
 ما تجاري ومساكن متعددة او تسكن هي معها وهو يتضرر من ملازمتها  
 لها في السكنى فهل ليس له اسكانها في المسكن الشرعي المزبور وليس لامه تكليف  
 تامس فيه على نفسها وماله وتكلفه امه ان ياتها بموضة وان يسكنها في دار ذات  
 ما تجاري ومساكن متعددة او تسكن هي معها وهو يتضرر من ملازمتها  
 لها في السكنى فهل ليس له اسكانها في المسكن الشرعي المزبور وليس لامه تكليف  
 تامس فيه على نفسها وماله وتكلفه امه ان ياتها بموضة وان يسكنها في دار ذات  
 ما تجاري ومساكن متعددة او تسكن هي معها وهو يتضرر من ملازمتها





ط  
في بيان الفاقرة

ط  
لها الامتناع عن النقلة مع  
لصداقها الحال دون النجم  
والكسرة

ط  
الابا لمفسر ملحق بالميت

تفتا

ط  
تفتا

تفتا

ط  
تفتا

تفتا

ط  
تفتا

تفتا

ط  
تفتا

تفتا

ط  
تفتا

له خال عن اهلها فابت فهل تكون ناشرة لانفقة لها ما دامت كذلك **الحجاب** نعم ولا  
تكون ناشرة بمنع الزوج من الوطئ ولا تسقط نفقتها ولا كسرتها ابداً لك والناشرة  
هي التي تخرج من منزل الزوج بغير اذنه فهذه تسقط نفقتها وكسرتها كذا اختلفت في  
الهداية واختلفت ايضا بان لها ايضا ان تمتنع من النقلة معه لبيته لصداقها الحال اما  
النجم والكسرة فليس لها الامتناع بسببها فان امتنعت بسببها فهي ناشرة لانفقة  
لها ولا كسرة ما دامت على ذلك قال في البحر والحراد بالخروج كونها في غير منزل بغير  
اذنه فيشمل ما اذا امتنعت عن الجئي الى منزله ابتداء بعد ايقاعه على مهرها انتهى  
ومثله في **سئل** في صغيرين لا مال لهما ولا كسب ولهما اب معسر واخ  
لاب موسر فهل تكون نفقتها على اخيهما الموسر المذكور **الحجاب** نعم قال في شرح  
التنوير ولا يجب لطفله الفقير ولولده العاجز عن الكسب لا يشاركه اي الاب  
احد في ذلك كنفقة ابويه وعمره به يغني ما لم يكن معسرا فلحق بالميت  
فتجب على غيره لا يرجع عليه على الصحيح من المذهب الا الام موسرة بمراتمتي  
وفي الثانية يحتاج في حكم النفقة كالمعدم انتهى والسئلة مستفادة من الثانية  
من الاصل الذي نقلناه عنها كما تقدم وفي البحر والاب الفقير ملحق بالميت  
**سئل** في رجل من طلبة العلم الشريف لا مال له ولا يجنس المكسب كونه من ذري  
البيوت وهو مدرس وله اب موسر فهل تكون نفقته على ابيه **الحجاب** نعم ذكر  
في البرازية قال العلامة الحلواني واذا كان الاب من ابناء الكرام ولا يستاجر  
الناس فهو عاجز وكذا اطلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون  
اليه لا تسقط نفقتهم عن ابائهم اذا كانوا مشتقلين بالعلوم الشرعية لا العقلية

في البرازية قال العلامة الحلواني واذا كان الاب من ابناء الكرام ولا يستاجر  
الناس فهو عاجز وكذا اطلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون  
اليه لا تسقط نفقتهم عن ابائهم اذا كانوا مشتقلين بالعلوم الشرعية لا العقلية  
في البرازية قال العلامة الحلواني واذا كان الاب من ابناء الكرام ولا يستاجر  
الناس فهو عاجز وكذا اطلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون  
اليه لا تسقط نفقتهم عن ابائهم اذا كانوا مشتقلين بالعلوم الشرعية لا العقلية  
في البرازية قال العلامة الحلواني واذا كان الاب من ابناء الكرام ولا يستاجر  
الناس فهو عاجز وكذا اطلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون  
اليه لا تسقط نفقتهم عن ابائهم اذا كانوا مشتقلين بالعلوم الشرعية لا العقلية  
في البرازية قال العلامة الحلواني واذا كان الاب من ابناء الكرام ولا يستاجر  
الناس فهو عاجز وكذا اطلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون  
اليه لا تسقط نفقتهم عن ابائهم اذا كانوا مشتقلين بالعلوم الشرعية لا العقلية  
في البرازية قال العلامة الحلواني واذا كان الاب من ابناء الكرام ولا يستاجر  
الناس فهو عاجز وكذا اطلبة العلم اذا كانوا عاجزين عن الكسب لا يهتدون  
اليه لا تسقط نفقتهم عن ابائهم اذا كانوا مشتقلين بالعلوم الشرعية لا العقلية

الرجوع عليه بالاستدانة و النفقة بعد ثبوت ما ذكر فهل لها ذلك **الحجاب** نعم لو فرض  
القاضي على الاب نفقة لولده وتركه الاب بلا نفقة فاستدانت الام وانفقت  
باسر القاضي كان لها ان ترجع بذلك على الاب ويجنس الاب في نفقة الولد  
وان كان لا يجنس بسائر الديون خاتمة من فصل نفقة الاولاد وتقدم ان  
الاب لا يجنس بنفقة ولده اذا ادعى الفقر فلا ينافي ما هنا **سئل** فيما اذا  
فرض القاضي لثنتين قدر من الدرام لنفقة ما على عيها ومضى على ذلك اكثر  
من شهر ولم تستد انهما الما ذور لها بذلك باسر قاضي فهل تسقط **الحجاب**  
سقطت فيما مضى لحصول الاستفاد في نفقة غير الزوجية زاد النزيل في الصغير  
ومضت مدة اي شهر فاكثرت سقطت لحصول الاستفاد فيما مضى واما ما ذكر  
الشهر ونفقة الزوجية والصغير فيصير ديناً بالقضاء والا ان يستدين في  
الزوجية باسر قاضي فلو لم يستد بالفعول فلا يرجع بل في الذخيرة فلو اكل  
اطفاله من مسئلة الناس فلا يرجع لامهم ولو اعطى سباً واستدانت سباً  
او انفقت من مالها رجعت بما زادت خاتمة الخاتمة انتهى شرح التنوير للعلائي  
**اقول** انه وانفقت من مالها بدم انها اذا امرت بالاستدانة وانفقت من  
مالها ترجع بما فرض للاطفال مع ان شرط الرجوع بالاستدانة بالفعول في غير  
نفقة الزوجية كما قاله اولاً على ان لم ار ذلك في الثانية وانما رايت فيها ان  
المرة اذا فرضت لها النفقة فاكلت من مالها ومن مسئلة الناس لها  
الرجوع بالمفروض على الزوج انتهى نعم ذكر في البحر عن الثانية رجل غاب  
ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الام على الانفاق ثم نزع

الرجوع بالمفروض على الزوج انتهى نعم ذكر في البحر عن الثانية رجل غاب  
ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الام على الانفاق ثم نزع  
الرجوع بالمفروض على الزوج انتهى نعم ذكر في البحر عن الثانية رجل غاب  
ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الام على الانفاق ثم نزع  
الرجوع بالمفروض على الزوج انتهى نعم ذكر في البحر عن الثانية رجل غاب  
ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الام على الانفاق ثم نزع  
الرجوع بالمفروض على الزوج انتهى نعم ذكر في البحر عن الثانية رجل غاب  
ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الام على الانفاق ثم نزع  
الرجوع بالمفروض على الزوج انتهى نعم ذكر في البحر عن الثانية رجل غاب  
ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الام على الانفاق ثم نزع  
الرجوع بالمفروض على الزوج انتهى نعم ذكر في البحر عن الثانية رجل غاب  
ولم يترك الاولاده الصغار نفقة ولا هم مال تجبر الام على الانفاق ثم نزع

ط  
امرها بالاستدانة لنفقة  
ولدها ولم تستد سقطت



النفقة غير المستدانة تسقط  
بالموت

ط  
في سقوط الكرة بالطلاق  
البار

الناس صي

وہابی ایضاً

ط  
النقطة على الحدة الموسرة  
دون الام المعصرة

تفرض النفقة في اسحقا  
القايب  
تفرض على نفسه لها  
تفرض النفقة في اسحقا  
القايب  
تفرض على نفسه لها  
تفرض النفقة في اسحقا  
القايب  
تفرض على نفسه لها  
تفرض النفقة في اسحقا  
القايب  
تفرض على نفسه لها  
تفرض النفقة في اسحقا  
القايب







ليس لها الأنفة خادم  
واحد عمارك لها

له اولاد لا يعلّمهم خادماً واحداً  
للمسلمة منقذاً ودينه اوكثر  
ليس لها الاستماع مع الكنى  
مع جاريته

لا تخفوا على الله لا اولاد  
ليس لها الاستماع من اليك  
مع جاريتك

لا نفقه عا انا لا اولاد  
ليس لها الاستماع من الكنى  
مع جاريتيه

لا تنفق على الولاد  
ليس لها الاستماع مع الكنة  
مع جاريتها

لا تفتقروا على الائمة الاولاد  
ليس لها الاستماع من الكفة  
مع جاريتها

لأنه قد عايناهم لأولاد  
ليس لها الاستماع من الكنة  
معها رستم



على القبر الكسب ان يدخل  
اصه في نفقته

للمحسنة النفقة اذا لم تمنع  
نفسها من الخروج

عليه نفقة زوجته المقيمة  
ونفقة خاومتها المحلوة  
لها

الفق على مقدمة الفير

٧ نفقة على ابنته الم

سريضة يمكنها النقلة الى  
بيت الزوج وابتغى

مريضة يمكنها النقلة الى  
بيت الرقيم وايضا نفسه

مريضة يمكنها القفلة الى  
بني الزقوم وان شئت

بريضة يمكنها النقلة الى  
بيت الآخرة وانشأته

معرفة بكنها النقلة الى

11-1-2015

زوجة ابنه الصغير الفقير يرجع عليه اذا ايسر فلينا مل **سئل** في امرأة فقيرة عا جنة  
عن الكسب لها ابنت بالغ فقير كسوب فهل على الابن ان يدخل امه في نفقة  
**الجواب** نعم وفي الخلاصة المختار في الفقير للكسوب ان يدخل الأبوين في نفقته  
**بحر سئل** في امرأة مخونة مانعة نفسها من الزوج بغير حق فهل لانفقة لها ما د  
كذلك **الجواب** نعم قال في الترخاينة اذا كانت المرأة رتقا وقرا وادصارا مخونة  
او اصابت بالامتناع الجماع او كبرت حتى لا يمكن وطئها يحكم كبيرها كالنساء النفقة  
سواء اصابها هذه العوارض بعدما انتقلت الى بيت الزوج او قبل ذلك  
اذا لم تكن مانعة نفسها من الزوج بغير حق انتهى **الفردى سئل** في امرأة مريضة  
لها زوج موسر وهي لاتعت نفسها منه ولها خادمة محلوكة لها لاسفل لها غير  
خدمتها بالفعل فهل يفرض عليه نفقتها ونفقة الخادمة المذكورة **الجواب** نعم والله  
في التوفير **سئل** رجل اتفق على معتدة الغير بشرط ان يتزوجها ثم ابت الزوج  
به وقد كان وقع لها ذلك في كل يوم ويريد الرجوع عليها بذلك فهل له ذلك  
**الجواب** نعم اتفق على معتدة الغير بشرط ان يتزوجها فان تزوجته لا يرجع مطلقا  
وان ابت فله الرجوع ان كان دفع الاوان اكملت معه فلا رجوع مطلقا انتهى بحر  
على العمادية وغيره واقفى بذلك الخير الرطبي **سئل** في ايتام فقر لهم ابنت عم عصية  
فهل للابن من نفقتها **الجواب** نعم لانه ليس بحرم وان كان وارثا ونظر النفقة  
ان يكون محرما كما مر **سئل** في مريضة انتقلت الى دار ايضا وطلب زوجها نقلها الى سكنة  
الشرى فاشتدت مع امكان ذلك فهل لا يلزم نفقتها والحالة هذه **الجواب** نعم صحت  
في بيت الزوج بعد الدخول فانتقلت الى بيت اسرها قالوا اليس كانت نكاحا، وكلم النظر  
ان يكون محرما كما مر **سئل** في مريضة انتقلت الى دار ايضا وطلب زوجها نقلها الى سكنة  
الشرى فاشتدت مع امكان ذلك فهل لا يلزم نفقتها والحالة هذه **الجواب** نعم صحت  
في بيت الزوج بعد الدخول فانتقلت الى بيت اسرها قالوا اليس كانت نكاحا، وكلم النظر  
ان يكون محرما كما مر **سئل** في مريضة انتقلت الى دار ايضا وطلب زوجها نقلها الى سكنة  
الشرى فاشتدت مع امكان ذلك فهل لا يلزم نفقتها والحالة هذه **الجواب** نعم صحت  
في بيت الزوج بعد الدخول فانتقلت الى بيت اسرها قالوا اليس كانت نكاحا، وكلم النظر  
ان يكون محرما كما مر **سئل** في مريضة انتقلت الى دار ايضا وطلب زوجها نقلها الى سكنة  
الشرى فاشتدت مع امكان ذلك فهل لا يلزم نفقتها والحالة هذه **الجواب** نعم صحت

[illegible]

مطل  
تريد ايام البتعة الانفاق عليها  
من مالها واخوة تبيع عبدك  
لها ذاك

فَمَا أَذْأَطَلَّتْ أَلَامُ الْإِجْرَةِ  
مَعَ مَالِ الصَّغِيرِ وَالْحَيَّةِ تَوَلَّيْمِ  
كَأَنَّا







الطعام على الذهب والشراب سبب لمرضه وموته وبتنا جرا لآب من ترصد عندها  
 لان الحضنة والنفقة عليه تترد في شرح التنوير للملك ولا تجبر من لها  
 الحضنة عليها الا اذا اتعنت لها بان لم ياخذ ثدي غيرهما ولم يكن للآب ولا  
 للصغير مال **سئل** في حاضنة لابن تكفلت بنفقته مدة ثم عجزت عن ذلك  
 وله مال تحت يد اخوته فهل تكون نفقته في ماله **الجواب** نعم وفي فتاوى العلامة  
 النابلي في امرأة فقيرة لها زوج غني طلقها وبانت منه بانقضاء عدتها  
 ولها منه بنت صغيرة فارادت السفرها فتمنعها حتى تتكفل بنتها مادامت  
 مسافرة فتكفلتها فهل تكون هذه الكفالة صحيحة أم لا واذا عجزت عن كيف  
 التخلص لدفع الضرر اجاب الذي يظهر ان هذا التكفل غير لازم اذ هو التزام  
 ما لا يلزم وانما صحى شأنا فيما اذا اخالها او طلقها لانه حينئذ وقع بدلا عن  
 تخليصها نفسها ولها ان ترفع امرها للحاكم نيا مرها بالاستدانة لنفقة الصغيرة  
 المذكورة لترجع بتظير ذلك على ابيها انتهى ملخصا وسر قريبا عن البرازية قوله  
 ولو طرد هذا الزوج لزوم النفقة عليه فالتمزم لا يلزم والالتزام باطل ومثله  
 في الجبرية من النفقة **سئل** فيما اذا تعهد زيدان بنفق على ولدي بنته الصغيرة  
 ولها اب حاضر مرسر ويريد ان الرجوع عن تعهده فهل له ذلك **الجواب**  
 نعم لما رآنا **سئل** في صغار لا مال لهم ولا كسب ولهم اب معسر غاب وتركهم  
 بلا نفقة ولا تنفق وله اخوان مرسران حاضران هل يبرران بالاتفاق على  
 الصغار ليس جاعا على ابيهم اذا اليسر **الجواب** نعم في الذخيرة اذا كان الاب معسر  
 بالاربعين من اربعين

**مطلب**  
 اذا تكفلت بنفقة ابنتها

**مطلب**  
 اذا تعهد بالاتفاق على ولدي بنفقة له الرجوع

**مطلب**  
 غاب الاب وله اخوان مرسران بوجه مرسران بالاتفاق على اولاده

على  
 على  
 على  
 على

على الام المرسرة اذا كان الاب ميتا وكان الاب حيا الا انه فقير لان الفقير يلحق  
 بالميت في استحقاق النفقة على المرسر انتهى وصرح بعده بان هذا هو الصحيح  
 في المذهب خلافا لما ذكره القدوري من انه لا تفرق النفقة على الجد وانما  
 يورس بالاتفاق ويكون دينا على الاب الفقير ثم قال وان كان الاب زنا  
 قضى بنفقة الصغار على الجد ولم يرجع على احد بالاتفاق لان نفقة الاب  
 في هذه الحالة على الجد فكذا نفقة الصغار انتهى وحاصله ان الاب ان كان  
 فقيرا غير زنا منجب نفقة الاولاد على الجد المرسر خلافا للقدوري وان  
 كان الاب فقيرا زنا منى على الجد اتفاقا وظاهرا لتعليل الذي ذكره عن  
 الكتاب ان ذلك ليس خاصا بالجد ولا يكون الاب زنا بل يكفي مجرد فقره  
 وهذا مخالف لما سر والطلاق المتون قولهم لا يشارك الاب في نفقة ولده  
 احد ولقول الخاتمة نفقة الاولاد الصغار والاناك المعسران على الاب  
 لا صار كنه في ذلك احد ولا تسقط بفقره انتهى وهذا الاشكال قوي  
 جدا يفسر فيه التوفيق بين كلامهم ثم رابت صاحب البحر توضح الاشكال  
 حيث نقل قول كلاما طويلا عن الذخيرة من جملة ما مر نقله عنها ثم قال بعده  
 وحاصله ان الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا انفقت الام المرسرة  
 والا فالاب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا يرجع عليه في الصحيح  
 وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشرح كما لا يخفى انتهى كلام البحر  
 يعني ان قول المتون والشرح لا يشارك الاب في نفقة ولده احد ليس  
 الا ان يمسك به

على الام المرسرة اذا كان الاب ميتا وكان الاب حيا الا انه فقير لان الفقير يلحق  
 بالميت في استحقاق النفقة على المرسر انتهى وصرح بعده بان هذا هو الصحيح  
 في المذهب خلافا لما ذكره القدوري من انه لا تفرق النفقة على الجد وانما  
 يورس بالاتفاق ويكون دينا على الاب الفقير ثم قال وان كان الاب زنا  
 قضى بنفقة الصغار على الجد ولم يرجع على احد بالاتفاق لان نفقة الاب  
 في هذه الحالة على الجد فكذا نفقة الصغار انتهى وحاصله ان الاب ان كان  
 فقيرا غير زنا منجب نفقة الاولاد على الجد المرسر خلافا للقدوري وان  
 كان الاب فقيرا زنا منى على الجد اتفاقا وظاهرا لتعليل الذي ذكره عن  
 الكتاب ان ذلك ليس خاصا بالجد ولا يكون الاب زنا بل يكفي مجرد فقره  
 وهذا مخالف لما سر والطلاق المتون قولهم لا يشارك الاب في نفقة ولده  
 احد ولقول الخاتمة نفقة الاولاد الصغار والاناك المعسران على الاب  
 لا صار كنه في ذلك احد ولا تسقط بفقره انتهى وهذا الاشكال قوي  
 جدا يفسر فيه التوفيق بين كلامهم ثم رابت صاحب البحر توضح الاشكال  
 حيث نقل قول كلاما طويلا عن الذخيرة من جملة ما مر نقله عنها ثم قال بعده  
 وحاصله ان الوجوب على الاب المعسر انما هو اذا انفقت الام المرسرة  
 والا فالاب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا يرجع عليه في الصحيح  
 وعلى هذا فلا بد من اصلاح المتون والشرح كما لا يخفى انتهى كلام البحر  
 يعني ان قول المتون والشرح لا يشارك الاب في نفقة ولده احد ليس  
 الا ان يمسك به

على  
 على  
 على  
 على

**مطلب**  
 في قولهم يلحق الفقير بالميت وقولهم يرجع الام المرسرة على الاب المعسر



من انما لا تقصر على الجدة وانما يؤمر بالرجوع باعلى الاب اذا ايسر وحاصله انه لا فرق  
 بين الام الموسرة وغيرها كالمثل في ان النفقة انما تجب على الاب الفقير ولكن  
 تؤمر الام او غيرها بالانفاق على الاولاد لتكون ديناً على الاب تكلام المتن والشروح  
 ما شئت على رواية القدوري بعد جعل الاب الفقير كالميت فيكون ذلك منهم اختياراً  
 وترجيحاً لتلك الرواية على خلاف ما صح في الذخيرة وهذا اجر احسن يحل  
 عقدة الاشكال ولكن لا بد من التقييد بكون الاب غير زمت اذ لو كان زمتاً  
 تجب نفقة الاولاد على الجد اتفاقاً لان نفقة الاب نفسه واجبة على الجد كما سر  
 نفقة المسئلة خارجة عن اختلاف الروايتين واذا علمت ما قررناه ظهر لك ان  
 قولهم في الاصل المار اذا كان المصير جرح كل الميراث يجعل كالمعدم ليس على  
 اطلاقه ايضا بل هو مقيد بما سوى الاب الفقير النرس لما علمت من ان الاب اذا  
 كان غير زمت لا يجعل كالميت على ما اختاره اصحاب المتن والشروح فانتم  
 هذا التحرير الفريد الذي يفوق الدر المنضيد **سئل** في محزون مطبق فقيل اجز  
 له اولاد قاصرون لا مال لهم ولا كسب ولهم ام فقيرة عاجزة وعمان عصيان  
 سرسرات فهل يكون نفقتهم على النعمين **الجواب نعم** **سئل** اي بلا جرح على الاب اذا  
 ايسر لانه هنا فقير زمت فيجعل كالميت بالاتفاق كما علمت مما حذرته انفا **سئل**  
 في يتيم ذي مال ويسار وله ام مصرة لا مال لها ولا كسب فهل يكون نفقة  
 امه في حاله **الجواب نعم** وانفقوا على زوج المفسر والخارج في ارضه وعلى نفقة  
 زوجته وعياله وقرابته كالبالغ اشباهه من احكام الصبيان **سئل** في ذمية  
 اسلمت ولها ابن صغير من زوجها الذي عمره ثلاث سنين وثلاثة اشهر فهل  
 يحكم باسلام الولد تبعاً وعلى الاب نفقته **الجواب نعم** والتجب مع اختلاف الدرس  
 الابن الزوجية والولاد فشمع الابوين والاحراد والمحدثات والولد وولد  
 الولد **سئل** في اسراة فقيرة عاجزة لها اولاد ذكور واناك موسرون  
 فهل يكون نفقتهم عليهم بالسوية **الجواب نعم** في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان  
 المعنى يشملهم وفي الخلاصة وبه يفتي وفي الفتح وهو الحق **سئل** في ذمية  
 في حجر ما لها درهم فاشترت الام للقيمة ما لا بد لها منه بمئة مثله فهل  
 لها ذلك **الجواب نعم** الام والاخ وسائر المحارم لا يملكون الانفاق على الصغار  
 من مالهم الا باسرها الحكم لانهم ليس لهم ولاية التصرف في المال وان انفقوا  
 ضمنوا في الحكم لعدم الولاية وعن محمد انه استحسن فيها ما لا بد منه  
 للصغير دفعا للفساد والمختار انه اذا كان من جنس النفقة يملك في حجره

نفقة اولاد المجنون على  
 عهدهم

يستحق من مال الصبي  
 على امه الفقيرة

نفقة ابن المسلم على ابنته التي

نفقة الام على اولادها  
 بالسوية

مطل

ام لا وان لم يكن طعاماً من درهم بملك ان كان في حجره والا وان كان يحتاج الى بيع  
 لا يملك البيع والاتفاق الا ان يجعله الحاكم وصياً بولاية **سئل** في ايتام لهم دار ليس  
 لهم مال سواها ولهم اخ لاب موسر وام وصى عليهم تكلف الاتفاق عليهم فهل  
 تباع الدار في نفقتهم وتنفق عليهم من ثمنها وتنفع الام من تكليف الاخ الاتفاق  
 عليهم **الجواب نعم** والمسئلة في البحر وحاشية الرولى **سئل** وعبرة البحر عند قول  
 الكنز والمفلة الفقير وان كان للصغير عقار او ارض او ثيابا واحتج الى  
 النفقة كان للاب ان يبيع ذلك كله وينفق عليه لانه غني بهذه الاشياء انتهى  
 وعبرة الخير الرولى ومثل الاب في ذلك الام وهي رافعة الفتوى اذا لم يلقاها  
 امهم بالاتفاق عليهم وليس لهم سوى حصته من دار يسكنونها هل تباع في نفقتهم  
 ام لا والذي يظهر انها تباع في ذلك وتنفق عليهم من ثمنها والكنى من النفقة  
 واذا نزع رحيته عليها انتهى وكسبت في حاشيتي على البحر بعد نقل عبارة  
 الرولى المذكورة **سئل** الظاهر ان مراد صاحب البحر بقوله وان كان له عقار  
 الخ اذا كان الصغير لا يحتاج اليها ما اذا كان محتاجا لكنى عقاره وليس ثمة  
 وارديه لا فائدة في بيع ذلك لانه لو باعها الاب اخذها الى شرا وغيرها وانظر  
 ما بان عند قوله ولنفق بحرم حيث قال في البحر هناك واختلفوا في جرد المفسر  
 الذي يستحق هذه النفقة فقبل هو الذي يحل له الصدقة وقيل هو المحتاج  
 والذي له منزل وخادم هل يستحق على قريبه الموسر فيه اختلاف الرواية  
 في رواية لا يستحق حتى لو كانت اختا لا يؤمر الاخ بالانفاق عليها وكذا  
 لو كانت بنتا او اما وفي رواية يستحق وهو الصواب كذا في البدائع انتهى  
 وكذا قال العلاني في الدر المختار رحيتم كل الصدقة ولو له منزل وخادم على  
 الصواب انتهى وفي الخاتمة معسرة لها مسكن تسكنه ولها اخ موسر قالوا  
 لا يجبر الاخ على نفقة وقال الحنفية في جبر وقال شمس الائمة الملقون الصبي  
 قوله الحنفية والقول الاول قول شريك فانه قال اذا كان للاسنان دار  
 يسكنها او خادم يخدمه او دابة يركبها لا تجب نفقة على ذوى الرحم المحرم وفي  
 التاليف والمولودين ذلك لا يمنع وجوب النفقة وعندنا الكل يسكنه ملك  
 الدار لا يمنع النفقة الا ان يكون فيها فضل بان يكون يكفيه ان يسكن في ناحية  
 ويبيع الناحية الاخرى وكذا الخادم والداية اذا كانت نفيسة يمكن ان يسكنها  
 ويشتري بثمنها خمسينه وينفق الفضل على نفسه انتهى وكذا في الذخيرة  
 قال ويستوى في هذا الولدان والمولودون وسائر المحارم وهو الصحيح

مطل  
 ١٥٧

مطلق  
 فيما اذا كان للفقير دار واسعة  
 هل تجب نفقة قبل بيعها ام لا



من الذهب انتهى على انه في المدايع على هذه الرواية التي قال انها الصواب بان بيع المنزل لا يقع الا نادرا وكذا لا يمكن كل احد السكنى بالكرى والمنزل المشترك انتهى ومقتضى هذا القليل انها لا تباع وان كان فيها فضل فكيف اذا كان محتاجا اليها فانهم هذا الكلام واللام **سئل** في رجل اسكن زوجته في مسكنه الشرعي ولها ابنا كما رمت غيره مما يكون معها في مسكنه بلا اذنه ويريد منهم من السكنى في مسكنه المذكور فهل له ذلك **الجواب** نعم وكذا يجب لها السكنى في بيت خال عن اهلها سوى طفله الذي لا ينفك عنهم الجاه واجته وام ولده واهلها ولو ولدتا من غيره علائق على التنوير **سئل** في بكرة بالغة لا مال لها ولا كسب ولها اب مرسر فهل تكون نفقتها عليه خاصة دون امها **الجواب** نعم ونفقة البنت البالغة والابن بالغان من اعمى على الاب خاصة وبه يفتى في رجل على الام ثلثا كرامة ملتي **سئل** في المرأة اذا لم تمكن زوجها من الدخول في منزلها الذي يسكنان فيه بعد الدخول بها تبطل ان سألها النفقة بدون وجه شرعي فهل تكون ناشزة لانفقة لها مبادات كذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل فقير رمت له اخ مرسر فهل يجب نفقته على اخيه المورث **الجواب** نعم **سئل** في رجل عقد نكاحا على بكر مجهول معلوم دفع لها ثم احتنع من الدخول بها ولا مانع من جهتها اصلا ثم طالبت بالنفقة فهل يلزم من ذلك **الجواب** نعم لها طلب النفقة من الزوج قبل الزفاف على ما عليه الفتوى اذا لم يطالب الزوج بالزفاف لعدم وجوب التسليم قبل الطلب ولذا روي عن نفسها حتى بزارة **سئل** في امرأة فقيرة عاجزة عيالا اب فقير لا مال له ولم يكسب لا يبقى بنفقة ونفقة عياله ولها اب مرسر فهل تلزم نفقتها **الجواب** نعم **سئل** في رجل وقع لطلقة دراهم لتنفقها على بنتها من الصغيرة فتزوجت باجنبي بعد ما انفقت البعض وانتقلت حضنة الصغيرة اليها ويريد مطالبة امها بما بقي من الدراهم فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل سافر وله اب فقير عاجز ولها اب ثمر استحقاق في وقف اهلي تحت يد ناظر الوقف القريب وبالأبوة وطلب الاب خرص نفقته من القاضي في ذلك لا الاستحقاق فهل له ذلك **الجواب** نعم واجاب **سئل** في نفقة الزوجة وكذا

**مطل**  
له منع اولادها من غيره  
من السكنى في مسكنه

**مطل**  
نفقة الولد على الاب ومن الام

**مطل**  
منعة من الدخول الى منزلها  
قبل ان سألها النفقة  
للمروجة النفقة قبل  
الزفاف

**مطل**  
لها اب فقير وابنه اب فقير  
يجب عليه النفقة

**مطل**  
انفقت البعض من النفقة  
على بنتها ثم تزوجت فلم  
تطالبها بما بقي

**مطل**  
لها طلبت النفقة واجرة  
الحضانة من مال الصغير

**مطل**  
اذنت لزوجها ان ينفق على  
ابنائها ليس في مالهم

الرجوع

الرجوع بنظيره كما ذكره فهل له ذلك **الجواب** نعم **باب نفقة النسب**  
**سئل** في رجل تزوج حلي من زنا ولم يدخل بها حتى ولدت ولدا لاقل من ستة اشهر  
من حين تزوجها وادعت انها حلي منه وان الولد له ولم يصدقها على ذلك فهل  
لا تصدق في حق ولا يثبت النسب منه بذلك **الجواب** نعم قال في التنوير ووجه  
نكاح حلي من زنا لا حلي من غيره انتهى وفي فتاوى ابن نجيم من باب  
التقدير ان جاءت به ستة اشهر فاكثرت ببيت منه والا فلا الا ان يدعيه ولم يفر  
انه من الزنا وفي التنوير قال ان ثبوتها في طالق فكلها فولدت لنصف حول منذ  
نكحها لزمه نسبها احتياطا انتهى **سئل** في الزاني اذا اراد ان ينكح من يتيه الحلي منه  
فهل يصح **الجواب** نعم ويجوز له وطؤها والولد له ولكن من النفقة انما ليس على اطلاقه  
بل هو فيما اذا ولدت ستة اشهر فاكثرت كما يعلم مما قبله وفي الفصل الثالث  
نكاح الولو الحية رجل زني بامرأة فميتت من فلان استبان حملها تزوجها الذي زني  
بها فانكاح جائز فان جاءت بولد بعد النكاح ستة اشهر فصاعدا يثبت  
النسب منه لانه جاء به في مدة حمل تام عقب نكاح صحيح وان جاءت  
لاقل فلا انتهى **سئل** في رجل اشترى جارية فوطئها ابنه بلا وجه شرعي وحملت  
منه وولدت ويريد الرجل يسرها فهل له ذلك **الجواب** نعم ولو استولد  
جارية احدا بويه او جده او امه او قال فميتت حليها فلاحده للنسبة  
ولا نسب الا ان يصدق فيها وان ملكه بوطئها عليه من شرح التنوير للعلامة  
اخر باب الاستيلاء واجاب المؤلف بمثل ذلك ايضا فيمن وطئ جارية امه  
**سئل** في رجل تزوج امرأة بالوجه الشرعي ودخل بها ثم ولدت منه ولدا لمدة  
سنة اشهر وتسعة ايام فهل يثبت نسبته منه وان لم يدعه ولكن من نفقة  
**الجواب** نعم **سئل** فيمن ولدت بعد موت سيدها وادعت ان الولد منه لونه  
كان يطأها والخال ان السيد لم يدع الولد والاخر به فهل لا يثبت نسبته بمجرد  
قولها **الجواب** نعم **سئل** في المعتدة عن طلاق بايت اذا تزوجت باخر في لعدة  
ثم ولدت ولدا ما بعد ذلك لاقل من ستة اشهر من وقت نكاح الثاني  
فهل يكون الولد لاول الفساد النكاح الثاني وللزوج الثاني ان يجرد  
العقد عليها برضاها **الجواب** نعم المعتدة عن طلاق بايت اذا تزوجت بزوجه  
آخر في لعدة وولدت بعد ذلك ان ولدت لاقل من سنتين من طلاق  
الاول ولاقل من ستة اشهر من نكاح الثاني كان الولد لاولا وان ولدت  
لاكثر من سنتين من وقت الطلاق الاول لا يلزم الاول ثم ينظر ان ولدت

**مطل**  
تزوج حلي من زنا فان  
ولد لاقل من ستة اشهر  
لا يثبت النسب

**مطل**  
يصح تزوج من يتيه الحلي منه  
ويثبت النسب وان ولدت  
لسته اشهر فاكثرت

**مطل**  
وطئ جارية امه وولدت  
منه لايه بيبها

**مطل**  
تزوج امرأة بعد  
سنة اشهر يثبت نسبته

**مطل**  
لا تصدق الفتنة بمجرد قولها  
الولد من سيدى



**مطلب** علم في القلعة

نزدجها قولان لا قبل من سنة  
الشهر فانكاح فاسد ولا  
يلت الشيب منه

**مطلب** استولى جارية امه واقرب  
وصدقته في حلاله وفي  
نسبه يثبت منه

**مطلب** قال المملوك انت ابني عتيق

في حكم المدبر

**مطلب** المدبرة تعتق بموت سيدها  
من ثلث المال

**مطلب** ولد الحرة من العبد حر

**مطلب** نيا لواعقك طريقك الصبي  
حصنه من العبد

**مطلب** تعتق ام الولد عتوت  
سيد هاته كل حاله

**مطلب** استقطت سقطا ظهر بعض  
خلقه تصير ام ولد

سنة اشهر من وقت النكاح الثاني فالولد الثاني والافلاخانية من فصل النكاح  
**سئل** في رجل وطئ جارية امه قبلت منه واقر بان الحمل منه وادعاه بعد الولادة  
وصدقته ام في الاحلال وكون الولد منه ثم مات عنه الابن المذكور فهل يثبت  
نسبه منه **الجواب** نعم ونقلها من **كتاب العتق والتبديل والابق والولد**  
**سئل** في رجل قال لمملوكه الاصغر منه سنا هذا ابني فهل يعتق **الجواب** نعم عتيق عليه  
بلهنية بالاجماع حيث كان يصلح ان يكون ابنا له قال في الملتقى ولو قال هذا  
ابني او ابني عتيق عليه بلائيه وكذا هذه امي وعندها لا يعتق ان لم يصلح  
ان يكون ابنا له او ابنا وامه انتهى **سئل** في رجل قال لرقيقه انت مدبر فكيف حكم  
**الجواب** المدبر يعتق بموت سيده من ثلث ماله ان كان له مال ويسعى في ثلثه  
ان لم يترك غيره وله وارث لم يجز التدبير وان اجاز عتق كله ويسعى  
في كله لو مديونا ويستخرج المدبر ويستأجر والمولى احق بكسبه وارثه **سئل**  
في رجل ورجل جارية في صحته ثم ماتت عن تركه يخرج الجارية من ثلثها ويريد  
بعض ورثته بيعها فهل ليس له ذلك **الجواب** اعتقت الجارية المذكورة بموت  
سيدها من ثلث ماله لان التدبير في حكم الوصية لكونه تبرعا مضيا الى  
ما بعد الموت فينفذ من الثلث **سئل** في رجل له جارية لها ابن من غيره فترجم  
الابن المذكور حرة بالوجه الشرعي وجاءت منه بولد فهل هم احرار **الجواب** نعم قال  
في السراج وولد الحرة من العبد حر لانه تبع لاسيما في عبد مشترك بين صبي  
وكبير عتيق الكبر حصته فكيف حكم حصته الصغير **الجواب** قال في البحر وان  
اعتق نصيبه فله شركه ان يحررا ويستحق الولاد لهما او يضمن لو مورسا ويرجع به  
على العبد والولد له ثم قال بعد درفتين واطلق المصنف في الشريك وهو  
متبذم بعت بيع منه الاعتاق فلو كان الشريك صبيبا ينتظر بلوغه ان لم يكن له  
ولد او وصي وان كان احدهما ظله الخيان فاعاد ضمن وان شاء استسقى او  
كاتب لانه ضمان نقل الملك فصا ركا لبيع واختيار السعاية كالكتابة والولي  
ولاية بيع مال الصغير وكتابة عبده وللقاضي ان ينصب وصيا لختار احدها  
وليس لهما اختيار الاعتاق والتدبير والمجنون كالصبي كما في البدائع انتهى  
**سئل** في ام ولد مات مولاه هل تعتق بموته من كل حاله ولا تبقى لدينه **الجواب**  
نعم والمسئلة في التنوير والدرر والاشباه **سئل** في الامه اذا ولدت من سيدتها  
سقطا ظهر بعض خلقه فهل تصير ام ولد ولا يجوز له بيعها **الجواب** نعم ونقل  
الاولى من التنوير في الحيض والثانية منه في الاستيلاء **سئل** في معتقة مات

بدها

سيد هاته بنته واخذت الحقيقة وابته عمه العصبي فهل يشغل ولاؤها لابن  
عمه العصبي **الجواب** نعم والمسئلة في الولاد من المهر **سئل** فيما اذا ابق عبد زيد  
فاخذه عمرو واشهد انه اخذه ليرده لمولاه ثم ابق من يده بعد الاشهاد  
المذكور فهل لا يضمن **الجواب** نعم والمسئلة في التنوير وشرحه **سئل** في امرأة ضرت  
جارية فقالت لجليها ان ماتت هذه الجارية من مرضها المزبور فمضى حرة ثم برئت  
من مرضها المزبور وترجم انها اعتقت بذلك فهل لا تعتق **الجواب** نعم وان اضافته  
الى ملك او شرط صحيح اي ان اضاف العتيق الى ملك بان قال ان ملكك فانت  
حر فانه يصح ويقع العتيق اذا وجد الشرط بجر **سئل** في رجل زوج عبده من امته  
الجاريين في ملكه ثم ولدها ابن فهل يكون الابن رقيقا **الجواب** نعم **سئل** في الاب  
هل يملك اعتاق جارية ابنه او لا **الجواب** قال في المبسوط لا يملك الوصي اعتاق  
عبد الوصي ولو على مال ولا يبيعه من نفسه وكذا الاب لان الاعتاق اضطرار عرض  
للصغير قلنا وكذا على ما ليس الاحمل منه للعبد مديونا بعد العتق نعم  
من نفسه اعتاق على مال ولا يجوز كل من ارب الاوصياء من فصل الاعتاق  
**سئل** في مملوك اشتراه زيد من سيده بغير معلوم قصته وتسلم المشتري المملوك  
وذهب به متقدا للرق واستخدمه المشترك كسنتين ثم ادعى المملوك انه حر  
الاصل واقام بينة قاطلة تشهد له بما ادعى فهل تقبل بينته ويقضي بحجها  
**الجواب** نعم حيث اتقا دلالة لا يقبل قوله الا بمرهان شرعي كما صرح بذلك في  
البرازية وغيرها **سئل** في رجل اعتق عبده في صحته منجزا لذي بينة شرعية  
ثم مات عنه ورثة زاعمين انه لم يصح عتقه لكون سيده لم يكتب له صكيا بالعتق  
فهل يكون الاعتاق صحيحا ولا عبرة بغيرهم **الجواب** نعم **سئل** في رجل اعتق عبده  
منجزا لذي بينة شرعية والان يريد بيعه زاعما انه كان مديونا عند عتقه  
فهل العتيق صحيح ولا عبرة بزمجه **الجواب** نعم **كتاب الايمان والنذور**  
قدنا في كتاب الطلاق ما في هذا الكتاب من مسائل الخلف بالطلاق فلتراجع  
هناك **سئل** فيما اذا استغفر زيدا من ذنبه وحلف بالله تعالى ان لا يفعله وان  
فعله يكون دينا للكافر ثم فعله فهل عليه كفارة عيمين او لا وهل يكفر بذلك  
او لا **الجواب** اما الخلف بالله تعالى ففيه كفارة عيمين اذا فعل المخلف عليه واما  
تعليق الكفر بالشرط فيمين كما صرحوا به في كتاب الايمان واما الكفر فلا يصح  
انه لا يكفر ان كان عنده في اعتقاده انه عيمين وعليه كفارة اليمين وان كان  
جاهلا وعنده انه يكفر بما شره الشرط في المستقبل يكفر لرضا به بالكفر وعليه

**مطلب** يستقل الولاد من عم العتيق دون  
بنته واخذت

اخذ الابن ليرده واشهد  
ثم ابق منه لا يضمن

**مطلب** العتيق المملوك لا يقع الا اذا  
وجد شرط

**مطلب** زوج عبده من امته فالولد  
رقيق

**مطلب** لا يملك الاب اعتاق عبد  
واولده الصغير

**مطلب** حلفه اتقا دلالة لا يقبل  
قوله حر الا بمرهان شرعي

**مطلب** يصح العتيق وان لم يكتب  
به صك

**مطلب** حلفه لا يفعله لانا وان فعله  
يكون دينا للكافر



تجديد الاسلام والتكاح كما صرح بذلك في التنوير وشرحه والدور وغيره فادنى  
 التبيين والمزيد المختار للفتوى في جنس هذه المسائل ما اختاره نفيس الامه الشريفة  
 ان ينظر ان كان الخالف يعتقد بمثل هذا اليمين كما ذكرنا في كفاي ولا فلا ان الاند  
 عليها يكون رضى بالكفى انتهى وفي المجنبى والذخيرة والفتوى على انه ان اعتقد  
 الكفى به يكفى والا فلا انتهى وانتمى بذلك شيخ الاسلام على افندي **سئل** في رجل  
 اشهد عليه انه ان اخذ يمينه من جد هاتيك في ذمته لم يطع والى البلدة كذا من  
 القريتين فهل اذا اخذها لا يبرأه شيء **الجواب** نعم لان النذر لا يكون مختلوق ولا  
 سمع الدعوى عليه بذلك ولا يقضى القاضي بالنذر وان كان صحيحا كما في الخبرية  
 وغيره **سئل** في ذمي صباغ اشهد على نفسه انه ان صبغ صوفاً صافاً صفر يكون  
 عليه نذر الخمر ومن كذا من الدراهم فهل اذا فعل ذلك لا يبرأه شيء **الجواب** نعم لعدم  
 صحة النذر لمخلوق وشرط النذر ان يكون من مسلم كما في البدائع وغيره فلا يصح  
 النذر من كافر ولا من غير مكلف ولا من كسفيه بحال كما ذكره الزيلعي في المجرى وما  
 الحرية فليست بشرط فيصنع نذر المملوك الخ من رسالة العلامة ابن نجيم في النذر  
 بالتصدق **سئل** في رجل قال ان فعلت كذا فعلى لحيمة كذا مبلغ قدره كذا من الدراهم  
 على سبيل النذر والخال انه حين قال ذلك لا يريد الفعل المذكور فهل اذا فعله  
 وكان النذر مستوفيا للشرائط الشرعية يكون خيرا بين وفاء النذر وكفارة  
 اليمين ولا يقضى عليه بالنذر ولو كان النذر صحيحا **الجواب** نعم اذا كان النذر معلقا  
 بشرط لا يريد به نهر خيرا بين الوفاء بالنذر وكفارة اليمين على المذهب كما  
 في التنوير والدور به يفتى وفي البنازية وعليه الفتوى لكثرة البلوى وفي  
 الهداية لان فيه معنى اليمين وهو المنع وهو بظاهره نذر فيخير ويميل الى اى  
 الجهتين شاء اى من الوفاء بالنذر وكفارة اليمين وهذا التفصيل هو الصحيح  
 انتهى ولا يخبر للقاضي على ذلك لانه لا يدخل تحت الحكم كما صرح به في التنوير  
**كتاب الشركة سئل** في شركى عناء شرط البيع والخسار بينهما بقدر المال واذا  
 احدهما للاخر بان يدفع للمحال الا اذا من ماله كل يوم كذا او يعمل في الشركة فعلى  
 ودفع ما اذن له بدفعه للمحال في مدة معلومة وحصل خسرات في اصل المال  
 بلا تعد ولا تقصير فهل يكون الخسار على قدر المال وبقبل قوله الماذون يمينه  
 في ذلك وله احتساب ما اذن له بدفعه للمحال **الجواب** نعم قال تاري الهداية  
 القول قول الشريك والمضارب في مقدار الربح والخسار مع يمينه ولا يبرأه  
 ان يذكر الامر مفصلا والقول قوله في الصياح والرد الى الشريك والاخر ان

**مطلب**  
 ان فعلت كذا فعلى لحيمة كذا  
 كذا اليمين به يفتى

**مطلب**  
 لا سمع الدعوى بالنذر ولا  
 يقضى به القاضي

**مطلب**  
 لا يصح النذر من كافر ولا  
 من غير مكلف ولا من  
 كسفيه بحال

**مطلب**  
 اذا اطلق النذر بما لا يريد  
 تخير بين الوفاء وبين كفارة  
 اليمين

**مطلب**  
 النذر لا يدخل تحت الحكم

**مطلب**  
 الخسار على قدر المال وبقبل  
 قوله الشريك بما انفقه على  
 عيال الاخر باذنه

**مطلب**  
 القول قول الشريك في الربح  
 والخسار والصياح  
 والرد والامراز

**سئل** في رجلين زرعوا في ارض وقف ذرة مشتركة بينهما بقدرها وعملها حتى استحصدا  
 ويريد احدهما الاختصاص بجميعه متعللا بكونه ساكنا في القرية ويطعم الضيوف  
 الواردين عليها دون شركه فهل ليس له ذلك والخارج بينهما **الجواب** نعم **سئل** في ذى  
 مشتركة بين زيد وعمر وزيد ربعها وعمر ثلثها وطلباها عمر من زيد  
 سرارا لكون عنده في ثوبته فاشتغ ثم كواها بنار بسبب علة فيها بغير اذن عمر  
 فحصل بها عيب نقص قيمتها بسبب ذلك ويريد عمر ان ينقصه ما نقص من قيمته  
 حصته بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في الفتاوى الرحيمية **سئل**  
 في خرس مشتركة كواها احد الشركاء لعلته بنار بغير اذن من الباقيين وبغير  
 معرفة فادى ذلك الى اهل كواها هل يضمن ما يخبثهم اجاب **الجواب** الشريك اجنبى في نصيب  
 من كواها صاحبها فليس له ان يبالغ الاباذه صريحا او دالة فثبت اننى الاذن مطلقا  
 لكون المعالجة علما تتفاوت فيه الناس يضمن الشريك ما يخبث بقية الشركاء  
 يوم التقى ضمان السراية بطريقه الشرعي انتهى ولا يخالف هذا ما في الدر المنثور  
 واية مشتركة قال البيطار يوت كواها من كواها الحاضر لا يضمن انتهى ومثل  
 في الخاوي الزاهد لان هنا اعتقد على قول البيطار يوت بخلاف ما تقدم وانظر  
 الى قوله بغير معرفة الى قوله صريحا او دالة يظهر لك وجه عدم الخالفه ثم هورا  
 ثا في والله تعالى اعلم **سئل** فيما اذا اشراك زيد وعمر وعنانا في مبلغ من الدراهم  
 تسلم زيد باذن عمر وليتجر به والربح على قدر المال والتجربة مدة ودفع لعمر ومنه  
 بقدر افعاله بالبحاسيب به اذا تقاسموا الشركة فهل يقبل قوله زيد بيمينه **الجواب**  
 نعم ونقلا ما من **سئل** في دار مشتركة بين زيد وعمر وغير قابل للقسمة سكنها  
 زيد وحده ولا يرضى عمر بالسكنى معه فيها وقال اما ان تخرجني حصتك  
 او تستاجر منى حصتى او سكنها كل منى بعفوه بحسب حصته فهل له ذلك **الجواب**  
 نعم وبانظر القاضي زيد باختار وجه من الارحاة الثلاثة او يخرج منها زيد وتخرج  
 لاجنبى وتقسيم الاجرة بحسب حصصها والحالة هذه وانتمى بذلك المرحوم الجد  
 عبد الرحيم اخذى العادى **سئل** في رهرة مشتركة بين زيد وعمر ونصيب وهى  
 تحت يد زيد دفعها لستافى ليرعى في ارض البستان وقارقه بلا اذن شركه ثم  
 فقدت بلا تعد من البستانى ولا تقصير في حفظها وتعد راحضا رهاها هل يضمن  
 زيد يمينه نصيب شركه **الجواب** نعم والسر في ذلك ان الشريك حاكم في حصته  
 شركه حكم المودع كما في الخبرية من الشركة فكل من البستانى مودع المودع  
 قال في التنوير من المودعة ولا يضمن مودع المودع فيضمن الاولى فخط ان

**مطلب**  
 زرعوا ايضا بذراهما فالحاج  
 بينهم  
**مطلب**  
 كوى الفرس بلا اذن شركه  
 فتعيب ضمنى

**مطلب**  
 يقبل قوله بيمينه فيها دفعه  
 لشركه ماله الشركة

**مطلب**  
 له ان لا يسكن الاجارة والى كواها

**مطلب**  
 اذا دفع الفرس لستافى  
 وفارقه بلا اذن لم يضمن  
 ضمن حصته لشركه  
**مطلب**  
 حكم الشريك في حصته لشركه  
 حكم المودع



هلك بعد غارقه وان قبلها الاضمان بخلاف مودع الفاصب ليضمن ايا غناه واذا  
ضمن المودع رجع على الفاصب انتهى **قوله** يتكلى عليه المسئلة الآتية وما  
صرحوا به من ان كلا من الشريكين في شركة الملك اجنبي في حصصه صاحبة ايمان  
شركة العقد فليشمل **سئل** في فرس مشتركة بين زيد وعمر وبكر لزيد نصفها  
ولعمر وبكر النصف الاخر فباع بعضهم البعض المتخصص به من رجل وسلمها منه باذن  
عمر فقط ولم ياذن بكر بذلك ثم باع الرجل النصف المذكور من شخص وسلمها  
بدونه اذن من بكر ايضا واركتها الشخص لآخر فركبها فوشت تحت واستقطت  
مهرة وماتت وصدر الارباب المذكور بدونه اذن بكر ايضا ويريد بكر  
تضييع الشخص المرقوم قيمة نصيبه من الفرس المشبورة فهل له ذلك **الجواب**  
نعم وفي المحمية .

١٤ في الشريك ههنا الوبا عا ١٥ حصته من فرس وابتا عا ١٦  
١٧ ذلك من الاجنبي وهما ١٨ وكان ذا بغير اذن الشريك ١٩  
٢٠ فان يشا واغنى الشريك ٢١ من اشترى منه على ما قدر ودا ٢٢  
انتهى لهما دابة فباع احدهما نصيبه وسلمها الى المشتري بغير اذن شريكه فملك عند  
المشتري فالشريك يخير بين ان يضمن شريكه او المشتركة فان ضمن الشريك  
جاز بيعه فنصف الفرس له وان ضمن المشتري رجع بنصف الفرس على بايعه  
والبايع لا يرجع بما ضمنه على احد كما هو حكم الفاصب من شركة فتاوى قارى  
الهداية والنخبة الفتاوى **سئل** قارى الهداية عن جماعة مشتركين في  
فرس باع احدهم حصته من اجنبي وسلم الفرس المشتري بغير اذن بقية  
الشركاء فملك **جواب** الشركاء بخبره ان يشا واغنى الشريك او  
ضمنه المشتري منه انتهى وانما كان ذلك لو جرد التسليم من البايع في ملك  
خير **سئل** عن مواش لهما غائب احدهما فذبح الشريك الاخر كلها الى  
الراعي هل يضمن نصيب شريكه **الجواب** انه يضمن اذ يمكن حفظها ببد  
اجبره فلا يصير مودعا غيره ولو تركها الشريك الغائب في الصبر ولم  
يشكها ببد يمكن ان يرفع الامر الى القاضي فينصفه فيما يحفظ انتهى **سئل**  
**سئل** في فرس مشتركة بين زيد وعمر ودهى بيد زيد انتفع بها مدة ثم طلبها  
من عمر وسارا لتكون في مدة ونوبته فاستنعى من ذلك حتى ضللت عنده فهل  
يضمن نصيب شريكه منها **الجواب** نعم اذ الشريك حكمه في حصته شريكه حكم  
المودع والمودع بالنعى ضامن لما هلك عنده بعد النعى كما افتى بذلك الخبير

**طلب**  
باع حصته من الفرس ولها  
المشتري بلا اذن ضمن  
حصته شريكه

**طلب**  
لها مواش غائب احدها  
فدفعها الاخر لراعي ضمن

**طلب**  
اذا منع الفرس عن شريكه  
فهلك ضمن

بائع مقابلة على شئ من مقابلة على شئ  
المحصولا يكون على من يملكه ولا يملك

الرملي

الرملي **سئل** في حمار مشتركة بين زيد وعمر ونصفين وهي تحت يد زيد فدفعها الى  
بكر ليحملها وسلمها وفارقه فحملها وكل ذلك بلا اذن عمر وعمر سلمها بكر الى زيد ضعيفة  
بسبب التحميل وماتت عنده ويريد عمر ان يطالبه بقيمة نصيبه منها فهل له ذلك  
**الجواب** نعم احذر في الدابة استعمالها في الركوب او حمل المتاع بلا اذن شريكه  
ضمن نصيب شريكه منية المقتضى واعلم ان محصل كلام الامام الرملي في هذا  
الموضع ان كل واحد من الشريكين شركة ملك ممنوع من التصرف في نصيب  
صاحبه كغير الشريك من الاجانب الا باذنه لعدم تضمنها الوكالة فتاوى  
التمناشي **سئل** فيما اذا دفع يد حصانة لعمر وليعطفه ويربيه بنصفه فرما  
وعطفه فملك ليس له سوى اجر مثله وتربيته ومثل علفه **الجواب** نعم وافق  
بمثلة الشيخ خير الدين والشيخ الرحيمى في الاجارة **سئل** فيما اذا اقال احد شريكي  
العنان انى استقرضت من فلان كذا من الدراهم للتجارة فهل يلزم منه  
خاصة دون صاحبه **الجواب** نعم قال احد شريكي العنان انى استقرضت من  
فلان الف درهم للتجارة لزمه خاصة دون صاحبه لان قوله لا يكون حجة للزام  
الدين عليه وان امر واحد منهم صاحبه بالاستدانة لا يصح الامر ولا عليك  
الاستدانة على صاحبه ويرجع المقرض عليه لا على صاحبه لان التوكيل بالامانة  
توكيل بالاستقرض والتوكيل بالاستقرض باطل لانه توكيل بالتكدي  
الا ان يقول الوكيل المقرض ان فلانا يستقرض منك الف درهم فليكون  
المالك على التوكيل لا على الوكيل فانه من فصل شركة العنان **قوله** وباقي  
تمام الكلام على ذلك عقب هذا **سئل** فيما اذا استقرض احد شريكي العنان  
سلفا معلوما من الدراهم لاجل الشركة ويريد الشريك المستقرض اخذ مثل  
القرض الزبور فهل له ذلك **الجواب** نعم ولو استقرض احدهما مال الزم لان الاستقرض  
تجارة وببالة معنى لانه يملك المستقرض ويلزمه رد مثله فشا به المصارفة والاستعا  
واهما كان فله على صاحبه محيط الرخصى من فصل ما يجوز لاحد شريكي العنان  
ان يعمل في المال ولو استقرض احد شريكي العنان بالالتجارة لزمه لانه تملك  
مال مال فكان بمنزلة الصرف فانه من فصل شركة العنان **قوله** ومثله  
في الولو الجية والظاهر ان الفرق بين هذا وبين ما مر في جواب السؤال الذي قبله  
ان الاستقرض هنا ثابت باعتراف الشريكين وفيما سرائنا ثبت باقرار المستقرض  
فقط فلا يلزم الرديك الاخر كما يفنده التعليق لما يقوله لان قوله لا يكون حجة  
للزام الدين عليه كذا افتى الخير الرملي فيما اذا اقال الذي في يده المال كنت مستندت

**طلب**  
ركب الدابة او حملها بلا اذن  
شريكه ضمن

**طلب**  
دفع حصانه لغيره بنصفه  
له اجر مثله ومثل علفه

**طلب**  
فيما اذا اقال احد الشريكين  
انى استقرضت من  
فلان كذا

**طلب**  
فيما اذا استقرض احدهما  
دراهم لاجل الشركة

رة



من فلابد كذا الشركة وقد فعت له دينه بانه القبول قوله بميمنه قال وقد صرحوا بان  
الشركة اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت عوضها كان المال في يد المقر  
فلا اثر وصحيح وله ان ياخذ المائة دينار صرح بذلك في المنع نقلت عن جواهر الفوائد  
انتهى وقال في حاشيته على المنع ما نصه ووجه ذلك انه اذا كان المال في يده  
وقد فعت رانه امين فقد ادعى ان مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما اذا لم  
يكن في يده لانه يدعى ديناً عليه واقول لو قال في هذا المال الذي في يدي  
كذا يقبل ايضاً لانه ذواليد والقول قوله ذى اليد فيها بيده انه لا يقبل قوله  
انه للغير تامل رضى واقعة الفتوى وبه اذنت انتهى كلامه فاذا دان قول الثانية  
فيما ستر له خاصة دون صاحب محمول على ما اذا لم يكن المال بيده بدليل ما في  
جواهر الفتاوى كمن يشك على هذا ما في البحر عن المحيط ان لم يكن في يده مال  
ناقص وصار حال الشركة اعياناً او امتعة فاشترى بدراهم او دنانير بنسيئة فالشركة  
له خاصة دون شركه لانه لو وقع على الشركة صار مستند بنفع على مال الشركة  
واحد شرى العنان لا يملك الاستدانة الا اذا ياذن له في ذلك انتهى ثم نقل في  
البحر مثل ذلك بعد ورقتين عن البرزانية ومثله في الولوالجية معلل بان لو وقع  
مستقر كالتفصيل اجاب مال زائد على الشركة وهو لم يرض بالزيادة على رأس  
المال انتهى وفيها ايضا وان اذن كل منها لصاحب الاستدانة عليه لزمه خاصة  
فكان للمقرض ان ياخذ منه وليس له ان يرجع على شركه وهو الصحيح لان  
التوكيل بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدمه سواء انتهى ولعل في المسئلة  
قوله ان في كونه يملك الاستدانة بالاذن او اقلها مال ومسئلة الاستدانة بالاذن  
تقع كغيرها حيث يكون كل من الشريكين في بلدة فيشتري كل منهما بالنسيئة ويرسل  
الى الآخر باذنه ولا شك انه يكون مشتركاً بينهما قال في الولوالجية رجل قال لغيره  
ما اشتريت من ثيابي فهو بيني وبينك واشتر كما على ان ما اشتريت من ثيابي تجوز  
والاحتاج فيه الى بيان الصفة والقدرة والوقت لان كلامها صار وكيلاً عن الآخر  
في نصف ما يشتري وغرضه بذلك ليس السخ وذلك لا يحصل الا بغير هذه  
الاشياء انتهى والظاهر ان هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا اقال في الثانية ليس  
له ان يبيع حصته صاحب ما اشتراه الا باذنه انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم  
لما اذا اشترى احد شريكي العنان بجميع مال الشركة بضاع لها ولم يبق بيده  
دراهم ودنانير لها ثم زعم انه اشترى بعد ذلك بضاع لها بدراهم ودنانير وتلفت  
البضاع فهل يكون المشتري الثاني له دون شركه **الحق** نعم يكون له خاصة حيث

ونصف

وقد فعت له دينه بانه القبول قوله بميمنه قال وقد صرحوا بان  
الشركة اذا قال قد استقرضت مائة دينار واخذت عوضها كان المال في يد المقر  
فلا اثر وصحيح وله ان ياخذ المائة دينار صرح بذلك في المنع نقلت عن جواهر الفوائد  
انتهى وقال في حاشيته على المنع ما نصه ووجه ذلك انه اذا كان المال في يده  
وقد فعت رانه امين فقد ادعى ان مائة دينار منها حق الغير بخلاف ما اذا لم  
يكن في يده لانه يدعى ديناً عليه واقول لو قال في هذا المال الذي في يدي  
كذا يقبل ايضاً لانه ذواليد والقول قوله ذى اليد فيها بيده انه لا يقبل قوله  
انه للغير تامل رضى واقعة الفتوى وبه اذنت انتهى كلامه فاذا دان قول الثانية  
فيما ستر له خاصة دون صاحب محمول على ما اذا لم يكن المال بيده بدليل ما في  
جواهر الفتاوى كمن يشك على هذا ما في البحر عن المحيط ان لم يكن في يده مال  
ناقص وصار حال الشركة اعياناً او امتعة فاشترى بدراهم او دنانير بنسيئة فالشركة  
له خاصة دون شركه لانه لو وقع على الشركة صار مستند بنفع على مال الشركة  
واحد شرى العنان لا يملك الاستدانة الا اذا ياذن له في ذلك انتهى ثم نقل في  
البحر مثل ذلك بعد ورقتين عن البرزانية ومثله في الولوالجية معلل بان لو وقع  
مستقر كالتفصيل اجاب مال زائد على الشركة وهو لم يرض بالزيادة على رأس  
المال انتهى وفيها ايضا وان اذن كل منها لصاحب الاستدانة عليه لزمه خاصة  
فكان للمقرض ان ياخذ منه وليس له ان يرجع على شركه وهو الصحيح لان  
التوكيل بالاستقراض باطل فصار الاذن وعدمه سواء انتهى ولعل في المسئلة  
قوله ان في كونه يملك الاستدانة بالاذن او اقلها مال ومسئلة الاستدانة بالاذن  
تقع كغيرها حيث يكون كل من الشريكين في بلدة فيشتري كل منهما بالنسيئة ويرسل  
الى الآخر باذنه ولا شك انه يكون مشتركاً بينهما قال في الولوالجية رجل قال لغيره  
ما اشتريت من ثيابي فهو بيني وبينك واشتر كما على ان ما اشتريت من ثيابي تجوز  
والاحتاج فيه الى بيان الصفة والقدرة والوقت لان كلامها صار وكيلاً عن الآخر  
في نصف ما يشتري وغرضه بذلك ليس السخ وذلك لا يحصل الا بغير هذه  
الاشياء انتهى والظاهر ان هذه شركة ملك لا شركة عقد ولذا اقال في الثانية ليس  
له ان يبيع حصته صاحب ما اشتراه الا باذنه انتهى والله سبحانه وتعالى اعلم  
لما اذا اشترى احد شريكي العنان بجميع مال الشركة بضاع لها ولم يبق بيده  
دراهم ودنانير لها ثم زعم انه اشترى بعد ذلك بضاع لها بدراهم ودنانير وتلفت  
البضاع فهل يكون المشتري الثاني له دون شركه **الحق** نعم يكون له خاصة حيث

لم يبق بيده درهم ولا دينار كما نص عليه في الذخيرة في الفصل الخامس من شركة  
العنان ومثله في البحر عن المحيط **سئل** في جماعة مشتركين عتانا في نوع خاص من  
التجارة وهو البين ومال الشركة تحت يد زيد منهم باذنه فاشترى من  
مال الشركة بنا وبعضه معلومة لغيره من غير جنس تجارهم ثم فقت الامتعة  
الزبورة في اثناء الطريق ونزع زيد انها هلكت على الشركة فهل يكون له  
له خاصة وبذلك عليه **الحق** نعم ولو اشترى من جنس تجارتهما واشهد عند الشراء  
انه يشتري لنفسه فهو مشترك بينهما لانه في النصف بمنزلة الوكيل بشرائه  
معين ولو اشترى مالىس من تجارتهما فهو له خاصة لان هذا النوع من التجارة  
لم ينطبق عليه عقد الشركة من محيط البحر حتى في باب ما يجوز لاحد شريكي  
العنان ليجنوا ونقد الثمن من مال الشركة ثم ادعى سره لنفسه خاصة هل  
يقبل قوله ام لا **اجاب** ان كانت شركة عتانا وله بينة انه عند العقد صرح  
بالشراء لنفسه خصصا فالمشتري له وان لم يكن له بينة فان تقدمت حال  
الشركة فالمشتري على الشركة انتهى **سئل** هل قوله فالمشتري له مستفيد بما اذا لم  
يكن من جنس تجارتهما وقوله فالمشتري على الشركة مستفيد بما اذا كان من جنسها  
فليس حل ثم رابت بخط بعض العلماء مع بالمرلف ما نصه اقول لم يستند في ذلك  
قارى الهداية الى نقل فلا يعبدل عن عبارة المحيط والحال ان صاحب البحر نقل  
عبارة المحيط وسكت عن كلام قارى الهداية مع اطلاله فيمنه انتهى **سئل** فيما  
اذا مات الشريك بجهل مال الشركة ولم يوجد في تركته فهل يضمن نصيب  
صاحبه بذلك **الحق** نعم قال في التنوير وبعض محققي الشريك مجهلاً نصيب  
صاحبه على المذهب انتهى ومثله اذا مات المضارب عاد دينا في تركته  
كان نقله العتاي في شرح التنوير في آخر كتاب المضاربة عن شرح الهداية  
**سئل** فيما اذا باع احد شريكي العنان من زيد امتعة معلومة من مال  
الشركة ثم دفع زيد المشتري ثمن ذلك الى الشريك الاخر الذي لم يباشر عقد  
البيع فهل لا يبرأ زيد من حصته البايع **الحق** نعم كما في البحر والخاصة والمنع  
**سئل** فيما اذا سكن احد الشريكين في الدار المشتركة بينهما بطريق الملك  
مدة بلا اجارة ولا اجرة لخصه شركه والآن يكلفه شركه الذي لم يسكن  
الى دفع اجرة حصته في المدة الزبورة او يسكن في الدار بقدر اسكن  
بدون وجه شرعى فهل لا يلزمه ذلك **الحق** نعم في النظرمة المحببة  
... لراحد من الشريكين سكن في الدار مدة مضت من الزمن ...

طلب

اشترى مالىس من جنس  
تجارتهما لزمه خاصة

طلب

اشترى مالىس من جنس  
تجارتهما لزمه خاصة

اشترى مالىس من جنس  
تجارتهما لزمه خاصة

اشترى مالىس من جنس  
تجارتهما لزمه خاصة

طلب

اشترى مالىس من جنس  
تجارتهما لزمه خاصة

طلب

اشترى مالىس من جنس  
تجارتهما لزمه خاصة



• ليس للشريك ان يطالبه باجرة الكنى ولا المطالبة  
 • بان يسكن مثل الاول • لكنه ان كان في المستقبل  
 • يطلب ان يلاقي الشريكا • يجب فانهم ودع التشكيكا  
 ومثله في التوزيع والدرر وصور المسائل وغيرها **سئل** في دار غير مقسومة  
 مشتركة بين رجلين غاب احدها وبريد الحاضرين يسكن فيها بقدر حصته فهل  
 له ذلك **الجواب** نعم دار بينهما غاب احدها وتقع الحاضرين يسكن بقدر حصته  
 ويسكن الدار كلها وكذا اخادم بينهما غاب احدها فالحاضرين يستخرجون بحصته  
 وفي الظاهر لا يركب الحاضرون تفاوت في الركوب لا الكنى والاستخدام فينتظر الغائب  
 بركوبه لا يملكه من الرعي في صور المسائل من الشركة ومثله في العداوية والضيعة  
 مع التصرف في الاعيان المشتركة اخر الكتاب رضى في ذلك في صل غاب احد  
 شركتي الدار فارد الحاضرين يسكنها رجلا ويرحبها الا في ان يفعل ذلك  
 وديانة اذ التصرف في ملك الغير حرام ولا يمنع قضاء اذا الانسان لا يمنع من  
 التصرف فيها بيده لو لم يباذعه لتواجر واخذ الاجرة برء على شركته فدر نصيبه لو  
 قار الا يتصدق لتملك الحب في حق شركته فكان كفاصبا اجر يتصرف  
 بالاجر على الملك واما نصيبه فيطلب له هذا لو اسكن غيره اما لو سكن  
 بنفسه ليس له ذلك وديانة قبا سأل له ذلك استعسنا اذ له ان يسكنها  
 بلا اذن شركته حال حضوره اذ يتفقد عليه الاستئذان في كل مرة  
 فكان له ان يسكن في حال غيبته بخلاف اسكانه غيره اذ ليس له ذلك  
 حال حضرته بلا اذن فكذا ابقيته وفي القنية عن واقعات الناطقي  
 ارض بينهما غاب احدها فليس شركته ان يزرع نصفها ولو اراد ذلك في العام  
 الثاني يزرع ما كان يزرع وقد كثف في القسمة ان القاضي ياذن  
 للحاضرين زراعة كما كمالا يضيع الخراج انتهى **سئل** فيما اذا كان لكل من  
 زيد وعمر عقار رجا رضى ملكه بمفرده فتوافقا على ان ما يحصل من ربح  
 العقارين بينهما نصفين واستمر اعلى ذلك تسع سنوات والحال ان  
 ربح عقار زيد اكثر من ربح زيد مقابلته عمر وبالمقدار الذي دفعه  
 لعمر وبناء على انه واجب عليه بسبب الشركة المزبورة فهل يسوغ  
 لزيد ذلك **الجواب** الشركة المزبورة غير معتبرة فيجب ان كان ربح عقار  
 زيد اكثر من ربح عمر فله ان يبايعه من ذلك بناء على ان ربحه عليه  
 ومن دفع ثمنه ليس بواجب عليه فله استمراده الا اذا دفعه على

غاب احدها فالحال ان يسكن  
 بقدر حصته

غاب احد شركتي الدار فاني  
 للحاضرين يسكنها رجلا  
 او يجرها

لو اجرها يرد على شركته قدر  
 نصيبه

له زرع حصته في غيبة  
 شركته

لا تفتح شركتها في ربح عقارها

من دفع ثمنه ليس بواجب  
 عليه عاظم وجوبه له كثر واد

وجه الهبة وسنهلكه القابض كافي شرح النظم البهائي وغيره من المعبرات **سئل**  
 فيما اذا كان لزيد وعمر وحوش مشترك بينهما نصفين ولزيد فيه من خاصته ما يجمع  
 مع بوهاده في الحوش ويجمع عمر وان له نصف ذلك باعتبار الشركة في الحوش  
 ولم يكن الحوش معدا لذلك فهل يمنع عمر من معارضة زيد في ذلك **الجواب** نعم  
 قال في البرازية اجر داره فانما هو المستاجر حاله وبعت فيه فالحق جمع له بوقت يده  
 اليه الا اذا كان المجررا راد يجمع فيه الدواب والبعر فيكون له **سئل** فيما اذا  
 كانت دار مشتركة بطريق الملك بين زيد وجماعة وكلهم ساكنون فيها غير ان  
 الجماعة يدخلون فيها الاجاب بلا اذن زيد ولا وجه شرعي فهل لا يجوز لهم ذلك **الجواب**  
 نعم كما اختي به الخبر الرأى بقوله لا يجوز لانه تصرف في ملك الغير بغير اذن الاخرين  
 كان مشتركاً وهو حرام والله تعالى اعلم واربين اخرون واختين ولها زوجان  
 وللاختين زوجان فلا خوة ان يمتزجا رضى للاختين من الدخول فيما اذ لم يكونوا  
 محرمين لزوجاتهما **فتحية** من باب الاختلاف بين الزوجين **سئل** فيما اذا كان  
 زيد وعمر وشركتي عنان مالا تحت يد زيد فدفع عمر لزيد مبلغا من ادرام  
 بعضه من ثمن بضائع مختصة بعمر وبعضه من اصل مال الشركة وبقي تحت  
 يده جانب من المالى ويزعم عمر ان المبلغ الذي قبضه هو من المضارب فقط  
 وزيد يقول انه من المالى فهل يكون القول قول الدافع بمصلحة **الجواب** نعم لانه  
 اعلم بجهة الدفع ولو قال المستاجر دفعت اليك ما دفعت من الدين وقال  
 الاجير من الاجرة فالقول قول الدافع لانه اعلم بجهة الدفع من اخر لثاني  
 من البرازية انقول من القول لمن له عليه دينان من جنس واحد فادعى  
 الدين من سبب من المال صدق انه دفع باي جهة فيسقط ذلك من ذمته  
 القول لمن وفيه ايضا شري من الدلالة شيئا فدفع اليه عشرة دراهم ويقول  
 هي من الثمن وقال الدال دفعت الدلالة لي صدق الدافع بمصلحة لانه مملوك لثاني  
 ومثله في لسان الحكام والهادية **سئل** فيما اذا فرض احد شركتي الفئان من  
 مال الشركة بلا اذن شركته الاخر وتلف القرض فهل يضمن نصيب شركته  
**الجواب** نعم حيث لم ياذن له شركته في ذلك اذ ناصريا يضمن ولا يجوز له في عتاق  
 ومغاوضة تزويج العبد والاعتاق ولو على مال ولا الهبة ولا القرض الا  
 باذن شركته اذ ناصريا فيه سراج رضى واذا قال له اعمل بنايك فله كل تجارة  
 الا القرض والهبة عاظم واجاب تارك الهداية عن الشرك اذ اخلط حال الشركة  
 وكذا المضارب بغيره فذلك بقوله الشرك اذ اخلط حال الشركة

فتحية

ما يقع لصاحب الدار ان  
 اعد هاله

لا يجوز للشريك ادخال الاجاب  
 في الدار المشتركة

له منع زوج اخته من الدار  
 المشتركة

القول للدافع بمصلحة  
 لانه اعلم بجهة الدفع

اذا فرض بلا اذن صريح  
 يضمن

اذا اخلط حال الشركة او  
 المضارب بغيره ضمن



أعمال فيه بل يكمل فخلط مال الشركة أو المضاربة بماله أو بمال غيره لا يكون متعديا وإذا  
 هلك لم يضمن وإن لم يقل له ذلك لم يكن متعديا بالخلط خبضته مطلقا هلك أم لا  
 وإذا اختلفوا في الإذن فالقول قول المالك إلا أن يقع الأخير بين علي الأذن وإجاب  
 عما إذا رضع أحد الشركاء يد على بعض الثمرة فأخذها مدعيها أنه القدر الذي  
 يخصه أو دونه بقوله القول قوله في مقدار ما وضع يده عليه مع غيبة إلا أن  
 تقوم عليه بينة بأكثر من ذلك وما وضع يده عليه يكون مشتركا بينهم فيتحقق حصونه  
 ثم يقسم الباقي عليهم على قدر حصصهم ويجوز دونه فعله وإجاب عما إذا باع  
 الشركة حصصهم من الثمرة إلا إذا كان منهم غنا أو المشتري لا يرضى بالإشراء  
 الجميع وكذا إذا أجرها أو أجزأهم بقوله لا يجوز أن يبيع مع الشركاء بل  
 يبيع حصصهم فقط أو يجزأ الثمرة ويقسم وكذا في الدار المرصوفة لا يجزأ على  
 الأجرة بل يجر شركاؤه حصصهم والمستأجر يجر بها يجر المتع في السكنى  
 بقدر نصيبهم وإجاب عما إذا اذن لشريكه أو لأجنبي في صرف على عمارة فهل  
 القول قولها أو قولها الرجوع بقوله القول قوله في صرف مع غيبة إن وافق  
 الظاهر والشريك يرجع بما صرف والأجنبي لا يرجع إلا إذا قال له ما صرف عليه  
 أو أرفق لترجع على وإجاب عن الشريك هل له ينسخ الشركة في غيبة شريكه  
 من غير علم الآخر والله تعالى أعلم **سئل** إذا سافر أحد شركاء العنان بمال  
 الشركة بآذن البقية فهل تكون أنفقته وطعامه وركوبه في مال الشركة **الجواب**  
 نعم وفي مضاربة المنح الشريك إذا سافر مال الشركة لأنفقته له لأنه لم يجر  
 التفريق به ذكره الشافعي في كافيته وصرح في النهاية بوجودها في مال الشركة  
 انتهى ومثله في العلاني وذكر في التترخاينة عن الخاتبة قال محمد هذا استحسن انتهى  
 أي وجوب أنفقته في مال الشركة بحيث علمت أنه استحسن فالعمل عليه لما علمت  
 أن العمل على الاستحسان إلا في مسائل ليست هذه منها خير الدين على المنح وفي  
 المنح من الشركة وموتة السفر والكراسه رأس المال وقال محمد فان ربح حسب  
 أنفقته من الربح وإن لم يربح كانت النفقة من رأس المال وهذا هو الحكم في  
 المضاربة انتهى ومثله في شرح التنوير للعلاني نقلنا عن الخلاصة **سئل** فيما  
 إذا مات أحد شركاء العنان وعمل الشريك الآخر في مال الشركة ورجع فهل  
 تنسخ الشركة بموته ويتصدق بربح حصته مال الميت **الجواب** نعم تنسخ الشركة  
 بموته والعمل بعده كالقاصب فما ربح من حصته نفسه يطيب له وما ربح  
 من حصته الميت يتصدق به كما في الأنقرة عن التوارك وفي البحر عن التترخاينة

**طلب**  
 القول قوله في مقدار ما وضع  
 يده عليه

**طلب**  
 لا يجزأ الشريك أن يبيع أو يجر  
 مع الشركاء

**طلب**  
 إذن لشريكه في الصرف على  
 عمارة ولم يملك  
 الرجوع بخلافه الأجنبي  
 ليس له ينسخ في غيبة الشريك

**طلب**  
 إذا سافر الشريك فأنفق  
 في مال الشركة

**طلب**  
 العمل على الاستحسان إلا  
 في مسائل

**طلب**  
 تنسخ الشركة بالموت  
 ويتصدق بربح  
 منه حصته الميت

**سئل** أبو بكر بن الشريكين إجن أحدهما وعمل الآخر بالمال حتى ربح أو رضع قال الشركة  
 بينهما فأيما إلى أن يتم أطباء الجنون عليه فإذا مضى ذلك الوقت تنفس الشركة  
 بينهما فإذا عمل بالمال بعد ذلك فالربح كله للعامل والوصيفة عليه وهو القاصب لمال  
 الجنون فيطيب للربح ماله ولا يطيب ما ربح من مال الجنون فيتصدق به  
 انتهى وتنسخ الشركة بقوله لا يعمل معك لأنقله العلاني في شرح التنوير عن  
 الفتح وفي التترخاينة **سئل** أبو بكر بن الشريكين إجن أحدهما وعمل الآخر بالمال  
 ثم قال أحدهما للشريك لا يعمل معك بالشركة ولم يقسم شيئا وغاب وعمل الآخر  
 ورجع قال ما ربح من ماله وصنعته كمنه نصيبه انتهى **سئل** في أخوة خمسة  
 تلحقوا شركة عن أبيهم فأخذوا في الاكتساب والعمل فيها جملة كل على قدر استطاعته  
 في مدة معلومة فحصل ربح في المدة وورد على الشركة غرامة دفنوها من المال  
 فهل تكون الشركة وما حصلوا بالاكنتساب بينهم سوية وإن اختلفوا في العمل  
 والراي كثره رصوبا **الجواب** نعم إذا كل واحد منهم يعمل لنفسه وأخرته على وجه  
 الشركة وإجاب الخبر الرأى بقوله هو بينهما سوية حيث لا يميز كسب هذا  
 من كسب هذا ولا يخصص أحدهما به ولا يربطه على الآخر أو التفريق ساقط  
 لكنتظي السائل إذا اختلفا ما انقطعا وحيث كان كل منهما صاحب يد لا يكون  
 القول قول واحد منهما بقدر حصته الآخر فلا كان أحدهما صاحب يد الآخر  
 والآخر خارجا واختلفا فالقول للذي اليد والبينة بينة الخارج انتهى وهذا  
 بناء على الأصل في الشركة أنها بينهم سوية حيث لم يشترطوا شيئا وأما إذا اشترطوا  
 زيادة لأحدهم فقد قال في البحر ولم يشترط المصنف الاستحقاق الربح اجتماعا  
 على العمل لأنه غير شرط لتضمنه الوكالة ولذا قال في البرازية مشتركا وعمل أحدهما  
 في غيبة الآخر فلما حضر أعطاه حصته ثم غاب للعامل وعمل الآخر فلما حضر القاب  
 أبي أن يعطيه حصته من الربح إن الشرط أن يعمل جميعا وشيئا فما كان من  
 تجارتها من الربح بينهما على الشركة عملا أو عمل أحدهما ولم يعمل وعمل الآخر  
 فهو بينهما وفي المحيط ثم المسئلة على ثلاثة أوجه الأول أن يشترط العمل عليها  
 والربح بينهما نصيبين والوصيفة على قدر رأس المال فإن عمل أحدهما دون  
 الآخر فالربح بينهما على ما شرطوا وأن شرط العمل على أحدهما ينظران شرطاً  
 العمل على أكثرهما رجاء أو شرطاً على أقلهما رجاء خاصة لا يجوز والربح بينهما  
 على قدر رأس مالهما انتهى **سئل** هذا أنا يجزأ في شركة العقد والواقع في السوال  
 شركة ملك فبأنظرها ألم يذكر نية أنهم عقدوا شركة بينهما وبينهم ولا أنه الشركة فقد

**طلب**  
 تنسخ الشركة بقوله  
 لا يعمل معك

**طلب**  
 تلحقوا شركة وعملوا فيها  
 فمضى بينهم سوية

**طلب**  
 كنتظي السائل إذا  
 اختلفوا لا يخصص  
 أحدهم بزيادة

**طلب**  
 الأصل في الشركة السوية

**طلب**  
 الاجتماع على العمل ليس  
 في استحقاق الربح

فإن أحدهما



اعرض بيع بعضها ببعض فالظاهر انها شركة ملك لا يجري فيها تقاروت في البيع بل يكون  
 ما في ايديهم بينهم سوية كما مر وهذه المسئلة تقع كثيرا خصوصا في اهل القرى  
 حيث يورث الميت منهم وتبقى تركته بين ايدي ورثته بلا تقسيم يعلمون فيها  
 وربما تعددت الامرات جميع على ذلك وقد يترجم انا شركة مفاوضة وذلك  
 باطل لان شركة المفاوضة لها شروطها العقد يلفظ المفاوضة فان لم يذكر  
 لفظها لا يثبت ان يذكر اتمام معناها بان يقول احدها للآخر وهما حران بالغان  
 مسلمان او ذميان شاكركتكم في جميع ما املك من نقد وقدر ما املك على وجه التقرين  
 العام من كل منا للآخر في التجارة والنقد والنفقة والنسيئة وعلى ان كلاهما من  
 عن الاخرين يلمن من امر كل بيع كما في البحر ومنها ان لا يكون بين حبي وبائع  
 وانها لا تصح بالعرض وانها تبطل بالموت ولا يخفى ان الواقع في زماننا ليس  
 فيه شيء من ذلك فليس للفتي ان يفتي بانها مفاوضة ويلزم باحكامها وليس  
 عليه ان يسألهم عن استيفاء شرائط العقد كالوئيل عن غيرها من العقود كما  
 صرح به في النزازية ومما يناسب هذا المقام ما كتبت في حاشيتي رد المحتار على  
 الدر المختار في اخر كتاب النزازية نقلا عن التتريانية وغيرهما من رجل ورك  
 اولاد اصفار او كبار او امرأة وكبار منها او من غيرها فخرت الكبار وزرعوا  
 في ارض مشتركة وفي ارض الغير كما هو المعتاد والاولاد كلهم في عيال  
 المرأة تتعاهدهم وهم يزعمون ويجمعون الفلوات في بيت واحد وينفقون  
 من ذلك جملة قال صارت هذه واقعة الفتوى واقفقت الاجوبة انزلت زعموا  
 من بذر مشترك بينهم يا ذن الباقين لو كبار او ذن الوصي لوصفا رافالقة  
 مشتركة وان من بذر انفسهم او بذر مشترك بلا ذن فالقطة للزارعين  
 انتهى فاعتقم هذه الفايذة هذا ونقل المؤلف عن الفتاوى الرحيمية **سئل**  
 في مال مشترك بين ايتام وامهم استرح الوصي للايتام هل تستحق الام  
 ربح نصيبها او لا **جواب** لا تستحق الام شيئا مما استرحه الوصي بوجه شرعي  
 لغيرها كما هو الشرع لان الاسترح من مال الشركة لنفسه فقط ويكون ربح نصيبها  
 كسبا خبيثا ومثله سبيل التصديق على الفقر انتهى **قوله** ايضا ويظهر من هذا  
 ومما قبله حكم مالوكا المباشر للمل والسبي بعض الورثة بلا وصاية او وكالة  
 من الباقين **سئل** في اخوة اربعة متغا وضمن تزوج اثنتان منهم كل زوجة  
 بمهر معلوم فضا من مال الشركة وطالبة الباقيات بنصيبها من ذلك ولزم  
 احدهما دين بتجارة واستقرض فخل لهما مائة لهما به وما لزم احدهما من

**طلب**  
 ما يقع في زماننا من سبي  
 الورثة في الشركة ليس  
 شركة مفاوضة  
 بل شركة  
 نزاع الورثة في ارض  
 شركة الخ

**طلب**  
 لا تستحق الام ما استرحه  
 الوصي من مال الشركة  
 بينها وبين الايتام

**طلب**  
 ما يلزم احد الاخوة المتغا  
 من الدين يلزم الآخر

الدين يلزم الباقي **الجواب** حيث كانوا متشاركين شركة مفاوضة فالزم احدهم من  
 الدين يلزم الباقي والحالة هذه ولما قين مطالبة المتزوجين بنصيبها من المهر  
 الذي دفعناه والحالة هذه قال في المتن براء ما مفاوضة ان تضمنت وكاله  
 وكفالة ونسبا وياحالا ونصفا ودنا الى ان قال فما اشتراه احدهما يقع  
 مشتركا الاطعام اهله وكسوتهم في البايع مطالبة اهلها شيئا ويضمنها ويرجع الآخر  
 على المشتري بقدر حصته وكل دين لزم على احدهما بتجارة واستقرض وعصب هلاك  
 وكفالة بال باس لزم الآخر ولو باقراره واذا ادعى على احدهما خلع لغير الآخر  
 انتهى **قوله** انظر كيف قيد المؤلف رحمه الله تعالى الجواب بقوله حيث كما دوا  
 متشاركين شركة مفاوضة الخ فانه يشير الى ما ذكرنا انفا من ان يكون المال  
 بايديهم يعلمون فيه على السوية لا يكون مفاوضة بدون عقدها الشرعي لا  
 بشرطها الشرعية التي صرح بها الفقهاء فتنبه لذلك غم رايت ما ذكرته مرعا  
 به في فتاوى الحانوف ولله تعالى الحمد **سئل** فيما اذا كان زيد وعمر والاخر  
 شركيين شركة مفاوضة فاشترى زيد وحده بماله الشركة المزبورة دارا  
 وكروما فخل يقع مشتركا **الجواب** نعم حيث كانت الشركة مفاوضة فاشتراه  
 احدهما يقع مشتركا الاطعام اهله وكسوتهم كما في المتن وفي الخيرية  
 من الدعوى ضمن سرائه اذا ادعى الحصص مشتركة المفاوضة واقفا من  
 بينة انها من الشركة تقبل ويحكم له بحصته وان كتب في صلح التبايع انه  
 اشترى لنفسه اذا انقرض احد المتفاوضين لا يملك الشراء لنفسه خاصة في غير  
 طعام اهله وكسوتهم الخ انتهى **سئل** في اخوة خمسة بينهم وكسبهم واحد وعاليتهم  
 واحدة حصلوا بكسبهم وكسبتهم فخل تكون الاموال المذكورة مشتركة بينهم  
 اخا **سأل الجواب** ما حصله الاخوة الخمسة بكسبهم وكسبتهم يكون بينهم اخا **سأل**  
**قوله** هذا في غير الاب مع ابنه والزوجة مع زوجته لان نقل المؤلف في غير هذا  
 المحل عن دعوى النزازية ونقصه ذكر الشيخ الاسلام جلالة الدين في اب واب  
 اكتسبا ولم يكن لهما مال فاجتمع لهما من الكسب اموالا لكل للاب لان الاب  
 اذا كان في عياله فهو معين له الا ترى انه لو غرس شجرة فمضى للاب وكذا  
 الحكم في الزوجين انتهى **سئل** فيما اذا اشترى زيد لنفسه بضائع معاومة  
 من عمر وبني معلوم قبض زيد من عمر ولم قال له بكر اشركني بنصفها فاشركه  
 زيد فيها ولكن يعلم عنها فخل تكون الشركة المزبورة صحيحة ويلزمه نصف  
 ثمن الجواب حيث كان بعد القبض كما ذكر يكون الشركة المذكورة صحيحة

**طلب**  
 اشترى احد المتفاوضين  
 دارا وكروما فخل  
 مشترك بينهما وان كتب  
 في الصلح انه له

**طلب**  
 في اخوة حصلوا بكسبهم  
 اموالا فخل مشترك بينهم سوية

**طلب**  
 اب وابن اكتسبا اموالا  
 فمضى للاب وكذا الزوجان

**طلب**  
 اشترى بضائع لنفسه  
 وقال له بكر اشركني بنصفها



ولزم نصف منها ومن اشترى عبدا فقال له خراش كفى فيه فقال فعلت ان قبل  
 القبض الاصبح وان بعده صبح ولزمه نصف الثمن وان لم يعلم بالثمن خسر عند  
 العلم به **سئل** في دار مشتركة بين شخصين غاب احدهما واجرا الحاض  
 جانيا منها جرة فبعضها ثم حضر الغائب ويريد مطالبة الحاضر بجرة نصيبه  
 التي قبضها فهل له ذلك **الجواب** نعم وقد تقدم نقلها **سئل** في احد شركتي عنان  
 باع زيدا جرة جلود معلومة بثمن معلوم من الدراهم وغاب البايع قام شريكه  
 الاخر بطالب زيد المشتري فهل لا يكون للشريك قبض شئ من الثمن **الجواب**  
 نعم ولو باع احدهما لا يكون للاخر ان يقبض شيئا من الثمن ولا يخاصم فيما باع  
 صاحبه فالخسومة في ذلك الى الذي وكل العقد فان قبض الذي باع او وكل  
 وكلما جاز عليه وعلى شريكه خاتمة من فصل شركة العنان ومثله في البحر والنج  
 والخاصة والعلاني **سئل** فيما اذا اشترى احد شئ من الفاضلة بضاعة  
 للشركة وغاب ويريد البايع مطالبة شريكه الاخر الذي لم يتعاطى الشراء فهل  
 للبايع مطالبة بها شاء **بئها الجواب** نعم كما مر عن التنوير **سئل** فيما اذا كان زيد  
 وعمر وشركتي عنانا فهل ما سراه كل منهما يطالب بثمنه فقط دون الاخر  
**الجواب** نعم وما اشتراه احدهما طوبل بثمنه هو فقط لعدم تضمنه الكفالة ورجح  
 على شريكه بحصته منه اذا اداه من ماله اى من ماله نفسه مع بقاء مال  
 الشركة والا فالشراء له خاصة لئلا يصير مستدينا على مال الشركة بل لا  
 اذن وذا في العنان لا يجوز كما في البحر شرح الملتقى للعلاني **سئل** في الشركة  
 الفاسدة هل يكون الرجح فيها على قدر المال **الجواب** نعم وان شرط الفضل كما في  
 الكثير وغيره **سئل** في رجلين اشتركا في غرض ولم يبع كل منهما نصف عرضه  
 بنصف عرض الاخر فهل تكون غير صحيحة **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا ادفع زيد  
 لعمرو منقعة معلومة ليسيمها له ومها يبع بكن بينهما مناصفة فباع عمرو  
 الامتعة وخسر فيها فهل الخسران على زيد وعمرو **الجواب** نعم ولو دفع  
 دابة لرجل ليسبع عليها البر والطعام على ان الرجح بينهما كانت فاسدة  
 بمنزلة الشركة في الغرض لان راس مال احدهما عرض ورأس مال  
 الاخر منفعة فاذا خسدت الشركة كان الرجح لصاحب البر والطعام  
 لانه بدل ملكه ولصاحب الدابة اجر مقلها لانه لم يرض بمنفعة الدابة  
 بغير غرض والبيت والسفينة في هذا كالدابة لما قلنا خاتمة من آخر

**مطلب**  
 اخر قبض الدار المشتركة  
 فليشركه اخذ جرة حصته  
**مطلب**  
 باع احد شركتي العنان ليس  
 للاخر قبض الثمن

**مطلب**  
 للبايع مطالبة كل من شركتي  
 الفاضلة  
**مطلب**  
 ما اشتراه احد شركتي العنان  
 يطالب بثمنه هو فقط

**مطلب**  
 دفع كل امتعة ليسبعها  
 والرجح بينهما بالجر مثله  
**مطلب**  
 وان خسر  
 الشركة في الغرض فاسدة  
**مطلب**  
 الرجح في الشركة الفاسدة  
 على قدر المال

**مطلب**  
 دفع اليه دابة ليسبع عليها  
 البر فالرجح لصاحب البر  
 والمنافع اجرة الدابة

الفكرة الفاسدة ومثله في جواهر الفتاوى من الباب الاول وما يكون الخسران عليه  
 قال في لنا تخافه من قوله واما الشركة الفاسدة فلها صورتان ذكرنا بعضها في صدر  
 الكتاب ومنها الشركة في اخذ المباح كالحطب والحشيش والصيد وما اشبه ذلك لكل  
 واحد منهما ما اخذ وعنه ورجحه له ورضيعة عليه انتهى ومثله في المحيط **قول** ولاننا في  
 ذلك ما مر قريبا من ان الرجح في الشركة الفاسدة على قدر المال وان شرط الفضل لان  
 ذلك فيما اذا كان فيها مال من الطرفين ولذا قال في البحر افا بقوله بقدر المال انها شركة  
 في الاموال فان لم يكن من احدهما مال وكانت فاسدة فلا شئ له من الرجح ولذا قال  
 في المحيط ومع دابة الى رجل يجر ماعلا من الاجر بينهما فالشركة فاسدة والاجر لصاحب  
 الدابة وللآخر اجر مثله وكذا السفينة والبيت الخ انتهى وعام الغرض فيه **سئل**  
 فيما اذا كان لصباغ حانوت له فيها نبل وغيره من الات الصبغة فاستعان رجل  
 يعمل معه فيها على ان يكون له نظير ذلك نصف الرجح لكون وجهه شرعي فهل ليس له  
 ذلك وله مثل اجر عمله **الجواب** نعم **سئل** في الشريك اذا باع واشترى وتحابس مع شريكه  
 زيدا ايا لم قام زيد يكلفه الى اليدين على قدر ما باع وما اشترى على وجه التفصيل  
 وهو لا يعلم تفصيله فهل يكتفى باليدين على الاجمال ولا يجبر على التفصيل **الجواب** نعم  
 كما افق بذلك قاري الهداية والتمهات شئ برحمها الله تعالى وفي فتاوى الشيخ السامع  
 يكتفى منه باليدين على الاجمال بان جميع ما باعه صرف عنه في متعلقات الشركة ولم  
 يحصل منه خيانة في ذلك **اقول** وفي الخيرية سئل عن شريك اتمم شريكه بالخيانة  
 هل يقبل كلام شريكه في حقه ام لا يقبل ولا يلزم التهم **الجواب** لا يقبل  
 قول شريكه في حقه ولو اراد تخليفه على الخيانة المبهمة لم يخلف كما في الاشباه  
 لكن في فتاوى قاري الهداية ما خالفه انتهى اى حيث ذكر انه يخلفه لكن اذا  
 نكل لزومه ان يكفل بيمين مقدار ما كفل فيه والقول قوله مع عينه الخ وقال الحموي  
 في حاشية الاشباه وانت خبير بان قاري الهداية لم يستند الى نقل فلا يعارض  
 ما نقله المصنف اى صاحب الاشباه عن الخاتمة **سئل** في احد شركتي العنان  
 بمال تحت يده صرف منه مبلغا في مصارف لازمة ضرورية لا بد منها للشركة  
 باذن الشركاء في مدة تتحمله والظاهر يصدره فيها فهل تحسب له ويصدق فيها مع  
 يمينه **الجواب** نعم **سئل** في احد شركتي العنان اذا ادعى الخسران وكان الظاهر كذبه  
 فهل لا يقبل قوله **الجواب** نعم **سئل** في جمال معلومة مشتركة بين زيد وعمرو اذن  
 زيد وعمرو بان يسافرا بها ويؤجرها وينفق عليها من اجر تافسافرها واجرهما  
 بمبلغ اقرب وزعم انه لم ينفقها وانه استدان مبلغا صرفه في تكلفة نفقتها والجمال

**مطلب**  
 اذا لم يكن من احدهما مال  
 في الشركة الفاسدة فليس  
 له شئ من الرجح

**مطلب**  
 صباغ استعان برجل يعمل  
 معه والرجح بينهما فلرجل  
 اجر مثله

**مطلب**  
 يكتفى من الشريك باليدين على  
 الاجمال ولا يجبر على التفصيل

**مطلب**  
 يصدق فيها صرف يمين  
 حيث كان الظاهر يصدقه

**مطلب**  
 ادعى الخسران وكان الظاهر  
 كذبه لا يقبل قوله  
**مطلب**  
 لا يصدق فيها بزع انه اخفقه  
 على الجمال المشترك بما  
 يكلاه الظاهر



ان الظاهر كذا في ذلك وانما يصدق الظاهر في صرف ثلثي الاجرة فهل لا يقبل قوله  
 فيما يصدق الظاهر وليس له الرجوع على زيد ما ينعم انه استدان وانفعه **سئل**  
 في أحد شركاء الغنائ اذا فقد ما تحت يده من عروض الشركة بلا تعد ولا  
 تقصير في الحفظ فهل لا ضمان عليه ويقبل قوله بيمينه وما فقد يكون على الشركة  
 الجواب نعم **سئل** في فرس جيدة مشتركة بين زيد وعمرو وهى عند زيد في نوبة  
 باذن عمرو فربطها زيد في اصطبل داره لئلا ولم يقبل باب الاصطبل حتى يترت  
 منه والعرق بينهم انهم يقولون باب اصطبلهم لئلا فهل يضمن حصصه بشركه الجواب  
 نعم حيث شرط في الحفظ يضمن **سئل** فيما اذا كان زيد وعمرو وكبير شركاء  
 غنائ في بضاعة هي تحت يد زيد فذفع زيد البضاعة لعمرو في غيبة كبير ليعمل  
 للشركة ثم مات عمرو وبهلا فهل يقبل قول زيد في الدفع بيمينه ولو بعد موت عمرو ويضمن  
 عمرو حصصها منها **الجواب نعم** **سئل** اما ضمان الشريك بيمينه بجهلا فلا كلام كما مر والى باب  
 واما ضمانه هنا بمجرد قول شركه فغيره نظر قال في الدر المختار وهو اى الضمان  
 في المال فيقبل قوله بيمينه في مقدار الرج والخسران والضمان والدفع لشركه  
 ولو ادعاه بعد موته كما في البحر مستدلا بما في وكالة الولو الحية كل من حكي امرا  
 لا يملك استثناءه ان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان فيه نفي الضمان  
 عن نفسه صدق انتهى وبض عبارة الولو الحية ههنا ولو وكل بقبض ربيعة ثم مات  
 فقلا الوكيل قبضت في حياته وهلك وانكرت الورثة او قال دفعت اليه صدق ولو  
 كان ديناً لم يصدق لان الوكيل في الموضع حكي امر الاعملاك استثناءه لان من  
 حكي امرا لا يملك استثناءه ان كان فيه ايجاب الضمان على الغير لا يصدق وان كان  
 فيه نفي الضمان عن نفسه صدق والوكيل بقبض الوديعة فيما يحكى ينفي الضمان  
 عن نفسه فصدق والوكيل بقبض الدين فيما يحكى يوجب الضمان على الميت  
 وهو ضمان مثل المقبوض فلا يصدق انتهى اى لان من كان له على آخر دين  
 ثبت له في ذمة المطالبة فاذا ارغاه المديون فيه فقد ثبت للمديون في ذمة  
 الدين مثل ماله في ذمته فالتقيا قصاصاً ولذا قالوا المديون تقضي بما لها  
 ففي قول الوكيل بقبض الدين اني قبضته من المديون ودفعته ايجاب الضمان  
 في ذمة الموكل فلا يقبل قوله في ذلك ويظهر من هذا الاولي عدم قبول قول  
 الشريك في مسئلتنا لانه يوجب الضمان لنفسه وللشريك الثالث في ذمة  
 الميت بواسطة موته بجهلا فليتنا هل اذا لاشك ان ما في مسئلتنا مثل  
 مسئلة الوكيل بقبض الدين لا اشتراكها في الزام الضمان على الغير بخلاف مسئلة

طلب  
 فقد من شئى بلاتعد ولا  
 تقصير لا يضمن

طلب  
 اذا شرط في حفظ الفرس  
 ضمان لشركه

طلب  
 يقبل قوله في الدفع لشركه  
 ويضمن بموته بجهلا

طلب  
 الشريك امين فيقبل قوله  
 بيمينه الخ

الوديعة اذ قول الوكيل قبضت الوديعة ودفعها للموكل ليس فيه سوى نفي الضمان  
 عن نفسه ما مسئلتنا فغيره نفي الضمان عن نفسه واجابه على الميت فيقبل قوله  
 في حق نفسه دون غيره **سئل** في نسي مشترك بين زيد وعمرو وضامنة باع  
 زيد نصيبه منه بكم يدون اذن شركه عمرو فهل يكون البيع جائز **الجواب** نعم  
**سئل** هذا بخلاف بيع الشريك لاجنبي الحصة المشاعة من شجر او زرع فانها  
 لا يجوز الا باذن الشريك كما سياتي في تحرير في كتاب الوقف وكتاب البيوع  
 ان شاء الله تعالى **سئل** في احد شركتي غنائ وضع عشر مال الشريك وتوافق مع  
 شركه ان له ربع الربح لكونه اكثر عملاً والباقي للآخر فهل تكون الشركة صحيحة والربح  
 على ما شرط **الجواب** نعم قال في التلحق ومع التفاضل في راس المال والربح ومع القساوى فيها  
 او في احداهما دون الآخر عند عملها بغير زيادة الربح للعامل عند عمل احدهما فقط انسى  
**سئل** واما الخسران فهو على قدر المال وان شرطاً غير ذلك كما في التلحق ايضا فتنبه **سئل**  
 في شركاء الغنائ اذا شرطوا ان يعملوا جميعاً وشئى والربح بينهم بالسوية فرض احدهم ولم  
 يعمل وعمل البقية في المال المشترك وحصل ربح فهل يكون الربح بينهم على الشرط **الجواب** نعم  
 كما في البرازية **سئل** وتقدمت عبارة البرازية قبل ثلاث اوراق ربحها عبارة المحط  
 وليس في عبارة المحط قوله واشتري اى متغير قيم فيفقد انه لو كان الشرطان يعملوا  
 جميعاً فلم يرضى الربح المشروط هذا وقد ذكر في الظهيرية عبارة المحط السابقة ثم قال  
 بيان ما ذكرنا فيما ذكرنا في الاصل اذا جاءوا احدهما بالربح والآخر بالغير وكثيراً  
 على ان الربح بينهما نصفان والعمل عليها فهو جائز ويصير صاحب الالف في معنى المضار  
 الا ان معنى المضاربة تباع لمعنى الشركة والعبرة للاصل دون التبعية فلا يضرهما  
 اشتراط العمل عليها وان اشتراط العمل على صاحب الالف فهو جائز وان اشتراط  
 على صاحب الالفين لا يجوز وان اشتراط الربح على قدر راس مالها اثلاثاً والعمل  
 من احدهما كان جائزاً وان شرط ان يكون الربح والرضيعة بينهما نصفين فشرط  
 الرضيعة بينهما نصفين فاسد ولكن بهذا لا تبطل الشركة لان الشركة لا تبطل  
 بالشرط الفاسد انتهى وقد كتبت في حاشيتي على الجوز قوله وان اشتراط الربح  
 على قدر راس المال الخ فيفقد ما يقع كثيراً من انه لو كان راس مال احدهما اكثر والاخر  
 اقل كما لو كان من احدهما تسعة الاف مثلاً ومن الاخر لاف واشتراط الربح ثلثه الاول  
 وثلثه الثاني والعمل على الثاني فانه يبيع ان قوله والعمل من احدهما يعمل بالسوكان للعامل  
 صاحب الاقل ما لا ورعاً ولكن استفاد من عبارة المحط ان الربح يكون على  
 قدر المال فراجعاً متاملاً **سئل** فيما اذا باع احد الشركاء نصيبه من الفرس

طلب

طلب  
 فزيادة الربح للاكثر عملاً

طلب  
 الخسران على قدر المال وان  
 شرطاً غير ذلك

طلب  
 اشتراط ان يعملوا جميعاً  
 وشئى فرض احدهم لم يربح  
 في اشتراط العمل على احدهما

طلب  
 باع الزوس شرطاً بالا اذن  
 شركه فكيف باحضارها  
 او دفع القيمة



المشتركة وسلم المشتري وطلب الشريك من البايع ان يحضر له الفرس لتك من  
التصرف في نصيبه منها او يدفع له قيمة نصيبه فهل يكلف البايع باحضارها فان لم  
يحضرها لم يفتى **الحق** بطلب الشريك البايع باحضارها فان لم توجد يلزم بقيمة كتبه  
الفقر عبد الرحمن الهادي عن **سئل** في احد شركتي الفدان شاركه اخرا بالاشركة  
بالاذن شركته فهل ليس له ذلك **الجواب** لا يملك الشريك الشركة الا باذن شركته تنزيه  
ورجعه للعائ **سئل** في اذ باع احد الشريكين عننا ناشئ من حال الشركة بالنسبة وذلك  
الحق عند المشتري فهل يهلك عليها **الجواب** نعم ولكل من شركتي الفدان والمفاوضة ان  
يسبق بنقد ونسيئة تنزيه وفي الغراز يمتد الشركة والتقييد بالمكان صحيح حتى لو قال  
احد الشريكين اخرج الى خوارزم ولا تجاوزه صح فلو جاوز وعرض حصته شركته والتقييد  
بالنقد صحيح حتى لو قال لا تبع بالنقد صح ولو اشتركا عننا ناعلى ان يبيعا نقدا ونسيئة  
صح ثم اذا انتهى احداهما صاحبه من البيع نسيئة صح انتهى **سئل** في شركتي عننا سافر  
بالشركة قاصدا لكذا فاجر قبل وصوله اليها بان جماعة كثيرية ذوى حققة قاصدين  
الافارة على اهلها فنزل في قرية امينة واخبره شركته بذلك فنهوه عن مجاوزة  
القرية وعن الذهاب بل الى تلك البلدة في الفهم ودخل البلدة فانما الجماعة على  
البلدة ونهوهها مع حال الشركة فهل يجب ان كان الحال ما ذكر بيمين الشريك المبرور  
نصيب شركته كانه لتعدي به ذلك **الجواب** نعم **سئل** في شركتي صنع على احدهما  
فيها الاخر في غيبة شركته ومات شركته ويريد العامل الاختصاص بجميع حصته  
ما عمله فهل ليس له ذلك وتكون الاجرة مشتركة نصفين بينه وبين المتوفى  
تورث عنه **الجواب** نعم **سئل** في فرس مشتركة بين زيد وعمر ومضاعفة امتنع  
زيد من الانفاق عليها ونضر شركته عمرو وهل يجبر زيد على الانفاق **الجواب** نعم  
**سئل** في بيت مرتفق مشترك بين زيد وعمر ويتقاطر منها الماء الخس البير ماء  
شركته عمرو وينجسها فطلب عمرو من زيد سرتها وعارها معه لمسح الضرر فهل  
يجبر زيد على عارها معه **الجواب** البير المشتركة والدواب وخروجه يجبر الشريك على  
المادة كما صرح بذلك في شئ القضاة من الجبر نقلا عن تهذيب القلاسي وفي  
شرح التتويج عنه كتب **سئل** في حمام مشتركة بين وقف بئر ووقف اهلي  
احتاج الى سرقة ضرورية لا بد منها فابى ناظر الوقف الاهلي ان يرمع ناظر  
الوقف الاخر فهل يارسه القاضي بذلك **الجواب** نعم ولا يجبر الشريك على المعارة  
الا في ثلاث وصى وناظر وضرة تغذر قسمته الح على من الشركة وافتى  
بذلك الخبر الرطلي كما في فتاواه من القسمة وافتى التمر تاشي مرید اذ ذلك بان

الشريك

**طلب**  
ليس للشريك ان يشارك  
بمال الشركة

**طلب**  
للمشترك البيع بالنسيئة  
فلا يضمن ما هلك

**طلب**

**طلب**

**طلب**

امتنع احد الشريكين على  
فرس من الانفاق يجبر  
على الانفاق

البئر المشترك والدواب  
يجبر الشريك على المعارة

**طلب**

مضطر اذ لا يمكن قعدة ذلك الخ وفي الاشياء من الايات معز بالي الولوالجية ولو  
عمر احد الشريكين الهام بلا اذن شركته فانه يرجع على شركته حصته انتهى والمثلية  
وقع فيها اضطرار كما ذكر الرطلي في القسمة وانت على علم بان في الملك واماني الوقف  
فيمنع من مال الوقف من غير اشتاء سواء تغذر قسمة ذلك او لا وقد صرح  
في الخبر بان امتناع المتولى من المعارة الضرورية خيانة وفي الخبر من شئ  
القضا بعد نقل كلام اذا اراد احد الناظرين المرممة والى الاخر يجبر الا على  
التعمر من مال الوقف انتهى **سئل** في الثانية حمام بين رجلين عاب قوره او حوضه  
او بئري منه واحتاج الى المرممة فاداهما المرممة وامتنع الاخر اختلوا فيه  
قال بعضهم بوجرها القاضي ويرى بالاجرة او ياذن لاحدهما في الاجارة  
والمرممة من الاجرة قبل هذا اقول اني يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى لان  
عندهما يجوز الحجر على الحجر والعقوى على قولهما في الحجر وقال بعضهم ياذن لغيره  
اي الممتنع بالانفاق عليه ثم يمنع صاحبه من الانفاق عليه حتى يودي حصته  
والفتوى على هذا القول انتهى ومثله في شرح الوهبانية ونقله في الخبرية من  
الشركة وافتى به ولكن افتى في الخبرية من كتاب القسمة بانه اذا اتفق  
احدهما من ماله على ما لا يقبل القسمة لا يكون مشترعا قال ويرجع بقيمة البناء  
بقدر حصته كما حققه في جامع الفصولين وجعل الفتوى عليه في الولوالجية  
انتهى فان حمله على ظاهره من عدم اشتراط اسرقاض فهو قول اخر مفتي  
به فيكون في المسئلة قولان مصححان وان قيد بالامر ارتفع الخلاف **سئل** في  
لا تقبل القسمة مشتركة بين زيد وعمر واحتاجت الى المعارة الضرورية  
فاد زيد ان يبرها فابى عمرو وان يبرها معه فبرها زيد من ماله ويريد  
الرجوع على عمرو ببقية ما يخصه من المعارة المزبورة فهل له ذلك **الجواب** نعم  
وافتي بعلى ذلك الخبر الرطلي كما في فتاواه من القسمة ثم **سئل** في اذ اراد  
ان يوخا الدار المزبورة ياخذ نصف ما اتفق على البناء اجرتا فهل  
له ذلك **الجواب** نعم دار بين شريكين اتهدمت فقال احدهما ببنائها والى الاخر  
فان القاضي يقسم الدارين بينهما ولو كان مكان الدار حى او حمام او بئري لا يقبل  
القسمة كان لطالب البناء ان يبني ثم يوجر ثم ياخذ نصف ما اتفق في البناء  
من القسمة خاتمة من فضل قسمة الوصى والاب المشترك اذا اهدم  
فابى احدهما المعارة فان احتمل القسمة اجبر وقسم والابنى ثم اجرة  
ليرجع انشاء من القسمة **سئل** في دار مشتركة بين زيد وعمر وطبقها

وافتي التمر تاشي مرید اذ ذلك بان مضطر  
اذ لا يمكن قعدة ذلك الخ

الا فتاوى به

**طلب**

**طلب**

**طلب**



زيد ورعيها بلا اذن من شركته ولا وجه شرعي ويريد الرجوع على عمر وما حقه فهل  
 ليس له ذلك **الجواب** نعم دار مشتركة انهدمت فبني احدهما بغير اذن شركته فانه لا يرجع  
 على شركته بغير اذنه عما دبت في الحائط المشترك ومثله في الفصول **سئل** اي عمرها  
 قبل الاستئذان والامتناع من عمارتها مع فلا يخالف شيئا مما مر سيما اذا كانت قابلة  
 للقسمه فانه لا يرجع مطلقا **سئل** فيما اذا بنى زيد فصل بماله لنفسه في دار مشتركة بينه وبين  
 اخوة بدون اذنهم فهل يكون البناء ملكا له **الجواب** نعم واذا بنى في الارض المشتركة بغير  
 اذن الشركه لم ان ينقض بناءه ذكره في التاترخاينة من متفرقات القسمه **سئل**  
 في دار مشتركة بين جماعة بنى بعضهم فيها بناء لانفسهم بالاث هي لهم بدون اذن الباقيين  
 ويريد بقية الشركة قسمه نصيبهم من الدار المنزورة وهي قابلة للقسمه فهل لهم ذلك  
 وما حكم البناء **الجواب** حيث كانت قابلة للقسمه وينتفع كل بنصيبه بعد القسمه فليقمة  
 المالك ذلك ثم البناء حيث كان بدون اذنهم ان وقع في نصيب الباقيين بعد قسمه الدار  
 فيها ونسبت والاهدم البناء كما في التنوير وغيره **سئل** في فلاحه مشتركة بين زيد وجماعة  
 آخرين صرف زيد في لوازمها مبلغا من الدراهم بلا اذن ولا وكالة فكيف يرجع عليهم  
 بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** احدث زيد سرايا في داره ويريد بيعها  
 او بناها الى سرايا قديم مشترك بينه وبين جماعة وكسر جافتي السراب القديم  
 بلا اذن من الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم والله تعالى اعلم  
**سئل** في طالع ماء قديم في مكان معلوم فيه فروض معلومة تجري منه الماء لاربابها مع  
 معلوم انه اراد احد المستحقين فيه ان ينقل الطالع الى مكان آخر بدون اذن بقية  
 الشركاء ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم والله سبحانه اعلم **باب**  
**الردة والتزوير** **سئل** هل تقع الفرقة بنفس الردة والعياذ بالله تعالى لم لا يدعى قضا  
 القاضي **الجواب** تقع الفرقة بنفس الردة قال في التنوير والكز وارتداد واحد منهما نسخ  
 في الحال وقال قاضي خان في باب الردة اجمع اصحابنا على ان الردة تبطل عصمة  
 النكاح وتقع الفرقة بينها بنفس الردة وعندنا ضاعف لا تقع الفرقة الا بقضاء القاضي  
 وردة الرجل تبطل عصمة نفسه حتى لو كتله القاتل بغير امر القاضي عند اخطا  
 او بغير امر اسلطان او اثلث عضوا من اعضائه لا يبني عليه انتهى وقا في النزازية  
 ولوارثه والعياذ بالله تعالى تحرم عليه امراته ويجوز النكاح بعد اسلامه ويجوز له  
 وليس عليه اعادة الصوم والصلاة والمولود بينهما قبل تجديد النكاح بالوطئ بعد  
 التكلم بكلمة الكفر ولو بنى انتهى **سئل** في رجل قال لزوجته بلقط ترك ديني اغترفت  
 سلككم فقال له رجل آخر بلقط ترك ادم بوسوزي دما كما ورا ولورسن فقال للرجل

مطل  
 بنى قصره بماله في دار مشتركة  
 البناء له

مطل  
 بنى الشريك بالاث  
 سترضة

مطل  
 فلاحه مشتركة صرف  
 بعضهم بلا اذن ولا وكالة  
 سئل كيف له الرجوع

مطل  
 طالع ماء قديم اراد بعض  
 المستحقين نقل الطالع  
 ليس له ذلك

مطل  
 تقع الفرقة بنفس الردة  
 لا يسترد القضا

عقب انتهى بلقط تركي بن كادرم سلطان او لمام وانكرا لمدي ذلك وثبت عليه بالبيعة الزكاة  
 تلطف بذلك كلمة فاما يلزم بذلك وهل بان امرته بذلك **الجواب** قال في جامع الفتاوى  
 من سئل ثم الموتى بغير عند جميع العلماء لان ثم الموتى موضع الايمان والقران وفيه  
 ايضا الرضا بغير نفسه كفر بالاتفاق انتهى وفي العبادية مسلم قال انا محمد وكفر لان المود  
 كاذب انتهى وفي الخاينة اجمع اصحابنا على ان الردة تبطل عصمة النكاح وتقع الفرقة  
 بينها بنفس الردة انتهى وفي النزازية ولوارثه والعياذ بالله تعالى تحرم امراته  
 ويجوز النكاح بعد اسلامه ويجوز له امراته ويجوز النكاح بعد اسلامه ويجوز له  
 انتهى نظير ما قلناه الجواب والله اعلم بالصواب وفي فتاوى ابي السعدي  
 سماع لتظليل زوجه هذلك اغترته ودينه شتم ابيله شرعا زيد لا لازم الوراثة **الجواب**  
 تعزير شديد وتجديد ايمان لازم درهند بل و كسنة به وارر **سئل** في رجل  
 قال لرجل من الاشرف بزوجك ديني كما ورتماذا يلزم **الجواب** قوله بذلك  
 معناه بالعزيمة العرس بالسوي ويقول الدعوى بالمصاد وفيه التقدير كما في المتن  
 رغيره فقولته ديني معناه الذي ليس له دين يتدين به وهو سرادق الزندقي  
 فني الفتى الزندقي الذي لا يتدين بدين وفيه التقدير ايضا كما في المتن وغيره  
 وقوله كما وزعني فركا في التنوير وعرفنا انما بيا كما فردها كراة اعتقد  
 المسلم كما قرأنا في الاية يعني فعلى هذا يلزم هذا التقدير المذكور التعذر ان يدللوا  
 بحاله الرابع له ولا مثاله الا اذا اعتقد المسلم كما قرأنا انه كفر وتجري عليه احكام المرتدين  
 من تجديد الاسلام والنكاح **سئل** في مني قال ان دخلت مكان كذا اكن مسلما فهل  
 اذا دخل ذلك المكان لا يصير مسلما **الجواب** نعم اذا لا بد من الشرى كما هو المقرر في الكتب  
 العقيدة ولان الايمان لا يصح تعليقه بالشرط كما صرحوا به ولا شك ان الاسلام تصدي  
 بالنيات واقرار باللسان وكلاهما لا يصح تعليقه بالشرط ومن المعلوم ان الكافر  
 الذي يعلق اسلامه على فعل شئ لا يريد كونه فاعلم فلا يقصد تحصيل ما يعلق عليه  
 فكيف يجعله مسلما مع تباعده عن الاسلام بتعليقه على ما لا يريد كونه والاسلام على حاله  
 الكفر فانه ترك فلا يصير الكافر مسلما بحج والنية وان في ذلك التماسي والشيخ نور  
 الدين علي المقدسي وفي الترابي ان الاسلام على خلاف الكفر فانه ترك ونظيره الاقامة  
 والصيام فلا يصير المقيم مسافرا بحج والنية لانه ترك فاذا علق المسلم على فعله فانقضى  
 انه يختار في فعله فيكون كما صرح الكفر بخلاف الاسلام **صورة دعوى** يعلم عن نيات جوارها  
 بقوله لا يثبت اسلام هذه المرأة بحج والنيات بالشهادتين لعدم التبري وهو شرط  
 في كل يهودي ونصراني كما علم في ذلك في الدرر وفي فتاوى ابني نجيم والقرائش

مطل

بعضه كافر

مطل

وله الطالع مطلق ولا يملكه احد  
 فلو انك انت والجميع اي المالك كذا

صورة دعوى فيكون



يصح التلام الصبي المميز

مطلب  
اذا جه النصارى فاسلم  
بصريح اسلامه

لم يدخن المرء في مقابر  
أهله ملته وانما يلقى في حفرة

على العباد

五

五

في شتم ذمها يؤدب  
تذق  
هو دجا قذم هو ذمها  
ذم القذق

حلف وان يكن كذا يكن  
دينه للنبي صلى الله عليه  
وعليه محمد بن الاسلام



قال لرفع الرسول اقبل  
لايكفي بذلك ان تصده  
التعظيم

ما هو به  
في كذا الا فاض وهل يقبل  
اسلامهم

بمع آخر وهذا ما نرى بعد النظر في كتب اصحابنا ائمة الهدى رحمه الله تعالى **في رجل**  
سئل عن شيء فقال لو رفع سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي خلق الكون  
لاجله ما قبل رجاءه فهل يكفر ام لا **الجواب** لا يكفر بذلك لان قصده التعظيم ولا  
منتهى بل كما افق بذلك الخير الرضى باقلا من جامع الفصولين وافق بذلك  
السكن والرضى من الكافيه فاجتمع المذهبان على عدم كفره واطن انها اجماعية  
قال المؤلف رحمه الله تعالى ورأيت في مجموعة العلامة شيخ الاسلام عبد الله  
افندي حفظه الله السلام حين زارني في الجنب وقت قدومه من المدينة  
المسورة **مسألة** ما قولكم دام فضلكم ورضى الله تعالى عنكم ونفع المسلمين  
يعلمونكم في سب وجوب مقاتلة الروافض وجواز قتلهم هو البني على السلف  
او الكفر واذا قلتم بالثاني فما سب كفرهم واذا اثبتتم سب كفرهم فهل تقبل  
توبتهم واسلامهم المرتد ام لا تقبل كسب النبي صلى الله عليه وسلم بل لا بد من قتلهم  
واذا اثبتتم بالثاني فهل يقتلون حدا وكفرا وهل يجوز تركهم على ما هم عليه باعطاء  
الجزية او بالامان الموقت او بالامان المودام او هل يجوز استرقاق نسائهم وذرائعهم  
افتقنا ما هو بين انما علم الله الحق الحمد لله رب العالمين اعلم اسعدك الله تعالى  
ان هؤلاء الفجرة والبغاة الخيرة جمعوا بين اصناف الكفر والبي والعدا والنوع  
المفسد والزندقة والحاد ومن توقف في كفرهم والحاد ومن وجوب قتالهم فهو  
كافر مثله وسب وجوب مقاتلتهم وجواز قتلهم البني فانهم خرجوا عن طاعة  
الامام خلد الله تعالى ملكه الى يوم القيمة وقد قال الله تعالى فقاتلوا الذين يفتن  
حتى تقبلوا الى امر الله والامر للوجوب فينبغي للمسلمين اذا دعاهم الامام لقتال  
هؤلاء الباغين الممومنين على لسان سيد المرسلين ان لا يتأخروا عنه بل يجب عليهم  
ان يعينوه ويقاتلوهم معه واما الكفر فمن وجوه منها انهم يستخفون بالدين ويستزك  
بالشرع المبين ومنها انهم يهينون العلم والعلماء مع ان العلماء ورثة الانبياء وقد  
قال الله تعالى انما يخشى الله من عباده العلماء ومنها انهم يستحلون المحرمات ويتركون  
المحرمات ومنها انهم يكرهون خلافة الشيخين ويريدون ان يوتقوا في الدين بين  
ومنها انهم يطيلون السنن على عيشة رضى الله عنهم ويكلمون في حقها ما لا يليق  
في شأنها مع ان الله انزل عدة آيات في برائتها ونزاهتها فمن كثر من بذلك  
القرآن وسابون النبي صلى الله عليه وسلم فحقنا بنسبتهم الى اهل بيته هذا الاستفهام  
ومنها انهم يسبون الشيخين سواد الله وجوههم ويكلمون السواط من ائمة الكافيه من  
كفر الحامية او قال ان ابا بكر لم يكن منهم كفر ونقلوا وجهين عن تعليق القاضي

البحر في مقاربه وتخصيصا بالحق في حق  
نقله عن غير شيخه الخاص الموقوف على

حين

حين فمن سب الشيخ هل يفسق او يكفر والاصح عندي التكفير وبه جزم الجاهل  
في الباب انتهى وثبت بالتواتر قطعا عن الخاص والعموم من المسلمين ان هذه القبائح  
مجمعة في هؤلاء الضالين المضلين في اتصفوا بواحدة هذه الامور فهو كما فر  
يجب قتله باتفاق ائمة ولا تقبل توبته واسلامه في اسقاط القتل سواء تاب بعد  
القدرة عليه والشهادة على قوله او جاء ثانيا من قبل نفسه لانه حد وجب ولا  
تستعمل التوبة كسائر الحدود وليس سبه صلى الله عليه وسلم كالارتداد المقبول فيه  
التوبة لان الارتداد معنى ينغرد به المرتد لاحق فيه لغيره من الادييين فقبلت  
توبته ومن سب النبي صلى الله عليه وسلم واحدا من الانبياء صلوات الله وسلامه  
عليهم اجمعين فانه يكفر ويجب قتله ثم ان ثبت على كفره ولم يتب ولم يسلم يقتل كذا  
بالاخبار وان تاب او اسلم فقد اختلف فيه والمشهور من المذاهب القتل حدا  
وقيل يقتل كذا في الصوريين واما سب الشيخين فانه كسب النبي صلى الله عليه وسلم  
وقال الصدر الشهيد من سب الشيخين او لعنه يكفر ويجب قتله ولا تقبل  
توبته واسلامه اى في اسقاط القتل وقال ابن نجيم في البحر حيث لم تقبل توبة  
علم ان سب الشيخين كسب النبي صلى الله عليه وسلم فلا يفيد الانكار مع البيعة قال  
الصدر الشهيد من سب الشيخين او لعنه يكفر ويجب قتله ولا تقبل توبته واسلامه  
في اسقاط القتل لان انكار الردة توبة ان كانت مقبولة كالاجنبي وقال في الاشارة  
كل كافر تاب فتوبته مقبولة في الدنيا والاخرة الا انكار سب نبي الله صلى الله عليه وسلم  
الشيخين واحدهما او بالسحر ولو امر اذ بالردة اذ اخذ قبل توبته فيجب قتل  
هؤلاء الاشارة للكفار بما جوا ولم يتوبوا لانهم ان تابوا واسلموا اقبلوا احد على  
المشهور واجرى عليهم بعد القتل احكام المسلمين وان يقولوا على كفرهم وعنادهم  
قتلوا الكفار واجرى عليهم بعد القتل احكام المشركين ولا يجوز تركهم على باعطاء  
الجزية ولا بالامان موقت ولا بالامان مؤبد نص عليه فاضحا في قتلناه ويجوز  
استرقاق نسائهم لان استرقاق المرتدة بعد ما حقت بدار الحرب جائز وكل موضع  
خرج عن ولاية الامام الحق فهو غنزة وار الحرب ويجوز استرقاق ذرائعهم نجا  
لامانهم لان الولد تبع الام في الاسترقاق والله تعالى اعلم كتبه لعن اللورد  
نوح الحنفى على الله تعالى عليه والمسلمين اجمعين انتهى ما في المجموعة المذكورة  
بحر وفه **اقول** وقد اكرم مشايخ الاسلام من علماء الدولة العثمانية لازالت  
مريدة بالنصرة العلمية في الانا في شان الشيعة المذكورين وقد اشيع العلم  
في ذكر كتبهم الفواقيه الرسايل ومن افق بنحو ذلك فيهم المحقق المفسر

فيهم



اقتدى المعادى ونقله عبارة المولى الشيخ الملبى في شرحه على منظومته الفقهية المسماة  
 النوايد السنية ومن جملة ما نقله عن أبي السعد وبعد ذكر بيانهم على نحو ما مر قلنا  
 اجمع علماء الأصناف على اباحة قتلهم وان من شك في كفرهم كان كافرا فعند الامام الاعظم  
 وسيدنا الشوكي والاوزاعي انهم اذا تابوا ورجعوا عن كفرهم الى الاسلام جازى القتل  
 ويرى لهم العقوب كبرا للفرار اذا تابوا واما عند مالك والثايني واحمد بن حنبل  
 وليث بن سعد وسائر علماء العظام فلا تقبل توبتهم ولا يعتبر اسلامهم ويقتلون بالخ  
 فقد جزم بقبول توبتهم عندما منا الاعظم وفيه مخالفة لما مر عن المجموعة ويظهر  
 ان هذا هو الصواب وهذه **مسألة** مهمة ينبغي تحريرها والاعتناء بها زيادة  
 على غيرها فقد وقع فيها خط عظيم وكان يخطر لي ان اجمع فيها رسالة اذكر فيها  
 ما حررت في حاشيتي على الدر المختار وغيره فلا بأس ان اذكر في هذا المقام  
 ما يوضح المرام اسعافا لاهل الاسلام من القضاة والحكام وان استدعني بعض  
 طول في الكلام فنقول **وبالله التوفيق** اعلم ان ما مر عن الصد  
 الشهيد من ان سب الشيعين لا يقبل توبة قد عزاه في البحر الى الجوهره شرح  
 القدوري وقد قال في النهر هذا لا وجود له في اصل الجوهره وانما وجد في هامش  
 بعض النسخ الخلق بالاصل مع انه لا ريبا طله بما قبله انتهى وقال الجوهره في  
 حاشية الاشباه بعد نقل كلام النهر اقول **على فرض ثبوت ذلك في عاصه**  
**نسخ الجوهره** لا وجه له يظهر لما قد مر من قبول توبه من سب الانبياء عندنا  
 خلافا لما للكلية والخبايه وان كان كذلك فلا وجه للقول بعدم توبه من سب  
 الشيعين بالطريق الاولى بل لم يثبت ذلك عن احد من الامة فيما اعلم انتهى  
 واعلم **مسألة** عدم قبول توبه سب النبي صلى الله عليه وسلم اول من ذكرها  
 عندنا صاحب النزاريه وتبعه المحقق الكمال ابن الهمام في فتح القدير شرح  
 الهداية وتبعه التمر تاشي في متن التنوير وكذا ابن نجيم في البحر والاشباه وافق  
 به في الخيرية لكن العلامة التمر تاشي بعد ما عزا ما في منتهى النزاريه قال  
 في شرحه عليه السلام منخ الفقار لكن سمعت من مولانا شيخ الاسلام امين الدين  
 ابن عبد العال مفتي الحنفية في الديار المصرية ان صاحب الفتح تبع النزاري  
 في ذلك وان النزاري تبع صاحب الصارم المسلول **فانه في النزاريه** ما نقله  
 من ذلك اليه ولم يفره الى احد من علماء الحنفية انتهى وفي معنى الحكم معزى الى  
 شرح الطحاوي ما صورته من سب النبي صلى الله عليه وسلم او بعضه كان ذلك  
 من ردة حكم المرتدين انتهى وفي التنف من سب رسول الله صلى الله عليه وسلم

فانه مرتد وحكم المرتد يفعل به ما يفعل بالمرتد انتهى فقولهم يفعل به ما يفعل  
 بالمرتد ظاهر في قبول توبته كما لا يخفى ومن نقل انها ردة عن ابي حنيفة رحمه الله  
 القاضي عياض في الشفاء انتهى ما في شيخ الفقار لمخصا **اعلم** ايضا ان النزاري  
**قال** انه كالمرتد في لانه حد وجب فلا يسقط بالتوبة ولا يتصور فيه خلاف  
 لاحد لانه حتى يتعلق به حتى العبد فلا يسقط بالتوبة كما يرحق للمسلمين الى  
 قال ودلائل المسئلة تعرف في الصارم المسلول على ما في الرسول انتهى وقد راجعت  
 كتاب صارم المسلول للعدة الشافعية الشيخ تقي الدين السبكي فزايته ذكر ما يرد  
 على النزاري حيث ذكر السبكي اولاه الشفاء للقاضي عياض المالكي ان الامام  
 الثايني موافق للامام مالك في ردة وعدم قبول توبته وانه عثل قال ابو حنيفة  
 واصحابه والفوري واهل الكوفة والاوزاعي لكنهم قالوا هي ردة ثم قال السبكي  
 بعد ذلك مقتضى ذلك ان الثايني لا يقبل توبته ولم ار من اصحابه من صرح عنه  
 بذلك الى ان قال هذا ما وجدته لكثا فدية والحنفية في قبول توبته قريب من  
 الشافعية ولا يوجد للحنفية غير قبول التوبة واما الخبايه فكلامهم قريب من كلام  
 المالكية هذا ما تحرى المنقول في ذلك واما الدليل فمعه قد نافي قبول التوبة  
 قوله تعالى قل للذين كفروا ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وقوله تعالى  
 قل يا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم الآية وقوله تعالى كيف يهدي الله قوما  
 كفرا والآية وهذه الايات **بعض** في قبول توبه المرتد ومعهما يدخل فيه سب  
 وقوله صلى الله عليه وسلم الاسلام يجب ما قبله والتوبة تحب ما قبلها  
 ولانا لا نحفظ انه عليه الصلاة والسلام قتل احدا بعد اسلامه والقول بان  
 حتى ادمي فلا يسقط بالتوبة صحيح لكننا علمنا من النبي صلى الله عليه وسلم ورافقه  
 ورحمته وشعفته انه ما انتقم لنفسه قط فكيف ينتقم له بعد موته انتهى كلام السبكي  
 لمخصا وتام الاجوبة مبسوط فيه وقد طال في ذلك الحالة حسنة ينبغي مراجعتها  
 وفيها ذكرناه كفاية ولا شك ان التقي السبكي والقاضي عياض ثقتان ثبات  
 عدلان يكتفي بشهادتهما ونقلهما عن الحنفية ان مذهبهم قبول التوبة ولا سيما مع  
 ما سمعته من النقل عن شيخ المذهب الامام الطحاوي وغيره ممن هو عري  
 بالمذهب يقيم وقال في الدر المختار وقد صرح في الشفاء ومعنى الحكم شرح  
 الطحاوي وحواي الزاهدي وغيرهما بان حكم المرتد انتهى وللعلامة النجاشي  
 الشهير بحسام جلبى من عظماء دولة السلطان سليم خان بن بايزيد خان  
 العثماني رسالة لطيفة فيها في الرد على النزاري وقال فيها انه يقبل توبته ولا يقتل



والجليل الى قريظ فالت ذلك اخوات القوامير القديس ثم رايته صريحا في القاري  
 كمالا وبنا القاصدين تالما **ف**نما لم يسمع السلطان قضا دعاه مناع  
 العيرة في كماله من بين الدعاوي وعلو سترته **ا**ولما جاء الاستر في ذلك اليوم اذ  
 علم من بين من حضر من الدعاوي وعلو سترته **ا**ولما جاء الاستر في ذلك اليوم اذ  
 اطلق الساع النصح بعد النصح جان وكذا المولى غيره والخلق له الذي علم  
 اطلاقه فسمع كل حركه في الوان السلطان وكون سلطان غيره في القاصدين  
 عيقل اطلق له اياما وقليل التقضي بين الناس جائز له سماع كل دعوى اذ القى  
 الدعوى على القاصدين **ا**ولما قضى ذلك من الدعوى وملك من السلطان وكون  
 الدعوى على القاصدين **ا**ولما قضى ذلك من الدعوى وملك من السلطان وكون

بالتشديد وقدم جوابان القاضى وكيل عن السلطان والحكم ونايب عنه فاذا اخصص  
قضاة بزمانا ومكانا او شخص اوجاد او مذهب تخصص والا فلا والقضاة  
في زمانا يثبوتون في الحكم باصحه عن مذهب الخليفة راج وقد ذكرنا في رسم  
المفتي ان المقلد لا ينفذ قضاؤه بخلاف مذهب اصلا فلا بد من تولية قاضى جنلى  
او ملكى للحكم بذلك فينفذ الخفى والحاصل ان هذا المستطاع مداحض الافدام قد وقع  
فيه فضلا وعظام بعد ظهور النقل الصريح عن الاعلام كيف يصح المدول عند  
سند تام وساحدا الشريعة عليه الصلاة والسلام سبله عن الظنون والاهام  
لا يدنسها سب ساب من اللثام فعلى المفتي ان يحتاط في خلاص نفسه في ساعة  
القيام فان قتل المسلم من اعظم الانام ولو ثبت ان قتله منقول عن الامام  
فمع نقل خلافه فيجب الاعراض عنه والاجام لما صرحوا به في الحدود والشبهات  
والتباعد عن قتل اهل الاسلام لقوله عليه الصلاة والسلام ادروا الحدود وعن  
المسلمين لا تطعمهم فان وجدتم للمسلم خراجا فخلوا سبيله فان الامام يخطئ في العقو  
خير من ان يخطئ في العقوبة رواه السيوطي عن عدة كتب فقام وانتصار الرسول  
مقبول فيما امرنا به من عنده ورجى فهذا ما تحرروا وتقرر فاحفظه والسلام  
**كتاب المفتوق** فيما اذا غاب رجل عن بلدته ومضى لذلك نحو ثلثين سنة ولم يعلم  
مكانه ولا مومته ولا حياتى عند من يقربها فهل ينصب له القاضى يحفظ  
ماله ويسوقى حقه حال او كبل له فيه **الجواب** نعم والمسئلة في اللتى **سئل** قال  
المفتوق اذا كان له جارية هل يملك القاضى بيعها بالرجح الشرعى **الجواب** نعم وفي يوسع  
فتاوى الدينارى اذا فقد الرجل وله جارية او غلام يملك القاضى بيعها ولو كان المالك  
غايبا غير مفتوق لا يملك بيعها **سئل** فيما اذا نصب القاضى زيدا يما عن عمر والمفتوق  
لما على مصالحه وهو اهل لذلك والمفتوق ابن بالغ يعارض القيم في مصالح ابيه  
وبريد مباشرها فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم الابوجه شرعى **سئل** في صفة مات  
عن اب مفتوق لا توردى حياته ولا مومته ولا ان عم عصبي يريد ان يرثها فهل ليس  
له ذلك وبقى تركها حتى يظهر امرها **الجواب** نعم وفي الذخيرة مدار مسائل المفتوق  
على حرف واحد انه يعتبر جيا في ماله يثنى في مال غيره الى ان قال ويوقف نصب  
المفتوق الى ان يظهر حاله انتهى باختصار **سئل** في مفتوق مات اقرانه فهل  
يحكم بموته بوجه الشرى **الجواب** نعم يحكم بموته بموت اقرانه في بلده على المذهب  
تنوير وفي البرازية تسعون سنة قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى انتهى  
ولا بد من القضاة بموته لانه امر محتمل ويرى مع ماله على من يرثه **سئل** في القيم

القيم لا يكون خصما فيها  
على المقنود



المنسوب من المفقود فهل لا يكون خصما فيما يدعى على المفقود من دين او شركة او عقار  
**الحرب** يتم كمال في التنوير وينصب القاضي من باخر حقه ويحفظ ماله ويقوم عليه  
 وليس يقتص فيها يدعى على المفقود من دين ورديعة وشركة في عقار او رقيق و  
 انتهى **سئل** في مفقود مبالغ فخص معلوم في ذمة زيد المقر بالمبلغ المزبور وليس المفقود  
 قبل ولها ما واخذت حقيقة فاذانصب القاضي امة قبله وكانت اهلالة له فهل  
 لها قبض المبلغ من زيد وحفظه الى ان يظهر امر المفقود **الجواب** نعم ونقلنا ما مرنا **سئل**  
 في رجل مات عن ابن بالغ عاقل غايب وبنت حاضرة ولتوفي ابن آخر بالغ نصبه  
 القاضي فباعه عنه الغايب ليضبط الغايب قدر ما يخلصه من غلقا ابيه المتوفى فاضبط  
 له ذلك وصدر ذلك لدى حاكم شافعي حكم بان قبض القيم المذكور صحيح وان كانت  
 الغيبة ليست بمنقطعة وان كان الناصب حنيفيا في حادثة ذلك كالمعنى الدعوة القرية  
 ركتب حجة اخرى معني مذهبه بصحتها وانفذ حكمه حاكم حنفي وكتب بذلك حجة اخرى  
 فهل يعل بعضهما بعد ثبوت شرعا **الجواب** نعم **سئل** في اسير في دار الحرب لا يدري  
 حياته ولا موته وله عقار وحال في بلدته فهل اذا نصب القاضي ابنته الامينة وكلا  
 لتأخذ ثلثا من عقاره وتحفظ ماله وتقوم عليه فهل يكون النصب المذكور صحيحا  
**الجواب** نعم هو غايب لم يدري موصفه اذا العلم بالمكان ولو بعد الاستئذان العلم بما ادى بالمرت  
 والحياة غالبا فدخلت اسره العدو ولم تعلم حياته ولا موته كما في المحيط تهر واوضحه  
 في البحر غاية الايضاح **سئل** في مفقود له حصه معلومة في دار وله قيم خاف خرابها وانهدما  
 وليس للغايب مال فعلي به ويريد بيعها باذن القاضي بمثل الثقل ويحفظ عنده فهل له  
 ذلك **الجواب** نعم ويبيع القاضي ما يخاف عليه الفساد من حال المفقود كبدية القاضي  
 بيع ماله المفقود والاسير من المتاع والرقيق والعقار اذا خيف عليه الفساد وليس  
 له بيعها للنفقة عياله وان باعها لخوف الضياع فصارت وراعه او ذانير يعطى للنفقة  
 منها بطريقه جامع الفصلين وفيه ولا يبيعها للنفقة ولو فعل نفذ ولو باع لفصاء  
 دينه جاز للقاضي بيع عبد المفقود وارضه اذا كان ينقصى بعضى الايام وفي المحيط  
 ولو باعها لفصاء دينه جاز وكذا لو علم حياته لكن لا يرجع منه سنتين كمنه مؤيد زاده  
**سئل** في رجل مات عن اخت لام وعن اخ لام مفقود وعن اخ لاب وخلف تركه كيف  
 يفعل **الجواب** بتقسم التركة بعد اخراج ما يجب اخراجه شرعا من سهمه لاخت للام  
 السهم سهم واحد وللخ المفقود سهم واحد يوقف الى ان يبين حاله والباقي  
 للخ لاب **كتاب القبط والقطر** **سئل** في صغير لقطه عمره سنة التقط رجل حر مسلم  
 ينفق عليه ويربيه ويريد رجل اخر اجنبي اخذه منه قهرا بغير رضاه فهل ليس ذلك

**طلب**  
 اذا كانت الام قيمة فهل لها  
 قبض الدين

**طلب**  
 مات عن ابن بالغ غايب وبنت  
 حاضرة وابنه اخر بالغ  
 نصبه القاضي فباع  
 عنه الغايب ليرضبط  
 ماله

**طلب**  
 اسير في دار الحرب لا يدري  
 حياته ولا موته ولا ماله  
 اخذ ماله للحفظ

**طلب**  
 لقم الغايب المفقود وبيع  
 حصته باذن القاضي  
 خوفا من الفساد

**طلب**  
 مات عن اخت لام وعن اخ  
 لام مفقود وعن اخ  
 لاب يوقف سهم  
 واحد للمفقود

**طلب**  
 لقط رجل ويريد رجل اخر  
 اجنبي اخذه له اخذه

**الحرب** يتم كمال في التنوير وغيره **سئل** فيما اذا التقط رجل عبادة ورجلها في يد غيره هل  
 يملك الخصومة ويده احق **الجواب** الصحيح ان له الخصومة لان يده احق كما في النهرين  
 السراج **سئل** فذكر السوال عنه وهو ما الحكم في الحاج ونحوه اذا اعيى به  
 بغيره فتركه فقام به غيره حتى عاد الى حاله وقد رايت لابن حجر الميمني في شرح المنهاج  
 في كتاب القطة عن احمد والليث يملكه ويرجع بما حصله عند مالك وعندنا يعني لا  
 الا نفعه لا يملكه ولا يرجع بشئ الا اذا استاذنه الحاكم في الانفاذ او اشهد عند نقض  
 انه ينفق بنيت الرجوع او يراه فقط عند فقده الشهود لان تقدم هنا غيرنا وروى  
 اخرج منا غير ذلك عند ابى الحسن المصري ورد بالايجاع على خلافه انتهى والله  
 عند الحنفية انه لا يملكه ولا يرجع بشئ الا ان ياذن له القاضي ان ينفق ويرجع وقد  
 ذكر ابن الزبير وصاحب الخلاصة وغيره في اخر كتاب الهبة ما هو كالمصريح في ذلك  
 فراجع وما مل كذا في حاشية خير الدين من آخر كتاب القطة **كتاب الوقف**  
**ورتبة على ثلاثة ابواب الباب الاول** في احكامه المتعلقة به من صحة وبطلان  
 وسندال وشروط وما يصح بيعه منه وما لا يصح ثم بيان احكامه المتعلقة به من صحة وبطلان  
 وصكوكه وما يكتب فيها من الشروط وغير ذلك **الباب الثاني** في احكام استحقاق  
 اهله من ريعه واستحقاق اصحاب الوظائف واحكام بيع انقاضه واشجاره  
 وقسمته وغصبه واجرة ومساقات اشجاره وعمارته وسكنانه واربابه  
 المتعاقبين وغير ذلك **الباب الثالث** في احكام النظار واصحاب الوظائف  
 نصب وهزل وتوكيل وفراغ واجبار وتعيين واستدانة واقرار وقبض وطرف  
 وعخذ لك **الباب الاول** **سئل** في امرأة وقفت في مرض موتها وقفا على شخص  
 ثم على جهة بر منصلة وماتت منه عن ورثة لم يجيز والوقف دخلت تركته  
 يخرج الوقف من ثلثها فهل يصح الوقف **الجواب** نعم قال في الاسعاف اذا وقف  
 المريض ارثه او داره في مرض موت صحيح في كل ما ان خرجت من ثلث ماله وان لم يخرج  
 واجازته الورثة فذلك لك والاي بطل فيما زاد على الثلث انتهى **سئل** في رقتا هلي  
 فقد كتاب رفته ولم يوقف على شرط واقعه ولم يعلم كيف تصرف نظاره في بشئ  
 من امره وليس لهم رسم في دواوين القضاة وعلم اصل مصر فعلى ذرية  
 واقعه ويبدل كل واحد من الذرية قدر معلوم من غلته يتناول له من نظاره ثم مات  
 شخص من الذرية لاهل ولده فهل يصح نصيبه من ربع الوقف لبقية مستحق  
 من غير غير ذكر على انثى ولا تقدم بطن على بطن حيث علم مصر فعلى ذرية  
 واقعه لم يعلم تصرف القوام السابقين والشرط واقعه كما في البرازية في الخامس

ف  
 ٧٢  
**طلب**  
 التقط عبادة ورجلها  
 في يد غيره  
**طلب**  
 اذا الحاج او على بغيره  
 التروك

١٢١

**طلب**  
 امرأة وقفت ما يخرج من  
 الملك لا بشرط اجارة  
 الورثة

**طلب**  
 فقد كتاب الوقف يعرف  
 نصيب من مات لبقية  
 المستحقين



والخيرية وكذا فميت لم يذكر واقعة سمع سموت عن غير ولد الخ كذا في الاسعاف في باب  
 الوقف على اولاده واراد اولاده **سئل** في وقف تقادم امره ومات لشهوده ولم  
 رسوم في دواوين القضاة وقد عرف من قوامه صرف غلة الى جماعة مخصوصين  
 جيلا بعد جيل وان اذ مات احد من مستحقين لم يعد عن غير ولد ولا اسفل منه  
 يصرف ثوبه نصيبه الى الاقرب فالاقرب الى البيت هل يجب اجراؤه على ما كان عليه  
 من الرسوم ولا يكلف احد منهم الى بيته في نسيبه الى الواقف حيث كان في ابيهم  
 جيلا بعد جيل **الجواب** نعم يجب اجراؤه على ما كان عليه من الرسوم في دواوين القضاة  
 ويعتبر تصرف القوام السابقين ولا يكلف احد منهم الى بيته في انصال نسيبه الى الواقف  
**سئل** في وقف هل يقيم يتصرف نظاره في بيعه يصرف ثوبه لله كذا من ذرية الواقف هـ وهـ  
 الاناث جيلا بعد جيل من قديم الزمان حتى يخسر في رجل من الذرية من طريقتي التلقي  
 ابيه المتصرف في ذلك قبله كل ذلك بلا معارض ولا منازع والآن قامت امرة من الذرية  
 تطلب استحقاقا في الوقف ومشاركة الرجل في ذلك مستندة الى كتاب وقف  
 بيد هـ منقطع الثبوت ولم يسبق تصرف في ربح الوقف للامان من الذرية اصلا بل  
 التصرف المذكور فهل يعمل بالتصرف المذكور بعد ثبوت شرعا ولا عبرة بمجرّد كتاب  
 الوقف المنقطع الثبوت **الجواب** نعم قال في الحاشية رجل في يده ضيعة فباع رجل واحد  
 انها وقف واحضرها فخطوط العبد والفقهاء الماضية وطلب من القاضي  
 القضاء بذلك الصك قالوا ليس للقاضي ان يقضي بذلك الصك لان القاضي انما  
 يقضي بالحجة والحجة هي البيعة والاثار واما الصك فلا يصلح حجة لان الخط يشبه  
 الخط وكذا لو كان على باب الدار لوح مضروب يتعلق بالوقف لا يجوز للقاضي  
 ان يقضي بالوقف ما لم يشهد بالشهود انتهى **سئل** فيما اذا وقف زيد واخوته هـ  
 نصف دار لها شايعة يمكن قسمته ولم يفرزها وانشأه على نفسها ثم بعد ذلك  
 منها على اولاده ثم لم يحكم الحاكم بصحة الوقف في حادثة الشيوخ فهل القاضي  
 ابطال الوقف حيث لم يقع فيه حكم قاضي برجهه الشرعي في حادثة ذلك  
**الجواب** نعم قال في التنوير وشرحه وصح وقف مشاع قضى بجوارزه لانه مستحقة فيه  
 فلحقني المغلدا ان يحكم بصحة وقف المشاع وبطلانه لاختلاف الترجيح **سئل** في رجل  
 له حصّة شايعة معلومة من دار معلومة فوفّعها على نفسه مدة حياته ثم من بعده  
 على بنته ثم على جهة بر متصلة وحكم الحاكم بصحة وان كان مشاعا يقبل القسمة  
 وان كان على النفس فهل صح ذلك **الجواب** نعم اتفق ابو يوسف ومحمد على جواز  
 وقف مشاع لا يمكن قسمته كالحمام والبئر والرحى واختلف في الحكم فاجازه ابو

**طلب**  
 حيث اجاز الوقف الذي  
 تقادم امره على ما كان  
 عليه من الرسوم في  
 دواوين القضاة

**طلب**  
 وقف اهلى قديم يصرف ثوبه  
 للذكور وثة الاناث فقات  
 امارة بيد هـ كتاب  
 منقطع الثبوت  
 لاعبرة به

**طلب**  
 في يد رجل ضيعة فباع رجل  
 واحد في الوقف لا يجوز  
 للقاضي ان يقضي  
 بالوقف

**طلب**  
 مع وقف مشاع قضى  
 بجوارزه

**طلب**

يوسف وبه اخذ مشايخ بلخ واطلبه محمد بناء على اختلافها المتقدم فنقول تفرغا على قول ابي  
 يوسف واذا وقف احد الشركيين حصته من ارض جازا سقا من فصل وقف المشاع  
 وصح عند ابي يوسف جعل غلة الوقف او الولاية لنفسه ملتقى من الوقف **سئل**  
 فيما اذا وقف هـ حصّة شايعة لها في غراس يقبل القسمة قائم في ارض وقف  
 اخر على نفسها ثم على اولادها ثم على جهة بر متصلة بموجب كتاب وقف  
 حكم الوقف المذكور **الجواب** وقف المشاع الذي يقبل القسمة صحيح عند ابي يوسف  
 وعند محمد لا يصح ولا يصح وقف المنقول الا في اشياء مخصصة عند ابي يوسف  
 ويصح عند محمد والشجر من قبيل المنقول كما صرح به في البحر والامام الاعظم بطل  
 وقف المنقول كما في الهداية وغيرها ولا يرى محمد الوقف على النفس فلا يصح عند  
 ابينا الثلاثة كما اتفق بذلك العلامة الشيخ اسماعيل المفتي بدسوق سابقا  
 مسطور في فتاواه من الوقف وفي فتاوى الشلبي وقف البناء دون الارض صح  
 والحكم به صحيح لكن في وقفه على نفسه اشكال من جهة ان الوقف على نفسه اجازة  
 ابو يوسف ومنه محمد ووقف البناء من قبيل وقف المنقول ولا يقول به ابو يوسف  
 بل محمد فيكون الحكم به مركبا من مذهبي وهو لا يجوز لكن الطرسوسي ذكر ان في  
 منية المفتي ما يفيد جواز الحكم المركب من مذهبي وعلى هذا يخرج الحكم بوقف  
 البناء على نفسه في مصر في ارض خاخرة على هذا الفط حكم به القضاة السابقون  
 ولعلم بنزه على ما ذكرنا من جواز الحكم المركب من مذهبي او على ان الارض ملكات  
 متغيرة للاحتكار نزلت منزلة مال الوقف البناء الارض من جهة ان الارض  
 بيد ارباب البناء يتصرفون بها بما يشاء ومن هدم وبنوا وتغيّر لا يتصرف احد لهم فيها  
 ولا يبرمجهم عنها وانما عليهم غلة تؤخذ منهم كما افاده الحضاف هذا ما تحرر في جواب  
 والله تعالى اعلم بالصواب انتهى وفي موضع آخر من الوقف من فتاوى الشلبي المذكور  
 ما نصه فاذا كان وقف الدرام لم يبر والا غير زفر ولم يرد عنه في وقف النفس شيئا  
 فلا يباح وقفها على النفس حج على قوله لكن لو فرضنا ان حاكما حنفيا حكم بصحة وقف  
 الدرام على النفس هل ينفذ حكمه فنقول النفاذ مبني على القول بصحة الحكم الملقى  
 وبيان التلخيص ان الوقف على النفس لا يقول به الا ابو يوسف وهو لا يرى وقف  
 الدرام ووقف الدرام لا يقول به الا زفر وهو لا يرى الوقف على النفس فكان  
 الحكم بجواز وقف الدرام على النفس حكما ملحقا من قولين كما ترى وقد مشى شيخ  
 حنا شيخنا العلامة زين الدين تاجي وبياجة تصحيح القدوري على عدم نفاذه ونقل  
 فيها عن كتاب توفيق الحكام في غوامض الاحكام ان الحكم الملقى بالحل يا جامع المسلمين

**طلب**  
 في الحكم اذا كان ملحقا من  
 قولين في مذهب وفي مذهب  
 الخ



وشي الطرسوسي في كتابه انفع الوصايا على النفاذ مستند في ذلك لما رآه في منية المفتي  
 فليست من رآه انتهى **اقول** ورايت بخط الشيخ مشايخنا مطلقا على التركيب في محرمته  
 الكبيرة تأقلا من خط الشيخ ابراهيم السوالا في بعد هذه المسئلة المنقولة عن فتاوى  
 الطليبي ما نصه **اقول** بالبحر في شيخ الاسلام ابو السمود في فتاواه وان الحكم  
 ينفذ وعليه العمل والله تعالى الوفاق انتهى ما رايته بخط الشيخ ابراهيم المذكور **اقول**  
 ايضا قد يوجه ذلك بانه ليس من الحكم الملقى الذي نقل العلامة فاسم انه باطل  
 بالاجماع لان المراد باجزم بطلانه ما اذا كان من مذهب متبينة لا اذا حكم بصحة  
 نكاح بلاولى بناء على مذهب ابي حنيفة وبلاشهر وبناء على مذهب مالك بخلاف  
 ما اذا كان ملفقا من اقوال اصحاب المذهب الواحد فانه لا يخرج عن المذهب فان  
 اقوال ابي يوسف ومحمد وغيرهما منية على قواعد ابي حنيفة اوهي اقوال مروية  
 عنه وانما نسبت اليه لانه لا استنباط لهم لها من قواعد او اختيارهم اياها كما وصفت  
 ذلك في حاشيتي على الدر المختار بما لا مزيد عليه فارجع اليه رويده ما رعى الطليبي  
 حكم القضاء الماضيين بذلك وكذا ما في الدرر من كتاب القضاء عند قوله القضاء  
 في يجتهد فيه بخلاف رايه ناسيا مذهبنا فذعني ابي حنيفة ولو عايناه فغيره ورايان  
 حيث قال والمراد بخلاف الراي خلاف اصل المذهب كالخفي اذا حكم على مذهب  
 الشافعي او غيره او بالعكس واما اذا حكم حنفي بما ذهب اليه ابو يوسف ومحمد  
 او غيره من اصحاب الامام فليس حكما بخلاف رايه انتهى فتأمل ثم راي **اقول**  
 في فتاوى العلامة امين الدين بن عبد الغال ما نصه وصي اخذ المفتي بقول  
 واحد من اصحاب ابي حنيفة يعلم قطعا ان القول الذي اخذ به هو قول ابي حنيفة  
 فانه روي عن جميع اصحاب ابي حنيفة من الكبار كابن يوسف ومحمد وزفر والسي  
 انهم قالوا ما قلنا في مسئلة قولنا الا وهي رواية عن ابي حنيفة واقسموا عليه بما نا  
 غلظا فان كان الامر كذلك والحالة هذه ولم يتحقق بحمد الله تعالى في الفتوة جواب  
 ولا مذهب الا كيف ما كان وما نسب الى غيره الامحازا وهو كقول القائل ثوب  
 قوله ومذهبي مذهب انتهى **سئل** في مريض مرض الموت وقف فيه عقاره على  
 اولاده ثم مات من مرضه المذكور عنهم ولم يجز والوقف المزبور ولم يحكم به حكم  
 شرعي يرى صحته فهل يكون المزبور غير جائز **الجواب** هذا الوقف وصية والوصية  
 للوارث باطلة فلا يجزى المذكور والله تعالى اعلم **سئل** شيخ الاسلام عن رجل وقف داره  
 على اولاده وكتب في الصلح وقف فلان على اولاده فلان وفلان كذا وقف عليهم  
 وتصدى به عليهم في حال حياته وبعد وفاته قال هذا يوجب الفساد لان هذا وصية

الوقف

للوارث والوصية للوارث باطلة قال ينبغي ان يجتاط في ذلك فليكتب في حياته وصيته  
 قال وكذا سمعت من السيد الامام ابي شجاع وهذا الجواب صحيح فيما اذا كان له وارث آخر  
 سوى هؤلاء الذين وقف عليهم غير صحيح فيما اذا لم يكن له وارث آخر من اولادهم  
 من وقف الترخاينة ولو قال ارضي هذه صدقة مرفوعة بعد وفاتي على ولدي وولد  
 ولدي ونسليم فالوقف على من لصلبه لا يجوز لان الوصية للوارث لا يجوز وعلى ولد  
 ولده تجوز لكن لا يكون الكل لهم مادام ولد الصلب حيا فتقسم الغلة في كل سنة على  
 عدد رؤسهم فما احصا ولد الولد فهو لهم وقف وما احصا ولد الصلب فهو ميراث  
 بين جميع ورثته حتى يشاركهم الزوجة والزوج وغيرهما فان مات بعض ولد الصلب  
 فالغلة تقسم على عدد رؤس ولد الولد وعلى الباقي من ولد الصلب فما احصا الباقي  
 من ولد الصلب يكون بين جميع الورثة الاحياء والاموات كل من كان حيا عند  
 موت الواقف انتهى من الفصل الخامس من وقف الخلاصة في مسئلتنا الوقف  
 على الاولاد يكون **والوصية للوارث لا يجوز** قال في التنوير وغيره ولا تصح لوارث الا  
 باجازه ورثته انتهى قال العلامة لقوله عليه الصلاة والسلام لا وصية لوارث الا ان  
 يجيزها الورثة يعني عند وجود وارث آخر كما يفيد آخر الحديث ولم يكن لوارث  
 آخر في مسئلتنا والحال انهم لم يجزوه فلا يجوز الوقف المذكور وفي التنوير من  
 الوصية من باب العتق في المرض اعتاقه ومحاباة ربه وقصد رضائه وصية  
 فتعتبر من الثلث انتهى ولا شك ان هذا في حق الاضي لقوله فيما تقدم لا تصح لوارث  
 الخ ولصرح قول الخلاصة فالوقف على من لصلبه لا يجوز لان الوصية للوارث لا يجوز  
 انتهى ولصرح كلام شيخ الاسلام ايضا فتقرر ان الوقف على الاولاد وصية والوصية  
 للوارث لا يجوز الا باجازه الورثة واذا لم يجزوا ولا يجوز الوصية فكذا الوقف **اقول**  
 في البحر في الظهيرية رجل وقف دارا له في مرضه على ثلاث بنات له وليس له وارث غيرهن  
 قال الثلث من الدار وقف وانقلثان مطلق يصنع بهما ما شين قال الفقيه ابو الليث  
 هذا اذا لم يجز اما اذا جاز صار لكل رقتا عليهن انتهى فعلم ان الثلث صار رقتا  
 في مسئلتنا وان لم يجز الاولاد لان نفاذ الوصية من الثلث لا يتوقف على الاجازة  
 فتصدق من الثلث وان كانت للوارث لعدم المنازع وعدم جوازها للوارث عند وجود  
 وارث آخر منازع واما الثلثان فلا يجوز فيها الوصية وان كانت للوارث ولا مانع  
 لان الشرع لم يجعل للوصي حقا فيما زاد على الثلث فلم تجز بلا اجازة الوارث هذا  
 ما ظهر في ترجيح كلام الظهيرية وبه يعلم ان اطلاق المؤلف عدم جواز الوقف  
 فيه نظر فتدبر وما يكون الوقف المذكور لم يحكم به حاكم فسيب في الكلام غلبه في محله



**سئل** في امرأة وقفت دارها في مرض موتها على بعلها المستقرة في عصمة ثم من بعده على جهة بر وماتت من ورثة لم يجز والوقف ولم تختلف غير الدار المذكورة فهل الوقف من الثلث وبطل فيما زاد عليه **الجواب** الوقف في المرض وصية ولا فرق بين ان يجزى المريض بان يقول وقفت على كذا او يوصي به والوصية للدار لا تجزى الا باجازة بقية الورثة ولو خرجت من الثلث ولغير الدار تجزى من الثلث وقد اوافقه المذكور بيت الدار وغيره حيث وقفت على نفسها ثم من بعده على جهة بر فحيث لم تترك غير الدار المذكورة فيجزى الوقف في ثلثها وبطل عازا على الثلث حيث لم تجزى الورثة وما زاد على الثلث يصبر بين الورثة على قدر سهامهم وما خرج من غلة الثلث يقسم بين الورثة جميعا على فرايض الله تعالى ما عاش بعلها المذكور ناذ ا مات حرثت غلة الثلث كلها لجهة البر ثم ثم على ما شرطت الواقعة المذكورة والمسئلة في الجزية من الوقف والخصاف والخاتمة والبحر وغيرهما **سئل** في رجل وقف وقفه في مرض موته على بناته الثلاث ثم من بعدهن على اولادهن ثم على جهة بر لا تقطع لم مات الرجل من مرضه المزبور عنهن وعن زوجة واولادهم عصبة لم يجز والوقف ولا صدقوا له والوقف المزبور يخرج من ثلث ماله فكيف الحكم **الجواب** يجزى الوقف وما خرج من غلته يقسم بين ورثة الرجل على فرايض الله للبنات الثلث الثلث وللزوجة الثمن والباقي لاولادهم العصبة المذكور تقسم غلة كذلك ما عاشت البنات المذكورات فاذا امتن طرفت غلة لاولادهم على ما شرطه الرجل **اقول** وهذا فائدة ذكر في البحر بقوله ثم اعلم ان لو وقفنا في مرض موته والوارث له الا زوجته ولم تجز ينبغي ان يكون لها السدس والخمسة السدس تكون وقفها في البناتية من كتاب الوصايا ولم يدع الا امرأة واحدة ووصى بكل ماله لرجل ان اجازت فكل المال له والا فالسدس لها وخمسة الاكوان له لان الموصى له ياخذ الثلث او الباقي اربعة تاخذ المرأة الربع والثلاثة الباقية للموصى له فحصل له خمسة من ستة انتهى ولا يخفى ان هذا حيث لم يختلف غير الدار المذكورة **سئل** فيما اذا استدان هندا من زيد مبلغا معلوما من الدراهم وارهنه عنده على ذلك جميع دارها المعلومة رهنا شرعا مسلما ثم وقفت الدار وهي معسرة ثم باعها زيد لوفاء المبلغ المذكور فهل الوقف باطل والبيع صحيح **الجواب** نعم وبطل رهن معسرة على الوقف واما وقف المعسرة فان افنت او ماتت عن وفاء عاد الى جهة الوقف وان ماتت عن غير وفاء بيع وبطل الوقف كذا في فتح القدير وكنت عن حكم حال الحياة

الوقف في مرض الموت وصية

جمعت

المذكورة

وقف في مرض موته على بناته يجزى الوقف وما يخرج يقسم بين الورثة

في بطلان وقف المعسرة ان كان الوقف معسرا ويبيع صحيح

لو كان معسرا في الاسفان لو وقف المعسرة بعد تسليم اجرة القاضي على دفع ماله عليه ان كان موثقا كان معسرا بطل الوقف وباعه فيها عليه انتهى وهكذا في الذخيرة والمخطوطة او ايل كتاب الوقف **سئل** في رجل عليه دين مات باحدهما دار ليس له غيرهما قصد المصلحة وتبعتها من يدعي قدر له يثبت فهل ليس للقاضي تنفيذ هذا الوقف بمقدار ما شغل بالدين **الجواب** نعم **سئل** في رجل صحيح مديون دينا مستقرا اذا وقف وقفه على جهة بر لا تقطع وسجله القاضي تسجيلا شرعيا ثم مات فهل ينقض وقفه لارباب الديون او لا **جاء** حيث صار الوقف سجلا شرعيا لا ينقض لذلك لان الوقف تبرع ولم يشترط لعصبة براءة الدين المستغرق بالايجاج هذا اذا لم يكن محجرا عليه بسفاه او بدية على راي من يراه ولا يثبت الحجر الا بالقبض كما صرح به قال في الاسعاف فان لم يكن محجرا عليه يعني المديون يصح وقفه وان قصد ضررا لغيره انتهى وصرح به غيره فقد خالف وقف المريض مرض الموت المحبط دينه ماله لتعلق حتى الفراح بالعين وهذا بالذمة محضا وبني علما وانما الحكم على ذلك واما اذا كان محجرا عليه فاطلق الخصاف انه لا يصح وقال ابن الهام يبنى ان يصح وهو الصحيح عند المحققين وعند الكل اذا حكم به حاكم انتهى **اقول** قال العلاني في الدر المختار وبطل وقف رهن معسرة ومديون محبط بخلاف صحيح لو قبل الحجر ثم قال لكن في معروضات الفتى الى السعود **سئل** عن وقف على ولده وهرب من الديون هل يصح فاجاب لا يصح ولا يلزم والقضاء ممنوع من الحكم وتسجيل الوقف بمقدار ما شغل من الدين انتهى فلنحفظ فقد استدرك العلاني بما في المعروضات واقره وقد تبين

**سئل** في رجل عليه دين لم يرد له دار ملك ففعل الابن عنها بقدر دينه وليس له ما يوفي به دينه فوقف الدار لمنع صاحب الدين اجاب ليس للقاضي ان ينفذ هذا الوقف ويجزى الرجل المزبور على بيعه وفاء الدين والقضاة ممنوعة من تنفيذ مثل هذا الوقف كما افاد المرحوم الفتى الاعظم ابو السعود افندي رحمه الله تعالى بقرنه انتهى **سئل** فيما اذا وصى رجل في مرض موته بمبلغ معلوم من الدراهم ليعمرها سبيل ماء في مكان ميبأ لبناء في طريق ليسب منه المارة ووقف كرمه على ذلك لتصرف في مصالحه ثم مات من مرضه المزبور عن تركه يخرج المبلغ والكرم من ثلثها فهل يصح **الجواب** نعم وقف عقارا على مسجد او مدرسة هيا مكانا لبناءها قبل ان يبنيها اختلف المتأخرون والصحيح الحظر ونصرف غلته الى الفقراء الى ان تبني واذا بنيت ردت اليها الغلة لئلا يهاجم على الهدية

وقفه

وقفه

وقفه

وقفه

وقفه

وقف كرمه على سبيل يعمر به ان كان هيا مكانه



**طلب**  
وقفت على مسجد سوره ومات  
ولم يعرفوا هبة مكانة الوقف  
باطل

من الوقف ونقل المؤلف عنه حده ما عسرته **سئل** فيما اذا انشا رجل وقف على مسجد  
سوره فان تعذر الصرف عليه فعلى جهة برأيه متصلة ثم مات الوقف ولم يعرف  
المسجد الموقوف عليه ولا اعد مكانا لتعظيمه فهل يكون الوقف المزبور باطلا  
وتقسم الاماكن الموقوفة بين ورثة الواقف على الغريضة الشرعية **الجواب**  
المجمل انه ذكر في كتب الفقهاء رجل هبها موضعاً لبناء مدرسة وقبل ان يبني وقف  
على هذه المدرسة وقفاً بئر ايده وجعل آخره للفقر وحكم القاضي بصحة اذني القاضي  
الامام صدر الدين ان هذا الوقف غير صحيح معلل بان هذا الوقف قبل وجود  
الموقوف عليه واذا في غير من اهل زمانه بصحة ورجح بان بعضا من المسجد  
بل هو الاصل فيها فذكر ان موجودا زمان الوقف وهو الموضع المهيأ لبناء المدرسة  
واما في هذه الصورة حيث لم يهيئ موضعاً لبناء المدرسة فهو في الحقيقة وقف  
على معدوم حقيقة وهو احرى بما عطل به الامام القاضي صدر الدين من البطلان  
والله تعالى اعلم كتبه الفقير عبد الرحمن الوادي على عنه **سئل** فيما اذا وقفت  
هبة دارها سخر على اولادها الموجودين ثم على اولادهم ثم ثم على جهة بر ولم  
يحكم بموجب الوقف حاكم شرعي حكما شرعيا على وجهه في جاذبة ذلك ومات  
عن اولادها المزبورين ثم انتفرا اولادها فباعوا الدار بعد ما اطلق لهم قاضي  
القضاة بيعها فهل يصح البيع ويكون حكما ببطلان الوقف حيث لم يحكم بل ولم الوقف  
حاكم شرعي بوجهه الشرعي الصحيح واطلق القاضي الوادي كما صرح به في التنوير  
وبغيره وافتي بذلك الترتيبي والمولى ابو السحود والخير الرملي نقل على المختار  
وفي الاسماعيلية اذا وقف زيد غراسا على نفسه ثم ثم على جهة بر متصلة وحكم  
به حاكم حنبلي بغير وجه خصم ثم باع الواقف الفراس **اجاب** حيث لم يكن الوقف  
صحلا محكوما به فلما لم يحكم بصحة البيع ولا يكون الحكم الذي لم يكن على الدعوى  
الشريعية ما منعه ذلك انتهى وافتي بذلك على هذا السؤال المحرم المولى عبد  
افندي الهادي مفتي دمشق **اقول** وبصحة بيع غير المسجل افتي ابن نجيم  
صاحب البحر في فتاواه قال وبهذا افتي سراج الدين قاري الهداية الخ لكنه قال  
في حجه ان هذا على قول الامام الرجوع اي من ان الوقف انما يتم باقتضاها  
الراجح المفتي به فان كان حنفيا متعللا بحكمه باطل لانه لا يصح الا بالجميع المفتي به  
فهو معتزله بالنسبة الى القول الضعيف ولذا قال في القنية تفريعا على الصحيح  
فالبيع باطل ولو قضى القاضي بصحة وقد افتي به العلامة تاسم واما ما افتي  
العلامة سراج الدين قاري الهداية من صحة الحكم ببيعها قبل الحكم برفعه فيحمل

في بيع الوقف غير المسجل

**طلب**  
في بيع الوقف غير المسجل

المعتمد

على ان القاضي يحتج بها وسهو منه انتهى كلام البحر في المنبر والدر المختار ويؤيده  
ان العلامة قاري الهداية ذكر في فتاويه ثانيا خلافا ما ذكره الاول ان غلظته في حاشيته  
على البحر فراجعها واما ما في الاسماعيلية فانه لا يصح وقفه بل احكم كونه غراسا وهو من  
التقوى وكونه وقفاً على النفس فلا بد له من حاكم يراه **سئل** في قاعة قد عماره  
مكة البناء في محلة امنية برعونة في السكنى فيها وتجرها جرم المثل وارضها مفرقة بطلاط  
قديم من عهد واقفها والآن يريد بعض مستحق الوقف بيع البلاط المزبور ببلاده  
شرعي وفي ذلك تغيير صفة الواقف ربيع الدين الموقوفة فهل لا يصح بيعه **الجواب**  
ثم حيث الحال ما ذكر في عدة الفتاوى لا يجوز بيع بنا الوقف قبل هدمه ولا  
الاخبار الموقوفة الممرة قبل تلفها بخلاف غير الثمرة انتهى بحرم البيع الفا سدحت  
قول الماتى وعلو سقط ومثله في العادبة من الفصل العاشر ولا يجوز للتاظر تغيير  
صفة الواقف كما افتي به الخير الرملي والحاو في وغيرهما فكيف تباع العين بطلا  
مسوخ شرعي **سئل** في اشجار الوقف الغير المثمرة اذا ثبت بيعها وشلوها  
وعدم الانتفاع بها الاطباق وفي بيعها وحملها الخطر والمصلحة لجهة الوقف ثبوتها  
شرعيا بعد دعوى شرعية فهل يجوز قلعها وبها **الجواب** نعم وفي فتح القدير  
وسئل ابو القاسم الصفار عن شجرة وقف يبيع بعضها ويبقى بعضها فقال  
ما يبيع منها فسيبيل سبل غلظتها وما بقي فترك على حالها انتهى وفي البرزخ  
وقال الفضلي وبيع الاشجار الموقوفة مع الارض لا يجوز قبل القلع لبيع الارض  
وقال ايضا اذا لم تكن مثمرة يجوز بيعها قبل القلع ايضا لا غلظتها والمثمرة لا تباع  
الا بعد القلع كبناء الوقف بحرم كتاب الوقف تحت قوله ولا يملك الوقف  
وفي الفاتر خاتمة ثبوت وقف على ارباب مسلمين في بد مثله باع وردد اشجار  
الثوت جاز لا بد من إزالة الفلة فلما راد المشتري قطع فوايم الشجر يمنع لانها ليست  
ببيعها ولو امتنع المتولى من منع المشتري عن قطع القوائم كان من حيازة منه  
انتهى من الفصل السابع وفيها تبيل الفصل الرابع والعشرين الاشجار الموقوفة  
اذا كانت غير مثمرة يجوز بيعها قبل القلع لانها هي الفلة بيعها والمثمرة لم يجوز  
بيعها الا بعد القلع كبناء الوقف انتهى **سئل** في شجرة وقف غير مثمرة يريد  
المتولي بيعها بتمثل قبل القلع لما رى فيه من المصلحة للوقف فهل له ذلك  
**الجواب** نعم واجاب المؤلف رحمه الله تعالى عن سؤالا آخر بانه لا تنقض البيعة  
المذكورة باقاة بيعة اخرى ان الفراس حبي البيع كان من مثمر قد تزج البيعة  
كونها لم يدعى صحة العقد الذي وقع الاختلاف بيته وبينه الاخر فيه مطلقا لا باق

**طلب**  
لا يصح بيع بلاط مفرش  
في قاعة وقف

**طلب**  
لا يجوز للتاظر تغيير صفة  
الواقف

**طلب**  
يصح بيع اشجار الوقف  
الهابسة

**طلب**  
لا يصح بيع الارض متعلق بالموقوفة  
لا يصح بيعه

**طلب**  
لا يجوز بيع اشجار الوقف  
المثمرة الا بعد القلع جلا ان  
غير المثمرة

**طلب**  
لا تنقض البيعة على ان يبيع  
باقاة بيعة اخرى على  
انه حبي البيع كان

**طلب**  
تزوج بيعة مدعى صحة العقد



الوصي دار الصغير من رجل قائلا انها متوجهة الى الخراب وتعرف المشتري بما زمانا  
وعمرها فلما كبر الصغير وصار بالغ ادعى على المشتري ما بيع الوصي اياها  
باطل لانه الدار كانت معروفة حين باعها الوصي منه كان القول للصغير  
قوله ان الدار معروفة حين البيع لانه ينكر العقد وتقبل بينة المشتري على انها هي  
الدار كانت خربة وقت البيع لانه ثبت صحة البيع وبينه الصغير ستيفها وثبت  
بطلان بيع الوصي لان تصرف الوصي حال كونه الدار معروفة باطل لا يجوز له  
تقبل بينة المشتري ولا تقبل بينة الصغير كذا في فتاوى البرازية وفتاوى  
العسري وغيرهما انتهى وكذا الوبايع المتولي اشجار الوقف وقطعت وادعى اهل  
الوقف انها كانت مثمرة وقال باسبة واجبة القلع فبعد الهلاك يقبل قوله  
بينه في براءة نفسه من الضمان وكذا بينة عند تعارض البينتين كذا في هامش  
القول لمن في البيوع وفي الخبرية المصريح بعدم جواز استثناء الدعوى بعد  
انفصالها على الوجه الشرعي وفيها نقلا عن الكافي من كتاب الشهادة اذا تضمنت  
الشهادة نقض قضاء ترد انتهى في المسئلة بعد ثبوت الشك وعدم الانتفاع  
والحكم بصحة البيع كيف تسمع بينة المستحق وينقض القضاء وتسايف الدعوى  
تأمل وفي الاشياء من الدعوى اي بينة سبقت وقضى بها لم تقبل الاخرى  
**سئل** في دار من فرغ على الذرية سكت بها امرأة من ذرية الواقف مع زوجها  
وقد غير زوجها بعض معالم الوقف فهل يلزمه إعادة ما غيره الى ما كان عليه  
**الجواب** نعم وفي فتاوى ابن التلي برفع امر الشخص المذكور لولي الامر بانه  
يهدم بانه إعادة الوقف على ما كان عليه ويؤديه على ذلك انما ديب الزاجر له  
اللابق له ويثاب ولي الامر ايد الله به الدين ورفع الطغاة والمعتدين الخراب  
الجزيل انتهى وفيه نظر الميرزا الشيرازي الاسلام نور الدين الطرابلسي جميع ما غيره  
يلزمه إعادة الى ما كان عليه وهدم البئر وقلع الاشجار وتغير النول واجبت كلزم  
به وكذا يلزمه عمارة ما تلفت بسبب البئر والسقي واجرة ما انتفع به انتهى وقال  
سراج الدين قاري الهداية في فتاواه بنظر القاضي في ذلك ان كان ما غيره اليه  
انتفع لجهة الوقف وهو مشرع بما انتفعه في العمارة ولا يجب له من الاخرة  
وان لم يكن انتفع لجهة الوقف ولا كثيرا لهدم ما صنع وإعادة الوقف  
الى الصفة التي كان عليها بعد تعزيره بما يليق بحاله انتهى والمسئلة المذكورة  
في الخبرية من كتاب الاحارات وفي فتاوى الكازروني نقلا عن الحاشي  
في جواب سؤال ما نفقه ويطلب بهدم ما غير به صفة عين الوقف حيث لم

**طلب**  
لا تنقض الدعوى بعد انفصالها  
على الوجه الشرعي

**طلب**  
اذا غير الى كس بعض معالم  
الوقف يؤمر باعادة ما كان  
عليه

**طلب**  
ان كان ما غير اليه انتفع للوقف  
يبقى ولا امر بهدمه  
واعادة ما كان  
عليه

**سئل**  
بكي للوقف فيه مصلحة الخ ما حرره في ناظر وقف باع حيا ما وقف الاحتياجه الى الترميم  
مع مساعدة الوقف من رجل ذي قدرة وشركة فاشتره منه وقلع الحمام وبني مكانه  
دارا هل يصح البيع المزبور على الوجه المذكور ولا وبعد ذلك فابطلهم عليه الجواب  
اما الناظر فله الغل واما ذو القدرة فله من قلع ما بناه وضمان قيمة ما قلعه  
ودفعه الى متولي الوقف مع ساحة الحمام فانه لا قدرة في مثالبه ذرة الله تعالى  
لاحد من خلقه فتاوى الى السموه من الوقف **سئل** في انقاض الوقف المشتمل  
على احجار واخشاب مكسرة ملقاة في ارض الوقف اذا تعذر عودها الى الجاهل  
وعدم الانتفاع بالوقف وباعها المتولي بسبب ذلك من رجل بئس هو ضعف  
عن المثال الثابت ذلك مع الحظ والمصلحة للوقف بالبينة الشرعية فهل يكون  
البيع جائزا **الجواب** مسئلة بيع انقاض الوقف صرح بها في كثير من المعينات  
من جملة ذلك صاحب الهداية فانه قال ما تهدم من بناء الوقف والتمس حرقه الحاكم  
في عمارة الوقف ان احتاج وان استغنى عنها مسلكه حتى يحتاج للعمارة فيصرفه  
فيها لانه من العمارة ليبقى على التابيد فيحصل مقصود الواقف فان مست  
الحاجة اليه في الحال صرفها فيها والا مسكها حتى لا يتعذر عليه ذلك وان الحاجة  
فيبطل المقصود وان تعذر إعادة عينة الى موضع بيع وصرف عنه الى المنة  
رفا للمبدل الى مصرف المبدل ولا يجوز ان يقسمه يعني النقض بين مستحق  
الوقف لانه جزء من العين ولا حق للموقوف عليهم فيه وانما حقهم في المنافع والعين  
حتى الله فلا يضرهم غير حقهم وقد حصل ما ذكرنا الجواب والله تعالى اعلم بالصواب  
واجاب قاري الهداية عن وقف الهدم ولم يكن له شيء يعميه ولا ملك اجارة  
وتعميره هل يحتاج انقاضه بقوله اذا كان الامر كذلك صح بيعه باسم الحاكم **سئل**  
بئنه وقف مكانه فان لم يكن رده الى ورثة الواقف ان وجدوا والابصر  
الى الفقهاء **سئل** في خربة جارية في وقف هل تعطى الانتفاع بها وضممت  
عن الفلة وليس في الوقف غيرها حتى يبرها وادت الضرورة الى  
الاستبدال بها بطريقه الشرعي بما فيه الحظ والمصلحة للوقف ولو بالدرهم  
ليشتري بما دار اخرى اكثر نفعا واد رربعا واحسن ضعفا فهل للقاتل  
ان يفعل ذلك بوجه الشرعي **الجواب** نعم في فتاوى قاري الهداية **سئل** عن  
استبدال الوقف ما صورته هل هو على قول ابي حنيفة او اصحابه اجاب  
الاستبدال اذا تعين بان كان الوقف عليه لا ينتفع به وثمة من يرغب فيه  
ويعطى بدله ارضا او دارا لاربع يعود نفقه على جهة الوقف فلا استبدال

**طلب**  
في بيع انقاض الوقف

**طلب**  
اذا تهدم الوقف ولم يكن له غيره  
يتابع انقاضه الخ

**طلب**  
سائل استبدال الوقف



في هذه الصورة قوله اي يوسف ومحمد رحما الله تعالى وان كان للوقف ربع ولكن شرب  
 شخص في استبداله ان اعطى بوليه اكثر ربعا منه في صقع احسن من صقع الوقف جاز  
 عند القاضي اي يوسف والعل عليه والا فلا يجوز انتهى قال العلامة صاحب النهر في  
 الفتوى المذكورة ما نصه ورايت بعض الموالى يعمل الى هذا ويعتده وانت خبير بان  
 المستبد له اذا كان قاضي الجنة فالنفس به مطمئنة فلا يخشى الضياع منه ولو بالدرهم  
 والدينار والله تعالى اعلم انتهى وقد افني بجواز الاستبدال بالنقود اذا كانت فيه مصلحة  
 للوقف جماعة من العلماء الاعلام منهم العلامة الحير الرطى وتلميذه النعمانية السيد محمد  
 الطنطاوي والمحقق الشيخ اساميل الحايك وغيرهم من العلماء الاعلام روح الله تعالى بدار  
 السلام والله سبحانه اعلم **قول** قال في الدر المختار وفيها اي في الانشاء لا يجوز استبدال  
 الا في اربع قلت لكن في مروضات المفتي اي السجدة في الفسقة ورد  
 الامر الشريف بجمع استبداله وامران يصير من السلطان تبع الترجيح الشرعية انتهى  
 فيحفظ انتهى **سئل** في دور متعددة معلومات من قبل واقية التعدد من المتخلفين بيعت  
 دارها ببيعها كليا بعد ثبوت مسوغات البيع لدى حاكم يريه ذلك وحكم ببيعه بغير علم  
 قبضه نظرا للوقف ليستروا به عقارا بدله والآن احتاجت بقية الدور للتغيير القوي  
 وامال في الاوقاف حاصل ولاس يرغب في استئجار الدور مودة مستقبله باجرة  
 مجزية تصرف في التغيير ويريد النظر الاستدانة على الدور بان القاضي العام لاجل  
 التغيير المزبور فهل يسوغ لهم ذلك وليس لهم الصرف على التغيير من دار المذكورة  
**الجواب** ان منها صار وفقا بغيره عنها ولا سيما مع تعدد الواقفين المذكورين ولكن  
 في فتاوى الطنطاوي **سئل** عن وقف استبداله متوليه بان القاضي يدراهم معلومة  
 استبدال الاصحاب شرعيا وقبضا فهل تكون تلك الدراهم بدل الموقوف المستبدل  
 او يستحقها الموقوف عليهم ورثتهم من بعدهم **الجواب** تلك الدراهم بدل الموقوف  
 المستبدل بشرطى بها ما يكون وفقا لكانه وقد تصرف في عمارة الوقف الضرورية  
 بان قاضي يملك ذلك ويستوفي من غلة الوقف بعد العمارة ليشتري بها ما يكون  
 وفقا كما لا بد ولا يكون ملكا للموقوف عليهم ولا رثا ومثله الاستبدال بالدراهم معلومة  
 وتحتاج الى ديانة ولا يتولى قبض تلك الدراهم الا مشورى الوقف لا الناظر بمعنى  
 المشارف والموقوف عليهم كما لا يخفى على الفقيه النبيه والله تعالى اعلم **قول** وكذا  
**اجاب** الشيخ اساميل في فتاويه بان يهرس مال الاستبدال ولا يستبدل حيث  
 كان في الوقف حال لعدم الضرورة ولكن ما في سوانا الواقفين متعدد ولا  
 يصرف ربع وقف على وقف اخر فضلا عن صرف بدله من حوادث الوقف

**طلب**  
 يجوز الاستبدال بالنقود

رد

**طلب**  
 اذ بيعت دار الوقف بغير  
 كما يحل بغيره بغيره باقية  
 دور الوقف

**طلب**  
 بغير الوقف حال الاستبدال

**طلب**  
 ولاية قبض دراهم الاستبدال  
 للمولى دور الناظر  
 والوقوف عليهم

ولو كانت البيعة الشاهدة بمسوغات الاستبدال كذبا الحسن كالوشهد ومثله بان الدار  
 سائغة للاستبدال لانها دار حكم القاضي بشهادتهم وبيعت كما ذكرتم شهدت اخرى  
 لدى حاكم بانها مارة ان الاستبدال الى هذه النيران وكان الحسن يقضى بان عارها ان  
 الاستبدال هي العمارة القايعة في هذه النيران فالقضاء بشهادة شهود الاستبدال  
 باطل اذ هو مبني على بيعة يكد بها الحسن فهو بمنزلة ما لو جاء حيا بعد الحكم بموته  
 اما اذا لم تكن كذلك فلا والله تعالى اعلم خيرة من الوقف ومثله في فتاوى  
 الشلبي والشيخ اسمعيل **سئل** في ناظرين على وقف اهلى استبدال سائتين  
 معلومة جارية في الوقف المرقوم من الرجل استبدال الشريعا مستوفيا الشرط  
 الشرعية مع ثبوت الخط والمصلحة في ذلك للوقف بحكم ما بصحة ذلك من تمامي  
 القضاة بعد الدعوى والشهادة الشرعيتين فهل يصح ذلك وان كان البسائتين  
 في غير ولاية القاضي المستبدل لديه **الجواب** نعم قال في البحر في ارباب كتاب القضاء  
 ولا يشترط ان يكون للمتداعيين في بلد القاضي اذا كانت الدعوى في المنقول  
 والدين واما اذا كانت في عقار لاني ولاية فالصحيح الجواز كما في الخلاصة والبرائة  
 وايك ان تغنم خلاف ذلك فانه غلط انتهى واقصر على الصحة الامام في الدين  
 قاضي خان في فتواه المشهورة كما في الاشياء من الدعوى والصحيح ان قضاء  
 القاضي في المحذور يصح وان لم يكن في ولاية والمسئلة منصوب عليها في اداب  
 القاضي الخضاف **سئل** فيما اذا كان لصرا في دار معلومة فوقها في صحته  
 منجزا على قساقس النصارى الموجودين يومئذ ثم من بعدهم على القساقس  
 وان تعذر ذلك فعلى فقراء النصارى وكتب بذلك صل فهل يجوز الوقف  
 ويكون لفقراء النصارى **الجواب** نعم يجوز الوقف المذكور قال الامام الخضاف  
 في وقف اهلا الذمة قلت فاقول ان قال جعلت داري هذه صدقة  
 موقوفة تجري عليها على فقراء بيعة كذا وكذا قال هذا جائز من قبل انه انما  
 يصرف في هذا الى الصدقة الاترى انه لو وقف وقفاه على فقراء النصارى  
 الى اجيز ذلك وكذلك لو علم ولم يخص فقال تجري غلة صدقتي هذه على  
 الفقراء قال هذا جائز قلت فاقول لو جعل الذي ارضاه صدقة موقوفة  
 فقال تنفق عليها على بيعة كذا وكذا فان خربت هذه البيعة كانت غلة  
 هذه الصدقة بعد التفتة عليها في الفقراء والمساكين قال لا يجوز الوقف  
 ويكون على الفقراء والمساكين ولا تنفق على البيعة من ذلك فيني قلت  
 وكذا لا تجري ان قال غلة هذه الصنيفة على الرهبان والقسيسين قال هذا

**طلب**  
 بيعة الاستبدال اذا كانت كذبا  
 الحسن فالحكم بها باطل

**طلب**

**طلب**  
 سائل وقف اهل الذمة

**طلب**  
 الوقف على الرهبان والقسيسين  
 باطل



باطل قلت بان خص الرهبان والقسيسين الذين في بيعة كذا وكذا قال هذا كله  
باطل انتهى وفي فتاوى قارى الهداية اذا وقف الذي على الكنيسة او البيعة  
فهل يجوز **باب** الوقف باطل ويجوز بيعه ويورث عنه وكذا اذا وقف على  
الرهبان والقسيسين واذا وقف على فقراء النصارى جاز انتهى **سئل**  
في ذي مريض مرض الموت وقف داره على بنبيه الذين مشيتم ثم من بعدهما  
على كنيسة كذا ثم هلك من مرضه المزمور بعد ثلاثة ايام عنها وعن زوجة  
واخرين شقيقين لم يميزوا ذلك فهل يكون الوقف غير جائز **الجواب** نعم  
قلت وكل وقف وقفه الذي يفعل غلة ذلك فيما لا يجوز مثل قوله في  
عمارة البيع والكنائس وبيوت النيران والاسراج فيها ومرضها ليس ذلك  
باطلا قال بلى انتهى خصاف من باب وقف الذي ومثله في الاسعاف والجر  
وغيرها والوقف في المرض وصية تعتبر من الثلث ان كان اجنبيا والوارث  
لا يجوز الا باجازة الورثة ولم يميز ذلك في مسئلتنا وفي ذي وقف وقفا  
على نفسه وعلى ذريته فان انصرفوا على الحرمين الشريفين وشرطوا لا تور  
الاعقاد بعد عقد والتمتاعي ولا يعجل بماله الا ضرورة ثم ان الوقف اجرته  
اخر ثم لم يستسب كل سنتين عقد وحكم به جنبا ثم فرغ من الوقف  
بالفراخ لاولاده يفسخ الاعار ويضع ماله المستاجر وهلك جس الوقف حتى  
يستوفى ماله **اجاب** وقف الذي على نفسه صحيح واماعلى اهل الحرمين الشريفين  
فدلول كلامهم انه لا يجوز ان وقف اهل الذمة لا يجوز الا اذا كان قرية عندها  
وعندهم حتى لو جعل داره مسجدا للمسلمين لا يجوز وانما جاز وقفهم على مسجد  
القدس لان ذلك قرية عندهم الا ان يقال يصح على من ذكره غير اهل  
الحرمين ويكفي قوله على اهل الحرمين ويكون آخره الفقهاء بناء على مذهب  
ابن يوسف انه يكون مؤبدا وان لم يذكر التابيد واما الاجارة المذكورة  
فان حكم فيها حكم براءها بعد تقدم دعوى ارتفاع الخلاف وهذا الجواب لم  
انقله من تحت يدي على ورقة السائل لعدم جزئي به والله اعلم فتاوى  
الكاظمي من الوقف عن الخانوق ولورثتها على مصلح بيعة كذا من  
عمارة ورسمة ودرج واذا خربت واستغنى عنها تكون لاسراج بيت  
القدس او قال للفقراء والمساكين يجوز الوقف وتكون المصلحة للاسراج  
او الفقراء والمساكين ولا ينقض على البيعة منها شيء انتهى اسعاف من باب  
اوقاف اهل الذمة فتاوى مل فلعلمه بنيد فتاواه الخانوق من قوله الا ان يقال الخ

طلب

طلب  
وقف الذي يجعل غلة ذلك فيما لا يجوز باطل

طلب  
وقف الذي على نفسه وذريته ثم الحرمين الشريفين

وفي الخصاف من الباب المذكور نص من هذا وصرح نراجعه **سئل** في امرأة  
ذمية لاحصة معلومة في دار ووقفت الحصة الزبورية في ضعتها سجن على فقراء  
اهل الذمة وقفها بيعة كذا وحكم حاكم حنفى بصحة الوقف ولزوم حكمه انما  
فهل يكون الوقف المزبور صحيحا **الجواب** نعم صح وقف الذي بشرط كونه قرية عندها  
وعندهم كالموقوف على اولاده او على فقراء اهل الذمة فان عمه جاز الوقف الى  
كل فقير مسلم او كافر وان خصص فقراء اهل الذمة اعتبر بشرطه كما نص عليه  
الخصاف بحرمه الوقف وقفها على فقراء بيعة كذا فان يجوز كونه قصدا لصدقة  
اسعاف من باب اوقاف اهل الذمة **سئل** فيما اذا انشأ ذي رقبه على نفسه  
ثم من بعده على اولاده وذريته الخ وهلك واخصر ربيعة في جماعة من ذريته  
ثم اسلم واحد منهم فهل يستمر نصيبه في ربع الوقف مستحقا له ولا يحرمه شرط  
الواقف النظر للارشد صحيح بقوله ارشدهم من الذرية ومن غيره **الجواب** نعم  
كتبه الفقهاء بعد الفتوى بدستور الشام على عنه قال المؤلف ثم اني سئلت  
عن هذا الوقف بما اذا شرط النظر للارشد فالارشد من ذريته الموقوف عليهم  
وهلك واخصر ربع رقبه في جماعة من ذريته ثم اسلم واحد منهم ومات عن  
بنت بالغة هي ارشدا الموقوفين من ذرية الواقف فهل اذا ثبت ارشدها بالوجه  
ترك النظر على الوقف المزبور **الجواب** نعم على مقتضى ما شرطه الواقف المذكور **سئل**  
فيما اذا رقت زيد حصته وهي النصف من جواميس على اولاده وذريته ولم يكمل  
بالوقف حاكم براءه ثم باع الحصة من آخر فهل يصح البيع دون الوقف **الجواب** نعم  
يصح البيع والوقف غير صحيح **سئل** فيما اذا كان لزيد عتق قاتم في ارض الوقف  
فاقرانه وقفه على ابني اخيه ولم يسلمه الى المتولي ولاهما ولا جعل آخره لجهة  
بر لا تنقطع ولا حكم به حاكم شرعي اصلا فهل يكون الوقف المذكور غير صحيح  
**الجواب** نعم لان العتق من المتعول كافي في الجير **سئل** في رجل وقف جاسوسا  
في بلد لم يتعارفوا وقفه ولا تعاملوا به فاذا صدر من واحد او اثنين هل بعد  
ذلك تعاملوا ولا بد ان لم يعد تعا ملاء اهل الوقف المذكور غير جائز حيث لم  
يتعارفوا ام كيف الحكم **الجواب** اذا كان في بلد تعرف ذلك يجوز والا فلا قال  
في الفتاوى القضاية من الفصل الثاني من كتاب الوقف **سئل** ابو حنيفة  
عن وقف على الرباط جاسوسا ليشرب من لبنها ابتداء السبيل لا يجوز لانه غير  
متعارف حتى لو كان في موضع يتعارف ذلك يجوز استحسانا انتهى وفي الخلاصة  
وقف بقرة حتى يعطى ما يخرج من لبنها وسمنها لابناء السبيل قال ان كان

وقف الذي على فقراء اهل الذمة وبيعة كذا صحيح

طلب  
وقف الذي على اولاده فاسلم احدهما لا يسقط حقه

اذا كانت السبل ارشدا ذرية الواقف الذي تولى النظر

طلب  
وقف خصته من جواميس ثم باعها صح البيع

طلب  
وقف غراما ولم يسلمه الخ لا يصح

طلب  
وقف الجاسوس في بلد لم يتعارفوا فيه وقفه لا يصح

طلب



ذلك في موضع غلب ذلك في اوراقهم رجوت ان يكون جائزا انتهى زاد في الذخيرة  
 ومن المتأخر من قال بالحوار مطلقا لانه حري التعاريف في ديار المسلمين بذلك  
 انتهى فاعبر بعض المتأخرين بالتعامل مطلقا في ديار المسلمين والذي عليه غالب  
 المتأخر ان التعامل يعتبر في كل بلدة فان كان في بلدة يتعامل يجوز في تلك  
 البلدة كما ذكرنا ومقتضى قولهم غلب ذلك في اوراقهم انه لا يكتفى صدوره من  
 واحد او اثنين لانه ليس بغالب قال العلامة ابن الهمام في التفسير في بحث الحقيقة  
 ان التعامل هو الاكثر استعمالا انتهى وما ذكرناه حصل الجواب والله تعالى  
 اعلم بالصواب **سئل** فيما اذا وجد شرط في كتاب وقف منقطع الثبوت  
 ولم يسبق للقوام السابقين تصرف به اصلا فقام رجل من الذرية بكلف الناظر  
 التصرف به بمجرد ذكره في كتاب الوقف فهل ليس له ذلك **الجواب** لا يعمل به بمجرد  
 ذكره في كتاب الوقف المذكور ويكلف الرجل اثباته على تلفظ الواقف به  
 قال في الحائث وما الشهادة على شرط الوقف وجهاته ذكر شمس الائمة السرخسي  
 انه لا يجوز الشهادة على الشرط والجهات بالتسامح وهكذا قال الشيخ الامام  
 الاجل الاستاذ زهير الدين رحمه الله تعالى انتهى وانتي بذلك اكرم وغيره  
**اول** في فتاوى الشيخ اسماعيل فيما اذا كان لزيد رطاف في وقف ومشرط  
 مبلغ معلوم في كتاب الوقف فهل اذا اعترف الناظر ان هذا الكتاب المشروط  
 فيه ذلك هو كتاب الوقف يؤمر باعطاء معلوم الرطاف على مقتضى شرط  
 الواقف **الجواب** نعم انتهى ونقل المؤلف عن فتاوى العلامة القليبي  
 القسم الثاني من مسائل الوقف من الفتاوى المذكورة انه الناظر باحضار  
 كتاب الوقف ليعمل بما فيه انتهى والظاهر انه يلزم به ذلك اذا كان متصل الثبوت  
 او اعترف به الناظر على ما نقلناه عن الشيخ اسماعيل وح فيعمل ما في مسئلتنا  
 على ما اذا لم يعترف به انه كتاب الوقف فتأمل **سئل** فيما اذا كان لزيد رطاف  
 فقال اذا امت فقد رقت عقاري على جهة كذا ثم باعه فهل يصح بيعه **الجواب**  
 حيث علقه بموته فلا يزول به ملكه قال في الهداية وهو الصحيح كذا في النهر  
 فيلزم بعد الموت من ذلك ماله لا قبله بالاتفاق كذا في جامع الفتاوى وغيره  
 فله الرجوع عنه اذا حكم حاكم الوصية فيصح بيعه وقال في الترخاوية ولا يجوز  
 تعلق الوقف بالاضافة الى وقت الا اذا اضافته الى الموت المطلق فهو وصية  
 فيصح ولو رجوع عنه صح رجوعه **سئل** فيما اذا كان بيد زيد ارض معلومة  
 منصرف فيها بطريق الارث بلا معارض له ولا مورثة قبله مدة تزيد على سنتين

**طلب**  
 لا يكتفى بالتعامل مع واحد  
 او اثنين

**طلب**  
 التعامل هو الاكثر استعمالا

**طلب**  
 لا يثبت الشرط بمجرد ذكره  
 في كتاب الوقف المنقطع  
 الثبوت

**طلب**  
 لا يجوز الشهادة على الشرط  
 والجهات بالتسامح

**طلب**  
 اذا اعترف الناظر بكتاب الوقف  
 يؤمر بالعمل بالشرط فيه

**طلب**  
 اذا اصاب الوقف بموت لم  
 يبعه ويلزم بعد الموت  
 الثلث

**طلب**  
 لا يجوز تعلق الوقف  
 بالموت الا اذا اضافته الى  
 الموت فهو وصية

سنة والآل عام ناظر وقف اهلي يعارض فيها مدعيها جريانا في الوقف المزبور مستندا  
 في ذلك لمحرد ذكرها في كتاب وقف بيده منقطع الثبوت ولم يسبق له ولا من قبله  
 من نفاذ الوقف وضع يد عليها لجهة الوقف فهل حيث كان الامر كذلك يمنع  
 الناظر من معارضة زيد فيها ويجعل بوضع اليد والتصرف المزبورين ولا عبرة  
 بمجرد ذكر الارض في كتاب الوقف المزبور بدون سبق تصرف شرعي لجهة  
 الوقف المذكور **الجواب** لان حجج الشريعة الشريفة ثلاثة البيعة والاقرار والتكول  
 وكتاب الوقف انما هو كعقد خط وهو لا يعتمد عليه ولا يعمل به كما صرح بكثير  
 من علمائنا ولا ينعى شي من به احد الاجتهاد ثابت معروف **سئل** في امرأة رقت  
 وقتا وشروط لنفسها فقط بيده اذا ضعف حالها واحتاجت للمنفعة ماتت  
 عن اولاد يريدون بيعه فهل لهم ذلك لكونه باطلا لا **الجواب** قال في الذخيرة  
 في الفصل السابع من الوقف وان شرط في الوقف ان له ان يبيع ذلك ولم  
 بشرط الاستبدال بمئة ما يكون وقفا كما قال محمد الوقف باطل وعن ابى  
 يوسف الوقف صحيح والشرط باطل ذكره الحنفية انتهى ولو في الاسعاف  
 الباطل ولو قال على ان لا يبطله او ردته من سبيل الوقف او يبيعه او يهدى  
 او قال على ان فلان او لورثتي ان يبطلوه او يبيعه او يهدى كان الوقف  
 باطلا على قول الحنفية وهؤلاء جاز على قول ابى يوسف بن خالد السني لبطال  
 الشرط بالحق اياه بالعقود انتهى وفي الخلاصة ولو وقف على ان يبيعه  
 ويصرف عنها الى حاجته فالوقف باطل هو المختار للفتوى ومثله في البحر  
 البرازية فتلخص ان المتي به البطلان **سئل** فيما اذا كان في يد زيد ارض معلومة  
 منصرف فيها بطريق الملك مدة حتى مات وتصرف فيها ورثته بعده مدة تزيد  
 على خمس وعشرين سنة بلا معارض لهم في ذلك والان ظهر رجل يدعى انها  
 رقت عليه من جده فلان ويريد اقامه بيعة على ذلك فهل اذا قامها على الوجه  
 المذكور لا يستحق بذلك شيئا **الجواب** لا يحكم بمجرد ما ذكرنا في الاسعاف ولو  
 ادعى رجل على آخر ان هذه الارض التي في يده وقفها على زيد بن عمر ودفق  
 اليه بمجد الوقف ويقول له ملكي واقام المدعى بيعة ان زيدا وقفها  
 عليه لا يستحق بذلك شيئا وان شهدت انها كانت في يده يوم وقفه لان الانسان  
 قد يوقف مالا يملكه وقد يكون ذلك في يده بمقتضى اجارة او امانة او نحو  
 ذلك انتهى وقد افتى بمثل العلامة الشيخ اسماعيل المتي بدستور كما هو  
 مذكور في فتاواه بخلاف ما اذا شهدت البيعة انها وقف عليه وقفها فلان

**طلب**  
 يعمل بوضع اليد والتصرف  
 في كتاب  
 الوقف المنقطع الثبوت

**طلب**  
 حجج الشريعة الشريفة ثلاثة  
 لا ينعى شي من به احد  
 الاجتهاد ثابت معروف

**طلب**  
 يبطل الوقف بالشرط

**طلب**  
 لا ينعى مجرد الشهادة انها  
 رقت على فلان



وهو عليها فانه تقبل **سئل** قد صرح بذلك ايضا في الخبرية من الوقف عند الخصا  
 لكن فيما بعد ذلك بخبر ثلاث كرا ريس من الوقف ايضا ما نصه وقد ذكر  
 في جامع الفصولين راجع للعدة ينبغي ان تقبل يعني الشهادة بالسماع  
 لو كان قديما وقف مشهور قديم لا يعلم واقفا استولى عليه ظالم فادعى  
 المتولي انه وقف على كذا مشهور وهذا كذا فالحتم ان يجرى انتهى  
 فاما ان يحمل ان ما مر على خلاف المحتار او يحمل ما نقله في الخبرية عن جامع  
 الفصولين على ما اذا كان غصب الظالم ثابتا باحدى الحجج الثلاث او يحمل  
 ما مر عن الاسعاف والخصا على ما اذا كان الوقف غير قديم وهذا التوفيق  
 احسن لا كان علم الشهود بملك الواقف له خلاف القديم فلا يشترط فيه الشهادة  
 بانه وقف وهو عليها فليتامل **سئل** بالشهادة بالسماع على شرط الواقف هل  
 تكون غير مقبولة **الجواب** لا تقبل الشهادة بالشهادة لاثبات شرط الوقف  
 في الاصح كما صرح بذلك في الدرر والتنوير ووافق على اخذ في ايضا بان  
 الشهادة بالتساع على شرط الوقف غير مقبولة **سئل** فيما اذا كان  
 في يدز يد عفا ومعلوم يتصرف فيه هو وابوه من قبله مدة تزيد على  
 اربعين سنة بلا معارض ثم مات عن ورثة تام عمره الآن يدعى عليهم انه  
 وقف عليه ولم يصدقه على ذلك ومضت هذه المدة ولم يدع عمره ذلك  
 ولا شفعه مانع شرعي والكل في بلدة فهل لا تسمع دعواه المزبورة **الجواب**  
 نعم قال في المبسوط ترك الدعوى لثلاثة ولثلاثين سنة ولم يكن له مانع من الدعوى  
 ثم ادعى لا تسمع دعواه لان ترك الدعوى مع التمكن يدل على عدم الحق فظاهر انه  
 وقد اخطى بذلك شيخ الاسلام عبد الله افندي الملقب بالملك العثمانية  
 وسئل في هذه الصورة عما اذا سمع القاضي تلك الشهادة وحكم بين  
 العقار بل وقف من يد الورثة وكتب به حجة فهل ينفذ حكمه ام لا وما  
 يلزم ذلك القاضي فاجاب لا ينفذ حكمه ولا تعتبر حجته ويعزل انهي  
**سئل** فيما اذا رقت هذه حصته ثابته منقولة غير متعارف وقفها  
 قابلية للتمسك على نفسها ثم وم وذلك لدى حاكم حنفى ولم يحكم بصحة  
 حاكم يراها بوجه الشرعي فهل يكون غير صحيح **الجواب** نعم **سئل** في امرأة  
 رقت مبلغا معلوما من الدراهم على ولدي بنتها فلان وفلان وقفها جميعا  
 منجزا مسلمي المتولي مسجلا محكوما بصحة وجعلت آخره لجهة بر لا تقطع  
 فهل يكون الوقف المزبور راجيا **الجواب** نعم وافى بذلك مفتي الدولة العلية

**مطلب**  
 ينبغي ان تقبل الشهادة  
 بالسماع لو الوقف  
 قديما

**مطلب**  
 لا تقبل الشهادة بالشهادة  
 والسماع على شرط الواقف  
**مطلب**  
 لا تسمع دعوى الوقف بعد  
 المدة وثلاثين سنة

**مطلب**  
 لا يصح وقف حصته ثابته  
 منقولة لم يتعارف وقفها

المرحوم على اخذ في الكافية من وقف المنقول عن زفر رجل وقف الدراهم  
 او الطعام او ما يؤكل او ما يؤذن قال يجوز قيل له كيف يكون قال يدفع  
 الدراهم مضاربة ثم يتصدق بفضلهما على الوجه الذي وقف عليه وما يكال  
 ويوزن يدفع عنه مضاربة او بضاعة كالدراهم انتهى ومثله في الدرر عن  
 الخلاصة عن الانصاري وكان من اصحاب زفر انتهى **سئل** في رجل وقف  
 وقفه على مصالح جامع كذا هل يدخل المؤذن في الوقف الموقوف **الجواب** نعم كما  
 صرح بذلك العلامة الاكمل في خزائنه وقال في الوهبانية  
 ويدخل في وقف المصلح قيم امام خطيب والمؤذن وغيره  
**سئل** في مدرسة معلومة جعل واقفا لهما اما ما جعل لهما معلوما من الدراهم  
 في كل شهر ورتب مقدارا من السمع بوقد فيها وقف صلاة التراويح وصرف  
 الامام في المعلوم المذكور وفي فاضل السمع المذكور مدة حياته ومات  
 الواقف وتصرف الامام في المعلوم وفي الغاضل بعده مدة والآن  
 تام بعض خدمة المدرسة يعارض الامام في اخذه فاضل السمع المذكور  
 من ان الواقف شرط لنفسه الزيادة والنقصان والعرف في ذلك الموضع  
 ان الامام ياخذه فهل للامام اخذه **الجواب** نعم بعت شهما الى مسجد في  
 شهر رمضان فاحرق ربيع منه ثلاثة اورد وانه ليس للامام ولا المؤذن  
 ان ياخذه بغير اذن الدافع ولو كان العرف في ذلك الموضع ان الامام  
 والمؤذن ياخذه من غير صريح الاذن في ذلك فله ذلك انتهى فنيه من  
 متفقات الوقف **سئل** في بناء دار موقوف على النفس مسلم اراد واقف  
 الرجوع متصفا بقول الامام الهام فعارضه المتولي في ذلك وعسك  
 يلزم الوقف على قول الصاحبين وحكم الحاكم بصحة على قولهما هل صح  
 حكمه **الجواب** حكم القاضي لم يصادف قول محمد من جهة الوقف على النفس  
 حيث لا يرى الوقف على النفس كما في الملقى ولا قوله ابي يوسف من  
 جهة وقف المنقول لانا ابا يوسف مع محمد في وقف المنقول من  
 السلاح والكراع لا يحمل والابل في سبيل الله تعالى فقط لا في غيرها فان حكم  
 ملحق وانه باطل بالاجماع وجبارة الملقى ترشدك الى هذا **سئل** في رجل  
 في ذلك **سئل** في رجل تصرف في غراس وقف لنفسه خرو عشرين سنة  
 يدعي ملكه ويريد اناخر الوقف الا ان الدعوى على الرجل بجزا ان الغراس  
 في الوقف وتصرف النظر قبله فيه لجهة الوقف واقام بينة عادلة

**مطلب**  
 يصح وقف المنقول

**مطلب**  
 يدخل المؤذن في الوقف على  
 مصالح الجامع

**مطلب**  
 لا امام اخذ فاضل السمع  
 حيث جرى العرف به

**مطلب**  
 في وقف البناء على النفس

**مطلب**  
 تسمع الدعوى في الوقف وان  
 مضى نحو عشرين سنة



**مطل**  
وإذا حضرهاها الأفعال  
والإخراج فأخرج أحدها  
يصح

**مطل**  
وقد علق مؤلف في جامع كذا  
يدخل كل من انصف بهذا  
الوصف

**مطل**  
يجوز بيع انقاض الوقف  
إذا تعذر عودها

**مطل**  
مسجد افتقر أهله وتلاى  
إلى الخراب

**مطل**  
رباط خرب في بعض الطرق  
ولا تنفع به المارة

على ذلك فهل تسمع دعواه وبينته وترفع يد الرجل عن ذلك **الجواب** نعم **سئل**  
فيما إذا كان لأخرين عقار وقفه على أنفسهم ثم من بعدهما على أولادها ثم  
ثم شرط أنه ما دام كل منها حياله أن يدخل في الوقف ويخرج من شاء  
ومات أحد الآخر من بنيات ثلاث وماتت أحدها من أولادها فخرج  
الوقف إلى أولادها من الوقف ثم جعل لهم مفرقة معلومة من ربع الوقف  
ويريد الأولاد المحججون أن يضموا ما أفرزه الوقف المذكور إلى ما شرط  
لهم قبل الإخراج فهل ليس لهم ذلك والإخراج صحيح **الجواب** نعم **سئل** في وقف  
معين باسم سواد في جامع كذا من قبل واقفه وكان مؤذنه جبه الوقف  
سنة ثم بعد مدة فرغ واحد منهم لبنية الثلاثة وترجم القاضي في ذلك  
وصاروا شركاء في المباشرة للأذان ولم يعين الوقف جماعة معلومين  
ولا عدا مخصوصا بل أطلق وقال على مؤذني الجامع المذكور فهل يدخل  
البنون المذكورون في الوقف لاتصافهم بهذا الوصف **الجواب** نعم والمسئلة  
مستطورية في الخبرية من الوقف **سئل** في انقاض الوقف إذا تعذر  
لحلها وخيف ضياعها وعدم الانتفاع بها إذا باعها ناظرها بمن معلوم من  
الدراهم هو من المثل الثابت شرعا وفي ذلك مصلحة للوقف فهل  
يكون البيع المزبور صحيحا **الجواب** نعم وفي جواهر الفتاوى من الباب  
الثالث من الوقف أهل مسجد افتقروا ولدا على المسجد إلى الخراب  
وبعض المتغلبين يستولون على خشب المسجد فانه يجوز أن يباع الخشب  
بأذن القاضي ويملك الثمن ويصرفه إلى بعض المساجد وإلى هذا المسجد  
**قال** قد وقعت هذه المسئلة في زمن السيد الامام أبي شجاع في رباط  
خرب وهو في بعض الطرق ولا تنتفع به المارة وله اوقاف قال يجوز ضمها  
إلى رباط آخر ينتفع به المارة لأن الأوقاف غرضه من ذلك انتفاع المارة  
وجعل ذلك في الثاني وفي الفتاوى الكبرى للصمد والشهيد حسام  
الدين من القسم الثاني بكنية بالاجر في قرية فخرت القرية وانقرض  
أهلها وعند هذه القرية قرية أخرى فيها حوض يحتاج إلى الاجرم تلك  
البيير يجوز أن يؤخذ الاجرم من تلك البيير وينفق في الحوض أن عرف  
الباني لا يجوز إلا أنه لأنه رجع إلى ملكه وان لم يعرف الباني فالطريق  
في ذلك أن يتصدق بها على فقير ثم الفقير ينفق في الحوض لأنه بمنزلة  
اللقطة ولو أراد القاضي أن ينفق من غير هذا الطريق لأبأس به انتهى

دها

وكيف

وكتب على صورة دعوى ماصورة اثنا ملنا شرط الوقف فوجدناه مكتوبا  
فيه ثم بعد ولادة الموجد من بعدهم سائر أولاده الموجد من وفلان وفلان فذكر  
الشيء لا يبقى ما عداه فهذا ما في كلام الله تعالى ورسوله قال الله تعالى قل  
تعالوا لنحل ما حرم عليكم ربكم الا تشركوا الآية مع انه تعالى قد حرم اشياء كثيرة وقال  
عليه الصلاة والسلام لا صلح الا واحدكم بأكبر الكبار قالوا بلى يا رسول الله قال  
الا شراك بالله وعقوى الوالدين مع انه ردت اشياء كثيرة انها من أكبر الكبار  
وان قلنا ان قول الوقف وهم فلان وفلان هذه مفسرة معرفة الطرفين فتفيد  
الحصر فيكون معناها ان أولاده الموجد من هم فلان وفلان اي لا موجود له  
من الأولاد غيرهم فبعد الرحمة المذكور لا ينكر بقية أهل الوقف انه ابن  
ابن الوقف فيكون يقتضي ما ذكرنا حدث جده بعد الوقف صوتا الكلام  
الوقف عن الغور وقد شرط الوقف في كتاب وقفه وعلى من سجدت  
له من الأولاد وما عجزه عن الثبات كونه جده حدث بعد الوقف بهذا  
شيء لا يبقى استحقاقه إذا كان واضح اليد من غير ما جسته من الوقف فان  
وضع اليد حجة قاصرة وأما قولهم وضع يده كان بطريق المصادقة ويزعم  
لج المصادقات بهذه الكلام يحتاج عبد الرحمة الى اثبات كونه كان واضح  
اليده ومن قبل المصادقة **القول** اول كلام المؤلف هو ان تعيين الأولاد  
بالعد لا يثبت من عداهم والمنقول خلافه ففى اوقاف الخصاص من باب الوقف  
على ورثة فلان ما نصه ولو قال على ولد زيد وهم فلان وفلان فقد خسرنا  
ومن بعدهم على الفقراء كانت القلة لولاء الخمسة الذين سماهم ولا يدخل فيهم  
سائر ولد زيد ولا من يحدث لزيد من الولد فمن مات من هؤلاء الخمسة  
كان سهمه من غلة هذه الصدقة للمساكين وكذا الحال في كل من يموت منهم  
كان سهمه للمساكين انتهى ومثله في الاسعاف وغيره **سئل** في عقار وقف  
في بداخرين مات أحدهما عن أولاد اختلوا مع عهدهم في شرط الوقف العم  
بدعى ان شرط الوقف بطن بعد بطن وأنه لا يستحقون في حياة العم المذكور  
حصته وأولاد الميت يدعون انه وقف مطلقا وأنهم يستحقون حصته ايهم  
وكل برهن على ما عداه فأي البيهتين أولى **الجواب** بينة مدعى الوقف  
بطن بعد بطن أولى كما صرح به في الدرر والقنية وغيرها والوقف بين  
أخرين مات أحدهما وبقي في يد الحي وأولاد الميت ثم الحي يهوى على واحد من  
أولاد الاخ ان الوقف بطن بعد بطن وأبنا في غيب والوقف واحد قبل

ق  
١٦٢  
قوله وكتب على صورة دعوى  
هذه وأجروا البيع التي اطلبنا  
عليها والفقير في كتب راجع الى  
ما تحت الحامدية وليس لهذا  
الكلام ارتباط بما قبله أصلا  
والظاهر هو وقف بعد كلام  
الذي ذكره عقب جواب  
السؤال الا في بعد هذا  
لان السؤال الا في مذكور  
فيه ان أولاد الميت اختلوا  
مع عهده في شرط الوقف  
فالظاهر ما نقله عن الحامدية  
نقله على هامش مسودة  
الحق في موضع ما هاشم  
مقدم لضيقة الحل فتروهم  
الناسخ الاول فظن ان  
هذا موضع فاقه  
ولم تأمل وتبديل النسخ  
في النسخ التي رايها  
كذلك



تقبل وينصب خصما من اليقين ولو برهنه اولاد الا ان الوقف مطلق عليك  
 علينا فبينة مدعى الوقف بطلان بعد بطلان اوله في القضية ودرسه آخر  
 الوقف **اقول** ولعل وجهه ما قالوا ان البينة تثبت خلاف الظاهر والظاهر  
 الاطلاق ولذا اذ لم يعلم شرط الوقف بعد العلم ان الوقف على الذرية  
 يصر الى الجميع بالسرية كما سرفالتي تثبت التقييد تثبت خلاف الظاهر  
 فتخرج لانها تثبت الزيادة فيها زيادة علم وهذا كله قبل القضاء باحداها  
 والا فلا يثبت احداها وقضى بالتالي الاخرى لما قالوا اذا قاضيت البينة  
 رتب القضاء باحداها لفت الاخرى فتثبت **سئل** في دار معلومة جارية  
 في ملك زيد وزوجته لكل منها حصص معلومة فيها فترقاها على نفسها ثم  
 من بعدها على جهة بر متصلة وسماها المتولى وصدر ذلك منها في صحتها  
 فهل يكون الوقف جائزا **الجواب** نعم ولو كانت الارض بين رجلين فتصدقا  
 بها جملة صدقة مرفوعة على المساكين ودفعها معا الى قيم واحد جازا اتفاقا  
 لان المانع من الجواز عند محمد الشيوخ وقت القبض لا رتب العقد ولم يوجد  
 ههنا لوجودها معا منها ولو رتب كل منها نصيبه على جهة وجعل القيمة واحدا  
 وسماها معا جازا اتفاقا لعدم الشيوخ وقت القبض اسعاف **سئل** في رجل  
 وقف كتابا بانه كتب التفسير على زيد ثم من بعده على اولاده وذريته  
 ثم على جهة بر متصلة وسلم الكتاب لزيد والآن يريد الرجوع عنه واخذ  
 الكتاب من زيد فهل صح الوقف وليس له الرجوع **الجواب** نعم نقل في الخبر  
 قول الماتن ومنقول فيه تعامل مانصه وجوز الفقيه ابو الليث وقف الكتب  
 وعليه الفتوى كذا في النهاية انتهى **سئل** في بستان جار في وقف له حايط  
 محيط بجوانبه الاربع انهدم بعض الحيطان وحصل للبستان ضرر بذلك  
 وامتنع الناظران من عمارته وللوقفين غلة فهل يجبران عليها **الجواب** نعم قال  
 في البحر نقلا عن الحنفية اذا امتنع يعني الناظر من العماره وله في الوقف  
 غلة اجبر عليها فان فعل فيها والاخرجه من يده خيرية ارباب الوقف  
**سئل** في واقف جعل غلة وقفه والولاية عليه لنفسه مدة حياته فهل  
 يكون ذلك جائزا **الجواب** نعم ريجز شرط المنفعة والولاية لنفسه يعني جاز  
 للواقف عند ابي يوسف ان يشترط انتفاعه من وقفه وتوليته لنفسه  
 لما روي انه عليه الصلاة والسلام كان ياكل من صدقته اى من وقفه  
 ولاجل ذلك الا بالشرط فعلم انه مشروط الا انه لو لم يكن امينا فللقاضي

**طلب**  
 يصح وقفه للكتب

**طلب**  
 اذا كان في الوقف ربع يجبر  
 الناظر على تعميره

**طلب**  
 اذا امتنع عن العماره يجزى  
 منه القاضي

**طلب**  
 يجوز جعل غلة الوقف  
 والولاية عليه لنفسه

**طلب**  
 اذا كان الواقف غير امين  
 يجوز له ان ياكل من وقفه  
 ان لا يعزله احد

عزله

عزله ولو كان شرط الوقف لا يعزله احد لا يثبت العلم لانه مخالف للشرع فعا  
 للضرر عن الفقهاء ولو صار عدلا بعده لا تنتقل الولاية اليه كذا في المحيط بخرج  
 الجمع لابن ملك **سئل** في خدو ونحاس موقوفة وقفها زيد على ذرية قام رجل من  
 المستحقين فكلف الناظر بيعها بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل**  
 من فاضى الشام تشكلا في رجل وقف وقف على جهات بر معينة وجعل فاضل  
 الوقف لذريته وان يكون توجيه جهات البر المذكورة لثبوت الوقف فقام جماعة  
 من مستحقى الوقف يدعون انهم فقراء وانهم اولى باليراث من غيرهم فكيف  
 الحكم **الجواب** قال في الاسعاف يجب صرف الغلة الى ما شرط الوقف وفي غيره  
 شرط الوقف كنص الشارع اى في المفهوم والدلالة والذي رايناه في الخبرية  
 من جهة الصرف اليهم في منقطع الوسط واما اذا كان موقوف على جهات  
 عينها وسماها الوقف انه لا يصر في اليها ويصرف الى الذرية فلم يره لان مع ضيق  
 الوقت والله تعالى المستعان واما اذا وقف على ابواب البر والمساكين فاجاز  
 ولده فهو مقدم كما ياتي عن الاسعاف **سئل** فيما اذا شرط واقف ان من يت  
 عنه غير ولد فنصيبه لمن هو في درجته يقدم الاقرب اليه فالاقرب مات واجبا  
 منهم عن غير ولد وفي درجته شقيقه واخ لاب على يوله حصص **الجواب** للاخ  
 لانه اقرب اليه دون الاخ لاب قال الحنفية في باب الرجل يقف الارض على اقرب  
 الناس منه فان قال اقرب الناس الى اومني وذكر بعد كلام مانصه قلت  
 فان كان للواقف ثلاثة اخوة متفرقين قال فالغلة لاخته لانيه واهم قلت  
 فان كانت له اخ لاب واخ لام قال الغلة لهما جميعا لان الاخ من الاب قرابته  
 منه بابيه والاخ لام قرابته منه بامه وليس يكون الوقف على قدر حال الموارث  
 الا ترى ان الاخ من الام قد ارتكن مع الواقف في رحم الام والاخ من الاب قد  
 ارتكن مع الواقف في صلب الاب فليس واحد منهما باقرب اليه من صاحبه  
 انتهى ثم اذ لم يقيد الواقف الاخرية لابي الواقف والى المتوفى يصر الى  
 المتوفى كما في كتابي المولى الهام الشيخ عبد الرحمن افندي الهادي من  
 كتاب الوقف **اقول** وجهه ظاهر فان من في درجته المتوفى كلهم  
 بالقرب الى الواقف سواء بخلاف تريم الى المتوفى فان قرابة اهل درجة  
 منه تتفاوت كالاخوة واولاد المم وخوهم والاصل استعمال افضل  
 التفصيل فيما يتفاوت فكان انصراف الاقرب الى المتوفى اولى تأمل  
 وقد اتفاد الشيخ اسماعيل تقديم ذي الجنبين على ذي الجهة وان كانت

**طلب**  
 يصح وقف تد والنحاس  
 وليس لهم بيعها  
 اذا وقف على جهات بر معينة  
 والغافل لذريته فهل يصر  
 ما للبر الى فقراء الذرية

**طلب**  
 شرط الواقف كنص الشارع

**طلب**  
 في مسائل شرط الوقف  
 ألفظية

**طلب**  
 الاخ الشقيق اقرب من  
 الاخ لاب

**طلب**  
 الاخ لاب والاخ لام سواء

**طلب**  
 اذا لم يقيد الاخرية يصر  
 الى المتوفى



احدى الجهتين من غير اهل الوقف حيث سئل في وقف شرطت فيه الاقربة الى المتوفى  
 من جدار اولاد عمه وابنة عمه ثمانية هو ابنة عم المتوفى والعلم المزبور ليس من اهل  
 الوقف فافقني بتقديم ابن العم المذكور وانه كان العلم المذكور من غير اهل الوقف  
 وساقى الكلام في تقديم ذى الجهتين حيث شرطت الاقربة الى الواقف الى  
 المتوفى ثم اعلم ان ما ذكره الحنفى من استواء الاخ لابي مع الاخ لام هو  
 قولها واما عندنا في حجبها بالاخ لابي كما في الاسعاف وذكره الحنفى ايضا  
 وظاهر الحنفى ترجيح قولها **سئل** من طرأ ليس التام فيها اذا وقف زيد عقاره  
 على نفسه ثم من بعده يكون ثلاثة ارباع ذلك على ولده محمد من من بعده  
 على الغريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ومن مات منهم عن ولد او اسفل  
 منه انتقل نصيبه الى ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا اسفل منه عاد  
 نصيبه الى اقرب الى الواقف الى ان قال والربع الرابع يكون وقفاً على  
 من يحدث للواقف من الاولاد ثم على اولادهم ثم في الحكم في هذا الحكم فيما  
 وقفه على محمد المذكور وكل من مات عن غير ذرية من اولاد الواقف عاد  
 نصيبه الى اقرب الناس اليه من اولاد الواقف فاذا انقرضت ذرية  
 الواقف فعلى جهة برعيها هذا نص كتاب الواقف مات واحد من ذرية  
 الواقف عن احد واخيه الذين هم من ذرية الواقف فهل يكون  
 شرطه في الربع الاخير من عود نصيب من مات من ذرية عن غير ولد  
 ولا اسفل منه الى اقرب الناس الى الميت من اولاد الواقف فاستأنا  
 للشرط الاول في الثلاثة ارباع من عود نصيب من مات من ذرية  
 عن غير ولد ولا اسفل منه الى اقرب فالاقرب الى الواقف فيعود نصيب  
 المتوفى المذكور الى امه فقط دون اخيه وخاله **الحجرات** سئل ذكر الواقف  
 شرطين متعارضين يعمل بالمتاخر منها عندنا لانه ناسخ كما في الدر المختار  
 اخر الوقف وذكر في الاشياء في قاعدة اعمال الكلام اولى من اهلها ونقل  
 الكاظمي عن الحنفى فيعود نصيب المتوفى المذكور الى امه فقط  
 دون اخيه وخاله لكننا اقرب اليه منها قال في الاسعاف ولو قال  
 ارضى هذه موقوفة لله تعالى الى اقرب الناس منى او حال الى من بعده  
 على المساكين الى ان قال ولو كان له ام واخوة تكون الغلة لامه واخوة  
 تكون اقرب اليه منهم انتهى ومثله في الخصاف والذخيرة البرهانية **سئل**  
 في وقف اهلى ثبت من شرط واقفه بتصرف نظاره ان من مات من

**طلب**  
 اذا ذكر الواقف شرطين متعارضين يعمل بالمتاخر منهما

**طلب**  
 الام اقرب من الاخ والحال

**طلب**  
 شرط ان تم مات فتمسك بولده فوجد ولداً استحق

الموقوف عليهم تنصيب لولده فانت امرأة من اهل الوقف لاعتد ولد لبطنها بل  
 لها ابنة ابنت ماتت في حياتها فهل ينتقل نصيبها من ربح الوقف لابنتها المتوفى  
 المزبور حيث لم يكن لها ولد لبطنها **الحجرات** حيث شرط الواقف ان من مات عن  
 ولد فنصيب لولده ينتقل نصيبها من ربح الوقف لابنتها المتوفى من حيث  
 لم يكن لها ولد لبطنها ولم يتم دليل على خلاف ذلك لان اسم الولد حقيقة في ولد  
 الصلب او البطن لا انثى فان لم يكن ولد الصلب والبطن يستحقه ولداً ابنت  
 كما في الدرر والاشباه وغيرهما وقف على ولده او وصى لولد زيد لا يدخل  
 ولد ولده ان كان له ولد لصلبه فان لم يكن له ولد من صلبه استحق ولد  
 الابن واختلف في ولداً بنت فقط هو الرواية عدم الدخول وصح فاذا ولد للواقف  
 ولد رجع من ولداً ابنت اليه لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب وهذا في المفرد  
 اما اذا وقف على اولاده دخل النسل كذكر الطبقات الثلاث بلفظ الولد كما في  
 فتح القدير وكانه المعروف فيه والا فالولد مفرد ارجعاً حقيقة في ولد الصلب  
 والله تعالى اعلم **قول** في مسئلة الوقف على الاولاد كلام ساقى قريباً **سئل** في واقفة  
 وقفته ووقفها لجهات مبرات ومبرها فضل من المبرات المذكورة يصرف لاولاد  
 اخيرا خليل الذكر والانثى سواء ماتت اخوها خليل عن اولاده الثلاثة وهم عيسى  
 وعثمان وخديجة ثم مات عيسى عن ابن هو حسن ثم مات حسن عن ابن هو محمد  
 ثم ماتت خديجة عن اولادها اولاداً وماتت ابا زهم في حياتها ثم مات اولاد اولاد  
 عن اولاد الموجود الآن عثمان بن خليل ومحمد بن حسن بن عيسى واولاد اولاد  
 اولاد خديجة فهل يختص بالقاضل من ربح الوقف المزبور بعد المبرات المزبورة  
 عثمان بن خليل بمفرده **الحجرات** نعم كما صرح به في الاختيار شرح المختار بقوله ولو  
 قالت وقفت على اولادى يدخل فيه البطون للعموم لم الاولاد ذلك يقدم الاول فان  
 انقرض **قال الثاني** ثم من بعدهم يشترك جميع البطون على السواء قريتهم وبعيدهم  
 انتهى واما اذا وقف على اولاده دخل النسل كله كذكر الطبقات الثلاث بانظر الولد  
 كما في فتح القدير وكانه المعروف والا فالولد مفرد ارجعاً حقيقة في الصلبى اشباه  
 من قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة وفي حاشيتها العلامة المقدسى ما نصه لكنه  
 يحتاج الى تحرير فان في الجزائية ما يخالفه ظاهره فانه قال ولو وقف على اولاده  
 وجعل آخره للفقراء مات بعضهم بصرى الى الباقي واذا ماتوا بصرى الى الفقراء  
 ولا يصرف الى ولد ولده انتهى **و** **الحجرات** المؤلف بان بين الكلامين فرقاً فان الذي  
 في الاشياء وقف على اولاده فقط واما ناسخ في الجزائية فانه جعل آخره للفقراء

**طلب**  
 البطين

**طلب**  
 ان لم توجد ولد الصلب استحق ولد الولد  
 انما قال على ذلك ولد ولدت ولدت  
 في خاتمة البطون كلامه من سفل الاولاد هم على  
 واليه فيه سواء ذكره او ذكره اولادهم على  
 العلم

**طلب**  
 وقفت على اولادى يدخل فيه الباطن  
 لكن يقدم البطن الاول



يجعل على ولد الصلب وبعده للفقراء واما ما في الاشياء فانه يصرف الى ما يطلق  
 عليه اسم الولد وهم النسل كله فيكون جواب كل منها صحيحا لعدم التناقض في **قول**  
 وفيه نظرات ذكر الفقهاء حذف من كلام الاشياء اختصارا لان كل وقف لابد ان  
 يكون موبدا ويكون مآله للفقراء وان لم يصحح بلفظ التابيد على قولنا في كيف  
 يعتمد وعندنا لا بد في صحة الوقف من التصريح به وياتي عقب هذا  
 تمام الكلام على ما في الاختيار والاشياء **سئل** من قاضي الشام في محرم سنة  
 فيما اذا وقف زيد وقعد على نفسه ثم من بعدها على اولاد اخيه رمضان  
 علي وشعبان وعلي خضر اغا سريه بينهما ثم بعد على شعيبان المذكورين على  
 اولادها المذكورة والانا ثم من بعد خضر علي اولاده واراد اولاده المذكورين  
 والانا على العريضة الشرعية للمذكورين على اولادهم واراد اولادهم  
 وانما لهم واعطاهم على الشرط والترتيب المعين اعلاه على ان مات منهم ومن  
 اولادهم واراد اولادهم وانما لهم واعطاهم عن ولد اولاد ولد اولاد ولد اولاد  
 عاد نصيبه من ذلك الى ولده اولاد ولد اولاد ولد اولاد ولد اولاد ولد اولاد  
 منهم وارادهم وانما لهم واعطاهم عن غير ولد اولاد ولد اولاد ولد اولاد ولد اولاد  
 عاد نصيبه الى من همره في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك  
 الاقرب فالأقرب الى التوفي ومن مات منهم اجمعين قبل استحقاقه لشيء  
 من منافع هذا الوقف وترك ولدا وولد ولدا وسفل من ذلك استحق ذلك  
 المتروك ما كان يستحقه المتوفي وقام في الاستحقاق مقامه فان انقرضوا  
 باجمعهم وبأدوم الميراث عن آخرهم ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا  
 شرعيا على مصارف ومصالح الحرمين الشريفين هما مكة المشرفة والمدينة  
 المنورة على منورها الصلاة والسلام وعين سبرات ومات الوقف المذكور وآل  
 الوقف لشعبان وعلي وخضر اغا المذكورين اعلاه ثم مات خضر اغا المذكور عن  
 غير ولد ولا سفل منه ثم مات شعبان عن غير ولد ولا سفل بينه وتصرف على  
 نصيبهما من ربح الوقف لكونه في درجتهما واقرب اليهما مدة تزيد على اربعين سنة  
 هو واراد ولد وذريته لا انتقال ذلك اليه عن ذكر حتى انحصر في الانا ثم من ذرية  
 على المذكورين وهم فقراء قام متولي الحرمين يريد نسخ الوقف من ايديهم بمقتضى  
 الشرط المذكور فهل ليس للمتولي ذلك ولا يؤول الوقف للحرمين ما دام احد  
 من النسل والعقب على مقتضى ما شرطه الوقف **الحرب** المحمودة الهادي الى  
 سراء السبيل وهو حسبي ونعم الوكيل نعم ليس للمتولي ذلك ولا يؤول الوقف

لا يؤول الوقف للحرمين  
 ما دام احد من نسل الوقف  
 المذكور

للحرمين الشريفين ما دام احد من نسل اهل الوقف على ما شرط الوقف المذكور بمقتضى  
 ما ظهر من ذكر على وجه من اهل الوقف قال في الاسعاف في باب الوقف على  
 اولاده النسل الولد وولد الولد ابدا ما تنا سلبا ذكورا لانوا وانانا انتهى وقد  
 شرط الوقف المذكور انتقاله للحرمين الشريفين اذا لم يبق لهم نسل منع وجردا  
 النسل لا ينتقل على ما بالشرط المذكور وقوله وعلى انه شرط كما قال العلامة صدر  
 الشريعة في توضيح الاصول في بحث الحروف ان على تستعمل للشرط كقوله تعالى  
 بيا يعنك على ان لا يشركن بالله شيئا وذكر بعده ان على للشرط حقيقة وفي  
 شرح المغارلابن ملك كلمة على تدل على الشرط حقيقة الى ان قال فيجمل عليه  
 اذا ما كان انتهى والشرط اذا تعقب جملا متعاطفة متصلا بها فانه لكل كما  
 صرح به لك العلامة ابن نجيم في جرحه من شئ القضاء ومثله في المنع وذكره  
 المحقق العسدي في شرح مختصر المنتهى اصول جمال العرب العلامة ابن الحاجب  
 فقال وعن ابن حبان ان اى الشرط للجمع وذكره ايضا العلامة ابن قاسم العبادي  
 الثاني في حاشيته على جميع الجوامع الصحاح بالآيات البيئات وفي عبارة  
 وقد نقل الامام عن الحنفية موافقتنا الى عود الشرط الى النكل الى ان قال لان  
 الشرط وان تاخر لفظا فهو متعلق بتقديره وقال ايضا قبل ان توسط الحرف الموضح  
 للتشريك والجمع يجعل النكل بمنزلة جملة واحدة انتهى فيكون قول الوقف  
 على انه لاجل الجمع ولا عارض يقتضي تخصيصه بأولاد خضر ويساعد ما ذكر  
 ان الوقف لم يذكر التفصيل والمال في الأولاد على وشعبان كما هو دأب الراغبين  
 اذا رجعت لأولاد خضر فقط ويؤكد ارجاعه لكل اهل الوقف قوله  
 اجمعين وباجمعهم وعن آخرهم ويعضده تصرف النظار السابقين من على  
 وذرية الامدة المذكورة بحصة خضر في الفتاوى الخيرية لا يجمل فعل  
 النظار على الخالفة اى لشرط الوقف لانه فسق بعد عن الموضع انتهى وهو  
 ايضا قرب الى غرض الواقفين الذي يصلح تخصيصا كما في حاشية الاشياء  
 للعلامة ابراهيم بيري فاده ما فلا ذلك عن التقويم وفي الاشياء من قاعدة  
 اعمال الكلام الى من اعماله اذا تعارضت الاسرية اعطاء بعض الذرية والآخر  
 وحرمانهم تعارضا لا ترجيح فيه فالاعطاء اولي لانه لا شك انه اقرب الى غرض  
 الوقف انتهى وقوله المذكور ون الانا خاص بأولاد علي وشعبان الصليبين  
 فقط لانه وصف الأولاد به على ما فتى به العلامة شيخ الاسلام ابو السمود الهادي  
 من انه اذا وقف على اولاده فقط يجمل على اولاد الصلب ومثله في الحاشية وبعبارة

النسل الولد وولد الولد ابدا  
 ما تنا سلبا ذكورا لانوا وانانا

على تستعمل للشرط

الشرط اذا تعقب جملا متعاطفة  
 كان لكل

لا يجمل فعل النظار على الخالفة  
 لشرط الوقف لانه فسق  
 غرض الواقفين الذي يصلح  
 تخصيصا

اذا تعارضت الاسرية اعطاء بعض الذرية والآخر  
 وحرمانهم تعارضا لا ترجيح فيه

اذا قال على اولاده فقط  
 اولاد الصلب فقط



رجل وقف ارضاً على اولاده وجعل آخره للفقراء فأتت بعضهم قال هلال يعرف  
الوقف الى الباقي فان ما توافر صرف الوقت الى الفقراء لا الى ولد الولد انتهى  
ويوافقه ما في الخلاصة والبرازية وخزانة الفتاوى وخزانة المفتين  
والنفق فقيد المذكورية مختص باولاد علي وشعبان الصليبيين فقط واما  
اولاد اولادهم فادخلهم بقوله على انه اريد على انه شرط متأخر ناسخ الاول  
لما ذكر الامام الجليل الحنف في كتابه احكام الاوقاف اذا تعارض شرطان  
فالعمل بالتأخر منهما لان الشرط الاخير يفسر عن مراده فذلك اعلمنا  
انتهى وفي حاشية يرى زاده الشرط اذا تعارضت وامكن العمل بها  
وجب والعمل بالخير منها وسواء في ذلك الواو ثم كما هو ظاهر لا غبار  
عليه وان ارجينا الفتاوى وقلنا ان الاولاد يدخل فيه النسل كله لمعوم لهم  
الاولاد كما في الاشباه والاختيار وان كان قولنا مخالفاً لما في المأثور المعتبر  
من عدم شمول النسل كله ونوله على انه اي مع ملاحظة صفة المذكورية  
في ذلك لانه قد وصفهم الواقف بها وقد افترضنا نقول لا يقول ايضا  
الى الحرمين الشريفين على هذا التفسير بل التام شيء عن غير دليل لانه شرط  
عوده اليها بعد انقطاع النسل ولا شك ان النساء الموجودات من النسل  
اهل الوقف فالنسل باق فلا يعود اليها فيكون منقطع الوسط وحكمه انه للفقراء  
كما هو المشهور عندنا والمتطابق على السنة علمائنا ومع ذلك حيث انهم يصفون  
الفقير بجزء الصرف اليهم بل هو الافضل لانه يصير صدقة وصلة ومقصود  
الواقف الثواب والتصدق على القرابة اكثر ثواباً واليه اشار عليه الصلاة  
والسلام بقوله لاسراة امن مسرود رضي الله تعالى عنهما حيث سالتة التصديق  
على زوجها لك اجراء اجر الصدقة واجر الصلة انتهى ولا ينزع شيء من يد  
احد الاجتهاد ثابت معروف وشيئاً مكرراً في سياق النفي فتم الاموال والحقوق  
والاستحقاق فلا ينزع الوقف من ايديهم ويبقى معهم الى انقراض النسل  
فيعود للحرمين الشريفين هذا ما ظهر لنا بعد التامل التام في هذا  
المقام والله ولي التوفيق والافهام وهو الهادي وعليه اعتمادى  
ايضاح ما اشتمل عليه الجواب مع كلمات في رسالة الى يوسف رحمه الله  
تعالى ليس للامام ان يخرج ثوباً من يد احد الاجتهاد ثابت معروف وشيئاً  
مكرراً في سياق النفي فتم الاموال والحقوق والاستحقاق فتاوى التمرناشي  
ووافقتنا في عود الشرط الى الكل الشافعي رحمه الله تعالى نفي فتاوى ابن

**مطل**  
اذا تعارض شرطان يعمل بالتأخر

**مطل**  
منقطع الوسط للفقراء  
كما هو المشهور عندنا

**مطل**  
لا ينزع شيء من يد احد الاجتهاد  
ثابت معروف

حجر رحمه الله تعالى اجاب الولي العراقي في ضمن فتوى رفعت اليه في عود  
الوصف بالذكورة الى جميع من تقدم من المتعاطفات ام يختص بالآخرين  
بقوله يعود الى الجميع عملاً بقاعدة الشافعي رحمه الله تعالى في عود المتعلقات للذكور  
بعد حمل او مفزوات من شرط الاستثناء او وصف او غيرهما الى جميع ما تقدم من  
غير اختصاص بالاخيرة ثم رد على من خالف في ذلك واطال فيه بما يؤيد ائنه  
لا فرق بين الواو ثم انتهى وكذلك وافقتنا الحنف في شرح الانتفاع فلونعقب  
الشرط ونحوه جملة ما الى الكل قال الشيخ نفي الدين به رجب ما ذكره اصحابنا  
اي في عود الشرط ونحوه للكل انه لا فرق بين العطف بالواو وبالفاو واثم  
على عموم كلامهم انتهى لمختصا **وقف** على اولاده ثم على الفقراء هل يدخل  
اولاد اولاد الاولاد الجواب فيه خلاف في عبارات الكتب الصحيح لا يدخل وبه  
افتي على اندي قوله اي صاحب الدرر والفرار وقال ابتداء على اولادي  
يسموي فيه الاثر والابعد هذا مخالف لما في الحاشية صريحاً والخلاصة والبرازية  
وخلاصة الفتاوى وخزانة المفتين والنفق نعم قال في الاختيار لو قال على  
اولادي يدخل فيه البطون لمعوم لهم الاولاد ولكن يقدم البطن الاول فاذا انقضى  
فالثاني ثم من بعدهم يشترك جميع البطون على السواء فربهم ويعيدهم ويجوز في بعض  
الكتب ايضاً ما يوافقه وقد استفتي بعض العلماء من سولانا الى السمود وادرج  
في سؤالي عبارة واقعة في بعض الكتب موافقة لما نقلناه عن الاختيار ثم قال  
هل يعمل بهذه المسئلة ام لا **جواب** عنه المولى المزبور بما حاصله ان هذه  
المسئلة اخطأ فيها رضي الدين السرخسي في محيطه واعتمد عليه صاحب الدرر  
انتهى كلامه وما قاله حق يطابق الكتب المعتبرة كما تحققت وما يخالفه من شواذ  
الاقوال لا محالة ولقد اصاب المولى المزبور في التنبية المذكور جعل الله سبحانه  
مشكوراً وعمله مبروراً ثم ان ما قاله في الدرر غير موافق لذلك القول الثاني  
ايضاً كما ظن ان مودى كلامهم تقدم البطن الاول ثم البطن الثاني ثم الثالث  
بين الاقرب والابعد بخلاف ما يدل عليه قول صاحب الدرر في استواء الاقرب  
والابعد اولاً وآخر انتهى عري زاده على الدرر **اقول** ويخالف ما في الاختيار  
والمحيط ايضاً ما ذكره الامام الحنف في الباب الحادي عشر من انه لو  
قال على ولد زيد وعلى اولاده انتهى لولد زيد لصلبه ولا ولاهم فاذا انقضوا  
فللمساكين وان قال على ولد زيد وعلى ولد ولد زيد وعلى اولادهم فكلهم جميعاً ولو لم  
اسفل منهم لانه سمي ثلاثة ابطون فصلاً وبمنزلة التخذ الخ لكن مثل ما في الاختيار

وخزانة

**مطل**  
الوصف بالذكورة يعود  
الى جميع المتعاطفات عند  
الكافعية

**مطل**  
وقف على اولاده ثم على الفقراء  
هل يدخل فيه اولاد الاولاد

**مطل**  
على خمسة اى السمود لصاحب  
المحيط فيه وصاحب الدرر  
في ان لفظ اولادي بمع  
البطون كلها

**مطل**  
في الفرق بين ذكر الولد والاولاد  
مفرداً وجمعاً



والحيث ما مر على الاشياء معز بالفتح القدير ومثله ايضا ما في الاسعاف حيث  
قال ولو قال على اولادك واولاد اولادك يصرف الى اولاده واولاد اولاده  
ابدا ما تنا سلا ولا يصرف الى الفقراء ما دام واحد منهم باقيا وان سفل لان  
اسم الاولاد يتناول الكل بخلاف اسم الولد فانه بشرط فيه ذكر ثلاثة بطون حتى  
يصرف الى النواقل ما تنا سلا انتهى ويبعد كل البعد ان يكون هؤلاء الائمة  
كلهم تواردا على الخطا فلما سبب التعبير بانه خلاف الصحيح كما مر على نه حيث  
نقل كل من القولين في عدة كتب معتد به يتوقف القول بتصحيح احدهما وترجيح  
على النقل عن احدهما ارباب التصحيح والترجيح والله تعالى اعلم **سئل** في  
شرط في كتاب وقفه شروطا منها الادخال والاخراج والتغيير والتبديل  
والزيادة والنقصان للوقوف نفسه في مدة حياته لا غيره وانه بالنقص  
المزبور ادخل واخرج في حياته بعض اولاده بموجب حجة شرعية ومات  
الوقوف المزبور فهل يكون فعله المذكور صحيحا **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان  
لزيد املاك معلومة وقفها في صحته على نفسه ثم على اولاده الموجودين  
وهم فلان وفلان ثم على جهة بر لا تنقطع وقفها جميعا فمات احد الاولاد في حياة  
ابيه الوقوف عن اولاد برعمون انهم يستحقون في الوقوف حصصهم مع وجود  
اولاد الوقوف المزبورين بدون شرط من الوقوف اي وبعد موت جدهم الوقوف كما بينهم  
ولا وجه شرعي فهل لا يستحقون شيئا مع اعمامهم المرتومين **الجواب** نعم **سئل**  
فيما اذا شرط واقف في كتاب وقفه الثابت المصنفون نقض القسمة لا  
بانقراض الطبقة وانقضت فهل يعمل بشرطه وتنقض القسمة **الجواب** نعم  
**قول** تنقض القسمة بانقراض الطبقة في الوقوف الرب وان لم بشرطه  
الوقوف كما سنوضحه **سئل** في واقف شرط في كتاب وقفه شروطا منها ان  
مات قبل استحقاقه لشي من منافع الوقف وترك اولاد له ولدا استحق  
ذلك المترك ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان حيا وقام في الاستحقاق  
مقامه فمات ابنة الوقف في حياة ابيها عن ابنيها فاصريه ثم مات الوقف  
عن اولاد وعن ابني بنته المتوفاة في حياته ويريد اموالها من من مطالبة  
الناظر بما خص ابنيها من حيث موت الوقف فهل له ذلك **الجواب** يستحقان  
ما كانت والدتهما تستحقه ان كانت حية ولو ادعيا مطالبة الناظر له ذلك  
عملا بالشرط المذكور **قول** قد افنى بذلك في مثل هذه الصورة الشهاب  
ابن الشلبى في فتاواه المشهورة وروى عن من افنى بخلاف ذلك زعمائهم ان

**طلب**  
اذا شرط الوقف لنفسه الادخال  
والاخراج دون غيره صح  
ذلك

**طلب**  
وقد علمت ان اولاده  
الموجودين لا يستحق اولاد  
اولاده مع وجود اعمامهم

**طلب**  
تنقض القسمة بانقراض  
الطبقة وان لم بشرطه  
الوقوف

شرط في كتاب وقفه ان من  
مات قبل استحقاقه في الوقف  
قام ولده مقامه واخذ ما  
يستحقه ابوه من الوقف  
ان لو كان حيا بشرطه  
يجب اتباعه

بنت الوقف المذكورة لا تستحق شيئا في حياة الواقف حتى يستحق ولداها ونقل  
عن كون المراد ما تستحقه على فرض حياتها عند موت ابيها وسياتي تمام الكلام  
على سطة الدرجة الجعلية **هذا** وقد وقف **هذا** في زماننا حادثة  
الفتوى في رجل وقف داره على نفسه ثم على اخيه فلانة ثم على اولادها ثم على  
اولادهم على ان من مات منهم قبل استحقاقه وترك ولدا قام مقامه الخ فمات الواقف  
ثم اخيه المذكورة عن اولاد وعن اولاد ابن مات في حياة الواقف قبل صدور  
الوقف المذكور فهل يستحق اولاد الابن المذكور شيئا **اجاب** بعض  
اهل عصرنا بنعم **واجب** **سئل** لا يكون الابن المتوفى قبل الوقف ليس من  
اهل الوقف لا حقيقة ولا حكما لانه غير مستحق ولا برضية ان يصير مستحقا  
لكونه مبتاعا من الوقف فلم يدخل فيه اصلا لان اهل الوقف من كان حيا عند  
الوقف ومن سيجد بعده والميت عند الوقف لم يدخل فلا يقوم اولاده  
في استحقاقه الا استحقاق له بل لبسوا من اهل الوقف اصلا كما بينهم  
والدليل على ذلك ما في الاسعاف في باب الوقف على اولاده واولاد اولاده ولو قال  
على ولدي واولادهم واولاد اولادهم وسلم ابدما تنا سلا وكان له اولاد وقد  
مات بعضهم عن اولاد قبل الوقف يكون الوقف على الاحياء واولادهم فقط ولا  
يدخل معهم اولاد من مات قبله لانه لا يصح الاعلى الاحياء ومن سجد دون  
الاموات وقد نسبته الى اولاد الاحياء يوم الوقف ويقولون واولادهم يعود الغير  
اليهم دون غيرهم ولو قال على ولدي وولد ولدي وعلى اولادهم الخ يدخل  
فيهم ولد من مات قبله لقوله على ولدي وولد ولدي وولد من مات قبل ولد  
له انتهى وحاصله اذا قال على اولادى واولادهم بالاضافة الى غير النسيبة  
يختص بالاولاد الاحياء المذكورين اولاد الوقف لا يصح على الميت فلا يدخل  
اولاد الميت قبل صدور الوقف واذا قال اولاد اولادى بالاضافة الى غير  
الكلم يدخل اولاد الميت من اولاده لانهم اولاد اولاده لكونه نسبهم الى نفسه  
ففي حادثة الفتوى لما قال ثم على اولاد اختي اختص بالاحياء منهم وولد من كان  
قد مات قبل الوقف لان الوقف لا يصح على الميت ولما قال ثم على اولادهم عاد الضمير  
الى المذكورين واولادهم الاحياء لما قلنا فاولاد ابن اخت الميت لبسوا من اهل  
الوقف صلا ثم لو قال ثم على اولاد اولاد اختي دخلوا كما تقدم والله الهادي  
وعليه اعادى **سئل** فيما اذا كان لزيد هندا ثم اسراة دار معلومة جاربه  
في ملكها فوقفها على نفسها ايام حياتها ثم من بعد ها فعلى زوجة زيد بنت هندا

الوقوف كما بينهم  
كان له  
لا يستحق  
احدا  
انها

**طلب**  
اذا وقف على نفسه الاما حيا  
ثم على جماعة ثم دهم ومات  
فانه يصرف نصيبها الى الفقراء  
الى ان يموت الآخر ثم يصرف  
ما شرفه



المذكورة وعلى اختها لامها وعلى ابن اختها ثلاث بينهم اثلا ثا ثم غم على جهة بر  
لا تنقطع فمات زيد فهل يصرف نصيب زيد الى الفقراء الى ان تموت هندا  
**الحج** نعم فاذا ماتت هندا يصرف الى ما شرط **سئل** في رقت اهل فقد كتاب  
ورقته ولم تعلم شرط واقفه غير ان نظاره تصرفوا بنصيب من مات من  
مستحقه من ولد لولده او من غير ولد لجمع مستحقه فيما مضى من  
الزمان فماتت امرأة منهم عن غير ولد ولا اسفل منه ولها ابن اخ من  
المستحقين فهل اذا ثبت تصرف نظاره كما ذكر يصرف نصيب المرأة من  
ربع الوقف لجمع مستحقه لا لابن الاخت وحده **الحج** نعم **سئل** في رقت  
اهل موقوف على اولاد الذكور دون الاناث حسب آخرى تصرف نظار جميعهم  
على ذلك وعلى صرف نصيب من مات من اولاد الذكور من الاناث اجها  
او اخها من اولاد الذكور دون اولاد الاناث فان لم يوجد لها اخ واخت  
فغيرهم من اولاد الذكور دون اولاد المتوفاه ودون اولاد الاناث وماتت  
امراة من اولاد الذكور عن اولاد ذكور واناث ولها قدر استحقاق علوم  
في الوقف ولها اخت لاب من اولاد الذكور المتناولين ومن اهل الوقف  
جماعة غيرهم من اولاد الذكور فهل يعمل بتصرف النظر بعد ثبوت نصيب  
نصيب المتوفاه المذكورة لاختها المذكورة دون غيرها **الحج** نعم **سئل** في رقت  
اهل ثبت من شرط واقفه بتصرف نظاره من مات من الموقوف  
عليهم عن ولد فنصيب لولده فماتت امرأة من اهل الوقف لاهل ولد  
لبنتها بل لها ابن ابن مات في حياتها فهل ينتقل نصيبها من ربع الوقف  
لابن ابنها المزبور حيث لم يكن لها ولد لبنتها **الحج** نعم حيث لم يكن لها ولد لبنتها  
ولم يعم دليل على خلاف ذلك لان اسم الولد حقيقة في ولد الصلب والبطن  
للا نفي فان لم يكن ولد الصلب والبطن استحقه ولد الابن كما في الدرر والاشباه  
وغیرهما **اقول** يعلم منه ان الواقف اذا قال فنصيب لولده او ولد لولده  
ان المراد عود النصيب لولد الولد حيث لا ولد فالوكان الموقوف له ولد  
وله ولد ايضا لاني لولد الولد وبه افتي العلامة الشلبي ووافقه  
جماعة من علم عصره كما هو فيلسوطي فتاويه **سئل** فيما اذا ثبت  
ناظرا وقف اهلي انما ومن قبلها يصرفون غلة الوقف لاولاد الذكور  
دون اولاد الاناث من مدة تن يدعى اربعين سنة في وجه اخرين يدعيان  
حصه الت اليها عن امها المتعلقة ذلك عن ايها وكتب بذلك حجة ثم

**طلب**  
يعمل بتصرف النظر وقف  
نصيب الميت من غير ولد  
الى كل المستحقين

**طلب**  
يعمل بتصرف النظر في الوقف  
لاولاد الذكور دون الاناث  
الحج

**طلب**  
يعمل باخرى تصرف النظر عليه  
بعد ثبوت

**طلب**  
حيث لم يوجد ولد الصلب ولا  
ولد البطن فولد الولد يستحق

**طلب**  
ولد الولد انما يعطى حسب لاولد

**طلب**  
فما اذا ادعى لنظاره رقت  
على اولاد الذكور وامرهم  
ان على اولاد الذكور والاناث  
ثم اثبت كل ما ادعاه يعمل  
بنا اثبته النظر

اثبت الاخوان بوجه احد الناطرين المذكورين ان الناطرين السابقين قبلها  
كانا يبركان غلة الوقف لاولاد الذكور والاناث واولادهم من مدة تزيد على  
اربعين سنة وكتب بذلك حجة فبأي الشبوتين يحمل **الحج** انه البوت اثنا  
غير صحيح لوجه الاول كون بوجه احد الناطرين دون الآخر ولا رايه وقد  
صرح في الكهيرة باشرط اراي الآخر ولم يوجد الثاني ان البينة اذا تعينت  
نقض قضاء ترد كما صرحوا به **المالك** ان المقضي عليه لا تقبل منه البينة  
قال في الترخاينة من المعبرين في الدعوى مثوله ذريد برهن على الوقف  
نبرهن الخارج على الملك بحكم بالملك للخارج فلو برهن المتولي بعده على الوقف  
لاسمع وبه يعني انتهى الرابع ان البينة تطلب من طرف المدعي التخصيص  
باولاد الذكور وهما الناطران والقول لمدعي التخصيص على الذكور والاناث  
وهما المدعيان لانهما متساكان بالاصل وهو الاطلاق والتعظيم وقد صرح في  
ترجيح البينات ان بينة مدعي التخصيص الوقف بطن بعد بطن اول كما مر نقل بطلته  
وفي الحاشية رجل مات وترك ابنتين وفي يد احدهما صنعة يدهي انا وقف عليه  
من جهة ابنة والاين الاخر يقول انها رقت علينا قال ابو جعفر القول قول  
الما في وقال غيره القول قول ذي اليد والاول اصح انتهى وفي الذخيرة  
وهو المختار لانها تصادقا على انها كانت في ايها فلا ينفرد احدهما استحقاقه  
الاجبة انتهى وبالله تعالى التوفيق **سئل** فيما اذا وقف املاكه على نفسه  
مدة حياته ثم من بعده على اولاده واولاد اولاده الذكور والاناث بينهم  
على الغريضة الشرعية على ان من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده ومن  
مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب فنصيبه الى من هو  
في درجته وذوي طبقته يقدم في ذلك الاخرى فالاقرب الى الواقف ثم صار  
نصيب ولد الواقف السها في احدا اربعة عشر قبلا فمات السها في احمد  
عن ابن يدعي عمرا وبنتين احدهما تدعى بريحان والاخرى بيزدان ثم مات عمرو  
عن ابنتين احدهما يدعى عليا والاخر عبد القادر ثم مات بيزدان عن ابن  
يدعى محمدا وبنت تدعى تسينة ثم ماتت بريحان عن بنت تدعى فاطمة ثم ماتت  
فاطمة عن غير ولد ولا ولد ولد والموجود اذ ذاك ولدا خالتها رها محمد وتسينة  
وابنا خاله رها علي وعبد القادر ثم مات محمد عن غير ولد ولا ولد والموجود  
اذ ذاك تسينة وابنا خاله رها علي وعبد القادر ثم مات علي عن غير

**طلب**  
الدعوى على احد الناطرين  
**طلب**  
البينة اذا تعينت بعض  
قضاء ترد

**طلب**  
لا تسمع بينة المتولي على انه  
رقت بعد القضاء عليه  
للخارج بالملكية

**طلب**  
ادعى احد الابنين انها رقت  
عليه والاخر انها رقت عليها  
فالقول للمات

مات ابن الواقف السها في احمد  
عمرو بيزدان بريحان

عليه القادر تسينة فاطمة  
محمد عقيم



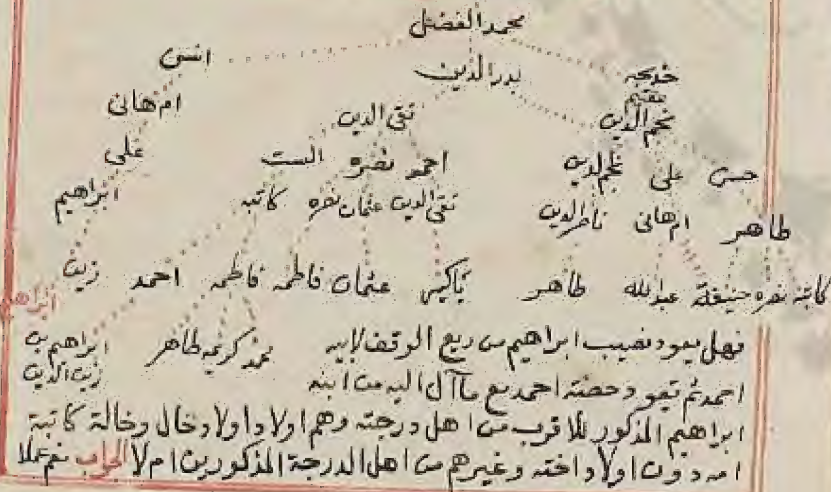
البعث هو  
إذا شرب نضيب من ماء عقمها  
لما قرب إلى العواقف من أهل  
الدرجة قبل يقدم من نضيب  
اليعب بالابوين على من نضيب  
بأحد من جواردهم يقدم

قولہ ترجیح بالرفع فاعلی تکریم

من الحبيب

بسم الله الرحمن الرحيم

الواقف القاضي فتح الدين المالكي





بشرط الواقف له من مات عن غير ولد عاد نصيبه الى هو معه في درجته وذوي  
 طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى فقد شرط  
 الاقرب بعد الاستواء في الدرجة وهو تمام الشرط المقيد بالدرجة **اقول** وحاصل  
 انه حيث شرط الاقرب من اهل الدرجة ووجد فيه جماعة بعضهم اقرب  
 الى المتوفى من بعض ووجد ايضا في انزل منها من هو اقرب نسب المتوفى  
 من الجميع قدم الاقرب من اهل الدرجة وان كان الانزل منه اقرب نسب  
 للكل يلزم انظر الى الدرجة والواقف قد اعتبر الاقرب في اهل الدرجة  
 لا مطلقا وسياق السؤال في ذلك ايضا **قال المؤلف** ثم رأت بعد عدة  
 سنين جوابا بالشيخ محمد بن الشيخ محمد بن النسي شارج الملتقى موافقا لما ذكرنا صوته  
 فيها اذا شرط واقف ان من مات عن غير ولد ينتقل نصيبه الى من في درجته  
 وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب فمات مستحق يدعي  
 بدرالدين وبيده ثلث عن غير ولد وله بنت خال وخالة لكل منهما الثلث  
 فهل تنتقل حصته لبنت الخال ام للحالة او لهما فاجاب رحمه الله تعالى  
 الحمد لله الذي فقته من اراده خيرا في دينه . ورفع لتحرير مسائله وبراهينه  
 والصلاة والسلام على منظم الحق بلا خلاف في حينه . وعلى اله واصحابه  
 الذين ينزلون تحت البقي سميت . صلاة داعية الى يرم كل نفس بما كتب  
 رهبنه . وبعد فقد اختلف جوابا من نسب العلم الى نفسه . ولم يخش  
 التجري على الفارحين بجل رسمه . فكتب اولاه ينتقل ما بيده كالملة لكونه  
 اقرب وغفل عن اعتبار الدرجة والطبقة قبل الاقرب . وهذا خطأ بين  
 لا يصدر منه عن له ادنى اتانينه . ولو علم شرعا معناها . واستغفرت لفه  
 وسببا لها . لم يصدر منه هذا القلط الواضح . ثم نادى على نفسه حيث انه كتب  
 على سوال اخر بان ينتقل لبنت الحالة بندا فاضح . ثم بلغني انه اراد الجمع بين الجوابين  
 والتوفيق . فذكر انما يكرها من ثم راجعة التحقيق . وبسط الكلام في الرد  
 بما لا يليق . **قال** الحق في المسئلة وبالله التوفيق ان اراد بالدرجة  
 والطبقة المساواة في النسب الى الواقف وهو الرائج فالحصنة تنتقل  
 لبنت الخال والله سبحانه وتعالى اعلم قاله فقير ذى اللطف الخفي محمد بن محمد  
 البهنسي الخفي حامدا مصليا **مسئل** **اقول** درجة موافقة لما ذكره المؤلف من  
 حيث انه اعطى الحصنة لبنت الخال لكونها في الدرجة وان لم يكن معها احد  
 في درجتها ولم يعط الحالة مع انها اقرب نسبا للمتوفى لان الواقف اعتبر

صورته  
 خال خالة ام  
 بنت بدرالدين

ط  
 الراجح ان الدرجة والطبقة  
 المساواة في النسب الى الواقف

الدرجة اولاه الاقرب فيها والحالة اعلى درجة فلا تعطي وان كانت اقرب حيث  
 وجد احد وان انفرد والحاصل انه حيث شرط الواقف الانتقال للاقرب  
 من اهل الدرجة يعطى لمن هو اقرب نسبيا سواء وجد معه فيها غيره او لا  
 وسواء وجد من هو اقرب نسبيا منه في غيرها اعلى منه درجة او انزل او لا  
 ثم تفسر الدرجة بما ذكرنا في ما مر من فناء وجد المؤلف من انه اذا لم يقدر الاقرب  
 تنصرف الى المتوفى لا الى الواقف لان هذا في بيان معنى الدرجة والطبقة بانها  
 مساواة المتوفى في النسب الى الواقف وذلك في بيان المراد بالاقرب بعد تحقيق  
 الدرجة المذكورة نصا والحاصل انه اذا وجد في درجة المتوفى جماعة يساوي  
 في النسب الى الواقف وقد اطلق الواقف الاقرب يقدم من هؤلاء الجماعة  
 المساوية له في الدرجة من هو اقرب نسبيا ورحما اليه الى الواقف **سئل** ايضا  
 عن هذه المسئلة التي قبلها فيما اذا وقف زيد وقفه على نفسه مدة حياته  
 ثم بعده على اولاده وسماهم وعلى من سجد لله الله تعالى له من الاولاد  
 الذكور والاناث على المفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم من بعدهم على  
 اولادهم ثم من بعدهم على النساء ثم على انسابهم واعقابهم وان سفلوا بطنا بعد بطن  
 الطبقة العليا منهم تحجب السفلى على ان من توفى منهم اجمعين عن ولد او ولد  
 ولد او نسل او عقب عاد ما كان جاريا عليه على ولده ثم من بعدهم على  
 الانثيين ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد  
 ما كان جاريا على المتوفى الى من هو في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم  
 في ذلك الاقرب اليه فالاقرب ويستوي في ذلك الاخ السقيق والاخ لابن  
 لم يكن في درجة المتوفى من يساويه فعلى اقرب الموجودين اليه من اهل  
 الوقف ثم على ولد من انتقل اليه ذلك ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه على  
 الشرط والترتيب المذكورين ثم على جهة برمتصلة بموجب كتاب وقعة الشرعي  
 ثم مات الواقف واولاده واولادهم وانحصر الوقف في جماعة من المتوفى  
 عليهم في طبقة ودرجة واحدة هي الطبقة السادسة ومات منهم مستحق  
 هو ابراهيم بن زينة المزبورة واقرب من في درجته من جهة امه المزبورة  
 ابوه احمد بن كاتبة المستحقة المتوفاة عنه وفي الطبقة السابعة جماعة  
 من اهل الوقف هم اولاد عمته مسورة في الطبقة السابعة الى من  
 جهة امه فليكن يعود نصيبه في الوقف الى ابن اليه من امه زينة المزبورة **الاب**  
 يعود نصيبه من الوقف اليه من امه زينة المزبورة لابيه المزبور لكونه اقرب من

ط  
 حيث شرط الاقرب في  
 الدرجة يعطى لمن فيها من  
 انفرد او وجد في غيرها  
 من هو اقرب منه



في درجة اليه مما بشرط الواقف المذكور ولا يعود لا وادعته المذكورين لكونهم  
 في الدرجة السفلى علما بقوله الواقف الطبقة العليا منهم نجح السفلى ويقل  
 في ذيل الشرط المذكورة على الشرط والترتيب المذكورين وقذا في الحرم  
 العلامة الم محمد افندي القادي على سوال رفع اليه في رجل له درجتان درجة  
 من جهة ابيه ودرجة من امه بما ملخصه ان ما آل اليه من الاستحقاق من  
 جهة ابيه يمولن هو منه في درجته من جهة ابيه وما آل اليه من الاستحقاق  
 من جهة امه فلم هو منه في درجته من اهل الوقف من جهة امه وقد  
 نجح في ذلك نجحا مفيدا فقال لان كل واحد من النصيبين آل اليه من جهة وكل  
 من الجهتين درجة وقد شرط الواقف عود نصيب من مات عن غير ولد  
 لمن هو منه في درجة وذوي طبقته من اهل الوقف فيصدق على اهل كل درجة  
 من الدرجتين المذكورتين انهم في درجة المتوفي لاختلاف جهة الاستحقاق  
 في الاصل فلما عطينا جميع ما آل اليه من الاستحقاق لاهل الدرجة العليا  
 دون من كان مساويا له من اهل الدرجة السفلى لزم تخصيص احدى  
 الدرجتين على اهل الدرجة الاخرى من غير تخصيص يقتضيه كلام الواقف  
 واهمال ما دل عليه صريح كلامه مع امكان العمل به واهمال الكلام اولى من اهل  
 وكذلك لو خصصنا النصيب باهل الدرجة السفلى ويلزم ايضا حرمان احدى  
 الدرجتين مع امكان الاعطاء مع صريح دلالة اللفظ على الاعطاء ومتى احتمل  
 اللفظ الاعطاء والحرمان يقدم الاعطاء الذي هو اقرب الى كلام الواقفين  
 فكيف مع عدم احتمال اللفظ للحرمان في هذه المسئلة ولولنا باستحقاق  
 جميع اهل الدرجتين للنصيب المذكور يلزم من ذلك اشتراك احدى الدرجتين  
 بنصيب الاخرى من غير ما يدل عليه صريح كلام الواقف مع امكان اعماله في  
 عود نصيب اهل الدرجة العليا من كان مساويا للمتوفي وكذلك في اهل السنية  
 والاعمال اولى من اهل ما آل اليه من جهة الدرجة العليا يعود لمن كان مساويا  
 له فيها من اهل الوقف وما آل اليه من جهة الدرجة السفلى يعود ايضا لمن  
 كان مساويا فيها من اهل الوقف والله سبحانه وتعالى اعلم **اقول** نقابل ان  
 يقول نجحنا في السبق الثاني وهو استحقاق جميع اهل الدرجتين لان لفظ الله  
 جنس يصدق على كل من العليا والسفلى حقيقة ولان المضاف في كلامه  
 به في قوله تعالى وليجذر الذين يخالفون عن امره اي كل امر الله تعالى ونحو  
 عليه ما لو ادعى لو ولد زيد او وقف على ولد زيد وله اولاد ذكور واناث

مطل  
 فثبت له درجتان درجة من  
 جهة ابيه ودرجة من جهة امه

مطل  
 متى احتمل اللفظ الاعطاء  
 واخر فان يقدم الاعطاء

كان لكل ونعامه في اخر الاشياء قبيل الدعاء برفع الطاعين فكذا بغير في مثلنا  
 وليس في كلام الواقف ما يخص احداها حيث وجدنا ولا يمنع ارادتها معا  
 اللفظ ولا اصطلاحا ولا ما يقتضي تخصيص كل واحدة منهما ببعض ما في بدلتها  
 ولفظ ما سادوات العموم فقوله الواقف وما كان في يده او ما كان يستحقه  
 او ما كان جاريا عليه ينتقل الى من في درجته يشمل جميع ما في يده فيعود الى  
 من في درجة سواء كانت الدرجة واحدة او اكثر وتخصيص بعضها ببعض لا  
 تخصيص بلا تخصيص على انه لو كان الذي آل الى المتوفي من جهة درجة واحدة  
 وقلنا ان ذلك الذي آل اليه ينتقل بعد موته الى اهل تلك الدرجة فقط يلزم  
 عليه ترجيح تلك الدرجة على الاخرى بلا مرجح وحرمان بعض الدرجات واهمال  
 ما اقتضاه كلام الواقف من اطلاق الدرجة وعدم حرمان اهلها والاعمال اولى  
 من الاهمال وما قولنا ان يلزم عليه اشتراك احدى الدرجتين بنصيب الاخرى  
 فانما يرد لوسلنا ان ما انتقل اليه من احدى الدرجتين هو نصيبها وليس  
 كذلك لانه بعد انتقاله صار نصيبه لا نصيبها ولا يلزم من انتقاله اليه من  
 تلك الدرجة عوده اليها بعد موته لانه خرج عن كونه نصيبا بعد سير دونه  
 نصيبه ولو ابقى نصيبها بعد انتقاله اليه لزم انه لو مات ولم يوجد من اهل  
 تلك الدرجة ان لا يعطى لاهل درجة الاخرى فيلزم عليه اهل كلام الواقف  
 يا للكلية ويظهر شيئا اخر يظهر لمن تدبر **بم** اذا ثبت الواقف **بم**  
 بشرط يجب الطبقة العليا للطبقة السفلى في يقال باختصاص الطبقة  
 العليا من طبقة المتوفي بما في يده كله من اي طبقة كان ذلك منتقلا  
 اليه عملا بشرط الواقف لانه يمكن العمل بشرط ترتيب الطبقات وبشرط  
 انتقال نصيب من مات الى من في درجته في هذه الصورة وان كان  
 الشرط الثاني ناسخا للعموم الشرط الاول في غير هذه الصورة كما اذا كان  
 للمتوفي درجة واحدة وخواتم درجة والحاصل ان الذي نصيبه المصير  
 اليه في مسئلة من له درجتان متفادرتان ومات لاهل ولدمع شرط  
 الواقف عود نصيبه الى من في درجته انه يعود الى كل من في درجته  
 سواء كان نصيبه اهليا او لا اليه من احدى الدرجتين او من كل منهما  
 لعدم الترجيح الا اذا كان الواقف مرتبا **بم** بشرط فيه يجب الطبقة العليا  
 للسفلى في ينتقل نصيبه العليا من درجته كما في مسئلتنا فبذبح نصيب  
 ابراهيم لابي احمد لكونه في الدرجة العليا والله تعالى اعلم **بم** فيما اذا ثبت

مطل  
 فيما لو شرط يجب الطبقة العليا  
 للطبقة السفلى

مطل  
 وقف على فقراء كذا القبيح  
 به مشق ليس من غاب  
 عنها شيئا



زيد ورفعه على نفسه ثم من بعده يعمر ونصفه على ابنته واخيه والنصف الثاني  
 على فقراء النقشبندية المقيمين بدمشق المنسوبين بالخزعة له وهم فلان  
 وفلان وفلان وعددهم ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم ومات ثم غاب  
 واحد من الفقراء المذكورين عن دمشق وانما الى بلدة بعيدة وليس له  
 بدمشق زوجة ولا بيت ولا تعلق اصلا وله بنت تطالب الخولى بنصيب ابيها  
 فنهى ليس لها ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا وقف زيد ورفعه على تلامذته ورض  
 عليهم باسمائهم وهم معايرين ومات فادعت امرأة انها من تلامذة زيد وطلبت  
 حصته من ريع الوقف لكنها ليست من المتخصصين عليهم فهل لا تدخل في الوقف  
**الجواب** نعم ولو قال وقف على اولاد زيد وهم فلان وفلان وعددهم لم يدخل صائر  
 اولاده ومن يحدث له فهو كاتري تدنى الدخول بالتعيين والمدكذابي واخر  
 وقف الخيرية **سئل** فيما اذا وقف زيد ورفعه على نفسه ثم من بعده على اولاده والوجهين  
 وسماهم ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم واسماهم واعقابهم على الشرط والترتيب  
 المعينين اعلاه وما تصرف الموقوف عليهم بعده على رفقته شرطه من حجي الطبقه  
 العليا للسفلى من مدة مديدة فهل يعمل بذلك فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى شيء  
 مادام واحد من العليا **الجواب** نعم **سئل** في وقفنا اهلى سرتب بهم المذكور مثل حظ  
 الاثنين ومن سرطه ان من مات عن غير ولد ولا عقب فنصيب من ريع  
 الوقف لمن هو معه في درجته وذوي طبقته بتقديم في ذلك الاقرب فالاقرب  
 اليه ثم ماتت امرأة من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا سفلى منه وليس في طبقته  
 ولا في الطبقة التي فوقها احد وفي الطبقة التي تلي طبقته جماعة من اهل  
 الوقف ليس منهم اقرب اليها من ابن اخيها وابنة اخيها فهل يعمر بنصيب  
 المرأة مثل حظ الاثنين **الجواب** نعم **سئل** في وقف انشاء واقفه على نفسه ثم من  
 بعده على بناته لصلبه الاربع وعلى اولاد ابنه ابراهيم المذكور مثل حظ الاثنين  
 ثم من بعدهم جميعا على اولادهم وعلى اولاد اولادهم كذلك ثم على اولاد اولاد اولادهم  
 ثم ثم على ان من مات منهم عن ولد او ولد ولد رجع بنصيب لولده او ولد لولده  
 ومن مات منهم عن غير ولد ولا سفلى منه رجع بنصيب الى من هو في درجته  
 وذوي طبقته من اهل الوقف ثم على جهة بر منصلة ثم مات الموقوف من الموقوف  
 عليهم المذكورين ثم ماتوا عن اولادهم ماتت الاب امرأة من الذرية الموقوف  
 عليهم عن غير ولد ولا سفلى منه ولم يبق حين موتها في درجتها احد ولم يبق من  
 الموقوف عليهم سوى جماعة في الدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي

**طلب**  
 قال ورفعت على اولاد زيد  
 وهم فلان وفلان الخ لم  
 يدخل من بعده

**طلب**  
 في المرب بنم لا يعطى احد من  
 اهل السفلى مادام احد  
 من العليا

اعلى الدرجات وهم اولاد اخيها واولاد اولاد بنتي عمه ابيها فلن يرجع نصيبها من ريع الوقف  
**الجواب** حيث جعل الوقف المذكور اولاد ابنه ابراهيم في درجته اولاده وحيثهم  
 وا اولادهم كذلك ورتب الطبقات بهم وجعل نصيب من مات عن غير ولد من صرف  
 درجته وذوي طبقته ولم يكن في طبقة المرأة المذكورة احد فيرجع نصيبها من  
 ريع الوقف المذكور للدرجة التي تلي درجتها النازلة منها التي هي اعلى الدرجات  
 وهم اولاد اخيها واولاد اولاد بنتي عمه ابيها والله تعالى اعلم **اقول** في كونه يعود  
 الى اعلى الدرجات فقط كلام مستغرقه وقد نبه المؤلف بقوله حيث جعل الوقف  
 الخ على ان اولاد اولاد بنتي عمه ابيها في درجة اولاد اخيها وان كانوا ذرية  
 ابراهيم ابن الوقف وفي ذلك تنبيه على دفع ما توهمه بعض الناس في زماننا  
 من مدة سنين حيث زعم في نظير هذه الحادثة ان اولاد ابن الوقف انزل درجة  
 من اولاد الوقف وكذا اولاد اولاد الابن انزل من اولاد اولاد الوقف وهكذا  
 حتى انه من مات من اولاد الوقف اولاد اولاد اولاد عن غير ولد فنصيب من  
 في درجته منهم ولا شيء لاولاد ابن الوقف او اولاد اولاد اولاد لزمهم انزل  
 طبقة باعتبار ابايهم والاشبهه في انه زعم فاسد منشأه اشتباه الطبقة  
 النسبية بالطبقة الاستحقاقية فان اولاد ابنه من حيث النسب انزل  
 طبقة من اولاده ولكن الوقف قد جعلهم في طبقة واحدة من حيث  
 الاستحقاق ثم رتب كذلك في اولادهم واولاد اولادهم **وفتاوى البلدان**  
 ابن النبي عن المحقق ابن القاسم صاحب الفوائد البدرية المعبر طبعات  
 الاستحقاق الجعلية لاطبقة الارث النسبية وربما كان الاقرب طبقة بعد  
 نسب والغرض كما هربيت قولنا هذا اقرب طبقة وهذا اقرب نسباً واذا  
 رفع تطبيق الوقف وترتيبهم في اهل نسب واحد لا يكون ضابط الاستحقاق  
 الا ذلك الترتيب والتطبيق دون الانساب وطبقاتها انتهى فوجه الله  
 ما اجرل عبارته ثم لبيت ما يعرله هذا الزام فيما لو وقف الوقف على  
 اولاده وعلى رجل آخر اجنبي ادخله معهم ثم على اولادهم واسماهم اما ينظر الى  
 ان يجعل ذلك الاجنبي في درجة اولاد الوقف واولاد الاجنبي في درجة  
 اولاد اولاد الوقف نظر الى الطبقات الاستحقاقية الجعلية التي جعلها  
 الوقف ولو كان المعبر الطبقات الشيعية لزم اخراج ذلك الاجنبي  
 واولاده من الوقف اصلا نهى هذا الاعتقاد ظاهر وقد عقد لهذه  
 المسئلة مجلس حافل من اعيان الافاضل واجمع راي الجميع على

**طلب**  
 جعل اولاد ابنه في درجة اولاده

**طلب**  
 المعبر طبقات الاستحقاق الجعلية  
 لاطبقات الارث النسبية

ابن النعمان  
 ص



خلاف ما زعم ذلك الزاعم . ربي هو منفرد في خلقه . ولم يزل الى الآن زابلا  
نموذ بالله من شرور انفسنا . وسياك اعمالنا . واحول ولا قوة الا بالله العلي  
العظيم **سئل** فيها اذا وقف زيد وقعة تحت جناح ابي له ابراهيم وعلى بنته رضى اذ كانت  
حية لم يزوج للذكر مثل حظ الانثيين واذا تزوجت سقط حقا واذا ماتت عا د  
حقا وليس لاولادها في الوقف حق مطلقا ثم من بعد ولده ابراهيم المذكور  
على اولاده والاولاد اولاده ونسبهم بطننا بعد بطن وطبقة بعد طبقة المذكور  
دونه الا ان كان من مات من الوقوف عليهم عن ولد او ولد ولد كان نصيبه  
لولده او لولد ولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا ولد ولد كان نصيبه لمن  
هو في درجته وذري طبقة فاذا انقرض الوقوف عليهم ولم يبق منهم نسل ولا  
عقب كان ذلك رققا على اقرب عصبات الوقف على الشرط والترتيب المشرح  
فاذا انقرضت عصبات الوقف دخلت الارض منهم كان ذلك وقفا على  
مصلح الحرم الشريف مات ابراهيم عن ابنه احمد ثم مات احمد عن ابنه ابراهيم  
ولم يعقب فهل يؤخذ الوقف الى عصبات الوقف ام لا **الجواب** لا يؤخذ  
الوقف المذكور الى عصبات الوقف لان الوقف شرط عوده لعصباته  
بعد انقراض الوقوف عليهم ولم ينقرضوا مع وجود رضى المذكورة بشرط  
في نصيب من مات عن غير ولد عوده لمن هو في درجته وذري طبقة ولم  
يرجدا احد في درجة المتوفى فيكون منقطع الوسط فلا يؤخذ للعصبات  
لعدم انقراض الوقوف عليهم والارضى كونها ليست في درجة المتوفى بل  
تؤخذ للفقراء فتأخذ رضى حصتها وهو الثلث مدة حياتها ومن بعد هذا  
لاولادها لان قوله على ان من مات الخ شرط متأخر تاريخ الاول والثلاثين  
للفقراء كما ذكر الى انقراض رضى وذريتها فيؤخذ الوقف جميعا الى عصبات  
الوقف قال في الاسعاف ولو قال على ولدي هذين فاذا انقرضا فعلى اولاد  
ابدا ماتنا سلوا اذا انقرض احد الولدين وخلف قلد يصرف نصف الثلث  
الى الثاني والنصف الآخر الى الفقراء بجر وغيره في الثانية والخلصة والبركة  
وانما ترغاية واننى بذلك الحائز والعلامة الحير الرضى رحمهم الله تعالى  
هذا اذا كانت رضى غير فقيرة اما اذا كانت فقيرة فيصرف اليها حصه  
المتوفى ايضا مع حصتها لانها بنت الوقف وذريته الوقف احق من  
غيرهم من حيث الفقر لانها صدقة وصله لامن حيث الاستحقاق وبالله  
التوفيق **قول** وقوله ومن بعد هذا لاولادها الخ افنى بطله الخبر الرضى

واقف  
ابراهيم  
احمد  
ابراهيم  
عقيد

دها

من خاواه

في فتاواه حيث اعطى اولاد بنت في وقف مشروط فيه اعطاء اولاد الظهور ثم  
قال فان قلت ما تفعل في قوله اولاد الظهور منهم دون اولاد البطون قلت  
قد تقرر ان الوقف اذا شرط شرطين متعارضين يعمل بالمتاخر منهما وقوله  
على ان من مات منهم عن ولد فنصيبه لولده الخ تاخر فتأمل هذا ما ظهر لغيري  
القاصرون من ظهر خلاف ذلك فليفسده وله الاجر الوافر . وما ابرزت هذا  
الجواب الابد النظر في كلام الاصحاب . والاخذ المذكور من عباراتهم يعلم والله  
تعالى اعلم انتهى كلامه **وقول** ايضا العمل بالمتاخر من الشرطين المتعارضين  
انما هو حيث لم يكن العمل بهما معا وهو في مسئلتنا ممكن بان يصرف الشرط المتاخر  
وهو قوله على ان من مات من الوقوف عليهم الخ الى ابراهيم ونسبته دون بنت الوقف  
وهي رضى المذكورة لما دل عليه صريح كلام الوقف من ان ليس لاولادها  
في الوقف حق مطلقا فهذا احرى به واضحه على تخصيص الشرط العام المتاخر  
بعوده الى ابراهيم ونسبه وزنا وح فلا تعارض بل فيه العمل بغرض الوقف  
الذي هو صريح في كلامه وقد قال في الخبرية قد صرحوا بمراعاة غرضه حتى  
نفس الاصوليين ان الغرض يصلح تخصيصا انتهى وانظر ايضا ما ياتي في الصغير  
الثانية **سئل** في واقعة وقفها على نفسها ايام حياتها ثم من بعد هذا على زوجها  
فلان ثم على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده وذريته  
ونسبه وعقبه ابد ماتنا سلوا واما ما بقوا على الفريضة الشرعية فانت  
الواقعة والوقف الى زوجها ثم مات زوجها عن ابنتين وبنت ثم مات  
احد الابنتين عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن اولاد  
فهل يعود نصيبها الى شقيقها ام الى اولادها **الجواب** حيث رتب الوقف  
ولا يعود لاولادها مادام شقيقها موجودا **قال** الامام الخصاص في باب الرجل  
يجعل ارضه صدقة موقوفة لله عز وجل على ذرية زيد ابد ماتنا سلوا ثم من  
بعدهم على المساكين **قال** الوقف جائز ويكون لذرية زيد ما بقي منهم احد  
فاذا انقرضوا كانت للمساكين انتهى ونقل الخصاص في الاسعاف في باب  
الوقف على الاولاد واولاد الاولاد ولو ذكر البطون الثلاثة ثم قال على الاقرب  
فالاقرب او قال على ولدي ثم على ولد ولدي ثم ثم او قال بطننا بعد بطون  
يبدأ بما بدأ به الوقف ولا يكون للبطون الاسفل شيء ما بقي من الاعلى  
احدا انتهى وفي فتاوى قاضي خان والخلصة والبركة ما يؤيد ذلك  
انتهى **قول** وهذا حيث لم يعمل الوقف نصيب من مات عن ولد لولده

اشقات

**طلب**  
اذا شرط شرطين متعارضين  
يعمل بالمتاخر منهما

**طلب**  
العمل بالمتاخر من الشرطين  
اذا تعدر العمل بهما معا

**طلب**  
الغرض يصلح تخصيصا

**طلب**  
حيث رتب يتم يعود الى شقيقها  
لا الى اولادها

**طلب**  
صفة الوقف المرتب يقول  
الاقرب فالاقرب فيعطى  
البطون يتم ويقول بطننا  
بعد بطون



مطلوب  
دفع على اولاده المذكورين حال  
على ان مات منهم احد فدخل  
يدخل الاناث

فان شرط ذلك اخذ الولد نصيبا ابية مع اهل طبقة ابية كما هو ظاهر **سئل** من قاضي  
السام **سئل** عن وقف وقفه على نفسه ثم مات بعده على ولده الشيخ عبد الرزاق  
بمعه ثم مات بعده على اولاده المذكورين والاثاث ثم على اولاد اولاده كذلك ثم على  
اولاد اولاد اولاده نظير ذلك ثم على انسائه واعقابهم ثم على مات منهم  
ومن اولادهم واراد اولادهم واراد اولاد اولادهم وانسائهم واعقابهم عن ولد  
او ولد ولدا ونسل او عقب عاد نصيبه لولده او ولد ولده او لاسفل منه  
ومن مات منهم ومن اولادهم واراد اولادهم وانسائهم واعقابهم عن غير ولد  
ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك لمن هو في درجته وذوي  
طبقة من اهل الوقف المذكور دون الاناث يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب  
الى المتوفى الخ وبعدا فمات ذرية ولده المذكور فبعد ذلك وقفنا سرعيا  
على ما يوجد من اولاد الاناث المذكور ايضا دون الاناث والحكم فيهم بالحكم في  
اولاد ولد للواقف على الشرط والترتيب المعينين اعلاه فاذا انقرضوا جميعهم  
فعلى جهة برعيتها ثم مات عبد الرزاق عن ثلاث بنات له اولاد ذكور فمات  
رجع الوقف المذكور **الجواب** الذي ظهر لنا من هذا الشرط انه يعود لاولاد البنات  
واما قول الواقف على ان مات منهم الخ فانه يرجح لاولاد عبد الرزاق الذكور  
واما البنات فانه خرجن بصريح كلامه كما يظهر ذلك باعانة النظر والله سبحانه  
التوفيق **قول** يعني ان قوله على الخ لو عاد الى عبد الرزاق واراد له مكان رج  
الوقف لبناته المذكورات دون اولادهن المذكورين ان البنات خارجات  
في صدر كلام الواقف وهذا يخالف لما قضى به المؤلف نفسه في **سئل** من  
المتقدمة قبل ورقة حيث جعل المتأخرنا سخي للاول مع تصريح الواقف  
بانه ليس لاولادهما في الوقف حق مطلقا لكنه مؤيد لما قلنا هناك والظاهر  
انتقال الربع الى اولاد البنات المذكورين دونهم كما ذكرنا عاد قوله  
على ان الى عبد الرزاق ايضا لان الواقف لم يجعل للاناث في وقفه حظا  
مطلقا في جميع الطبقات حيث قيه بالذكور في الطبقة الاولى ثم قيد ايضا  
به فيما بعد هاهنا بقوله كذلك وقوله نظير ذلك وقوله شبه ذلك ثم قيد به  
بعده ايضا في الشرط فلا يبقى لبنات عبد الرزاق بعد موته نعم  
ينتقل لاولادهن المذكور اخذ من قول الواقف وبعد انقرض ذرية  
ولده على ما يوجد من اولاد الاناث المذكور والله اعلم **سئل** في وقف  
على الذرية من شرطه ان مات منهم عن غير ولد عاد نصيبه

لمن هو معه في درجته وذوي طبقة المتنا وليه لريه يقدم في ذلك الاقرب منهم  
فالاقرب الى المتوفى ماتت امرأة منهم عن غير ولد وليس في درجتها سوى  
اولاد ابن خاله اما المتنا وليس ولها اولاد اخت متاولون انزل منها درجة  
فلم يعود نصيب المرأة المتوفى المذكورة **الجواب** يعود نصيبها الى اولاد ابن  
خاله اما المتنا ولين المتوفى لكونهم في درجتها ومن ذوي طبقتها وليس في  
الدرجة غيرهم ومن اولاد اختها المتنا وليس وان كانوا اقرب اليها علمنا بل  
عليه كلام الواقف فانه اعتبر الاقرب بالدرجة والطبقة لا مطلق القرابة  
والله سبحانه اعلم كتب محمد الهادي الغني بد مشق الكتاب الحمد لله تعالى حيث شرط  
نصيب من مات عن غير ولد لمن في درجته مع قيد الاقرب وقد علم ساسي  
اولاد ابن خاله اما في القرب والدرجة يعود نصيبها اليهم والحالة هذه والله  
تعالى اعلم كتب القتيبي حامد الهادي الغني بد مشق الكتاب **سئل** فيما اذا  
شرط واقف وقف في كتاب وقف شرطها ان الواقف متصل الابن  
والوسط والانتها فابتدأه على الواقف مدة حياتهم ثم بعد كل منهم يعود  
نصيبه وقفا على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على انسائه واعقابهم على الفرقة  
الشرعية المذكور مثل حظ الاشبين على ان من توفي منهم وترك ولدا او ولدا  
او نسلا ارتقبا عاد نصيبه من ذلك على ولده ثم على ولد ولده ثم على نسله وعقبه  
ومن توفي منهم عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من  
ذلك دفع على من هو في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف مات الواقف  
ثم مات جماعة من مستحق الوقف المذكور وانما ناعى غير ولد ولا  
ولد ولا نسل ولا عقب فترافع بعض مستحق الوقف مع بعضهم لدى  
قاضي القضاة بحضورنا نظر الوقف المذكور في خصوص حصص من مات  
عقبها على من في درجته وذوي طبقتهم فطلب بعضهم توزيعها المذكور مثل حظ الاشبين  
وطلب بعضهم توزيعها بالسوية نسائهم الحاكم المتداعي لديه اهكذا شرط الواقف  
وهل دفع مثل هذه الحادثة في هذا الوقف وكيف تصرف القوم السابقون  
في ذلك فاجابوا بانه اهكذا شرط الواقفون وان لم يسبق مثل هذه الحادثة  
في هذا الوقف ولا تصرف القوم السابقين شي مما وقع فيه النزاع الآن  
وابرزوا كتاب الوقف فوجده مطابقا لما ذكره من الشرط المذكور فاما  
غيرهم انه ليس ثم شرط فاقض لاولاد الكلام لا يمكن فيه التوفيق حتى يجعل  
اسما لاولاد او مستقلا بنفسه ليس بتابع لاولاد بل هو ناصر لاولاد وهو



**مطل**  
قال على اولادى ثم وثم على الفريضة  
الشرعية يكون نصيب اهل الدرجة  
مقسوما على ذلك لا بالسوية

تفصيل بعد اجمال فان الواقيين وقفا على انفسهم ثم على اولادهم ثم على اولاد اولادهم  
ثم وثم للذكر مثل حظ الانثيين ثم فصلوا وبينوا كيف يوزع قفا الوان من مات من  
ولد فنصيبه لولده ومن مات من غير ولد ولا ولد ولد فنصيبه لمن هو معه  
في درجة وذوى طبقته من اهل الوقت فقد اجملوا ولا ثم فصلوا وبينوا بعد  
قال الشرط مقدم لان الشرط وان تاخر لفظا فهو مقدم تقديرا وليس بشرط  
مناقص للملوك بحيث لا يمكن التوفيق حتى يجعل ناسجا بل شرط متم للاول  
ومبين لطريقة توزيعه مع ملا حظته للذكر مثل حظ الانثيين لاسيما في توسط  
الحرف الموضوع للتشريك بالجمع فيجعل الكل منزلة جملة واحدة ويجوز حمل ايضا  
على انه بمعنى مع تيسر الوصف المذكور ملا حظا في جميع ذلك فكم الحاكم بانه  
يوزع نصيب من مات من غير ولد ولا نسل ولا عقب على اهل درجة من  
اهل الوقت للذكر مثل حظ الانثيين واسرنا ظاهر المرقوم بالتوزيع كذلك حكمنا واما  
شرعيته بالناس فمحرى وكتب بذلك حجة شرعية فعمل بعمل بعضنا بعد  
ببوتته شرعا **الحري** نعم والحالة هذه **اقول** وحاصل المسئلة ان اذا وقف على اولاده  
ثم على اولادهم ثم وثم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين ثم شرط ان من  
مات عقيما فنصيبه لاهل درجة فاذا مات احد عقيما وفي درجة ذكور وانما  
يوزع نصيب المتوفى بينهم للذكر مثل حظ الانثيين وان ترك الواقي الفسخ  
بذلك ولا يتسم بينهم على السوية لانه انما يقسم بالسوية لو لم يشترط الفاضلة  
وهو قد اشترطها اولا في قسمة ربع الوقف على اولاده واولادهم ومن جملة ذلك  
نصيب المتوفى عقيما على اهل درجة فنسب الشرط عليه وان لم يصرح به فيه  
لان قوله على ان الخ تفصيل لما اجمله ولا من قوله على اولاده الخ وهو كلام في غاية  
الحسن ويشهد له ما في فتاوى المحقق ابن حجر عن شيخه العلامة شيخ الاسلام  
القاضي زكريا ما حاصله ان زيد املاك عمر الاجنبي ارضا ليعقبا عليه ثم على اولاد  
عليه ملكا عمرو وقفا على زيد ثم على اولاده الخمسة وعددهم على ان من مات منهم  
من ولد وان سفل انتقل نصيبه اليه ومن مات عقيما فنصيبه لمن في درجة  
ثم على اولادهم وسلام بطنا بعد بطن فمات زيد ثم مات احد اولاده الخمسة  
عن بنت ثم ماتت البنت عقيما وفي درجة اولاد اعمامها فاجاب **شيخ**  
الاسلام المذكور بانه يحتمل ان ينتقل نصيبها للمقرب الى الوقف وهو الرجل  
الاجنبي الذي جعل واسطة لانقطاع الوقف في حصتها عملا بقضية شرط  
الوقف في الاولاد ويحتمل ان ينتقل لمن في درجة وهم اولاد اعمامها تسوية

**قول** ملك عمر الخ انما صنع ذلك  
جملة لان عند الفاضلة لا يصح  
الرجل على نفسه فذهب الدكتور  
ليعقبا على زيد واولاده  
**المنهم**  
وقف على اولاده على ان من مات  
منهم عقيما فلم يدرج في درجة ثم على  
اولادهم الخ

بين المتعاطفين في المتعلق وان كان متوسطا وهذا هو الوجه لا الاطرا ده  
بل للفريضة وهي الغالب وغرض الوقف اذ الغالب اتصال الوقف في مثل  
ذلك وان يكون مانع الوقف له ولدرجة مالم يمنع من ذلك مانع ظاهر  
انتهى وحاصل ان اشترط اتصال نصيب المتوفى عقيما الى من في درجة  
انما ذكر في اولاد زيد الخمسة فقط ولم يصرح به في اولادهم ونسلم لكن لما عطف  
اولادهم عليهم اشتركوا في الشرط المذكور فصار منسجا على الجميع تسوية  
بين المتعاطفين للفريضة المذكورة وهي كون التسوية بينهما هو الغالب وكون  
غرض الوقف الاتصال وعدم الانقطاع اذ لو لم يصرف نصيب البنت الى  
اولادها صار منقطع الوسط فيصرف نصيبها الى الاقرب الى الوقف عند  
الكافية فني ذلك ما يبيد ما افتي به المؤلف من صحة الحكم بما سار لابقال بخلاف  
ذلك ما في اخر كتاب الوقف من الفتاوى والخيرة بما حاصله انه سئل عن  
رجل وقف اى وقفه على نفسه ثم على اولاده ثم على الذين رجب ورجه على  
الفريضة الشرعية ثم على اولاد الذكور المذكورين ومن الاناث ثم على اولادهم  
ابدا ما تنا سلوا ثم من بعدهم على جهة برقات الرافق ومات بنت رجه  
عقيما ومات ولد له بنين الذين رجب عن اولاد فكيف يقسم الوقف  
فاجاب **بانه** يقسم على اولاد المذكورين المستويين في الدرجة ولا يفضل  
الذكر الانثى فيهم اذ شرط التفاضل في اولاد الوقف لا غير ولم يشترط في غير  
بقى مطلقا وفيه يستوى الذكر والانثى انتهى لانا نقول ان اشترط التفاضل  
في مسئلتنا المارة المذكور في اولاد الوقف واولادهم ونسلم فنسب ذلك  
الشرط على التفصيل التاخر في بيان نصيب من مات عقيما اذ هو من  
شكهم الشرط كما مر بانه بخلاف ما في الخيرة فان الشرط لم يذكر الا في اولاد  
الوقف فقط ثم اطلق في اولادهم والاصل في باب الوقف القسمة بالسوية  
الا اذا اشترط التفاضل ولم يشترط فلا يعدل عن الاصل ولم تقم تربية  
تدل على خلاف الاصل حتى يسوى بين المتعاطفين فتأمل وقد افتي بنظرنا في الخيرة  
شيخ مشايخنا الشيخ ابراهيم الغزالي الساجي واستشهد بما في الخيرة ثم اعلم  
ان في مسئلة الخيرة تنبيه على فائدة مكية وهي ان الواقيين على  
الفريضة الشرعية معناه المفاضلة لا القسمة بالسوية وبه افتي الشيخ  
خير الدين غير هذا الموضع ايضا وافتي به ايضا الشيخ اسماعيل كما هو  
مستور في فتاواه وكذا الشيخ مشايخنا الساجي وكذا جدم المؤلف

**مطل**  
وقف اولاده على الفريضة  
الشرعية ثم على اولادهم الخ  
فالقيد للاول فقط

**مطل**  
الاصل في باب الوقف  
القسمة بالسوية الا اذا  
اشترط التفاضل

**مطل**  
قولهم على الفريضة الشرعية  
معناه المفاضلة لا القسمة  
بالسوية



عبد الرحمن افندي كما سنبه عليه في محله وكذا اخفى به غيرهم من ائمة معتبرين  
منهم العلامة الشهاب احمد الشلبي الحنفي والتمناشي والامام البلقيني  
الشافعي والشهاب احمد الراسي الكبير الشافعي وغيرهم بناء على ما هو  
المتعارف بين الناس الذي لا يكاد من يجهلون غيره ولذا يرد فون هذا  
اللفظ في اكثر المواضع بقولهم للذكر مثل حظ الانثيين نصريحاً بمعناه المراد  
ولو كان معناه القسمة بالسوية لكان تناقضاً ولكان الصواب ان  
يرد فون بقولهم سوية بينهم الذكر والانثى مع ان ذلك لم يتعارف ولم يسمع  
اصلاً بل المتعارف ان القسمة الشرعية معناها المفاضلة بين الذكر  
والانثى سواء صرح بعدها بانها للذكر مثل حظ الانثيين او لا ومن جهل ذلك  
فليسالى العوام فضلاً عن الخواص وقد قال في الاشياء والنظاير في قاعدة  
العادة محكمة نقلاً عن وقف فتح القدير ان الفاظ الواقفين تبني عن  
عرفهم انتهى فانتي به ايت المتعارف والف فيه رسالة من ان معناه القسمة السوية  
غير ظاهر وان تبعه من عصره بعض الاخيار واقره في الدر المختار وقد  
اوضحت ذلك في رسالة مهمة تلزم مطالعتها لكل ذي فقه فان فيها  
من الكشف عن هذه المذمومة ما ينزيل عن الغواغم وهه والله الحمد  
**سئل** فيما اذا انشا واقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم بعده على  
اولاده الثلاثة محمد ومحمود ومحموظ وعلى من سجد له من الاولاد والذكور  
سوية بينهم ثم بعده كل منهم يعود ما كان جاري عليه على اولاده الذكور  
والاناث بينهم على الفريضة الشرعية للذكر مثل حظ الانثيين مدة حياة الاناث  
ومن مات من الاناث عاد ما كان جاري عليها من ذلك على اخوتها واخواتها  
ومن اولادها ثم على اولاد اولادها ثم على انساله واعتقابه وذرية نظير ذلك  
على ان من مات منهم اجمعين عن ولده واسفل منه يعود نصيبه من ذلك  
الى ولده او الاسفل منه وعلى ان من مات منهم اجمعين عن غير ولد واسفل  
منه يعود نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف  
يقدم في ذلك الاخرى فالأقرب منهم الى المتوفي الخ فأت الواقف ثم مات اولاده  
الثلاثة المذكورون عن اولاد ذكور واناث ثم مات الذكور والاناث عن  
اولاد وذرية ذكور واناث فهل يدخل اولاد الاناث مع اولاد الذكور في هذا  
الوقف بمقتضى قوله آخر على ان من مات منهم اجمعين الخ اولاد ذرية  
بيننا الجواب بما يظهر لكم من الصواب **الجواب** الحمد لله تعالى مقتضى ظاهر

الفاظ الواقفين تبني عرفهم

وتقف على الذكور ثم قال على ان  
من مات منهم عن ولد دخل  
الاناث الخ

لنا من هذا الشرط ان اولاد الاناث يدخلون لان الواقف عم آخر فقال على ان من  
مات منهم اجمعين لما ذكره الفقهاء رحمهم الله تعالى انه اذا ذكر الواقف جارية  
مثنيتين فان امكن الجمع بينهما بان يحمل كل منهما على حال وجب المصير اليه  
فان لم يكن يعمل بالتأخر منها ويكوننا سناً للاول وقالوا ايضا اذا تناقض  
عبارتان في كلام الواقف احدهما تقتضي حرمان بعض الموقوف عليهم والاخر  
تقتضي عدمه فالأقرب الى مقاصد الواقفين انهم لا يحرمون احداً من ذرية  
فيترجح الكلام الثاني لان الحرمان ليس من مقاصد الواقفين غالباً فكان الواقف  
رجع عن الشرط الاول لما لم يزل منه حرمان بعض ذرية نعم بقوله على ان من مات  
منهم اجمعين فقد نص اولاً في كلامه على اولاد الظهور واولاد البطون ثم عمهم  
بقوله على ان من مات وكذلك بقوله اجمعين فيعمل به لانه متأخر والعمل يكون  
بالتأخر كما صرحوا بذلك في كتب الاصول في بحث العام ولا يمكن حمل الثاني  
على الاول لان الصغير في قوله منهم راجع الى ما تقدم المؤكّد بقوله اجمعين  
والمتقدم المذكور وبنات المذكور فيرجع الاسر اليهن ايضا فيدخل في ذلك  
اولادهن وان ارجعنا الصغير الى المذكور فقط تصحيجاً للكلامين يحتاج الى  
شيء يدل عليه وليس هنا شيء يدل عليه من الجملة الثانية فبقى شرطان متنا  
فيعمل بالتأخر منها وهو دخول اولاد الذكور والاناث جميعاً كما دل عليه  
قوله اجمعين ويؤيد ما ذكرنا ما اجاب به الشيخ الحانوتي رحمه الله تعالى  
في بعض فتاواه بقوله وما ان نص في اولاد كلامه على اولاد الظهور واولاد  
اولاد البطون ثم عمهم بالذرية فيعمل به ايضا لانه شاخز والعمل بالتأخر لان  
العام قطعي يعارض الخاص عندنا انتهى ويشهد لما ذكرنا ما ذكره في الاسفل  
بقوله ولو قال ارضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى على ولدي لصلي وادسا  
احياء يجري ذلك عليهم ولا يخرج عنهم شيء منها الى غيرهم حتى ينقضوا اذا  
انقضوا تكون الغلة لولده ولدي واولادهم ونسلهم ابداً ما تنا سلوا ثم من  
بعدهم على المساكنة وكلما حدث الموت على ولدي لصلي كان نصيبه لولده ثم من  
بعده لولده ثم لولده ولده ابداً ما تنا سلوا وكل من مات من ولدي او ولد  
ولدي عن غير ولد كان نصيبه راجعاً الى اصل الوقف وجارياً بحراً كان الوقف  
جائزاً وتصرف غلته لما شرطه ثم اذا مات احد من اولاد الصليب ينتقل  
نصيبه الى ولده على ما شرطه فانياً من انتقاله الى ولده وانسخ به قوله  
لا يخرج عنهم شيء منها الخ كونه شاخزاً ففسر انتهى ما ذكره في الاسفل في باب

طالع  
اذا امكن الجمع بين المتناهيين  
وجب والاصل بالتأخر

طالع  
يقدم ما يقتضي الاعطاء  
على ما يقتضي الحرمان لان  
الحرمان ليس من مقاصد  
الواقفين غالباً

طالع  
العمل بالتأخر في الشرط

فضان

طالع  
العام قطعي يعارض الخاص



الوقت على اولاده وهذا ما ظهر لنا الان عما ذكر في السؤال من الجواب والله  
سبحانه وتعالى الموافق للصواب **سئل** فما اذا شرط واقف وقف اهل  
شرطها من مات من اولاده واراد اولاده واراد اولاده وارادهم وزيتهم  
عن ولد نصيبه لولده ومن مات عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب  
عاد نصيبه لمن في درجته وذوي طبقة من اهل الوقت يقدم الاقرب  
فالاقرب الى المتوفي ثم مات منهم رجل عقيما والموجود بنت خالته واراد  
ابنت خالته وعاد نصيبه لبنت خالته ثم ماتت بنت خالته عن بنتين ولا  
نصيبه الاصل والاولى اليها بشرط الواقف فقام اولاد ابنت الخالتي بعرض  
البنتين في نصيب الرجل المتوفي المزبور الاول لامها زاعمين انهم ينتقل لهم  
بموتة فهل لا ينتقل اليهم ولا عبرة بزعمهم **الجواب** نعم **اقول** مقتضاه انه لا ينتقل  
اليهم شي اصله من النصيب الاصل عن الرجل الى بنت خالته بموتها  
وان كان اولاد ابنت الخالته مساوين لها تين البنتين في الدرجة وفي الاثر  
الى الرجل المنتقل عنه ذلك النصيب لان ما آل عنه الى بنت خالته صار  
سما نصيبها فينتقل مع نصيبها الاصل الى بنتها وبشكل انتقال ما آل اليها  
الى بنتها بما في شرح الاشياء لليرى حيث قال في القاعدة التاسعة  
ما نصه وهما دقة اخرى وهي ان النصيب المنتقل بشرط فيه ان يكون  
المنتقل عنه استحققه بنفسه بشرط الواقف الاول حتى لو مات الابن  
المنتقل اليه نصيب ابنة لا ينتقل هذا النصيب الى ابنة لانه ليس بنصيب  
ابيه بل بنصيب جده ونصيب ابنة هو الذي استحقه ابوه من الوقف  
بنفسه بشرط الواقف الاول حتى لو ماتت فتامله فقد جهله الكثير من اهل  
العصر انتهى لكن فيه نظر فان غالب الانبياء في الاوقاف الشروط فيها  
انتقال نصيب من مات الى ولده ثم الى ولد ولده انما يكون بطريق  
الانتقال من الاب الى ابنة ثم من ابنة الى ابنته وهكذا ما لم تنقضي القصة  
بانقرض كل طبقة عليا على ما ياتي بيانه ومثله الانتقال الى اهل الدرجة  
ولم ار من قبل ذلك بالنصيب الاصل الا ما نقله المؤلف عن مفتي طرابلس  
بقوله سئل في وقف ثابت المصنوف شرط واقفه في كتاب وقفه شرطها  
منها ان من مات من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا  
عقب عاد ما كان جاريا على المتوفي من ذلك على من هو معه في درجته  
وذوي طبقة من اهل الوقت يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب ومات

**مطل**  
هل ينتقل الى الابن نصيب ابنة  
الاصلي والاولى الى الابن والنصيب  
الاصلي فقط

رجل من المستحقين فيه عن غير ولد ولا ولد ولا نسل ولا عقب **فانتقل**  
نصيبه الى زيدا الذي هو اقرب من يساويه في درجته ومن زيدا ذلك الى  
نصيبه الذي كان تلقاه عن اصوله فهل اذا مات زيدا ايضا عن غير ولد  
ولا نسل ولا عقب يكون هذا النصيب الذي تلقاه بكونه اقرب درجة لمن  
يأتي زيدا في اقربية الدرجة من الميت الا على ما يقول الواقف يقدم في  
ذلك الاقرب فالاقرب ويكون نصيبه الذي تلقاه عن اصوله الاقرب من  
يساويه في درجته ويكون نصيبه مع الاقرب من يساويه في درجته اقرب  
ما جاورين **الجواب** لا يكون الاقرب من يساوي زيدا في درجته الا نصيب  
الذي تلقاه عن اصوله واما النصيب الذي تلقاه بكونه اقرب درجة  
من الميت الاول فيكون له هو اقرب اليه درجة بعد زيدا على ما يقول  
الواقف يقدم في ذلك الاقرب اليه فالاقرب بحيث مات زيدا انتقل  
ذلك النصيب لمن هو اقرب اليه من الميت الاول بعده لان الرجل  
لا اقرب من يساوي زيدا في درجته لزم القاء قول الواقف فالاقرب ومن  
الواقف كمن قال ابو بكر الخفاف رضي الله عنه في باب يقف  
الرجل ارضه على ثرايته الاقرب فالاقرب ولو ان رجلا جعل ارضه لغيره  
معرفة لله عز وجل على ثرايته الاقرب فالاقرب ومن يقدم على المسكين  
فالوقف جائز وتكون غلة هذا الوقف كلها الاقرب ثرايته منه واحدا  
كان اقربهم او اكثر من ذلك ثم قال قلت فان مات هؤلاء الذين كانوا  
اقرب اليه قال تكون الغلة لمن يليهم انتهى وقال ايضا في الباب المذكور فان  
قال ارضني هذه صدقة موصوفة لله عز وجل ابد على ثرايته واهل  
بيتي الاقرب منهم فالاقرب قال الوقف جائز فاذا جاءت الغلة اعطيت اقربهم  
الى الواقف فان مات اقربهم وهو الذي ياخذ الغلة كانت الغلة للذي يلي  
هذا في القرب واعطيت الغلة لاقربهم بعد الاول انتهى والله سبحانه العليم  
وكثير محمد المفتي في طرابلس الشام عني **واقول** وفي هذا ايضا نظر ظاهر وما  
استدل به من كلام الامام الحافظ لا يزيد مدعا به بيان ذلك ان من  
استحق شيئا من ربح الوقف بشرط الواقف صار ذلك الشيء نصيبه سرا  
استحقه من جهة اصوله والى اهل لدرجة جميع ما استحقه زيد المذكور  
وما آل اليه يسمى نصيبه جاريا عليه فاذا مات زيد عن غير ولد وعاد نصيبه  
المذكور الى الاقرب اليه لا الى الاقرب الى المتوفي الاول على ما يقول الواقف عاد

**مطل**  
من استحق شيئا من ربح  
الوقف بشرط الواقف صار  
ذلك الشيء نصيبه سرا  
استحقه من جهة اصوله او  
آل اليه من اهل درجته



ما كان جاريا عليه الخ فكل من توفي عن غير ولد شمله قول الواقف عن غير ولد  
 لان كلمة من عامة والصيرفي قول الواقف يقدم الاقرب اليه فالاقرب عابد  
 على كلمة من العامة فيموت نصيب كل من توفي عن غير ولد الى الاقرب اليه  
 لا الى الاقرب الى اول متوفى والالزم احوال كلام الواقف مرة واحدة في ذلك  
 المتوفى الاول بان ينظر الى الاقرب اليه وحده ثم الاقرب الى آخر الدهر  
 ويلقى فيمن سواه وايضا يلزم عليه انه لو مات ذلك المتوفى الاول وانتقل  
 ما كان جاريا عليه الى زيد لكونه اقرب اليه ثم مات زيد عن ولده لا يعطى له  
 نصيب المذكور بل ينظر الى من يلي زيدا في القرب الى المتوفى الاول وفي ذلك  
 القاء قول الواقف من مات عن ولد فنصيبه لولده وكون ذلك ليس  
 نصيبه بل نصيب المتوفى الاول ممنوع فانه لما مات لم يبق نصيب له في  
 الوقف وانما صار ذلك نصيب زيد فيقول الى ولده على ما شرط الواقف  
 والحاصل ان المحفوظ اليه في مسئلتنا بالنسبة الى الاقرب ليس شرطا واجبا  
 بل متعدد وهو كل من صدق عليه انه مات عن غير ولد بمعنى التدرج في  
 قوله الاقرب فالاقرب انه ينظر اولي الاقرب اليه كالاخ المستقيم مثلا فان  
 وجد نقلنا نصيبه اليه وان لم يوجد فالى الاخ لابل وهكذا وانما حانقله عن  
 الامام الخصاف فالمحفوظ فيه الاقرب الى شخص واحد وهو الواقف فكما مات  
 من هو اقرب الى الواقف تنتقل حصته الى من يليه في القرب الى الواقف  
 وهكذا كما لو كان الواقف اخ وعم وابن مع حكم بربع الوقف واللامح ثم  
 للمم ثم لابن المم ولا تنظر الى الاقرب للمم المتوفى لان الواقف شرط الاقرب  
 اليه لا الى المتوفى كما في مسئلتنا حتى ننظر كم مات احد الى الاقرب اليه فظهر  
 ان بين المسئلتين بون بعيد وبقا قرناه ايضا اندفع ما قدمناه عن البكر  
 ولم نرمس عول على ذلك من اصحاب القضاء ولا ما يناله شيئا بعينه اصلا  
 بل نراه ينظرون الى ما في يد المتوفى مما انتقل اليه عن اصوله وآل اليه  
 عن اهل ورجته فيعطون لولده اولا اهل ورجته على ما شرط الواقف وهو  
 الذي يشاء والى الاذهان ويقصده الواقفون فمن اطلع على نقل هرج  
 مخالف لذلك فليثبت له الاجر والثواب والله اعلم بالصواب **سئل** فيما  
 اذا انشا رجل وقفه على نفسه ثم من بعده على اولاده الثلاثة وهم عايشة  
 واسماء والسباي احمد الرضيع ثم على اولاده بالسورية الذكر والانثى فيه  
 سواء ثم من بعدهم على اولاد المذكور ثم على اولادهم كذلك ثم على انسابهم

ثم على انسابهم مثل ذلك يقدم اولاد المذكور على اولاد الاناث فاذا انقرض اولاد المذكور  
 باجمعهم عاد ما كان جاريا عليهم من ذلك على من يوجد من اولاد الاناث من المذكور  
 منهم والاناث على الغريضة الشرعية على ان مات منهم واولادهم وانسابهم فقام  
 عن ولده وولد ولد وان سفل عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على ولده ثم نسله  
 ثم عقبه بينهم على الغريضة الشرعية ومات منهم اجمعين عن غير ولد واولاد  
 ولد ولا نسل ولا عقب عاد ما كان جاريا عليه من ذلك على من معه في درجة  
 ودرجى طبقته يقدم الاقرب منهم فالاقرب الى المتوفى ثم على جهة برمتصلة  
 ومات الواقف عن اولاده الثلاثة المذكورين ثم ماتت اسماء ولم تنجب  
 ثم مات احمد عن ابنه ابى بكر وماتت عايشة عن ابنها عز الدين واخصرت  
 فيها بالسورية ثم مات ابوبكر عن بنته بديعة وفاطمة ومات عز الدين عن  
 ابنه شرف الدين ثم ماتت فاطمة عن بنتين زليخا ونبوية وماتت بديعة  
 ولم تنجب ومات شرف الدين عن احمد وماتت زليخا عن بنتها زاهدة وماتت  
 نبوية عن ابنتها على فحل شخص احمد بن شرف الدين بالوقف لكونه ذكرا  
 ذكره على بشرط الواقف المذكور في اولاد المذكور ولا يساركة في ذلك احد من  
 ولدى زليخا ونبوية لكونها ولدى اناث من اناث وهل يكون الضمير المحرور المتصل  
 في قوله الواقف في الشرط الاخير التعلق باولاد الاناث على انه مات منهم راجعا  
 الى اولاد الاناث لكونه اقرب مذکور ويستلزم ارجاعه اليهم اعمال جميع كلام الواقف  
 في شرطه الذي هو اولاد من الاحمال **اولاد** الحمد لله اللهم يا حي يا قاضي الحاجات  
 ما شرطه هذا الواقف انه جعل الوقف عليهم من بعده ثلاثة اصناف الصنف  
**الاول** يكون الوقف بينهم بالسورية الذكر كالانثى من غير سوية وهم اولاده الثلاثة  
 المذكورون ثم اولادهم من بعدهم على هذا الحكم وهم ابوبكر وعز الدين الصنف  
**الثاني** يكون الوقف لاولاد المذكورين اولاد الاناث وهم اولاد ابى بكر  
 وعز الدين ثم من بعدهم يكون على اولادهم كذلك ثم على اولاد اولادهم كذلك ثم على  
 انسابهم ثم على انسابهم مثل ذلك يقدم في الجميع اولاد المذكور على اولاد الاناث  
 بمعنى انه لا يستحق منهم الا من كان ابوه اجنبيا وانه من ذرية الواقف  
**الصنف الثالث** يكون الوقف بين ذكورهم واناثهم على الغريضة  
 الشرعية وهم من يرجع من اولاد الاناث بعد انقراض اولاد المذكورين ذكر بقية  
 بشرط الصنف الثالث بقوله على انه من مات منهم الخ ويقضي ذلك ان احمد  
 ابن شرف الدين يختص بالوقف دون ولدى زليخا ونبوية لان الجميع الآن من

واقف  
 عايشة  
 عز الدين  
 شرف الدين  
 احمد  
 ابوبكر  
 عقيم  
 بديعة  
 فاطمة  
 زليخا  
 نبوية  
 زاهدة



الصف الثاني بالاشبهه وقد قرر انه يقدم في هذا الصف من كان ابوه من ذرية الواقف وهذا صادق على احمد بن شرف الدين فقط وانه لا يستحق معه من كانت امه من ذرية الواقف وابوه اجنبيا وذلك صادق على ولدي ربحا وبنوية ثم لا ياتي في ذلك ما ذكر بعد انقضاء شرط هذا الصف الثاني والشرع في شروط الصف الثالث من قوله على انه من مات منهم الخ لانه راجع الى الصف الثالث كما ذكرنا اولاهم من يوجد من اولاد الاناث بعد انقراض اولاد الذكور لانهم المتحدث عنهم وهم اقرب مذكور وتنظم جميع الشروط في سلك السداد والالزام ان تكون الشروط السابقة لغوا خاليا عن المراد ولا شك ان اعمال الكلام اولى من احواله كما هو متقرر شائع ولا سيما شرط الواقف المشبه بنص الشارع قال ذلك وكتبه الفقير الى لطف ربه المحقق عبد الرحمن بن عماد الدين الحنفى **قول** قد جعل الثالث مقابلا للصف الاول من حيث القسمة فذكر في الاول انها بالسوية وفي الثالث على الفريضة الشرعية ولو كان قول الواقف على الفريضة الشرعية معناه القسمة بالسوية لما كان بينها فرق وكان الظاهر ان يقول بدله بالسوية فدل على تغايرها وعلى ان الفريضة الشرعية معناها الفاضلة كما بينهما عليه قبل ذلك **سئل** فيما اذا وقف زيد عقاره على نفسه ثم بعده على اولاده وذرية مرتب بين الطبقات بهم على الفريضة الشرعية على انه من مات منهم عن ولد فنصيب لولده ومن مات منهم عن غير ولد ولا اسفل منه عاد ما كان جاريا عليهم من ذلك على من معه في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى على الشرط والترتيب المذكور ومات الواقف ثم مات رجل من المستحقين عن غير ولد ولا اسفل منه في درجته احد من اهل الوقف وله في الدرجة السعلى اولاد اخت ثلاثة ذكور وثلاثة اناث وابنا اخ اثنان والكل لابوين ليس له اقرب منهم فدل يعود نصيب اليهم **الحاج** ثم يعود نصيب اليهم والحالة هذه في شرح المناجى الرملى في شرح قوله وان صرفه اقرب الناس رحا الارثا فيقدم وجوبا ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما افق به العراقى ان المراد ما في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف والمتوفى في الدرجة والرحم الاقرب الارث والعصوبة فلا ترجيح لهما في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان وسئل في شرح المناجى لابي جحر خيرة

الفقه هو

**طالع**  
في الاقرب فالاقرب الى المتوفى

**طالع**  
المرا وما لا قرب قرب الدرجة والرحم الاقرب الارث والعصوبة

من الوقف

بموت خاله

من الوقف ولو كان له بنت بنت وابن ابن تكون القلة لبنت البنت لانها اقرب اليه من اولادها بواسطة وادلائه بواسطتين وان كان الميراث له ونها لان الوقف ليس من قبيل الميراث ولو قال على اقرب قرابة متى وكان له ابوان وولد لا يدخل واحد منهم في الوقف اذ لا يقال قرابة اسعاف من فصل الوقف على قرابته واقرب الناس في سبقتنا اولاد اخت وابنا اخ والكل لابوين ليس له اقرب منهم فيعود اليهم بالسوية لانك قد علمت ان المراد قرب الدرجة والرحم لا الارث والعصوبة في الدرجة والرحم هم سواء مع ان الارث لا ياتي لان الوقف ليس من قبيل الميراث والله اعلم **قول** لكن اذا فقد الدرجة في بقاء اعتبار بشرط الاقربية كلام ستعرفه بعد اوراق **سئل** في وقف مرتب بين الطبقات يتم من شروطه ان من مات من الموقوف عليهم عن غير ولد ولا ولد وله ولا نسل ولا عقب عاد نصيبه من ربع الوقف الى من هو معه في درجته وذوي طبقته من اهل الوقف يقدم الاقرب فالاقرب الى المتوفى ومات الابن سليمان وابن صالحه وله اتصال من جهة الى الواقف وهو ابن خالة المرأة الزبورة وابن ابن عمها والرجل اخوانها حمزة وفاطمة مع بقية اهل الدرجة هم اولاد اولاد عمها فليس يعود نصيب المرأة الزبورة **الحاج** يعود نصيب المرأة المذكورة الى ابن خالتها مصطفى لكونه في درجتها واقرب الموجودين اليها كتمه الفقير محمد الهادي المفتي بدمشق الشام **الحاج** كما به العم المرحوم اجاب تيم الفقير محمد الهادي المفتي بدمشق الشام عنى عنه فلو كان له اخوان اراختان احدهما الابوي والاخر لا يبيد ابن الابوي ثم عين لابيه وحكم اولادها حكمها اسعاف من فصل في بيان الاقرب من قرابته وتما فيه **قول** هذا هو المشهور المعلوم به من ترجيح الاقرب على غيره من اهل الدرجة حيث شرطه الواقف كما هنا وبذلك اختى في الخيرية وعليه فما وقع في الخيرية ايضا في محلي آخر من كتاب الوقف حيث شرك بين جميع اهل الدرجة فالظاهر انه ذهل منه عن اشتراطه الاقربية الواقع في سؤاله والالزام الفاضل انه اذا ذهل عن ذلك فسوى بين الاخ الشقيق والاخ لاب في وقف اشترط فيه الاقرب فالاقرب ثم قال وكان فاضى القضاة في الدين الكافى السبكي قد تحدث

نقبت

**طالع**  
لو قال على اقرب قرابة متى لا يدخل الولدان والولد

واقفة  
زيد  
عمرو بكر بنشر  
هذه صالحه سليمان خاله  
وعم مصطفى حمزة فاطمة او  
غيره



عن وقال هذا الحكم غير صحيح وطلب نقصه فما وافقته عليه وقلت له هذا موضع  
 اجتهاد وهو وجه عندك في مذهب الشافعي واحد وبالجملة فانه ضعيف  
 لانه يلزم فيه الغاء صيغة الفعل بلا دليل والغاء مقصود الواقف من تقديم  
 الاقرب وهو مشكل انتهى ملخصا **سئل** فيما اذا وقفت رجل وقفا على نفسه ثم على  
 بنته فاطمة ثم على اولادها واولادها واولادها المذكورين والانا ثم ثم ثم ثم  
 المواقف وبنته فاطمة وانقرضت اولادها واولادها واولادها فهل يكون لفظ  
 الذكور قيدا لاولادها فاطمة واولادها فلا يدخل من اولادها واولادها  
 يدلى بانني **الجواب** اعلم ان القيد المذكور اعني به لفظ الذكور قيد للمضاف فيدخل  
 جميع الذكور سواء ادلى بذكر او بانثى كتبت الفقير براهيم المغني يدمشق المحرر  
 عني طاب الجواب وطابق الصواب كتبت الفقير حبيب الدين عني عنده ما فاده  
 العلامة اعلاه هو الحق بتوفيق الله كتبت احمد بن يوسف العيسوي الثاني  
**قول** انني العلامة ابن نجيم خلاف هذا حيث قال في الاشياء والنظام من  
 الوقت وقفت حادثة وقفت على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم من بعدهم  
 على اولاد الامير فلان ثم من بعدهم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على  
 ذريتهم ونسبهم وعقبهم من الذكور خاصة دون الاناث فاذا انقرض اولاد  
 الذكور صرف الى كذا فهل تولد من الذكور قيدا للاباء والابناء حتى لا يستحق  
 انثى ولا ولد انثى ام هو في الابناء دون الاباء حتى يستحق الذكر ولو من  
 اولاد الاناث ام هو قيد في الاباء دون الابناء حتى يستحق ولد الذكور ولو  
 كان انثى فاجبت بانه قيد في الاباء دون الابناء لان الاصل كون الوصف  
 بعد متعاطفين للاخير كما صرحوا به في باب المحرمات في تولد تعالى من نسائهم  
 التي دخلت بهم بعد قوله تعالى وروايتكم وامهات نسائكم ولان الظاهر ان مقصود  
 حرمان اولاد البنات كونهم ينسبون الى ابائهم ذكورا كانوا واناثا وتخصيص اولاد  
 الاباء ولو كانوا اناثا كونهم ينسبون اليه وبقرينة قوله بعده فاذا انقرض  
 اولاد الذكور ولم يقل اباء الذكور ولا ابنا الاولاد لم يلغى ان بعض الاخيرين  
 جعله قيدا في الاباء والابناء وافقه بعض الحنفية فزابت الامام الاسدي  
 في التمهيد نقل ان الوصف بعد الجمل يرجع الى الجميع عند الحنفية والى  
 الاخير عند الحنفية وان محل كلام الشافعية فيما اذا كان الموقوف بالواو  
 اما بضم فيعود الى الاخير انما قاتا انتهى ما في الاشياء والنظام واصله انه

لفظ الذكور قيد للمضاف

فيما اجاب به صاحب الاشياء  
 من جعله الذكور قيدا في الاباء  
 يعني المضاف اليه

جعل الوصف المذكور قيد للمضاف اليه في قول الواقف اولاد اولاده فيدخل فيه  
 جميع الذكور والاناث من اولاد الذكور وما ذكره من عود الوصف الى الاخير  
 قال المحقق ابن الهمام في التحرير انه الاوجه والحاصل ان لفظ الذكور يحتمل ان  
 يكون قيد للمضاف فقط او للمضاف اليه فقط ولكل منهما معنى والمعاني  
 مختلفة الاحكام كما علم من صدر عبارة الاشياء والاولاد اختي به الجماعة الذين  
 نقل عنهم المرف في السؤال المذكور والثاني اختي به صاحب الاشياء ولم  
 يقول احد منهم على كونه قيد للمضاف يعني وقد مشى عليه العلامة ابن حجر  
 فتاواه ونقله عن الولي ابى زرعة عملا بقاعدة الشافعي في عود المتعلقات  
 المذكورة بعد جعل ارمغودات من بشرط او استثناء او وصف او غير هال  
 جميع ما تقدم من غير اختصاص بالاخير بالانفرد بين العطف بالواو و  
 وتقدم نقل المؤلف هذه القاعدة عن الحنابلة ايضا لكن هذه القاعدة  
 انما يظهر جريانها في المتعاطفين دون المتضايفين وقد اختلف كلام  
 علمائنا في مسألة الوصف بالذكر هل هو قيد لكل من المعطوفين للمعطوف  
 عليه ام للمعطوف فقط لتأخره واما جعله قيد للمضاف اليه فقط فلم اراه  
 لغير صاحب الاشياء في النفع الرسايل عن وقف هلال البصري ما نصه  
**قال** قلت ارايت ان قال على ولي ولي الذكور قال فمضى لمن كان ذكرا  
 من ولده وولد ولده قلت والذكور من ولد البنين سواء قال نعم الا انه لقال  
 صدقة مؤثقة على ولي ولي الذكور اعطى من كان فقير من ولد  
 البنين والبنات فذلك قوله الذكور وقوله الذكور والفقراء واحدا انتهى فقد  
 جعل قيد للمضاف المعطوف وكذا جعله قيد للمعطوف عليه حيث خصه بذكور  
 اولاده لصلبه وذكور اولاده واولاده ولو كانوا اولاد بنات ولو جعله قيد للمضاف  
 كما في الاشياء لكان للذكور والاناث من اولاد الذكور وما قبل ان هذا لا ينافي  
 ما في الاشياء لانه معني على رواية دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد وهو  
 خلاف ظاهر الرواية مقررهم ظاهر لان قوله هلال فمضى لمن كان ذكرا من ولده  
 وولد ولده صريح في كونه جعله قيد للمضاف المعطوف عليه والمخالفة  
 لظاهر الرواية وقعت في قوله بعده الذكور من ولد البنين والبنات سواء  
 فقدم دخول اولاد البنات على ظاهر الرواية لا ينافي كون لفظ الذكور يقي  
 المضاف في عبارة هلال كما لا يخفى على ذوى الكمال وفي الاسعاف ولو قال  
 على ولي وولد ولي الاناث يكون للاناث من ولده دون ذكورهم والاناث

الاوجه عود الوصف الى  
 الاخير



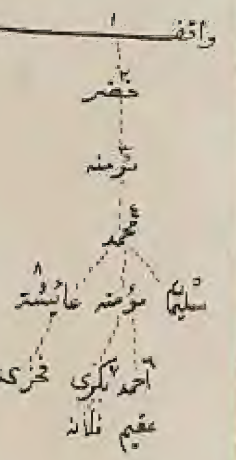
من ولد المذكور والاثاث وهي فيه سواء انتهى فهو صريح ايضا في انه قيد للمضاف المعطوف  
دون المضاف اليه وهو صريح ايضا في انه قيد للمعطوف عليه ايضا ونقل المؤلف  
عن جواهر الفتاوى رجل وقف عقارا وجعل ولاية الى نفسه مادام حيا  
ثم الى ولد وولد فلان ما عاش ثم من بعده الى الاعز الارشد من اولاده فانها  
منصرفه الى الابن دون الواقف لان الكناية تنصرف الى اقرب الكينيات  
بقتضي الرضخ ولذلك مسائل ثلاث احدها اذا وقف على زيد وعمر وبنسب  
انها تنصرف الى عمر ونسب وكذلك اذا قال وقف على ولدي وولد  
ولدي المذكور ان المذكورية راجعة الى ولد المولد دون ولد الصلبي المشكك  
الثالثة على عكسه اذا قال وقف على بني زيد وعمر وان لا يدخل بنو عمر في  
الوقف لانه اقرب الى زيد وخالف في ذلك المقاضي كما مل الدين مفتي الامة  
الخطيب باصفهان وقال انها تنصرف الى الواقف دون ابنه والصحيح هو الاول  
انتهى فهذا صريح في انه قيد للمعطوف لتاخره دون المعطوف عليه ودون  
المضاف اليه فخران في جعل الوصف قيد للمضافين معا والمعطوف  
فقط خلاف مشي على الاول هلال وصاحب الاساف وعلى الثاني صاحب  
جواهر الفتاوى واستوجهه ابي الهمام في التحرير كما سر ويظهر في ان  
الاروجه الاول لان الوصف المذكور في معنى الشرط لانه بمعنى انه لا يستحق  
احدهم من ريع الوقف الا اذا كانوا ذكورا وقد صرح اعني في كتب  
الاصول والفروع بان الشرط اذا تعقب جملا متعاطفة متصلا بها فهو  
لكل خلاف الاستثنا فان للاخير وكذا الصغير في الصحيح كما علت في مسئلة  
الوقف على زيد وعمر ونسب وبها صرح المضاف ايضا واما جعل  
الوصف قيد للمضاف اليه كما عول عليه صاحب الاشياء فلم اراه لغيره  
والقول بان الوصف للاخير من المتعاطفات لا يدل عليه لان المعطوف  
هو المضاف ودون المضاف اليه لان المضاف اليه الحقيقي انما يتوقف  
لتعريف او التخصيص لا لاذاتة بخلاف المعطوف فانه مقصور وانه كالمضاف  
نعم قوله الاشياء ولان المظاهر في قرينة تدل على انه قيد للمضاف اليه فكان  
الاقتصار عليه في التعليل فان ما ذكرناه كله انما هو عند عند الخلو عن القرينة  
اللفظية او الحالية فحيث وجدت قرينة تدل على كون الوصف او الصغير  
او الاستثنا او اخوه للمضافين او المتضايفين اولوا احد من كل منهما اتت  
كما لا يخفى فاعتمد تحرير هذا المحل فانه مهم ولم ارس اعني بخبره من

الكناية تنصرف الى اقرب الكينيات  
وعليه كلام مسائل

علمنا بالله اعلمه وبالعلم بالقرينة صرح في التحرير في مسئلة الاستثنا حيث ذكر  
انه للاخير الادلل ومن ذلك ما في القرينة حيث سئل عن وقف على ولده المفضل  
المعوض حسن وعلى من سجد له من الاولاد ثم على اولادهم المذكور الى ان قال فاذا  
انقضت المذكور فعلى اولاده الاثاث واراد من الخ ثم حدث للواقف ولدا سمعه  
محمد ثم مات حسن المذكور فهل الصغير في قوله وعلى من سجد له من الاولاد  
راجع الى حسن لانه اقرب المذكور فلا يدخل محمد في الوقف ام هو راجع الى الولد  
فيدخل محمد فاجاب مفتي الحنفية بمصر هو لانا الشيخ حسن الشرنبلالي بانه  
راجع الى الواقف واليتوم رجوعه الى ولده حسن من له نوع المام بمسائل  
المفتي ثم قال الشيخ خير الدين ان رجاءه الى الواقف مما لا يشك ذرفهم  
فيه اذ هو الاقرب الى غرض الواقف مع صلاحية اللفظ له وقد تقرق في شرط  
الواقفين انه اذا كان للفظ مختلفان يجب تعيين احد احتماليه بالفرض واذا  
ارجعنا الصغير الى حسن لزم حرمان ولد الواقف لصلبه واستحقاق اولاد  
اولاد البنات وفيه غاية البعد ولا عسك يكون اقرب المذكور لما ذكرنا من الخطوط  
وهذه الغاية ظهوره غنى عن الاستدلال له انتهى فقد ارجع الصغير الى  
غير الاقرب عملا بالقرينة ومن ذلك ايضا ما في فتاوى الشيخ اسماعيل فيمن  
وقف على نفسه ثم من بعده على ولده لصلبه خضر ثم على اولاده ثم على اولاد  
اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على نسبه وعقبه يستوي فيه الذكر والانثى  
والطبقة العليا والسفلى فاذا انقضوا فعلى جهة بر منصلة مات خضر عن بنته  
مؤمنة ثم ماتت مؤمنة عن ابنتها محمد ثم مات محمد على اولاده الثلاثة سليمان  
ومؤمنة وعما بنته ثم ماتت مؤمنة عن ولديها احمد وبكري ثم مات احمد عن  
غير ولد ثم مات بكري عن بنته فلانة ثم ماتت عابسة عن بنتها فخرى فهل  
لفخرى بنت عابسة وفلانة بنت بكري يتي مع سليمان ام لا اجاب  
يكون الوقف وقف ترتيب مادام احدهم اراد اولاد اولاد خضر موجبا  
وسليمان المرقوم من اولاد اولاد اولاد خضر فيختص ببقلة الوقف عملا  
بهم والاستحقاق لفخرى بنت عابسة ولا فلانة بنت بكري لكونها في طبقة  
النسل والعقب وقوله الواقف يستوي فيه الذكر والانثى والطبقة العليا  
والسفلى قيد للاخير الذي هو درجة النسل والعقب وقيد وصفا  
كان ارجا لا ارجعها اذ وقع في حين العطف ثم المفيدة لترتيب  
الطبقات كان للاخير كما ذكره العلامة ابي نجيم في الاشياء وغيره وبهذا

ق  
١٥٢  
طالع  
الشيخ فولي على ولده وعلى  
من سجد له للواقف  
لا المولد

طالع  
اذا كان اللفظ مختلفان يجب  
تعيين احداهما بالفرض





انما يعمل بالسرط الاخيرة  
يفسر عن المراد

۱۰۰

رَفْعًا وِلَادَهُ وَسَمَاهُمْ  
عَلَى وِلَادِهِمْ فِي مَاتَ مِنْهُمْ  
صِفَتِهِ لِلْفَقْرَا

منقطع الوسط

مطلب  
في الفرق بين ما اذا اوقف على  
اولاده ولم يسهم بين ما اذا  
سماهم وعدهم



واقفة  
زيد محمد عاتقة  
احمد محمد تاسم  
صغير

في

ولد ولد ولا اسفل منه نصيب لمن هو معه في درجة وذوي طبقته من اهل الوقف  
يقوم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى زيادة عما في يده ثم على ولد من المتوفى  
اليه ذلك ثم على نسله وعقبه الخ فقات صغير من اولاد اولاد الواقف ولم يستحق  
الابن من امه والموجود حين موته جده لابي ابن الواقف وبنت الواقف  
وخاله ابن ابن الواقف وكلهم متنا ولون وماتت صغيرة من اولاد الواقف  
ولها استحقاق في الوقف الا اليها من ابها والموجود حين موتها ابن الواقف  
وبنت الواقف المذكوران وعيها وولدا ابنت الواقف فهل ينتقل استحقاق  
الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت الواقف المذكورين  
لكونها على طبقته من بقية اهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد من لفظة ثم حيث  
لم ينص الواقف على ما يبطل حكمه في نصيب من مات من اهل الوقف عن  
غير ولد ولا اسفل ولم يكن في درجتهما احد من اهل الوقف دون خال الصغير  
ودون عم الصغيرة وعمها المزبورين الذين هم اسفل درجة ولا **الحج** الممد  
نله نعم ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المزبورين الى ابن الواقف وبنت  
الواقف المذكورين لكونها على طبقته من بقية اهل الوقف عملا بالترتيب المستفاد  
من لفظة ثم دون خال الصغير ودون عم الصغير وعمها المزبورين  
لكونهم ادنى درجة من ابن وبنت الواقف كتب الفقير عمه والدين عمة  
الحمد لله وحده من محمد الكون استمد التوثيق والعمون جوابي عما اجاب  
به شيخ الاسلام العباد نفع الله تعالى بعلومه العباد اذا اوجز الانتقال  
ما كان لهما الخال والم والم مع وجود ابن الواقف وبنته وبجونهما لا على  
احد من طبقتهما رجع استحقاقهما لما حصله الواقف ودنيه والله سبحانه اعلم  
كتبه الفقير خير الدين ابن احمد الحنفى الازهرى خادما مصليا **اقول**  
هذه الحادثة بعينها الف فيها العلامة الشرنبلالى رسالته السعاسة بالابتسام  
باحكام الاقامة ونسقى نسيم الشام ورد فيها على مفتي الشام وانظاره انه  
عمد الى ما ذكره بان الترتيب يتم قد يبطل حكمه في نصيب من مات عن  
غير ولد باستحقاقه للاقرب فالاقرب من اهل درجة وسباق تمام  
الكلام على ذلك **سئل** فيما اذا وقف زيد رغبة على نفسه ايام حياته ثم مات بعد  
وفاته على اولاد ابنة فلان المتوفى في حياته وهم عبد النبي وعلى ونور  
الدين ومضور سريه بينهم ارباعا ثم مات بعدهم على اولادهم المذكورين  
الاناث ثم على اولادهم كذلك ثم على اولادهم اولادهم مثل ذلك ثم على انسابهم وانما

فيما اذا لم يوجد في الدرجة احد

وقف على اولادهم ثم على اولادهم  
الذكور بعد ان ماتوا ثم على  
اولاد الاناث والكلهم فيهم  
كالكل في اولاد  
الذكور

عبد ذلك المذكورين والامات على ان مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وان  
سفلت ولو انتقل نصيبه من ذلك لولدته ثم للاسفل من الذكور وان الاناث  
وعلى ان مات منهم ومن اولادهم واولاد اولادهم وان سفلت عن غير ولد ولا ولد  
انتقل نصيبه من ذلك الى من هو معه في درجة وذوي طبقته من اهل الوقف بقدم  
في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى على ذلك على الشرط والترتيب المعينين اعلاه  
فاذا انقرضت اولاد الذكور ولم يبق لهم نسل ولا عقب عاد ذلك وقفا على من  
يوجد من اولاد الاناث واولادهم وذرياتهم والحكم فيهم كالحكم في اولاد الذكور  
ثم على جهة بر لا تنقطع فانقرض الان اولاد الذكور والموجود الان من اولاد الاناث  
من الموقوف عليهم ذكور واناث فهل يعود الوقف للذكور سوية بينهم ام  
للذكور والاناث وجعل الحكم في اولاد الاناث كالحكم في اولاد الذكور يعود الوقف  
للذكور سوية بينهم دون الاناث عملا بشرطه المذكور والله اعلم **اقول** راي  
في هذا المحل على ما سئلت بخط شيخنا الشيخ ابراهيم الغزالي الساجي  
رحم الله تعالى ما نصه قوله دون الاناث هذا لا يظهر بعد قول الواقف عاد  
ذلك وقفا على من يوجد من الاناث واولادهم وذرياتهم وايضا كيف يعطى  
الفرع ويمنع الاصل واحواته مع عموم لفظة فضلا عن صريحه نعم يحمل قوله والحكم  
فيهم كالحكم في اولاد الذكور على قوله سوية وعلى الترتيب وعلى رد نصيب من  
مات وقد صرح هو وغيره ان غرض الواقف يصلح تخصيصه انتهى وحاصله  
ان الحكم في قول الواقف والحكم فيهم الخ ليس على عمومهم وقد وقع في نظيره  
المسئلة اضطراب في الفتاوى والخبرية **سئل** فيما اذا وقف رجل طاحونة  
على نفسه ثم مات بعده على ولده لصلبه ابراهيم ثم مات بعد ابراهيم على  
اولاده ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم ثم على اولادهم  
مثل حظ الانثيين يستقل به الواحد منهم اذا انفرد وبشترك في الانثيين  
فاذا مات ابراهيم ولم يعقب او اعقب وانقرضوا عاد ذلك وقفا  
شرعيا على من يوجد من اخوة لابي ذكور انما نوا واناثا بينهم على الغريضة  
الشرعية على الحكم المعين اعلاه فاذا انقرضوا باجمعهم عاد ذلك وقفا على الزاوية  
الغلاية الى ان قال ثم مات الواقف ومات ابنه ابراهيم بعده ولم يعقب ووجد  
لا ابراهيم اخوة لابنتا ولوا الواقف ثم انقرضوا عن اخرهم ولهم اولاد واولاد  
اولاد فهل ينتقل الوقف الى الزاوية المزبورة بانقرضت اخوة ابراهيم

فعل  
كيف يعطى الفرع ويمنع  
الاصل الى اي لخص  
بالذكور اولاد الاناث لم يرد  
عليه ان لو وجدت امرأة  
لها ابن وبنت ان يعطى  
الابن فقط دون اصله  
اي احد دون اخيه  
وهو بعيد من هذه



بعده ولا يدخل احد من اولادهم وذريتهم ار لا اجاب الا قرب الى غرض الواقف  
 انتقل الى اولاد اخوة ابراهيم لاسم الاول الاقربية الى غرض الواقف  
 كما قد مضاه والخاص قوله على الحكم المعين اعلاه فانه عرفه باللام وذلك لعدم  
 والاعتبار لعدم اللفظ والعام يبقى على عمومته حتى لا يعتبر من خصوصه سبب  
 وقد ذكرنا الاكمل ذلك في الغاية شرح الهداية في كتاب الصلح عند قوله والصلح  
 صحيح مع اقرارا وسكوت او انكار كل ذلك جاز يقول تعالى والصلح خير فانه  
 بالطلاق يتنازعا ولها معنى الثلاثة وان كان في صلح الزوجين قال لان الاعتبار  
 لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فهو مفاد في مسئلتنا بالاستحقاق في اولاد  
 ابراهيم لهنين الامرين الذين هما غرض الواقف واغادة اللفظ له والحق  
 احق بالاتباع والله اعلم انتهى ما في الجريدة ورايت بها من الخطب المحجوز الشيخ  
 يحيى النجاشي ابعلى نا فاعلم العلامة الشيخ حسن البقاعي الحنفى ما حاصله  
 قوله الا قرب الى غرض الواقف الخ بما قلناه ما اتى به المحجوز يحيى افندي مفتي  
 الديار المصرية والعلامة الشيخ حسنى السرنبلالى مفتي الديار المصرية وغير  
 من علماء مصر والشام من المذهب الاربعية في عصرهما وعصر من قبلهما  
 ورد الواقف بعد موت الاخوة لزاوية الاولاد الاخوة ورد والمحكم  
 المعين اعلاه الى قوله على الفريضة الشرعية يستقل به الواحد منهم اذا انفرد ويقترب  
 فيه الاثنان فاقوتها وحملوه بها لذلك وقيدناه ورجوعه الى مستحق جرت  
 دون غيره الذي لم يوجد في شرطه فهو مخصوص بقوله على الفريضة  
 الشرعية فانه ما من عام الا وقد خص وجوعه الى هذا متى وجد لوجوده في لفظ  
 والى اولاد الاخوة مشكوكا فيه لعدم في لفظه فيقدم المتيقن على المشكوك  
 فيه لان اليقين لا يزول بالشك وغرض الواقف اذا خالف صرح لفظه لا يقول  
 عليه انتهى ولا يخفى على من امكن النظر في هذا المقام انما كل من الكلامين والتوجه  
 لاحدهما على الآخر صعب ولكن ذكر العلامة البيرى في شرح الاشباه انه متى  
 اختلف في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر **سئل** فيما اذا انشأ واقف وقفه  
 على نفسه ايام حياته ثم بعده فعلى زوجته خاتون وعلى المدعوة نفيسة  
 بنت عبد الله وعلى عتقاء الواقف وهو على زوجته قرنفلة وعائشة سوية  
 بينهم مدة حياتهم ثم بعد كل منهم على اولاده واولاد اولاده وانسأله وانسأله  
 على الفريضة الشرعية المذكور مثل حظ الاثني عشر فاذا انقضوا باجمعهم عا ذلك فقا  
 شرعيا على اولاد اخي الواقف المرفوع حكم انما وهم كائنه وصفيه وورثه

**مطل**  
لفظ الحكم عام

**مطل**  
الاعتبار لعموم اللفظ لا لخصوص السبب

**مطل**  
متى اختلفت في مسألة فالعبرة بما قاله الاكثر  
**مطل**  
وقف على جماعة ثم على اولاد  
اخيهم ثم بعض الجماعة  
فانصيب الفقراء حتى يمتد  
الكل فيصرف لاولاد الاخ

ورثه سوية بينهم ثم بعد وفاة كل منهم على اولادها واولاد اولادها  
 وانسأله وانسأله لغيره مثل حظ الاثني عشر ثم على جهة برمتصلة ثم مات الواقف  
 ومات بعده على قرنفلة وعائشة وخاتون على غير ولد ولا عيب وبقيت  
 نفيسة لا غير فكل تقسم ثلثة الوقف من خمسة اخماس لنفسه خمس واحد  
 والاربع اخماس الاربعة تصرف للفقراء واذا كانت بنات اخ الواقف فقراء واحد  
 فهي احق بذلك من الفقراء الاجانب **سئل** نعم **سئل** قوله تصرف الى الفقراء يعني  
 ما دامت نفيسة فاذا ماتت بصرف الكل الى بنات اخ الواقف لان استحقاقهن  
 من الوقف مشروط بموت خاتون ونفيسة وعتقاء الواقف واولادهم وانما  
 فادام احد منهم موجودا يستحق بنات اخ الواقف شيئا ويكون الوقف منقطع  
 الوسط وفيه عيب نصيب من مات الى الفقراء واذا كانت بنات اخ الواقف  
 فقراء يصرف اليهن لصفة الفقر بطريق الاولوية لا الاستحقاق قال في الاسف  
 في باب الوقف في ابواب البر لو قال هي صدقة موقوفة في ابواب البر  
 فاحتاج ولده او ولده ولده او قرابة يصرف اليه من الغلة لان الصدقة عليهم  
 من ابواب البر وكذلك لو جعلها صدقة موقوفة على المساكين فاحتاج ولده  
 فانه يرجع اليه من الغلة لانه من المساكين ولقول النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يقبل الله صدقة درم محتاجة فيكون ولده وقرابة احق ولكن لاثنين  
 حيث لا يجوز الدفع الى غيره وان كان يجعل قاضي بل على الاستحسان  
 والافضل ولو جعله القاضي او مات يجوز لمن يلي بعده ان يجريه عليه  
 وان يبطله لعدم كون فعل الاول قضاة من مات او استغنى سقط  
 وحكم ورثته حكمه ان كانوا اقارب الواقف وكذا جيران الواقف ان  
 كانوا فقراء ينبغي للقاضي ان القيم ان يعطيهم من الغلة ما يراه انتهى لكن  
 قيد ذلك في الحاشية باحد شرطين حيث قال رجل وقف في صحته ارضا على  
 الفقراء فاحتاج بعض ورثة الواقف قالوا يجوز صرف الوقف اليه وهو في  
 من سائر الفقراء ما حشرط ان يصرف لبعضهم والباقي الى الاجانب او  
 الكل الى ورثة الواقف في بعض الاوقات لانه لم يصرف الكل اليهم على الدوام  
 بطلن التماس ان وقف عليهم فربما يتخذونه ملكا انتهى **سئل** فما اذا شرط  
 واقف في كتاب وقف المرتب يتم بشرطها ان من مات من ذرية  
 الموقوف عليهم على غير ولد ولا اسفل منه يعود نصيبه من ريع الوقف الى من  
 هو في ورجته وذوي طبقته من اهل الوقف فوات رجل من الذرية الموقوف

**مطل**  
في منقطع الوسط يصرف نصيب  
من مات الى الفقراء

**مطل**  
اذا وقف على ابواب البر  
فاحتاج ولده يصرف اليه  
على درجة الاولوية

**مطل**  
جيران الواقف الفقراء ينبغي  
القيم ان يعطيهم من الغلة



الوقوف عليهم وفي درجة وذوي طبقة الوقوف عليهم اخواه وجماعة اخرون  
 البعض منهم متنازل والبعض غير متنازل بحجة باصلة فهل يعود نصيب  
 الرجل المتوفى الزبور من ربح الوقف لجميع اهل درجة الزبورين ولا  
 يختص اخواه المذكوران عملا بشرط الواقف **الحجاب** نعم يعود نصيب الرجل  
 المتوفى من غير ولد ولا اسفل منه من ربح الوقف لجميع اهل درجة ولا يختص  
 بذلك اخواه المذكوران عملا بشرط الواقف المذكور لان المراد من اهل الوقف  
 من له حق تمامه او ماله والله اعلم بالصواب كتبه الحفيظ محمد الهادي المقتبي  
 بالاسم عن عمه المحبوب كما به العلم المحرم الجواب والله الموفق للصواب وفي  
 فتاوى افاضل روافد عن الحنفية في سؤال **اجاب** من مات عن غير  
 ولد ولا اسفل من ذلك ولا اخ واخت انتقل ما كان له الى كل من هو في  
 طبقة وذوي درجة عملا بقول علي ان من مات عن غير ولد الخ لانه متاخر  
 عن قوله الطبقة العليا تحجب الطبقة السفلى والعمل على ما تأخر من الشرط  
 كما هو المصريح به ويستحق ذلك جميع من في طبقة سواء كان له استحقاق  
 سابق في الوقف ام كان محجوبا باصلة عملا بقول الواقف الى من هو  
 في درجة وذوي طبقة المستفاد من لفظ من ومن قوله في درجة  
 وذوي طبقة لان كلاهما مضاف فيه والاصل ان يعم واما قول  
 الواقف مضافا الى ما يستحقه فليس كيد الدفع استحقاق من لم يكن  
 له استحقاق سابق في الوقف وانما لدفع توهم من يتوهم ان من كان  
 منهم له استحقاق سابق لا يستحق من ذلك الميت شيئا اكتفاء بحاله من  
 الاستحقاق السابق فدفع ذلك بما يفيد ان من فرض له استحقاق سابق  
 لا يكون ذلك مانعا من الاستحقاق من ذلك الميت الذي مات عن غير  
 ولد الخ بل يستحق منه مضافا لما كان يستحقه سابقا وما يدل على انه ليس  
 قيد الاحتراز ان لو فرض ان جميع ماله في الطبقة لم يكن له استحقاق  
 سابق لان الظاهر ان يستحق حصته ذلك الميت لهم مع عدم تحقق قول  
 الواقف مضافا الى ما يستحقه فلم انه ليس قيد الاحتراز بل لدفع  
 التوهم كما بيناه انتهى **اتولى** وحاصله ان الاضافة في قول الواقف  
 مضافا الى ما يستحقه عند ما كانا اي على تقدير ان له استحقاقا وتزويده  
 ما في الاسعار مما حاصله انه لو مال للذكر مثل حظ الانثيين ولم يوجد  
 الاذكور فقط وانما كلفه يقسم بينهم اربعين بالسوية لان الراد انفا حبل

على تقدير الاختلاف انتهى وباقى فربما يفيد ذلك من وجه آخر وهو ان الاستحقاق  
 بطلب النصيب المقدر **سئل** في وقف من شرط ان من مات عن غير ولد  
 ولا اسفل منه ما ينصيب من ذلك الى من هو في درجة وذوي طبقة من  
 اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى المتوفى ومات الواقف ثم  
 مات شخص من اولاد اولاد عن غير ولد ولا اسفل منه هو صالح بن عبد الله  
 وليس في درجة سوى ابن عم محمد هو عمر لكنه محجوب بابيه محمد السخني في  
 الوقف بالفضل فهل يعود نصيب صالح المذكور لعمر والرفوف **الحجاب** نعم **اتولى**  
 رايت بخط شيخ مشايخنا العلامة الفقيه منلا على الترمكاني ابن فتوى الوقف  
 قال في جملة الفقهاء الكبيرة ما حاصله انه اذا كان في الدرجة جماعة  
 غير متنازلة ليس نقط محجورين باصولهم فالحكم فيهم ان ينتقل حصته المتوفى  
 اليهم لان احوال الكلام اولى من احواله والمجرب بعد الاستحقاق فسميته من  
 اهل الوقف جائزة كما صرح به الامام السرخسي واختاره في الاسماء وهو  
 ظاهر حيث لم يكن في درجة غيرهم واما اذا كان في درجة متنازلة ومجرب  
 فاختلف الافتاء فيه فبعضهم اخفى بعدم مشاركة المحجوب للمتنازل منهم  
 المولى عبد الرحمن افندي الهادي ومحمد افندي العبد المقتبان يد مستحق  
 التام لان المتنازل من اهل الوقف حقيقة والمحجوب من اهل الوقف بخلاف  
 واعمال الحقيقة اولى والجمع بينهما غير جائز ولا يصار الى الجواز الا اذا لم يكن العمل  
 بالحقيقة او لم يكن الحقيقة موجودة اي بان لم يكن بالطبقة الا المحجوب را فتى  
 البعض بمسألة المحجوب للمتنازل منهم العلامة الملوكي وناج الدين الحنفي  
 الازهرى ومحمد بن شاهين الحنفي لعموم من والدرجة في قول الواقف لم يبق  
 درجة وذوي طبقة لان المضاف يعم والاصل فيه ان يعم المتنازل والمحجوب  
 والعموم في الارواق حجة بخلاف ذكره ابلقيني رحمه الله تعالى في الا لان  
 والعام عند الحنفية مطلقا لخاص انتهى **اتولى** ايضا قد يقع في بعض عبارات  
 الواقفين تعقيب اهل الدرجة بالمستحقين او المتنازلة من ربحه ولا خفاء  
 حيث في عدم دخول المحجوب ورايت ايضا بخط منلا على المذكور نقلا عن  
 النجدة لابن حجر المكي اننا نفي من فصل احكام الوقف اللفظية مانصة ثابته  
 يقع في كتب الارواق ومن مات انتقل نصيبه الى من في درجة من اهل  
 الوقف المستحقين وظاهره ان المستحقين تاسيس لاننا كلفه فيجعل على  
 وضعه العرف في اسم الفاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف

**مطل**  
 فيما اذا وجد في الطبقة محجوب  
 باصلة

**مطل**  
 العموم في الارواق حجة بها  
 خلاف  
**مطل**  
 فيما لو قيد الدرجة بالمستحقين  
 او المتنازلة



حال موت من يستقل اليه نصيبه ولا يفتح حمله على الحجاز ايضا بان الميراث الاستحقاق  
 ولو في المستقبل لان قوله من اهل الوقت كاف في ارادة هذا فيلزم عليه  
 المفاخر قوله المستحقين وان لمجرد التاكيد والتأسيس خبر منه وجوب العمل  
 به ويقع فيه لفظ النصيب والاستحقاق وهذا خلف المتقدمين والمتأخرين  
 في انه هل يحمل على ما يعم النصيب المقدر مجازا القرينة وهو ما عليه جماعة  
 كثير من وكذا السبكي ان ينقل الاجماع الائمة الاربعة عليه ويختص بالحقني  
 لانه الاصل والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه جماعة كثير من  
 ايضا ويريد الاول قول السبكي الاقرب الى قواعد الفقه والمغة ان في الدرجة  
 الثانية مثلا المحرور بغيره يسمى مرقونا عليه لشمول لفظ الواقف له قال  
 واذا كان مرقونا عليهم كان لهم نصيب بالقوة بل بالفعل اذ المتوقف  
 على انقراض غيره انا هو اخذ لا دخوله في الموقوف عليهم وعلى هذا التثبيت  
 في موقوف على محمد ثم على بنتيه وعتيقة فلان على ان من توفيت منها  
 تكون حصتها للأخرى توفيت احداهما في حياة الواقف بعد الوقت ثم مات  
 محمد عن الاخرى وطلان باب لها الثلثين والعتيقة الثلث ويريد ان الوا  
 لما جعل العتيق في مرتبتها خشي انه ربما انفرد مع احداهما فيناصفها  
 فاخرج ذلك بقوله على انه الخ ويثبت ان احدهما اذا انفردت مع العتيق لم  
 تنافس بل تأخذ ضعفه ويبين في الفتاوى ان يحمل ذلك الخلاف سالم  
 يصدر من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا ثم  
 رايتني ذكرت في بعض الفتاوى لما حصل الاستحقاق والمشاركة هل يحملان  
 على ما بالقوة نظر التصدي الواقف انه لا يحرم احدا من ذرية او على ما بالفعل  
 لانه المتبادر من لفظه فيكون حقيقة فيه والحقيقة لا تنصرف عن  
 مدلولها مجرد غرض لم يساعده اللفظ فيه اضطراب طويل والذي حرره  
 في كتابي سوانح المدون الرابع الثاني وهو الذي رجح اليه حتى تبين  
 القاضى زكريا بعد اختارته بالاول ورد على السبكي واخرين ومنهم البقيني  
 اعتمادهم للاولى انتهى **وقوله** ايضا حاصل ما قرره العلامة ابن حجر موافقا لما عليه  
 اهل الفتاوى من علمائنا الحنفية انه اذا قيد الواقف بالاستحقاق لا يدخل  
 المحرور باصله وان لفظ النصيب والاستحقاق يختص بالحقني لا يدخل  
 فيه ما بالقوة الا اذا دل عليه دليل وعلى هذا القول الواقف في شرطه على  
 ان من مات من ولده او ولد ولد استقل نصيبه او انقل ما كان يستحقه

**طلب**  
 انما يستحق خيره التاكيد  
 لفظ النصيب والاستحقاق هل  
 يعم النصيب المقدر مجازا  
 لقرينة ولا

**طلب**  
 الميراث بغيره يسمى مرقونا عليه  
 يكون له نصيب بالقوة بل  
 بالفعل

**طلب**  
 الحقيقة لا تنصرف عن مدلولها

الى ولده او ولد ولده الخ خاص من مات عن استحقاق بالفعل اما من مات قبل  
 الاستحقاق لا يعوم ولده شامه فيما كان يستحقه هو بالقوة كما ان في بدني خيرية  
 في غير موضع ونقله في اواخر كتاب الوقف عن فتاوى الشيخ امين وفتاوى  
 ابن خيم وقال في المسئلة معترك عظيم واضطراب طويل الخ ثم لو شرط  
 الواقف قيام ولده من مات قبل الاستحقاق مقام ابنه في يقوم مقامه فيما يستقل  
 الى ابنه لو كان ابوه حيا على ما فيه من الكلام الا في الدرجة الجعلية وقد  
 وقع اضطراب بين العلماء في جواب مسئلة الحاجة الكا بر المذكرة في الفتاوى  
 الناجية للعلامة محمد التاجي البعلبي وفي الفتاوى الاسماعيلية فلنذكرها  
 تنجما للمفيدة قال في الفتاوى الناجية ثلثت من مدينة طرابلس ان اقامت  
 عماد ان نشأت الواقعة وقفا على نفسها مدة حياتها لا ينسأ ركبها فيه مشار  
 ثم من بعدها يكون الثلث من ذلك على بنتها الحاجة الكا بر والثلثان على  
 اولادها بنات على جليل وهم محمد ومصطفى وحسان ثم من بعد وفاة بنتها الحاجة  
 الكا بر يكون الثلث على اولادها ثم على اولادها ثم على ابنتها واعقابها المذكور  
 حل حظ الثلثين ويكون الثلثان من بعد وفاة اولادها المذكورين على  
 اولادهم ثم على اخواتهم واعقابهم المذكورين حل حظ الثلثين ومن مات منهم  
 من ولد او ولد ولد عاد نصيبه الى ولده وولد ولده ومن مات عن غير  
 ولد ولا ولد ولد عاد نصيبه الى من في درجته وذوي طبقته ماتت  
 بنت الواقف الحاجة الكا بر ثم قبل موت امها الواقفة وخلفت الحاجة  
 الكا بر ابنا وبنتا ماتت الواقفة فعلى برج نصيب الحاجة الكا بر الى ولديها  
 المذكورين او لا فاجبت لاشك في انتقال الثلث الموقوف الى ولدي الكا بر  
 المذكورين لكن لا بطريق الثلثي عنها اذ هي حين الموت لم يكن لها نصيب بنا  
 على ما هو الراجح في المسئلة من كون النصيب المشروط انتقاله عن من  
 مات من اولاد الواقفة واولاد اولادها عن ولد الى اولاده خاصة بالتنازل  
 بالفعل غير ما مل لما هو بالقوة وقد وقع في ذلك معترك عظيم واضطراب  
 طويل بين العلماء مبني على ما ذكرناه بل باعتبار دخول اولاد الكا بر في اعداد  
 الموقوف عليهم وشمول قول الواقفة ثم بعد وفاة بنتها الحاجة الكا بر يكون  
 الثلث على اولادها الخ لهم فيلزم دخول اولاد من مات قبل الاستحقاق في  
 الوقف عملا بهذا الشرط كما هو ظاهر وبما قررناه علم ان استحقاق اولاد  
 الكا بر الثلث الموقوف محل اتفاق محي يقول باختصاص النصيب بما

قف  
 على مسئلة الكا بر التي وقع  
 فيها اضطراب بين العلماء  
 الاكابر

**طلب**  
 انتقال نصيب من مات  
 عن ولد الى ولده خاص بالنصيب  
 بالفعل لا بالقوة وفيه معترك  
 عظيم بين العلماء



هو بالفعل ومن بقوا بشموله لاهو بالقوة ايضا وكذا في ذلك لا دخل مع مستحق  
 الثالث المعروف لمستحقين القليلين المعروفين في ذلك اصله لان كلا منهما  
 وقف مستحق لا دخل لاحدهما مع الاخر فانهم والله اعلم انتهى ما في الفتاوى  
 التاجية ثم رايته بخط اخي مؤلفها الشيخ يحيى الشامي على انها سئى ان اخاه  
 وضع في مسئلة الكا برساله سماها رفع الموال والسقاى عنه وله من كتاب  
 قبل الاستحقاق ورايت بخطه ايضا اجوبة للعلماء في ذلك منها ما جاب به  
 مفتي مصر القاهرة العلامة على العقدي الحنفى الازهرى على ما مر وكذا الخط  
 العلامة احمد اخذى الكواكى مفتي حلب الشهابى وذكر صورة جوابه ثم ذكر  
 عن شيخه العلامة الشيخ اسماعيل الحايلى انه حيث ماتت الكا بر في حياة  
 والدتها فلا يبي لها وموتها بعد هذا لا يكون لولدها يبي بل يصر في الثلث  
 الى العقر ثم ذكر انه رجع هذا السؤال الى العلامة الشيخ عبد الفتى النابلي  
 المفتي بمسوق الشام والى الشيخ عبد الفتاح السامى المفتي بدمشق  
 حصن كتابهما بالواقعة للشيخ اسماعيل **سئل** في دفت اهل مرتبة ثم على  
 ان مات من الموقوف عليهم عن ولد فنصيبه لولده ومات عن غير  
 ولد ولا نسل ولا عقب فالى من في درجة وذوى طبقته يقدم في ذلك  
 الاقرب فالاقرب الى المتوفى تاخصر ربه في جماعة من الذرية ومات واحد  
 منهم وهو السيد محمد راعى ولد ولا نسل وليس في درجة وطبقته احد ولا  
 في الطبقات التي فوقه احد وفي الطبقة التي تلى طبقته جماعة من مستحق  
 الوقف وليس فيهم اقرب من رجل اسم السيد خليل فهل ينتقل نصيب السيد  
 خليل فقط **الجواب** نعم حيث كان الوقف مرتبة ثم لم يوجد في درجة المتوفى  
 ولا في التي فوقها احد من اهل اهل الوقف فينتقل نصيب السيد محمد من ريع  
 الوقف المذكور الى الدرجات وهي الدرجة التي تلى درجة فقد قامت الدرجة  
 التي تلى درجة مقام درجة المتوفى وقد شرط الواقف مع قيدا الدرجة الاولى  
 وليس في اهل الدرجة المذكورة اقرب الى المتوفى من السيد خليل المذكور فخص  
 به وحده دون بقية من في درجة التي تلى درجة المتوفى علما بقول الواقف  
 يقدم في ذلك الاقرب فالاقرب الى المتوفى لان مراد الواقف بقوله  
 الاقرب فالاقرب قرب الدرجة والرحم في كل درجة لاقرب الارث والنسب  
 فان قرب القرابة ادعى الى غرض الواقفين بالمرق بسببه ومعلوم ايضا  
 من قول الواقفين يقدم الاقرب فالاقرب في كل درجة لاقرب غير الغاء

**مطل**  
 مات عقبا وليس في درجة  
 ولا يابى فورا احد بل في  
 التي تليها ينتقل نصيبه  
 الى الاقرب من  
 فيها

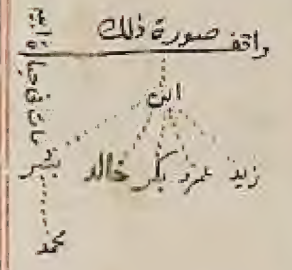
فلا هو كلامهم وذلك حرمان اعتبار الاقربى التي هي واجبة الى الشفقة ويزيد  
 الرحمة والى ذلك المال لا شك فاعتبار الاقربى اوفق لغرضهم المتبرع عند العلماء  
 حتى موصوا بان غرض الواقف يصلح مخصصا هذا ما ظهر في بعد التامل في كلام  
 بعض المتقدمين من علمائنا المحققين والله الموفق وبه استقيم **اقول** انما سئى  
 درجة السيد خليل على الدرجات لان فرض المسئلة ان درجة المتوفى وهو السيد  
 محمد ليس فيها احد والاخرها احد فضارت الدرجة التي تلى النازلة عنها وهي درجة  
 السيد خليل على الدرجات وما اذنى به هنا فيه كلام ياتي قريبا **سئل** في دفتها  
 انشاء الواقف على نفسه ايام حياته ثم على اولاده ابداعاتا سلوا على الفريضة  
 الشرعية مرتبة بين الفروض ثم على من مات منهم عن ولد او اسفل منه  
 فنصيبه لولده والا اسفل ومن مات عن غير ولد ولا اسفل منه فنصيبه  
 لمن معه في درجة وذوى طبقته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب  
 فالاقرب الى المتوفى درجات قيل الوستحقاقه لشي من منافع الوقف وثلا  
 ولدا واسفل منه استحقى ذلك الشرط ما كان يستحقه المتوفى ان لو كان  
 حيا وتام في الاستحقاق على ذلك الشرط والترتيب المذكورين مات مستحق  
 عن غير ولد ولا اسفل منه هو عبد النبي بن كمال الدين بن عبد الرحمن الواقف  
 والموجود حين مريته على الوقف رجل واحد من مع في درجة وذوى  
 طبقته هو محمد بن النجا بنت سلمى ابنة الواقف ورجلان من اهل الطبقة التالية  
 لطبقة الميت انزل منه درجة واحدة ماتت اما قبل الاستحقاق في حياة  
 ابها المستحق وانتقل اليها بمرتبة نصيبها المفروض لها من استحقاق ابها  
 ان لو كانت موجودة ويريده ان يشا ركا محمد في نصيب عبد النبي المذكور  
 فاختلف في ذلك فمنهم من ذهب الى ما قاله السبكي من انها يشا ركا محمد  
 في نصيب من مات عن غير ولد من اهل طبقته ومنهم من ذهب الى ما قاله  
 السيوطى وجعله العلامة ابن ابي شريف من ان افقية واسا راية محسنى الاشياء  
 العلامة الشيخ على المقدسى من الحنفية من ان محمد يخص بذلك وهما وان  
 لفظ الطبقة في كلام الواقف محمول على الحقيقة دون المجاز لئلا يلزم الجمع بين  
 المتضادين واعطاء الشخص في موضع دل صريح كلام الواقف على حرمانه  
 فيه حرمانه في موضع دل صريح الكلام ايضا على اعطائه فيه كما اذا مات  
 المتوفى ابوه قبل الاستحقاق عن غير ولد فان اعطينا نصيبه اهل طبقته  
 واهل طبقة ابه معا جعنا بين الحقيقة والمجاز وان اعطينا اهل واحدة منهما

**مطل**  
 على تحقيق المسئلة الجملية

**مطل**  
 فيمن مات قبل الاستحقاق  
 هل يعطى له ما كان يعطى لاصله  
 لو كان باقي على قيد الحياة عند  
 اليلولة ذلك اليوم هو او  
 مقصور على استحقاقه لنصيب  
 والده فقط  
 رجع ابن عايدى الافشا بالثانية  
 والشيخ على المقدسى الاقرب بالاول



وبن الاخرى فان كانت طبقة تكون اهلنا المجازي وقد كنا فرضناه من اهلها  
 وان كانت طبقة ابيه تكون اهلنا الحقيقة بعد ان حكمنا بالاشتقاق  
 فيها بصرح شرط الواقف فابقينا الطبقة في كلام الواقف على حقيقتها  
 واهلنا الكلامين بحسب الامكان وقلنا ان غرض الواقف ان ولد من  
 قبل الاستحقاق لا يكون محتملا بل يستحق القدر الذي لو فرض ابوه حيا لقلنا  
 عن ابيه واهله تشبيها لولد من مات قبل الاستحقاق بولد من مات  
 بعده في الاعطاء ولو قلنا بخلاف ذلك لزم ان نلبيس للميت قد رازا يدا  
 على المشيئة اذ ولد من مات بعد الاستحقاق ليس هذا المعنى انتهى  
 فاي القولين عليه يقول وهل يبعد الثاني ام الاول اخونا ما جرحنا انكم  
 الله الجنة عنه وكرمه امين **اقول** لم اختلف هنا جوابا عن هذا السؤال ولكن رتب  
 السؤال على هذا السؤال يشير الى اختيار القول الثاني وقد ذكر المؤلف في غير  
 هذا المجلد عن شرح الاقناع الخليلي ما مضى فائدة لوقاله على ان مات  
 قبل دخوله في الوقف عن ولده وان سفل وال الحال في الوقف الى انه  
 لو كان المتوفى موجودا دخل قام ولده مقامه في ذلك وان سفل واستحق  
 ما كان اصله يستحقه من ذلك ان لو كان موجودا فاحصل الوقف في رجل  
 من اولاد الواقف ورزق خمسة اولاد مات احدثهم في حياة والده وترك  
 ولدا ثم مات الرجل عن اولاده الاربعة وولد ولده ثم مات من الاربعة  
 ثلاثة عن غير ولد وبقي منهم واحد مع ولدا خيه استحق الولد الباقي اربعة  
 اخماس ربع الوقف ولدا خيه الخمس الباقي انتهى به البدر محمد الشافعي  
 الحنفى وتابعه الناصر الطبراني الشافعي والسيدي احمد البهوتي الحنفى ووجه  
 قوله الواقف على ان مات منهم قبل دخوله في هذا الوقف الخ مقصود على  
 استحقاق الولد لتصيب والده المستحق له في حياته لا بعد اهله الى من مات  
 من اخوة والده عن غير ولد بعد موته بل ذلك انما يكون للاخوة الاحياء لا  
 بقول الواقف على ان من توفي منهم عن غير ولد الخ اذ لا يمكن اقامة الولد  
 مقام ابيه في الوصف الذي هو الاخوة حقيقة بل مجازا والاصل حمل اللفظ  
 على حقيقته وفي ذلك جمع بين الرطبى وعمل بكل منهما في محله وذلك اولى  
 من الفاء احدثها انتهى شرح الاقناع الخليلي من الوقف قبيل فصل والسيدي  
 ان يقسم الوقف على اولاده للذكر مثل حظ الانثيين **اقول** والعلامة الشيخ  
 حسن الشرنبلالي رسالة في هذه المسئلة وذكر الاقناع بذلك عن الجماعة



المارين في عبارة شرح الاقناع وعن الشيخ ناصر الدين القاني المالكي والشافعي  
 شهاب الدين البلقيني الشافعي والشيخ محمد المسيري الحنفى والسيدي احمد بن محمد  
 الحنفى والشيخ زين الدين بن نجيم الحنفى وغيرهم ونقل نصوص عباراتهم  
 وكر على كل واحد منها بالنقض والرد والرفض ونقل عن المحقق الزبيدي على  
 المقدسي انه خالفهم وافقوا بان الولد يقوم مقام ابيه من كل جهة فياخذ  
 ولد الولد في صورة المسئلة المذكورة في عبارة شرح الاقناع نصف  
 الرقبة مثل عمه لا خمسة قال وقد افتى بذلك طائفة من اعيان الفقهاء  
 وفتاوى الاعيان وقالوا انها في القسمة مستويان لان لفظ مقام في قول  
 الواقف قام مقام مضاف وقد صرح بان المضاف بعم وكذا لفظ ما في قوله  
 ما كان يستحقه من اوقات العموم فيقوم الولد مقام اصله ويستحق ما يستحقه  
 ابتدا وما يستحقه بعد الدخول فان ذلك الولد لو كان ابوه حيا شارك  
 ابوه اخوة في حصة ابيهم وكذا في حصة من مات منهم عقيما فيقوم ذلك  
 الولد مقامه في جميع ذلك لا في حصته التي استحقها ابوه لو كان حيا من  
 ابيه فقط وقد نص الامام الحنفي الذي اذعن الفضل اهل الوقف  
 والخلاف على ان العبرة للاخير من كلام الواقف واشك ان قوله على ان من  
 توفي قبل الاستحقاق الخ متاخر انتهى وبذلك انتهى الشيخ اسماعيل ايضا  
 لكن لا يخفى عليك ان جمهور العلماء من المذاهب الاربعة متفقون على ما في شرح  
 الاقناع كما سمعت على المحقق الشيخ عليا المقدسي قد رافقهم في حاشيته  
 على الاطباء ورد على السبطين بما في السؤال من قوله لئلا يلزم الجمع بين  
 المتضادين الخ فالاولى الاقناع بما عليه جمهور اهل الاقناع وان كان ما على  
 فيه المقدسي لا يقال فيه مجال اعرضت عنه حاشية المطر بل والاطلال في هذا  
 شيء لم ار من منبه عليه وقد صار حاشية الفتوى في زماننا وهوانه اذا سطر  
 الواقف انتقال نصيب من مات عن ولد او ولد الى ولد او ولد واهله  
 ثم شرط قيام ولد من مات قبل الاستحقاق مقام اصله كما في صورة السؤال  
 الذي ذكره المؤلف ثم وجد مستحق اسمه زيدا ابن بنت مات ما في حياة  
 قبل استحقاقها لثبتي وخلف الابن خمسة اولاد والبنت ثلاثة ثم مات زيد  
 زيدا المذكور عن اولاد ابنه وبنته الثمانية المذكورين فهل يقسم نصيبه بين  
 جميع اولاد ابنه وبنته على عدد رؤسهم عملا بالشرط الاول وهو انتقال من  
 مات عن ولدا او ولد الى ولد او ولد ولده فيقسم بينهم انما نالنا لفظ



الولد بفعل الواحد والمتعدد او يقسم نصيبه على ابنه وبنته على تقدير كونهما  
حيين ثم يقطي ما اصاب ابنة الى اولاده وما اصاب بنته الى اولادها  
لقيام اولاد كل مقام اصله علما بالشرط الثاني فيقسم نصيب زبدي المير  
المذكورة من ثلاثين للانكسار على مخرج النصف وتباين عدد الرؤس فيخرج  
لكل واحد من اولاد الابن ثلاثة ولكل واحد من اولاد البنت خمسة حيث  
لم يشرط تفصيل الذكر على الانثى وقعت هذه الحادثة ولم تحدد تعرض لها  
والذي ظهر في الاول لان كلا من الشرطين متعارضان الا انه لا يلحق واحد  
منهما لان الجمع بينهما يجعل الثاني مخصوصا لغيره الاول عن مات عن ولد  
نقط ترجيح المتأخر من الشرطين كما هو الاصل عندنا فيكون مراد الواقف  
بالشرط الثاني ادخال ما خرج بالاول ويبان ذلك ان قوله في الشرط الاول  
من مات عن ولدا وولداه معناه يستقل نصيبه الى ولده ان كان له ولد  
والي ولد ولده ان لم يكن له ولد ومقتضاه انه لا شيء لولده الذي يت  
قبل الاستحقاق مع وجود الولد الصلي بشرط الشرط الثاني وهران من  
مات قبل الاستحقاق قام مقام ابية بشاركه عمه في نصيب جده بان يقسم  
على الطبقة الاولى ويفرض الميت فيها واحدا كان او اكثر واحدا اذا لم يوجد  
ولد صلي اصل بل رجدا اولاد اولاد فقط مات اصولهم في حياة جدهم  
قبل الاستحقاق كما في الحادثة فانه يقسم على عدد رؤس الفروع علما  
بالشرط الاول اذ لاحاجة الى اعتبار الشرط الثاني لانه انما يعتبر لادخال  
من لولاه لم يخرجوا وهنا لم يخرجوا بل استحقوا بانفسهم من غير واسطة  
والله تعالى اعلم ثم اعلم ان صاحب الاشياء في هذه المسئلة في  
القاعدة التاسعة وتكلم عليها من وجهين الاول ما ذكرناه عنه والثاني  
القول بنقض القسمة بعد انقراض كل بطر عن كل بطر ولم يذكر المرافق تلتنقض  
له تنمي للنفاية لكثرة وقوعه فنقول حاصل المسئلة ان الواقف اذا  
رتب بين البطرون بتم او بالواو ولكن قال طبقة بعد طبقة ثم انه شرط ان  
من مات عن ولد فنصيبه لولده ثم مات الواقف عن عشرة اولاد مثلا  
فيقسم الوقف بينهم فاذا مات احد من اولاد انتقل نصيبه اليهم علما  
بالشرط الآخر وهكذا اذا مات اولاده عن اولاد وكذا اذا مات اثني  
من العشرة ثم الثالث ثم الرابع الى ان يبقى منهم واحد فاذا مات هذا  
الواحد وهو المتأخر من بقى من الطبقة الاولى لم ينتقل نصيبه

في مسئلة نقض القسمة

الى اولاده لو كان له اولاد وانما تنقض القسمة وتقسم على الوقف على جميع  
اهل الطبقة الثانية على حسب ما شرط الواقف من شوية او مضافا  
بين الذكر والانثى ويحرم من كان من اهل الطبقة الثالثة والرابعة ولا  
يختص احد بنصيب ابية لان اهل الطبقة الثانية صاروا مستحقين بانفسهم  
علما بقول الواقف ثم على اولاد اولادهم بشرط انتقال نصيب من مات  
الى ولده انما هو عند وجود من يشاري الميت ثم اذا ضمت الغلة على  
اهل الطبقة الثانية انتقل نصيب من مات منهم عن ولده الى ولده الى ان  
تنقض الطبقة الثانية فنقض القسمة ايضا وتقسم الغلة على اهل الطبقة  
الثالثة وهكذا يفعل في الرابعة والخامسة وقد افق بنقض القسمة ليراج  
البليغني من محققنا خفية كما رايت في فتاواه وقال هذه المسئلة قد  
وقعت فدينا فانتيب بهذا فيها ووافق عليها الكبار علما في ذلك الوقت  
ثم رايت النصريح في ارقاف الحصاص وفيه الجزم بما انقبت به انتهى  
كلام البليغني وافرده المحقق ابن حجر في فتاواه وارضىه وقال قد تبعه  
على ذلك السيد السهرودي ونقل عبارة السيد المذكور وقد نقل في  
الاشياء القول بنقض القسمة عن الامام السكي والحلال السيوطي  
وقال افق ببعض علماء العصر اخذوا من كلام الامام الحصاص ثم اعترضهم  
بانهم لم يتأملوا كلام الحصاص ثم فصل في المسئلة بين ما اذا كان العطف بين  
البطرون ثم بين ما اذا كان بالواو فنقض القسمة في الاول دون الثاني  
والحال في تقرير ذلك ورد عليه جميع من بعده من العلماء في حواشي الاشياء  
وغيرها كالقديسي والبيري والخير الرملي والحموي وقد بسط المسئلة الامام  
الحصاف وكذا صاحب الاسعاف وافق بذلك ايضا الخير الرملي في عدة  
مواضع لكنه نقل عن ذلك في موضع وكذا افق بذلك العلامة الشهابي  
السلي الخني في فتاواه فنقض القسمة بانقراض الطبقة الثانية ونقض  
على اهل الثالثة قسمة مستأنفة وحرم من كان يستحق من اهل الرابعة  
ورد على بعض مشايخ حيث افقوا بخلاف ذلك وقال انه غير صحيح  
والصواب نقض القسمة كما اقتضاه صريح عبارة الحصاص ولا علم احدا  
من مشايخنا خالف في ذلك بل وافق على ذلك جماعة من الشافعية وغيرهم  
انتهى نقد ظهران ما في الاشياء غير صحيح حتى الف العلامة المقدسي سائلة  
في الرد عليه وذكرها العلامة الشربلاني في مجموع رسالته فلنذكر حاصلها



فاختار  
 عاتق  
 شيد الانا  
 اولاد  
 زينة الدين  
 زينة الدين  
 زينة الدين  
 زينة الدين  
 زينة الدين

ما يرضى المستعمل مع ترك التوضيح لكلام الاشياء فانه مبسوط في الحاشية ذلك  
 ان العلامة القدسي سئل في شخص وقف وقفه على نفسه ثم مات بعده على  
 جماعة معينين وما فضل فعلى من يوجد من اولاده ذكر او انا ثانيا للشر  
 بينهم ثم على اولادهم واولاد اولادهم وذريتهم ونسبهم طبقة بعد طبقة ونسلا بعد  
 نسل تحت الطبقة العليا منهم ابد الطبقة السفلى على ان مات منهم  
 وترك ولدا او ولدا ولد انتقل نصيبه اليه ومن مات لاعن ولد ولا اسفل منه  
 انتقل نصيبه الى اخرته المشار اليه في الاستحقاق فان لم يكن له اخوة ولا  
 اخوات فالى من في درجته فان لم في درجته غيره فالى اقرب الطبقات الى  
 المتوفي وعلى ان مات قبل استحقاقه لشيء وترك ولدا واسفل منه  
 والى الوقف الى حال لو كان المتوفي حيا باقيا لاستحقاق تام ولده او ولد  
 ولده فانه في الاستحقاق واستحقاق ما كان اصله يستحقه لو كان المتوفي  
 حيا باقيا ثم على جهة الترتيب فمات الواقف عن ستة اولادهم شرف  
 الدين واحمد وزينب وحائشة وفاخته ثم مات شرف الدين عن ولدين  
 على وحياة النفوس ثم ماتت زينب عن بنتها سيدة الانا ثم ماتت  
 سيدة الانا عقيما ثم على ابنه شرف الدين ثم ماتت حياة النفوس عقيما  
 ايضا ثم ماتت عاتق عقيما ايضا ثم ماتت زين الدين عقيما ايضا ثم ماتت  
 عن بنتها نسب ثم مات احمد عن اولاد ثم ماتت نسب عن ابنتها صلاح الدين  
 فهذه تنقض القسمة بموت احمد المذكور لانه اخر اولاد الواقف الستة  
 ويقسم ربع الوقف على اولاد احمد المذكورين وشرف الدين وصلاح الدين  
 على عدد رؤوسهم بالاتفاق بينهم ام لا تنقض القسمة بالنسبة الى شرف الدين  
 وصلاح الدين ويجوز كل واحد منهما ما تلقاه عن والده قل او اكثر **الحواب** تنقض  
 القسمة ويجوز بموت احمد المذكور لكونه اخر اولاد الواقف موتا ويقسم ربع  
 الوقف على عدد رؤوس هذه الطبقة فمن كان موجودا اخذ نصيبه ومن  
 كان ميتا وله ولد وقام ولده مقامه واخذ نصيبه عما بقوله الواقف المذكور  
 وقد وقعت هذه الواقعة واقعت فيها مشايخ مشايخنا وبعض مشايخنا  
 ينقض القسمة منهم الشيخ المحقق الحافظ الزيني قاسم وذكر ان بعض المحققين  
 من الشافعية كالسبكي والبلقيني قد تبعوا الامام الخصافي في ذلك والف  
 في ذلك رسالة سماها العروة في نقض القسمة ومن طالعها اطلع على ما  
 يشتمل على الجليل ومنهم شيخ الاسلام عبد البر بن الشيخ الحنفى وتبعه

الشيخ المحقق نور الدين الحلي الثاني والشيخ العالم الصالح برهان الدين الطرابلسي  
 الحنفى وقاضى القضاة شيخنا نور الدين الطرابلسي وشيخنا العلامة شهاب  
 الدين الرملي الثاني وقاضى القضاة البرهان ابن ابى شريف الثاني  
 وتبعهم العلامة علاء الدين الاخميمي وغيرهم وانما تنقض القسمة بموت آخر  
 كل طبقة ولا ينتقل نصيبه لاولاده وتركنا قوله الواقف على ان من مات عن  
 ولد فنصيبه لولده الخ لانا وجدنا بعضهم اى بعض اهل الطبقة التى لم يستحق  
 بنفسه لابيهم فقلنا بذلك وقسمنا المظنة على عدد ذكرا قاله الخصاف وشيخنا  
 ان الواقف قد رتب في وقفه ترتيبا يقتضى استحقاق البطن الاعلى مقدما على  
 غيره مع قصده صلة بعض البطن الاسفل مع وجود البطن الاعلى فجل نصيب  
 الميت من الاعلى سرور واولاده وان سفل قصده الدم حرمانه من الوصول  
 الى شئ من وقفه مع موت ابيه الذى صلته صلة ابيه غالبا فكان كلامه مستقلا  
 ترتيبا ترتيبا فراء وهو ترتيب الفرع على اصله وترتيب جملة وهو ترتيب  
 استحقاق جملة البطن الثاني على انقراض جملة البطن الاول وهو ترتيب جملة  
 فيكون الوقف منحصر في البطن الذى يليه ويبطل حكم ما انتقل من الميت  
 في البطن الاعلى الى ولده من الاسفل ويستحق جميع الوقف جميع البطن الثاني  
 لانه في البطن الثاني يستحق بموت قوله ثم على اولاد اولادهم ولم يبق حصة  
 يحتاج فيها الى انتقال نصيب احدا الى ولده لاسيما اهل البطن في الاستحقاق  
 وقال بعض المحققين من الشافعية وهذا التعليل من الخصاف يقتضى ان  
 كلامى الواقف متعارضان ورجح الثانى لاستحقاقهم بانفسهم واستحقاقهم  
 في الاولاد بايهم والاستحقاق في النفس مقدم على الاستحقاق بالاب لان  
 ذلك بلا واسطة وهذا بلا واسطة وماليس بواسطة انج انتهى ما فى الرسالة  
 ملخصا وتام الكلام فيها **سئل** فيما اذا شرط واقف وقف اهل في كتاب  
 وقفه المرتب فيه بين الطبقات ثم شرط ان من مات من ذريته  
 عن غير ولد ولا سفل ولا عقب عاد نصيبه من ذلك الى من هو معه  
 في درجته وذوي طبقاته من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب  
 فالاقرب الى المتوفي فمات رجل منهم عن غير ولد ولا اسفل منه  
 وليس في طبقاته احد من الوقوف عليهم وفي الدرجة التى هي اعلى  
 من درجة المتوفي عمه شقيق والده وعمله لاه من اهل الوقف  
 المستحقين المتأولين لريم فلم تنتقل حصته المتوفى **الحواب**



تنتقل لهم المتوفى الضعيف لكونه اقرب **اقول** العلماء رضوا الله عنهم فيما اذا كانت الوقف على الدرجة مرتباً بوجوب الطبقات بهم ولم ينص في الشرط على حكم من مات عن غير ولد وحكم الحاكم في اختصاص اهل الدرجة العلماء بالفضل ونحو اهل السفل عدا بالترتيب الذي شرطه الواقف ثم مات بعض اهل الوقف عن غير ولد فهل يعود نصيبه الى من في درجته العليا دون غيره **الجواب** نعم يعود نصيبه الى من في الدرجة العليا دون غيره والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن الحمادي عني عنه الحمد لله نعم يخص من في الدرجة العليا بخلقة الوقف كتبه نعم الله الغزي الشافعي عني عنه الحمد لله وبه تقى الجواب كذلك في مذهب الامام مالك والله اعلم بما هنالك وكتبه الفقير ابو القاسم المالكي عني عنه **اقول** المضمون عليه عندنا في الاسعاف وغيره ان اذا سكنت عن حكم من مات عن غير ولد يعرف نصيبه من كل الفلّة اى فيقسم على جميع المستحقين من الفلّة كما تذكّر حقيقة قريباً ثم اعلم ان ما افق به المولف في هذا السؤال وقيل من بقاء اعتبار الاقربيه حيث فقدت الدرجة موافق لما افق به نفسه في مواضع ما حذفناه اختصاراً ونقل المولف مثله عن العلامة الشيخ محمد الخليلي الثاني في جواب سوال طويل حاصل السؤال في وقف مرتب بهم على ان مات من ذرية الواقف عن ولد واسفل منه عاد نصيبه لولده او ولد ولده وان سفل ولهم مات عن غير ولد ولا سفل منه عاد نصيبه لمن هو في درجته وذوي طبقة من اهل الوقف بقدّم الاقرب فالاقرب الى المتوفى فانت امرأة منهم اسمها مريم عن غير ولد وليس في درجتها احد والا في التي انزل منها احد وفي الطبقة التي هي اخوها جماعة من المستحقين اقربهم اليها خالتها منه وفي الطبقة التي هي اعلى منه جماعة ايضاً خالتها اقرب منهم فلم ينتقل نصيبها **الجواب** ينتقل نصيبها من ربع الوقف الى خالتها فقط علماً بقول الواقف الاقرب فالاقرب دون من في درجته خالتها ومن بعد منها وذلك لشرط الواقف الاقربيه في الدرجة وحيث تعدت الدرجة لفقدتها التي قوله لمن في درجة وبني قوله الاقرب فالاقرب فيجب اعطائه حصته من الفلّة اعمالاً لشرط الواقف ما امكن اذ شروط الواقف كنصوص الشارع في الاعمال كذلك ولو اعطى نصيب المتوفاه عن غير ولد لخالتها التي ليست في درجتها مع عدم الاقربيه فيهم فينقل قوله الاقرب فالاقرب ايضاً مع احكام

16

الاقرب هو



كان منتهى من اقرب الى المتوفى منه وهذا اصل من المؤلف الى الفاء الاقربية حيث  
 فقدت الدرجة وهذا في ذلك ايضا وقال انني بمثل شهاب الدين افندي  
 الذي والحق الرافعي والذي اخفى به سها بسا الدين انندي في رفق  
 سرب بهم على ان من مات عن غير ولد فنصيب له في درجة الاقرب فالاقرب  
 اليه فاما الشخص منهم اسم محمد عن غير ولد وليس في درجة احد والوجود  
 ذرية الواقف عمة الى المتوفى المذكور وهي خاسكية بنت بدر الدين ابن  
 الواقف دعنا المتوفى وهو امة وصاية بنتا محمد به بدر الدين المذكور  
 وابنت بنت عم جد المتوفى وهو عبد القادر ابن بركة بنت الى بكر ابن الواف  
 فاجاب بانه ينتقل نصيبه الى خاسكية خاصة حيث لم يكن في درجة المتوفى  
 احد يعمو اليه ولم يذكر الواقف حكم من مات عن غير ولد ولم يكن في درجة  
 احد فكان الشرط منقطع الوط فرجع الحكم الى اصل الوقت المرتب الحقيقي  
 لان يقدم اهل الدرجة العليا على اهل السفلى واستدل ان خاسكية اعلى درجة  
 من المذكورين فلا جرم انها اختصت بنصيب محمد المذكور كغيره الفقير شهاب  
 الدين الهادي ولا يخفى ان هذا مخالف لما افندي به او لا كالعامة الخليلي فقد  
 ناقض المؤلف نفسه حيث افندي باعتبار الاقربية المشروطة ثم افندي بالغايا  
 وقد مناقيل اوراق ما نقله المؤلف عن العلامة عماد الدين حيث افندي بالغايا  
 ايضا واعطى نصيب المتوفى لمن في اعلى الطبقات ووافقه على ذلك الشيخ  
 خير الدين وقد مضى ان العلامة الشرنبلالي رد على مفتي الشام عماد الدين  
 افندي ابن العلامة عبد الرحمن افندي الهادي المذكور في رسالة سماها  
 الابتناء باحكام الافهام ونسقى نسيم الشام فلنذكر حاصلها ثم نذكر ما يخص  
 في هذه المسئلة فنقول ذكر الشرنبلالي جوابا للشيخ عماد الدين الذي تراه  
 قبل اوراق وهو انه ينتقل نصيب الصغير والصغيرة المذكورين في الوقت  
 الى ابن الواقف وبنت الواقف لكننا اعلى طبقة من بقية اهل الوقت عملا  
 بالترتيب المستفاد من لفظة ثم دون خال الصغير ودون عم الصغيرة ومنها المرتبة  
 لكونهم ادنى درجة من ابنة الواقف وبنت الواقف ثم قال الشرنبلالي قلت  
 هذا الجواب خطأ عقلا ونقلا اما نقلا فيما قاله الامام الخصاص ان الواقف ذكر حال  
 من يموت منهم وعلى من يرجع سهمهم امضي كما شرط من ذلك والانظرنا الى من  
 كان موجودا يوم نفع القسمة فنقسمنا القسمة بينهم واستقطنا منها الميت الا ان  
 يكون الميت مات منهم بعد ما طلعت القسمة قبل وقت القسمة فيكون سهمه

واقف  
 بدر الدين  
 محمد خاسكية  
 احمد الله ضايحه عبد القادر  
 محمد  
 عقيم

اذا لم ينق الواقف على حصته  
 الميت تقسم القسمة كلها على  
 المستحقين المذكورين

من مات بعد  
 طلوع الفلقة منهم  
 ذلك

ذلك لورثته انتهى كلام الخصاص فقد صرح بخطاء ذلك المحيب لانه ان كان متفرا على  
 عدم بيان نصيب الميت لمن يصرف في نص الواقف فلا وجه لتخصيصه بنصيب  
 الميت احد من المستحقين وان كان معقدا على بيان نقل فلا وجود له واما خطاءه  
 عقلا فانه لا يتوهم احد ان العمل بالترتيب المستفاد من لفظة ثم لا يجب اختصاص  
 الاعلى من المستحقين المتفاوتين درجة علوية وسفلية بنصيب الميت  
 الذي لا فرع له دون الادنى درجة لان الترتيب الحاصل في نص هذا الواقف هو وضع  
 الفرع المحبوب باصله لا غيره ولا قابيل جبرما سستحق هو نقل درجة بوجود مستحق  
 هو اعلى درجة من نصيب ميت لم يشترط الواقف حال نصيبه لانه يرجع الى اصل  
 القسمة والاسفل والاعلى فيها سواء في الاستحقاق وان تفاوتت الانصبا وقد  
 نص الواقف على ابطال الترتيب بنصه على صرف نصيب من مات عن غير ولد  
 للماثرب فالاقرب الى المتوفى ولعلك تقول ان الاقرب الى المتوفى مشروط  
 انتقال نصيبه اليه بوجود سائر له في طبقة كاخ وابن عم فينتفي المشروط  
 بانتهاء شرطه ويكون من قبيل الانقطاع فرجعت الى العمل بهم واجريت  
 الترتيب الذي ذكرته فتقول في رده الطبقة تكون طبقة استحقاق جعلية  
 لا طبقة ارث نسبية وهناك لك قد اشترط الواقف تقدم الاقرب فالاقرب  
 الى المتوفى والاقرب الخال لابن اخنة والعم والممة لابن الاخ هذا حاصل  
 ما ذكره العلامة الشرنبلالي ولخصه ان الواقف حيث رتب رفق بين  
 الطبقات بهم وشرط عدم نصيب من مات مقيما الى من معه في درجة الاقرب  
 فالاقرب منهم ولم يوجد في درجة المتوفى احد ينتقل نصيبه الى الاقرب اليه من  
 اي درجة كانت ولا يلحق الشرط الاقربية وان فقدت الدرجة وهذا امر افندي لما  
 مر عن الخليلي عن ابن حجر ومخالف لما نقله المؤلف عن الجماعة المذكورين من اهل  
 الافتاء بدسنى **وامول** ايضا التحقيق خلافا لما طلعت كل من المزيقين فالحق  
 بحر ما قول الصمام واجمع حواشي الكلمات جمعا **واعلم**  
 ان الواقف اذا رتب بين الطبقات الاستحقاقية وجعل كل طبقة حاوية  
 للتي تليها ثم شرط ان من مات عن ولد فنصيبه لولده ومن مات عن غير ولد  
 فنصيبه لمن في درجة الاقرب فالاقرب في ذلك فقد نسخ بهذا الشرط عموم  
 ترتيبه السابق وكان هذا الشرط بمنزلة الاستثناء فكانه قال ان الواقف  
 يختص بالطبقة العليا ثم بالتي تليها وهكذا الا اذا مات احد عن ولد فنصيب  
 لولده او عن غير ولد فنصيبه لمن في درجة فقد ادخل ولد المتوفى او اهل

المرتبة بهم لا يجب ان  
 الدرجة العليا بنصيب  
 مات مقيما دون الاقرب  
 درجة

تفتق  
 مسئلة ما اذا فقدت الدرجة  
 مع اشتراط الاقربية لها



ورجع الطبقة العليا في الاستحقاق لاسيما عموم ترتيب السابق باستثناءه اللاحق  
 ونظيره قوله تعالى فان لم يكن له ولد وورثته ابواه فلامه الثلث فان كان له اخوة  
 فلامه السكينة اذ المعنى والله اعلم فلامه الثلث الا ان يكون له اخوة فاذا انتفى  
 ان يكون له اخوة كان له الثلث المفروض لها عند عدم فرع الميت في مسئلتنا  
 اذ امات ميت لام ولد وليس في ورجته احد لم يكن في كلام الواقف ما يخالف  
 شرطه السابق فيبقى ما شرطه على حاله ويدفع نصيب المتوفى المذكور لاهل  
 الطبقة العليا ومن دخل معهم بشرط الواقف ويقسم كما في غلة الوقف ولا يخص  
 بذلك النصيب الاثرى الى المتوفى من الدرجة العليا وغيرها حيث يجب  
 الواقف الاقرب يكون من اهل درجة المتوفى لان الواقف لم يعط نصيب المتوفى  
 لمطلق الاقرب بل لا قرب خاص فاعطاه لاهل درجة لا قرب من غير درجة تخصيص  
 كلام الواقف بما ليس فيه تقييد الفاء الاخرية حيث فقدت الدرجة خلافا لما  
 قاله الشرنبلالي ثم حيث لفت الاخرية يستقل نصيبه الى جميع المتناولين من  
 ربح الوقف كما قلنا ولا يخص به اهل الطبقة العليا فقط خلافا لما قاله الجماعة  
 المذكورة لان نقله الشرنبلالي عن الامام الخفاف فيما مر نفاه ان يسقط  
 سهم الميت وتقسيم الغلة على جميع الموجودين ولما قاله الخفاف ايضا في باب  
 الرجل يجعل ارضه موقوفة على نفسه وولده ونسله اذا قال ارضي هذه  
 صدقة موقوفة على ولدي وولدي وولدي ونسلي ونسلي ابدا ما نسا سلوا  
 على ان يبدأ بالبنين الاعلى منهم ثم الذين يلونهم بطننا بعد بطن حتى ينتهي ذلك  
 الى آخر البطون منهم وكلما حدث الموت على احدهم ولدي وولد ولدي واراد  
 فنصيبه مرد واولي ولده وولد ولده ونسله وعقبه بطننا بعد بطن  
 وكلما حدث الموت على احدهم ولدي وولد ولدي ونسله وعقبه بطننا بعد بطن  
 يترك ولدا ولا ولد ولا نسلا ولا عقبا كان نصيبه راجعا الى البطن الذي  
 فوهم قال هو على هذا الشرط الذي شرطه الواقف قلت فان  
 لم يكن بقي منهم احد قال يرجع الى اصل الغلة ويكون لمن يستحقها الشيء كلام  
 الخفاف واختصره في الاسعاف بقوله ولو قال وكلما حدث الموت على احدهم  
 ولم يترك ولدا ولا نسلا كان نصيبه منها راجعا الى البطن الذي فوقه ومات  
 واحد منهم ولم يكن فوقه احد ولم يذكر عن سهم من يموت عن غير ولد ولا  
 نسل شيئا يكون نصيبه راجعا الى اصل الغلة وجاريا مجراها ويكون لمن يستحقها  
 ولا يكون للمساكين منها شيء الا بعد انقراضهم لقوله على ولده ونسله انتهى

ط  
 اذا قال من مات عن غير ولد  
 فنصيبه لمن فوقه ولم يوجد  
 فوقه احد رجع نصيبه  
 الى اصل الغلة

واختصره

واختصره العلوي في الدر المختار حيث قال ولم قال وكل من مات منهم عن غير نسل  
 كان نصيبه لمن فوقه ولم يكن فوقه احد ارسكت عنه يكون راجعا لاصل الغلة  
 لا المقر كما دام اصله باقيا انتهى فلهذا القول صريحة في انه حيث لم يوجد  
 ما شرطه الواقف في نصيب المتوفى يرجع نصيبه الى اصل الغلة كما ارسكت  
 ولم يبين حال من مات منهم عن غير ولد ونسليه انه لو وجد جماعة  
 متناولين في خمس طبقات مثلا وقد شرط الواقف انتقال نصيب من  
 مات عقيما الى اهل الطبقة التي فوقه مات من اهل الطبقة الثانية رجل  
 عقيما فنصيبه لاهل الاولى فان لم يوجد فيها احد فنصيبه لاهل الثالثة والرابعة  
 والخامسة ولا يخص به اهل الثالثة وان كانت هي الاعلى الآن وهرب في  
 مسئلتنا وهي ما اذا شرط انتقال نصيب لاهل درجة ولم يوجد فيها احد لا يخص  
 بنصيبه احد وان اريد بل يسقط سهمه وتقسيم الغلة بينهما على المستحقين  
 بقدر نصيبهما كان هذا المتوفى لم يوجد فيهم وليس في ذلك الفاء للترتيب  
 بين الطبقات الستة فبم اريد قوله طبقة بعد طبقة لان معنى الترتيب  
 المذكور ان الطبقة العليا تحجب التي تليها سوى اولاد من مات من اهل العليا  
 فيشاركون اعمامهم ومن في درجة اعمامهم وكذا الوماات هؤلاء الاولاد عن  
 اولاد في الطبقة الثالثة يشتركون اهل الطبقة الاولى في غلة الوقف  
 بشرط الواقف فغلة الوقف مشتركة بين الجميع فكل من كان منهم حيا  
 يورث نصيبه منها ويدفع اليه فان خرجت غلة سنة وكان بعضهم ميتا سقط نصيبه  
 منها وحسبت بقاها على باقي الاحياء المستحقين الا اذا كان الواقف شرط انتقال  
 نصيب ذلك الميت الى اخره ينظر فان كان الاخر مجردا دفع اليه نصيب  
 الميت من الغلة وصار كان لم يمت والابقيت الغلة على حالها وحسبت بقاها  
 على اهلها الاحياء ولا يقتضي الترتيب بين الطبقات دفع نصيب ذلك الميت  
 الى اعلى الطبقات حين عدم من يجلسه في نصيبه اذ لا وجه لترجيحهم على بقية  
 المستحقين الذين جعلهم الواقف شركاء معهم في غلة الوقف وان كانوا من  
 الطبقة الثانية او الثالثة ولا يقال يلزم على ذلك ان ياخذ اولاد المتوفى  
 اكثر مما كان ياخذ ابوهم والواقف انما شرط دفع نصيب ابيهم فلم يشاركوا  
 اهل الطبقة العليا لزم زيارتهم على ابيهم لانا نقول ما خصهم من نصيب ذلك  
 المتوفى الذي لم يوجد من يدفع نصيبه اليه انما هو من قبيل الزيادة في الغلة  
 فزاد سهمهم بسبب ذلك الا ترى ان غلة الوقف قد تزيد في سنة وقد تنقص







مطلب  
في الوقف المرتب بم

**سئل** فيما اذا رقت زيد وقفه على نفسه ثم بعده على اولاده ثم على اولادهم  
وانسابهم واعقابهم للذكر مثل حظ الانثيين على الشرط والترتيب المعنيين  
اعلاء ومات وتصرف الموقوف عليهم بعده على وفق شرطه من حجب الطبقة  
للعليا للسفلى من مدة مديدة فهل يجعل ما ذكر فلا يعطى لاهل الطبقة السفلى  
شيئ ما دام احد من العليا **الجواب** يجعل بما ذكر **سئل** في واقعة اشأت وقفا  
على نفسها ايام حياتها ثم من بعدها على زوجها فلان ثم على اولاده ثم على  
اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده وذريته ونسله وعقبه على العريضة  
لرسوليه فماتت الواقفة ثم مات زوجها عن ابنتين وبنت ثم مات احد الابنتين  
عن غير ولد ثم ماتت البنت عن الابن الثاني وعن اولاد فهل يجوز نصيبها  
في شقيقتها ام الى اولادها **الجواب** حيث رتب الوقف بين ذبيعتيها الى  
شقيقتها ولا يعود الى اولادها ما دام شقيقتها موحدا قال في الاسعاف  
في باب الوقف على الاولاد واولاد الاولاد ولو ذكر البطون الثلاثة لم قال  
في الاقرب فالاقرب او قال على ولد على ولد على ولد ثم اقول بانها بعد  
الطعن بينا بما يداه الواقف ولا يكره البطون الاسفل شيئا ما بقي من البطون  
ما على ما ينفذ انتهى ومنظرة في الثانية من باب الوقف على الاولاد والاقرباء ومنظرة  
في الخلاصة والبرزازية وقد اجاب العلامة الحيز الرملي عن مثل هذا بقوله  
لا يشي لا اولاد اولاد الواقف ما دام احد من اولاد الواقف ذكرا وانثى  
بترتيب الاستحقاق بينهم مؤكدا بمقوله الطبقة العليا تحجب السفلى الخ  
المشكلة ايضا في فتاوى الخاسوف في موضعين **سئل** فيما اذا رقت شخص  
وقفا من مضمونه فالفظ ان الوقف تجرى اجزؤه ومنافعه على السادة  
لاشراف بني ابي الحسن الحسيني وعلى اولادهم وذريتهم من اولاد الظهور  
دون اولاد البطون والان مات شخص من ذرية الواقف عن ولد وله اخت  
شقيقة وبنت مستحقة منافع الوقف المذكور من الذرية المذكورة فهل حصته  
الميت المذكور يعود الى اخته المذكورة او عليها وعلى بقية الذرية الموجودين من  
من اهل الوقف حيث اطلق الواقف ولم يفرض لذلك من مات عن غير ولد  
وما حكم الله تعالى في ذلك افترنا **الجواب** الحمد لله تقسم غلة هذا الوقف بعد  
موت المذكور بين جميع اهل الوقف سواء اولاد الظهور بالسوية ولا يختص به احد  
واخت الميت فاذا سرة واحد منهم والحالة هذه والله اعلم كتب الفقير  
حبي البهمنسي الحنفى عفى عنهما الحمد لله ما احاب بمولانا ههنا **الجواب** كنه

واقف

```
graph TD
    A[واقف] --> B[زوجه]
    A --> C[ابن]
    A --> D[ابن]
    B --> E[اولاد]
    C --> F[عقیم]
```

إذا ذكر البطون الثلاثة ثم  
قال الأقرب إلى الأب أو  
عطف بتم أو قال بتم بعد  
بطون كان الوقت  
مرتبا  
المراتب

اذا لم يرتب بين البطلان يقسم  
الفصل بين الجميع  
بالسوية

1

۵۷۷

احمد بن يونس العيني في الشافعي الحمد لله الجواب كما مولانا اجاب والله سبحانه  
وتعالى اعلم بالصواب كسبه الفقير احمد بن علي الزماني الخليلي عفي عنه في راقف  
وقف وقفه على نفسه مدة حياته ثم بعده على اولاده واولاد اولاده  
واولاد اولاد اولاده ونسله وعقبه للذكر مثل حظ الانثيين ثم على جهة براتنقطع  
خلف كل من له استحقاق ودخول في الوقف يستحق في غلته مع ما يدلي به  
حيث لم يشترط الترتيب اجاب نعم يستحق الجميع نيقيم بينهم حسب قسمة  
وكثرتهم فيستحق الابن مع وجود والده من فناء والى الطامة خير الدين الرملی  
**سئل** فيما اذا بشرط واقف وقف اهل ان مات من الموتوف عليهم  
عن غير ولد عاد نصيبه من ربع الوقف الى من هو في درجة وذوي طبقته  
من اهل الوقف يقدم في ذلك الاقرب فالأقرب الى المشرق ثم مات الآن شخص  
من الموتوف عليهم عن غير ولد وترك اما حاملا من عمه العصبية الذي هو  
جملة الموتوف عليهم ثم وصفت الحامل بنتا بعد شهر من موت الشخص  
المزبور ومن طلع الفلق وليس في درجة الشخص اقرب اليه من اخذ المزبورة  
التي كانت حلالا حتى موته فهل يعود نصيبه لاخته المزبورة دون غيرها **الجواب**  
نعم حيث كان الحال ما ذكر **سئل** في وقف اخر مشروط فيه كما ذكر قبله ثبات  
من الموتوف عليهم سراة وليس في درجاتها وذوي طبقتها سوى جماعة من  
الذرية الموتوف عليهم غير متساوين لجبرهم باصولهم وانكل في القرب اليها  
سواء تبعهم اولاد بنت عمها والبعض اولاد ابن عمها والبعض اولاد  
بنت عمها والبعض بنت ابن عمها ولها حال من اهل الوقف المتنازلين  
من اهل الطبقة اعلى من طبقتهما يزعم ان نصيبها من ربع الوقف ينقل اليه  
دون اهل طبقتهما المذكورين فلان ينقل نصيبها من ربع الوقف **الجواب**  
ينقل الى من هو في درجاتها وذوي طبقتها لا يقدم احد منهم حيث كانوا في  
القرب سواء علما بشرط الواقف ولا شيء للنحال حيث كان الحال ما ذكر  
**سئل** فيما اذا وقف زيد وقفه سخر اعلانه محمد بن عبد الله عليه ابنة واحدة  
وبعده من سجدة محمد بن الاولاد ثم بعده على اولادهم ثم دلت ان من مات  
منهم عن ولد فنصيبه لولده الى آخره فاذا ذكر في كتاب وقفه فاذا انفردوا  
يا جهم عام وقفا على من يوجد من اولاد الواقف واسلامهم والحكم فيهم بالحكم  
في اولاد محمد ومات الواقف وابنه محمد وانقضت ذرية محمد والموجود الآن  
من ذرية الواقف ولدا ابناه احمد وابو الصفا وابنا بنت الواقف هما درة

مات وفي ذرجه حمل ولد  
بعد شهر

أو الاشتوى أهل الدرجة  
قرباً نسباً وكراً وقد سما  
على الأقرب من غير درجة

طال  
إذا قال فاذا انقضى فقل  
بسم الله والواقيت رجب  
جماعة تخلص الدرجة



سليمان فهل ينتقل الوقف لولدي ابني الواقف احمد و ابني الصفا و ن درويش  
 و سليمان **الجواب** ينتقل لاحد و ابني الصفا و ن درويش و سليمان عملا  
 بقول الواقف الحاكم فيهم كالحكم في اولاد محمد و اولاد محمد الواقف فيهم مرتب  
 فينتقل حكم الترتيب الذي فيهم الى اولاد الواقف والحالة هذه والله اعلم  
**القول** لقال ان يقول بانتقال الغلة الى جميع الاربعة المذكورين من ابني ابنه  
 و ابني بنت ابنه المذكورين عملا بقول الواقف عاد و قفا عما من يوجب الخ فان  
 لفظة من عامة تشمل الجميع والترتيب انما يعتبر بعد الدخول في الوقف لان  
 المرتب لا بد له من مرتب عليه و الاربعة المذكورون هم الذين وجدوا عند  
 انقراض اولاد محمد فيعود الوقف عليهم وعلى اولادهم و اولاد اولادهم فيعتبر  
 فيهم الترتيب المستفاد من كلمة ثم العاطفة والعطف انما يكون بعد المعطوف  
 عليه فيدخل الاربعة المذكورون في الوقف ثم اولادهم من بعدهم ثم دهم فيستحق  
 الترتيب بعد دخولهم اما قبل فلا يتحقق ولعل الخلف لحظ المعنى الحاصل  
 من العطف ثم وهو تقدم كل طبقة عليا على التي تليها فانه حكم العطف بهم  
 فقول الواقف الحاكم فيهم الخ معناه يعتبر فيهم ذلك التقدم و رأت في فتاوى  
 الشهاب احمد السلي الكبر انما في سوالا حاصله فيمن وقف على اولاده و  
 الظهور مرتبا بهم وعند انقراضهم فعلى اولاد البنات ثم على اولادهم ثم دهم على  
 الشرط والترتيب فأت اولاد الظهور ووجدت اولاد البنات جماعة مختلفوا  
 الدرجات فاجاب بانتقال الوقف الى اقرب الدرجات الى الواقف وهذا  
 من بدلا اجاب به المؤلف فتأمل **سئل** فيما اذا وقف رجل وقفه على نفسه ثم من  
 بعده على اولاده ثم على اولاد اولاده ثم على اولاد اولاد اولاده ثم على نسله وعقبه  
 على الشرط والترتيب المذكور على ان من مات منهم عن غير ولد ولا نسل  
 ولاء عقب يرجع نصيبه الى من هو معه في درجته و ذوى طبقته ثم عاجزة  
 به متصلة فمات الواقف و اولاده و اولاد اولاده و اولاد اولاد اولاده  
 وانحصر ريع الوقف في جماعة من النسل والعقب من ذرية الواقف وماتت  
 امرأتان من النسل في جلاءة اخيهما عن اولادهم فدخل اولادهما في النسل كما  
 ويستحقون في ريع الوقف **الجواب** نعم قال في الاسعاف النسل الدل ولد  
 الولد ابدا ما تنا سلوا ذكورا كانوا وانما انتهى والله اعلم **القول** هذا الجواب  
 يحتاج الى بيان زيدا فلا يأتى باولاده على ادتنا في هذا الكتاب من  
 الاختاف بغرا بد الغوا بد وهو ان دخول اولاد المراتبين المذكورين

مبنى على مستلزم قد طال فيها الجدال وكثر القيل والقال اما المسئلة الاولى  
 فهي اذا شرط الواقف في الوقف المرتب انتقال نصيب من مات عن غير ولد  
 الى من هو في درجته وسكت عن نصيب من مات عن غير ولد كاهل الواقع  
 في هذا السوال فهل ينتقل نصيب المتوفى عن ولدا الى ولده ام لا و رفع نظيره  
 في الفتاوى الحيرية ناجا **سئل** لا يبي اولاد اولاد الواقف ذكرا كان او انثى  
 لترتيب الاستحقاق بهم موكدا له بقوله الطبقة العليا منهم تحجب الطبقة  
 السفلى ولا ينافيه قوله على ان من مات منهم عن غير ولد الخ كما لا يخفى في كتب  
 الشيخ شرف الدين والشيخ صالح والشيخ محفوظ المفتون بفترة جوابي  
 كذلك هذا وقد اتى برهان الدين الطرابلسي الحنفى في مثله باستحقاق اولاد  
 الميت مع جرده من بقى من اولاد الواقف قال لمعظم القيد المسكوت  
 عن تنهم يعملون ميتة وللفقهاء الكاتب عنه ولضرورة انحصار غلة الوقف  
 في ذرية الواقف ما بيني منهم احدا انتهى ولا يخفى ما في ذلك لما علم من المفاهيم  
 غير معمول بها عندنا على تقدير ان استحقاق اولاد الميت هو المعتبر وليس  
 ذلك في الحقيقة هو المعتبر ان مفهومه ان الاستحقاق عند الاولاد لا يكون  
 له في درجة المتوفى ولا يلزم منه ان يكون اولاده والاصل عدم الغلة  
 و ضرورة انحصار غلة الوقف في ذرية الواقف ما بيني منهم احدا يلزم  
 منها استحقاق اولاد ولد الواقف مع اولاده لصلبه كاهل واقف ثم رأت في فتاوى  
 الاسلام زكريا الشافعي الانصاري انى بما انشئت في واقعيتين وانه  
 لا يرجع استحقاق الميت الى اولاده مع ما ذكرنا قال رأت انى به اى  
 يرجع الاستحقاق لاولاد الميت الشيخ ولي الدين العراقي رحمه الله تعالى  
 عملا بمفهوم السرا في مفهومه ان الاستحقاق عند جرده الاولاد لا يكون  
 له في درجة المتوفى ولا يلزم منه ان يكون اولاده بل يرجع استحقاق  
 الميت لاخيه بالشرط الواقف بل يكون الوقف منقطع الوسط واخوه  
 اقرب الناس الى الواقف انتهى وقد اتى مولانا الشيخ احمد شهاب الدين  
 السلي الانصاري الشافعي بمثل ما افنى به الشيخ ولي الدين العراقي والله  
 اعلم انتهى ما في الفتاوى الحيرية ولا يخفى عليك ما في ذلك اما اذا فقوله  
 ان المفاهيم غير معمول بها عندنا فانه لا يعمل بها في النصوص لاني كلام الناس  
 كيف وقد صرحوا ان مفاهيم الكتب حجة وهو نفسه قد صرح بذلك ايضا  
 في موضع آخر و قد لم شرط الواقف كنص الشارع لا يخرج عنه كونه مستحلام

يتحقق

ق  
 فيما اذا شرط نصيب المتوفى  
 عنه غير ولد وسكت عن  
 نصيب المتوفى عن  
 ولد

م  
 في قولهم المفاهيم غير  
 معمول بها عندنا



فأما  
مؤلف الاسعاف البرهان  
الطرابلسي

الناس فيعمل بمنزله ولا يلزم انه لو قال رقت على اولادى المذكور مثلا ان يلقي  
مفهوم تقييده بالذكور وحكم مشاركة الاناث معهم لدخولهم في لفظ الاولاد  
وكذا يلزم ان يلقي تقييده انتقال نصيب المقيم الى اهل درجته وغير ذلك  
من المحذورات التي لم يقل بها احد ولا سائبا فنقول اذ مفهوم الخ لقول  
هو كذلك لكن قد صرح جوابا عن غرض الواقف بصلح مخصوص وهذا لما شرط انتقال  
نصيب المتوفى عن غير ولد الى اهل درجته علم ان غرضه انتقال نصيب المتوفى  
عن ولد الى ولده لانه لما وفق لا غرض من المرافقة ولذا ترى غرضهم بصرح به  
فيحمل المفهوم عليه وان احتمل غيره احقلا بعيدا لان الحمل على اقرب المحتملات  
اولى فعلم ان ما افق صاحب الاسعاف البرهان الطرابلسي والشيخ  
الدين العراقي والشهاب احمد الرملي الثاني هو الاظهر وبالله افق  
المراتبى صاحب التنوير وقد ايتى تأليفا مستغلا في هذه المسئلة للعلامة  
ابن حجر المكي الثاني سماه سرايغ المدرك في العمل بمفهوم قوله الواقف من ثمة  
عن غير ولد افق فيه بما قاله الذي العراقي وقال به صرح الرويانى في بحر  
والله واقربهما الاوزانى وافق به الامام السبكي والولي ابو زرعة  
وابن عتيبي وغيرهم ورد على شيخه القاضي زكريا واطال في ذلك واطاب  
فراجعه فافق هؤلاء الايمة مؤيد لما افق به البرهان الطرابلسي نعم  
رايت في كتاب الامام الخصال في باب الرجل يجعل ارضه وقفا على رجل يلين  
مسئلة فتريد ما افق به الخير الرملي وهي اذا رقت ارضه على فلان وفلان  
ومن بعدها على المسكين على ان مات منها ولم يترك ولدا كان نصيب  
للبنات في منها مات احدها وترك ولدا يرجع نصيبه للفقراء للبنات في منها لان  
شرطه ان لا يترك ولدا وللولد الميت لان الواقف لم يجعل ذلك لولد  
الميت انتهى ملخصا فام يتبر مفهوم قوله الواقف من مات ولم يترك ولدا  
الخ اذ لو اعتبره لا يعطى نصيب الميت لولده لكن قد يفرق بين المسئلتين  
بان الاولاد في مسئلة الخصا ليسوا من اهل الوقف اصلا لان الوقف  
بعد فلان وفلان المذكورين يستحقه المسكين فلهذا النى المفهوم اذ يلزم من  
اعتباره القاء شرط الوقف وادخال من ليس من اهل الوقف في الوقف  
بخلاف مسئلتنا فان الاولاد فيها من اهل الوقف بعض الواقف فلا يلزم من اعتبار  
مفهوم كلامه شي من المحذرين بل في اعتباره اعمال غرضه كما قررنا  
ولو كان غرضه انتقال نصيب الميت لمن في درجته وان كان له ولد

يقول اولاد البنات  
في النسل هل هو

في تحقيق مسئلة دخول  
اولاد البنات في الوقف  
على الاولاد والنسل اذ اعقب  
او الذرية

كما افق به في الخبر لم يقيد بقوله من مات عن غير ولد بل كان يقول من مات  
مطلقا هذا ما ظهر لعلمي السقيم وفوق كل ذي علم عليم. واما المسئلة  
الثانية فهي انه هل يدخلون في حق الاولاد والذرية وقد كنت عزمت على ان  
اضع فيها رساله لما وقع فيها من الاضطراب فاستفتيت عن ذلك بما احرره هنا  
فاقول قد ذكر هذه المسئلة الامام الطرسى في نفع الوسايل ثم قال بعد ان  
اطال في النقول ما حاصله ان في دخول اولاد البنات في لفظ الاولاد  
واولاد الاولاد اختله في الرواية ففي رواية الخصا يدخلون بدخول  
وفي ظاهر الرواية لا يدخلون وعليه الفتوى وكذا في دخولهم في لفظ الذرية  
والنسل والاعقب اختلاف الرواية وفي التجريد للكرمانى وكذا لفظ الال  
والجنس واهل الحكم فهم واحد ولا يدخل اولاد البنات ونظمي  
ذلك في بيتين وهما  
الواهل والاولاد اعقب نسل وجنس كذا ذرية حصروا  
فلا يدخل اولاد البنات قل فيما ذكرت فقدم الذي ذكره  
وقال رايت بعض الناس يقول انه اذا قال على اولادى واولاد اولادى  
واولاد اولادى واولادى ان اولاد البنات يدخلون غير ان يقول في المسئلة  
روايتان وليس الامر كذلك فان تعليل الاصحاب برود ذلك دلوه كعشر بطون  
على ظاهر الرواية لانهم جعلوا المانع من دخولهم كونهم منسوبين الى ابائهم دون  
امهاتهم انتهى ملخصا وذكر العلامة البيرى في قاعدة الاصل في الكلام الحقيقة  
ان الذي عليه غالب المشايخ ان الذرية والنسل خاص باولاد الانباء دون  
اولاد البنات وعليه الفتوى وان اختلف هل يدخل البنت في قوله على ولد  
وولد ولدى قال في المحيط لا يدخلون في ظاهر الرواية وعليه الفتوى  
لانهم ينسبون الى الاب لا الى الام واعتمده في التجنيس وكذا اعتمده المتأخرون  
منهم الشيخ فاسم الحنفى وقال وهو الذي يعنى به واما ما قاله ابن كمال بالسيا  
والشيخ عبد البر بن الشحنة فهو بحث منها ولا يعول عليه عند المقابلة  
لما قاله نقله المذهب بل ولا يسوغ لاحد الاخذ به لان المقرر عند المشايخ انه  
منى اختلف في مسئلة فالعبارة لما قاله الاكثر والاكثر من على عدم الدخول وما  
قاله الخصا بخالف لظاهر الرواية الا عند انقراض اولاد الاولاد يعنى بدخول  
اولاد البنات كما في خزائن لا يكل رد رقت هلال انتهى ملخصا لكن في الحاشية  
ما ملخصه لو قال على ولدى فالعبارة لولا الصلح قلنا واننى لان اسم الولد ما خوذ



من الولادة والولادة موجودة في الذكر والأنثى فان لم يكن له وقت الوقف  
 ولد لصلبه وله ولد ابنت فالقوله دون من دون من البطون ولا يدخل  
 فيه ولد البنت في ظاهر الرواية وبه اخذ هلال وذكرنا خلافاً عن محمد بن يدر  
 ايضا والصحيح ظاهر الرواية لان اولاد البنات ينسبون الى اباؤهم لا الى  
 اباؤهم لانهم جلافاً ولد الابن وذكر في السير ما يوافق ظاهر الرواية فيما لو  
 قال اهل الحرب امنونا على اولادنا ان اولاد البنات ليسوا باولادهم ولو قال  
 صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي يدخل ولده لصلبه واولاد بنينه ولا  
 يقدم ولد الصلب لانه سوى بينهم وهل يدخل فيه ولد البنت قال هلال نعم  
 وقال علي الرضا اذا وقف على ولده وولد ولده لا يدخل ولد البنت ولو  
 قال على اولادي واولادهم يدخل ولد البنت والصحيح قوله هلال لان اسم ولد  
 الولد كما يتناول اولاد البنين يتناول اولاد البنات فانه ذكر في السير اذا قال  
 اهل الحرب امنونا على اولادنا يدخل فيه اولاد البنين واولاد البنات  
 قال شمس الائمة السرخسي لان ولد الولد اسم لأم ولد له ولده وابنته ولده  
 فمن ولده ابنته يكون ولد ولده حقيقة بخلاف ما اذا قال على ولدي فان ولد  
 البنت لا يدخل في الوقف في ظاهر الرواية لان اسم الولد يتناول اولاد الابن  
 لانه ينسب اليه عرفاً وعن محمد بن ولد الولد يتناول ولد البنت عندنا  
 انتهى ما في الحاشية لمخضاضه في الاسماء ومقتضى ما نقله عن شمس  
 الائمة انه اذا قال بالبطن الثاني كقول علي اولادي واولاد اولادي لا خلاف  
 في دخول البنات وانما الخلاف فيما اذا اقتصر على البطن الاول وبه  
 صرح في الذخيرة حيث قال والجواب في الوقف على قول شمس الائمة  
 اذا وقف على اولاد اولاد فلان دخل البنات رواية واحدة انتهى لكن  
 ذكر الطبرسي عن كثير من كتب المذهب القصيص بان ظاهر الرواية عدم  
 الدخول في ذلك وعبارة ابن السخنة في شرح الوهبانية هكذا قل  
 نقل صاحب الذخيرة عن شمس الائمة اذا وقف على اولاد اولاد فلان  
 يدخل تحت الوقف اولاد البنات رواية واحدة ثم نقل عن السفي  
 والشيخ الامام شيخ الاسلام ان هذه المسئلة على روايتين وكذا ذكر  
 الخصاص رواية الدخول عن اصحابنا والمراد بهم في مثل ذلك ابو حنيفة  
 وابو يوسف وقد انضم الى ذلك ان الناس في هذا الزمان لا يفهمون  
 سوى ذلك ولا يقصدون غيره وعليهم علمهم وعرفهم مع كونه حقيقة

اللفظ كما قد بناه انتهى كلام ابن السخنة واقره عليه الشربلالي في شرحه  
 على الوهبانية وكذا ابن خنيم في رسالة الفقه في هذه المسئلة والشيخ خير الدين  
 في فتاواه عقب فتوى اخرى خلافاً قال فيها في المسئلة اختلاف تصحيح  
 وشرح القول بعدم الدخول بكونه ظاهر الرواية وهو لا يبعد عنه بكونه اصل المذهب  
 خصوصاً في الكراكت ان المفتي به عدم الدخول انتهى وفي فتاوى  
 العلامة احمد الشلبي ما نصه ورد على في اولاد سواك البنات هل يدخلون  
 في لفظ الاولاد واولاد الاولاد وسلام عقيم ام لا يدخلون فذكرت  
 ذلك لغرضي القضاة من الذين يطالبون بفتح الى ما اختلعه المضاف  
 من الدخول فقلت له ان الفتوى بخلاف ما اختاره كانض عليه في انق  
 الوسائل وغيره بتقديم الحاضرة بسببنا فيه في الدرس فقال لي ان عمل  
 الناس في جميع مكاتبهم القديمة والحديثة على دخولهم كما اختاره المضاف  
 فيبقى الافتاء باختياره مع التخصيص على اختياره والله الموفق انتهى  
 والحاصل من هذا الكلام ان في دخول اولاد البنات اختلاف الرواية وظاهر  
 الرواية عدم الدخول وهو المفتي به مطلقاً سواء كان بلفظ الجمع كما رواه  
 او باللفظ المشترك بين المفرد والجمع كولد وسواء اقتصر على البطن  
 الاول كما قلنا او ذكر البطن الثاني مضافاً الى البطن الاول المضاف  
 الى الصغير المعاني على الواقف كما رآه اولاد اولاد اولاد المعاني  
 على الاولاد كما رآه اولادهم على ما في اكثر الكتب واسما على ما قاله المضاف  
 فانهم يدخلون في جميع ما ذكره على ما قاله علي الرضا ان ذكر البطن  
 الثاني باللفظ المشترك المضاف الى صغير الواقف كولد وولد ولدي  
 لا يدخلون وان ذكره بلفظ الجمع المضاف الى صغير الاولاد كما رآه اولاد  
 واولاد اولادهم دخلوا على ما قاله شمس الائمة السرخسي لا يدخلون  
 في البطن الاول رواية واحدة وانما الخلاف في البطن الثاني مطلقاً وظاهر  
 الرواية الدخول وهو اختيار لقول هلال بن يحيى تلميذ الامام محمد وصحة  
 في الحاشية مسنداً لابا في السير وقد قالوا ان الامام قاضى خان من اجل  
 ما يعتمد على تصحيحه لانه فقيه النفس وقالوا ايضا ان السير الكبير للامام محمد  
 هو احد الكتب الستة التي هي كتب ظاهر الرواية التي صنفها الامام محمد والسير  
 الكبير آخر تصنيفا فما فيه هو الذي استقر عليه الحال لا يقال ان ما ذكره في السير



من دخول اولاد البنات في اولاد الاولاد اما هن في الامام في دخول الاحتياط بخلاف  
 الوقت لاننا نقول ليست هذه هي العلة بل العلة ما ذكره الامام السرخسي من  
 تناوله المفظلة حقيقة ولو كانت العلة الاحتياط لدخلوا ايضا في اولاد  
 اعني البطين الاول مع انهم لا يدخلون فيه كما مر فعلم ان دخولهم لتناول  
 المفظلة حقيقة وان لا يجب من القول بعدم الدخول فان الولد اصله  
 من الولادة وريته صنف بها كل من الاب والام ولذا سموا والدين ولكن  
 حقيقة الولادة انما هي من الام فكما يكون الولد ولد الصليب لانه كذلك  
 يكون ولذا لا يربى بل هي احق بذلك لما قلنا في اولاد الشخص كل من ولده من  
 ذكر وانثى ويدخل فيه ولد ابنه كونه ينسب اليه وان لم يكن مولودا له بخلاف  
 ولد بنته لانتماء الولادة والنسبة دليله قوله تعالى يرضيكم الله في اولادكم  
 للذكر مثل حظ الانثيين فانه المذكور والاناث من اولاد الصليب واولاد الا  
 دون اولاد البنات فاذا كان كل من ولد لرجل او امرأة يسمى ولده حقيقة  
 ذكرا كان وانثى كذلك اكل من ولد لهذا الولد يسمى ولدا له كذلك يدخل في  
 قوله اولاد اولاد كل من اولاد الاناث واولاد البنات حقيقة اذ لا شك  
 ان البنات من اولاده فوله ها ولد ولده حقيقة وكون ولدها ينسب اليه  
 لانها ولا يابها لا يخرج عن كونه يسمى ولدا لها والآن لم اجد في الوقت  
 على اولادها فعلم ان الوجه الوجوه دخولهم فيه بل خلاف كما ذهب اليه  
 هلال والخفاف الذي عليه المصنف في مسائل الاوقاف وتبعها صاحب الاسفار  
 وصرح به الامام محمد في السير الذي هو اخر كتب ظاهري الرواية تصنيفا واثبت  
 عليه السرخسي الابن السرخسي الذي اتمى المبسوط من صدره في عدة مجلدات  
 وهو محبس في البصرة انا هليل به ما ام و قد صححه فقيه النفس قاضي  
 ولا سيما وقد انضم الى ذلك عرف الناس وعلمهم عليه قديما وحديثا حتى  
 لو فرضنا انه لا رواية في الدخول اصلا ينبغي ان يفتى بالدخول لما في الاغنياء  
 على فتح القدير ان كلام الواقفي يحمل على متعارفهم ومعلوم ان العرف واختلاف  
 الزمان متغير في تغير بعض الاحكام ولهذا كثير ما تراهم يقولون في بعض خلافات  
 اصحاب الامام لان هذا اختلاف عصر وزمان لا دليل وبرهان ونظيره  
 لر حلف لا يستغنى فالقدا في عذرهم من الضميمة وفي عرفنا من التروال فليس  
 في حمل البينة على عرفنا في لغة الاصل المذهب وكذا في كثير من المسائل وقد

في صدر الكتاب عن الفينة وغيرها ان ليس للفتى والافتاض ان يحكم على ظاهر  
 المذهب ويترك العرف اي فيما لا يخالف النص كما ذكرنا هنا والعرف في مسئلتنا  
 مرافق لنص القرآن العظيم كما قلنا ولو وضع اللغة كما قررنا وظهر الرواية  
 كما قلنا وبذلك على ان عرف الناس كذلك انهم لو اوردوا حراج اولاد البنات  
 من الوقت يقولون على اولاد الصليب ويحذف ذلك فلا جرم ان قاضي حجت  
 القضية من والدين الطرابلسي خرج الى رواية الدخول ووافقه العلامة الشافعي  
 وان السجدة وابن نجيم وغيرهم من المتأخرين ولما قصر العلامة الطرسوسي  
 والعلامة البصري نظريهما على مجرد الرواية فلا ما قالاه ولو لمظنا ما قلناه لما  
 خالفناه لان ما استند اليه من القول مبني على ما اذا لم يتعارف خلافة  
 لما قلنا ولما في جامع الفصولين من ان مطلق الكلام فيما بين الناس ينصرف  
 الى المتعارف وانتهى وظاهره ولو كان مخالفا لاصل اللغة وهو ظاهر لانا  
 لم حملنا كلامه على اللغة وخالفنا عرفه لكانا الزمان بما لم يقصده كالوارد على  
 وفي عرفه ان الصهر اسم لزوج البنت وخوها من محارمه مع ان الصهر في عرف  
 الفقهاء والفقهاء كل ذي رحم محرم من عرسه فلو حملنا الصهر عليه لم يمنع  
 اكاله الى غير من اراده الموصي ومثله الوقت وفي الثانية ولو لم يفت على  
 ولدى وشلى وله ولد وولد ولد ودخلوا في الوقت لان النسل يتصل بالقراب  
 والبعيد القرب بحقيقة والبعيد حكم العرف الخ فانظر كيف ادخل بالعرف  
 ما لم يدخل في حقيقة المفظلة فعلم ان ما قالوا انه ظاهر الرواية المفتى به لا يخالف  
 ما قلنا والذي ينبغي على ظني ان هذا هو الحق ولا نزاع لاحد فيه بل يتقبله ويرفضه  
 كل فقيه نبيه فانعم هذا التحرير الذي لا تكا وتجدد في غير هذا الكتاب والله  
 اعلم بالصواب وحيث ايتنا بطلاصة ما ذكره هذه المسائل وزدنا عليه ما هو  
 انفع او سائل من درر القلايد وفراديد الفوائد وايتنا منها بما تمها وحررنا منها  
 اجل مهلتها فليكن في هذا القدر كفاية لذي الدراية والمجد لله رب العالمين  
**الباب الثاني في احكام استحقاق اهل الوقت واصحاب الرطايف**  
**واحكام بيع الوقت وبيع انقاضه واشجاره وتسميته ونقصه**  
**واجارته واجرته ومسا فاه اشجاره وعمارته وسكنائه وارباب**  
**الشعاب وغير ذلك سئل** فيما اذا كان لزيد وظيفة في وقت متصرف  
 فيها بالمال من المعلوم المبيع بموجب مستندات بيده بطريق التلقين  
 عن ابيه وجده المتصرفين قبل ذلك مدة تزيد على خمسين سنة بلا معارض

حله  
 يقول بالنصف في الوظيفة  
 بمعلومها من القدم



لا يشاع قام ناظر الوقف الآن يعارضه في ذلك متعللا بان براءة ابيه ليس فيها  
 ذكر العلوم المذكور بل فيها ريع عثامنة لا غير فهل يعلى بالتصرف في القديم الموافق  
 بشرع القويم ولا عبرة بتعليق **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا وقف زيد مسجدا وقف  
 له وقفها وشرطا ما فضل من مصالحة لدرية ثم من بعد مدة وقف مكانا اخر  
 على المسجد وشرطا ما فضل من ريعه لاهل الطبقات من ذرية وله ذرية  
 تخلعون في الطبقات فاحاج المكان المزبور الى عمارة زادت على ريعه في سنة  
 ويريد المتولي اخذ الزايد من بقية وقف المسجد الاول وصرفه في عمارة الثاني  
 مع اختلاف الجهة التي وقف الفاضل عليها والذرية شرط فاضل ريع الوقف  
 الاول عليهم لا يرصون بذلك فهل حيث اختلفت الجهة واتحد الوقف لا يجوز  
 صرفه في ذلك **الجواب** نعم كما في البرازية وغيرها والمسئلة في الدرر والتنوير  
 من الوقف **سئل** في رجل باع حصه له معلومة من دار معلومة مما زيد بمشيع معلوم  
 قبضه ثم ادعى ان المبيع وقف عليه فهل لا تسمع دعواه **الجواب** لا تسمع دعواه  
 الوقف بعد اقامته على البيع **اقول** ان في ذلك الخبر الرمل في المستمل خلافا  
 فصيح وتفصيل مبين في الخبرية وغيرها وفي الادراكات في مسائل شتى آخر  
 الكتاب انما تقبل على الاصح خلافا لمصوبه الزيلعي انتهى وكتبت في حاشيتي  
 المختار على قوله تقبل على الاصح وبه اخذ الصدرا الشهيد وقال الفقيه قال  
 بعض الناس لا تقبل البيعة لئلا لا نأخذ به ثم خالفه وبه اى بالمقبول فاخذوا  
 الاصح عما دية تقبل البيعة وان لم تصح الدعوى خلاصة وبنزايه وصححه  
 في كثير من الفتاوى وقيد في البحر بما اذا ابرهت انه وقف بحكم بلزومه  
 والا فلا لان مجرد الوقف لا يزيل الملك ومثله في فتح القدير وهو تفصيل  
 حسن ينبغي ان يعول عليه انا فاده في المتخ **قلت** المفتى به ان الملك  
 يزيل بمجرد قوله وقفت انتهى ما كتبت اى ان التفصيل المذكور انما يحسن  
 على خلاف المفتى به والله اعلم وفي الفتاوى والخبرية ايضا اجاب لا تسمع  
 دعواه ولكن اذا اقام البيعة اختلفوا في قبولها والاصح القبول نص عليه  
 في الخلاصة وكثير من الكتب وعلموه بان الوقف حق الله تعالى فسمع فيه  
 البيعة بدون الدعوى وقرئ بعضهم بين الوقف المسجل المحكوم به فتقبلت  
 غيره فلا تقبل والاصح ما قدمنا انه الاصح واذا ثبت كونه وقفا وجبت الاجرة  
 له في تلك الدة لان منافع الوقف مضمونة على المفتى به والله اعلم انتهى وقوله  
 وجبت الاجرة له اى وجبت اجرة مثل الوقف على المشتري وان كان

**طلب**  
 اختار الوقف واختلفت الجهة  
 لا يبرهه فاضل ريع احداهما  
 الى الاخر

**طلب**  
 لا تسمع دعواه بعد البيع انه  
 وقف عليه

**طلب**  
 يزول الملك بمجرد قوله وقفت  
 على المفتى به

**طلب**  
 ما كان حق الله تعالى فسمع  
 فيه البيعة وان لم تسمع  
 الدعوى به

**طلب**  
 اذا ظهر ثمة الدار وقفا وجب  
 على ائتماري اجرتها

سكنه

كناه بتاديل ملك لان عدم لزوم الاجرة في السكنى بتاديل الملك انما هو في المعد  
 للاستقلال لا في الوقف كما ياتي وما في الاسماء من عدم لزوم الشارح الاجرة  
 في الوقف ضعيف والمحقق ما مر كما صرح به في البحر فتدبر ثم اعلم ان قبول  
 البيعة مقيد بما اذا كان ائتمارا ههنا لم يوافقها وتماما بعد العلم بالمبيع فلو  
 اخراها فلا عذر لم تقبل لنفسها بالتأخير كما افتي به المؤلف في كتاب الشهادات  
 اخراها ما في الاشياء وغيرها من ان شاهد الحسبة اذا اخر شهدا به بلا عذر  
 مع تمكنه من ادائها لا تقبل شهدا به **سئل** فبعت اشترى دارا من زيد بمشيع معلوم  
 مفوض ثم مات البايع عن اولاد وتركه وظهر ان البايع وقف الدار على اولاد  
 وذرية وقفا صحيحا بموجب كتاب وقعه الثابت المصور وبرد المشتري  
 الدعوى بذلك على اولاد البايع نظرا لوقف واقامة بيعة شرعية تشهد  
 بالوقف والرجوع باليمن في التركة الزبورية فهل له ذلك **الجواب** نعم ولو  
 ادعى المشتري على بايعه ان الارض الذي بعت له وقف على كذا تقبل كما  
 وينقض البيع عند الفقيه الى جعفر وقال الفقيه ابو الميث وبه نأخذ وقيل  
 لا تقبل والا فلا صح كما في الفصول العمانية وفي الخلاصة تقبل وان لم تصح  
 الدعوى هو المختار انتهى جميع المفتى من الوقف وقدا افتي بذلك العلامة  
 الحيز الرمل فتوى مفصلة فراجعها في باب الوقف من فتاواه **اقول**  
 حاصل ما في الخبرية قبل اخر الوقف بخير كراس ونصف نقلا عن عدة  
 كتب ان دعوى المشتري تسمع على البايع ان كان المتولي والافعل المتولي  
 وان لم يكن له متول فالقاضي يتصحب متوليا فيجأه ويثبت الوقفية  
 ويسترد الثمن من بايعه انتهى وظاهره ان الذي يقيم البيعة على الوقف  
 هو المشتري في عوجة المتولي وهو الذي يقبده ما في الخبرية عن المحيط وكنه  
 فيها عن فتاوى التجنيس والنسفية ما يدل على العكس والظاهر الاول قدبر  
**سئل** فيما اذا كان لزيد ارض حاملة لغراس فيها مع الغراس للمروفتين  
 معلوم مقبوض ثم ادعى المشتري الآن ان الارض والغراس وقف على جهة  
 كذا وبايع يترك فهل يملك المشتري هذه الخصومة **الجواب** لا يملك المشتري  
 هذه الخصومة **اقول** اى لان البايع هو المتولي واغاله فخاصة المتولي  
 فاذا ثبت على المتولي الوقفية يرجع المشتري على البايع كما ذكرنا آنفا وبه  
 ظهر انه لا نفاة بين هذه الجواب والذي قبله ولذا قيد السؤال المتقدم  
 بكون اولاد البايع نظرا لوقف **سئل** في متول وقف برده عن ارض

**طلب**  
 اشترى دارا ثم ظهر ان  
 وقف له الدعوى بذلك

**طلب**  
 انما تسمع دعوى المشتري  
 بانها وقف على البايع او  
 كان متوليا والافعل  
 المتولي

**طلب**  
 وقع ارض الوقف لرجل ليس  
 فيها ولم يبيع مدة ثم دفعها  
 لآخر وبين المدة نفع  
 الثاني دون الاولى



الوقف لزيد بن عيسى فيها ولم يبيع لذلك مدة ولم ينس الرجل فيها شيئا ثم دفع  
 المتولي الارض لعمرو واذ لم ينع عيسى فيها اغراسا في مدة معلومة على ان  
 لا يحصل من الاغراس والثمار يكون بين جهة الوقف وبينه مناصفة وعيسى  
 عمر وبنها على المتوالي المذكور فهل تكون الممارسة الثانية جائزة دون الاولى  
**الجواب** نعم والمسئلة في الثانية والخيرية من الوقف وهي مشهورة **سئل** في اجرة  
 وقفت دارها على نفسها ثم على اولادها ثم وعلم على جهة بر لا تنقطع واطلقت  
 الوقف فهل يكون عند الاخلاق للاستقلال ولنا ظاهر اجارها باجر المثل من  
**الجواب** نعم **سئل** وسيا في هذا الباب نقلنا مع بعض الكلام على نظائر هذا **سئل**  
 فيما اذا ادعت هذا على ناظر وقف اهلى لدى حاكم شرعى بان لها استحقاقا في  
 الوقف قدره كذا يعتقضي انها خديجة بنت محمد بن سها ب الدين بن احمد بن  
 عبد الرحمن بن علاء الدين واقامت على ذلك بينة وكتب بذلك حجة ثم ظهر  
 وتبين انها ليست ابنة محمد هذا وان اسم ابيها يوسف بن عبد الحميد بن  
 الحلى وانه وقف عليها متصفا بدار واجرة وسمت نفسها خديجة بنت يوسف  
 وهو نفع الامر ولدت في سبيلها بالبيعة العادلة انها خديجة بنت يوسف  
 المذكور وانما حولت سبيلها وبطلت الحجة ومنعت نفسها من التعرض لجهة  
 الوقف بسبب ذلك واستطاعت دعواها واعتقدت انها حولت سبيلها  
 وكتب بذلك حجة لدى قاضي شرعى فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوته شرعا **الجواب**  
 نعم **سئل** فيما اذا كان له وقفه راسخا في معلوم في وقف اهلى وماتت عن  
 بنت فاحسرة انتقل الاستحقاق لهما بشرط الوقف ومضى لذلك عشرة سنين  
 لم يدفع انما ظهر ذلك لوصيها ويريد الوصي مطالبة الناظر بذلك من مال  
 الوقف من حيث موت هذا واخذ له القاصرة فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل**  
 في وقف اهلى مشتمل على عقارات وحرائق بوجرها الناظر مشاهرة ومياومة  
 ويقضى الاجرة كذلك ولم يشترط الوقف مقدم الدارة وبطلت المستحقون  
 من الناظر استحقاقهم من المقبوض فهل لهم ذلك والحالة هذه **الجواب** نعم ومثله  
 في وقف الاشياء **سئل** في رجل له وقف في معلوم تصرف به بنتا وله ناظر  
 الوقف ايل اليه ذلك عن ابيه وجده من عدة تزيد على مائة سنة من غير  
 معارض له مات الناظر وتولى النظر رجل ينكر استحقاق المستحق المزبور  
 نسبة للواقف فهل اذا ثبت المستحق ما ذكره بوجهه الشرعى يؤيد دفع  
 استحقاقه المزبور **الجواب** نعم **سئل** واذا نفي بطله الشيخ اسما عيل وذكر في جواب

**طلب**  
 عند الاخلاق يكون الوقف  
 للاستقلال

**طلب**  
 ادعت استحقاقا لكونها  
 فلا تثبت فلان وكتبت  
 حجة ثم ثبت انها ليست  
 بنت فلان

**طلب**  
 الوصي مطالبه الناظر استحقاق  
 القاصرة

**طلب**  
 لهم طلب استحقاقهم ما قبضه  
 الناظر مشاهرة ومياومة

**طلب**  
 الجارى  
 لاخذ استحقاقه من قديم

سوال آخر التعرف القديم و وضع اليد اقوى الحج وفي جواب سوال آخر  
 حيث جعل الحال على تصرف النظار السابقين ويكره لنا ظرا عطائه انتهى  
 لكن في الفتاوى والخيرية في غوا النصف من كتاب الوقف ضمن سوال جواب  
 طويل مانعه الشهادة بان هو والد جده متصرفون في اربعة فواريط  
 لا يثبت به المدعى اذ لا يلزم من التصرف الملك ولا الاستحقاق فيما علك وفيما  
 يستحق فيكون كمن ادعى حق المرور او رتبة الطريق على اخر وبره ان كان  
 يمر في هذه لا يستحق به شيئا كما صرح به غالب علمائنا ومما امتلأت به بطون  
 الدفاتر ان الشاهد اذا افسر للقاضي انه يشهد بعائنه البذل لا تقبل لشهادته  
 والنوع التصرف كثيرة فلا يحل الحكم بالاستحقاق في غلة الوقف بالشهادة  
 بانه هو وابوه وجده متصرفون فقد يكون تصرفهم بولاية او وكالة او نصب  
 او نحو ذلك انتهى ما في الخيرية ويؤيده ما في الفصل الحادى عشر في الوقف  
 على القرابة من الترخائية واذا وقف على قرابة وجاء رجل يدعى انه من قرابته  
 واقام بينة تشهد بان الواقف كان يعطيه مع القرابة في كل سنة شيئا لا يستحق  
 بهذه الشهادة شيئا وكذلك لو شهد وان القاضي كان يدفع اليه مع القرابة في كل  
 سنة شيئا فلا يكون له دفع القاضي حجة انتهى فليست اى ذلك فان سدا باب  
 التعرف القديم يؤدى الى فتح باب خلل عظيم **سئل** فيما اذا اغبر المستاجر طائفة  
 من معالم الوقف بيده العادية وفي ذلك ضرر على الوقف فهل تكريمه لعادة  
 ما غيره الى ما كان عليه **الجواب** نعم والمسئلة في الخيرية من الاجارة وسئل ان شاء  
 الله تعالى في النصب **سئل** وقد مر بعض الكلام عليه في الباب الاول على فتاوى  
 فتاوى الهداية والمفتى الى السعد وغيرهما فراجع **قال المؤلف** رجل استاجر  
 حائطا واقفا على الفخر فادان يبنى عليه عرفة من ماله ويستفع بها قالوا ان كان  
 المستاجر لا يزيد في اجرة الحائط على مقدار ما استاجر فانه لا يخلو له في البناء  
 الا ان يزيد في الاجرة ولا يخاف على البناء من تلك الزيادة وان كان هذا الحائط  
 معطلا في اكثر الاوقات وانما يرغب المستاجر لاجل البناء عليه فانه يطلق ذلك  
 وان كان لا يزيد ههنا في الاجرة خاتمة من الاجارة في اجارة الوقف **سئل** فيما  
 اذا اجر متولى الوقف عقار الوقف من آخر باجرة معلومة من الدراهم هي  
 دونه اجرة المثل يثبت فاحسن فهل يكون الاجارة المزبورة غير جائزة **الجواب** لا يجوز  
 الوقف الا باجر المثل فاجارة بغيره فاحسن غير جائزة قال الحائط في فتاواه  
 ضرط جواز اجارة الوقف به وان اجر المثل ان انا به نايبة او كان دين اما اجارة

**طلب**  
 في التماس دعوى الاستحقاق  
 بالتعرف القديم

**طلب**  
 لا يثبت حتى المورد بانه كان  
 يمر

**طلب**  
 اذا اغبر المستاجر معالم  
 الوقف يلزم اعادة  
 ما غيره

**طلب**  
 اراد المستاجر ان يبنى على  
 الحائط عرفة الخ

**طلب**  
 اجارة الوقف بغير فاحسن  
 لا تصح ولو كان الوقف على  
 شخص واحد

**طلب**  
 ضرط جواز الاجارة الوقف  
 بدونه اجرا المثل



بالمنع من ذلك فلا يجوز وان شرط الواقف لما فيه من تعريض نزول اجرة الوقف  
عن المثل كما مضى على ان الوقف اذا كان على شخص وحده وكان مستحقا لربعه انزاده  
وكان ناظرا ليس له ان يجره بدون اجر المثل انتهى **القول** وسباني في الباب  
الثالث نقل المسئلة مع ما لو ادعى الناظر في اثناء المدة ان الاجرة دون اجرة  
المثل وقت الاستيجار **مسئلة** في مستاجر جارية في وقف من مولى  
الوقف مدة شهر معلوم باجرة مقبوضة اجارة شرعية فزاد زيد عليه في اثناء  
المدة زيادة معتبرة مقبولة عند الكل وقبلها المستاجر المذكور فهل يكون اولى  
من غيره **الجواب** نعم **مسئلة** في مصبنة وقف جارية في تراجر زيد وعمر وبدون  
اجر المثل بفن فاحش ولها عليها مرصد معلوم مات زيد بعد انقضاء مدة الاجارة  
عن ورثة وصنعوا ايدهم مع عمر وعلى المصبنة واشتفوا بها مدة فاحترق بعضها  
ثم باعوا بعض انقاضها ومجروا بالباقي وبانقراض جديدة اشترها من ماله  
مع صرف الاجرة اللازمة كل ذلك بلا اذن مولى الوقف ولا وجه شرعي ويريد  
المتولي ما يستقيم بقيمة ما باعوه من النقص من مرصدهم السابق وتملك ما بقى  
بالانقراض الجديدة لجهة الوقف بقيمة مستحق القلع حيث اضر قلعه بالوقف  
ومما يصحهم تمام اجر المثل في مدة انتفاعهم وانتفاع مورثهم من مرصدهم  
السابق فهل لا ذلك وكل من العرف والبناء غير صحيح **الجواب** نعم **مسئلة** في اراضي  
معلومة جارية في اثنان يروني مشد مسكة زيد وتواجره من اربابها بالوجه  
الشرعي فخرس زيد فيها غراسا معلوما في مدة تواجره بفقر اذن من المتكلمين  
والفرس لا يضر بالارض والآن انقضت مدة اجارته فهل لزيد ذلك ويبقى  
الفرس **الجواب** يجوز لزيد المستاجر الفرس في الاراضي المذكورة بدون صريح الاذن  
من المتولين لا سيما ولم فيها حق القرار المعبر عنه بمسكة **مسئلة** في دار  
جارية في وقف مسجد سكنها امرأة مدة معلومة بلا عقد اجارة وكانت  
تدفع لجهة الوقف خوصضا اجرة المثل ثم مات المتولي عن ابنته تركت  
الوقف بعده ويريد الرجوع عليها تمام اجرة المثل في المدة المزبورة بعد  
بثوت اجرة المثل بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم **مسئلة** في دار مرفوعة  
للاستغلال على رجل ثلثها وعلى جماعة معلومين الثلثان والكل ساكنون  
فيها غير ان الرجل ساكن في مكان لا يبلغ سدسها ويريد مطالبة الجماعة باجرة  
مثل بقية حصته عن سكانهم في المستقبل حال كونهم ساكنين فيها فهل له ذلك  
**الجواب** نعم **مسئلة** في دار نصفها في ملك جماعة واربعة ارباعها الاخر وقف عليهم

**مسئلة** اذا قيل المستاجر الزيادة  
بكون اولى من غيره  
**مسئلة** استجار المصبنة بدون اجر المثل  
وتغيره بلا اذن لا يصح

**مسئلة** ليس جاز من الاستيجار وله  
الاستيجار لاسيما اذا كان له  
مسئلة مسئلة

**مسئلة** للمتولي الرجوع عليها تمام  
اجرة المثل

**مسئلة** لو سكنوا في المدة حصتهم  
فليس لهم اخذ الاجرة  
في المستقبل

**مسئلة** الوقف اذا سكنه احد بالقبلة  
يجب فيه اجر المثل

من قبل جدم للاستغلال فسكن الجماعة في كمالها مدة معلومة بالقبلة بدون اذن  
الرائين ولا وجه شرعي ولا اجرة وتريد المراتن مطالبتهم باجرة مثل حصتها  
من الوقف عند المدة المزبورة بعد بثوت ما ذكر شرعا فهل لها ذلك **الجواب** نعم  
قال في الاشياء من كتاب الغصب الوقف اذا سكنه احدها بدون اذن الاخر  
سرا كان موقوفه للسكنى والاستغلال فانه يجب فيه الاجرة لثبوتها ومثله في البرارية  
وصور المسائل وصرة القاري **مسئلة** فيما اذا كان له قدرا مستحقا في معلوم  
في وقف اهلي مشتمل على دار للاستغلال تحت نظارة امرأة ولهذا المزبورة  
رجل سكن معها في الدار مدة بلا اجارة من الناظر ولا اجرة ولا وجه شرعي وقد  
دفعت الناظر له قدرا مستحقا من الوقف في المدة المزبورة وتريد الناظر  
مطالبة زوج هذا باجر المثل الدار في المرة واجارها من الغير باجر المثل فهل  
له ذلك **الجواب** نعم **مسئلة** فيما اذا حثرت زيدا ارضا موقوفة بزرعها باذن ناظر الوقف  
فزرعها عمر وبلا وقت اذن الناظر ولا وجه شرعي وبنت الزرع ولم يدرك وقلة  
لا يضر بالارض فهل يجوز عمر وبقاعه **الجواب** نعم غصب ارضا وزرعها وبنت فلذلك  
ان باسرافا غصب بقلعه ولو لم يملكه فله ان لم يحضر المالك حتى ادرك  
الزرع فهو للغاصب وللمالك تعويض نقصان ارضه غصب ارضا وزرعها  
قطعا فزرعها برأيا اخر لا يضمن اذ فعل ما يفعله القاضي فصولين من  
٣٣ في انواع الضمانات وكذا الحكم في غصب ارض الوقف يؤمر بقلعه  
وفي فتاوى كثر عند اذ غصب رجل ارض وقف ونقص منها ثلثا اخذ لا يفرق  
على اهل الوقف بل يعرف الى مرتبة لان حثم في القلة لاني الرقبة وهذا الضمان  
بدل الرقبة وان زاد الغاصب فيها زيادة من عند نفسه فان كانت شيئا ليس بال  
والله حكم المال تؤخذ منه بلا شيء وان كانت مالا قايما بخر القراس والبناء امر  
القاضي الغاصب برفعه وقلعه الا اذا كان يضر بالوقف فانه يمنع عنه لو اراد  
ان يفعل ويضمن القيمة والقاضي قيمة ذلك من غلة الوقف ان كانت ولا  
يؤجر الوقف ويعطى من اجرة عماديه من العاشر في دعوى الوقف ومثله  
في الفصولين من ١٣ منافع الغصب لا تضمن الا في ثلاث مال اليتيم وال  
الوقف والمعد للاستغلال متنافع المعد للاستغلال مضمونة الا اذا سكن بتاويل  
ملك او عقد كبيت سكنه احد الشريكين في الملك اما الوقف اذا سكنه احدها  
بالقبلة بدون اذن الاخر سواء كان موقوفه للسكنى والاستغلال فانه يجب  
الاجر ويستثنى من مال اليتيم مسئلة سكنت امه مع زوجها في داره بلا اجر

**مسئلة** سكن زوجة المستحق  
في دار موقوفة للاستغلال  
زوجه اجر المثل

**مسئلة** غصب ارضا وزرعها وبنت  
فلناظر الوقف امره  
بقلعها

**مسئلة** اذا خضع القاصص نقصان الارض  
فما اخذ منه لا يفرق على اهل  
الوقف

**مسئلة** اذا زاد الغاصب فيها ما ليس  
بمال اخذ منه بماله والا امر  
برفعه الا اذا اضر  
بالوقف فله  
قيمة

**مسئلة** منافع الغصب لا تضمن  
الا في ثلاث



ليس لها ولا اجر عليها كذا في وصايا القنية **سئل** فيما اذا سكن احد الموقوف عليهم في دار الوقف المشروطة لسكنائه في عدة مساكن منها تزيد على حقه المشروط له مدة معلومة بدون اذن الباقيين ومنهم الانتفاع بما يخضعهم من ذلك بعد طهرهم ذلك من سرار او امتناعه من ذلك والآن يريدون مطالعة باجر المثل فيما سكنه وسقط زايده على حقه المشروط له في السكنى في المدة الزبورة فهل لهم ذلك **الجواب** نعم **سئل** في اراضي قرية معلومة جار بعضها في وقف اهلي وعشرها جار في تيمار عمر وعليها قسم يتناول التيماري المذكور في كل سنة ويتصرف فيه لنفسه ويدفع لناظر الوقف الزبور في كل سنة مبلغا من الدراهم عوضا عما يخص الوقف من القسم وفي ذلك عين فاحش ويريد الناظر المثل ويريد الناظر الزبور اخذ ما يخص الوقف من قسم اراضي القرية ورد ما يقصده التيماري من المبلغ الزبور له في المدة بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في قطعة ارض جارية في وقف اهلي تحت نظارة رجل من ذرية الواقف حامله لبناء جار في ملك زيد واخذت بالوجه الشرعي وهما يدفعان لجهة الوقف في كل سنة مبلغا معلوما من الدراهم على طريق المحاكاة للاعقد جارة وذلك دون اجر المثل بغبن فاحش ويريد الناظر مطالعة التيماري تمام اجرا المثل بعد ثبوته بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في اجارة دار اليتيم مدة طويلة ست سنوات باجرة معلومة عنها هل يكون غير جارية **الجواب** دار اليتيم كدار الوقف وهي لا تخرج اكثر من سنة واحدة فكله ولا تزداد في الاوقاف على ثلاث سنين نحو انقول وفي الجوهرة وعلى هذا الرض اليتيم وانقول قد افتر صاحب البحر بالحق عقار اليتيم بالوقف وكذا تلميذه الشيخ العلامة الغزالي واكثر كلامهم في المسئلة يدل على انه المختار وان المفتي به وعلمته انه يصلح ان يوقف بصفاته حال اليتيم عن دعوى الملك بطول المدة بل مال اليتيم اولى كنقص من الوجبة له المخرجة بالنهي عن ثمره بانه فليكن عليه المهرل وانقول ايضا مثل عقار اليتيم عقار بيت المال فتأمل خير الدين على البحر من كتاب الاجارة وفي فتاوى الملازوني من الاجارة فكلما على فتاوى المرندى ضمن سوال واحا كون اراضي بيت المال هل تخرج مدة طويلة او قصيرة لم اجد من مرج بذلك لكن لم يقيدها بالمدة القصيرة كما فعلوا ذلك في الاوقاف دارا لخير اليتيم واطلاقهم يقتضي جواز الاجارة مطلقا قلت المدة او كثرت الجز انتهى فنقتضاه ان اجزم بان ارض اليتيم لا تخرج الا بالمدة القصيرة وما ذكره

**طلب**  
اذا سكن بالقلعة في زبور من حصته فعليه الاجر

**طلب**  
اخذ التيماري القسم ودفع حصته الوقف وراهم ليس له ذلك

**طلب**  
تجبا جرة المثل في الارض المتحركة

**طلب**  
في اجارة دار اليتيم مدة طويلة

**طلب**  
عقار بيت المال كمعقار اليتيم

في ارضي

في ارض بيت المال من جوار اجارته مطلقا بخلاف ما مر عن الشيخ خير الدين والوجه في ذلك ما قاله الخضر السمرقاني لا يعلم ذلك من عباراتهم **انقول** وايدت ذلك في حاشية رد المحتار على الدر المختار واول الاجارات بما في دعوى الخيرية من ان اراضي بيت المال جرت على رتبته احكام الوقف المؤبدة **سئل** فيما اذا كان لزيد واخيه هند دار معلومة له المثلها ولها ثلثها فترققاها منجزا على جهة ثم على جهة بر متصلة بشرط الولاية والسكنى فيها لهما ثم لزوجته زيد وكتب بذلك صك ثم اجر زيد الدار من عمر ومدة معلومة فهل تكون الاجارة غير صحيحة **الجواب** نعم حيث شرط فيها السكنى لهما والمسئلة في البحر وغيره من المقترحات وشأن **سئل** في ارض صغيرة جارية في وقف ومسد مسكة زيد وله فيها اشجار قديمة ذات عن زوجة واخذت لها ابى بالغ اخرها ان الارض سليخة ليس فيها اشجار وضع يده عليها ثم ماتت امه عنده وعنه اخذت طلبت منه حصتها من الاشجار وهبط ما قابلهما من الارض باذن الشولى فهل لها ذلك **الجواب** حيث كان الحال ما ذكر لاخذت وضع يدها على ذلك وعليها اجر مثل ذلك لجهة الوقف ولها ايضا وضع يدها ان كان في رطلها اشجار كثيرة فان خلاف ما لو كانت في جانب من الارض كالسنة والجداول كما في الثانية وتداخلى بذلك العلامة الكازوني من الاجارة **سئل** في متولى اجر حرايت الوقف سنتين اجارة مضافة والحالات الوقف اهلي بيان المدة فهل تكون فاسدة **الجواب** نعم على القول المفتى به كما افتي به المهنداري **سئل** فيما اذا اجر المتولى بستائين الوقف من زيد مدة طويلة مستظرة غير بالية لعقد جارة لزيد قبلها باجرة معلومة واذن المتوفى لزيد في عقد الاجارة المذكورة بالغرس في البستانين لجهة الوقف وهما يصر فيه ياخذ من غلة الغرس ويصدر ذلك لدى قاضي شافعي افنى مفتي مذهب بطلات الاجارة لكونها على الوجه المذكور فهل يكون كل من الاجارة وما في ضمنها فاسدا **الجواب** نعم تكون الاجارة فاسدة في ضمنها اذا لم يطل النبي بطل ساقى ضمنه فالاجارة لما لم تنع لم يصح ما في ضمنها قال في الاشياء اذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه وهو معنى قولهم اذا بطل المتضمن بالكل بطل المتضمن بالفتح وبني عليها فروع الى ان قال وقالوا كما في الخزانة لولا اجر الموقوف عليه ولم يكن ناظرا حتى لم يصح واذن للمتاجر بالجماعة فانفق لم يرجع على احد وكان متطوعا فقلت لان الاجارة لما لم تنع لم يصح ما في ضمنها انتهى **سئل** فيما اذا عيب واقف في كتاب وغنم انه لا يوجب وقفه اكثر من سنة والناس لا يرغبون في استجاره

**طلب**  
اذا وقف بشرطه السكنى لا يصح اجارته

**طلب**  
له اشجار ومسدة مسكة في ارض وقف يستقل لورثة بعده

**طلب**  
وكذا لو كان في رطلها اشجار كثيرة فان الخ اجر الحرايت سنتين بلا شرط لا يصح

**طلب**  
الاذن بالغرس في ضمن الاجارة الطولية فاسد

**طلب**  
الطولية المذكورة فاسدة وكذا ما هو موصوف

**طلب**  
اذا بطل النبي بطل ساقى ضمنه

**طلب**  
اذا لم يرغب في استجاره سنة بوجره لقاضي الكثر وان خالف شرط الواقف



سنة فهل يرفع الامر الى القاضي حتى يترجعه اكثر من سنة اجاب نعم وان خالف  
 شرط الوفاق من قضاوى الشيخ اسما عجل عن البحر في ناظر وقت اجرة الموقوف  
 بالنقد مدة معلومة مستقلة باجرة معلومة وقبض من المستاجر بعد النقد المزبور  
 اسبابا معينة فهل يكون الناظر مشتريا لنفسه وعليه ضمت مال الوقف دون  
 المستاجر اجاب نعم من قضاوى احمد فندى المهندى نقله عن قضاوى ابي نجيم  
 النخعي **سئل** في ناظر وقت اهلى اجراض الوقف من زبدة معلومة باجرة  
 معلومة قبضها له ولستحقى الوقف ثم مات الناظر في اثناء المدة فهل لا تنسخ  
 الاجارة بموت **الجواب** نعم واجاب المؤلف عن سؤال آخر لا تنسخ الاجارة بعزل الناظر  
 كما في النسخ والعلل واجاب ايضا عن سؤال آخر بعدم انفساخ عقود الاجارة  
 والمساواة في ثلثي مزرعة واشجارها بموت الناظر بعد حكم قاضى ما فى ذلك  
 وتنفذ المحتق له قال في الاسعاف ولودفع الناظر الارض مزارعة والشجر ساقاة  
 ثم مات قبل انقضاء الاجل لا يبطل العقد لانه عقده لاهل الوقف بخلاف مالو  
 مات المزارع قبل انتهاء الاجل فانه يبطل العقد لانه عقده لنفسه انتهى **سئل** في قطعة  
 ارض وقف استاجرها زيد من المتوفى مدة معلومة باجرة معلومة ثم انتهت  
 مدتها وتصرف بها بعد ذلك مدة فطالبه المشتري باجرة المدة الثانية فانكر  
 جريانها في الوقف وادعى ملكيتها وثبت جريانها في الوقف فطلب ان  
 يستاجرها من المشتري وخيف على رتبة الوقف فهل لا يترجمه **الجواب**  
 حيث تبين ان المستاجر بخلاف منه على رتبة الوقف فلو كان مستاجرا يفسخ  
 القاضي الاجارة ويخرجه من يده كما صرح بذلك في الاسعاف والاسام  
 الخصاص ولو تبين ان المستاجر بخلاف منه على رتبة الوقف يفسخ القاضي  
 الاجارة ويخرجه من يده اسعاف **سئل** في رجل استاجر ارض وقف وغرس  
 فيها ثم مضت مدة الاجارة فهل للمستاجر استبقاؤها باجر المثل **الجواب** لا يترجم  
 استبقاؤها باجر المثل حيث لم يكن في ذلك ضرر بالوقف ولولا ان الموقوف  
 عليهم الا انقطع ليس لهم ذلك كذا في التنوير فيما يجوز من الاجارة وافق بذلك  
 علامة فلسطين الخير الرضى **اقول** في هذه المسئلة كلام ادخلته في حاشية الدر  
 المختار في كتاب الاجارة فراجع فانهم **سئل** فيما اذا كان لزيد حائز  
 قائم في ارض وقف جارية في احتكاره من ناظر الوقف مدة معلومة باجرة  
 معلومة بناءه بماله لنفسه بعد الاذن له من الناظر بذلك وتصرف فيه عدة  
 سنين مغلوبة وفي كل سنة يدفع لجهة الوقف الحكم المرتب على الارض وهو

**طلب**  
 لا تنسخ الاجارة بموت  
 الناظر ولا بعزله

**طلب**  
 لا يبطل عقد المزارعة والساكنة  
 بموت الناظر

**طلب**  
 اذا جف من المستاجر على  
 رتبة الوقف تنسخ  
 الاجارة

**طلب**  
 تبين ان المستاجر بخلاف منه  
 على رتبة الوقف يفسخ  
 القاضي الاجارة

**طلب**  
 للمستاجر استبقاء الفراس  
 بعد مضى المدة باجر المثل

**طلب**  
 ليس للموقوف رفع الحائز  
 من الارض المحتكرة  
 بدونه وحججه

اجر المثل والان تولد الوقف متولا جديديا برفع الحائز بدونه وجه شرعى فهل  
 يمنع من ذلك **الجواب** نعم **سئل** في خان معلوم جار في وقت اهلى وفي ثواب جز يدين  
 ناظره مدة معلومة باجر المثل فزاد عليه رجل فانكر زيد خريادته وادعى انها اضرار  
 وبره على دعواه بالوجه الشرعى فهل يقبل برهانه **الجواب** نعم يقبل برهانه بانها  
 زيادة اضرار وتعتت فاذا ثبت ذلك لا تقبل الزيادة المذكورة والحالة هذه  
 وتقبل الزيادة ولو شهدوا وقت العقد باجرة المثل والا فان كانت اضرارا  
 وتعتت لم تقبل الشبه من الاجارة وتامة فيه **سئل** فيما اذا سكن رجل في دار  
 موقوفه باذن ناظر الوقف عدة سنين ودفع لناظر في كل سنة من تلك السنين  
 اجرا مبلغا معلوما من الدرام والآن يدعى الناظر ان المبلغ المذكور دون  
 اجر المثل بخين فاحش والرجل ينكر ويقول ان ذلك المبلغ اجر المثل فهل  
 القول له في ذلك يمينه واليمينه على الناظر **الجواب** نعم قال في الخيرية من الاجارة  
 القول قول المستاجر ان الاجارة اجر المثل لانكاه الزيادة وعلى الناظر البيينة  
 وفيها وصحوا قاطبة بان القول قول المستاجر يمينه لانها الزيادة انتهى  
**سئل** في دار جارية في وقت وفي ثواب جز يدين ناظره مدة معلومة باجرة  
 كذلك وفيها ثلثة سنين تعرف زيد بغيرها في المدة بدونه مساواة عليها ولا وجه  
 شرعى فهل يلزم له الوقف مفلا بعد الثبوت حيث لم يتقطع المثل **الجواب** نعم غار  
 النخل كما جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام التمس  
 بالنخل ملا على عبادية رستا في عبارتها مفصلة في الغصب ان شاء الله تعالى  
**سئل** في ارض وقف حاولة لغراس وبناء جاريين في ملك رجل يدفع في كل  
 سنة لجهة الوقف دون اجرة مثل الارض المزبورة فهل يلزمه اجر مثلها  
 خالية من البناء والغراس وان الميرور بالقلع حيث شتا جرياكثر مما يدفع  
**الجواب** نعم قال في المحيط وخبره حائز وقف دماره ملك لرجل ابى صاحب  
 العمارة ان يستاجر الاصل باكثر مما يستاجر به صاحب العمارة كلف دفع  
 العمارة ونوخره من غيره لان النقصان على اجر المثل لا يجوز من غير ضرره  
 وان كان لا يستاجر باكثر مما يستاجر به لا يكلف وتركه في يده بذلك الاثر  
 لان فيه ضرورة انتهى **سئل** في دار جارية في وقف مشروطة من قبل  
 واقف المدعى مدسة الواقف واحتاجت للتعمير الضروري ويريد المدعى  
 اجارها واخذ اجرتها لنفسه فهل ليس له ذلك وتعميرها على من له  
 السكنى فان ابى او عجز عمر الحاكم باجرها ثم ردها بعد العمارة الى من له

**طلب**  
 يقبل برهانه المستاجر ان  
 الزيادة برهانه وتعتت

**طلب**  
 القول للمستاجر يمينه ان  
 الاجرا جر المثل وعلى  
 الناظر البيينة

**طلب**  
 اذا تصرف المستاجر بغيره الدار  
 المستجرة بلامساواة لزمه



السكنى رعاية للمشتري **الجواب** نعم ولو كانت الوقوف دارا فخارته على من له السكنى ولو متعدها من ماله لاست الفلحة اذ الغرم بالغنم وروى في الاصح يعني انما يجب العارة عليه بقدر الصنف التي وقفها الواقف ولو انى من له السكنى ادعجر لغيره عمرها لم اى اجرها الحاكم من ارضه غيره وعمرها باجرها كعارة الواقف ولم يرد في الاصح الا برضى من له السكنى بالمتولى والقاضى ثم ردها الى من له السكنى رعاية للحقين علاء الدين على التفسير **مسئل** في وقف اهل له ناظر شرعى وبعض مستحقه متصرفون في عقاره من ايجار وقصن بلا وكالة عنه وبعضهم ربح في ارض الوقف من قصن ومرف وغيره للناظر لا للمستحق والزرع للزراع وعليه اجرة مثل الارض لجهة الوقف **مسئل** فيما اذا استأجر احد المستحقين دار الوقف من ناظر الوقف لمدة سنة باجرة مطلقة اجارة شرعية فهل يصح ذلك **الجواب** نعم ولو اجر القيم ممن يستحق غلة الوقف جاز لان حق الوقف عليهم في غلة الوقف لاني رقبته اسما في **مسئل** في رجل ادعى على اخرا رضا في يده انها موقوفة عليه من جهة ابيه فانكر المدعى عليه وقال هي ملكى وحقى ونصا لى على ماله من ذلك **الجواب** لا يصح لان المصالح باخذ بدل الصلح عرضا عن حقه على زعيم فيصير كالخا وهنر وهذا لا يجوز في الوقف لان الموقوف عليه لا يجوز له ان يبيع الوقف بوجه لان الاصل عندنا ببناء الوقف عليه لا يملك الوقف فلا يجوز له بيعه فهنا ان كان الوقف ثابتا فلا استبدال به لا يجوز وان لم يكن ثابتا فخذ باخذ بدل الصلح لاعت حق ثابت فلا يصح ذلك على حال كذا في جواهر الفتاوى من الدعوى وفي صلح التوزيع ادعى رغبة ارض ولا يبيعه له فصالحه النكر لقطع المصلحة جاز وطالب له لو صادى وقيل لا انتهى فابله صاحب المال جاز لان بيع معنى وبيع الوقف لا يصح علائى فتأمل **قول** متفقى ما في التوزيع اعتاد جواز الصلح لكن يجب تقييده بما اذا عجز مدعى الوقف عن استرداده ففى البحر الثانية لو استولى على الوقف فاصب وعجز المتولى عن استرداده واراد الفاصب ان يدفع قيمته كان للمتولى اخذ القيمة والصلح على يئى ثم يشتري بالماخوذ من الفاصب ارضا اخرى به فيجعله دفعا على شرائط الاولى لان حصار بمنزلة المستهلك فيجوز اخذ القيمة انتهى وبهذا التقييد يحصل التوفيق بين القولين **مسئل** في رجل اذن لستاجر جازوته بتمير ما يحتاج اليه فخر المناجر باذنه في الحانرت عارة يرجع معظم منفعته الى مالكه الا ان ويريد الرجوع على

بعد التميز

**مسئل** يصح استئجار احد المستحقين دار الوقف

**مسئل** لا يصح الصلح عنه دعوى ارض الوقف

**مسئل** استولى على الوقف فاصب وعجز المتولى له اخذ القيمة او الصلح

المالك بنظره انفق بالتعبير بالوجه الشرعى فهل له ذلك **الجواب** نعم وفي الغنية قال المالك والقيم لستاجر جازوته في عمارتها فغيرها باذنه يرجع على القيم او المالك هذا اذا كان يرجع معظم منفعته الى المالك اما اذا رجع الى المستاجر وفيه ضرر بالدار كالبالوعة او شغل بعضا كالشور فلا عالم يشترط الرجوع ذكره في الوقف نعم بانه يرجع على القيم بلا شرط الرجوع الا في كل شئ يرجع معظم منفعته على المستاجر حموى على الاشياء من الوقف ومثل في البحر والمخ وغيره **مسئل** في الموقوف عليه الفلحة اذا اجر دار الوقف بدونه تولية او اذن قاضى فهل تكون اجارته المزبورة غير صحيحة **الجواب** نعم والموقوف عليه الفلحة لا يملك الاجارة الا بتولية او اذن قاضى ولو الوقف على رجل معين عليه ما عليه القسوى عمادية لان حقه في الفلحة لا العين شرح التفسير للعلائى **مسئل** في دار موقوفة على سكنى امام مسجد احتاجت للعارة الضرورية فهل تكون العارة على من له السكنى من ماله لاست الفلحة فان عجز عمرها الحاكم باجرها ثم ردها الى من له السكنى **الجواب** نعم والمسئلة في شرح التوزيع والعلامة الشرنبلالى رسالة في ذلك سماها تحقيق السردو باشتراط الربع واستحقاق سكنى الولد وقال فيها واذا مات الذي له السكنى بعد ما بناها كالماء البناء ميراثا للورثة ومن اهل الوقف ومن الورثة برزهم فان اراد المستحق للسكنى اخذ البناء بقيته ليس له ذلك الا برضى الورثة واصطلاحهم على شئى فان كان الميت عمره بالاجر حيطانها وجصها را دخل بها المذبح ولا يخلص الا بغير رشده على البناء ولا يرفع ولو رضى به المستحق الآن للسكنى لما فيه من الضرر على المستحق بعده وليس للمالك للدار وقفا مستحقة بعده العارة فان لم تحمل الضرر لاختصاصه به ويقال للذى صار له السكنى الآن ان شئت فاعط الورثة قيمة مرممتهم الساعة فتكون له فان ابى او جرت فاعطى الورثة قيمة مرممتها اجرتها ثم ترد بعد المرة للمستحق فان كانت المرممة التي رماها الميت ليست قائمة بعينها ولكنها مستهلكة لا ترى ولا تظهر مثل غسيل الحيطان بالجص وشغل الانارة في الارض وسقى النخل ليس للورثة الميت من ذلك قليل والكثير وان كان الميت قد انفق فيه نفقة عظيمة لان هذه ليست شئى حاييم بعينه يرى ويظهر كمنه فخصب ثوبا وقصر لم يستحق اجرة وياخذ القرب صاحب ولا يعطيه ثوبا وكما اثار ارض غيره ليس على صاحبها شئى واعلم ان من له السكنى لا يملك الاستغلال بالاتفاق كما نقله الفاضل المحقق الشيخ حسنى الشرنبلالى في الرسالة المزبورة

**مسئل** الموقوف عليه الفلحة لا يملك الاجارة بلا اذن من له الوقف

**مسئل** العارة على من له السكنى من ماله لاست الفلحة

**مسئل** من له السكنى لا يملك الاستغلال وفي عكسه خلاف







التغير الى حالة اخرى من الحالة الاولى فالتصريح في الاوقاف باعتبار الاعظم  
 لا باعتبار الادنى انتهى حيث لا ضرورة فالاجار المزبور باطل فيهدم ما بنى **سئل**  
 في مرسية خرب بعضها وليس في وقفها مال حاصل بعرضه ما خرب منها ولها  
 عقارات معلومة موقوفه عليها ويريد شريك وقفها اجار بعض العقارات مدة  
 معلومة مستقبلة باجرة معلومة يصرفها في تعميرها الضروري فهل له ذلك **الجواب**  
 نعم **سئل** في رجل وضع جديع ببيت على حائط مسجد تقدياً وطلب شريك المسجد رفعها  
 وفي ذلك مصلحة للوقف ولا يضر بالحائط فهل المتولي ذلك **الجواب** نعم وفي البعير  
 الوقف من فصل المسجد ولا يوضع الجديع على حائط المسجد وان كان من اوقافه انتهى  
 ثم قال في بيتي ببيتا على حائط المسجد وجب هدمه ولا يجوز اخذ الاجرة انتهى **سئل**  
 فيما اذا كان لزيد غراس جار في ملكه قائم بالوجه الشرعي في ارض بستان وقف  
 فباعه من عمره ثم قلعه عمره وغرس مكانه غراسا لنفسه بلا اذن ناظر الوقف  
 ولا وجه شرعي فما حكم غراسه **الجواب** حيث كان غرس عمره المذكور لنفسه بلا اذن  
 الناظر فخلت اطر على الوقف فكيف قلعه ان لم يضر فانه احسن بملكه الناظر  
 القين للوقف من زرع وغيره من زرع بمال الوقف وقيل هو المضحى لماله  
 فليترى الى خلاصته كما في الاشياء وغيرها **القول** هذا في غير المشتاجر كما في القينة  
 يجوز للمشتاجر غرس الاشجار والكروم في الاراضي الموقوفة اذا لم يضر الارض  
 بدون صريح الاذن من المتولي دون حفر الجاهل وانما جيل المتولي الاذن فيها  
 ويزيد الوقف به خيرا قال صاحب القينة قلت **وهذا** اذا لم يكن لهم حق  
 قرار العمارة فيها اما اذا كان فلا يحرم الحفر والغرس لوجود الاذن في مثلها  
 انتهى كذا نقله في البحر واختصر العبارة في الدر المختار بقى الكلام فيما جرى  
 به عرف اهل ويارنا من ان المشتاجر اذا اراد ان يغرس بستانه من ناظر  
 الوقف حتى انه لو غرس بلا اذن بنا زرعه وبخاصة في ذلك اذا لم يكن شرطاً  
 في عقد التواجر وينبغي ان يقال ان ذلك بمنزلة النهي الصريح عن الغرس  
 بلا اذنه لان المعروف عرفاً كالشرط شرطاً مع انهم شرطوا الصحة اجارة الارض  
 بياك ما يزرع فيها ويغرس او تعمم الاذن بان يزرع او يغرس ما يشاء والا  
 فلا تمنع الاجارة فتأمل **سئل** في ارض وقف حاملة لغراس جار في ملك زيد  
 وفي مسند مسكنه وتواجره بالتمهل من مدة تزيد على خمسين سنة  
 وفي كل سنة يدفع ما عليها لجهة الوقف فغرس فيها اشجاراً بما لنفسه  
 بلا اذن المتولي فهل له ذلك ويكون الغراس للغراس **الجواب** نعم وفي فتاوى

**طلب**  
 خرب بعض المرسية فملك في  
 اجار بعض عقاراتها  
 مدة طويلة مستقبلة  
 لتعميرها

**طلب**  
 لا يوضع الجديع على حائط  
 المسجد ولو كان اوقافه

**طلب**  
 في الغراس بلا اذن الناظر  
 ولا وجه شرعي

**طلب**  
 غرس في ارض جار في ترواح  
 ومسد مسكنه فالغراس  
 له

الشيخ اسماعيل سئل في اراضي قرية عليها في كل سنة مال مقطوع يدفعه اهلها  
 للمتكلم على القرية على طريق الخراج الموقوف من مدة تزيد على مائة سنة وتغير  
 اهلها في اراضي القرية السليخة وغيرها بالبيع والشراء فاشترى رجل عدة  
 قطع من الاراضي وبني بعضها تكمية ودفع الاراضي الاخرى على التكمية ويدفع  
 نظار الوقف في كل سنة لمن فوضت اليه القرية الخراج الموقوف كما كان قبل شرائه  
 لها ونصرف النظار بذلك عدة تزيد على خمسين سنة والآن يريد من فوضت  
 اليه القرية مطالبة زراع الاراضي الجارية في الوقف بالقسم لجهته راعا ان الوقف  
 على هذه الصفة غير صحيح فهل الوقف المزبور صحيح وليس لمن فوضت اليه  
 القرية مطالبة الزراع بالقسم وانما المبلغ المعين على الاراضي المزبورة **الجواب**  
 .. وفي كتاب النخعة من الفتاوى الحيرية واما الاراضي التي حازها  
 السلطان لبيت المال ويدها للناس مزارعة لا تباع ولا شقعة فيها فاذا  
 ادعى راضع اليد التي تلقاها شرأا وارثا او غيرها من اسباب الملك  
 انها ملكه وانه يؤدى خراجا فالقول له وعلى من يخاصمه في الملك البرهان ان  
 صحت دعواه عليه شرعا واستوفيت شروط الدعوى وانما ذكرت ذلك لكثرة  
 وقوعه في بلادنا حرصا على منع هذه الامة بافادة هذا الحكم الشرعي الذي يحتاج  
 اليه كل حين والله اعلم انتهى ويتبع في بلادنا كثيرا ويغلط فيه كثير فجزاه الله خيرا  
 على هذا التفسير **قال المؤلف** رابت سوا استعلفا بالفلاحين والفصل والخراج  
 واجرة السكن واجرة المثل في الكرم وغيره يؤيد ما اقتضاه دعوى من  
 خصص بستان الجعري وجوز عملا الجارى ذلك في وقف الجامع الاموي بالقول  
 السادة العلماء في قرية موقوفة على جماعة من جدهم فيما تالمه الواقف في كتاب  
 وقفه انه وقف وجس جميع القرية الفلانية المشتملة على اراضي كذا وكذا وقفته  
 عاهرة برسم كنى فلاحيها ويحيط بها جميعا كلها حدودا ربيع ودكرها ثم ان  
 الفلاحين سكان القرية غرسوا اشجارا وكروما وعمروا بيوتها بلا اذن من  
 المستحقين فهل لهم ذلك وهل الدمنة داخله في الوقف مع جميع ما حوته الحدود  
 الاربعة من جبل وسهل ودور وهل يلزم الفلاحين اجرة السكن وهل لهم ان  
 يعمروا ان يعمروا ازيد على سكنهم ويلزم اجرة او يكون قول الواقف ومنه برسم  
 سكني فلاحيها ان تالمهم في السكن بلا اجرة فاذا كانوا يذنبون في كل سنة قدرا  
 يسيرا يزرعون ان يخرج عن الكروم والاشجار فهل يكون قبض المستحقين  
 لذلك رضى منهم عن اجرة الارض الحاملة لهذا الغراس ام لهم مطالبتهم باجرة

الجعري

**طلب**  
 اذا ادعى ذواليدان الارض الخراجية  
 ملكه فالقول له وعلى من يخاصمه  
 في الملك البرهان

**طلب**  
 في حكم غراس الفلاحين وتعميرهم  
 البيوت في قرية الوقف



المثل على المدة الماضية وما سبقتهم بما قبضوا **الحجاب** ليس للفلاحين بالقوة المذكورة  
 ان يفرسوا او يبنوا فيها من غير اذن شرعي فان فعلوا فانه له ولاية الاذن شرعا  
 بخبرنا شاء ابقى ما فعلوه باجرة المثل حيث كان ذلك اصل جهة الوقف  
 وان شاء قلعه بجانا ما كان داخل في حدود القرية المذكورة حتى الدمنة فهو  
 داخل في الوقف وجار عليه حكم فلا احد سكنه ولا احداث عمارة به بغير  
 طريق شرعي والظاهر ان قول الواقف في الدمنة المذكورة انها برسم سكني  
 فلا جبر انما هو وصف لها لا شرط واذا كان كذلك فعليه اجرة السكني  
 لجهة الوقف واجرة مثل ما استعمله بالعمارة بغير طريق شرعي ولا تسقط  
 الاجرة عنهم بما يدفعونه مما يسمونه خراجا بل عليهم اجرة المثل ولا يمنع من  
 مطالبتهم به ضمن القدر المسمى بالخراج بل يقيم هذا عليهم من اجرة المثل  
 ويستوفى الماضى منها كتبه عمر ابن العاص في الثاني ثم ذكر المؤلف جريا  
 نحوه ايضا وفي اخره كتبه ابراهيم بن الفضل الثاني في الامام ثم ذكر نحوه ايضا  
 وفيه واما الدمنة فانها من حيلة الوقف وليس قولهم سكني فلا جبر اذنا  
 لهم ولا فرق في ذلك بين ان يهر على قدر سكنه او اكثر من ذلك وفي اخره  
 كتبه محمد بن حمزة الحسبي الثاني ثم ذكر نحوه ايضا وفيه والدمنة واخذه  
 في الوقف وليس لاحداث يهر قد راى ايدا على سكنه وفي اخره كتبه محمد  
 ابن التماسخ المالكى ثم ذكر نحوه الاول وفيه والوقف لكل ما ثبت فيه الملك  
 للواقف قبل دفعه ما هو داخل في الحدود فيستحقه الوقف عليهم كتبه ابراهيم  
 ابن ابي شريف النعماني ثم ذكر جوبا باخر لنا طر على ذلك بل عليه مطالبتهم  
 باجرة مثل الارض ومنهم من ان يفرسوا شيئا فيها الا بطريق شرعي ولا  
 ان يقلع ما غرس بغير طريق شرعي بجانا ولا يجوز لاحداث بحسب الفارس  
 ولا يمينه على فلت يخالف الشرع والله اعلم كتبه زكريا بن محمد الانصاري الثاني  
 جوبا كما افاد شيخ الاسلام واضع خط اعلاه قال ذلك وكتبه محمد بن محمد  
 الظاهرى الحنفى ثم ذكر اجوبة اخرى قريبة من ذلك **سئل** فيما اذا كان لهند  
 غراس قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف محكرة وهي واحدة يد هاعليه  
 بطريق الارث من اثارها المتصرفين قبلها من مدة تزيد على خمسين سنة ويدفع  
 الحكم المرتب على الارض لجهة الوقف بلا معارض ثم باعت حصته من الفراس  
 لزيد وتريد بيع الباقي وباعرضا ناظر الوقف في ذلك يريد اخذ ثمن  
 من ثمن المبيع ويرى ان البيع يتوقف صحته على اذنه وبكلفتها الى اظهار كتاب

**طلب**  
 لا يحتاج الى اظهار كتاب احترام في  
 غراس الارض المحكرة ولا يتوقف  
 البيع على اذنه الناظر ولا يبي  
 له من الثمن

احترام

احترام يشهد لها ولم يملكها بالكتابة فهل البيع المزبور صحيح ولا يتوقف صحته على  
 اذنه وليس له تكليفها **الجواب** نعم **سئل** في قرية جارية في اوقاف برمتة مدة  
 ولها دراع يزعمونها ويدفعون اجرتها لجهة الاوقاف في كل سنة بموجب  
 مستندات شرعية والآن يتصرفون من ذلك متمسكين بحجة في ايديهم متضمنة  
 انهم تراخوا الى قاضي شرعي مع احد المتولين على الاوقاف وذكر وانهم  
 كذا من الدراهم في المدة القديمة وان القاضي المتراخع اليه عرف ان القدم  
 يترك على قدمه والحال ان ذلك خلاف الواقع وان المبلغ الذي ذكره قد  
 اجر المثل والقسم المتعارف **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان بيد زبدار من جارية  
 في وقف مسجد بزرعها حيلة ويدفع عنها في كل سنة رطلية واحدة لجهة الوقف هي  
 دون اجرة ملكها بغية فاحش بدون اجارة من جهة الوقف ويريد التولي  
 الآن اخذ قسم الزرع من الخمس حسبما يؤخذ من الاراضى المجاورة لها وهو  
 اتفق للوقف فهل يسرع له ذلك **الجواب** نعم اما في الوقف فانه يجب فيه الحصة  
 او الاجرة باى وجه كان زرعها او سكنها اعدت للزراعة او لا وعلى ذلك استقرار  
 فتوى جماعة المتأخرين فصول ٢٢٠ **سئل** فيما اذا قبض ناظر الوقف  
 اجرة عقار الوقف محلة عن سنة كذا واقسمها الوقوف عليهم ثم مات بعضهم  
 قبل انتهاء الاجل فهل يجوز لانتقض القسمة **الجواب** نعم لان انتقض القسمة  
 استحسانا وفي الظهيرية وغيرها من الكتب فان عجلت الاجرة واقسمها  
 الوقوف عليهم ثم مات احدهم القياس ان تنقض القسمة ويكون للذمى مات  
 حصته من الاجرة بقدر ما عاش ولكننا نستحسن ولا تنتقض القسمة وكذا  
 على هذا الوسط تعديل الاجرة ١٥ ومثله في خزائن المفتين يهر على الاشياء من  
 الوقف وكذا الوقات بعض الوقوف عليهم قبل انتم مدة الاجارة يكون ما جاز  
 من القلة الى ان مات مورثه وما يجب منها بعد موته يلزم الوقف وهكذا  
 الحكم لو كانت محلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة كذلك في القياس وقال هلال  
 غير اني استحسنت اذا قسم المهل بين قوم ثم مات بعضهم قبل انقضاء الاجل  
 اني لا ارد القسمة واجيز ذلك اسفاف ما باب اجارة الوقف وفي التزانية  
 من الوصية على محمد فوام مروان يكتبوا مسألي مسأله واحد من كتبوا وفضل  
 اسامهم اليهم واخرجوا الدراهم على عددهم فمات واحد من المساكين قال يعطى  
 وارثه ان مات بعد رفع اسمه ١٥ **اقول** ومنه يعلم حكم الامانات الواصلة  
 لاهل ملكة المشرفة والمدينة المنورة على وجه الصلة والمبرة ثم يموت

في ارض وقف في كل سنة رطلية واحدة لجهة الوقف هي دون اجرة ملكها بغية فاحش بدون اجارة من جهة الوقف ويريد التولي

**طلب**  
 المتصرف في ارض الوقف اجر المثل

**طلب**  
 يجب في الوقف الحصة او الاجرة

**طلب**  
 اذا قسمت الاجرة المحلة بين الوقوف عليهم ثم مات بعضهم قبل الاجل لا تنقض

**طلب**  
 ما وجب من القلة قبل موت المستحق لمورثته وما وجب بعد موته لموات الوقف



المسئل الهم وقد افقت بدفع ذلك لورثته بعده والله تعالى اعلم بيري  
على الاشياء من الوقف **مسئل** فيما اذا اقر الموقوف عليه ان زيدا وعمر يستحق  
ربع الوقف دون وصداؤه على ذلك وكتب بذلك حجة فهل يكون الاقرار  
المزبور صحيحا في حق المقر **الجواب** نعم **مسئل** فيما اذا اتصاف في مستحق الوقف  
اهل مع جماعة اجانب غير مستحقين في الوقف بانهم يستحقون من ربع  
الوقف الحصة وقد رها سبعان وثلاث سبع من سبعة اسباع وكتب بذلك  
صلك وصفت مدة ثم مات اثنان من الجماعة عن اولاد ومات الباقيون  
عن غير ولد ويزعم اولاد الميتين ان حصة ابائهم مع حصة الباقيين من ربع  
الوقف تنتقل اليهم فهل لا تنتقل اليهم بالمصادقة المذكورة **الجواب** نعم قلت  
فان كان الواقف جعل ارضه هذه صدقة موقوفة على زيد ثم من بعده  
على المساكين قال الواقف جازن فاذا قرأ زيد لهذا الرجل بهذا الاقرار قال  
يلتزمك الرجل غلة الوقف ما كان حيا فاذا مات زيد كانت للمسكين  
ولم يصدر زيد عليهم قلت فان مات المقر وزيد في الحياة قال  
يكون النصف من الغلة التي اقربها زيد للمسكين والنصف لزيد خصاف  
من باب الرجل الموقوف عليه يقر بان الوقف عليه وعلى رجل آخر **مسئل** فيما  
اذا اتصاف في نافر وقف مع جماعة من المستحقين على ان ربع الوقف مشترك  
بينهم وبين زيد الغائب واخبر من ذرية الواقف لكل واحد حصة  
معينة وصدق الغائب على ذلك وحصة زيد كانت دون ما ذكرتم مات  
زيد بعد ذلك عن ولد فهل تبطل المصادقة بموته في حق **الجواب** نعم نقلنا  
في الخصاف المتقدم وبطلت افعى الخبر الرأى نقلا عن الناصبي والتترائية  
ومثله في الاشياء من الوقف لان الاقرار حجة قاصرة انتهى وفي الاشياء  
اقر الموقوف عليه بان فلانا يستحق معه كذا او انه يستحق الربع دونه  
وصدقة فلان صحيح في حق المقر دون غيره من اولاده وذريته ولو  
كان مكتوب الوقف بخلاف جملة على ان الواقف رجع عما شرطه ونقض  
حالا قربة المقر ذكره الخصاف في باب مستقلى واطال في تقريره انتهى  
وفي آخر الاقرار من المتنوير والدر المختار اقر المشرط له الربع او بعضه  
انه اى ربع الوقف يستحقه فلان دونه صحيح ويسقط حقه ولو كتب بالوقف  
بخلافه ولو جعله لغيره اذ اسقط لا لاحد لم يصح وكذا المشرط له النظر  
على هذا كما مر في الوقف وذكره في الاشياء غنة رهنا في المساقط

**طالب**  
اقرار المستحق ان فلانا يستحق  
الربع دونه يصح  
في مسائل المصادقة

**طالب**  
اذا مات المصادق تنتقل  
الحصة الى اولاده

**طالب**  
اذا مات المصادق تبطلت  
المصادقة وانتقلت الحصة  
الى من بعده  
اذا مات المصادق له  
لا تنتقل الى اولاده

لا يعود فراجعته انتهى وبعبارة الدر المختار في الوقف يعمل بالمصادقة على  
الاستحقاق وان خالف كتاب الواقف لكن في حق المقر خاصة فلما اقر المشرط  
له الربع والنظر انه يستحقه فلان دونه صحيح ولو جعله لغيره لا يصح  
الاقرار **مسئل** ايضا حاصل ما فهم من عبارة الخصاف المتقدم ان المصادقة  
صحيحة ما دام المصادق والمصادق له حييين فلو مات المصادق تبطل  
المصادقة وتنقل المصادقة وتنقل الحصة المصادق عليها الى من بعده لمن  
شرطه الواقف لان اقراره حجة قاصرة على نفسه ولو مات المصادق له  
لا تبطل المصادقة بمعنى انها لا ترجع الحصة المصادق عليها الى المصادق لا اقراره  
بها بانها ليست له فتخرج الى المساكين لعدم من يستحقها ثم ان الخصاف في حق  
المسالكين موقوفوا عليهم بعد زيد المصادق كما مر في كلامه ومثله يقال فيما  
لو وقف على زيد ثم على نديته ثم من بعدهم على المساكين فاذا اتصاف زيد  
مع عمر وعلى ان غلة الوقف بينهما ثم مات زيد تبطل المصادقة وجرت  
الغلة كلها الى ذريته ولو كان الميت عمر المصادق له رجعت حصة الى  
المسالكين لا الى زيد لما قلنا ولا الى ذريته لان استحقاقهم بعد موته للترتيب  
بهم فصارت المسئلة في حكم مسئلة منقطع الوسط وهو رها كما في الاسماء  
وغيره ولو وقف على ولديه هذين ثم على اولادهما ابدا ما تناسلوا مات  
احدهما عن ابن يصرف نصف الغلة الى الولد الباقي منها والنصف  
الآخر الى الفقراء فاذا مات الولد الآخر يصرف جميع الغلة الى اولادها  
لان مراعاة شرطه لازمة وهو انما جعل لاولاد الاولاد بعد انقراض البطن  
الاول فاذا مات احدها يصرف نصف الغلة الى الفقراء انتهى نعم اذا  
كان اولاد زيد فقرا وبصرف اليهم لفقركم على ما مر بيانه في الباب الاول  
بقي ان ما قد شابه من التنوير وشرحه من ان الاقرار بالنظر لا اقرار  
بالربع يقتضى ان المشرط له النظر لو تصاف مع اخر على انه يستحق  
نصف وظيفة النظر كل من بعده لمن شرطه له الواقف والمومات  
المصادق له ذى مسئلة تقع في زمانا كثيرا وقد سئلنا عنها مرارا ولم نر  
فيها نقلا صريحا والذي يقتضيه النظر بطلان المصادقة ايضا كما لو مات  
المصادق اذ لا يمكن ان يقال هنا بانتقال حصة النظر الى المساكين اذ  
لاحق لهم في وظيفة النظر فتعين القول ببطلان النظر ولكن لا تعود الحصة  
الى المصادق ما خذ له باقراره وانما يوجبها الفاضل لمن اراد من مستحقها

**طالب**  
المصادقة تبطل موت المصادق  
لا يحجب المصادق له بل تنتقل  
الحصة للفقراء

**طالب**  
في مسائل منقطع الوسط

**طالب**  
وبناء المصادقة على  
وظيفة النظر



من اهل الوقف لانا صحت الاقرار بناء على ان الواقف رجع عما شرطه وشرط ما اقر  
به المقر كما مر من الاشياء فحينئذ يفسر كمال الواقف بشرط النظر لها وادامات  
احد الناظرين المشروط بها اقدم القاضي بدله اخر كذلك هنا هذا ما ظهر  
والله تعالى اعلم **سجل** فيما اذا كان لزيد قدرا مستحق معلوم في وقف  
جده فاقترع زيد في صحته بان المقدار المزبور من غلة وقف جده لم يرد في  
سنتين ونصف دونه بمرحى عرفه ولزمه الاقرار له في ذلك ونحوها وقا  
على ذلك تصادقا شرعا مقبولا منها الذي بينته شرعية ثم بعد ذلك اقر زيد  
المزبور ان غلة الوقف المرقوم لكبر في المدة المقررة ولم يصدق عمر  
المقر له الاول ولا اجازة فهل يكون الاقرار الاول معتبرا دون الثاني  
**الحرب** نعم لو قال صارت غلة هذه الصدقة لفلان هذا بمرحى عرفته  
ولزمى الاقرار له به قال الزمته ذلك وجعلته كمال الواقف هو الذي  
جعل ذلك للمقر له **قلت** وكذلك ان قال المقر صارت غلة هذا الوقف  
لفلان بن فلان هذا عشر سنين كذا من سنة كذا واخرها سلب شهر كذا  
من سنة كذا دوني بمرحى عرفته ولزمى الاقرار له به قال الزمته ذلك  
واجعل الغلة للمقر له ما دام حيا هذا المشرك فان مات المقر له قبل  
ذلك ردت الى من جعلها الواقف له بعد المقر **قلت** فان لم  
يمت المقر ولكن السنوات العشرة انقضت قال ترجع الغلة الى المقر له  
ما دام حيا فاذا مات ردت اليها الى من جعلها الواقف له خصا من الرجل  
الموقوف عليه بقر بان الوقف عليه وعلى رجل آخر **قول** قوله ترجع الغلة  
الى المقر له هكذا ارايته في غير هذا الموضع من هذا المختار وكذا ارايته في نسخة  
كتاب اوقاف الخصاص ثم راجعت نسخة اخرى فرايته كذلك وهو مشكل اذا  
مفتضا ان التقيد بالمدى لغو والذي يقتضيه النظر خلافه كما لو اقر رجل بالف  
سوية وصدقة الرجل ويظهر لي ان الاصل ترجع الغلة الى المقر بصيغة اسم  
الفاعل بدونه لفظة له وان لفظة له من زيادات الناسخ بقرينة قوله ترجع  
والان قال بقي لان الغلة في المدة كانت للمقر له ولم يخرج عنه حتى ترجع  
اليه بعد المدة وانما خلطت عن المقر في تلك المدة فترجع اليه بعدها لان  
الاقرار مقيد بخفة ان يقال ان الجار والمجور في له متعلق بالمقر بصيغة  
اسم الفاعل والضمير في له عايد على الشخص الاخر المقر له اي الذي اقر  
له هذا المقر والحاصل اذا اقر المقر له على صيغة اسم المفعول ويكون الجار والمجور

**طلب**  
تصادق على غلة الوقف  
مدة معلومة ثم تصادق  
مع الاخر لا يصح  
الثابتة

نائب فاعل لا يصح المعنى فلا بد من التاويل باحد الوجوه المذكورة والله تعالى  
اعلم **تبيينه** قال العلامة البيهقي بعد عبارة الاشياء المارة اغتر كثير من  
اهل النصارى بهذا الاطلاق واقتوا بسقوط الحق بمجرد الاقرار والحق الضارب  
ان السقوط مقيد بقيود يعرفها الفقيه قال العلامة الكبير الخصاص اقر فقال  
غلة الصدقة لفلان بن فلان دوني دون الناس جميعا بمرحى ثابت ثابت  
لازم عرفته ولزمى الاقرار له بذلك قال نعم صدقة على نفسه والزم ما اقر به  
هذا الرجل ما دام حيا لجاز ان الواقف قال له ان يزيد وينقص ويخرج ويخل  
من راي على حقه انتهى ويؤخذ من هذا ان القاضي لو علم ان المقر انما اقر بذلك  
لاخذ بشئ من المال من المقر له عرضا عن ذلك لكان يستند بالوقف ان ذلك  
الاقرار غير مجرول به لانه اقرار خال عما يوجب تصحيحه ما قاله الامام الخصاص وهو  
الاقرار الواقع في زمانها ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم انتهى كلام  
البيهقي ملخصا والى ذلك يشير ما مر من الدر المختار ولو جعله لغيره واسقط  
الا حدم يصح وفي اقرار الاسماعيليه في امرأة اقرت بان فلانا يستحق ربع  
ما يخصها من وقف كذا في مدة معلومة بمقتضى انها قبضت منه مبلغا معلوما  
فاجاب بانه باطل لانه بيع الاستحقاق المعلوم وقت الاقرار بالمبلغ المعين  
والطلاق قولهم لو اقر المشروط له الربع انه يستحقه فلان دوني يصح ولو  
جعل لغيره لم يصح بقضي بطلانه فانه اقرار بموضع معاوضة **قال**  
**الشيخ** في وقف ادعى رجل من ذرية الواقف انه وقف جده على ذريته واقام  
على ذلك بينة وقضى القاضي بها وبعد مدة اقر المدعى المزبور انه لاحق له في  
الوقف المزبور فهل يبطل القضاء المذكور **الجواب** يعتبر اقراره في حق نفسه  
ويسقط حقه من ربع الوقف وما بقية الذرية ثم على ما ع عليه من الاستحقاق  
فتاوى ابى السمو ومن الوقف وراجع رسالة ابى نجيم فيما يقبل الاستحقاق  
وما لا يقبله هل هذه المسئلة منه ام لا لان هذا محض اقرار بالاستقاط والله  
تعالى اعلم **قول** والله تعالى اعلم صرح به ابى نجيم في تلك الرسالة اخذوا  
في الخاتمة بان الاستحقاق لا يسقط بالاستقاط وبه افتى الخبر الرطلي كما في فتاواه  
اخر كتاب الوقف فتبين حمل ما افتى به المحقق ابى السمو ودعى ما قاله الواقف  
من انه محض اقرار في اقراره بانه لاحق له من الوقف ليس اسقاطا  
حتى يلغى بل هو مجرد اقرار متضمن انه يبطل بدعواه ينوخذ وحده  
والله تعالى اعلم **سجل** في وقف اهل مشقة على مقاربات قبض ناظره

**طلب**  
لا يسقط الحق بمجرد الاقرار  
خلافا لكثير من اغتر به

**طلب**  
المصادقة على الاستحقاق  
ببدل باطل

**طلب**  
اثبت انه وقف جده ثم اقر  
انه لاحق له فيه سقط حقه  
وحده

**طلب**  
الاستحقاق لا يسقط بالاستقاط

**طلب**  
لم يثبت استحقاقهم اذا لم بشرط  
الواقف تقديم الغارة ولم  
يكن الوقف محتاجا  
للمهارة



اجرتها بعد استحقاقها عن سنة كذا ولم يشترط واقف تقديم العارة وطلب ستمائة  
 الوقت استحقاقهم من المقبوض المذكور فهل يسوغ لهم **الرجوع** حيث لم تكن  
 عارات الوقت محتاجة للعارية ولم يشترط الواقف تقديم العارة يسوغ  
 للمستحقين ذلك وليس للناظر ان يدخر شيئا عند تقويم الاحتياج كما في الاشياء  
 اواخر كتاب الوقت وجازتها فقد استغفنا منه ان الواقف اذا شرط تقديم  
 العارة ثم الفاضل عنها للمستحقين كما هو الواقع في اوقاف القاهرة فانه  
 يجزى على الناظر سلك قدر ما يحتاج اليه العارة في المستقبل وان  
 كان الآن لا يحتاج الى الوقت الى العارة على القول المختار للفقهاء وعلى هذا  
 فيتفرق بين اشتراط تقديم العارة في كل سنة والسكوت عنه فانه مع السكوت  
 تقدم العارة عند الحاجة اليها ولا يدخرها عند عدمها ومع الاشتراط تقدم عند الحاجة  
 اليها ويدخرها عند عدمها ثم يفرق الباقى لان الواقف انما جعل الفاضل عنها  
 للفقراء ثم اذا شرط الواقف تقديمها عند الحاجة اليها لا يدخرها عند الاستغناء  
 وعلى هذا يدخر الناظر كل سنة قدر العارة انتهى وتامر فيها قال بعض الفضلاء  
 ما اختاره الفقيه ابو الليث هو القول المعتمد المختار للفتوى في المذهب  
 كما في جامع الفصولين انتهى حموى **سئل** في مسجد له امام ومؤذن وفريق  
 لهم معلوم معين بشرط الواقف واحتاج المسجد لتقريب ضروري وغلة  
 الوقت لا تفي بالصرف للجميع واذا قطع على المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل  
 يكونون محتجيين بالعارية فلا يقطع عليهم **الرجوع** العارة مقدمة في الوقت  
 بشرط الواقف لم يشترط الا اذا كان مما لا يمكن عمله لضربتين كالامام  
 ونحوه فيعطى معها وامما ليس في قطعه ضررين فانه لا يعطى زمنا  
 العارة اذا لم تق بالصرف للجميع مع العارة **سئل** فيما اذا ضاق ريع  
 المدرسة والمدرسة مدرس ومثول وكاتب ومعتقد وقارى حديث  
 وقارى ما تيسر فكيف يوزع بينهم **الرجوع** المدرس الملازم للتدريس فيها اذا  
 كان عالما بتقيد وكانت تعطى بغيره اذا اذمها يدفع له المشروط له  
 ولا يكون المدرس من ارباب الشعائر الا اذا لازم التدريس على حكم  
 بشرط الواقف والمتولى من ارباب الشعائر والمكاتب من ارباب الفقهاء  
 زمنا العارة لاكل وقت وبقيتهم ليسوا من ارباب الشعائر كذا انتهى  
 المهمندارى وفي الفتاوى السرحينية **سئل** في وقف مسجد عارض ضاق  
 ريعه عن ارباب الشعائر من الخطيب والامام والمؤذن وغيرهم وعن ارباب

**طلب**  
 الامام والمؤذن والقرآن يقطع  
 بالعارية فلا يقطع عليهم

**طلب**  
 ما ليس في قطعه ضرر لا يعطى  
 زمنا العارة

**طلب**  
 في ارباب الشعائر يقطع  
 منهم

وظائف من يقدم اجاب يقدم ارباب الشعائر الذين هم اقرب الى العارة اذا  
 باشروا العمل المشروط ويبدأ بالخطيب والامام والمؤذن سوية ويصرف اليهم  
 ما شرط ثم الى الباشريين كما نص الواقف من سائر ارباب الشعائر كما تولى  
 ثم من ارباب الوظائف كما في الجرحى القديسى وفي الاشياء ايضا انتهى  
 وفي فتاوى الكاظمى وفي الفتاوى **سئل** هل يقدم الامام والمؤذن في الصرف  
 على مؤدى الايقام وعلى الايتام مع ان الواقف عين لكل قدرا اجاب هذه  
 المسئلة لم نقف على من نص عليها البعض من الخفية ونقصم والذي يبدأ  
 به من ارتفاع الرقعة عمارته ثم ما هو اقرب الى العارة واهم للمصلحة كالامام  
 للمسجد والمدرسة يصر اليهم الى قدر كفايتهم ثم السراج والبساط كذلك  
 الى اخر المصالح لكن قبده هذا الكلام بعد ذلك بقوله هذا اذا لم يكن الواقف  
 معينا فان كان الواقف معينا على شيء يصر اليه بعد عماره البناء انتهى فتفتي  
 كلامه ان التقديم المذكور لارباب الشعائر محله اذا كان غير معين كالو.  
 وقف على المسجد وشعائره ومدرسه وطلبة من غير تعيين اما اذا عين  
 وجعل لكل شخص قدرا معلوما فلا يقدم احد ويدل على ذلك قوله يصر  
 اليهم الى قدر كفايتهم لانه اذا كان هناك تعيين انما يصر لهم ما هو المعين  
 والله تعالى اعلم اهـ وقوله بعض من الخفية مراده صاحب الخاوى على  
 اراحه حرر هذا التفسير الحسن فعملك به فانه نفيس **قول** حاصل هذا  
 ان تقديم بعض الشعائر على بعض انما هو فيما اذا لم يعين الواقف لكل واحد  
 قدرا فيميز يقدم من هو اهم مصلحة اما اذا عين فلا تقدم لكن لا يثنى  
 ما فيه لان تقديم بعض على بعض لا ينافى فيما اذا كان الوقف بآنى الجميع بل فيما  
 اذا ضاق عنهم وجئنا فلا بد من تقديم بعض على بعض سواء كان الواقف  
 معينا اذا تقدم من هو اقرب الى العارة اى يلزم من قطعه تعطيل المسجد  
 كالامام والمؤذن ونحوها وكذا مدرسين المدرسة التى تسطل بانقطاع عنه  
 بخلاف مدرسين المسجد ونحوه وقد ذكر المؤلف بعد ذلك سؤالا مع جواب  
 الشيخ تاج الدين فى وقفية بيان ان قوله الخاوى هذا اذا لم يكن معينا  
 الخ راجع الى قوله يصر اليهم قدر كفايتهم لا الى اصل المسئلة وصورة  
 السؤالا مع جوابه هكذا. **بسم الله الرحمن الرحيم** الحمد لله وكفى  
 وسلام على عباده الذين اصطفى. وبعد فقد رجع لعلماء الاسلام  
 الائمة الاعلام سؤال على لسان اهل الحرمين الشريفين والقائمين الخفية

**طلب**  
 فيما اذا شرط الواقف لكل قدرا  
 معينا وضاق الريع عن  
 الصرف الى الكل



وهو ما يغيد من لنا مشايخ الاسلام ادام الله تعالى الانقياد اليهم والاستسلام  
في واقف شرط في كتاب وقفه خطيبا واما ما ومؤذنين وبرايت  
وخدمه ومدبرين من المذهب الرابع وطلبة وقراء وغير ذلك ثم شرط  
في كتاب وقفه المذكور انه اذا ضاق ربح الوقف عن المصارف قدم ما هو  
مربى من جهة الوقف للحرمة الشريفين قدر ما يعيناهم فهل اذا ضاق ربح  
الوقف على الحكم المذكور تقدم جهة الحرمين بما شرطه علما بالشرط المذكور  
يلقى هذا الشرط ويسوي في هذا الوقف بين جميع المستحقين من اهل الحرمين  
وغيرهم ام تقدم ارباب الشعائر بما شرط لهم وان شرط الوقف تقدم  
الحرمين اقنونا ما جريتم انما لكم الله تعالى الجنة **الجواب** الحمد لله رب  
العالمين رب زدني **قال** في الحادى القدسي من كتاب الوقف بالنظر  
الذي يبداه من ارتفاع الوقف عما رتب شرطه الا ان ما هو اقرب للمعارة والم  
المصلحة كالامام للمسجد والمدرس للمدرسة يصرف اليهم قدر كفايتهم ثم السراج  
والسباط كذلك انتهى **قال** شيخنا رحمه الله تعالى في كتابه المسمى  
بالاشباه والتظاير من كتاب الوقف فظاهر هذه العبارة ان المقدم في الصرف  
الامام والمدرس والوقاد والمفراشي وما كان محتاجا لمعبود بالمكان  
وظا فمر ما يفيد ايضا تقدم من ذكرنا ولو شرط الوقف الاستواء عند  
الضيق لانه جعلهم كالعمارة ولو شرط الوقف استواء العمارة بالمستحقين  
لم يعتبر شرطه وانما تقدم اى العمارة عليهم فكذلك انتهى ما ذكره الشيخ  
رحمه الله تعالى فعلى مقتضى ما افاده من ان عبارة الحادى تفيد  
ان ارباب الشعائر يقدمون على غيرهم من المستحقين وان شرط  
الوقوف الاستواء عند الضيق يجب ان يقال تقدم ارباب الشعائر  
هذا الوقف المسئول عنه بالاول لان في حالة استواء ارباب الشعائر  
ينهم لا يحرم ارباب الشعائر بالكلية ومع ذلك الغنى بشرط الاستواء والافادة  
في حالة تخير من فيها بالكلية وهي حالة شرط تقدم اهل الحرمين عليهم بتقدير  
ان لا يفضل شئى لارباب الشعائر عليهم بالاولى ثم توقف فيما افاده بعض  
مشايخنا اطال الله بقاءه وحاصل توقفه انه قال لا نسلم الا ان يقاس حكم  
ارباب الشعائر على حكم العمارة لان انتظام مصالح الوقف باقامة شعائره  
ليس كانتظامه ببقاء عينه لئلا يترك ان ما ذكره المشايخ في توجيه  
تقديم العمارة على غيرها وان شرط تاخيرها من نزلهم لانا لو اعتبرنا شرطه

ادى ذلك الى اضلال المعين الموقوفين بغير الامر على قصد من الوقف بالابطال  
فقباس الشيخ رحمه الله تعالى الذي ذكره في الاشباه من تقدم ارباب الشعائر  
على غيرهم من بقية المستحقين اذا شرط الوقف الاستواء عند الضيق على حكم  
العمارة قياسا مع القارى بتقدير تسليمه قال الشيخ قد اختصر عبارة الحادى وحمل  
دليلا على ما ادعاه مع ان الظاهر من نعمة كلامه بنا في ما ادعاه الشيخ وتمتع عبارة  
الحادى هو انه قال بعد ما ذكره الشيخ عنه هذا اذا لم يكن معينا فان كان الوقف  
معينا على شئ يصرف اليه بعد عمارة البناء انتهى كلام الحادى والظاهر من هذه  
الثقة انها قيد راجع لاصل السئلة فيفيد كلام الحادى ان تقدم ارباب الشعائر  
على غيرهم انما هو في حالة تخصصه وهي ما اذا لم يعين الوقف قد ما يعطى  
لكل مستحقى اما اذا عين لكل قدر ما يعين فلا يصح ان يكون كلام الحادى دليلا على هذا  
المدعى هذا حاصل ما افاده المتوقف في كلامه ويمكن ان يجاب عن التوقف الاول  
بان يقال ان المتطور اليه في تقديم الشعائر على غيرهم من بقية المستحقين ليس هو  
كونهم كالعمارة من كل وجه وانما هو من حيثية اشتراكها في عموم النفع بالنسبة  
الى المستحقين وان تفاوت النفع بين العمارة وارباب الشعائر فلا اشتراك  
في هذا الحكم وهو تقديرهما على الغير وان كان شرطه خلاف ذلك من استواء تقدم  
واذا ما سلك كلام الحادى القدسي وجده شاهد على هذا المدعى وجاب عن  
التوقف الثاني بان اسم الاسارة الواقع في نعمة كلام الحادى وهو قوله هذا اذا  
لم يكن معينا الخ ليس راجعا لاصل المسئلة ليكون قيد اليها وانما هو راجع لاقر  
مذكور وكلامه وهو قوله يصرف اليهم قدر كفايتهم وكانه يقول ان محل تفويض امر الصرف  
للمولى اذ لم يشرط الوقف قدرا معينا لكل مستحقى اما اذا عين فانه يتبع شرطه  
وقد افصح الامام الزاهد في كتابه فنية الفتاوى حيث قال في باب سلك  
للمدرس والمتعلم والامام ما نصه الارفاق في بخارى على العلماء لا يعرف من الوقف  
على هذا فالقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض اذا لم يكن الوقف على قوم بحيث  
وكذا الوقف على الذين يختلفون الى هذه المدرسة او على متعلميها او على علماءها  
يجوز للقيم ان يفضل البعض ويحرم البعض اذا لم يعين الوقف قدرا ما يعطى  
كل واحد انتهى فلهذه العبارة وهي قول صاحب الفنية اذا لم يعين الخ ازال  
اللبس ووضحت كل تخمين وحسن وهذا وجهان ما ذكرناه ما قدمناه  
من ان المتطور اليه من جهة المعنى في وجه تقدم ارباب الشعائر على غيرهم انما هو  
عموم النفع الحاصل من انتظام مصالح المساجد باقامة شعائرها وهذا يختلف

**طلب**  
في الجواب عن كلام الاشباه  
وبين معنى كلام الحادى  
القدسي



الحال فيه بيت ما اذا عين الواقف قد راعينا لكل وبين ما اذا لم يعين خلفت غرض  
 امر الصنف المتولي فانه خرض الواقف بخلف فيه بين ما اذا عين لكل قد راعينا  
 وبين ما اذا لم يعين هذا ما ظهر قال ذلك وكتبه الفقهاء لواقف بالظن الخفي  
 كاسم الذي يقرى الخفي في غرة محرم الحرام سنة ١٠٠٠ وكتبه الله وحده وصلى الله  
 على سيدنا محمد وآله وصحبه اجمعين **سئل** في دار جارية في وقت اهلي وحيطانها  
 مكلمة من زمرة واقفها لم سقط كلسا ويريد الناظر اعادة من اخرتها على  
 الصفة التي كانت عليها من واقفها وتزيد الاجرة فهل له ذلك **الجواب** نعم باقتي  
 بالمثله الخافى كانظم عن الكمازوني في الوقف وبسط في البحر ايضا تبيل الوثر  
 والنوافل وفي الجيرة ايضا الوقف ايضا في دار الوقف المدة للاستغلال اذا  
 خرب صهيحها الدماء والاستيتم هل يجب عمارته من اجرتها فند صرحوا بجواب عماره  
 في الاوقاف على هذه الصفة التي كانت عليها زمرة الواقف حتى قالوا بالبيان والحرمة ان  
 لم تكن في زمرة لا تقبل ولا تقبل **سئل** في الناظر اذا عرفت دار الوقف عماره غير ضرورية  
 وغير لازمة بخودها ونقش ومصب بدونه حظ ومصلحة ولم يكن الواقف فعل مثل  
 ذلك ولم يكن في ذلك احكام البناء ويريد احتساب ما صرفه في ذلك على سبقي الوقف  
 وهم لا يرضون بذلك فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم قال في البحر وانما يستحق العماره  
 عليه بقدر ما يبقى الموقوف على الصفة التي الى ان قال وبعد اعلم ان عماره الاوقاف  
 زيادة على ما كانت عليه الميعن عليه زمرة الواقف لا يجوز الا برضا المستحقين وظاهر  
 قوله بقدر ما يبقى على الصفة منع البيان والحرمة على الخطا من مال الوقف ان لم  
 يكن فعله الواقف وان كان فعله الواقف فلا منع عقله وافتي الخير الرضى وائمة الفتوى  
 في رجل استاجر جات رقت من ناظره وعمرة عماره ولم يكن الناظر اذن له في شيء  
 منها فهل يلزم العماره جهة الوقف حيث لم ياذن الناظر له في ذلك ام لا وهل الناظر  
 الرجوع على المستاجر المذكور بالاجرة ام لا **اقول** اذني سيدى الجرحب الذي  
 بان العماره المذكورة لا تلزم جهة الوقف والناظر غير بين ان يتكلم جهة الوقف يتما  
 متلوعة وانكلفت المستاجر قلمها وتسوية ارض الوقف فيفعل الانفع للوقف والله  
 تعالى الموفق لسان الحكم من اواخر الفصل الثامن عشر في الاجارات **سئل** فيما  
 اذا اذن متولى وقف مستأجر مشق من مستغلات الوقف بتغير ما كان ضروريا  
 ويرجع معظم منفعة للوقف والعرف على ذلك من مال يكون مرصدا له على الوقف  
 فغير المستاجر ذلك وصرف عليه من ماله مبلغا من الدرام مصرف المثل ويريد المستاجر  
 الرجوع على الناظر بما صرفه بالاذن الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم ومرة ثلثاء القينة

**مطل**  
 في مسائل عماره الوقف  
**مطل**  
 يباح كاش الدار اذا كانت رمت  
 الواقف

**مطل**  
 اياض والحرمة في الايمان لا تقبل  
 الا اذا كانت زمرة الواقف

**مطل**  
 اذا عماره غير ضرورية لا يجب  
 له

**مطل**  
 زيادة العماره على ما كان زمرة  
 الواقف لا يجوز الا برضى  
 المستحقين

**مطل**  
 لا ينفعل البيان والحرمة من مال  
 الوقف

**مطل**  
 اذا عماره جرحبلا اذن ناظر  
 مخير

**مطل**  
 لما يرجع على الناظر بمصرده الذي  
 عمر به باذنه

**مطل**  
 العماره القوي الضرورية لا تكون لازمة  
 لجهة الوقف

وغيرها وفي فتاوى الشيخ اسماعيل ما نصه العماره الغير الضرورية لا تكون لازمة لجهة  
 الوقف والعماره الضرورية لازمة له ان تبنت في وجه الناظر الآن على الوقف بعد  
 دعوى صحيحة شرعية انتهى **الجواب** وقيد السؤال بقوله ما كان ضروريا لما في فتاوى  
 الشيخ اسماعيل ايضا في جواب سوال ان الاذن لزيد من قبل الناظر وان ما صرفه  
 على العماره المذكورة يكون مرصدا على الدار غير مستعمل لكونه غير مقيد بالعماره الضرورية  
 مثلا فعلى هذا تكون العماره المزبورة ملكا للمريض بغيرها فتاحل ولم يقيد المؤلف هنا  
 الرجوع بما اذا كان التعيين بالاذن القاضى لان الظاهر ان اذن المتولى يكفي لان ذلك  
 كغيره بنفسه لانه ما مورود وكيل عنه وليس ذلك لامتدانه على الوقف كما سياتي  
 تحريره في الباب الثالث عند الكلام على مسائل الاستدانة **سئل** فيما اذا احتاج  
 عمارات وقف للتعمير الضروري ولم يكن في الوقف مال حاصل بعمرته ولم يرغب  
 احد في استئجارها بتعويضها له وبما يرضه يرجع به في مال الوقف بعد ما اذن  
 القاضى العام للناظر المرقوم بذلك فغير زيد من ماله للرجوع في مال الوقف وهل  
 على ذلك ثم ثبت ذلك بموجب حجة شرعية فهل يجوز له ان يرضى بها بعد ثبوت شرعا  
**الجواب** نعم **سئل** في ذات جاري وقف بر وفي تاجر زيدا من متولى مدة  
 سنة باجرة معلومة تخل عليه في نصف السنة فدخلت الاجرة واحتاج الخائن  
 للتعمير الضروري وامتنع المتولى من تعميده منها ويكلف زيد تعميده من مال  
 نفسه ليجعل له مرصدا على الخائن فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم حيث كانت  
 العماره ضرورية يلزم المتولى تعميدها من مال الوقف حيث له مال موجود  
**سئل** فيما اذا كان لرجلين مبلغ معلوم من الدرام مرصدا على دار وقف صراف  
 بون المتولى في تعميدها الضروري بطريقة الشرعي فدفعتهم ههنا لهما اذن المتولى  
 لدى حاكم بصحة ذلك وان صدر ذلك بدون اذن القاضي موافقا لمذهب  
 ثم اقرت لدى بينة شرعية ان المبلغ المذكور لهما وجهان لا يستحقونه وهذا الحق  
 لهما مع فيه وان اسما في صك الدفع عارية وضد ما زيد على ذلك فهل يملك  
 باقراها المزبور بعد ثبوت شرعا **الجواب** نعم **سئل** في رجل وضع يده على دار عدة نيين  
 برجرها في كل خمسين سنة وللايين قرنا ويدفع لجهة الوقف خمسة وياخذ الباقي  
 لنفسه زاحا ان الدار كانت في ثواب جبروته وله عليها مرصدا وان ما قبضه من  
 اجرتها زيدا على ما يدفعه لجهة الوقف يستحق بعضه نظير ربح المرصد الزبوري  
 الموروث له من جده والبقية صرفه في تعميدها في المدة كل ذلك بدون اجارة  
 لهما من ناظر الوقف والحال ان الاجرة اجرة المثل او مقاصد من المرصد بعد

**مطل**  
 اذا لم يقيد العماره بالضرورية  
 تكون ملكا للمريض

**مطل**  
 في اتيات المرصد والتعويض باذن  
 الناظر

**مطل**  
 في دفع المرصد لصاحبها بون  
 المتولى

**مطل**  
 اقرت بان المبلغ لزوجه الا ان  
 لها معه فيه بون

**مطل**  
 لارج المرصد ولا يجب له ما صرفه  
 في تعميده بدون اذن



**مطلب**  
لصاحب المصعد حبس الدار  
لاخذ مرصده

**مطلب**  
في المات المرصود للناظر

**مطلب**  
اذن له بالعمارة ثم نهاه بحلف وشرع

**مطلب**  
تغير بيوت القرية وتغير بل كنائسها  
على جهات الارواق والقبائر  
بالخصص

**مطلب**  
التعمير والتعزيل والنصب على  
الوقف دون المستاجر

**مطلب**  
لا يباع شجرة الوقف لاجل التعمير  
بل تؤجر الدار وتتم

**مطلب**  
اذا استدان للعارة بمراجعة لايجب  
له بالمراجعة

نحوه فهل للناظر ذلك ولا يرج المرصود ولا يحسب له ما صرفه في التعمير وما اذن شرعي  
**الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان له زيد مبلغ معلوم من الدار مع مرصده له على دار الوقف ثابته  
له بوجه القرية ثم مات زيد قبل استيفاء مرصده وتريد ورثته حبس المأجور  
لاستيفاء مرصده ولم يكن للوقف غلة ولا جهة سوى الدار المزبورة فهل لهم ذلك  
بعد تغييرها الضرري باذن ناظرها **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا احتاجت عمارات  
الوقف للتعمير الضرري ولا مال في الوقف ولا من يستاجرها باجرة معلومة  
فاذن ناظره لتزيد بتعميرها والصرف عليها ما له ليرجع به في حال الوقف بعد  
اذن القاضي العام للناظر بذلك فغير زيد وصرف مبلغا معلوما اثبتته بوجه  
الناظر لدى نائب القاضي غيب الدعوى الشرعية والكشف على العارة وتقويمها  
فحكم بصحة ذلك والتمس الناظر بدفع المبلغ لزيد فدفعه باذن النائب ليرجع  
بذلك في حال الوقف بعد ان شهد عليه بذلك وبانه غير متبرع وكتب بذلك  
حجة فهل يعمل بمقتضى ما بعد شؤقه بشرع **الجواب** نعم **سئل** في ناظر وقف اذن  
لزيد المستاجر دار الوقف المزبور بان يعمرها فيها ثم يرجع عن الاذن ونهاه  
عن العمارة لما راها الناظر من الخط والمصلحة لجهة الوقف ولم يزد بالني والرجوع  
عن الاذن فلم ينفذ وعمر القصر المزبور بلا وجه شرعي ويريد الناظر ان يكلفه رفعه  
حيث لا يضر رفعه بالوقف فهل له ذلك **الجواب** نعم اذ لم يضر رفعه بالوقف  
وان ضررته لملك الناظر لجهة الوقف من رعايته حال الوقف وقيل هو لضعيف  
فليترك بعض الى خلاصه **سئل** في قرية مشحونة على البيوت قديمة وارضى لها قناة  
ماء مختصة باجارية فيها والقرية جارية مع جميع اراضيها وبيوتها في رقعتي تيمار  
لكل حصص معلومة في ذلك فتهدم بعض البيوت واحتاجت القناة للتعزيل  
فهل يكون تعمير ما يهدم من البيوت وتعزيل القناة على جهات الارواق والقبائر  
بحسب الخصص **الجواب** نعم **سئل** في بستان مشحون على جدران قديمة محيطة به  
وحق شرب جارية لك كره في وقف اهلي وعليه عشر وتحتاج جدره الى تعمير  
وترميم وما رآه الى تعزيل طريقه وتحتاج الى تجديد نصب وله مستاجر فهل  
يكون ما ذكره على جهة الوقف **الجواب** نعم **سئل** في شجرة وقف في دار وقف  
احتاجت الدار للتعمير وهي في تواجر رجل ساكن فيها يعمرها ما اجرتها ديرة  
التولى بيع الشجرة لاجل التعمير فهل ليس له ذلك وتعمير ما اجرتها ديرة  
ليس له ان يبيع الشجرة ويبيع الدار وكل كبري الدار ويستبيع بالكرى على  
عمارة الدار لا الشجرة كذا في البيوع الظهيرية **سئل** فيما اذا استدان رجل باذن

مؤدى

مؤدى الوقف دارم للعارة بمراجعة ويريد الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له  
ذلك **الجواب** نعم كما صرح به في البحر وغيره وافق به الخبير الرطلى **اقول** ياتي تمام ذلك  
في اول الباب الثالث **سئل** في دار ثلاثة في وقف اهلي لا استقلال له من غيرها  
في يد ناظرها واهله واخيه فها في زيد مع اخيه ان يسكن زيد واهله في دارهم  
منها ويسكن كل من الاخرين في دار من الدارين الباقيتين وبها احتاجت كل دار  
من الدور للتعمير وكانت النية عشر قرنا يقوم بذلك ساكنها وما زاد يورث ريع الوقف  
ففعلا له ذلك ثم تهدمت الدار التي مع زيد واهله وكلفت تغييرها تزييد على سبعين  
قرنا ويريد الناظر تغييرها من ريع الوقف فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في علو  
جار في ملك زيد وحقه سفل جار في وقف من تملكه بعض اخشاب السفل فهل يكون  
عمارة على جهة الوقف دون زيد **الجواب** نعم والمسئلة في الجيرة من الوقف **سئل**  
في وقف بر دقعه واقفه على ميراث عينا وبها فضل عن الميراث والتعمير يكون  
لذريته فدفع الناظر الميراث المستحقا وعمر عمارات ضرورية في الوقف وصددت  
الذرية على العارة المزبورة حتى وصدت بعد اطلاعهم على مصارف الوقف  
وكتب بذلك حجة فهل يعمل بتصديقهم بعد ثبوتهم بشرع **الجواب** نعم **سئل** فيما  
اذا كان له زيد مبلغ معلوم من الدار مع مرصده على دار وقف جارية في تواجره  
ثابت له ذلك بموجب حجة شرعية توافق فيها مع مؤدى الوقف على اقتطاع  
بعض المبلغ من الاجرة ودفع البعض لجهة الوقف ثم مات زيد في أثناء  
مدة الاجارة عن اولاد فأنفست الاجارة ويريد المؤدى تكليف اولاد  
زيد باقتطاع جميع المبلغ من جميع اجرة وقف مثل الدار في المستقبل بعد  
موت اجرة المثل والمصلحة للوقف في ذلك فهل له ذلك **الجواب** نعم **اقول**  
كانه بناء على ان توافق المستاجر مع المؤدى يجبر على دفعه حالا اذا طلبه  
المستاجر قال لانه في حكم القرض وهو لا يتأجل بالتأجيل صرح بذلك الخبير الرطلى  
في كتاب الاجارة من فتاواه المشهورة انتهى لكن افق الشيخ اسماعيل في عدة  
مواضع من فتاواه في كتاب الوقف بانه ليس للمستاجر اخذه حاله حيث رضي  
بتأجيله وتقسيمه كل سنة كذا يقتطعه من الاجرة وعليه يتمشى كلام الواقف  
فليتأمل **سئل** في دارين موقوفتين للسكنى لاسكان يريدها احد الموقوف  
علمهم اعمارة ما له من حق السكنى في الدارين المذكورتين فهل له ذلك **الجواب** نعم  
له حتى السكنى في الدارين ساكن غير بطريق العارية دون الاجارة لان العارية  
لا تجوز حق للمستعين وهو بمنزلة ضيف اضاف فخلاص الاجارة كما في الاساق

**مطلب**  
بما يتوكل السكنى في دار الوقف

**مطلب**  
تعمير اخشاب السفل على الوقف  
لا على صاحب العلو

**مطلب**  
يعمل بتصدق الذرية الناظر  
على عمارة الوقف

**مطلب**  
الناظر ان يقطع جميع المرصود  
من جميع الاجرة

**مطلب**  
يجوز للموقوف عليه السكنى الدار  
واغارتها لاجارته



**طلب**  
إذا سافر من لحي الكتي واختاره  
ليس له جرة حصه

**طلب**  
إذا حكم بمرت المحتود بمرت آخره  
أحمد في بلدة ينتقل نصيبه  
للا قرب

**طلب**  
بيع الحصة الشايعة من الغرض  
في أرض الوقف غير  
صحيح  
مع تمام الشار وقف فائمة بغير  
قيمتها ويعز

**طلب**  
كل معصية ليس فيها حد  
مقدرة بها التعديس

**طلب**  
لا تسع دعوى الاستحقاق بعد  
خمس عشرة سنة

والبحر وغيرهما **سئل** في دار معلومة وقفها صاحبها على سكن ذرية وهم سكان  
فيها فمسا فرخص منهم وغاب مدة باختياره من غير أن ينعم أحد منهم على  
الكتي ثم رجع وبريدان يأخذ منهم اجرة حصته في المدة المزبورة زاعما أنهم  
سكنوا جميع الدار ويريد أيضا اجرا حصته وقبض اجرتها فهل ليس له ذلك  
**الجواب** نعم **سئل** فبا إذا كان له بذر قد استحقاق معلوم في رقت أهلي فتابعت بلدة  
وهو بالغ ومعنى من غيبة سنون سنة ولم يعلم حياته ولا موته ولا مكانه وليس له  
اولاد ولا ذرية ولا نسل ولا عقب وقد شرط الواقف انتقال نصيب من مات  
من ذرية الوقوف عليهم في درجة وتقديم الاقرب المشرق وفي درجة زيد  
جماعة من الذرية الوقوف عليهم وليس من هو اقرب للمشرق غيرهم فهل إذا  
شهد عدلان بموت آخره في بلدته يقضى بموته وينتقل نصيبه من ربح الوقف  
للاقرب اليه من أهلي ودرجة **الجواب** نعم والمعتبر في موت الوقوف موت اقربائه  
في بلدته على المذهب كما في التنوير وفي البرازية سمعون سنة قال الصدر الشهيد  
وعليه الفتوى **سئل** في بيع الحصة الشايعة من الغراس المستحق للبقا في  
أرض الوقف من غير الشريك فيه وبدون تصديقه فهل يكون غير صحيح  
ويصح من الشريك أم لا **الجواب** نعم يكون غير صحيح ويصح من الشريك كما ذهبي  
به العلامة الثمراشي وغيره وهو المعتمد كما حرره العلامة قاسم **أقول** وسبق  
الكلام على هذه المسئلة في اوابل البيوع **سئل** في اشجار مثمرة ياتعة جارية  
في وقف جامع فائمة في أرض الوقف تهدم رجل وقلعها وتصرف بها بدون  
وجه شرعي فهل يلزم من قيمتها قايمة يوم قلعها ويعز ربح الموت ذلك شرعا  
**الجواب** حيث قلعها وتصرف بها يلزم من قيمتها بارضها يوم قلعها لأنه ائلف غير  
الخلي إذا الشجر والخشب والخطب من ذوات القيم كما في الهداية والفتاوى  
الهندية والحاكم تغزيره بما يليق بحاله لأنه تعالى معصية لاحد له فيها قال  
في الاشياء وكل معصية ليس فيها حد مقدار فيها التعديس رجل قطع شجرة  
في دار رجل بغير امره بغير صاحب الدار ان شاء ترك الشجرة على الفاعل  
وضمنه قيمة الشجرة فائمة لأنه ائلف عليه شجرة قايمة وطريق معرفة تلك  
القيمة ان تقوم الدار مع الشجرة وتقوم بغير شجرة فيضمن فضل ما بينا  
خاتبة من الغصب رجل قطع اشجارا نساء في كرمه بضمن القيمة ويعز  
ذلك بان يقوم الكرم مع الاشجار المعلومة ومع الاشجار التي هي غير مقطوعة  
فيضمن فضل ما بينها **سئل** في جماعة تركوا دعواهم في غلة رقت أهلي بلا مانع

شركي

شركي مدة تزيد على خمس عشرة سنة وهم بالغون مقيمون في بلدة الوقف هم ونظائر  
وقد منع السلطان اعزاله انضاره سماح الدعوى في غير عي الوقف التي  
معنى عليها خمس عشرة سنة ويريدون الدعوى بذلك بدون امر شريف سلطان  
فهل يكون دعواهم بذلك غير مسموعة بالامر السلطاني **الجواب** نعم لأن دعوى  
الاستحقاق من قبيل الملك المطلق لا هي في نفس الوقف المستثنى بالسماح  
إذا الاستحقاق ملك لمن يستحقه فكونه الدعوى به كما لدعوى في سائر الاستحقاق  
الآتري انه يجوز هبة المستحق استحقاقه بعد قبضه لأنه ملكه بخلاف نفس الوقف  
قال في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف عليها الوقوف عليه وان  
لم يقبل انتهى وفيه من المحل المزبور اسباب التملك المعاضات المالية الى ان  
قال والوقف قال العلامة المحرم والمراد منافع الرقت والاخرية الوقف  
لا تملك عند فالا الملك في الوقف يزول عن المالك لا الى مالك ولا يدخل في  
ملك الوقف عليه ولو مينا انتهى **سئل** في مستحق له وراحم معلومة تحت يد  
ناظر الوقف هي قد استحقاقه في الرقت احوال المستحق لها وانيه على الناظر  
وقبل كل منها الحوالة فهل تكون الحوالة المذكورة صحيحة **الجواب** نعم **سئل** في  
مستحقة وقف أهلي ماتت في التأسيس سنة بعد ما قبض نظام الرقت ربحه  
واجزره وعلى المستحقة دين لاها فهل ما يخصها من ذلك يصير ميراثا  
عنها فيقضى به دينها **الجواب** نعم ولو مات بعض الوقوف عليه قبل انتهاء مدة  
الاجارة يكون ما وجب له من الغلة الى ان مات لورثته وما يجب منها بعد  
موتهم يقات الوقف وكذا الحكم لو كانت الاجرة سحيلة ولم تقسم بينهم وبعد القسمة  
كذلك وقال هلال غيراني استحسن اذا قسم المجل بين ثوم ثم مات بعضهم  
قبل انقضاء الاجل ان لا اراد القسمة واجيز ذلك اسعاف من باب الرقت  
وفي فتاوى الكا زروني على الماتوق **سئل** فيما كان موجودا رقت تمام  
القسط في الوقف الذي يؤجر على الاقساط فاجاب حيث وقفت اجارة  
الارض الاقساط ومات المستحق قبل مضي القسط وعند تمامه يأخذ  
ما استحقه له من ذلك في مسئلة ما اذا كان موجودا في وقت تمام المعلوم قال  
ان العبرة لورثت ظهر الغلة واحاطا طريقة بلاد نام اجارة أرض الوقف  
لمن يزعمها فقمس باجرة مستحق على ثلاثة اقساط كل اربعة اشهر قسط  
فيوجب اعتبار ذلك القسط فهو كادراك الغلة فكل من كان مخلوقا قبل  
تمام الشهر الرابع حتى ثم وهو مخلوق استحق هذا القسط ومن لا فلا **أقول**

**طلب**  
الاستحقاق ملك المستحقة

**طلب**  
احالة المستحق على الناظر  
صحة إذا كان وراحم  
الاستحقاق في يد  
الناظر  
**طلب**  
فيما لو مات المستحق قبل  
تمام السنة يكون ماله  
الى ان مات لورثته



**طلب** مال المستحق امانة في يد الناظر فلا يدفعه لغيره في غيبة الابوجه شرعي

**طلب** في مسائل قسم الوقف

**طلب** في حكم التقديرات في شدة الوقف والمالك

**طلب** قسم الوقف بالتام والتنازل جازية

**طلب** لا ينقسم الوقف قسمه تملك واختصاص

**طلب** شرط الواقف ان لا ينقسم ولا يتنازل به

**طلب** تقاسم الوقف قسمه مباحة لم يتنازل ولا دم تقضى القسمة

هذا اذا مات والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لزيد الغالب قد استحقاق في وقفها تحت يد الناظر على الوقف ولزيد اب عم مستحق في الوقف يرد تنازلا حصته الغالب من الناظر بدون وكالة عند رواجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ويبقى ذلك تحت يد الناظر الى ظهور حاله لان مال المستحق امانة تحت يد الناظر ولا تدفع الى غير صاحبها الابوجه شرعي كما هو مقرر **سئل** في دار منقسمة توارثها منها لزيد وبها فيها رقت فاقسمها زيد مع ناظر الوقف قسم شرعية بالتراضي والوجه الشرعي فهل تكون القسمة صحيحة **الجواب** نعم ولو اقسام الشركاء وادخلوا في القسمة وراهم معلومة فان كان العطي هو الواقف جاز وبصير كانه اخذ الوقف واشترى بعض ماله بوقف من نصيب شريكه بدراهم وان جاز وان كان بالعكس لا يجوز لانه يلزم منه نقض بعض الوقف وحصه الوقف وما استراه ملك له ولا يصير رقتا اسعاف من وقف المانع **سئل** في قسمه ارض الوقف بالتراضي بين مستحقين على طريق التام والتنازل هل يكون جازية **الجواب** نعم والمصلحة في الحرية والاسعاف وفتاوى الشلبي وغيرها **سئل** في قسمه العين الموقوفة بين مستحقين قسمه فملك هل يكون غير صحيحة **الجواب** نعم **سئل** في ارض وقف سليخة ارا د بعض ارباب الوقف قسمتها بينهم قسمه جبر واختصاص فهل تقسم **الجواب** لا تقسم كما صرح بذلك في الاسعاف وغيره **اقول** وما في التحريم عن الحذف والفتح من ان الوقف لا يقسم بين مستحقيه اجماعا محمودا على هذا فلا ينافي ما في الاسعاف لو قسمه الواقف بين اربابه ليزرع كل واحد منهم نصيبه ويكون المزروع له دون شركائه موقوف على رضاهم ولو فعل اهل الوقف ذلك فيما بينهم جاز ولم يأت منهم بعد ذلك باطلا انتهى الكلام على قسمه التام كما حرره الخضر الرطبي في حاشية البحر **سئل** فيما اذا شرط واقف وقف اهلي ان لا يقسم ولا يباي به فقسام وفي صغير مستحق في الوقف نصيب الصغير في الوقف مع متوليه قسمه حفظ ثم بلغ الصغى شيئا ويريد رد القسمة فهل له ذلك **الجواب** نعم **اقول** ليس بثبوت الرد له بسبب شرط الواقف المذكور بل لما علمت آتفا من ان لكل من اب منهم بعد ذلك ابطاله **سئل** في عقارات موقوفة يستحق بيعها جماعة فوافقوا على قسمتها بينهم قسمه مباحة ثم ماتوا عن اولاد وانقل نصيبهم اليهم ويريد الاولاد نقض القسمة فهل لهم ذلك والناظر يحصل غلة الوقف ودفعه للمستحقين

الجواب

**الجواب** نعم **سئل** في جلله وظيفه معلومة في وقف اهلي والوقف جهات تحت يد ناظر دفع معلوم وظيفته من المشاهدة عن الشهر معلومة بعد استحقاقه لذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل للرجل مطالبة الناظر بذلك **الجواب** نعم في رقت على الذرية اجرة الناظر اجرة محجلة مدة ثانی وقبضها وهي خراجية في كل سنة فهل يجبر على صرف حصص المستحقين للوقف بما تجمله او لا يدفع لهم الا ما يحصى سنة بسنة فاجاب الشيخ على المقدسي بما صورته لا يجبر على دفع حصص المستحقين محجلا وانما يدفع لهم بحسب استحقاقهم كلما مضى سنة دفع لهم استحقاقا والله تعالى اعلم فتاوى الكاظمي من الوقف تغلا عن فتاوى الكاظمي **سئل** في رجل له قدر استحقاق في وقف اهلي والوقف جهات تحت يد الناظر على الوقف المزبور ويورث ذلك ويأخذ اجرة البعض مشاهدة والبعض مساهمة ويطلب الرجل المزبور من الناظر ان يدفع له قدر استحقاقه من ذلك على حسب ما تناوله من غلة الوقف فهل له ذلك اجاب للرجل مطالبة الناظر بذلك بعد قبضه استحقاقه فتاوى الشيخ اسما عيل من الوقف **اقول** يتدبر له بعد قبضه استحقاقه لانه ليس له الطلب قبل القبض ولا قبل الاستحقاق وان كان الناظر قبض الاجرة محجلة وهو ما فتى به العلامة المقدسي انفا **سئل** في داري رقت متلاصقتين لكل منهما باب قدم عاحدة فسد الناظر باب احدها وفتح لها بابا من الدار الاخرى وجعلها دارا واحدة بلا نفع ولا مصلحة للوقف وفي ذلك تغيير لصفة الوقف فهل يعاد كما كان في القدم **الجواب** نعم **سئل** في دار كبيرة ذات مساكن موقوفة للسكن فامتنع واحد من الموقوف عليهم من السكنى فيما عن نفسه فهل لا يستحق اجرة ان لم يسكن **الجواب** نعم والمصلحة في الخير يعني الوقف **سئل** فيما اذا كان له قدر استحقاق معلوم في وقف اهلي فانت عا ابيه وبنته دفعا يدعاهما عليه وتناوله من ناظر الوقف مدة تزيد على خمس عشرة سنة بموجب شرط الواقف والآن ظهر لها ابنت ابيه ماتت في حياتها وله استحقاق في نصيبها يطالب الناظر من جبروته جرة بعد الثبوت فهل عليه على من تناوله لاغى الناظر لعدم تقديمه علمه وله مطالبة شرعا مع عدم الضمان **الجواب** نعم والمصلحة في الخير من الوقف **اقول** يسا في بقية الكلام على ذلك في الباب الثالث ثم الظاهر ان فرض المسئلة فيما اذا اعترف ائتنا ولا با استحقاقه او كان لذلك المدعي عند مسوغ لساع

**طلب** له طلب وظيفته بعد الاستحقاق من المشاهدة

**طلب** لا يجبر على دفع الاستحقاق محجلا اذا قبض الاجرة محجلة

**طلب** سد باب احد الدارين وجعلها دارا واحدة ليل ذلك

**طلب** ليس للممتنع من السكنى اجرة من كاه له استحقاق فطلبه على شتا ولاغى الناظر



**طلب**  
لأن طلبه يطبقها في قرارة ما تبين

الدعوى والاخذ مرات دعوى الاستحقاق لاشيع بعد خمس عشرة سنة **سئل** فإذا إذا كانت لغير القادريه وظيفة قرارة ما تبين قرارة من القادريه العظيم واهدا لواب ذلك لواقفه مدرسته كذا ما لها من المعلوم بموجبه تقرير شرعي بطريق الفرائض من ايها المتصرف في ذلك قبل ما وجب تقريرها ونصرت في الوظيفة مدة ثم انفس لها عند خروجه سبع سنين مما سيرة للقارة فيها ويمتنع من دفع ذلك لها فهل يجوز دفع المعلوم لها من مال الوقف في المدة المذكورة **سئل** في بيع وقف اهلها والناظر يدفع لهم عن ذلك في كل سنة وراهم معلومة دون ما يخص الحصة المزبورة ويريدون ان قد ما يخصهم بقدر القرايط المذكورة فهل لهم ذلك **الجواب** نعم **سئل** في مستأجر حائز وقف مضت مدة اجارته ففعل الحائز وعطلها وامتنع من تسليمها لجهة الوقف زاعمان له كذا وكذا مرصدا عليها ووضعه بآذن الناظر وان له حبسا من غير اجرة حتى يدفع المرصد فهل يلزم اجرة خلت في مدة عطلها **الجواب** نعم مانع القصب استوفواها وعطلها لا يضمن عندها الا ان تكون وقفا وما لا يتم اربعة للاستقلال بتوزيع الابصار وفي البرزاية من الاجارة قبيل ما سبل القدر مانصه وفي الاجارة المطولية اذا انفسحت الاجارة يبقى المستأجر مريبا ما له الاجارة كما في موت احد المتعاقدين انتهى فتاوى عبارتها انه المحبس بماله الاجارة لانه يحبس عين الوقف ويعطلها فانهم **اقول** هذا المفاد غير ظاهر من العبارة بل الظاهر منها ان البالسبية لا للبدلية اي يحبس المأجور لاستيفاء مال الاجارة الذي عليه كمال في التنوير في مسائل شتى آخر كتاب الاجارة نسخ العقد بعد فسخ البذل فلم يجز حيس المبدل حتى يستوفي ماله البذل انتهى وفي جامع الفصولين ما حاصله انه لو استأجر بيتا ولم يقبضه فادان فان قبضه فوات المجر فله حيس البيت لاجر عجله وان لم يقبضه فلا انتهى ليس في ذلك كله ما به على لزوم الاجرة في مدة الحيس نعم قد يقال بل لزوم اجرة المثل في الوقف لما علمت من ضمان منافعه ولا يلزم من كونه الناظر لما بهم دفع العجل المستأجر مستقر ضمان منافع الوقف بخلاف ما لو كان المأجور ملكا فانهم

**الباب الثالث في احكام النظار واصحاب الرعايف من نصب وعزل وتكليف**  
وتنزع واجارة فقير واستعداته وقراره وقبضه وصرفه وخود ذلك **سئل** في الصالح للنظر من هو الحق به صرحا لا بسال الولاية للوقف وليس فيه نسي يعرف هكذا في فتح القدير وفي الاسعاف لابن الواليين قانر بنفسه وان ابيهم ويستوى في ذلك الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المحدث في قذف

**طلب**  
اذا انفسحت العبارة لم يحل المأجور بماله الاجارة

**طلب**  
في بيان الصالح للنظر

**طلب**  
في حكم وصاية الصبي ونظارته والانشى

ان كتابه ويشترط للصحة عقله وبلوغه انتهى وقد اختلفت بعد صحة ان يكون الصغير ناظرا للوقف العلامة ابن التلي رحمه الله تعالى لما في فتاواه من كتاب الوقف قالوا نعم بضع الاسنان والانشى حيث كانت متصفة بما ذكره وما الاسنان للصغير فلا يصح بحال الاعلى سبيل الاستقلال بالنظر واعلى سبيل المشاركة لغيره لان النظر على الوقف من باب الولاية والصغير لا يولي عليه لقصوره فلا يصح ان يولي على غيره والله تعالى اعلم انتهى لكن في الاشياء ما يناقضه فانه قال في احكام الصبيان ويصلح وصيا وناظرا ويقيم القاضى مكانه بالغا الى بلوغه كما في منظومة ابن وهبان من الوصايا انتهى **اقول** ولم يذكر ابن وهبان قوله وناظر او كان صاحب الاشياء الحق بالوصى والاستواء الناظر والوصى في غالب الاحكام على ان البصر في حاشية الاشياء ذكر ان في صحة جعله وصيا خلاف المشايخ وذكر عباراتهم وعبارة التحقيق الاسعاف ولما وصى الى صبي بطل في القياس مطلقا وفي الاستحسانى باطلية مادام صغيرا فاذا اكبر تكون الولاية له انتهى وذكر في حاشيتي على الجرح احكام الصغار للاسام الاستوائية عن فتاوى القاضي رشيد الدين ان القاضي اذا فرض التولية الى صبي يجوز اذا كان اهلا للحفظ ويكون له ولاية التصرف كما ان القاضي يملك اذن الصبي وان كان الولد لا ياذن وكذلك التولية له نقوله يجوز اذا كان اهلا للحفظ اي بان يكون عاقلاريا يفيد التوفيق بحمل ما في الاسعاف على ما اذا كان صغيرا لا ينقل وما تقدم عن الجرحه استراط بلوغه بحمل على القياس فتاوى **قال** **القول** ولو شرط النظر للارشد فالارشد فاستويا استركا به اختي المولى اليه السمور معللا بان افضل التفصيل يستظم فيه الواحد والمتعدد وهو ظاهر وفي النهرى الاسعاف شرطه لافضل اولاده فاستويا فلا ستمهم ولو اقدم اورد والاخر علم باور الوقف فهو والى اذا من خيانتة انتهى وكذا الوشرطه لارشد كما في انفع الوسائل علائى على التنوير من فروع الوقف ولواب افضلهم فله عليه استحسانا قوله لان افضل التفصيل الخ ذكره البيضاوى عند قوله تعالى اذ ابنت اشقاها على على التفتى ولو استويا رشدا وكان احدهما عالما فانه يقدم هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون كذا افتى الشيخ اسماعيل **سئل** رجل رفق وقفا وشرط فيه النظر من يبلغ من الذرية وثبت صلح واحد منهم وحكم له بالنظر ثم بعد ذلك اثبت خاله اخر صلح امراه منهم وحكم لها بالنظر فهل بشرى كان او تقدم المرأة **الجواب** اذا شرط الوقف

**طلب**  
شرط النظر للارشد فالارشد فاستويا استركا

**طلب**  
استويا في الفضل فلا ستمهم



**طلب** شرط النظرية يصلح من الذرية  
فصل واحد لا يعمل بصلاحيته  
**طلب** الاخر ولا يتأخر  
اذا ثبتت الارشدية لواحد  
صار غيره ارشداً لئلا ينتقل  
اليه عندئذ فحين

لم يصلح من الذرية ولم يزد على ذلك وثبتت الصلاحية للرجل وحكم له بالنظر فلا  
حق للمرة بعد ذلك ولو كانت تصلح ولا يظن اختصاص ذلك بصيغة افعلي  
التفصيل بل هو في هذه الصفة ايضا لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل لغيره  
حاشا بعد بل لو شرط الواقف بصيغة افعلي التفصيل كالاصح والارشدي ثبتت  
الاصح والارشدية لواحد حكم له ثم وجد بعد ذلك من صار اصح او ارشداً لم ينتقل  
له الحق لان العبرة بحقه في هذا الوصف في الابتداء لا في الانتهاء والام يستقر  
نظر واحد ونظير ذلك اذا قلنا لا تنعقد امامة المفضول مع وجود  
الافضل فذلك في الابتداء لا في الدوام ومقصود الواقف تفويض النظر  
الى واحد يصلح لا الى كل من يصلح والا لا يؤدي الى جعل النظر للجميع لذرة  
اذا كانا صالحين ويحصل بسبب ذلك من اختلاف الكلمة ما يؤدي  
الى فساد الوقف فالاولى حمل ما في كلام الواقف على الكلمة الموصوفة  
لا على الموصولة وج لا محرم لانها تكررة في الاثبات فلا تعم بل لو فرض  
فيها عموم كان من عموم البذل لامت عموم الشمول حاوي السويطي  
من الوقف **قول** ما ذكره علماءنا من مخالفة هذا في البحر من الاسعاف ولو صار  
المفضول من اولاده افضل ممن كان افضلهم تنتقل الولاية عنه اليه بشرطه  
اياهما افضلهم فينظر في كل وقت لافضلهم **في** الوقف على الافضل فقرء  
فالافقر من ولده فانه يعطى الافقر منهم واذا صار غيره افقر منه يعطى  
الثاني ويجرم الاول انتهى في السادس من التاترخانية ولو ادعى القاضي  
افضلهم ثم صار في ولده من هو افضل منه فالولاية اليه اعتبارا بشرط  
الواقف انتهى ورايت التصريح ايضا في ذلك في اوقاف المضاف وتحقق  
المسئلة بما امر به عليه **سئل** فيما اذا شرط واقف وقف اهلي نظره وقفه  
لارشد فالارشد من الوقوف عليهم وتولي الارشد منهم نظر الوقف وثبتت ارشديته  
بالوجه الشرعي ثم فوض النظر واسنده في مرض موته لزوجته الاهل  
لنظر العدل الكافيه بمصالح الوقف الرشيدة وهي من جملة الموقوف عليهم  
المستحقة بالفعل لبعض ريعه وقررها قاضي القضاة في وقفيته  
النظر فادعي واحد من الموقوف عليهم انه ارشد منها وطلب النظر في ذلك  
فهل يكون التفويض من الارشد المزبور في مرض موته لزوجته المزبورة  
صحيا ولا يخرج عنها وان ثبت المزبور الارشدية ام لا **الجواب** حيث  
صدر التفويض في مرض موت الناظر الارشد المزبور لزوجته الموصوفة

**طلب** في الثابت الارشدية اذا  
فوض واستد في مرض موته  
لغيره ثم مات فثبتت  
ارشديته هل يقدم على  
المفوض اليه

الارشدية

الارشدية يكون صحيا اذ حكم ذلك حكم الوصي المختار لانه شرط النظر لارشد وقد  
ثبتت ارشدية الفوض المذكور فقد صار مشروطا له النظر من قبل الواقف  
وقايم مقامه وحيث فوض النظر المذكورة فقد اختارها واختار اذ الاختار  
آخر فقد صار المختار مختارا لواقف بعد موت المختار ولا يخرج النظر وان ثبتت  
الغير الارشدية الايجبا نة ظاهرة قال في البحر اذا مات المشروط له بعد الوفاة  
فان القاضي ينصب غيره ويخطر في المحتمل ان لا يكون المتولي اوصي  
به له رجل عند موته فان كان اوصي لا ينصب القاضي غيره انتهى قال  
في الاشياء **سئل** عن ناظر معين بالشرط ثم بعد وفاته الى كم المسلمين فهل  
اذا فوض النظر لغيره ثم مات ينتقل الى كم او لا **جيب** بانه اذا  
فوض في صحته ينتقل الى كم بموته لعدم صحة التفويض وان في مرض موته  
لا ينتقل مادام الوصي له باقيا لقيامه مقامه انتهى وفي حاشيتي الكبرى  
ليس للقاضي ان يعزل وصي الميت العدل الكافي لانه قائم مقام الميت  
فليس للقاضي ولاية المخرج على العدل الرشيد وكذا من قام مقامه  
فينفذ كما في الولوالجية انتهى وفي الهزازية المسماة بالوجيز وان مات  
القيم وقاد اوصى الى احد فوضي القيم بمنزلة القيم وهذه المسئلة دليل  
على ان القيم ان يفوض لغيره عند الموت بالوصية لانه بمنزلة الوصي والوصي  
ان يوصى الى غيره ولو اراد ان يقيم غيره مقامه في حياته وصحة لا يجوز  
الا اذا كان التفويض على سبيل العوم انتهى وقال في الذخيرة البرهانية  
وان مات القيم بعد ما مات الواقف فان كان القيم قدامي الى غيره فوصية  
بمنزلة وان كان لم يوص الى غيره فولاية نصيب القيم للقاضي انتهى وفيها  
المقتولي اذا اراد ان يفوض الى غيره عند الموت يجوز لانه بمنزلة الوصية  
عند الموت والموت كالمات ان يوصى الى غيره انتهى وفي المنظومة المحببة  
• لو فوض الناظر لغيره النظر • يصح بطلقا اذا كان استقرا •  
• تفويضه بشرط الواقف • وليس في ذلك من مخالف •  
• اوله يكن شرط فان في صحته • فوضه ذاك وفي سلامته •  
• ما صح ذوا وان يكن فوضا • في مرض الموت صحيا قد مضى •  
• فالفعل في الصحة ما حاسني • لكنه في هذه يستثنى •  
ومثله في جواهر الفتاوى نقلت عن القنية والتمتة وقد اذنت بصحة التفويض  
بمثل هذه القضية وان اثبت الغير الارشدية لكل من المرحومين الوالد والمولود

**طلب** لا يصح التفويض في الصحة



المحقق عبد الرحمن المعادي وغيرهم من المفتين روح الله تعالى ارواحهم في دار  
 النعم والله سبحانه وتعالى اعلم **القول** اذا كان الواقت شرط النظر للارشيد  
 ثم فوض الارشيد لغير الارشيد كان ذلك مخالفا لشرط الواقت الذي قالوا فيه انه  
 كلفه التمسك فكيف تصح مخالفته في ذلك لاسيما اذا فوض لطفه الصغير كما  
 يقع كثيرا من وجود الارشيد حقيقة مع كل وجه وقد علمت قبل ورقة الكلام  
 في صحة تولية الصغير ولو بشرط الواقت فكيف هنا وليس فيها ذكره من  
 القول سوى ما في الاشياء تصرح بما ادعاه اذ ليس فيها تصريح بان الواقت  
 شرط النظر للارشيد ولان المفوض لغير الارشيد وما ما في الاشياء فيه  
 دلالة على ما قاله ولكنه قد اعترضه بحسبه المحوى فقال بل يجب ان يستقل  
 الحاكم لان لفوض الاخر لاخر وهكذا يفوت شرط الواقت ولا يعلم به اصلا انتهى  
 وهو مؤيد لما قلناه ويؤيده ايضا ما في فتاوى الخانوقى فيه شرط النظر للارشيد  
 من ذريته ففرض الارشيد لزوجه بنته ومات تاجا **بانه** يستقل لمن بعده  
 عملا بشرط الواقت انتهى لمخصا وكذا في فتاوى الشيخ اسماعيل الحاملي اذا  
 شرط الارشيد ففوض الارشيد في المرض لغير الارشيد وظهرت خيانتة  
 يولي القاضي الارشيد لان التفويض المخالف لشرط الواقت لا يصح انتهى  
 ورايت في مجموعة شيخنا العلامة الفقيه الشيخ ابراهيم الغزالي  
 السجاني بخطه نقل اول ما في الاشياء وقال انه دمج عليه افتاء اهل الشام  
 ثم رده بما قد ضاهى من حاشية المحوى وعن الاسماعيليه ثم قال ونقل سيد  
 عبد الغنى النابلسي قدس سره عن وقف هلال رحمه الله تعالى جعل النظر لعبد  
 الله ثم من بعده لزيد فاوصى عبد الله بكبر ثم مات يكون النظر لزيد ولا  
 يشاركه بكبر قال يعني سيدى عبد الغنى وهذا نص على رد جواب صاحب  
 الاشياء فاجاب عنه بعضهم بانه جعل ما في هلال على حالة الصبي فلا يبارى  
 ما في المرض واجاب قدس سره لان هلالا قال فاوصى عبد الله بكبر  
 ومات بان مقتضى الوصية تكون في المرض واجاب عن فتاوى الشام  
 بانه محمول على ما اذا كان المفوض اليه ارشيد لان المفوض الارشيد يفعل الاصل  
 واما اذا فوض لغير الارشيد فقد خالف شرط الواقت انتهى يقول الفقهاء ما  
 نص هلال فيجوز على الطلاق ولا يخصه جواب صاحب الاشياء المقدوح فيه  
 مع انه فهم مخالف لشرط الواقت على انه تقدم ان الناظر اذا لم يراع شرط  
 الواقت يستقل بعزل القاضي فكيف يهدر شرط الواقت لاجل عدم مراعاة

الناظر

هو تعالى

الناظر وجب وجد نص هلال المنقول للمعارض بالمعقول وتوفيق الشيخ قدس  
 سره هو عين القول والصواب ونقول المخالف لان الارشيد يختار الواقت فاذا  
 اختار غير الارشيد صار غير الارشيد مختارا للواقف فيكون ممنوعا لانه تعطل  
 عقل مخالف لاطلاق المنقول عن هلال ولان الواقت اختار الارشيدية فكيف  
 يكون غير الارشيد مختارا اليه وايضا لو كان كل مختار للناظر مختارا للواقف  
 ما كان يستقل اذا لم يراع شرط الواقت والعجب من حمل نص هلال على  
 حالة الصبي وعدم الخلق في افتاء الشام على النظر الذي يملكه المفوض وهو  
 كونه للارشيد انتهى كلام الشيخ ابراهيم الغزالي امين الغزالي بدسوق وهو  
 تخفى بالقبول حقيقة قد اوضح اللبس وازال كل تحجب وحسد وقد  
 ايد ما قلناه فاحفظه وافهمه ورجع غيره ولا تلحظه والله تعالى اعلم  
 وفي مجموعة الشيخ ابراهيم الغزالي المذكور ما نصه في واقف شرط  
 النظر لنفسه في حياته ثم للارشيد من ذريته ثم اقام ابنه المعلوم ناظرا  
 في حياته وبعد موته بلا مشاركت له ومات قائم ابنه الاخير يدعى ارشيدية  
 على الابن الناظر وابنتها وطلب الحكم له ليس له ذلك لقول الدر لا يجوز  
 الرجوع عن الوقف اذا كان مسلما ولكن يجوز الرجوع عن الموقوف  
 عليه كالمؤذن والامام والمعلم الى الصلح ولا تغفل عن قوله المشروط  
 وان كان اصله وفي البحر التولية مخالف سائر الشروط لانه لا تغفر  
 فيها من غير شرط انتهى كلامه وحاصله الفرق بين الواقت والناظر  
 من حيث ان الواقت له التفويض لغير الارشيد بخلاف الناظر  
**سئل** في ناظر وقف سرحى ففوضه واستند نظر الوقف لابن البالغ  
 ثم عوفي من مرضه المذكور وتصرف ابنه في امور الوقف مدة التفويض  
 والاسناد المذكورين فهل يكون كل من التفويض والاسناد المذكورين  
 والتصرف المذكور في المدة المزبورة غير صحيح **الجواب** نعم كما في الاشياء  
**سئل** فيما اذا نصب القاضي امرأة من مستحق الوقف ناظرة عليه  
 فقام رجل منهم بعارضها في ذلك زاعما انه احق منها لكونه ذكرا وارشيد  
 والحال انها امينة اهل للنظارة كافية بمصالح الوقف ولم يشترط الواقت  
 النظر للارشيد فهل يمنع من معارضتها والحالة هذه **الجواب** نعم يمنع  
 حيث الحال ما ذكره الابوجه شرعي ولا عبرة بزمعه والمذكور والانوة  
 لا تمنع الرشيد **سئل** في ناظر وقف شرعي حصل له داء المفالج فاقدمه

**طلب**  
 فوض الناظر لابنه ثم عوفي لم  
 يصح التفويض

**طلب**  
 اذا لم يشترط للارشيد منع  
 المعارض والانوة  
 لا تمنع الرشيد

**طلب**  
 اذا حصل للناظر فاجح  
 لقاضي خراج ذهب  
 غيره



في الفراش وسفحه الحرم واعتقل لسانه وعجز عن تعاطي مصالح الوقف بالكلية  
 فخرج القاضى عن وظيفة النظر ونصب مكانه رجلين من مستحقى الوقف  
 اخراجا ونصبا شرعيين فهل يصح كل من النصب والاخراج المذكورين **الجواب**  
 نعم لان تصرف القاضى في الاوقاف مفيد بالمصلحة ويجب الافتاء والنفقة  
 بكل ما هو نفع للوقف وحيث راي القاضى المصلحة في عزله لتعطل مصالح  
 في ذلك فقد صح عزله كما في النهر وينعزل المشرك لو خابنا اي يجب على الحاكم  
 نزع ما اذا كان غير مأمون على الوقف كذا لو كان عاجزا نظر الوقف انتهى  
 فتى الدر المختار عن الفتح وفي البرزانية فان كان في نزع مصلحة يجب عليه  
 اخراجه دفعا للضرر وان شرط ان لا يترده احد فشرط مخالف للشرع  
 اه وفي البحر والاسكان ان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر  
 تولية الخائب لانه يخل بالمقصود وكذا تولية العاجزان المقصود لا يحصل  
 به **سئل** في ناظر ميم على وقف طرأ عليه العمى وهو قادر على تعاطي  
 امور الوقف ومصلحه يريد بعض المستحقين عزله بحج العمى فهل  
 يصلح الاجمى ناظرا ولا ينعزل **الجواب** نعم كما في الاشياء **سئل** في ناظر  
 وقف ارسل مع جاني الوقف الى بعض مستحقه استحقاقه في الوقف  
 والجاني يدعي الايضال والمستحق ينكر وصوله اليه من يد الجاني فهل يكون  
 القول قول الجاني في براءة نفسه عن الضمان بهنه لانه رسول والقول  
 قول المستحق في انه لم يقبض حتى انه لا يسقط حقه عن الناظر **الجواب** نعم  
 لما في فتاوى الانعري عن شرح الطحاوي لا سيما في وكذا في الثلاثة  
 من وكالة الترخائية وفي عبارتها اذا دفع رجل الى رجل مالا ليدفع  
 الى رجل قلده في الامر والمأمور به بالمال فالقول قول الذي يدعي الدفع  
 الى المأمور به في براءة نفسه عن الضمان والقول قول المأمور به  
 انه لم يقبض ولا يسقط دينه عن الامر ولا يجب اليه عليه اجمعا  
 وانما يجب على احد ما لا بد للامر من تصديق احدها وكذلك الآخر  
 فيجب اليه له على الذي كذبه دون الذي صدقه فان صدق المأمور  
 بالدفع فانه يحلف بالدفع فانه الاخر بالله ما قبض فان حلف لم يسقط  
 دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه وسقط عن الامر دينه  
 وان صدق الاخر انه لم يقبضه وكذب المأمور فانه يحلف المأمور  
 خاصة بالله قد دفعه اليه فان حلف براء وان نكل لزمه ما دفع اليه

**طلب**  
 يخرج الموقوف الخائب او العاجز  
 عن الوقف

**طلب**  
 يصلح الاجمى ناظرا

**طلب**  
 دفع الناظر استحقاق رجل  
 فانكر الرجل الوصول فلقول  
 الجاني في براءة نفسه

وكذلك

وكذلك لو ادفع عند رجل مالا ثم امره بالدفع ان يدفعه الوديعة الى فلان  
 فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل انتهى ومثله في وكالة  
 الاشياء مع حاشية البيهقي ولسان المحاكم والخاتمة وفتاوى ابن  
 نجيم من وكالة وفي فتاوى قاري الهداية من الدعوى **سئل** في ناظر  
 وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يبا شرعه وتقطعت مصالحها  
 الوقف فهل للقاضي اقامة قيم عنه الى ان يقدم **الجواب** نعم ويتصرف  
 القيم في الوقف بما فيه النفع للوقف والمسئلة في الخبرية تحت الاسماء  
 واجاب قاري الهداية عما اذا لم يعين النظر لاحد بانه اذا مات عن غير  
 وصي فالنظر للحاكم وان مات عن وصي فالوصي حكم في وقف **سئل**  
 في ناظر استدان لاجل ضرورة في الوقف مبلغا من الدراهم باذن القاضي  
 ثم عزله عن النظر ويزعم انه استدان المبلغ بمراجعة بمقتضى انه اشترى  
 من الدايين شيئا يسيرا بمبلغ زائد عن اصل الدين وان له الرجوع في غلة  
 الوقف بالزيادة المتزور فهل ليس له ذلك وبضم الزيادة من مال نفسه  
**الجواب** نعم والمسئلة في الترخائية والخبرية والبحر وغيرهم وفي الحاوي  
 الزاهدي قال اهل المصر للقيم ان لم تهدم المسجدة العام يكون ضرره في  
 القابل اعظم فله هدمه وان خالفه بعض اهل المحلة وليس له التاخير  
 اذا امكنه العمارة فلو هدمه ولم يكن فيه غلة في الحال فاستقرض العشرة  
 بثلاثة عشر في سنة واشترى من المقرض شيئا يسيرا يرجع في غلته  
 بالعشرة وعليه الزيادة انتهى **قول** هذا مخالف لما في الاشياء حيث قال  
 وهل يجوز للمتمولي ان يشتري متاعا بكثر من قيمته ويبيعه ويصرفه  
 على العمارة ويكون الربح على الوقف **الجواب** نعم كما حرره ابنت وهبان اه  
 وشبه في الدر المختار وقال الرعاي في حاشية البحر الا ان يقال لما لم  
 يلزم الاجل في مسئلة المقرض بقي شراء اليسير من كثير فتخص ضررا  
 على الوقف فلم تلزم الزيادة فكانت على القيم بخلاف مسئلة شراء  
 المتاع وبيعه للردم الاجل في حمله الممن اه وكنت فيما علقته على  
 الدر المختار عن البيهقي ان منشا ما قاله ابنت وهبان عدم الوقف  
 على الحكم لم تقدمه ثم ذكر ما مر عن الحاوي وقال هذا الذي يقتضيه  
 اه ويؤيده قوله في البحر بعد ذكر ما مر ايضا وبه انه نفع ما ذكره ابنت  
 وهبان من انه لا جواب للمنازع فيها اه ففلم ان ما ذكره ابنت وهبان

**طلب**  
 غابا لناظر للقاضي نصب  
 قيم عنه الى حضوره

**طلب**  
 اذا مات ولم يعي ناظرا  
 ولم يكن له وصي فالنظر  
 للحاكم

**طلب**  
 لا تلزم المراجعة في الوقف  
 بل يقتضيه ناظر



**طلب**  
يقول قول الناظر ثقة يمينه  
وقيل بلا يمين

بعت بخالف المتقول ومن حفظ حجة على من لم يحفظ **سبل** في ناظر وقف اهلي  
ثقة جعت اجرة دار الوقف وضربها في عمارتها وصر فيها الضرورية للارباب  
مصرف المثل في مدة تحمله والظاهر كما يكذب في ذلك فهل يقبل قوله يمينه  
في ذلك **الجواب** نعم وفي فتاوى الكاظمي في عتبات الحائري المتول قوله مع  
يمينه كما في الاسعاف وقيل كما في القينة ان كان معروفا بالامانة لا يحتاج  
الى يمين واقتى الشيخ اسمعيل بان يقبل قوله مع غير يمين ويكتفى منه بالامان  
ولا يجبر على التفسير شيئا وفي الحاوي الزاهدي في كتاب ادب  
القاضي ان الوصي بالثقة على التيمم والقيم على الوقف وماله الصبي  
والوقف في يده ويحوز ذلك من الامناء بحمل ما يكون في ذلك الباب  
قبل قوله بلا يمين اذا كان ثقة لان في اليمين تنفيرا للناس عن الوصاية  
فان اتهم قيل يحلف بالله ما كنت خنت في بشي مما اخذت به **سبل** من قاضي  
السام **سبل** في صرف الناظر للمستحقين قبل عزله وبعده وكذا  
لارباب الوظائف هل يقبل قوله في ذلك يمينه او لا **الجواب** الذي  
صرحوا به انه يقبل قوله فيما يدعيه من الصرف على المستحقين بلا يمين  
لان هذا من جملة عمله في الوقف واقتى به التمراسي رحمه الله تعالى  
وقال واختاروا في تخليص واعتمدت في القواعد انه لا يحلف قال العلامة  
الحير المي في حاشيته الفتوى على انه يحلف في هذا الزمان انتهى  
وذكر في البحر عرقا فاف الناصح اذا اجر الواقف وقيم اوصى  
الواقف او امينه ثم قال تبصرت القلة فضا عت او فرقتهما على الوقف  
عليهم فانكروا فالقول قوله مع يمينه في حاشيته المحوى على الاشياء في  
باب القضاء والشهادات والظاهر مع كلام صاحب القينة ان عدم التحلف  
انما هو في غير ما اذا اتهم القاضي ولا يدعي بشي معين وفيما ليس هناك  
مثل معين مع كلام فراجعه ان شئت وفيما ايضا من باب الامانات الناظر  
اذا ادعى الصرف قال بعض الفضلاء يعني الحير المي ينبغي ان يقيد  
ذلك بان لا يكون الناظر معروفا بالخيانة لاكثر نظار من مائة انتهى واقتى  
المولى ابوالسعود بان ان كان مفسدا مبذرا لا يقبل قوله بغير مال  
الوقف يمينه او ما من جهة قبول قوله بعد عزله فذا فتى بعض المفتين  
بانه يقبل قوله في الدفع للمستحقين مع يمينه مادام ناظرا **سبل** في حاشيته  
الاشياء من كتاب الامانات قال بعض الفضلاء انه يقبل قوله في الثقة

**طلب**  
في قبول قول الناظر في الدفع  
للمستحقين وارباب  
الوظائف

**طلب**  
الفتوى على انه يحلف في هذا  
الزمان

**طلب**  
اذا كان الناظر مفسدا مبذرا  
لا يقبل قوله بغير مال  
مال الوقف  
**سبل**  
يقبل قول الناظر في الدفع  
للمستحقين مع يمينه الخ  
ان كان معروفا  
بالامانة

**طلب**  
في قبول قول الناظر بعد الغزل

على الوقف بعد الغزل ويخرج منه قول قوله بعد الدفع للمستحقين بعد التام  
فانه قال لم يتصرح المصنف حكم المتولي بعد الغزل هل يقبل قوله في الثقة  
على الوقف من المال الذي تحت يده ام لا ام اراه صريحا لكن ظاهر كلامه  
ان قوله مقبول في ذلك اذا وافق الظاهر لغيرهم بان القول قول الوكيل  
بعد الغزل في دعواه انه باع ما وكل في بيعه وكانت العين حالكه وبعثا اذا  
ادعى انه دفع ما وكل يدفعه في براءة نفسه وان الوصي لو ادعى بعد موت  
اليتيم انه انفق عليه كذا يقبل وعلوه بانه اسنده الى حالة منافية للضمان  
وقد صرح بان المتولي كالوكيل في مواضع ووقع خلاف في ان المتولي وكيل  
الواقف او وكيل الفقراء فقال ابو يوسف بالاول وقال محمد بالتاني ومما هو  
صريح في قبول قول الوكيل ولو بعد الغزل **سبل** في القينة قال وكله وكاله  
سامة بان يقول باسره وينفق على اهله من مال الموكل ولم يعين شيئا لا نفقا  
بل اطلق ثم مات الموكل نظا له يمين ما انفق ومصرفه فان كان عدلا يهدى  
فيما قال وان اتهمه حاكمه وليس عليه بيان جهة الاتفاق ومن اراد  
الخروج من الضمان فالقول قوله وان اراد الرجوع فلا بد من البينة اه هذا  
صريح في قبول قوله في دعوى الاتفاق ولو بعد الغزل وتحقيقه ان الغزل  
لا يخرج عن كونه امينا فحينئذ ان يقبل قول الوكيل بقبض الدين انه دفع  
لموكله في حياته في حق براءة نفسه كما فتى به بعض المتأخرين كما تقدم اه  
ساقى المحوى ويستنبط من ذلك ان الناظر يصدق بيمينه في الدفع للمستحقين  
بعد عزله كالوكيل في قبض الدين اذا مات الموكل وصدقته الورثة في القبض  
وكذبوه في الدفع فالقول قوله يمينه لانه بالقبض صار المال في يده ودفعه  
فتصدقهم له بعد اعترافهم بانه مودع كاف فان حلف برئ وان نكل  
لزمه المال وقد افتى المحرم الوالد بانه يصدق بيمينه مادام ناظرا ولم  
يذكر نقلا والمسئلة تحتاج الى نقل صريح من كتاب صحيح حتى يطهر  
القلب في الجواب في القبول او عدم ما يرى في الكتاب والله  
الموفق للصواب **واما** قبول قوله بعد موت المستحقين فقال  
المرحوم الشيخ ملا الدين في شرح الملتقى في اواخر الوقف وكذا  
يقبل قوله لو ادعى الدفع للموقوف عليهم ولو بعد موتهم الا في ثقة  
زايدة خالفت الظاهر اه **واما** في دفعه لارباب الوظائف فقد  
سجل المولى الهام عمدة الانام شيخ الاسلام ابوالسعود اخذ في

**طلب**  
المتولي كالوكيل في مواضع

**طلب**  
في قبول قول الناظر بعد موت  
المستحقين

**طلب**  
لا يقبل قوله في الدفع لارباب  
الوظائف



العاوى مفتى السلطنة العلية عن سواله ربح المير في دفع الوظيفة المعينة للخطيب  
 او الامام او المؤذن هل تولد الناظر في ذلك بيمينه فاجاب **لا يقبل لما فيها**  
 من جانب الاجارة وهو لو استاجر اجر المصلحة المسجد ادى الدفع اليه لا يقبل  
 بخلاف ما لو ادعى الدفع للموقوف عليهم كما ولا الواقف فان القول قولهم في ذلك  
 بيمينه وهو المراءى بقولهم الموقوف عليهم بعدم ملاحظه جانب الاجارة فيهم  
 والله اعلم **قال** العلامة الشيخ محمد الفري التبراشي في فتاوى بعد  
 ذكر هذه الفتوى وهو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به **وقال** المولى  
 عطاء الله افندي في مجموعته **يجل** شيخ الاسلام زكريا افندي عن هذه المسئلة  
 يعني مسئلة قبول قوله فاجاب **بانه** ان كانت الوظيفة في متابلة الخدمة  
 فهو اجارة لا بد للمتولي من اثبات الاداء بالبينة والاخرى صلة وعطية يقبل  
 في ادائها قول المتولي مع يمينه واقفي من بعده من المباحخ الاسلاميه الى  
 هذا الزمان على هذا متمسكين بتجوز المتأخرين الاجرة في مقابله الطاعات  
 لكن قال التبراشي المتقدم في كتابه شرح تحفة الاقران بعد ذكره هذه  
 الفتوى وهو حق حسن غير ان على تأويل الاختلاف بخلاف ذلك **قال** المذكور  
 في الاسعاف والمضاف ودفع الكرايسى والاشباه من الامانات والبراهين  
 عن وقف الناصبي وغيره انه يقبل قوله في الدفع الى الموقوف عليهم بدو  
 تفصيل في ذلك الا ان **يجل** على الذرية لاعلى المرتفعة فيحصل التوثيق  
 بين الكلامين بلا ميم وقد اعتمد تفصيل المولى ابي السمور ديت التبراشي  
 المذكور في كتابه الزواهر على الاشباه والنظائر لكن بدو عز والى كتاب  
 وقاله العلامى في شرحه على التنوير وقد عزاه لحاشية اخي زاده من  
 العاديه بزيادة انه لا يضمن ما نكروه بل يدفعه ثانيا ما مال الوقف  
**وقال** فليحفظ **قال** العلامة الخیر الرملی فی حاشیته علی البحر والبراهین  
 عما عسكت به العاوى انها ليس لها حكم الاجارة من كل وجه وقد تقدم ان  
 فيها شوبك الاجرة والمصلحة والصدق ومقتضى ما قاله ان يقبل قول في حق  
 برائة نفسه لاني حق صاحب الوظيفة لانه امين فيما يده خيل من الضمان  
 في الوقف لانه عامل له وفيه ضرر بالوقف فالافتاء بما قاله العلامة متبر  
 وقوله الفري هو تفصيل في غاية الحسن فليعمل به في غير محله اذ يلزم  
 تفصيل الناظر اذا دفع لهم بلا بينة لتعديهم فانهم **قال** تفصيل المولى  
 ابي السمور في غاية الحسن باعتبار التمثيل بالاجرة اذا استعمل

الناظر رجلا يحتاج الى البينة في الدفع له منى مثلا وقول العلماء محمول على  
 الموقوف من الاولاد لا رباب الوظيفة المشروط عليهم العمل لا ترى انهم  
 اذا لم يعملوا لا يستحقون الوظيفة منى كلاجرة لا محالة وهو كما انه اجبر فادان  
 اكتفينا بيمين الناظر بيمينه عليه الاجر لاسيما نظرا هذه الزمان والله المستعان  
 وهذا ما ظهر لنا في هذا الاوان على حسب الامكان وبالله التوفيق وهو  
 الها دى وعليه في كل الامور اعتمادى **سئل** فيما اذا دفع الناظر استحقاق  
 رجل توفي من المستحقين الى جماعة في درجة المتوفى من اهل الوقف دى  
 رجل آخر من مستحقى الوقف انه يشارك الجماعة في الاستحقاق المذكور  
 ويطلب الناظر بما يخصه في السنين الماضية فهل اذا ثبت دعواه  
 بالوجه الشرعى فطلبه على المتناولين لذلك لاعلى الناظر **الجواب** نعم اذا  
 الناظر دفع ما يستحقه غير المدفوع اليه على طم انه يستحقه المدفوع  
 اليه فلا ضمان عليه في ذلك لعدم تعديه بعدم علم المستحق ولا مطالبة  
 به مع عدم الضمان وقد افتي بذلك الخیر الرملی في الوقف والعلامة  
 الشيخ اسمعيل ولا ينافي هذا ما في صور المسائل نقله عن نقد المسائل  
 من انه اذا دفع للجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر والارجع على  
 الجماعة اخذ من مسئلة الوصى اذا قضى ديت الميت بجميع التركة  
 ثم ظهر ديت اخر فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء رجع اليه ديت عليه والا  
 على القابضين الخ اذا دفع في مسئلتنا بحق بالتصرف ولو منهم من الذرية  
 فهو كالدفع بقضاء **قول** تامل فيما اجاب به عن دفع المناقات فانه لم يظهر  
 لي وفي فتاوى ابي نجيم ما يخالفه فان فيها نقلا عن فتاوى الشيخ يحيى بن  
 الشيخ زكريا **سئل** في وقف على الذرية فرق الناظر كسنتين على جماعة  
 منهم ثم اثبت واحد منهم وقفى به على الناظر وطالبه بما يخصه في الماض  
 فهل له ذلك اجاب **ان** دفع للجماعة بغير قضاء رجع بما يخصه على الناظر  
 والارجع على الجماعة اخذ من مسئلة الوصى اذا قضى ديت الميت بجميع  
 التركة ثم ظهر ديت اخر فانهم قالوا ان دفع بغير قضاء رجع اليه ديت عليه  
 والاعلى القابضين ولا يعارضه في القينة لو قضى لدخول اولاد البنات  
 بعد مضي سنين فانه يظهر حكمه في المستقبل لاني للماضي الا اذا كانت العقلة  
 قائمة لان دخولهم مختلف فيم يخالف ما نحن فيه للافتاء **قال** وهذا  
 ما مر نقله عن صور المسائل وقد ذكر المصنف سوالا اخر اخر ما مر ذكر



الجواب بانهم الذي رقت عليه في السادس من الوقف من النزاية في ضمن  
 سلة انه اذا برهن على القرابة قبضوه ولذلك نظير وهو ان لو صرف  
 الناظر لبعض المستحقين واحرم الباقي للرجوع على الناظر لتدبيره وعلى  
 المستحق لاخذ ما لا يستحقه والناظر هذا لم يتعد تقييد الجهة الاخرى مما  
 يدل على ذلك ما قالوه من ان الوصي اذا اراد ان يدين بعد ثبوته واذا ان  
 لم يظهر دية اخر فانه لا يرجع عليه وانما يشارك ويجعل ذلك افعى الخير الرب  
 ايضا وهذه المسئلة تقع كثيرا فلتحفظ فانها محصية واقتى المهنداري في  
 الخ دفع لاخته نصف الوقف ظاناً انه بينهما ايضا فافظها ان الملائكة ان لم  
 الرجوع عليها قبضت **سئل** فيما اذا تأسبب ناظر الوقف مع المستحقين  
 على ما قبضه من الوقف في سنة معلومة وما صرفه في مصارف الوقف الضرورة  
 وما خضع كل واحد منهم من فاضل الغلة وصدره كل منهم على ذلك وكتب  
 كل منهم وصولاً على ذلك فهل يعمل بما ذكر من المحاسبة والصرف والتصدق  
 بعد ثبوته شرعاً وليس لهم نقض المحاسبة بدون وجه شرعي **الجواب**  
 نعم وقد افتى بذلك الشيخ اسمعيل **سئل** فيما اذا كان زيد متولياً على وقف  
 بر وفي كل سنة يكتب مقبوضه ومصرفه بمعرفة القاضي بموجب دفتر  
 مصفى با مضائه والآن اخذ شخص التولية عن زيد وبكله ان يحاسبه على  
 مقبوضه ومصرفه في المدة الماضية فما ينفصل يعمل بدفاتر المحاسبة المصفاة  
 المذكورة **الجواب** نعم يعمل بدفاتر المحاسبة المصفاة با مضاء القضاة ولا يكتف  
 الى المحاسبة ثانياً كتبه الفقير عبد الرحمن الهادي كذلك **الجواب** كتبه محمد بن  
 ابراهيم بن عبد الرحمن الهادي كذلك **الجواب** كتبه على بن عبد الرحمن  
 الهادي كذلك **الجواب** كتبه الفقير محمد بن عبد الرحمن الهادي كذلك **الجواب**  
 كتبه الفقير محمد بن علي بن ابراهيم بن عبد الرحمن الهادي كذلك **الجواب**  
 بخطوطهم **سئل** فيما اذا وكلت هذه الناظرة على وقف معلوم زيداً في  
 تقاطع مصالح الوقف من قبضه وصرفه وتعبير وغيره فكيف ينفذ ذلك  
 مدة وقبض غلة الوقف وصرف بعضها في لوازم الوقف وهما تارة الا  
 مصرف المثل في مدة تخلفه فهل يقبل قوله بيمينه في ذلك حيث لا يكتد به  
 الظاهر **الجواب** نعم والمسئلة في الخبرية من الوقف في موضعين وفي الخبر  
 وغيره وسياتي تمام الكلام عليها واخر هذا الباب **سئل** فيما اذا بنى

**مطل**  
 دفع لاخته النصف فظفها  
 لها ذلك الوقف يرجع  
 ليس للمستحقين نقض  
 المحاسبة مع الناظر  
 بلا وجه شرعي

**مطل**  
 يعمل بدفاتر المحاسبة المصفاة  
 با مضاء القضاة

**مطل**  
 يقبل قول وكيل الناظر بيمينه حيث  
 لا يكتد به الظاهر

ناظر

ناظر وقف اهلى في ارض الوقف بناء لنفسه واشهد عليه بذلك بينه وهو  
 يدفع اجرة مثل الوقف لجهة الوقف الموقوف فهل يكون البناء للناظر  
 ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله وعليه اجر على الارض **الجواب** نعم قال في  
 الاشياء واما البناء في الارض الوقف فان كان الباقي المتولي عليه فان  
 كان مال الوقف فهو وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو  
 وقف وان لنفسه فهو له **اقول** لكن ذكر المؤلف في محله اخر ما نصه **سئل**  
 خاتمة الحقيق الخير الربلى عن رجل بنى في ارض الوقف بغير مسوغ شرعي فما  
 حكمه اجاب ان كان الباقي هو المتولي فان كان من ماله الوقف فهو  
 وقف وان كان من ماله للوقف او اطلق فهو وقف وان لنفسه فهو له  
 ويكون متعدياً في وصفه فيجب دفعه لو لم يضر فان اضر فهو المضيع  
 لانه لا يملك دفعه لما فيه من ضرر الوقف ولا الانتفاع به لما فيه من  
 التصرف من ارض الوقف فقد ضيع ماله وفي هذه الصورة يقسق  
 المتولي ويستحق العزل لتعديه بهذا التصرف وافتى كبيرون بان  
 يتملك للوقف باقل القيمتين شروعا وغير منزعج بماله الوقف في صورة  
 الضرر وان كان الباقي غير المتولي فان كان للوقف فهو وقف وان  
 لنفسه او اطلق رفعه ان لم يضر ارض الوقف فان اضر فالحكم ما تقدم  
 ذكره فقد علمت الاحكام مستوفاة في هذه المسئلة **سئل** فيما اذا  
 غرس ناظر وقف اهلى في ارض الوقف غراسا لنفسه واشهد عليه  
 بذلك وهو يدفع مثل اجرة الارض لجهة الوقف فهل يكون ذلك  
 الغراس للناظر ولا يكون ذلك خيانة موجبة لعزله **الجواب** نعم كذا افتى  
 جدي العلامة عبد الرحمن الهادي كما رايته بخطه **اقول** فيه ما علمت مما تقدم  
 عن الخير الربلى من انه يكون متعدياً وفي جامع الفصولي ليس  
 للوصي في هذا الزمان اخذ مال اليتيم مضاربة ولا للمقيم ان يزرع  
 في ارض الوقف **اقول** قال في البحر بعد نقله ذلك فاذا ثبت عند القاضي  
 انه زرع ينبغي ان يكون خيانة يستحق فيها العزل **اقول** الا ان يجعل على  
 ما اذا لم يدفع الاجرة للمستحقين **سئل** فيما اذا كان زيد مقرباً في  
 امامة جامع بموجب برائة سلطانية بياشرها ويتناول معلومها اليه  
 من جهة الوقف مدة مديدة والآن ابرز عمر برائة مقدمة التاريخ  
 متضمنة لترجيح الامامة له ورفع زيد عنها ما اكثر من سنة وقام يطالب

**مطل**  
 فيما اذا بنى الناظر  
 لنفسه في ارض الوقف

**مطل**  
 بنى الناظر في ارض الوقف فان  
 من ماله الوقف او ماله للوقف  
 او اطلق فهو وقف وان  
 لنفسه فهو له

**مطل**  
 فيما اذا غرس الناظر لنفسه  
 في ارض الوقف

**مطل**  
 لا ينقل صاحب الوظيفه  
 الا بعد علمه بالعزل



**مطلب**  
تسعة  
المسئلة  
التي  
يطلب  
ما يأخذ الناظر من طريق  
الاجرة

**مطلب**  
لا يستحق الاثني بالشرع  
الاجرة  
اذ كان النقص في القيمة  
فقط وليس لانها  
يصير متوليا  
ايضا

**مطلب**  
لا يجوز عزل صاحب وظيفة  
تأخير جنة  
**مطلب**  
اذا شرط في وقف متوليا  
والناظر فلا يجمع واحد  
بينهما

**مطلب**  
لا يجوز تقصير المتولي بدون  
علم الناظر

زيد اعمام الوظيفة قبل ذلك وزيد لم يعلم بذلك فهل يمنع عمره من ذلك  
ولا يستحق المعلوم من التاريخ الزيد **الجواب** نعم قال في الاشباه من قاعدة  
المسئلة تجلب التيسير وتقتضي عزل الوكيل على علمه وفعله لا يمنع وكذا  
القاضي وصاحب وظيفة **ا** ما قضي بذلك الشيخ اسمعيل ما يأخذ  
الناظر من طريق الاجرة والاجرة بدون الفعل محرر عن الخاتمة ترك  
صاحب الوظيفة مباشرتها في بعض الاوقات المشروط عليه فيها  
العمل لا ياتى عند الله تعالى غايته انه لا يستحق المعلوم **ا** بحر وقيل ايضا لا يستحق  
الاثن بالشرع **ا** وفي الاشباه وقد اختلف كثير من الفقهاء في ما نفاها سببا  
معالم الوظائف من غير مباشرة انتهى **سئل** في وقف له ناظر من ذرية  
الوقف بحر حجب حجة تقرير يده وهو عدل امين كاف بمصالح الوقف  
قام رجل آخر من الذرية يعارضه بالنظر بدون وجه شرعي زاعما انه قرر  
في وظيفة النظر بمقتضى ان الواقف شرط لوقفه ناظرا ومتوليا من  
الذرية مستندا في ذلك للكتاب وقف في يده منقطع الثبوت ولما هو  
مكتوب في حجة تقرير الناظر انه كورانه مقرر في التولية والنظر لغير  
الوظيفة عن مباشر شرعي وان الناظر قد جمع بين الوظيفة والحال انه  
الناظر لم يسبق تصرف من الذرية بوظيفة تولية ونظر منفردا كل  
منها عن الاخر بطريق الاستقلال من زمن الواقف الى الآن بل النقص  
في وظيفة النظر وحدها وليس هناك وظيفة تولية ولا تصرف بها  
احدا صلا من القديم الى فكيف الحكم **الجواب** حيث كان التصرف المذكور المدة المتطا  
على الخصال المذكور يمنع المعارض في ذلك سيما وقد بيني امه عن شعور الوظيفة  
عن مباشر والباشر موجود ولا يجوز عزل صاحب وظيفة ما يخير جنة  
والقيم والمتولي والناظر في كلامهم بمعنى واحد كما تشهد به فروعهم خيرة  
**سئل** فيما اذا وقف زيد وقفا وجعل له متوليا وناظرا امي مشرفا عليه فهل  
يجوز ان يجمع رجل واحد بين الوظيفة **الجواب** لا يجوز ان يجمع واحد بين ما يجب  
يكون متوليا وناظرا لانه يلزم على ما ذكره الناظر في انفراد الواحد بالتصرف  
والواقف اعتمد على راي اثنين ونظرهما تصرفا ولم يرض بواحد كذا في الخيرة  
وغيرها **سئل** في وقف له ناظر ومتولي بموجب شرط وقف في كتاب  
وقف وكل منها منصوب من قبل الواقف وليس المتولي منصوبا من  
قبل الناظر ولا وكيله عنه ولا ما ذواته من طرفه ويريد المتولي التصرف

في الوقف

في الوقف وحده بدون علم الناظر ولا رايه ولا اطلاع فهل ليس له ذلك **الجواب**  
في الفتاوى الخيرية القيم والمتولي والناظر في كلامهم واحد كما تشهد بذلك  
فروعهم المتأقنة عليه الملك الفاظ بينهم ذلك من كان اهل الفقه وعرف  
اصطلاحهم وشمل اسم الفقهاء **ا** وفي الاشباه عن الخاتمة ما شرط الواقف  
لاثنين ليس لاحدهما الانفراد **ا** وفيها من الوكالة الشئ الموصى لاثنين لانه  
احدهما كالوكيلين والوصيين والناظر **ا** ونحوه في التنويرات الواقف  
اعتمد على راي اثنين وعلمها فلا يجوز انفراد احدهما وقد اختلف في ذلك كثير من  
العلماء وان قلنا انه اى الناظر بمعنى المشرف ففي ادب الاوصياء لا يجوز  
للوصي ان يتصرف بدون راي المشرف في ادب الاوصياء ولا يجوز للوصي  
ان يتصرف بدون راي المشرف وعلمه وفي الخيرية من الوقف وانت على  
علم بان الوقف يستحق من الوصية وان في مسائله تنزع منها وهذا ظاهر  
لا يخفى عليه ويظهر للفقير بادق امالة النظر اليه **ا** وفيها وقد مر جوابا لا يخفى  
تصرف الوصي الا بعلم المشرف فكيف المتولي **ا** فان كان الناظر بمعنى المتولي  
ادعوى المشرف دها ما وكيلا عن الناظر ووصيا عن فعله كل منها لا يجوز  
للمتولي الانفراد بالتصرف بدون علم الناظر بمعنى المتولي ادعوى المشرف  
وها ما وكيلا عن الناظر ووصيا عن اطلاعه على ما ظهر مما ذكرناه واما اذا  
المتولي منصوب من قبل الناظر فيكون وكيل عنه او ما ذواته من قبله وفعل  
الوكيل او ما ذواته ينفذ على الوكيل والاذن والله سبحانه الوقف **سئل**  
لا يخالف هذا ما نقله المؤلف في محل آخر عن فتاوى الشلبي من الوقف من  
القسم الثاني ونصه نعم لولد زيد المذكور ان يجمع بين وظيفة الجباية والمباشرة  
بالوقف المذكور اذ لم يوجد في شرط الواقف المنع من الجمع بين رظيفتين اذ لا  
معارض في القيام في الوظيفة المذكورتين بل قيام الجاني لوظيفة المباشرة  
اشد ضيقا من القالب ان مباشر الوقف انما يعتمد فيما يضبطه على اطلاع الجاني  
والله اعلم لان هاتين رظيفتين متباينتين بخلاف النظر والتولية فانها بمعنى  
واحد كما علمنا فاذا شرط الواقف ناظرا ومتوليا كان شرط وظيفة النظر  
المرادفة للتولية للخصيص فلا يجوز ان ينفرد بها الخاتمة شرط الواقف  
لان مقصوده اجتماع راي شخصيه في تعاطي امور الوقف وليس راي الواحد  
كراي الاثن فليس مقصوده تعدد الوظيفة بل تعدد صاحبها اما الجباية  
والمباشرة قلنا كانتا متباينتين كان مقصوده تعدد الوظيفتين سرا واجتمعا

**مطلب**  
ما شرط الواقف لاثنين ليس  
لاحدهما الانفراد

**مطلب**  
الوقف يستحق الوصية  
وتنزع مسائله منها

**مطلب**  
يجوز الجمع بين رظيفتين  
الجباية والمباشرة



**مطلب**  
ليس لنا طاعة في المتولي  
الا بالاشتباق نظرته  
بشرط الوقف

**مطلب**  
في مسائل ما دونه الناظر على  
الدعاوى المتعلقة بالوقف

**مطلب**  
فيما اذا اشكل المستحقون على  
الناظر للحجاسة والعبارة  
فهم من مال الوقف

**مطلب**  
يد الناظر على الوقف يد امانة  
لا يد عدوان

**مطلب**  
لناظر صرف شيء من مال الوقف  
لكتب الفتوى ويجازى  
الدعوى لاستخلاصه

**مطلب**  
اخذ القاضي واعوانه  
كاخذ المصوح

**مطلب**  
في عدم رجوع الناظر بما صرفه  
لنعم مدعي غلة الوقف

في شخص واحد وفي شخصين كاللشرط وطيفة امانة واذا انفق مقامهما واحد  
لخصر مقتصد الوقف وقد نقل في الجران المتولي ان يستاجر المؤنة في خدمة  
المسجد باجر المثل اه وسباق قريبا ما يورده ايضا **سئل** في نظر الوقف بر  
بما رضونه متولية في التصرف بامور الوقف الا باذنتهم ولم يعلم ان نظارتهم بشرط  
الوقف فهل ليس بهم ذلك الا ان ثبت نظارتهم بشرط الوقف **الجواب** نعم كمال  
افتي به الشيخ اسمعيل **سئل** فيما اذا اسكنت هند في دار موقوفة للاستفلا  
عدة سنين بالتقلب بلا اجارة ثم طالها الناظر بالاجرة فاستغنى بلا وجه شرعي  
فادعى عليها بذلك لدى حاكم شرعي والزمها بالاجرة وغرم بسبب ذلك مبلغا  
دفعه من مال الوقف لابطاله من دفعه ويريد احتسابه على الوقف فهل ذلك  
**الجواب** نعم كافي بالخبرة **سئل** في متولى وقف اهل عمر في الوقف عمارة ضرورية  
وضعت عليها مال الوقف مصرف المثل فلم يصدقها المستحقون وشكوا عليه  
لحاكم والغسوا الكسوف والوقوف على حرفه المذكور وعلى ما كلف الوقف الحاجة  
للتعمير والترميم والحجاسة على ابراء الوقف ومصارف فكشف عليها كما  
التسرا فاذا التعمير المذكورة ثابتة في محالها كما خرد المتولي وثبت ما اوعاه  
بالوجه الشرعي وكتب بذلك حجة شرعية ودختر محضر بمقتضى القاضي  
وغرم الناظر من مال الوقف على ذلك ما لا بد منه فهل له احتسابه على الوقف  
**الجواب** صرح علماء وانا ان يد الناظر على الوقف يد امانة لا يد عدوان فحيث  
اخذ من المبلغ المذكور من مال الوقف ولم يمكنه دفع الاخذ عن اخذه فلكل  
احتسابه على الوقف وفي البحر وكثير من الكتب للقيم صرف شيء من مال الوقف  
الى كتب الفتوى ومحاضر الدعوى لاستخلاص الوقف من ايدي ذوي  
الشركة خيرية من الوقف ومثل في الفتنة من باب تصرفات القيم وفيها  
ايضا قد صرح علماء وانا فاجبة بان يد الناظر على الوقف يد امانة لا يد عدوان  
قال في الذخيرة وان باع الارض وقبض الثمن فهلك في يده فلا ضمان عليه  
ويكون الثمن عنده امانة واخذ القاضي واعوانه المال كاخذ المصوح وقد  
قال كثير من علماء المتأخرين عن قضاء زمانهم سموها باسم القضاء وهم  
باسم المصوح احق فلا يضمن حيث لم يمكنه دفعه والله اعلم بجوز اخذها  
نفس الكتابة ولا يجوز الاخذ على نفس الحاسبة لان الحساب واجب عليه  
بجر من تصرفات الناظر **سئل** في ناظر وقف اهل صنع دعوى زبد وعمرو  
اختصا بها بكمال ربح الوقف لانفرادهما في الدرجة العليا واثبت انه بين

جميع ذرية الوقف المتناولين لذلك بموجب حجة ومرفق بسبب ذلك ما  
قررت اقتطع منها مائة من مال الوقف ويريد اقتطاع بقية ما يدعي صرفه  
واثبت بالبين في وجه المستحقين انه صرف المبلغ قبل له الرجوع في ذلك على  
من يساويه في الدرجة ومن هو اسفل منه من المستحقين بسبب المنع **الجواب**  
الفلة الحاصلة من الوقف بعد مصارفة ملك الاربابها موروثة لهم والدعوى  
التي صرفت من اجلها متعلقة بالفلة وليست لدفع غايلة عن نفس الوقف  
بل عن شركه في الفلة التي هي ملك له ولهم واذا خسر الشريك بسبب  
الدعوى لا يرجع الا بمسوغ شرعي قال في جواهر الفتاوى اية بنت  
ورثا دارا فدعى مدعي على الابن فيها وكشف خسران بسبب الدعوى لا يرجع  
ا فلا رجوع له عليهم الا ان يقولوا له شيئا يرجع الرجوع بذلك وليس له  
الرجوع في حال الوقف لانه ليس لدفع غايلة عن الوقف ولا جلب منفعة  
فانه يبقى على حاله سواء ثبت انه للمدعي او للممنوع عنه وليس بدعوى  
متعلقة بعين الوقف على انه ان كان صرفه من ماله لا امر متعلق بعين  
الوقف وادعى بذلك لايكون القول قوله وليس له الرجوع الا باذن  
القاضي كما صرح بذلك في البحر وهذه الدعوى ليست لدفع صايل عن  
الوقف بل في استحقاق الفلة انها لفلان وفلان ولا دخل للوقف في ذلك  
فلا يسوغ له الرجوع بما صرفه بسبب ذلك الا في حال الوقف ولا على  
المستحقين الا بوجه شرعي **سئل** فيما اذا كان لوقف اهل ثلاثة نظار  
تحت ايديهم مبلغ معلوم من الدوام بدل عن بعض عقاراتها لوقف المزبور  
المستبدلة بالوجه الشرعي فادعى مستحقو الوقف على النظاريان لانه حصه  
في المبلغ وطالبوه بقسمته عليهم فترا فترا مع النظار يخصموا له الذي حاكم  
شرعي وكتب بذلك حجة وغرم النظار من مال الوقف بسبب ذلك ما  
لا بد منه فهل لهم احتساب ذلك **الجواب** نعم كما مر **سئل** في جافع لمرام  
وخطيب مات بمقتضى وعجز البعض وظهر حياته من البعض فقرر القضاة  
الوظائف متعاقبا على رجل اهل ومحل ولحق لها بشهادة اهل الجامع وعرض  
الامر الى السلطان نصره الرحمن فقرر الوظائف على الرجل المرقوم باوامر  
سلطانية فهل يكون التفرع من المزبور صحيحا **الجواب** نعم **سئل** في ناظر وقف اهل مقرر في وظيفة النظر بموجب  
صلك من قبل القاضي شرعي لم يجعل له شيئا في مقابلة عمله في الوقف

**مطلب**  
اذا خسر الشريك بسبب الدعوى  
لا يرجع الا بمسوغ شرعي

**مطلب**  
ما صرفه من مال الامر متعلق بعين  
الوقف ليس له الرجوع به الا اذا  
صرفه باذن القاضي

**مطلب**  
له احتساب ما صرفه لدفع الدعوى  
على مال الاستبدال

**مطلب**  
يخص تفرع رجل واحد من اولاد  
واما ما وخطيبا

**مطلب**  
سائل  
فيما سخط الناظر بمقابلة  
عمله في الوقف



من ربه ولا شرط له **فيما** الواقف وعمل في الوقف فهل يستحق اجرة المثل اذا عمل في مقابلة عمله **الجواب** نعم **اقول** قال في البحر ما بيان ماله فان كان من الوقف فله الشرط ولو كان كثر من اجر المثل وان كان منصوب القاضى فله اجر مثله واختلفوا هل يستحق بلا تعيين القاضى فنقل في الفتية اولان القاضي لو نصب مطلقا ولم يعين له اجرا فسمى قيمته فلا يبيى له وثانيا ان القيم يستحق اجر المثل سعيه سواء كان له القاضى او اهل المحلة اجرا ولا يبيى لا يقبل القوامه فلا هو الا باجر والمهود كما للشرط وروى الخبر الرولى في جوابه يحمل القول الاول على ما اذا لم يكن معهودا **سئل** في الناظر اذا احوال المستحقين على الحوائت والبيوت وهم باخذون الاجرة من السكان فهل يستحق معلوما لذلك **الجواب** لا يستحق معلوما لذلك والحالة هذه والمسئلة في الاشياء من الامانات ومثله في البحر وغيره **سئل** في الناظر اذا اراد اخذ العشر من كامل غلة الوقف نظير اجرة عمله وهو قد راجع مثله وبقا رضى بقية المستحقين زاعمين ان له عشر القاضى بعد المصارف فهل له ذلك **الجواب** حيث كان العشر اجرا مثله ولم يجعل له الوقف شيئا له اخذه من كامل الغلة قبل حساب المصارف **سئل** في الناظر وقف اهل جعل للقاضي عشر المحصل من غلة الوقف نظير عمله في الوقف فهل له اخذه **الجواب** نعم اخذ ذلك من الغلة اذا اهل في الوقف اذا كان ذلك قدر اجر مثله كما في الخلاصة والبرازية والصواب ان المراد من العشر اخذ مثل عمله حتى لو زاد على اجر مثله رد الزايد كما هو مقرر معلوم ويؤيده ان صاحب التولوية بعد ان قال جعل القاضي للقيم عشر غلة الوقف قال قدر اجرة مثله ثم رأت في اجابة السائل ومعنى قوله القاضي جعل له عشر اى التي هي اجر مثله لا ما توهجه ارباب الافتراض القاسدة الخ بمر زاده على الاجزاء من القضاء **اقول** وكنت في حاسنى على البحر على كلية الخبر الرولى عليه بعد كلام ما نصه فتجران الواقف ان غير له ربيعا فهو له كغيره ان اقله على حسب الشرط عملا ولم يعمل حيث لم بشرطه في مقابلة العمل كما هو مفهوم من قولنا على حسب ما شرطه وان لم يعين له الواقف وعين له القاضى اجرة مثله جاز وان عين اكثر من عشرين الزايدة اجرة المثل هذا ان عمل وان لم يعمل لا يستحق اجرة وعمله صرح في الاشياء في كتاب الدعوى وان نصيب القاضى ولم يعين له شيئا بنظر ان كان المهود ان لا يعمل الا باجرة المثل

**مطل**  
اذا احوال المستحقين لا يستحق معلوما لذلك

**مطل**  
لناظر اخذ العشر اذا عمل

**مطل**  
الصواب ان المراد من العشر اخذ اجر مثل عمله

**مقدم**  
فيما يستحقه الناظر على الوقف ولا يستحقه

فلا جرة المثل لان المهود كما للشرط والافلا شئ له فاختتم هذا الخبر فان ربيى اليه المصير لان المفهوم من عباراتهم والمبادر من كلامهم انتهى **سئل** فيما اذا وكل ناظر وقف زيد ايتعاطى عند امور الوقف ولم بشرط له اجرة على ذلك ففقط زيد ذلك عدة فهل ليس له اجرة على ذلك **الجواب** نعم ولا اجر للوكيل الا بالشرط ان شاء من الامانات وفيه العامل لغيره امانة لا اجر له الا الوصى والناظر فيستحقان بقدر اجرة المثل اذا عملا الا اذا شرطوا لواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالاجل **سئل** في ناظر الوقف الاهلى اذا مات بمجهلا غلات الوقف بعد قبضتها ولم توجد فهل لا يضمنها **الجواب** نعم كما في التفسير وشرح **اقول** اطلقت المسئلة في كبريت الكتب ووقع فيها كلام من وجهه الاول ان قاضى خان قيد ذلك بمحتوى المسجد اذا اخذ غلات المسجد ومات من غير بيان قال العلامة البزى اما اذا كانت المسئلة مستحقة لغرم بالشرط فيضمن مطلقا به ليل اتفاقا كغيره فيما اذا كانت الدار وقفا على اخرون غابا بحدوها وتبين الحاضر غلتها التسع سكين ثم مات الحاضر وترك وصيا لم حضر الغائب وطالب الوصى بنصيبه من الغلة قال الفقهاء ابو جعفر اذا كان الحاضر الذى قبض الغلة هو القيم على هذا الوقف كان للغائب ان يرجع في تركه الميت بحصته من الغلة وان لم يكن هو القيم الا ان الاخوين اجرا جميعا كذلك وان اجر الحاضر كانت الغلة كلها له في الحكم ولا يطيب انتهى كلامه وهذا مستفاد من قولهم غلة الوقف وما قبض في يد الناظر ليس غلة الوقف بل هو مال المستحقين بالشرط قال في الاشياء من القول في الملك وغلة الوقف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل انتهى وينبغي ان يلحق بغلة المسجد ما اذا شرط ترك شئ في يد الناظر للحارة كذا حرره الشيخ شافعا مثلا على الترك في الثاني ان الامام الطرسوسى في دفع الوسائل قيد ضمانه بما اذا طالبه المستحق ولم يدفع له ثم مات بلا بيان اما اذا لم يطالب فان محمود امعروفا بالامانة لا يضمن والا ضمن واقرة في البحر على تقبيد ضمانه بالطلب اى فلا يضمن به وانه ما به فيضمن وهو ظاهر وبه افتى الشيخ اسماعيل الحالك لان ضمانه متعديا بالمنع لكن ذكر الشيخ صالح في زواهر الخواصر انه يضمن وان لم يطالبه المستحق لان لما مات مات بحقه لا فقه ظلم وقبده بحسب ما اذا لم يميت في اوقاف ما اذا مات على غلة لا يضمن لعدم تملكه من البيان بخلاف ما اذا مات بمصرى ونحوه واقرة العللى في الدراخما وكنت فيما علقته عليه ان عدم تملكه من البيات لومات فحادة انما يظهر لومات عقب قبضة الغلة فامل

ق  
١٤٨  
**مطل**  
وكيل لناظر لا اجر له الا بالشرط  
في غلة الناظر



والحاصل ان المتولي اذا قهر غلة الوقف ثم مات مجهلا بان لم توجد في تركته ولم يعلم ما صنع بها الا بصحتها في تركته مطلقا كما هو المستفاد من اغلب عباراتهم ولا كلام في ضمانه بطلب المستحق ولا في عدم ضمانه لو كانت الغلة لمسجد او ما الكلام فيما لو كانت غلة وقف لها مستحقون ما يكون لها اهل بصحتها مطلقا على ما بينهم من تقيد فاصح في ان اذا كان غير محمود ولا معروف بالامانة كما يحده الطرسوسي او اذا مورة مرضى ولا نجاة كما يحده في الزواهر فليتنا على كافي في **سبيل** في مبلغ من النقود موقوف من قبل واقف زيد على عتقائه بحكم بصفته وهرخت بد امرأة منهم ناظرة عليه فانت عن تركته مجهلة له ولم يوجد في تركتها فضل تضمنه في تركتها **الجواب** نعم الناظر لو مات مجهلا للمال البذل ضمنه كما في الاشياء اى لثمن الارض المستبدلة **قلت** فغير الوقف بالاولى كالدراهم الموقوفة على التفرق بجوارحه قال المصنف يعني صاحب التنوير واقره ابنه في الزواهر اعلاني على التنوير من الايباح **سبيل** في دير او قاف تحت يد راهبه الناظر الشرعي فعلى الناظر وعلى غلة الاوقاف موجودة وللناظر بعده بينة شرعية تشهد على كونه في الغلة الموجودة مختصة بالوقف من غلته فهل اذا اقامها تقبل وتنف في مصارفها المعلومة **الجواب** نعم **سبيل** فيما اذا كان زيد مقررا في وظائف عمل مشغلة على امانة وتولية وغيرها من وظائف العمل بما لها من المعلوم من جهة الوقف في زاوية بموجب مستند شرعي بيده وباشر ذلك مدة ثم عزل عن نصف الوظائف المزبورة في اثناء السنة بعد ما شرته فهل يستحق من المعلوم بحساب المدة التي عمل فيها **الجواب** نعم كما في الاشياء وانفع للمال **سبيل** فيما اذا وقف زيد عقار له على ذرية فزعم رجل منهم ان مقررا في وظيفة عمل في الوقف المزبور مستندا في ذلك لما ذكرها في برائة في يده وبطالب متولى الوقف بمعلومها عت مدة ما حضية والحال انه لم يباشر الوظيفة في المدة المزبورة اصلا والمتولي ينكر وجود الوظيفة في الوقف فهل على تقدير ثبوتها لا يستحق معلومها في المدة المزبورة **الجواب** نعم في البحر لا يستحق الا ما يباشر العمل وفي الاشياء وقد اعتر كثير من الفقهاء في زماننا فاستباحوا اعمال الوظائف من غير مباشرة او في فتاوى النبي المتولى قوله الورثة مع اليقين في عدم وصول المعلوم اليهم ولم اخذه من ربح الوقف اذا ثبتت الوظيفة بشرط الوقف واذا اقر الناظر مباشرة المورث الوظيفة

**طلب**  
مات الناظر بماله الدراهم الموقوفة

**طلب**  
هذه ناظر الدير وعلى غلة الوقف تحت يده تقبل بينة الناظر بعده عتق ذلك

**طلب**  
اذا غل يستحق من المعلوم بقدر ما عمل

**طلب**  
اذا لم يباشر وظيفة العمل لا يستحق المعلوم

**طلب**  
القول الورثة في عدم وصول المعلوم اليهم وكذا في افة المورث بآسرة الوظيفة

المذكورة

قال المصنف

المذكورة فالقول قوله الورثة مع اليقين لانه من فكله ورثته **فاميد** اخفى علامة الوجود المتولى ابو السمو ومقتضى السلطنة السليمانية بان اوقاف الملوك والامراء لا يرعى شرطها لانه من بيت المال او ترجع اليه من حاشية الاشياء قبيل قاعدة اذا اجتمع الحلال والحرام وذكر السيوطي في رسالته النقل المستحق في جواز قبض المعلوم من غير حضور بانه اخفى جميع علماء ذلك العصر في ولديه والنزول كافي وابنه عدلان وابنه المرجل وابنه جماعة والا وراعي والنزول كافي واليقييني والاسنوي وغيرهم بان هذه اوصاف لا اوقاف حقيقة فلهذا المنزلة ان ياكلوا منها وان لم يباشروا وظايفهم وفي شرح الوهبانية ما باخذه الفقهاء من المدارس لاجرة لعدم شروط الاجارة ولا صدقة لان الفنى باخذها لى اعانة لهم على حبس انفسهم للاستقلال حتى لو لم يحضر والدروس بسبب استقلاله وتعليق جاز اخذهم الجاكبة معين المقتضى من آخر كتاب الوقف وقد ذكرنا ان من له حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلما وطبقتهم والفقهاء يعرفون لا ولادهم تبعا ولا يستقطب موت الاصل ترغيبا وذكر في مساليل الفتاوى ان لكل قارى في كل سنة في بيت المال مائة درهم والوفد درهم ان اخذها في الدنيا والا ياخذها في الاخرة من رسالة السيد احمد الحموي فيما رتب وارصدى باه والوزر المصري قال مولانا العلامة صاحب الخزانة ناقلا عن مسوط خراسان بنه وادامات من له وظيفة في بيت المال حتى الشرع واعتزاز الاسلام كاجراء الامامة والتاذين وغير ذلك مما فيه صلاح الاسلام والمسلمين المبيت ابناء يراعون ويقومون حتى الشرع واعتزاز الاسلام كما يراعى ويقوم الاب ظللنا ان يعطى وظيفة الاب لابناء الميت لا لغيرهم لحصول مقتضو الشرع واجبا كسر قلوبهم والامام مربي فخلق الموتى باذن الشرع وشرع امر بابقاء ما كان على ما كان لا يات الميت لا لغيرهم انتهى **قلت** هذا منقيد لما هو عرفا الحريين الشريفين ومصر والروم المعهورة من غير تكريم ابناء الميت ولو كانوا صغارا على وظائف ابائهم مطلقا من امانة وخطابة وغير ذلك وامضاء ولى التقرير الفراغ لهم بذلك وتقريرهم بعد وفاته عرفا مرضيا مقبولا لان فيه احياء خلف العلماء ومساعدتهم على بذل الجهد في الاشتغال بالعلم وقد افنى بجوار ذلك طائفة من الكابر الفضلاء الذين يعملون على اقتنائهم بغير زاد على الاشياء من كتاب الفرائض

١٢٢  
وقال المصنف والامراء لا يرعى شرطها لانه من بيت المال

**طلب**  
ما حق في ديوان الخراج كالمقاتلة والعلما يعرفون لا ولادهم تبعا

**طلب**  
تعطى وظيفة الميت لابنه



مطل ما دام احد يصلح للتولية من اقارب الواقف لا يجعل من الاجانب

مطل لا ينافى والى الخالف

مطل لا يجوز عزل الناظر ولا وظيفة ما يقرب

المعيرة لتقرير القاضي للتقرير السلطان

مطل اذا كان في عزل الناظر خيرة الواقف بعزل

مطل بتغير الاقارب ما هو الاصل في الوقف ليس للناظر احدث وظيفة بلا شرط الواقف

سئل فيما اذا كان لواقف وقف يصحح للتولية فهل يولى احد من الاجانب مع وجود الذرية **الجواب** ما دام احد يصلح للتولية من اقارب الواقف لا يجعل التولية من الاجانب كما في التنوير من الوقف **سئل** فيما اذا كان زيد مقربا من قبل القاضي في وظيفة قراءة ما تيسر من القرآن العظيم وهو مبشر لها وتصلحها فانما هي عمر والقاضي انما ثمة عن مبشر فقوره عليه بناء على نهاية الخالف فهل لا عبرة للبناء الخالف **الجواب** نعم كما في الخبرية وفي الاشياء ليس للامام ان يخرج شيئا يداهد الحق ثابت معروف ١٩ وفي الخبرية في رجل عزل من وظيفة بخجة وولى رجل غيره فهذا اهل المحلة بعدالة وعقبة ثم ولى الاول باناء ما هو غير الواقع وعزل المشهور له بغير خجة هل ينقض ولا والقاضي ابقاؤه على التولية اجاب قد صرح العلماء بان لا يجوز عزل الناظر ولا صاحب وظيفة ما بغير خجة والقاضي ابقاؤه على وظيفة ١٩ وفيها في رجل مات خيرا القاضي في وظائف جماعة ثم ان جلا انتهى الى السلطان امر الميث فقوره في وظائف بناء على شعورها بالموت غير عالم بتقرير القاضي السابق فهل المعيرة لتقرير القاضي ام لتقرير السلطان مع انما قررنا بناء على ما انتهى اليه غير عالم بما فعل القاضي اجاب المعيرة لتقرير القاضي لتقرير السلطان بناء على ما انتهى اليه كسلطة الوكيل اذا اجز ما وكل فيه ثم فعله الموكل خصوصا لم يوجد من السلطان تنصيص على عزل الناظر فالصواب منه صفي على مرتبة خلا فلا يصح ١٩ ولا يجوز للقاضي عزل الناظر المشروط بلا خيانة ولو عزله لا يصير القاضي متوليا كما في الاشياء لكن قال يبري زاده ينبغي ان يقيد بما اذا لم يكن فيه فائدة للوقف ما اذا كان عزله خيرا للوقف عزله كما في جامع الفصولين ويرتد عنه جواز اعطاء النظر لغير المشروط له اذا قبل بلا اجرة عند امتناع المشروط له من قبله الا لا يجوز له بشرط في الوقف حيث كان فيه نفع الوقف وبؤيده حول المؤلف يعني صاحب الاشياء فيما ياتي ويتبع الا في الوقف بما هو الاصل والاصح للوقف كما في الحاوي القدسي ورايت في الذخيرة ما نصه ويجوز ان يوقف ما هو الاصلح والاصح للوقف انتهى ثم من بعد مدة رايت ما يؤيد ما نقله قال في الحاوي الحصري ناقل الوقف انما يرى فان لم يكن من يتولى من جيران الوقف وقراية الامرزق ويفعل واحد غيرهم بغير رضى قال ذلك القاضي ينظر في ذلك ما هو الاصل والاحسن انتهى **سئل** فيما اذا ادعى ناظر وقف على

رجل تقريره فخره ما تيسر يحدث احده الناظر الذي قبله وانه غير يرى لعدم شرط الواقف التوجيه له فهل اذا ثبت الاحداث وعدم شرطية التوجيه لم يعمل بتقريره ولا **الجواب** اذا ثبت الاحداث لا يعمل بتقريره لان القاضي ليس له الاحداث بدون مسوغ شرعي فكيف المتولى وقد صرح في الذخيرة والولوالجيه وغيرهما بالقاضي اذا قرر خراسا للمسجد بغير شرط الواقف لم يجل للقاضي ذلك ولم يجل للفرش تناول المعلوم انتهى حيث لم يكن مشروطا للمتولى توجيه الوظائف فتوجيهه غير معتبر لان تقرير الوظائف للقاضي لا للمتولى الذي لم بشرطه الواقف لانه تصرف في الوقف عليهم بغير شرط الواقف وذلك لا يجوز بخلاف حاله اذا شرط الواقف كما صرح به في البحر اخذا مما في الفتاوى الصغرى **اقول** ذكر في البحر ان تصرف القاضي في الاوقاف مقيد بالصحة ولو فعل ما يخالف شرط الواقف فانه لا يصح الاصلح ظاهرا ثم نقل ما سر من الذخيرة ثم قال فان قلنا في تقرير الفرش مصلحة قلنا يمكن خدمة المسجد بدون تقريره في وظيفة تكون حقاله ولذا صرح القاضي فان بان للمتولى ان يستاجر خراسا ما للمسجد جرة المثل ولا يستفيد منه عدم صحة تقرير القاضي في بنية الوظائف بغير شرط الواقف كشهادة ومباشرة وطلب الاول وحرمة الميراث بالاوقاف بالاولى انتهى كلام البحر فتدبر ثم هذا كله في غير اوقاف الملوك والامراء لانه لا يراعى شرطها كما مر قريبا من المولى الى السعد **سئل** فيما اذا وقف رجل وقف على جهة بر وجعل فيه وظائف وشرط توجيهها وتقريرها لمسؤول الوقف وعرضه لظرف الدولة العلوية ففرض زيد من وظيفة لغيره بموجب تقرير قاضي دبراة عسكرية فوجهها متولى الوقف المشروط له ذلك لكونه وعرضه ذلك للدولة العلوية فوجهها السلطان عزله لكونه المذكور وصدر امر شريف بعدم العمل بالتقرير المذكور والبراءة العسكرية المرفوعة فقام عمر ويعارض بكونه في ذلك بدون وجه شرعي فهل يمنع من معارضته في ذلك ويعمل بتوجيه المتولى والامر الشريف السلطاني **الجواب** نعم **اقول** ومثلي في الخبرية حيث سئل في واقف نص في كتاب وقفه على ان تقرير الوظائف للناظر فهل يكون التقرير له فاجاب ولاية القاضي في تقرير الوظائف متاجرة مع الناظر المشروط له التقرير من الوقف فلا يصح تقرير القاضي معه والله اعلم انتهى **سئل** فيما اذا كان زيد ناظرا على وقف

مطل نقض القاضي في الاوقاف مقيد بالصحة

مطل للمتولى ان يستاجر خراسا للمسجد باجرة المثل

مطل يعمل بتوجيه المتولى المشروط له ذلك دون توجيه القاضي

مطل ولاية القاضي في تعيين الوظائف خارجة عن الناظر المشروط له التقرير في الوقف



طلب  
يقدم تعريف الناظر في مرض  
موت على تقرير القاضى

طلب  
للمتولى الغاية ان يعلم رجلا  
مقامه

طلب  
يقدم القاضى ولا مقام القاضى  
الى حضوره

طلب  
اذا غاب الناظر خلفا قاضى قاضيه  
ثم عنه

اجد اده نخرج عن النظر في مرض موته لمع والمستحق في الوقف لاهل  
لذلك لدى قاضى قررته في ذلك قام بعض المستحقين الآن يعارضون  
في ذلك انه قرر في الوظيفة على حلول زيد بعد وفاته فهل يقدم  
التفويض ويمنع المعارض **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا دعت زيد القاضى في بلدة  
كذلك اعقارات له بعضها في بلدة المزبورة وبعضها في دمشق وشرط التولية  
على الجميع لذريته فتولوا ذلك واحد بعد واحد وعادتهم انهم يعينون  
مقامهم رجلا في تولية الوقف المكاي في دمشق وهم في بلدة جد هم بعد  
ان ينهرا ويوصوا موهم حضرة السلطان عز نصره وليتمسوا منه نصيب  
الرجل فيما ذكر فينصبه عوج بمراة شريفة فتولي وقف دمشق حتى  
بوجوب برائة سلطانية يعرض متولى الوقف الذي هو من ذرية  
الوقف المقيم في تلك البلدة وقرره قاضى القضاة بدمشق على ما ذكر  
لئلا تتسلط امور الوقف وصار الرجل باسرا مور الوقف بدمشق بما  
فيه المظ والمصلحة فهل يصح ذلك **الجواب** نعم لان الناظر المقر في الوقف  
بما فيه المظ والمصلحة وحيث عرض المتولى المشروط له النظر للسلطان  
دام ملكه ان يعين الرجل المذكور متوليا على الوقف الذي بدمشق فاقامه  
السلطان عز نصره فقد صار متوليا على الوقف المذكور بطريق الوكالة  
عن المشروط له بدلالة الاقتضا وهي جعل غير المنطوق منطوقا نصحا  
للكلام وصوناه عن الالتقاء فيكون عرض المتولى المشروط له ذلك كانه  
قال وكلتك في اقامته عنى في ذلك وقد مثل صدر الرخصة في التوضيح  
للاقتضا بخراعتك عبدك عنى بالف فصار كانه قال بع عبدك متى  
بالف وكى وكى في الاعنائى فتصرف المتولى المذكور صحيح ولا سيما وقد  
قرره القاضى في ذلك لكون الناظر غاييا صونا للوقف عن القضاء  
قال في الاسمان ولو جعل الولاية لغايب اقام القاضى مقامه  
رجلا الى ان يقدم فاذا قدم ترد اليه انتهى والله اعلم **سئل** في ناظر  
وقف غاب وترك الوقف بلا وكيل يا شرعته وتعلقت بمصالح الوقف لعدم  
ناظر بها شرها فهل للقاضى اقامة قيم على الوقف بغير ناظر الى ان  
يقدم ويسوغ للقيم التصرف السابق للناظر المقام هو مقامه **الجواب** نعم  
والمسئلة في الخيرية من الوقف نقلها الى الاسمان **سئل** فيما اذا صدر  
ناظر لوقف لرجل بشئى على الوقف واقر له به هل يكون اقراره صحيحا

**اولا الجواب** اقراره على الوقف غير صحيح قال في دعوى النزائية لا يستغنى  
اقرار المتولى على الوقف انتهى وفي الفصل السابع من النفاذية اقرار المتولى  
على الوقف لا يصح انتهى ومثله في جامع الفصولين وفي فتاوى الحانوفى  
من الاجارة والقضاء غير صحيح لانه اقرار منه على الوقف واقرار الناظر  
على الوقف غير صحيح انتهى وفي الفتاوى الخيرية من الوقف تكون الناظر  
واقراره على الوقف غير صحيح انتهى **سئل** فيما اذا اقر الناظر انه موصل  
من زيد باجرة دار الوقف الجارية في نواجره فيما مضى الى سنة كذا فهل  
يؤخذ باقراره **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا اقر ناظر وقف اهل منحصر ريع فيه  
وفي جماعة من ذرية الواقف بان هذه الاجنبية تستحق من ريعه في كل  
سنة كذا من الدراهم وانما من اهل الوقف وهم يتكروا ذلك فهل اقرار  
الناظر لا يسرى على الجماعة وليس له اقطاع شئى عليهم من استحقاقهم من  
ريع الوقف بدون وجه شرعى **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا ادعى متولى وقف بركة  
زيد متولى وقف براخر وقف عمر وبان وقف عمر جار في وقف البر المذكور  
فاقر زيد بدعوى الذي فهل يكون غير صحيح **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا اقر ناظر وقف  
اهل بان مستاجر حانوت الوقف يستحق على الحانوت المذكورة  
مبلغا معلوما من الدراهم صرفه في تدبيرها ولم يثبت ذلك بالوجدان شرعى  
فهل يكون اقراره على الوقف غير صحيح **الجواب** نعم والمسئلة في النفاذية **سئل**  
فيما اذا اقر المشروط له النظر في الوقف ان فلانا يستحقه دون وصدة  
فلان فهل يكون اقراره صحيحا **الجواب** نعم قال في التنوير من كتاب الاقرار  
اقرار المشروط له الريع انه يستحقه فلان دون وصح ولو جعله لغيره لم يصح  
وكذا المشروط له النظر على هذا انتهى وذكره في الاجابة في مواضع **قول**  
ومر الكلام مستوفى على هذه المسئلة في الباب الثاني **سئل** فيما اذا  
دعت زيد داره على نفسه ثم على بناته الاربع ثم ثم وشرط النظر لنفسه  
ايام حياته ثم تصادق مع اخويه على ان مسكنا معينا منها مشترك  
بينهم الا ان ماتت بناته المزبورات وبريد اخواه اخذ حصتها  
من المسكن بمقتضى المصادقة المذكورة واقرارها بذلك فهل يكون  
اقرار الناظر على الوقف يعين من اعيانه غير صحيح **الجواب** نعم **سئل**  
فيما اذا شرط في كتاب وقف ان من مات من المتوفى عليهم من ولدا وبطل  
منه انتقل نصيبه من ريع الوقف الى ولدا والا سفل منه واعترف ناظر الوقف

طلب  
اقرار الناظر على الوقف  
لا يصح

طلب  
اقرار الناظر ان موصل بالاجرة بوجه  
بذلك

طلب  
اقرار الناظر بان هذا الاجنبية  
لا يسرى عليهم المستحقون

طلب  
اقرار الناظر بان الوقف  
جار في وقف اخر باطل

طلب  
اقرار الناظر بان المستاجر  
يستحق على الحانوت كذا باطل

طلب  
اقرار الناظر بغيره من اعيانه  
الوقف غير صحيح

طلب  
يجل باقرار الناظر الواقف  
لشرط الواقف



فيما اذا نتج الالباب الارشدية في صحة وطيفة النظر

به لك وهو النظر والنظر المعترف بذلك والآن انكر الناظر المعترف ان الواقف شرط ذلك فخلل بواخذ باقراره والتصرف المذكور ولا عبرة لانكاره **الجواب** نعم بواخذ باقراره الموافق لشرط الواقف ولا عبرة لانكاره **سئل** فيما اذا شرط واقف وقف اهلي نظر وقفه للارشيد فالارشيد من الموقوف عليهم وتولي الارشيد منهم نظر الوقف وثبتت ارشديته بالوجه الشرعي ثم ثبتت فريخ في صحة وطيفة النظر المزبور لبعض الموقوف عليهم ولم يكن له النفوذ عين عاقل فخلل يكون الفراغ المزبور غير صحيح **الجواب** نعم في رجل الى الية النظر الشرعي عن رفق جده وقد ضعفت قوة عن التحريك على الوقف المذكور فخلل له ان ياذن لاحد ان يتحرك منه على الوقف المذكور بقية حياته ام لا وهل له ان ينزل لاحد على النظر ام لا **الجواب** الشيخ الاسلام الكمال القادرى نعم له ان يستتيب من فيه العدة والكفاية ولا يصح نزوله عن النظر المشروط له ولو عزل نفسه لم ينزل واذا فخره في الاسلام الجليل والديري المالكى والحنفى فتاوى الطرابلسي من الوقف جمع شهاب الدين احمد الشلبى **قول** جوابا على سوال نظير سؤالا المذكور وفيه اشتراط الارشدية مانصا اذ لم تكن المرأة المشروطة المفروغ لها معادلة المرأة الفارغة في الارشدية وفي كونها في ذمة الواقف لا يصح فراغها ولا تقريرها في النظر وان عزلت نفسها لم تنزل ولها الطلب بعد الغزل انتهى ومقتضاه ان المفروغ له لو سارى الفايغ في الارشدية وفي كونه في الذرية يصح الفراغ لكن تقدم اول الباب عن الغزالية والمنظومة المحببة وغيرها ان الناظر انما يصح تقريره في بعض الموت واما في الحياة فلا اذا شرط له الواقف ذلك فتأمل ثم نقل المؤلف عن الفتاوى الرجيمه ما نصه **سئل** فيما لو شرط الواقف النظر لنفسه ثم من بعده للارشيد من الموقوف ومات فنصب القاضي احدهم والحال انه صبي والارشيد فيهم امرأة هل تنسخ الآن دونه او لا **جواب** حيث انظم افعل التفصيل الحرف بلام الجنس الذكر والانثى الواحد والعدد كما هو ظاهر وافق به شغل المرأة الرشيدة فتسحق النظر وحدها ان لم يساها احد في الرشيد المذكور او معه والرشيد المذكور في القران العظيم كونه مصليا في حاله فقط كما نصوا عليه في كتابنا بالحجر واما في الوقف فقال صاحب البحر فيه ان الظاهر صلاح وهو حسبي المتصرف انتهى ولا يخفى انه الرشيد في المعنى الاخير يقل في الصبي بخلاف المرأة والحالة هذه والله اعلم انتهى

المدة اذا كانت رتبة اولي من الصبي في الوقف معنى الرشيد صلاح المال وهو حسبي المتصرف

سئل

**سئل** فيما اذا ثبت زيد في وجه عروانه ارشيد منه في نظر واقف اجدادها بالبينه الشرعية الزكاة وفرد في النظر من رفع عمر وبعد اعتبارها بشرط الواقف في الارشدية ثم ادعى عروانه ان ارشيد منه زيد فهل تقبل بينهم الآن ام لا **الجواب** حيث ثبتت زيدا ارشيد منه في وجه المدعى بالبينه الزكاة وحكم له فيها ما وفرد في ذلك ولم يصدر منه بعده ما يوجب عزله بحكم بقاءه ما لم يرجع الزيل ولا تقبل بينه المدعى بما ذكر لان الحق اذا ثبت لواحد لم ينتقل الى غيره ولم يتعداه قال في الاشياء من القضاء المقضى عليه في حادثة لا تنسخ وعروانه ولا بينته الا اذا ادعى تملك من المدعى او التنازع او منعه على ابطال القضاء كما ذكره العاوى انتهى وفيه ايضا منه اي بينه سبقت وقضى به لم تقبل الاخرى وفي الكافي الشهادة اذا انقضت بغير قضاء ترد انتهى والردوى متى فصلت الوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد وفي حاوى السيوطي من الوقف لشرط الواقف بصيغة اخفى التفصيل كالاصلح والارشيد وثبتت الارشدية والاصح لمراد وحكم له بما وجد بعد ذلك من صار اصلح وارشيد لم ينتقل له الحق لان العبرة له فيه هذا الوصف في الابتداء لافي الانقضاء والام يستقر نظر لاحد انتهى **قول** تقدمت عبارة السيوطي باسقاطه ذلك اول هذا الباب وكسنا مقبها على البحر والمصنف والشرخانية ان اذ صار المفضول افضل تنقل الولاية اليه وكان المؤلف لم ير النقل في مذهبه حتى عدل الى مذهب الغير ومعلوم ان مذهبا لا يقضى على مذهب ووجه مذهبنا وهو الاعديل ان يلزم على ما مرخالفه شرط الواقف الذي هو كسب الشارع فيما لو ثبتت امرأة مثلا ارشيد على صبي ثم بلغ الصبي وصار عالما عارفا بما هو الوقف بما شرها بنفسه قادرا على تحصيل غلته فليادنا افضل منها من كل جهة فكيف يقال انها احق منه ولا تنزل واما كونه صار مقضيا عليه في حادثة فجاوبه ان هذه حادثة اخرى لانه قضى عليه في حالة عجزه وعدم رشده وهذه حادثة اخرى عيان ما عزال لماوى السيوطي فدا عمده خلاصة العلامة ابن حجر كما رايت في خاوية تايها في ذلك للروايات من اجتمع ثم نقل فيها عن الامام السبكي تفصيلا فقال لو شهدت بينه بالارشيد زيد ثم اراد آخر ان يثبت ارشيد منه فان كان قبل الحكم اربعة وقصر الزم بينهما بحيث لا يمكن صدقهما معا رضى ثم يحتمل سقوطها ويحتمل اشتراكها وان طال فمقتضى المذهب انه يحكم بالثانية ان صرحت بان هذا امر متجدد انتهى **ديان** اجراء هذا التفصيل

فيما اذا ثبت زيدا ارشيد منه عروانه ادعى عروانه ارشيد منه

المقضى عليه في حادثة لا تنسخ وعروانه ولا بينته

اي بينه سبقت وقضى به لم تقبل الاخرى

فيما اذا ثبت الارشدية ثم صار غيره ارشيد منه



على قواعد مذهنا انه ان كان قبل الحكم وشهدت كل من البينين بان صاحبها ارشد  
 اشركا لان افعلا التفضيل يتنظم الواحد والاكثر كما مر وان كان بعده وقصر الزمن  
 فقد تقرر عندنا ان البينتين اذا تعارضتا وسبق باحدها الوقت الثانية واسا  
 اذا طال الزمن فكل ذلك الا اذا شهدت الثانية بان صاحبها ارشد من  
 الاول فتقبل وهو المراد من كلامنا اعتنا فاعتن هذا التقرير المسمى **سبيل** فيما اذا  
 كان لزيد وظيفة اذا ان في جامع كذا بما لها من المعلوم المعين من وقف الجامع  
 بموجب تقرير قاضي شرعي فخرج عنها الى قاضي شرعي لاخوينة قررهما  
 فيها واعطاها حجة تقرير وباشراهما مدة والآن قام عمرو وباعرضها فيها  
 زاعما ان زيد اصحابها الاول كان فرخ لم عنها قبلها الى جماعة ولم يكن ذلك  
 بين يدي قاضي شرعي فهل يعتبر الفراغ الصادر للاخوينة فقط **الجواب** العبرة  
 للفراغ الصادر من زيد للاخوينة المذكورين بين يدي القاضي الذي قررهما  
 في ذلك دون ما يرضيه عمرو من الفراغ المذكور قال في الرسالة الزينية  
 فيما يسقط من الحقوق بالاستقاط ما نصه ومنها ان من اسقط حقه من طينة  
 لا يسقط وكذا من فرخ عنه وظيفة ولم يكونا بين يدي القاضي الا ان الشيخ تاسم  
 في فتاويه اخفى سقوط حقه بالفراغ لغيره وان لم يقرر الناظر والمنزلة له  
 ولم يستدل بالنقل وخولف في ذلك انتهى ونقل الرايحه في حاشية الاشياء  
 واخفى بذلك الخبر **سبيل** فيما اذا كان على زيد ثمة رفرغ عنه لعمرو ويبلغ  
 معلوم من الدراهم دفعها لزيد ثم ان السلطان اعزها لله انصاره لم يقبل  
 فراغه وقرره وابقاه على ثماره كما كان ويريد عمر والآن الرجوع على زيد يبلغ  
 الفراغ الذي دفعه له فهل يسوغ لعمرو ذلك **الجواب** نعم يسوغ له ذلك حيث دفع  
 المبلغ المذكور في مقابلة التبرار المزبور ولم يقبل السلطان عز نصره فراغه  
 وابقاها عليه والمسئلة في الخبرية من الوقف في مواضع قال فيها لا مجرد  
 الفراغ بسبب ضعفه وتذكرها في الاشياء واطال فيها المحشى **قول** ظاهر  
 تعيين المؤلف الرجوع بالخيرية المذكورة انه ليس له الرجوع لو قبل السلطان  
 فراغه وقرره وحاصل ما ذكره السيد احمد المحمدي بحشى الاشياء ان بعضهم  
 قال لا يجوز الاعتياض عن الوظائف لانه رتبة وان العلامة بنور الدين على  
 المقدسي في شرحه على نظم الكنز استخرج صحة ذلك من فرع ذكره الخري  
 في مبسوطه وذكره ثم ذكر عن شرح المتأخر للمفسر الحرلي عن والده  
 انه اخفى بصحة ذلك ايضا وحاصل ما في الفتاوى الخيرية انه لا يصح واخفى

**طلب**  
 لاجرة الفراغ بلا تقرير قاضي

**طلب**  
 ما استقط حقه من طينة لم يرض  
 وزاد ما فرغ عنها من غير

**طلب**  
 لا الرجوع بغير الفراغ اذا لم يقبل السلطان

**طلب**  
 في الحكم ايضا في حال في الوظائف  
 والتميمات

به سرارا قال لان القابل بجوارزه بناء على اعتبار العرف الخاص والمذهب عدم اعتبار  
 وقد قال العلامة المقدسي ان في حاشيته على الاشياء الفتوى على عدم جواز  
 الاعتياض عن الوظائف لانه حتى مجرد فلا يجوز الاعتياض عنه كالاقتضا عن  
 حتى الشفعة انتهى واحدا جعله من باب المجازاة على الصنيع والمقدرا براء  
 عام او براء منه خاصة فلا قابل بالرجوع انتهى ما في الخبرية من الوقف لمضا  
 ثم ذكر فيها اول كتاب الصلح فرعها في البرازية وخبرها وقال عقبه فهذا صريح في عدم  
 جواز التزول عن التبرارات وان المنزول له يرجع بما دفع كما هو ظاهر وان كان  
 نزوله عن النفس المح ورايت بخط العلامة عن فتاوى شيخ الاسلام على ان الذي  
 مضي السلطنة ما يوافق في نفسه بالتركية زيد برجامه وخطيبا وان عمره  
 خطا به كندوبة فراغ ابتكاجون البكر زغردن ويروب عمرو وحي خطا به ربه فراغ  
 ايله زيد نطيط من بوري عمرو واد استرداده قادرا والور في الجواب اول وازمني  
**سبيل** فيما اذا فرغ زيد لعمرو من وظيفة كانت عليه بعرض معلوم من الدراهم دفعه  
 عمرو له ثم ابرار زيد براء عام الى بيعة شرعية ومضت مدة والآن يريد عمرو  
 الرجوع ببدل الفراغ على زيد متعللا بعدم محي براءة له فيها وان الغير اخذها  
 فهل اذا ثبت ابراء العام المذكور لزيد ليس لعمرو ذلك **الجواب** نعم **سبيل**  
 فيما اذا فرغ زيد لعمرو من عناية معلومة في جوامع العكرية بغير عرض  
 واجاز ذلك من له التكلم عليهم ثم مات القارخ عن ورثة يكلفون عمرا بلا  
 وجه شرعي ان يدفع لهم مبلغا من الدراهم عن العنائة فهل لا يلزم عمرا  
 ذلك الا بوجه شرعي **الجواب** حيث الحال ما ذكر لا يلزم عمرا ذلك **سبيل** في ناظر  
 شرعي على وقف اهلى سا فرم دمشق بعد ان وكل رجلا من مستحق الوقف  
 اهلا للقيام بمصلحه وكالة شرعية عامة انبثا نفس الوكيل بموجب حجة  
 شرعية ثم تقدم الوكيل الى الحاكم وانتهى اليه ان وظيفة النظر المتزورة شاعرة  
 عن ما شر بها شرها وطلب منه ان يقرره فيها للسفرها فقرره فيها  
 بناء على انها من الخالف لما في نفس مع وجود التوكيل المزبور فكيف الحكم  
**الجواب** لا تعد الوظيفة المذكورة شاعرة مع وجود التوكيل سيما والمنهى هو  
 الوكيل على انه مجرد السفر لا تصير شاعرة وح فالتقرير المبني على الانتهاء  
 الخالف لم يصادف المحل الشرعي **سبيل** فيما اذا كان زيد مؤذنا وكنا سا في  
 مسجد قرية فاقام عمرونا بيا عنه في ذلك مدة معلومة وباشرها عمرو في مدة  
 المتزورة ويريد مطالبة بالاجرة بعد ثبوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم

**طلب**  
 بدل الفراغ لو جعله المانع  
 من المجازاة او براه  
 عند لا يرجع به

**طلب**  
 لا يرجع له بدل الفراغ بعد ابراء  
 العام وان لم تجبه البراءة السلطنة

**طلب**  
 فرغ بلا عرض عن عناية من مات  
 ليس لوارثه اخذها مع  
 لا نصير الوظيفة شاعرة مع  
 التوكيل

**طلب**  
 التقرير المبني على الانتهاء والخالف  
 غير معتبر

**طلب**  
 في الاستثناء بين في الوظائف بالاجرة



هذا هو العلم بتامة كتاب  
هذا هو العلم بتامة كتاب

ونقل في البحر والخبر **القول** ذكر العلامة البيري عن المفتي إلى السعود ان الاستتابة  
تصح فيما قبله كالقديس والافتاء لا يقبل كطلب العلم واقرانه وذلك بشرط  
العدالة والشرع وكون النائب مثل الاصيل اذ خيرا منه تنص الى زوال الفخر خلا  
ان المعلوم بتامة يكون للنائب ليس للاصيل مع شيء الا ان يشرع به النائب عن  
طيب نفس ورضا كامل لا يحرم حوله شيء من الخوف والحياء انتهى واقره البيري  
والذي حرره في البحر الثاني لا يستحق من الوقف شيئا لان الاستحقاق  
بالتقديس ولم يوجد ويستحق الاصيل الكل ان عمل اكثر السنة ولو عين الاصيل للنائب  
شيئا فالظاهر انه يستحقه لانه اجارة وقد وفي العمل بناء على قول المتأخرين مع جواز  
الاستيجار على الامامة والتدريس وتعليم القرآن وشرح الحاشي في اياه للقيم ان يוכל  
وكيل يقوم مقامه ولم ان يجعل له من ماله شيئا وكذا في الاساقف انتهى وبهذا  
افتي الخيزر الحلبي ولعل يحمل ما مر من المفتي إلى السعود ما اذا انا به ولم يبين له اجارة  
ولم يعمل الاصيل اكثر السنة لان المقرر في الوظيفة فدا قام مقامه فيستحق ماله  
كالقديس فما اصابه خلاف ما اذا جعل له اجارة معينة من ماله فليس له ان يرد  
ذلك فلما حل لم لا يفتي ان هذا كله اذا كانت الاستتابة بعد شرعي والافلا يستحق  
شيئا وليس من الفخر عدم اهليته لمباشرة الوظيفة لانه مع عدم الاهلية لا يصح تقرير  
فيها فلا يستحق شيئا كما حرره في اخر الفتن الثالث من الاشياء رج فلا تصح ائابة  
غيره ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **هذا** اورايت سوا الاجاب عند الخلاف  
تبع المجده ولم يثبت في الفتاوى وقد رايته في مجموعة من اهل الترك في امين فتوى  
المؤلف ونص فيها اذا كان المؤذن جامع مرتبات في اوقاف شرط واقفوها لهم في  
مقابلته واجبة بياشرونها لواقفين المذكورين وجعل جماعة من المؤذنين لهم نوابا  
يقومون بالادان وبالادعية المزبورة عنهم فهل يستحق النواب المباشرون للاذان  
والادعية المزبورة المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين **الجواب** نعم كما به  
جدي المحرم اجاب والله الموفق للضراب كتبه مفتي دمشق الشام الفقير حبيب  
ابن علي بن عبد الرحمن العمادي المذكور عن الله عنهم امين واجاب مولانا واحد  
افندي عن سوال طبق سوال جده المرقوم اعلاه بما لفظ حيث شرط الواقف  
المذكورون لمباشرة يستحق النواب المباشرون للاذان والادعية المزبورة  
المرتبات المرقومة دون الجماعة المذكورين والحالة هذه والله تعالى اعلم انتهى  
ما رايته بخط من اهل **سبل** فيها اذا كان لآخرين وظيفة عمل معلومة في جامع  
كذلك اجماعا من المعلوم المعين من جهة الواقف بموجب تقرير القاضي العام

هذا هو العلم بتامة كتاب  
هذا هو العلم بتامة كتاب

في البلدة

في البلدة المفوض اليه ذلك من قبل السلطان عز نصره ورحمها بشارتها ومتصرفان بها  
وعملها بقبضتها من المتولين واحدا بعد واحد مما وعت قبلها بموجب مستندات  
شرعية من قديم الزمان بلا معارضة وتولي الوقف الآن رجل تام يعارضها في الوظيفة  
ويكافئها اذ اربعة تشهد لها بذلك زاعما انه لا يفتي بتقرير قاضي البلدة فهل يفتي  
ويمنع من معارضتها **الجواب** حيث كان التصرف كما ذكر ومعها تقرير شرعي يمنع  
التولي المذكور من معارضتها في ذلك الا بوجه شرعي **سبل** في وظيفة معلومة  
في وقف وجهها السلطان اعز الله انصاره لجماعة معروفين بيني القديس  
براة شريفة سلطانية ودافعا قانية فهل يختص فيها جميعهم ولا يختص  
واحد منهم **الجواب** حيث لم يبين احدا منهم يشترك فيها جميعهم ولا يختص بها واحد  
منهم **سبل** فيها اذا كان لزيد مسند مسكة في ارض وقف سليخة يتصرف فيها من  
قديم الزمان وجات الامن ولد فهل دفع ارض الوقف منقوض الى متوليها  
وارض الوقف لا تورث **الجواب** نعم اجاب بذلك في الخبرية من الوقف **سبل** فيما  
اذا كان على صبي وظيفة تولية مدرسة فوات الصبي المذكور فتقرر قاضي البلدة  
الغير المفوض اليه التوجيه اخويه الصغيرين في التولية المرقومة ثم مرضى للدولة  
العلية بذلك فلم يقبل السلطان عز نصره عرضه ووجه التولية المرقومة  
لرجل مستحق من اهل العلم والصالح قام الآن في الصغيرين بما رضى الرجل  
المذكور في ذلك منسكما بمجر تقرير القاضي المزبور فهل يعمل بتوجيه السلطان  
عز نصره ويمنع دليها من معارضة الرجل بذلك **الجواب** نعم وفي فتاوى الرحيمية  
**سبل** من خليلي فرغ من وظيفة بمدرسة الخليل عليه السلام لدى قاضي مصر  
القاهرة ووجهها قاضي مصر الى المصريح له هل يصح هذا الفراغ والتوجيه  
اجاب حيث لم يكن قاضي مصر مشر وطال ذلك ولا في ولاية ما مورا به  
لا يعتد بالتوجيه كما لا يعتد بهذا الفراغ وحده لكنه في غيبة قاضي يملك  
التوجيه لذلك انتهى **سبل** في ذبي وظيفة في مدرسة يكلف متوليها دفع معلوم  
وظيفة من مال نفسه قبل حصول غلة الوقف ووصوله الى يده فهل يمنع  
من تكليف المتولي بذلك ولا يلزم منه والقول له بيمينه في ذلك **الجواب** نعم **سبل**  
فيها اذا وقفت ههنا دارها على خطيب جامع معين وعلى امامه وعلى زيد  
وعلمه ان يقرأ ما يتلى من القرآن العظيم ويهدي نوابه لها ثم على جهة برقة  
ثم ماتت وصار اخوها ناظرا على الوقف وصار زيد المزبور خطيبا واعمالا  
بالجامع وتناول من ريع الوقف من الناظر المزبور جميع ما يخصه من القرأة

هذا هو العلم بتامة كتاب  
هذا هو العلم بتامة كتاب

هذا هو العلم بتامة كتاب  
هذا هو العلم بتامة كتاب

هذا هو العلم بتامة كتاب  
هذا هو العلم بتامة كتاب

هذا هو العلم بتامة كتاب  
هذا هو العلم بتامة كتاب

هذا هو العلم بتامة كتاب  
هذا هو العلم بتامة كتاب

هذا هو العلم بتامة كتاب  
هذا هو العلم بتامة كتاب



**مطل**  
ادعي صاحب الوظيفة بعد ثلاث  
والا يبي سنة لا تسمع

**مطل**  
لا يقطع على رباب السحاب  
وليجوز بالعمارة

**مطل**  
الناظر المباني من ارباب السحاب

**مطل**  
ليس للناظر يدخر الفلّة  
لعمارة عند عدم الاحتياج

**مطل**  
فيمتدح المستحقين  
الضرورة هل يضمنون

والامامة والمظاہر عدة سنين حتى مات الناظر وصار باب اخيه ناظر السكاه وامتنع  
من دفع ما يخص زيارته جهة الامامة والمظاہر من ربح الوقف بلا وجه شرعي  
فهل يجوز من دفع ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل يريد الدعوى على متولي وقف  
بربانه سقر من القاضى في وظيفة بوابة في الوقف المزبور ومضى مدة ثلثة  
على ثلاث ولا يبي سنة ولم يدع بذلك بلا مانع شرعي وهما في بلدة واحدة  
ولم يسبق له في هذه المدة تصرف في الوظيفة المذكورة فهل لا تسمع دعواه  
**الجواب** حيث لم يسبق له تصرف في ذلك ومضى المدة المذكورة وترك الدعوى  
فيها لا تسمع دعواه **اقول** دعواه بالوظيفة هي في المعنى دعوى باستحقاق معار  
من ربح الوقف وقد مر في الباب الثاني ان دعوى الاستحقاق لا تسمع بعد خمس  
عشرة سنة نال **سئل** في مسجد له امام ومؤذن وخراش لهم معلوم معين بشرط  
الوقوف واحتاج المسجد لتعمير ضروري والفلّة لا تقي بالكل واذا قطع على  
المذكورين يلزم تعطيل المسجد فهل لا يقطع عليهم وليجوز بالعمارة **الجواب** نعم **اقول**  
ومر تمام الكلام على ذلك في الباب الثاني **سئل** في الناظر المباشر هل يكون  
ارباب السحاب التي تقدم بعد العمارة **الجواب** نعم كما في البحر وشرح الملائي **سئل**  
في ناظر وقف هل يضمن اجر عقارات الوقف بعد استحقاقها من سنة كذا ويريد  
ان يدخرها للعمارة ولم بشرط الواقف تقدم العمارة وطلب مستحقو الوقف  
استحقاقهم منها فكيف الحكم **الجواب** حيث لم تكن عقارات الوقف محتاجة للعمارة ولم  
بشرط الواقف تقديم العمارة يسوغ للمستحقين الطلب وليس للناظر ان  
يدخرها شيئا عند عدم الاحتياج للعمارة كما صرح بذلك في الاشباه في اواخر  
كتاب الوقف **سئل** نعم دفع للمستحقين واخر العمارة الضرورية هل يضمن  
واذا اتمتم بالضم ان هل له الرجوع على المستحقين **الجواب** قد اجاب الخبر الرولى  
رحمه الله تعالى عن سؤال رجع اليه صورة **سئل** فيما اذا صرف المتولي الى  
المستحقين واخر العمارة الغير الضرورية هل يضمن ولا يرجع على المستحقين ام لا  
**اجا** لا يلزم المتولي بذلك حيث لم يخش ضررين قال في الحاشية اذا اجتمع  
من غلة الارض في يد القيم فظهر له وجه من وجوه البر والوقف محتاج الى  
الاصلاح والعمارة ايضا ويخاف القيم لو صرف الفلّة الى العمارة يغرب ذلك البر  
فانه ينظر ان لم يكن في تاخير المرممة الى الفلّة الثانية ضررين يخاف خراب  
الوقف فانه يصرف الفلّة الى ذلك البر ويؤخر المرممة الى الفلّة الثانية  
وان كان في تاخير المرممة ضررين فانه يصرف الفلّة الى المرممة فان فضل شي

يصرف الى ذلك البر قال في البحر وظاهره ان يجوز الصرف على المستحقين وتأخير  
العمارة الى الفلّة الثانية اذا لم يخف ضررين فانه انقرر هذا علم عدم جواز  
الزام المتولي الموقوف بما دفع للمستحقين والحالة هذه ومعه وقعت  
الاستراحة من بحث الرجوع عليهم وعدمه فانه قد وقعت المناظرة بين بعض  
العلماء من اهل التصنيف في ذلك فمن قائل بعدم الرجوع مطلقا وهذا الاصح  
على الخلاف ومنه قائل بوجوب الرجوع عليهم ما دام المدفوع قائما لا هالكا او مستهلكا  
ومنهم من قال انه يرجع به قايما ويضمن بدله مستهلكا لانه ما دفعه على وجه الهبة  
وانما دفعه على انه حق المدفوع اليه وهذا الاصح الوجه ففي شرح النظم ٤  
الوجهاني للشيخ الاسلام عبد البر انه من دفع شيئا ليس بواجب فلا استرداد  
الا اذا دفعه على وجه الهبة واستهلكه المقاضي انتهى وقد صرحوا بان من  
قلت ان عليه دين فبان خلافه يرجع بما ادى ولو كان قد استهلكه رجع بدله  
والله اعلم انى ما في الخير **قلت** وقد الفت في ذلك رسالة بطلب شيخ الاسلام  
مفتي الممالك العثمانية عبد الله اندي سلمه السلام سببها اختلاف آراء المحققين  
في مسئلة الرجوع على المستحقين فراجعا ان شئت فانها مفيدة انتهى كلام المؤلف  
**اقول** وفي عبارة الخيرية اجمال فان الذي وقعت فيه المناظرة ما اذا دفع له  
المستحقين مع وجود العمارة الضرورية وصار ضامنا فهل يرجع على المستحقين بما  
دفع اليهم فقال في البحر بحثا بيني ان لا يرجع وقال في التمس يرجع لو كان  
لا هالكا لانه هبة وقال المقدسي في شرح الكنز بيني ان يرجع مطلقا لانه لم  
يدفعه تبرعا فصار كمالودفع لزوجه نفقة لاستحقاقها النشوز وغيره  
له الرجوع عليها وهذا الذي حققه الخبر الرولى في حاشية البحر وحاصل الكلام  
ح انه اذا دفع للمستحقين واخر العمارة فان كانت العمارة غير ضرورية  
فلا ضمان عليه ولا رجوع له على احد وان كانت ضرورية يضمن ما دفعه  
وهل له ان يرجع به فيه الخلاف المذكور والذي بيني ترجحه الاخير اذ  
لاحق للمستحقين مع وجود العمارة الضرورية ففي مسئلة الزوجة المذكورة  
وكذا رجحه الرولى في الحاشية والله اعلم **سئل** في متولي وقف عمر  
فيه ثم اعطى المستحقين نصيبهم ولم يتطعم عمارة فهل يضمن ما صرفه  
من الفلّة لغير العمارة لكون الدين مقدما على نصيب المستحقين ولاحق  
لهم في الفلّة الا بعد اداء الدين ام لا **الجواب** يضمن المتولي ما صرفه من  
الفلّة لغير الدين المصروف في العمارة المحتاج اليها والله اعلم

**مطل**  
من دفع شيئا ليس بواجب فلا  
استرداد

**مطل**  
رسالة المؤلف في مسئلة الرجوع  
على المستحقين

**مطل**  
اذا صرف المتولي الى المستحقين  
وعلى الوقف يضمنه اذا اخرج  
لهم في الفلّة الا بعد اداء الدين



كتبه الفقير محمد المفتي بدمشق الشام عني عند اذ لاقى لهم في الفلقة زمنا الاحتياج الى المعارة كما في الاشياء من الوقف قوله اعطى المستحقين نصيبهم اي سهامهم فما لاقى لهم فيه وهو الفلقة الحاصلة من المعارة وزمت الاحتياج الى المعارة لانه لاقى لهم زمنا الاحتياج الى المعارة فاعطاهم ما هو لغيرهم موجب للضمان عليه ويكون لاقى لهم في ذلك الوقت مما هو موقوف عليهم مستغاد من وجوب الصرف الى ما فيه بقاء الوقف لانه انما شرع ليكون مؤبدا وصدة مخلدة وبدون الصرف للمعارة يغوت ذلك بخراجه فاذا لم يخف هلاكه خوفا ينافي صاح الصرف الى المستحقين فطحا من خيرات الشيخ ابراهيم السوالاقي رحمه الله تعالى **اقول** مقتضى هذا انه لو كان للخصم دين على الوقف وهو المسمى بالمرصد فاجزى الناظر عقرا الوقف باجرة اذن له بالتطاع بعضها المعلوم من مرصده لاصار يأخذ منه باقي الاجرة ويدفعها للمستحقين كما هو التام في زماماته لاجزى له قبض شي من الاجرة لدفعها للمستحقين وانه يقضى ذلك بل عليه ان يقطع جميع الاجرة من المرصد حتى يتخلص رتبة الوقف من الدين اربص ما يقبضه في المعارة اللازمة ويوافق ما في فتاوى الشيخ اسماعيل حيث سئل في دار وقف عليها مبلغ مرصد لجمعية صرف في عمارتها الضرورية والآن محتاج الدار الى التعمير ويريد الناظر ان يبرها ويدفع المرصد الذي عليها من غلتها ويقطع على المستحقين والمستحقون يطالبون به بقدر استحقاقهم حال كونها محتاجة الى التعمير فهل التعمير ودفع المرصد الذي عليها مقدم على الدفع للمستحقين اجاب نعم يقدم على الدفع للمستحقين انتهى فليتأمل فيما هو التام في زماننا فان ذلك بعيدا نه ليس لناظر دفع شي للمستحقين حتى يقبض جميع الدين ثم رايته ايضا ما يؤيده في مجموعة شيخنا خلا على التركة في جسط ونفسه في ناظر وقف واحد مستحقه على رتبة ذلك الوقف مبلغ مئتين صرف الناظر الفلقة الى المستحقين مدة من غير اذن حاكم ثم ادعى عليه بعض المستحقين بان ذلك الصرف لم يصادف بحال كون المستحق لاقى لهم في الفلقة مع وجود الدين فهو مبرع في ذلك الصرف رضا من له تشهد النان عند حاكم بانه ما ذوق له بالدفع من قبل قاضي واحد الشهود يستحق ولده في الوقف المزبور فهل هذه الشهادة لا تقبل منه لكونه شهد لفرعه ولعود المنفعة عليه ام لا الجواب الوقف ما دام محتاجا الى المعارة كان المتولي ضامنا بالدفع الى المستحقين ولو اسره القاضي كما في الاشياء فاذا زال الاحتياج فلا ضمان عليه

**طلب** فيما اذا كان على الدار مرصد ودفع الناظر بعض الاجرة للمستحقين

**طلب** التعبير دفع المرصد مقدم على الدفع للمستحقين

كتبه الفقير محمد المفتي بمدينة حلب عني عند اعني به المولى محمد فندي الكركي شارح نظم المنا والاصول وغيره انتهى **سئل** فيما اذا قبض متولي وقف بر بعض مال الوقف عن سنة كذا العلومة رما تيجلا ومتولي الوقف زيد وقبض مال الوقف عن سنة اخرى على الاولى وطالبه ارباب وظايف الوقف بالنكسهم به جواكم عند المتولي المتوفى عن السنة الاولى ندفع لهم من غلة السنة الثانية للاولى طانا لزومه لهم من غلة السنة الثانية ووجوبه ولم ينسب الوقف صرف ربع سنة في سنة ولانص عليه السلطان في توليته ويريد المخرج عليهم نظير ما دفع لهم ومحا سبتهم به عما يستحقونه في السنة الثانية فهل له ذلك **الجواب** نعم ويلج خيرا ليد في فتاوى كدام ضي ستوال رفع اليه فيما اذا دفع للمستحقين وخيف ضررهم انه لا يرجع به كايما ويقضى بدله مستهلكا لانه ما دفعه على وجه الهبة وانما دفعه على ان حق المدفوع اليه وهذا الصلح لوجهي فتى النظم الوهيان في شيخ الاسلام عبد البراه من دفع ربا ليس بواجب فله استرداده الا اذا دفع على وجه الهبة واستهلكه القاضي انتهى وقصر جوا بان من ظن ان عليه ضامنا خلافة رجوع بما ادى ولو كان قد استهلكه رجوع ببذله انتهى وفي الخيرية ايضا لا يجوز صرف سنة الى سنة الا اذا شرط الوار او نص عليه السلطان في توليته كما في فتاوى التلبي انتهى **سئل** عن متول قبض الفلقة ووفى دينه بها وترك المعارة مع الحاجة اليها هل تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه ام لا **اجاب** نعم تثبت خيانتة بذلك ويجب اخراجه فقد صرح في الخبر بان استناعه من التعمير خيانتة وصرح في البراءة بان عزل القاضي الخايب واجب عليه فتاوى الخيرية ولو انفق المتولي دراهم الوقف في حاجته ثم انفق مثلها في سرمة الوقف ببراءة الضمان لانه ادى الواجب الى محله ومصرفه ولو جاء بثلث ما انفق في حاجته فخلطه بدراهم الوقف صار ضامنا لها في لانه صار مستهلكا فلواراد ان يبرأ من الضمان بنفق ذلك كله في معارة الوقف محط السرخسي من باب تصرف المتولي في الوقف وفي فتاوى التلبي من انشاء كتاب الوقف جوابا عن سؤال طويل ثم يفسق هذا الناظر بقاءه على عدم المعارة وتقديم الصرف عليها وتهاونه في استخلاص الربيع وضمانه عند السكان وصرف ما وصل منه لنفسه ومن سجنى الوقف ويستحق بذلك العزل ومنه لا تصف بهذه الصفات المخالفة للشرح التي صار بها فاسقا لا يقبل قوله فيها صرفة الابينة

**طلب** فيما اذا دفع المستحقين عما قبضه الناظر الاول

**طلب** في ذلك ان عليه ضامنا فانه خلاصه جميع ما دفع وقف لا يجوز دفع ربع سنة في سنة

**طلب** اشتاء من التعمير خيانتة وعزل الخايب واجب انفق دراهم الوقف في مصالح ثم انفق مثلها في الوقف يرى

**طلب** ينسب الناظر بقدر صرف على المعارة الى الخ اذا صار الناظر فاسقا لا يقبل قوله الابينة



**مطل**  
اذ انتت خيانتة في رفق هل  
يعزل من جميع الاوقات

ويرجع عليه فاصبر في حال الشرف الواقف والله اعلم انتهى **سجل** في قاضي كرام  
عنه في ناظر على اوقات ثبتت خيانتة في وقت منها فهل يعزل عن  
الكل **الجواب** ما وجدت الآن نقلا في ذلك لكنهم قالوا اذ ثبتت الخيانة  
ارتفعت الامانة ونقل في الاسعاف في باب الولاية على الوقف لا يولى الا امين  
فاور بنفسه او ولاية لان الولاية مقيدة بشرط النظر وليس من النظر  
تولية الخائب لانه يخل بالمقصود وكذا تولية المعاجر لان المقصود لا يحصل  
به ويستوي في الذكر والانثى وكذا الاعمي والبصير وكذا المجرد وفي  
العقد اذا تاب لانه امين انتهى والله سبحانه اعلم **سجل** ثم رايتني كنت  
في حاشيتي على البحر في كتاب الشهادة عند الكلام على شهادة العدو  
وان الفسق لا يجزى نقله عن شيخنا شيخنا من كلام الترمذي ما نصه قوله  
فان الفسق لا يجزى الخ هل يقاس على هذا الناظر اذا كان عليه انظار  
وقف عديدة وثبت فسقه بسبب خيانتة في واحد منها فهل يسرى  
فسقه في كلها فيعزل مقتضى قوله ان الفسق لا يجزى السريان ثم  
رايت والله الحمد بعد مدة التصريح بذلك في فتاوى شيخ الاسلام  
السعوي والعمادي المفسر ونص في فتاويه من كتاب الوقف في ناظر  
على اوقات متعددة ظهرت خيانتة في بعض من الاوقات هل يلزم  
عزله من الكل ام لا **الجواب** لا بد من ذلك البتة انتهى بحرفه انتهى **سجل**  
في ناظر وقف باع مقار الوقف من اخر ولم من المشتري عالما بكونه رقصا  
فهل اذا ثبت ذلك بكون خيانتة منه يعزل **الجواب** نعم يعزل او يضم اليه  
ثمة كما في البحر والقنية وغيرها **سجل** في ناظر وقف اهل الكرج ريان  
دار معلومة في الوقف انها للوقف وادعى انها ملكه فهل اذا ثبت  
الوقف وانكاره له بصير بذلك خاينا ويخرج الوقف من يده **الجواب**  
نعم قال في الاسعاف من فصل انكار المتولي الوقف لو انكر المتولي الوقف  
وادعى انه ملكه بصير غاصبا له يخرج من يده بصير ورثة خاينا بالانكار  
انتهى وعلمه اخي العلامة ابن نجيم كافي في فتاويه من الوقف **سجل** في ناظر  
وقف قطع اشجار رستان الوقف ليلانة الغير الشالية ولا اليابسة  
وباعها بلا وجه شرعي فهل اذا ثبت ذلك عليه بالوجه الشرعي  
يستحق العزل **الجواب** نعم رافعي الشيخ اسماعيل على ذلك ببر وقوله  
سنة ومطية او نزع متولى زيد كمال ونقصه خيانتة ثابتة اوله حاكم

**مطل**  
اذا باع الناظر عمار الوقف يعزل  
او يضم اليه ثمة

**مطل**  
اذا ادعى ناظر ان الوقف  
ملكه يعزل الوقف

**مطل**  
اذا قطع ناظر اشجار الوقف  
الغير اليابسة يستحق  
العزل

**مطل**  
الناظر بالسلطان اذا ثبتت  
خيانتة في الوقف  
امين يعزل ويبصر الوقف

زيدى

زيدى عزله ايدوب برينه برمنه كسندى متولى نصب ابتكلمه فاو را ولوروى الجواب  
اولوروى اخذ بر وقوله متولى زيد كمال دقنى احتمالي ولعله حاكم  
بحاسبه سنى كورسكه فاو را ولوروى الجواب اولوروى اخذى ولو ان الوقف  
شرط الولاية لنفسه وكان الوقف غير مأمون على الوقف فللقاضي ان يترى  
من يده نظر الفقهاء كماله ان يعزل الوصى وكذا اذا شرط ان ليس للسلطان  
ولا للقاضي ان يخرجها من يده ويوليها غيره لانه شرط مخالف للشرع فيبطل  
هداية من الوقف واستفيد منه ان للقاضي عزل المتولى الخائب غير الوقف  
بالطريق الاصل وصرح في البزازية ان عزل القاضي المتولى الخائب واجب عليه  
من وقف البحر شرح قوله وينزع لو خاينا وفي اوقات الناصى الوقف  
او المتولى اذا اجر بالايثبات فيه اوصى بخاص من على الوقف فسخ القاضي  
العقد واخرج القائم بالوقف عن الولاية ان لم يكن مأمونا فان كان  
سهرامه فسخ القاضي العقد وقرره على الولاية يبرى على الايباء من القضاء  
قيل من سعى في نقض ما تم من جهة منسعيه مردود عليه **سجل**  
اذالم يراجع شرط الوقف  
يعزل  
المطابق ويستحق العزل متولى وقف بتقليد القاضي اشنع على العمل بنفسه  
ولم يرفع الاسرائى القاضي ليقوم آخر مقامه فانه لا يعزل وقد ذكرنا ان المتولى  
لا يعزل بالخيانة والتقصير بل يستحق العزل ولو امتنع المتولى عن تقاضى  
ما على المتقيلين زمانا فاذنا لم فان هرب بعض المتقيلين لا يقضى المتولى  
الكل من جواهر الفتاوى من آخر الوقف قال في الفقه ويعزل الناظر  
بالجنون المطبق اذا دام سنة فاذا عا واليه عقله عاد اليه النظر انتهى والظاهر  
ان هذا في الشرط اليه النظر اما منصرف القاضي فلا يترد ولو جمل بالناظر انه  
يمكنه معها الامر والنهي والاعطاء فله الاجر والا فلا اجر له ولو طعن  
اهل الوقف في خيانتة لا يخرجهم الحاكم الا بجملة ظاهرة وان راى ان يدخل معه  
رجلا آخر ففعل ومعلومه باقوله اسعاف من فصل فيما يجعل للمتولى من غلة  
الوقف **سجل** في متولى وقف اذن لسالك داره دوره ان يبيع فيها  
من ماله بطريق الاستدانة على الوقف ومما يصرفه فيها يقتطعه من اجزا  
في المستقبل مع وجود مال حاصل في الوقف وبدون اذن من قاضي القضاة  
فهل تكون الاستدانة المنجورة غير جائزة **الجواب** نعم ونقلنا في البحر مفصلا  
**سجل** فيها اذا سددنا ناظر وقف من آخر مبلغا معلوما من الدارهم لاجل

**مطل**  
اذا ائلفا ناظر على الوقف  
فلما حكم بحاسبته

**مطل**  
اذا شرط الربا في الولاية  
لنفسه وهو غير مأمون  
فللقاضي عزله

**مطل**  
عزل المتولى  
الخائب القاضي

**مطل**  
اذا اجر بغيره فاحصل له من  
خلاف من على الوقف فسخ  
القاضي العقد وعزل  
الرجل

**مطل**  
اذا لم يراجع شرط الوقف  
يعزل

**مطل**  
المتولى لا يعزل بالخيانة والتقصير  
بل يستحق العزل

**مطل**  
بمنزل الناظر بالجنون المطبق  
اذا دام سنة

**مطل**  
اذا اذن لسالك ان يبيع  
من ماله في  
الدار مع حصول  
الوقف وبلا اذن القاضي  
لا يصح

**مطل**  
استدانة الناظر للوقف بلا  
اذن القاضي لا تصح



الوقف بلا اذن القاضي ويريد اخذه من غلة الوقف فهل ليس له ذلك **الحاج**  
 نعم ولا يصح الاستدانة على الوقف الا باذن القاضي اذ لم يشترط الواقف للناظر  
 ذلك قال في البحر المعقدات ماله منه بد لا يستدين مطلقا وان كان لا بد له ان كان  
 بامر القاضي جاز والا فلا انتهى **سئل** فيما اذا صرف ناظر وقف من ماله نفسه  
 وراهم معلومة في مهمات الوقف ولو ازمه الضرورية مصرفي المثل حيث لا مال  
 حاصل في الوقف بعدما شهد عليه بينة شرعية انه صرف ذلك بنية الرجوع  
 في مال الوقف عند حصوله وبعد اذن القاضي له بذلك وثبت صرفه وشهادته  
 لدى حاكم شرعي فهل له استيفاء ذلك من ماله الوقف **الحاج** نعم **قوله** قال  
 في البحر المتولى لو ادعى انه استدان باذن القاضي هل يقبل قوله بلا بينة  
 الظاهر لا وان كان المتولى مقبول القول لما انه يريد الرجوع في الغلة وهو  
 انما قبل قوله فيما في يده وعلى هذا لو كان الواقع انه لم يستاذن القاضي  
 جرم عليه ان يأخذ من الغلة لما انه بغير اذن تبرع وقد علمت مما نقلناه  
 عن قاضي خان انه لو انفق من ماله او ادخل حذو عاله في الوقف لكان  
 من باب الاستدانة لانها مخصصة في القرض والشراء بالنسيئة وعلى هذا  
 فالصرف المتولى للمستحقين من ماله لا يكون من الاستدانة وله الرجوع لكل  
 قاضي خان قيده بالانفاق على المرمية وفيه في جامع الفصولي بان يشهد  
 انه انفق ليرجع فرفع الاشياء في مصرفي على المستحقين وعلى هذا وقع  
 الاشتباه في زماننا في ناظر اذن لاسان في مصرفي على المستحقين من ماله قبل  
 مجيء الغلة ليرجع به اذا اجأت الغلة هل يكون من باب الاستدانة للوقوف  
 عليهم فلا تجوز ولا يرجع او انه كصرف الناظر عليهم من ماله نفسه فلا يرجع  
 ان قلنا يرجعه انتهى اي ان قلنا يرجعه في مسألة صرفه من ماله على  
 المستحقين كما في الانفاق على المرمية وكنت في حاشيتي على البحر في هذا المثل  
**اقول** في فتاوى الخانوق ما نصه الذي وقف عليه في كلام اصحابنا ان الناظر  
 اذا انفق من ماله نفسه على عمارة الوقف ليرجع في غلته ليرجع في ماله  
 لكن لو ادعى ذلك لا يقبل منه بل لا بد من ان يشهد انه انفق ليرجع كما في  
 ٤٣ من جامع الفصولين وكلامهم هذا يقتضي ان ذلك ليس من الاستدانة  
 على الوقف والا لما جاز الا باذن القاضي ولم يكف الاشهاد وحده لم يكن من الاستدانة  
 فلما منع ان يكون مصرفي على المستحقين من ماله مساويا لمصرفي على العمارة  
 من ماله نعم الاستدانة الصرف على المستحقين لا تجوز وانما تجوز وهما لما  
 شأنا الوقف لاجل حي

**طلب** اذا انفق من ماله في مهمات  
 الوقف بعد الاشهاد واذن  
 القاضي له الرجوع

**طلب** ادعى المتولى الاستدانة باذن  
 القاضي لا يقبل

**طلب** الانفاق من ماله ليس بالاستدانة

**طلب** الاستدانة مخصصة في القرض  
 والشراء بالنسيئة

**طلب** فيما اذا اذن لآخر بالدفع  
 الى المستحقين قبل مجيء  
 الغلة هل هو استدانة

**طلب** الناظر اذا عسر ماله نفسه  
 ليرجع كدالرجوع في ماله  
 لو ادعى لا يقبل

**طلب** الاستدانة للمنفق  
 لا تجوز

لا بد

لا بد للوقف منه كالعامة هذا ما ظهر من كلام الخانوق والحاصل ان انفاق المتولى  
 من ماله على الوقف ليس من الاستدانة المتوقفة على اذن القاضي لانها  
 مخصصة في الاستقراض والشراء بالنسيئة والظاهر ان انفاق ما ذونه  
 كانفاقه لانه وكيل عنه فلا يتوقف على اذن القاضي ايضا وتقدم اول الباب  
 الثاني عن القنية ما حاصله انه اذا استاجر باذن القيم يرجع عليه بطلان  
 الا اذا كانت العمارة يرجع معظم منفعتها على المستاجر فلا يرجع الا اذا اشترط  
 الرجوع انتهى فلم يقيد الرجوع باذن القاضي واقفي بما في القنية العلامة  
 الشيخ امين الدين بن عبد العال كما رايت في فتاويه وكذا الفتى به العلامة الخیر  
 المولى حيث سئل في عمارة جارية في وقف تهدمت فاذا ناظر الوقف لرجل  
 ان يعمرها من ماله فعمرها من ماله بعد الاذن والشهادات العمارة للوقف بعد  
 منازعة الناظر فالحاكم في ماله الذي صرفه باذنه على عمارتها اجاب اعلم ان  
 عمارة الوقف باذن متوليه ليرجع بما انفق يوجب الرجوع باتفاق  
 اصحابنا واذا لم يشترط الرجوع ذكر في جامع الفصولي في عمارة الناظر  
 بنفسه تحويل وعمارة ما ذونه كعمارة فيقع الخلاف فيها وقد جزم في القنية  
 والحاوي الزاهدي بالرجوع وان لم يشترطه اذا كان يرجع معظم منفعته  
 العمارة الى الوقف انتهى فلم يقيد ايضا باذن القاضي مع تصريحه بالاستدانة  
 من ان فعل ما ذونه كغلة وما ذالك الا لكون ذلك كله ليس من الاستدانة  
 كما قررناه ويلزم من ذلك انه اذا اذن للمستاجر عمارة الدار الضرورية  
 لكون ما انفق مرصدا لدار وجهه الوقف يكفي ذلك بلا اذن قاض ولا  
 حكم قاضي حنبلي وهذا خلاف ما عليه اهل عصرنا ومن قبله فليتأمل في ذلك  
 وفي الفتاوى الخيرية **سئل** فيما لو اذن متولى الوقف للمستاجر في مصرفي على  
 سريره لكونه دينيا لجهة الوقف فصرف ما اعلوم ما أجره المتولى لآخر بعد  
 انقضاء مدة المستاجر الاول فطلب دينه فاعتذر المتولى بان لا مال له للوقف  
 تحت يده فاذا للمستاجر الثاني ان يدفع اليه دينه لكونه ديناله على جهة الوقف  
 كما كان الاول فدفع ومات المتولى فهل للمستاجر الثاني الرجوع بما دفع  
 للمستاجر الاول على المتولى الجديد في مال الوقف الذي تحت يده ادعى  
 تركه المتولى الاول وترجع ورثته على الثاني في ماله الوقف اجاب المصح  
 به ان الوقف لازم له وان الاستدانة من القيم لا تثبت الدين في الوقف  
 اذ لا ذمة له ولا يثبت الدين الاعلى القيم ويرجع به على الوقف وورثته تقوم مقامه

**طلب** ١٥٨ انفاق الناظر من ماله ليس  
 من الاستدانة

**طلب** اذا عسر المستاجر باذن القيم  
 يرجع عليه

**طلب** عمارة ما ذونه الناظر العمارة

**طلب** اذن المستاجر للعمارة لمسات  
 يرجع على ورثته وم على الوقف

**طلب** الوقف لا ذمة له



في الرجوع عليهم في تركه البت لم يرجعوه في غلة الوقف بالدين على المتولي الجرد الى  
 انتهى ملخصا وما يؤيد ذلك ايضا ما نقله المؤلف بقوله اجر من لا اجارة طويلا  
 وهذا المنزل موقوف عليه كان وقف عليه والده وعلى اولاده ابد اجارة سلكوا  
 فانفق المستاجر في عمارة هذا المنزل بعض النفقات باجر المستاجر لم يكن له الرجوع  
 ولاية في الوقف كان غاصبا ولم يكن على المستاجر الا السمي وذلك للمرجع تصديق  
 به وانه كان له ولاية في الوقف فغلى المستاجر اجر المثل في المدة التي كانت  
 في يده لا عبرة بما سمي من قليل الاجر في السنة الاولى ويرجع المستاجر بالذي  
 انفق في غلة الوقف انه كان للمرجع ولاية في الوقف والافضل من شرطه فيها  
 انفق لا يرجع به لعل المرجع ولا في غلة الوقف لانه اذا لم يكن للمرجع ولاية  
 صار وجود الامر كعدمه ولو انفق بدون امره لا يرجع على احد من الغناوي  
 الكبي للصدر الشهيد من الاجارة في ناظر على مسجد والمسجد وقف فاذا  
 الناظر خصي ان يكسوا المسجد ويكون وعنه الخصيص ربح الوقف ففعل عزل  
 الناظر ثم تولى ناظر وهو الى الآن ناظر والحال ان الناظر الاول لم يتناول من  
 ربح الوقف فهل يلزم الناظر الثاني تخليص حتى الخصي لان حقه معلوق  
 بربح الوقف ام يلزم الناظر الاول الجواب للشيخ فاصرا ليدن الاتفاق يلزم  
 الناظر الثاني تخليص حتى الخصي ودفعه من ربح الوقف ولا يلزم ذلك  
 الناظر الاول حيث عزل ورافقه سيدي الجيد والشيخ تقي الدين الحنبلي  
 تخدم الله تعالى برحمة فتاوى الشئبي من الوقف اقول لكنه قال في البرازة  
 قيم المسجد شترى شيئا لكرنة المسجد بلا اذن الحاكم بماله لا يرجع على الوقف انتهى  
 قال في البحر وظاهره انه لا يرجع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان  
 ليرجع او لا وسواء رفع الى القاضي او لا وسواء برهه على ذلك او لا وذكر  
 في البحر قبل ذلك عن الثانية قيم الوقف اذا شترى شيئا لكرنة المسجد  
 بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع في ذلك في حال المسجد ولان ينفق  
 على الرمة من ماله كالوصي في حال الصغير وان ادخل جذا عا من ماله في  
 الوقف جائز وله ان يرجع في غلة الوقف انتهى وكتب الرملي في حاشيته  
قوله وفي الثانية اقول في فتاوى شيخنا الحانوتي اذا شهد عند  
 الانفاق انه انفق ليرجع على الوقف يرجع انتهى وسباني ذكره منقول  
 عن جامع الفصولين انتهى كلام الرملي فاذا جعل ذلك على ما اذا لم يشهد  
 وعبارة جامع الفصولين في الرابع والثلاثين قيم الوقف لو انفق

قوله غلى المستاجر اجر المثل  
 الى الاء الاجارة الطويلة  
 الزائدة على سنة واحدة  
قوله منعه من المتولي  
 يرجع المستاجر من غلة الوقف  
 بما انفق بانه في غلة الوقف  
 انفق لا يرجع به لعل المرجع ولا في غلة الوقف لانه اذا لم يكن للمرجع ولاية  
 صار وجود الامر كعدمه ولو انفق بدون امره لا يرجع على احد من الغناوي  
 الكبي للصدر الشهيد من الاجارة في ناظر على مسجد والمسجد وقف فاذا  
 الناظر خصي ان يكسوا المسجد ويكون وعنه الخصيص ربح الوقف ففعل عزل  
 الناظر ثم تولى ناظر وهو الى الآن ناظر والحال ان الناظر الاول لم يتناول من  
 ربح الوقف فهل يلزم الناظر الثاني تخليص حتى الخصي لان حقه معلوق  
 بربح الوقف ام يلزم الناظر الاول الجواب للشيخ فاصرا ليدن الاتفاق يلزم  
 الناظر الثاني تخليص حتى الخصي ودفعه من ربح الوقف ولا يلزم ذلك  
 الناظر الاول حيث عزل ورافقه سيدي الجيد والشيخ تقي الدين الحنبلي  
 تخدم الله تعالى برحمة فتاوى الشئبي من الوقف اقول لكنه قال في البرازة  
 قيم المسجد شترى شيئا لكرنة المسجد بلا اذن الحاكم بماله لا يرجع على الوقف انتهى  
 قال في البحر وظاهره انه لا يرجع له مطلقا الا باذن القاضي سواء كان  
 ليرجع او لا وسواء رفع الى القاضي او لا وسواء برهه على ذلك او لا وذكر  
 في البحر قبل ذلك عن الثانية قيم الوقف اذا شترى شيئا لكرنة المسجد  
 بدون اذن القاضي قالوا لا يرجع في ذلك في حال المسجد ولان ينفق  
 على الرمة من ماله كالوصي في حال الصغير وان ادخل جذا عا من ماله في  
 الوقف جائز وله ان يرجع في غلة الوقف انتهى وكتب الرملي في حاشيته  
قوله وفي الثانية اقول في فتاوى شيخنا الحانوتي اذا شهد عند  
 الانفاق انه انفق ليرجع على الوقف يرجع انتهى وسباني ذكره منقول  
 عن جامع الفصولين انتهى كلام الرملي فاذا جعل ذلك على ما اذا لم يشهد  
 وعبارة جامع الفصولين في الرابع والثلاثين قيم الوقف لو انفق

ماله في عمارة الوقف فلو شهد انه انفق ليرجع فله الرجوع والا وبوافقه ما في  
 البرازية ايضا من قوله قيم الوقف انفق من ماله في الوقف ليرجع في غلته  
 له الرجوع وكذا الوصي مع مال الميت ولكن لو ادعى لا يكون القول قوله المتولي  
 اذا انفق من حال نفسه ليرجع في حال الوقف له ذلك فان شرط الرجوع  
 يرجع والا فلا انتهى وعلى ذلك ايضا يحمل كلام البرازية السابق الا ان يدعى  
 الفرق بين الشراء والانفاق في الممرة فليتا حل سئل في وقف برفيه وظايف  
 ليست من الشاير وهي مقررة على اربابها لها من المعلوم المبيع من جهة الوقف  
 وقد قبض متولي الوقف اجور عقاراته عن سنة النبي واربعين دمايه والف  
 سلفا وغاب ولم يدفع لارباب الوظائف شيئا من علايتهم عن السنة المذكورة  
 وله وكيل في الضبط فقط يكلفه ارباب الوظائف المذكورة الى الاستدانة  
 على الوقف لاجل دفع معاليهم او لقبض اجور العقارات المذكورة سلفا  
 عن سنة ثلاث واربعين ودفعها لهم بدون رض من السلطان في التولية ولا يشرط  
 من الواقف ولا وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك الجواب نعم وانما قيد في السؤال  
 بانها ليست من الشاير لان الناظر في الشاير يستدين قال في البحر لكان وقع  
 الاستدانة في مسائل منها هل يستدين للامام والخطيب والمؤذن باعتبار  
 انه لا بد له من ذلك فيكون باذن القاضي فقط ولا الظاهر انه يستدين لمؤذن  
 بان القاضي لقوله في جامع الفصولين لضرورة مصالح المسجد انتهى ولا  
 يجوز صرف ربح سنة في سنة الا اذا شرط الواقف ارض السلطان عليه في توليه  
 صرح بالسئلة بربح الشيوخا الحلبي في فتاويه خيريه ضمن سؤال طويل من  
 الوقف سئل فيما اذا استدان متولي الوقف دراهم للعمارة بمراجعة ويريد  
 الرجوع بالمراجعة في غلة الوقف فهل ليس له ذلك الجواب نعم كما في البحر وغيره  
 وافتى به الخير الرملي اقول وقد شاع عام الكلام عليها وايضا هذا الباب سئل  
 فيما اذا امر الناظر من ماله طبقة في دار الوقف تبرع بالوقف والحقها في  
 الوقف فهل يصح ذلك الجواب نعم وهي مسئلة وقف البناء لجهة وقف الارض  
 وهو صحيح كما في العلل وغيره سئل في قطعة ارض جارية في وقف بوليس  
 فيها بناء ولا داخل في نواجر احد يريد متوليها ان يبني فيها مال الوقف  
 للوقف لما فيه من الحظ والمصلحة لجهة الوقف فهل له ذلك الجواب نعم سئل  
 في ناظر وقف اهل بوجرا ارض الوقف من نفسه فهل لا يجوز للناظر ذلك  
الجواب نعم اجر الوقف من نفسه او سكنه باجرة المثل لا يجوز وكذا اذا اجره من

قوله وكيل الناظر بالاستدانة  
 لا يكلف وكيل الناظر في الشاير  
 لدفع معاليهم

قوله يستدين الناظر لارباب  
 الشاير بواذن القاضي

قوله لا يصح الناظر ربح سنة  
 في سنة بلا شرط واقف  
 او اذن سلطان

قوله اذا استدان للعمارة بمراجعة  
 ليس له احتساب على الوقف

قوله عمر من ماله طبقة في دار  
 الوقف والمخار في الوقف  
 يصح  
 المتولي ان يبني ارض الوقف  
 بماله الوقف للوقف

قوله ليس للناظر ان يوجر الوقف  
 من نفسه او ابنه او ابنته  
 او مكاتبه



طلب  
تقبل الشئ الوقف من القاضي  
لنفسه يجوز  
طلب  
إذا أجر الناظر فاصح بالاجرة  
منه ويندب

ابن ابي اربعه ارمه او مكاتبه للتممة ولا نظر بها اسعاف من فصل ما يجوز للقيم من  
التصرف وما لا يجوز لتقبل المتوطا الوقف لنفسه لا يجوز لان الواحد لا يتولى  
طرف العقد الا اذا تقبل من القاضي لنفسه في يتم بغيره باثنين اسعاف من  
باب اجارة الوقف **سئل** في ناظر وقف اهلى اعصر ربيع الوقف المزبور فيه نظرا  
واستحقاقا اجرا راضى الوقف المزبور مدة معلومة باجرة المثل اجارة صحيحة  
منه لم عليه دين وقاصصه بذلك فهل تكون المقاصصة المذكورة صحيحة **الجواب**  
نعم فيما سأل على ما قاله في البرازية في الرصبة من انه الوصى لو باع مال الصغير  
له عليه دين يصير قاصصا اذ الوقف والموصية اخوان لا سيما وقد اعصر  
ربيع الوقف فيه فيكون قد قاصصه بما استحقه بمفرده والحالة هذه وعلم  
افنى الكازرون من آخر الوقف وقال العلامة الشلبى في فتاويه من اوائل  
الوقف في جواب عن سوال نظير ذلك ما نصه ان كان الناظر مستحقا لاجرة  
كلما وقعت المدة والدين من جنس الاجرة فلا خفاء في صحة التقاص بالتقاضي  
وان كان مستحقا لبعضها ووقع التقاصص بها فالتقاصص صحيح ايضا عند  
ابن حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى وبضم الناظر وقال ابو يوسف لا يصح  
التقاصص ثم قال ولا بأس بذكر ما يشهد من النقول لصحة الجواب ثم ذكر  
نقوله الى ان قال فهذا كما ترى صريح في صحة ابراء الناظر المستاجر عن الاجرة  
وصحة التقاصص مبنية على جواز البراء كما صرح الترمذى به آنفا فقد وضع  
بما ذكر الجواب والله اعلم بالصواب انتهى **سئل** في ناظر وقف اجر عقار الوقف  
من آخر بدون اجرة المثل بغير فاحش فهل تكون الاجارة المزبورة  
غير صحيحة **الجواب** نعم واذا اجر القيم الدار باقل من اجر المثل قدر ما لا يتباين  
الناس لم تجز الاجارة حتى لو كانت المستاجر كان عليه اجر المثل بالغا ما بلغ  
على ما اختاره المتأخرون من المتأخر رحمهم الله تعالى وكذلك اذا اجر اجارة  
فاسدة ذخيرة من الوقف في عام ولا يجوز الوقف الا باجر المثل فلا  
يجوز ويفسد بالاقلى ولو هو المستحق لجواز ان يموت قبل انقضاء المدة  
وتنسخ الاجارة كما في فتاوى قارى الهداية لا ينقص من يسير واذا لم  
يرغب فيه الا باقل كما في الاشياء شرح المتنقى للعلاى تحت فصل اذا  
بنى مسجدا دار مسئلة اجرة ثلثا خمسة وما كان يعطى الساكن فيها الاثلاث  
ثم ظفر القيم بمال الساكن فله ان ياخذ ذلك النقصان ويصرفه الى مصرفه  
قضاء وديانة حاوى الزاهدى من الوقف من فصل نصرات القيم **سئل**

طلب  
يصح ابراء الناظر المستاجر عن الاجرة  
ولا التقاصص بها  
طلب  
اذا اجر الناظر بغير فاحش  
نصح الاجارة

طلب  
ظفر القيم بمال المستاجر له اخذ  
تمام اجر المثل منه

فيها

في  
١٦٠  
فيها اذا اجر الناظر ثم ادعى  
الاجارة بدون اجر المثل

فيها اذا اجر ناظر وقف بستان الوقف من زبد مدة معلومة باجرة معلومة  
لدى قاضى شافعى ثم ادعى الناظر على المستاجر حق الاستئجار بان الاجارة المزبورة  
بدون اجر المثل بغير فاحش وان هذا الرجل يقبل الماجر بزيادة متبرعة شرعا  
وان اجر الرجل بالزيادة المزبورة فاجابه زيد بانه استاجر باجرة مثله  
وان الزيادة المزبورة زيادة ضرر وقعت فالتقاضي والرجل ذلك  
فاحضر زيد عشرة انفار شهدوا في وجه الناظر والرجل المذكور بان كلنا جرحه  
به زيد هو اجر مثل البستان المزبور ببساطة واخرة ومصلحة للوقف وان  
الزيادة المذكورة هي زيادة ضرر وقعت فقبل شهداءهم الحاكم الشافعى  
بعد التزكية وحكم بصحة الاجارة المذكورة وكونها اجر المثل وكون الزيادة  
زيادة ضرر وقعت وبعدم فسخ الاجارة الى انتهاء مدتها وان راوت  
اجرة ذلك في المدة وبعدم انفسا خبا بزيادة ولا بغيرها حكما شرعيا وانما  
مذهبه مستوفيا بشرائطه وكتب بذلك حجة ثم رفع الحكم المزبور لدى  
حتى حكم بصحة الاجارة وعدم انفسا خبا بزيادة ولا بغيرها وانفذ حكم  
القاضى المذكور غيب حادثة ودعوى شرعية وشهادة مستقيمة وكتب  
بذلك حجة اخرى ثم في اثناء المدة ادعى الناظر المزبور ان الاجارة المزبورة  
بدون اجر المثل واحضر للشهادة بذلك خمسة وعشرين رجلا فهل ينقض  
بشهادتهم الحكم الاول وبطلان الاجارة المزبورة **والجواب** الاجارة بدون  
اجر المثل بغير فاحش غير جائزة كما صرحوا به وحيث ثبت ان الزيادة  
المذكورة زيادة ضرر وقعت فلا تقبل كما صرح به في الاشياء قال  
فان كان احضارا وتفتالم تقبل انتهى اى هذه الزيادة واما دعوى الناظر  
في انقضاء المدة فلا تجلوا امره وامر شهوده اما ان يشهدوا بان الاجارة  
وقعت حين العقد بدون اجر المثل او انه را دا السعفة الان حين شهادتهم  
فان كان الاول فلا تقبل ولا عبرة لكثرة الشهود كما صرحوا به لان هذه  
الدعوى عين الدعوى الاولى التى ادعاها حين الاجارة زيد وحكم بصحة  
الاجارة من حاكمى حنفى وشافعى وشهوده هذه تنقض نقض قضاء وشهادة  
مضى تضمنت نقض قضاء ترد وبينة الاثبات بانها اجرة المثل مقدمة على  
انها بدون اجر المثل وان كان الثاني اعنى زيادة السعر فان كانت الزيادة  
لزيادة من قبل متعنت او رغبة راغب لا تقبل كما اذا زادت باقل من  
نصف ما استاجر وما اذا كانت الزيادة في نفس الفلاء سعرها عند التملك

طلب  
لا تقبل الزيادة اذا كانت  
زيادة ضرر وقعت

طلب  
لا عبرة لكثرة الشهود

طلب  
اذا تضمنت الشهادة نقض  
بينة الاثبات ترد

طلب  
سند من على بينة انها اجرة المثل  
اجر المثل

طلب  
اذا كانت الزيادة من  
متعنت او رغبة راغب  
لا تقبل لان الزيادة  
بأقل من نصف



ط  
إذا زاد أجر المثل في البناء  
المدة ففي نسخ الاجارة  
روايتان

فائدة  
البدة عشرة آلاف

ط  
الزيادة الفاحشة مقدارها  
نصف الذي أجر به أو لا

فغير روايتان قال في لسان الحكم من آخر فصل الاجارة متولى الوقف  
إذا جازى أرض الوقف بأجر مثله يجوز فان زادت اجرة مثله بتغير  
سعرها وكثرة الرغبات فانه يفسخ ذلك العقد ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا  
وفي ما مضى من المدة يجب المسمى بقدره فقط وبعد ذلك يجب العقد ثانيا  
على اجرة معلومة كما زادت ذكره الولي المولى وفي ادب القضاء للامام السرخسي  
ما يخالف ذلك فانه قال ليس له نسخ الاجارة اذا كانت الاجرة هي اجرة المثل  
حالة العقد وان زادت بدرة والبدة عشرة آلاف درهم وفي الثانية والاساس  
رجل استأجر أرض وقف من المتولى مدة ثلاث سنين بأجرة معلومة هي اجرة  
المثل فلما دخلت السنة الثانية كثر رغبات الناس في المأجر فزادت الاجرة  
فيها قالوا ليس للمتولى ان ينقص الاجارة بنقصان الاجر لان أجر المثل انما  
يعتبر وقت العقد لا غير فانه كان المسمى حالة العقد أجر المثل فلا يضر بالتغير  
بعد ذلك انتهى وفي حاوي الحصري لا ينقص لان المقصود زيادة الرتبة  
في الاجرة بمنزلة زيادة السعر في القيمة ثم ذلك غير مفسد فكذا  
هنا قال مولانا ان زادت زيادة فاحشة كان للمتولى ان ينسخ الاجارة  
والزيادة الفاحشة مقدارها نصف الذي أجر به أو لا لان الاجارة  
تتعد ساعة فساعة حيث وجدت المنفعة فكانت اجرة من هذه  
الساعة بنقصان فاحش ولا كذلك البيع اذا تغير سعر البيع انتهى  
وفي الذخيرة واذا زاد أجر مثله بعد مضي مدة فعلى فتاوى سمي قد  
لا يفسخ العقد وعلى رواية شرح الطحاوي يفسخ ويجد العقد وحكي  
ابن قاضي في شرح المتن تصحيح كل من الروايتين وفي المنع اذا زاد أجر  
المثل في نفسه من غير ان يزيد احد المتولى فسخها وعليه الفتوى  
ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى كما في الصغرى كذا في الفوائد الزينية  
انتهى ومثله في الاسماء وقال اللانثي ولو ادعى رجل انها يفسخ فاحش  
بان اخبر القاضي فوخره انها كانت كذلك فسخها وتقبل الزيادة وان  
شهدوا وقت العقد انها باجر المثل والابان كانت اضراوا وقتها لم  
يقبل وان كانت لزيادة اجر المثل فالمختار قبولها ففسخها المتولى  
فان امتنع فالقاضي والمستأجر احق ان قبلها ولزمه الزيادة من وقت  
قبولها فقط وان انكر زيادة اجر المثل وادعى انها اضراوا فلا بد من  
البرهان عليه وان زاد أجر المثل بنفسه من غير ان يزيد احد المتولى

فسخها

بلغت

ط  
في حكم الحنبلي بعدم قبول  
الزيادة

ط  
بينه الاثبات مقدمة

فسخها وعليه الفتوى ومالم يفسخ كان على المستأجر المسمى ان يفسخ  
انتهى وفي فتاوى الخاتوني في جواب سوال ما نصه حيث حكم الحنبلي بعدم قبول  
الزيادة لكون الاجارة وقعت بأجرة المثل وحكم بعدم قبولها بسبب تغير اجرة  
المثل بعد طرح الدعوى في خصوص ذلك المثل وفي حاشية البيري وقد قيل  
نورا لديت على الطرابلسي عما لو حكم حاكم بصحة اجارة الوقف وان الاجرة  
اجرة المثل بعد ان اقيمت البيعة بذلك ثم اقيمت بيعة انما دون اجرة  
المثل فهل يهل بيعة بطلانها لا اجابة بينه الاثبات مقدمة وهي التي قد  
شهدت بان الاجرة اجرة المثل وقد اتصل بها الفضا فلا تنقض واجاب بذلك  
ناصر الدين القفا في المالكى واحمد بن النجار الحنبلي انتهى والمقام انما اذا زادت  
الاجرة لكثرة رغبات الناس وزيادة السعر تقبل وان شهد الشهود حين  
العقد ان الاجرة بأجر المثل هكذا ذكروا والظاهر ان المراد بشهادة الشهود  
حين العقد كانت شهادة بحدثة من الحادثة والدعوى وحكم الحاكم الذي  
واما اذا كانت بحدثة ودعوى وحكم من حاكم شاخى يرى ان الزيادة لا تقبل  
وحكم بعدم قبولها ونقد الحاكم الحنفى حكمه فالظاهر انها لا تقبل لانه ارتفع بالحكم  
المذكور الخلاف **قول** يعنى ان الحنبلي والشافعي لو حكم بعدم قبول الزيادة الفاحشة  
بحدثة مخصوصة بعد دعوى صحيحة وشهادة مستقيمة امتنعت الزيادة  
كما سرعت فتاوى الخاتوني ولا سيما اذا نفذ حكم حاكم حنفى واما اذا حكم الحنبلي  
وقت العقد بصحة الاجارة وبان الاجرة اجرة المثل ثم زادت الاجرة تقبل  
وتسمع بها الدعوى لانها حادثة اخرى لم يجزها حكم حاكم بعد دعوى ونظيره  
لواقعت الدعوى لدى شاخى يفسخ الاجارة الطويلة وحكم بصحتها وعدم  
فسخها ثم مات المستأجر مثلاً فالحنفى فسخها بالموت عالم بحكم الشافعي فخصر  
ذلك بعد الموت كما صرح به ابن القوس وما تروى به يظهر لك صحة قوله ابن  
نجيم في فتاواه ولا يمنع قبولها اي الزيادة حكم الحنبلي لانه غير صحيح انتهى  
اي منع حكم الحنبلي المذكور لقبول الزيادة غير صحيح فقول من نظره بان  
حكم الحاكم يرفع الخلاف فيه نظر فتدبر وقد صرح الخاتوني في فتاويه **بمثال** ما  
في فتاوى ابن نجيم ومما ذلك في حاشيتي رد المحتار على الدر المختار والحاصل  
انه ان ادعى الناظر عدم صحة الاجارة لوقوعها بغير فاحش وقت العقد  
لا يقبل منه عالم ببرهانه على ذلك فان برهانه المستأجر ايضا على انها اجرة المثل  
قدمت بينه لانه متبينة وان حكم حاكم بصحة الاجارة وبان الاجرة اجرة



المثل لا تسمع دعوى الناظر ولا ينسب الا اذا ادعى ان اجرة المثل قد زادت في نفسها فان اقيمت الدعوى لدى حنفي فسخها وجرد العقد ثانيا باجرة المثل المستأجرا الاول ان قبل الزيادة والا آجرها من غيره وان اقيمت الدعوى لدى شافعي ارجعها وحكم بالقضاء الزيادة العارضة بعدم فسخ الاجارة لذلك نفذ حكمه وليس للحنفي فسخها بل عليه انفساء حكم الحاكم الاول وتنفيذه لا ارتفاع الخلاف **قال المؤلف** نقلنا عن جده المحرم عبد الرحمن اخذ في العجاءى التنفيذ احكام الحكم الصادر من الحاكم ونقرر على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقا عليه وهو ان يكون بعد خضوعه من مدع على خصم انتهى **سئل** فيما اذا قبض ناظر وقف اجرة مكان من مستغلات الوقف ثم مات وتولى النظر غيره قام بطالب مستأجر دفع الاجرة ثانيا فهل ليس له ذلك **الجواب** ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر بذلك ويكون قبض الناظر السابق صحيحا معمو لا به شرعا ولا يلزم المستأجر ان يعطى اجرتين للناظرين وبطلان ادعى المحدث **سئل** في وقف اهلى من مستحقه ناظر شرعى وبعض مستحقه مشركون في عقار من اجار وقف وغير ذلك بدون وكالة عنه ولا اذن شرعى وزرع رجل منهم ارض الوقف واستغل زرع ولم يدفع لجهة الوقف شيئا ولم يكن فيها قسم معروف فهل ولاية التصرف للناظر دون غيره والزرع لازمه وعليه اجرة مثل الارض لجهة الوقف **الجواب** نعم **سئل** في ناظر وقف اجر حرام الوقف من زبده مملوكة باجرة المثل لدى حاكم شرعى حكم بصحة الاجارة ثم قابل الناظر عقد الاجارة مع زيد واجرة عمر و زيدون الاجرة الاولى بغير فاحش و زيدون مصلحة للوقف فهل تكون الاقالة المزبورة غير صحيحة **الجواب** حيث قابل بدون مصلحة للوقف واجر بغير فاحش فكل من المقاتلة والاجارة بالفن الفاحش غير جائز **سئل** فيما اذا قبض الناظر بعض اجرا قلام الوقف من مستأجرها سلفا عن مدة معلومة فهل يكون القبض المذكور صحيحا **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا اجر متولى الوقف دورا الوقف مدة معلومة باجرة معلومة من الدراهم فبعضها من المستأجر سلفا للضرورة الداعية لتغيير الدار فهل يكون قبضه صحيحا **الجواب** نعم **اقول** لينظر في زيادة التقيد بالضرورة ولعلها تكون واقعة الحال كذلك ويكون المدة طويلة فان يجوز ايجار دار الوقف اكثر من سنة لمصلحة كافي الدار المحتار من ذلك قبض الاجرة سلفا حيث صححت الاجارة فليست محل

**مطل**  
في معنى التنفيذ

**مطل**  
ليس للناظر الجديد مطالبة المستأجر قبض منه الناظر الاول

**مطل**  
ولاية التصرف للناظر والزرع للزراع وعلم اجر المثل

**مطل**  
اقالة الناظر مع المستأجر بدون مصلحة لا تجوز

**مطل**  
يصح قبض الناظر الاجرة سلفا

هذا

هذا وفي الاما عيلية في ناظر آجر حان الوقف سنة تالية لمدة المستأجر باجرة حالة قبضها منه ثم عزله في اثناء المدة ويريد الناظر الجديد اخذ الاجرة من المستأجر ثانيا اذا ثبت قبض الاول الاجرة فعليه صحيح وليس للناظر الثاني اخذها من المستأجر ثانيا انتهى فانما وجوز قبض الاجرة سلفا مطلقا حيث لم يقيد بالضرورة ووجهه ظاهر فانه متى صح عقد الاجارة صح قبض الاجر فحيث شرط تعجيلها على المستأجر وهي واقعة العتوى في زماننا **سئل** فيما اذا كان بيد ناظر وقف مبلغ من النقود استبدل به عقار للوقف بالوجه الشرعى وبقي عنده ليسترق به عقار للوقف بدل الاول فقام بعض مستحقى الوقف يكلف الناظر ان يفيده بكفله بالمبلغ المذكور او يكفيه الناظر على نفسه بالمرأحة او يدفعه له ويلقيه المستحقين ليدفعوه بالمرأحة فعمل لا يكلف الى ذلك بدون وجه شرعى وبقي المبلغ تحت يده ليسترق به عقار للوقف **الجواب** نعم ولا تصح الكفالة بالامانة كمال الوقف كافي الخانوقى من الكفالة وجعله اقضى الشيخ الرطلى في خاتمة رسائل العلامة الرطلى اذا لم يصرف الناظر المستبدل المالى في عقار او تعدى عليه اوضاع من يده واغاب به هل يلحق المستبدل او ورثته بسبب فعل الناظر ضمان او خسران اجاب **ب** ليس على المستبدل ولا على ورثته في ذلك ضمان ولا يلحقهم بسبب فعل الناظر خسران ويدفع البذل خارج عن عهده وبقي في عهدة الناظر انتهى لولم يتجر الوصى بمال الصبي هل يجبر على التجارة كالا لجمع الفتاوى **سئل** في متولى وقف معروف بالامانة قبض غلات الوقف في مدة ماضية وصرف بعضها في مهمات الوقف الضرورية فيما لا يكد به الظاهر وحلف على ذلك وتعد رتقاصيل ذلك عليه ولم يكن الا الاجال فهل يقبل قوله في ذلك في براءة نفسه من الضمان ويكتفى منه بالاجال **الجواب** حيث عرف بالامانة يقبل قوله في براءة نفسه من ضمان ذلك ويكتفى من هذا القاضي بالاجال ولا يجبره على التفسير شيئا فقيها وان كان متما جبره القاضي على التفسير شيئا فقيها ولا يجبره ولكن يحضره يومين ولان في مخوفة ويهدده ان لم يفسر ولا يكتفى منه بالبعين كذا في الحاوى الزاهرى والشيخ القتيبي وبطلان ادعى التمرنا شى وفي احكام الاوصياء القول في الامانة قوله الامانة الا ان يدعى احرا يكد به الظاهر في تزول الامانة وتظهر الخيانة فلا يصدرى بغير على الاشياء **سئل** في هذا الوجه هل يثبت خيانة ناظر لا يصدق قوله ولو يمينه وهي كثيرة الوقوع فلتحفظ **اقول** ومن تمام الكلام في اول هذا الباب على قوله يتولى وعنده **سئل** فيما اذا كان متولى وقف برهالى للوقف

آجر الحان مدة تالية وقضى الاجرة ثم عزله ليس للناظر الثاني مطالبة المستأجر

**مطل**  
الناظر ان يبقى مالى الاستبدل تحت يده ولا يلزمه كفيل ولا ان يدفعه بالمرأحة

لا تصح الكفالة بالامانة كمال الوقف

**مطل**  
اذا تعدى الناظر على مال الاستبدل لا يثنى على المستبدل

**مطل**  
لولا تجر الوصى بمال الصبي لا يثنى عليه حيث عزى المتولى بالامانة يقبل قوله ويكتفى منه بالاجال

**مطل**  
اذا كان منها لا يكتفى منه بالبعين

**مطل**  
اذا ادعى الناظر ان يكد به الظاهر تزول الامانة فلا يصدق بيمينه

**مطل**  
الاجال لا يمين يصدق بالبعين



في بعض اجور حوائث الوقف ودفع المستحقين من ارباب الوظائف نفق  
 البعض وتقدر عليه استخلاص الباقي ودفع بعض ما قبضه لارباب الوظائف  
 وبعضه للمتولي ثم يجد المتولي ما دفعه الجاني وطالبه بذلك فيلجى الى اي  
 يصدق في ذلك مع اليقين **الجواب** نعم فيما لا يملكه الظاهر **سئل** فيما اذا كان زيد  
 مقدر في وظيفة جارية لوقف بر بموجب برائة سلطانية وتقرر قاض شرعي  
 ويتصرف بها مدة مديدة تمام المتولي الآن يزعم ان دفع المستاجر الى  
 الجاني غير صحيح وانه الرجوع به عليهم فهل يكون نص الجاني على الوجه المذكور  
 صحيحا ولا عبرة بزعم المتولي المزبور **الجواب** نعم كما في وقف البحر من ان جمع  
 المال من المستاجر به هلاليا وخراجيا وظيفه الجاني مات الجاني والجهة  
 يدعون تسليم الغلة اليه في حياته ولا يمتد لهم فانهم يصدقون باليمين لانهم  
 الضمان عمدة الفتاوى واعلم ان الجاني والمتولي انما يصدقان في صرف مال  
 الوقف الى اصدار الشرعية او تسليمه الى من له حق القبض شرعا ولو  
 في حق سقوط الضمان عن نفسه ما عندنا في حنفية رحمه الله تعالى وما عندها  
 فينبغي ان لا يصدق لان كلامها اجير مشترك للوقف والاجير المشترك انما  
 يصدق بيمينه عنده لا عندهما فان المال ليس احده في يد الاجير المشترك  
 عندهما ما تقرر في موضعه فاذا وقع النزاع بين الجاني والمتولي على  
 ما سلفناه ولزم الضرر للوقف ينسب للقاضي ان يعمل بهما نظر للوقف  
 فنامل من القول لمن للمولى عبد الحليم افندي اخرزاده **سئل** فيما اذا مات الوقف  
 ووصى يزيد ولم يذكر الوقف هل يصير وصياله في اوقافه واولاده وامواله  
**الجواب** نعم قال في الوسائل في المسئلة السادسة عشرنا قلا عن خزانه الاكمل  
 لومات الواقف ووصى الى رجل ولم يذكر الوقف فانه يصير وصياله في اوقافه  
 واولاده وامواله ولو حضر الوصية في امواله فهو وصى في كله عندنا ح  
 وقال ابو يوسف سفي بنفذه ما خصه انتهى **سئل** فيما اذا وقف زيد عفا  
 له معلوما من اهل الحرمين الشريفين وشرط في وظيفة النظر لعمرو ذرية  
 ثم من بعدهم للمتولي الحرمين الشريفين مات الواقف وعمره وقرق بوظيفة  
 النظر المزبور رجل من ذرية عمرو وهل اهل لذلك تمام متولي الحرمين الشريفين  
 يعارض في التصرف بالنظر على الوقف المزبور مخالفا لشرط الواقف فهل ليس  
 للمتولي الحرمين معارضته في ذلك **الجواب** نعم حتى تنقضي ذرية عمرو والمذكور عملا  
 بشرط الواقف المزبور لانه نص الشارع في وجوب العمل وفقههم والدلالة

**طلب**  
 نص الجاني الاجرة  
 المستاجر في صحيح

**طلب**  
 ادعى الجاني تسليم الغلة للمتولي  
 في حياته بيمينه

**طلب**  
 الجاني والمتولي اجير مشترك  
 عندهما فينبغي للقاضي ان  
 يعمل بهما اذا لم يضر  
 الوقف

**طلب**  
 نص الواقف وصياله  
 يذكر الوقف وصياله  
 في اوقافه واولاده  
 وامواله

**طلب**  
 دفعه الحرمين وشرط  
 النظر لعمرو ذرية  
 فليس للمتولي الحرمين  
 معارضته

تقرض

كما صرح بذلك في الاشياء **سئل** من قاضي التام الله اذا مات متولي الوقف  
 بمجملات الوقف ولم توجد في تركته وعلى الوقف حكم لوقف آخر منكسر  
 عدة سنين ويريد متولي طلبه من تركه المتولي المتوفي فهل يؤخذ من حال  
 الوقف المذكور ام من تركه المتولي المتوفي **الجواب** الحكم المذكور يؤخذ من حال  
 الوقف الحكم لاجله ولا يلزم تركه المتولي المتوفي من ذلك كذا افق المرجع  
 العلامة الشيخ اسماعيل اذ المتولي المذكور قد مات بمجملات الوقف ولم يجد  
 مال الوقف وقد صرح بعدم ضمانه في الوصاية وغيرها وعبارتها  
 . وكل امين مات والدين تحصر . وما وجدت عينا ندينا تصير .  
 . عسرى متولي الوقف ثم سافر . وموضع حاله الغنم وهو الموصى .  
**اقول** وقد مناقشة الكلام على هذه المسئلة في هذا الباب **سئل** في وقف مشتمل  
 على عمارات نصي ناظر اجورها بعد استحقاقها من سنة كذا وشرط واقف تقديم  
 العمارة ثم الفاضل عنها للمستحقين وامسك الناظر قد رما يحتاج اليه الوقف  
 من العمارة في المستقبل فطلب استحقاق الوقف تحتها فم من ذلك القدر  
 المحسوك للعمارة فيما ياتي فهل ليس لهم ذلك **الجواب** ليس لهم ذلك حيث شرط  
 الواقف تقديم العمارة ولم يقيد عند الحاجة اليه لانح يجب على الناظر امسك  
 قدر ما يحتاج اليه للعمارة في المستقبل وان كان الا لا يحتاج الموقوف  
 للعمارة على لقول المختار للفقهاء الجواز ان يحرك الموقوف حدث والموقوف  
 بجال لا يفعل فيؤدي الصرف الى المستحقين من غير ادخال شيء للتعمير الى  
 خراب العمارة المشروطة تعميرها ولا كما في الاشياء قال **الحسين** الحموي قال  
 بعض الفضلاء ما اختاره الفقيه ابو الليث رحمه الله تعالى هو المعتمد  
 المختار في المذهب كما في جامع المضمرات **اقول** ومرو في هذا الباب ما لو لم  
 بشرط الواقف تقديم العمارة **سئل** في ناظر اهل النظارة ولاء قاضي  
 واولاده ببراءة سلطانية فانهي جماعة انها شاغرة وتوابر فمان بنص  
 مخالف فهل ينعون باعتبار انها منهم المخالف ام لا **الجواب** نعم ينعون فان علم  
 واعطاهم بناء على ما افهوه وهو مخالف للواقع فيكون قاسدا والمنبني عليه  
 مظهر وجبت يبنى على ما افهوه فالظلم والتعدي من الاخيرة ومنصرف  
 القاضي والسلطان حيث كان اهلا للولاية ليس لاحد رفعه بغير حجة ولا  
 مصلحة كما صرح بذلك في الحائنة وجامع الفضولين والبحر والاشياء والعلل  
 في شرح التنوير وافق عليه العلامة الخبير الرملي مفصلا كما هو مذكور في

**طلب**  
 فيما اذا مات متولي بمجملات  
 وعلى الوقف حكم  
 لوقف آخر

**طلب**  
 لا ينعى المتولي بموت  
 بمجملات الوقف

**طلب**  
 للناظر ان يحس قدر  
 ما يحتاج اليه الوقف  
 من العمارة في المستقبل  
 حيث شرط الواقف  
 تقديمها

**طلب**  
 لا يعتبر الانتهاء المخالف  
 الواقع

جنحة



**طلب**  
فريق لثقل على النظر  
وقررها القاضي

**طلب**  
إذا فرض الناظر مال  
الوقف بأمر  
القاضي لا يضمن

**طلب**  
ليس للمنفعة ايداع مال  
الوقف ولا اخراجه  
الا لأمر

**طلب**  
ليس للمنفعة تصرف بدو  
أذن المشرف أي  
الناظر

**طلب**  
الوقف يستحق من الوصية

**طلب**  
لناظر ضبط ارض البستان  
مع حصة الوقف من  
الشجر واخذ اجرة  
شأنت شجر البستان

من الوقف **أقول** لو لم ينظر ذلك **سئل** فيما إذا أقر القاضى هذا في وصفه  
النظر والتكلم على وقف اهلى بطريق الفراغ من اتمام المقررة في ذلك  
قبلا بالوجه الشرعي وهذا هل لذلك وكتب لها حجة تقرير بذلك فهل  
يحل بالحجة المذكورة بعد ثبوت مضمونها شرعا **الجواب** نعم **أقول** تقدم الكلام  
في مسألة الفراغ فراجعها مثلاً **سئل** في ناظر وقف اهلى امره القاضي  
العام بأقرض مال الوقف فأقرضه من زيد ثم مات زيد قبل قضاء القرض المزبور  
مفسدا فهل يكون الناظر غير ضام للمال المزبور **الجواب** نعم فان قلت اذا امر  
القاضى القيم بتسليمه ففعله ثم تبين انه ليس بشرعي او فيه ضرر على الوقف  
هل يكون القيم ضاماً قلت **قال** في الفتية طالب هل المجلة القيم  
ان يقرض من مال المسجد للأمام فابى فامر القاضي به فأقرضه ثم مات  
الأمام مفسدا لا يضمن القيم انتهى مع ان القيم ليس له اخراجه من مال المسجد  
قال في جامع الفصولين ليس للمنفعة ايداع مال الوقف والمسد الامم  
في عياله ولا قراضه فلو أقرضه من وكذا المستقرض وذكر ان القيم لو أقرض  
ماله المسجد لياخذه عند الحاجة وهو احرز من امساكه فلا بأس به  
وفي العدة يسع للمنفعة اخراجه ما فضل من غلة الوقف لو احرز  
انتهى بجرم من الوقف **سئل** في وقف له متولى ومشرقا بمعنى الناظر  
بشرط واقعه والمتولى يتصرف في امور الوقف بدو اذن المشرف والناظر  
ومعرفته بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم قال الفضلي  
يكفي الوصية والى ما صان المال ولا يكون المشرف وصيا والركونة مشرفان  
لا يجوز تصرف الوصى الا بعلمه انتهى كذا نقل الشيخ خير الدين في الثانية  
وكذا نقله في ادب الاوصياء ثم قال في الخاص وبقول الفضلي يعني انتهى  
وانت على علم بان الوقف يستحق من الوصية ومسألة تنزع منها كائناً  
الشيخ خير الدين فافى فتاوى الرحيمي من ان المتولى لو اجره باجرة المثل  
اجارة شرعية تمنع ولا يملك الناظر معارضته لانه في زماننا بمعنى المشار  
فيه نظر وفي البحر قال في الثانية وقف له متولى ومشرقا ليس للمنفعة  
ان يتصرف في مال الوقف لان ذلك مغرض الى المتولى والمشرقا ما مؤخر  
لا غير انتهى وهذا يختلف بحسب العرف بمعنى المشرف كما ذكرنا في فتح القدير  
**أقول** تقدم بقية الكلام على ذلك في هذا الباب **سئل** في ارض حاملة لغراس  
حصة منه جارية بتمل الارض في وقف اهلى وبقيمة غراسه ملك لرجل يريد

ناظر

ناظر الوقف ضبط كامل ارض البستان مع الحصة الجارية في الوقف من غراسه  
لجهة الوقف واخذ اجرة شأنت الشجر من الرجل حسب حصته من الغراس  
وفي ذلك مصلحة للوقف فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في ناظر وقف ارسل  
رجل جارية مال الوقف من مستأجره اقلامه فقبض مال الوقف من  
المستأجرية ودفعه الى رجل ثم غزل الناظر وتولى النظر غيره ويريد الرجوع  
على الرجل بما قبضه فهل يقبل قوة الرسول بيمينه في الدفع ولا رجوع عليه **الجواب**  
نعم قال في تحصيل الطحاوي وشرح الملا يسبياني واذا دفع الرجل الى رجل مالا  
ليدفعه الى رجل فذكرانه دفعه اليه فله به الأمر في ذلك والمأمور له بالمال  
فالقول قوله في برأءة نفسه عن الضمان والقول قوله الآخر انه لم يقبضه  
ولا يستقط دينه عن الأمر ولا يجب اليمين عليهما جميعا وانما يجب على  
احدهما لانه لا بد للأمر ان يصدق في احدهما ويكذب الآخر فتجب اليمين على  
الذي كذب دون الذي صدق فان صدق المأمور بالدفع فانه يحلف الآخر  
بالبالله ما قبضه فان حلف لم يسقط دينه ولم يظهر القبض وان نكل ظهر قبضه  
وسقط عنه الأمر دينه وان صدق الآخر انه لم يقبضه وكذب المأمور  
فانه يحلف المأمور خاصة بالله لقد دفعته اليه فان حلف بربى وان نكل لم يرد  
ما دفع اليه وكذلك لو ادفع ماله عند رجل ثم امر المودع بان يدفع  
الوديعة الى فلان فقال المودع قد دفعت فهو على هذا التفصيل ولو دفع  
المودع الوديعة الى رجل وادعى انه قد دفعها لمرصاحب الوديعة وانكر  
صاحب الوديعة فالقول قوله مع يمينه انه لم يأسره بذلك ولو كان المال  
مضمونا على رجل كالمفوض في يد الفاضل والدائى فامر صاحب الدين او  
المفوض منه بان يدفعه الى فلان فقال المأمور قد دفعت اليه وقال فلان  
ما قبضت فالقول قوله فلان انه لم يقبض ولا يصدق المأمور على الدفع الا  
باليمين لان في ذلك ابرأءة نفسه عن الضمان الا اذا صدق الامر في الدفع  
في براء ولا يصدقان على القابض والقول قوله انه لم يقبض مع يمينه ولو كذب  
الامر المأمور انه لم يدفع وطلب المأمور بيمينه فانه يحلف على العلم بالله  
ما يعلم انه دفع فان حلف اخذ منه الضمان وان نكل سقط عنه الضمان انتهى  
مع فتاوى الشهاب السلبى من اوائل الوكالة وكذا في مجموعة الانقروى  
**سئل** في دكيل شرعي عن نظار وقف اهلى في جاشرة امور الوقف من قبض  
وصرف وفي استعمال عقاراته من مستغلبها وفي ساير امور الوقف

**طلب**  
يقبل قول رسول الناظر  
في الدعوى الى ناظر  
العزول

**طلب**  
القول للمأمور به  
الدين وللدائى بعدم  
قبضه

**طلب**  
في دعوى المودع دفع  
الوديعة الى رجل باسر  
المودع

**طلب**  
في دعوى المودع او  
الفاضل الدفع الى  
رجل بالامر

**طلب**  
اذا وكل الناظر وكيلاني  
ببشارة امور الوقف  
فمن حاله منه لم  
الرجوع



فيها شر الوكيل ذلك واستخلص بعض عقاراته وصرف على ذلك دراهم معلومة  
لاستخلاصه فيها لا بد منه صرفه لكتب حج وغير ذلك مصرف المثل البعض  
من مال الوقف والبعض استدان باذن القاضي حيث لاماله في الوقف  
حاصل ولا بد يرغب في استئجار عقاره مدة مستقبله باجرة معلومة  
وفي ذلك مصلحة للوقف ويريد الآن الرجوع في ذلك في غلة الوقف  
بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم العقدة في المذهب ان ماله بدنه  
لا يستدين مطلقا وان كان لا بد له فان كان باصر القاضي جازوا الا بجر من  
بكت الاستدانة وفي اوائل الخيرية مانع قد تقرضه وكيل ناظر الوقف مطلقا  
وناظر القاضي اذا عجم له انتهى والمسئلة في الحائبة والقبضة والقصورين  
ورضا وحيث عجم له التوكيل وناب الوقف نائبة ولم يكن دفعه الى يميني من  
مال الوقف فدرع لضمان عليه **سئل** فيما اذا كان في ارض وقف  
غراس قديم جار في وقف آخر واهله يتصرفون فيه ويدفعون لشرطي  
الارض اجرتها وطالبهم شئ في الارض بالثبات ومنعه بوجه شرعي فهل  
يمنع من التعرض لهم بذلك ويترك القديم على قدمه **الجواب** نعم يمنع من  
التعرض لهم ويحلف تصرفهم ودفع اجرة المثل لجهة الارض في هذه  
المدة المديدة من غير منازع في الفراس كذا الفتى به الشيخ عبد الرحمن  
الحامدي كتمه الفقير احمد المفتي بد مشق الشام عني عنه . الحمد لله  
جوابي كذلك كتمه الفقير ابو الواهب الحنبل عني عنه . الحمد لله  
جوابي كذلك كتمه الفقير حامد بن علي بن ابراهيم بن عبد الرحمن الفقيه  
المفتي بد مشق الشام عني عنه **سئل** في ناظر وقف اهلي ثقة قبض  
خلال الوقف وصرف بعضه في عم بزر وغراس لارض الوقف وغيرها  
من المرازم الضرورية للوقف مصرف المثل في مدة تحمله والظاهر  
لا يلزمه في ذلك فهل يقبل توله بيمينه في ذلك **الجواب** نعم كتمه الفقير حامد  
الحامدي عني عنه . الحمد لله جوابي كذلك كتمه الفقير محمد بن الفزي المني  
الكافي عني عنه . الحمد لله كذلك الجواب كتمه الفقير يوسف ابو الفتح  
الحسن المالك المفتي بالشام . الحمد لله كذلك الجواب كتمه الفقير احمد  
الحنبلي الواهب المفتي في الشام **اول** وراويل الباب تمام الكلام على  
هذه المسئلة **سئل** فيما اذا كان لزبد وظيفة في وقف عاله من المعلوم  
وقدره ثلاثة دراهم عثمانية مقرر فيها براءة سلطانية ودانتر الوقف

**طلب** الناظر الاستدانة فيما لا بد  
منه بامر القاضي  
**طلب** بيع توكيل ناظر الوقف  
مطلقا وناظر القاضي  
اذا عجم له  
**طلب** اذا ناب الوقف نائبة  
لم دفع شيء من مال  
الوقف  
**طلب** يمنع التولي من مكلفهم  
بالفراس وضوع  
بوجه شرعي بعد  
تصرفهم من  
القديم

**طلب** يقبل تول الناظر الامين  
باليمين فيما لا يلزم به  
الظاهر

**طلب** لا بد من الرجوع بما دفعه المستني  
من ماله زيادة على قدر  
استحقاقه

شاهدة

شاهدة بذلك وتولي الوقف رجل دفع من ماله لزبد معلوم الوظيفة في عدة  
سنتين بحساب ثلاثة عشر عثمانيا فان له ذلك ثم ظهر له ان معلوم  
الوظيفة ثلاثة عثمانية ويريد المتولي الرجوع عليه بالزيادة الذي دفعه  
من ماله في المدة فان له يستحقه فهل له ذلك **الجواب** نعم **اول** وبالكلام  
على هذه المسئلة في هذا الباب عند مسائل الاستدانة **سئل** في متولي وقف  
عزل وتولي على الوقف غيره ببراءة سلطانية وتقرر قاضي وللوقف غلات واجود  
فهل يكون قبض الغلات والاجور للمتولي المنصور حالاد من المعزول واذا لم  
يبا شر المعزول وظيفة التولية لا يستحق معلوم التولية **الجواب** نعم **سئل** في ثلاثة  
انفار متولين على وقف برآجر احدهم بعض عقارات الوقف من آخرين  
راى من الباقي ولا اجازة فهل تكون الاجارة المذكورة غير صحيحة **الجواب**  
نعم في دار وقف اهلي لها ناظران دفع مستأجرها بابا باذن من احدهما  
دون الاخر فهل يؤمر بسده ويكون تصرف احدهما بدون اذن الآخر  
باطلا **الجواب** حيث كانا رشيدين واقيا بتقرير القاضي او بامر سلطاني  
فلا يجوز تصرف احدهما بدون الاخر والحالة هذه كتمه الفقير علي النعماني  
عني عنه **سئل** فيما اذا كانت هذه مقررة في نصف وظيفة نظر وفي غيرها  
فلا فلا فلا فلو كانت شر بها زيدا في النظر وفي تعاطي مور الوقف فآثر  
الوكيل المزبور ان دعوا المستحقة تستحق كمال نظر الوقف الواحد  
دون الموكلة ولم تصدق الموكلة على ذلك فهل يكون اتراعه عن  
نفسه ساريا عليه ولا يسرى على الموكلة المزبورة **الجواب** نعم **اول**  
ومر تمام الكلام على هذه المسئلة في الباب الثاني **سئل** في وقف اهلي  
له ناظر امين وجماعة مستحقون لربيع يعارضون الناظر المزبور في تصرف  
في امور الوقف من قبض وصرف وايجار وتغير وغير ذلك راى من  
انه ليس له ذلك الا بحضورهم واطلاعهم فهل يمنعون من معارضته  
في ذلك ولا عبرة بزعهم ولا يشترط حضورهم واطلاعهم **الجواب** نعم  
**سئل** في وقف اهلي له مستحقون وناظر وفي ربح الوقف موايد قديمة  
معمودة يتنازلها كل من كان ناظرا على الوقف بسبب سيمهم في امور  
الوقف من مدة تزيد على خمسين سنة بموجب دفاتر الوقف المحضاة  
باصفاء القضاة هل للناظر تنازلها كما جرت به العادة القديمة **الجواب**  
نعم **اول** تقدم ان لناظرا اخذ العشر حيث كان قد اجر مثل عمله

**طلب** ليس للمتولي المعزول قبض  
الغلات والاجر واذا  
لم يبا شر التولية  
لا يستحق معلومها  
تصرف احد الناظرين  
راى الباقي لا يصح

**طلب** اخراج الناظر من ان  
فلا لا تستحق كمال  
النظر سري اذ  
على نفسه فقط

**طلب** للناظر التصرف بدون حضور  
المستحقين في امور  
الوقف

**طلب** للناظر تنازل الموائد  
القديمة الموهبة



والأفليس لم اخذ الزيادة الا اذا شرط له الواقف شيئا فهو لم مطلقا وهذه  
 العوائد ان كانت مثل العوائد التي ياخذها النظاري في زماننا كالذي  
 ياخذونه من المستاجر ويسمونه خدمة وهو في الحقيقة ككافة لاجرة  
 المثل لانهم يوجرون عقارا للوقف بدون اجر مثله حتى ياخذوا الخدمة  
 لانفسهم فهذا ليس لهم فيه حق وفي الماخترار عن فتاوى العلامة  
 التمر تاشي ليس للمتمولي اخذ زيادة على ما قرره الواقف اصلا  
 ويجب صرف جميع ما يحصل من ثمن وعوائد شرعية وعرفية لمصارف  
 الوقف الشرعية ويجب على الحاكم من الميراثي برد الرشوة على الراشي  
 غيب الدعوة الشرعية انتهى والله اعلم **كتاب البيوع**  
**ع** في رجل باع آخر عدة من الغلايين ولم تكن عنده وليست في ملكه  
 حين البيع فهل البيع المذكور غير صحيح **الجواب** نعم وبطل بيع المعدم كافي البيع  
 الفاسد من التنوير وغيره **سئل** فيما اذا اشتري زيد من عمرو دارا  
 معلومة ثم اختلغا فقال المشتري اشتريتها بآنا وقال البائع بعثها  
 وفاء فلم يلق القبول **الجواب** القول ليس بدعي البات بيمينه واليمين على مري  
 الوقاء لانه يدعي خلافا للظاهر قال في الخاتمة في احكام البيوع الفاسد  
 وان ادعى احدهما بيع الوقاء والاخر بيبعا بآنا كان القول ليس بدعي البات  
 واليمين على مدعي الوقاء **سئل** في دار معلومة ذات بيوت متعددة  
 مشتركة جميعا بين زيد ورجلين لكل منهما حصص معلومة شائعة فيها فباع  
 زيد بيتا معينا منها من زوجته بمثل معلوم فهل يكون البيع غير جائز **الجواب**  
 نعم وللشريك ابطاله قال في البرازية في مسائل بيع المشاع دار بين اثنين  
 باع احدهما بيتا معينا من رجل لا يجوز وعمل الثاني لا يجوز في نصيبه وفي  
 شرح الطحاوي لو باع احد الشريكين من الدار نصيبه من بيت معين فلا اثر  
 ان يبطله **سئل** في الخاتمة والنادية معلية بتصرف الشريك بذلك عند  
 القسمة واقتى الرمي رحمه الله تعالى بعين المسئلة **سئل** فيما اذا كان  
 لزيد طبقة ومربع جاريتان في ملكه بالوجه الشرعي كانشاء في دار مشتركة  
 بينه وبينه اخره فباعها من زيد المزبور من عمر وبيعا بآنا شرعا بمثل  
 معلوم مقبوض فهل صحيح البيع **الجواب** نعم ولا ينافي ذلك ما افق به الخبر  
 لان ذلك في الاشتراك في نفس المبيع وهذا المبيع كله ملك مختص  
 بالبائع **سئل** في مريض مرض الموت باع فيه جاريتة وربع دار له من زوجته

**طلب**  
 ليس له في هذا الزيادة على  
 ما قدره الواقف ويجب  
 صرف الباقي الى مصرف  
 الى مصارف الوقف

**كتاب البيوع**

**طلب**  
 بيع ما ليس بملك باطل  
 القول المدعى ببيع البات  
 واليمين المدعى الوقاء

**طلب**  
 باع بيتا معينا من دار  
 ذات بيوت كالمشتركة  
 لا يصح

**طلب**  
 باع نصيبه من بيت معين  
 فله تركه الاخران يبطله

**طلب**  
 باع بيتين حصصيه بكائنين  
 في دار مشتركة صح  
 البيع

**طلب**  
 باع مريض مرض الموت  
 من دار له من زوجته  
 بثلثيها

الوارثة لم المستقرة في عصمة حين البيع بمثل معلوم هو دونه في المثل بغير  
 فاحش وارتقبض منها حين البيع وكان الغالب من حالة الفناء وزوم الغرائس  
 وكان قيامه عن تكلف وشقة بسبب المرض المزبور ولم تطل مدة المرض  
 بل كانت دون شهر ومات من مرض زوجته وعن اخوة اشقاء لم ينجروا  
 البيع ولم يصدقوه على الاقرار فهل لا يصح كل من البيع والاقرار المذكورين  
 والحالة هذه **الجواب** نعم لا يجوز الا باجازه الورثة وتصديقهم قال في العاوية  
 مريض باع من دارته شيئا واقر باستيفاء الدين قال ابو بكر محمد بن الفضل  
 ان كان الغالب من حالة الضنا وزوم الغرائس وكان قيامه عن تكلف وشقة  
 بسبب المرض لا يجوز بيعه عندي حنفية رحمه الله ذكره قاضي خان في  
 وصاياتنا و **سئل** فيما اذا كان لزيد دار واولاد فمرض مرض الموت وصار  
 غالب حاله الضنا وزوم الغرائس وقياهم عن تكلف وشقة فباع  
 داره المذكورة من واحد من اولاده المذكورين بمثل ارتقبض منه  
 في المرض المذكور ومات منه بعد شهر عن اولاده المذكورين فهل يكون  
 البيع والاقرار غير صحيحين الا باجازه بقية الورثة والحالة هذه  
**الجواب** البيع في مرض الموت للوارث لا يجوز عندي حنفية الا برضا الورثة  
 وان كان بمثل القيمة وفي الخلاصة عن الزيادات نفس البيع من الوارث  
 لا يصح من غير اجازة الورثة في مرض موته ثم قال هو الصحيح وعندنا  
 يجوز ذلك ان كان فيه غيب او حجابة بخير الورثة المشتري بين الفسخ  
 وان تمام قيمة المثل تلت الحاباة او كثرت كما في العاوية واما اقرار المريض  
 في مرض موته للوارث ولو قبض دونه من غيره فباطل الا  
 ان تصدق الورثة كما هو مصرح به في المقترحات **سئل** فيما اذا باع مريض  
 مرض الموت فيه نصف داره المعلومة جماعة معلومين اجاب عنه  
 بمثل معلوم هو في المثل فاصوره به عما يستحقه في ذمة من جهة  
 دين شرعي استدان منه قبل تاريخه باعتراذه بذلك ويبقائه في ذمة  
 وليس عليه دين غير المبلغ المخاص به لانه دين لزمه في مرضه  
 بسبب معروف ولا دين لزمه في الصحة ومات في ذلك المرض عن  
 اخ شقيق لم يجز ذلك فهل يكون البيع والاعتراض المذكوران صحيحين  
**الجواب** نعم قال في التنوير وشرحه للعلاء اقرار المريض بدين لاحتج  
 نأخذ من كل ماله لا شرع مرضي الله عنه ولو بعين قلة لك الا اذا علم

**طلب**  
 البيع في مرض الموت  
 للوارث لا يجوز ولو تولى  
 القيمة

**طلب**  
 بيع المريض لاجنبي  
 واقضاه فيه لم يصح

**طلب**  
 اقرار المريض بدين لاجنبي  
 نأخذ من كل ماله صحيح



تلكه بها في مرضه فينفق بالثلث ذكره المصنف في معينه واخر الاثر عنه  
 ودين الصفة مطلقا والزمه في مرضه بسبب معروف او بمعاينة قاض ثم  
 على ما اقرب في مرض موته ولو المقرب وديعة وعدا ان نفع رحمه الله تعالى  
 الكل سواء والسبب المعروف مالم يبيح كالحاج مشاهد مظهر المثل  
 اما الزيادة في باطلة وان جاز النكاح غنا به اه بلقطه ومثله في شرحه على  
 الملتقى وفي العمادية من احكام المرضي من كتاب يسوع المريع الذي عليه  
 دين يحيط بماله اذا باع عينا من اعيان ماله من اجنبي يقين يسير  
 الحياطة عند الكل اجازت المورثة او لم يجزوا ويقال للمشتري ان شئت  
 فبلغ تمام القيمة وان شئت فافسخ البيع وان لم يكن عليه دين يجوز  
 اذا كانت الحياطة بقدر الثلث اه بلقطه وذكر شيخ الاسلام في باب مزارعة  
 المريع على سبيل الاستشفاد ومثله شراء المريع من ولده وقال  
 الا ترى ان مريضا لو اشترى من وارثه بمعاينة الشهود واعطاه الثمن  
 كان جائزا اذا لم يكن فيه محاباة كما لو اشترى من اجنبي قال ثمة الوارث  
 انما يخالف الاجنبي في الاقرار وما فيما ثبت معاينة فالوارث والاجنبي  
 فيه سواء ولم يذكر في المسئلة خلافا لهذه المسئلة دليل على جواز شراء  
 المريع من الوارث عند الكل اه من الفصل ١٨ من تصرف المريع من  
 يسوع الذخيرة وفي الفتاوى الخيرية سئل في مريضة باعت لابن بنتها  
 المحجوب عن اربها بدين وبنتها فتراطا وسبعة اثمان فتراط بمائة فترد  
 ثم ماتت عن ذكرها الحكم اجاب لو لم يكن هناك دين على المريضة وكان الثمن  
 لا غير فيه فاحس صبح البيع ولا يثنى على المشتري وان كان عليها دين مستوفى  
 لا تجوز المحاباة ويصح البيع وان كانت الحياطة بغير فاحش او يسير فالمشتري  
 يتم القيمة ويفسخ البيع لان رفا له دين مقدم على المحاباة وان لم يكن  
 الدين مستوفى فما رخصت المحاباة من الثلث سلم له المبيع بغير ثمن  
 كالوصية لاجنبي والله اعلم **سئل** في امرأة بها داء سعال طال نحو سنتين  
 ولم تصرف صاحب فراشها فباع في زوجها حصته معلومة من عقار بينهما  
 معلوم مقبوض لدى بيعة شرعية ثم ماتت عنه وعن ورثة غيره فهل  
 يكون البيع والقبض صحيحين **الجواب** نعم والمقعد والمفلوج الذي لا يزداد  
 مرضه كل يوم فكالمصحيح وكذلك صاحب الحج والوجه الذي لم يجعله  
 صاحب فراش فهو كالمصحيح كافي فتاوى قاضي خان وذكر في اخرها

**مطلب**  
 لا تصح المحاباة في بيع المريع  
 المريع يحيط بماله من اجنبي  
 يقين يسير

**مطلب**  
 باعت زوجها ولها داء  
 سعال لم تصرف ذات  
 فراشها يصح

الفصل من فتاواه المسلول اذا اطلق امراته وقد طال ولم يضمنه كان بمنزلة  
 الصحيح واما المقعد والمفلوج قال في الكتاب ان لم يكن قد باع فهو بمنزلة  
 المريض وان كان قد باع فهو بمنزلة الصحيح لان هذه علة مرضه وليست  
 بقائمة وذكر في العدة كذلك وقال الا اذا تغير حاله فيعتبر من الثلث  
 وتكلم المايخ فيه قال محمد بن سلمة ان كان يرجى برؤه بالتداوى فهو بمنزلة  
 الصحيح والا فهو بمنزلة المريض وقال ابو جعفر الهندواني ان كان يزداد  
 كل يوم فهو مريض وان كان ينقص مرة وينقص اخرى ينظر ان مات  
 بعد ذلك بسنة فكالمصحيح وان مات قبل سنة فكالمريض وروى ابو نض  
 العراق عن اصحابنا انه ينظر ان كان يصلى مضطجما فهو كالمريض وكما  
 ايضا في الرجل اذا اعجز عن القيام بمصلحته قال مئانخ بلخ اذا قدر على  
 القيام بمصلحته وجوانحه سواء كانت في البيت او خارجه فهو بمنزلة  
 الصحيح وقال مئانخ اذا اعجز عن القيام بمصلحته خارج البيت يعتبر  
 مريضا وفي رصدا الجاسع الصغير المقعد والمفلوج والمسلول اذا اطلق  
 ذلك وصار رجلا لا يخاف منه الموت فهبته من جميع المال وذكر ابو القاسم  
 الصفاني في احكامه ان اصحابنا قدروا التطاول بسنة وقال فيه المقعد  
 والمفلوج اذا ذهب في اول ما اصابه ثم مات في ايام تكون الهبة من  
 الثلث لان الغلة لم تصرف عادة وذكر قاضي خان في الجامع الصغير  
 صاحب السبل والدين قبل ان يصير صاحب فراش لا يكون في حكم  
 المريض لان الانسان كلما ما تجلعه قليل مرض فادام يخرج في حراج  
 نفسه ولم يصير صاحب فراش لا يعد مريضا عند الناس عمادية من  
 احكام المرضي من كتاب الطلاق ملخصها **اقول** وكنت في اوائل كتاب  
 الوصايا من حاشيتي رد المحتار من تصرف في الحراج ومثل صاحب  
 المنظومة من حد مرض الموت فقال كثرت فيه اقوال المايخ واعتمادنا  
 في ذلك على قول الغضلي وهو ان لا يقدر ان يذهب في حراج نفسه  
 خارج الدار والمراة لحاجتها داخل الدار كصعود السطح وغره انتهى  
 وهذا الذي جرى عليه في باب طلاق المريض وصحة الزبلي قلت  
 والظاهر انه مقيد بغير الاسراع المرحنة التي طالت ولم يخف منها  
 الموت كالفالج ونحوه وان هيرته ذافراش ومنعته عن الذهاب في  
 حواججه فلا يخالف ما جرى عليه اصحاب الموت والشروح هنا انتهى

**مطلب**  
 بيان الصحيح من الاثر  
 في حد مرض الموت

اي من الامراض المزمنة  
 كالفالج ليست مرض موت  
 منهوه



سئل فيما اذا مات زيد عن ورثة وتركه متفرقة فباعها الورثة من عمرو  
 باذن القاضي والفرمان بنى المثل وادوا به المدينون للفرمان فحل البيع  
**الجواب** نعم **سئل** في مريض مرض الموت باع فيه جميع ما يملكه من عقارات من  
 اجنبي بنى فيه غن فاحش وهبه مشومات من ذلك المريض عن ورثة لم  
 يجوزوا ذلك وليس له سوى المبيع وليس عليه دين فهل يكون ما ذكره وصية  
 ويعتبر من الثلث **الجواب** نعم قال في التتوير في كتاب الوصايا اعطاءه بحالته  
 وهبه ووقفه وضمانه وصية فيعتبر من الثلث اه **سئل** في المريض مرض  
 الموت اذا باع من اجنبي داره التي تساوي الف قرش بخمسة مائة ولا مال  
 له سواها ثم مات من مرضه المزبور عن ورثة لم يجوزوا ذلك فهل يكون  
 ثانيا بخمسة مائة فتتخذ الحجابة بقدر الثلث ثم يقال للمشتري اما ان تبلغ  
 الثمن الى الظلم وليس له ان يرد من المبيع شيئا اما ان تغش **الجواب** نعم  
 والمثلية بعينها في العارية من بيع المريض **سئل** في امرأة لها دار جارية في  
 ملكها ارضاء بنات باعت نصفها شريكا من جماعة معلومين بنى معلوم بعا  
 بانا فهل حل بيع المذکور **الجواب** نعم كما في العارية باع فضرى نصف الدار  
 المشتركة بين رجلين ينصف البيع الى نصيبها فان اجاز احداهما في النصف  
 الذي هو نصيب الجيز وهو قوله الى يوسف وقال تجوز بيع في ربع الدار  
**فرق** بين هذا وبين ما اذا باع احد الشريكين نصفها فان لم يجز البيع  
 في نصف الدار لانه بيع المالك انصف الى نصيبه اما بيع الفضولي النصف  
 الشائع فاذا اجاز احداهما صححت اجازته في ربع الدار فنصوله العادي من  
 في تصرفات الفضولي وفيها ايضا الفصل الثلاثين في مسائل الشيوع  
 بعد كلام الهات قال فالوجه الاول وهو بيع المبيع من اجنبي على صنفين  
 اما ان كان الكل له فباع النصف او كان بين اثنين فباع احدهما نصيبه  
 فالبيع جائز في المواضع اجمع هكذا ذكر الصدر الشهيد في كتاب الشيوع  
 واجمعوا على ان بيع سهم واحد من عشرة وليسهم من الدار يجوز من البيع  
 ان تراخيه ونقل التمر تاخيه في فتاويه من باب الشركة الاتفاق على  
 جواز بيع الشائع وفي الجرم باب الاجارة الفاسدة تحت قوله المتي  
 وفسد اجارة المتاع الامه شريكه بعد بسط الكلام الا ترى ان هبة  
 الشائع لا تجوز وبهم يجوز اه فتحرران بيع الشائع جائز من الشريك  
 ومن الاجنبي الا في الحصة الشائعة من الفراس والزرع وقال العلامة

**مطلب**  
 بيع الورثة تركه الميت  
 المدينون باذن القاضي  
 والفرمان صحيح  
**مطلب**  
 بيع المريض من اجنبي  
 بنى فاحش وهبه  
 المتى لم يعتبر من  
 الثلث ماله  
**مطلب**  
 يعتبر حجابة المريض من  
 الثلث ماله

**مطلب**  
 بيع نصف الدار  
 شاعا  
**مطلب**  
 بيع الفضولي نصف الدار  
 المشتركة

**مطلب**  
 فقر انفسه في صحة  
 بيع المتاع

**مطلب**  
 الحصة الشائعة من الفراس  
 والزرع لا يجوز بيعها

قاسم في رسالته في مسائل الشيوع سلطت عن بيع الحصة شائعة من العقار  
 فاجبت بالجواز ثم اخبرت عن بعض من يزعم العلم بالفقه ان ذلك غير  
 جائز فقلت لا اعلم خلافا في المذهب فيما ذكرنا واذا اختلف في بيع الحصة  
 الشائعة من الفارة والصحيح الجواز قال جمال الاسلام في فتاواه ارض  
 بين رجلين الثلث والزرع بها نصفان فباع صاحب الثلث نصيبه مع  
 نصف الزرع شاعا من اجنبي صح في الارض دون الزرع وقال نوب  
 بينهما باع احدهما بغير اذن شريكه ولم يجزه شريكه لزم في نصيب البايع  
 ومثل ذلك في العبيد المشتركة وقال باع نصف خشبة مقلوعة او نصف  
 عمامة مشاعا جاز وان كان في قسمتها ضرر قال وما بيع نصف الفارة  
 شاعا فيها اختلاف الروايتين والمسلخ والجواز صحيح وارقى انتهى  
**قلت** الفارة البناء في الضيقة والرقبة للوالي قالوا لان الفارة  
 للبقاء فاشبهت الرقبة وفي الصفة بين رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبي  
 بفقر شريكه لم يجز وكذا الشجرة والزرع ولو باع من شريكه جاز اه ساف  
 الرسالة وفيها فريد **سئل** في بيع الحصة الشائعة من البناء والارض لغير الشريك  
 هل يصح ام لا **الجواب** قال في فتاوى التمر تاخيه من باب الشركة وفي شفعة خواهر  
 زاده في باب العروض اذا باع نصف لبناء نصف الارض جاز سواء باعه من  
 اجنبي او من شريكه وللشفيع الشفعة واذا باع نصف البناء بدون الارض من  
 الاجنبي ومن شريكه لا يجوز قالوا وهذا اذا كان البناء بحق واما اذا كان بفرض  
 جاز بيع نصفه من اجنبي ومن شريكه لان البناء اذا كان بفرضي كان القلع مستحيا  
 ومستحي القلع كالقمار ولو كان مقلوعا حقيقة جاز وهذا في غالب الفتاوى  
**قلت** قد علمت انفاة الجواز صحيح وارقى وبالف تمام الكلام عليه **سئل** فيما اذا  
 كان لزيد مسند مسكة في اراضي وقف سلحة ونصف غراس شائع جار نصفه  
 الآخر في ملك عمر وقام بالوجه الشرعي في الاراضي المزبورة فباع المسند  
 المزبور مع نصف الغراس المزبور من زيد الاجنبي بدون اذن عمر والشريك  
 ومثولي الوقف ولا وجه شرعي فهل يكون البيع المزبور غير صحيح **الجواب**  
 نعم كما اختي به التمر تاخيه والجد عبد الرحمن العادي والوالد والعم وهو المعتمد  
 كما مره العلامة قاسم في مسائله وكذا في النفع الوسائل **قلت** وبه اثنى الحرم  
 الشيخ اسماعيل في مواضع من فتاواه واضطرب الاتفاق من الشيخ خيرا ليدرس  
 فان في اولابان بيع احد الشركاء حصة في الفراس في الارض المحركة من اجنبي

**مطلب**  
 اختلف في بيع الحصة  
 الشائعة من الفارة  
 والصحيح الجواز

**مطلب**  
 في بيع الحصة من البناء  
 لغير الشريك

**مطلب**  
 بيع الحصة من الشجر  
 لغير الشريك غير صحيح



صحيح وكشاهد لما افق به ابي نجيم فخر ذلك وافق لنا بما تجللت ذلك حيث قال  
 في باب البيع الفا سد بيع نصف الشجر المستحق للبقاء لغير الشريك فاسد  
 كما صرح به علماء من طائفة **سئل** في بيع الحصة النابعة من الثمرة قبل ادراكها  
 وبه صلاحها من غير الشريك فهل يكون غير جائز **الجواب** نعم كما في البرازية والملاحة  
 وانفع الوسائل والنوازله **سئل** في بيع نصف الثمار مشاعا قبل النضج والاصلاح  
 من الشريك هل يكون جائزا **الجواب** بعبء ذلك من شريكه جائز ومنه غير الجوز  
 كذا في الخلاصة **سئل** في بيع نصيب من الزرع المشترك وهو بطل ولم يفسخ البيع  
 حتى ادرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا لزال المانع **الجواب** نعم رجل باع نصيب  
 من الزرع المشترك لا يجوز وان لم يفسخ البيع حتى ادرك الزرع جاز لزال  
 المانع كالمو باع الجذع في السقف ولم يفسخ البيع حتى اخذه من البناء جاز  
 خالية في فصل بيع الثمار والزرع **سئل** في بيع رطلين او ثمار بينهما في ارض بينهما  
 فباع احدهما نصيبه قبل الادراك لم يجز لانه لا يمكن تسليمه الا بضر صاحبه  
 لانه يجبر على القلع للحال وفيه ضرر به ولو باع بعد الادراك جاز لانعدام  
 الضرر انفع الوسائل **سئل** فيما اذا كان لزيد جماعة ثمرة تفاحة مشتركة  
 بين الجميع لزيد نصفها ولبقية الباقي بطريق الشيوخ فباع زيد نصفه  
 المزبور شرايعا من رجل اجنبي حال كونه الثمرة على اشجارها وقبل ادراكها وبدون  
 صلاحها فهل يكون البيع غير جائز **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان لزيد زرع غير مدرك  
 فباع حصته من معلومة بدون الارض بئس معلوم من عمره وهل يكون البيع غير  
 جائز **الجواب** حيث كان الزرع غير مدرك فالبيع المذكور فاسد فلو لم يفسخ العقد  
 حتى ادرك الزرع انقلب جائزا كما صرح بذلك في العمادية في الفصل ١٢ فقال  
 وفي الفتاوى اذا كان الزرع كله لرجل باع نصفه من انسان بدون الارض  
 ان كان الزرع مدركا يجوز وان لم يكن مدركا لا يجوز لان هذا البيع يتضمن  
 الحاق الضرر بالبائع في غير ما يتنا وله المبيع فيكون فاسدا كبيع الجذع في السقف  
 واذا لم يجز بيع نصف الزرع فلو لم يفسخ العقد حتى ادرك الزرع انقلب  
 جائزا لان المانع من الجواز قد زال قال ويعلم من هذه المسئلة كثير من المسائل  
 الخ وتقدم نقلها عن الثانية **سئل** فيما اذا كان لزيد واولاده نصف غراس  
 قائم بالوجه الشرعي في ارض وقف مشترك بينهم ونصفه الاخر بيع للارض  
 جاري الوقف المزبور فباع زيد النصف من عمره بئس معلوم فهل يكون البيع  
 غير صحيح **الجواب** نعم قال في البرازية شجري رجلين باع احدهما نصيبه من اجنبي

**طلب**  
 بيع الحصة النابعة من الثمرة  
 قبل ادراكها من اجنبي  
 لا يصح

**طلب**  
 بيع الحصة من الثمار  
 والزرع بعد الادراك  
**طلب**  
 بيع الحصة من الثمار  
 والزرع قبل الادراك  
 لا يجوز

**طلب**  
 اذا كان الزرع كله فباع  
 نصفه من اجنبي مدركا  
 جاز ولا خلا

**طلب**  
 باع نصيبه من الزرع من  
 اجنبي ومنه احد شركائه  
 لا يجوز وان من كلهم  
 جاز

لم يجز وان من شركيه يجوز وان بين ثلاثة باع احدهم من احدها لا يجوز وان  
 باعها جملتها يجوز او مثله في انفع الوسائل **سئل** في حرر هذه المسائل في نفع  
 الوسائل فقال بعد ما اطال في سرد النقول ما حاصله الذي تحررنا من  
 هذه النقول ان بيع الحصة من الزرع المشترك والمبطحة المشتركة والثمرة  
 بغير الارض لا يجوز من الاجنبي فلو رضى شريكه هل يجوز في الذخيرة والمحيط  
 لا يجوز وفي القنية والخاتمة يجوز والذي يظهر لي من التوفيق حمل الاول  
 على ما اذا قصد المشتري اجبا والشريك على القلع لانه لا يجبر على تحمل الضرر  
 كما قالوا فيما اذا باع نصف رعه من رجل وكل الزرع لحيث لا يجوز قالوا لانه  
 يطالبه المشتري بالقلع فيتضرر البائع فباع بعبء وهو النصف الآخر فصار  
 كبيع الجذع في السقف وحمل الثاني على ما اذا لم يقصد ذلك فيجوز ويبقى  
 على حاله الى الادراك وينهم هذا التوفيق من تفصيل المحيط بقوله لان فيه  
 ضررا والانسان لا يجبر على تحمل الضرر وان رضى به انتهى نعم ان دام  
 الحال ولم يطالب المشتري القلع فالبيع جائز الى وقت الادراك والالم يجب  
 الى ذلك نظر الشريك فان طلب هو والبائع النقص فسخ البيع لانه فاسد  
 مستحق الفسخ وان سكنت الى وقت الادراك انقلب جائزا لزال المانع  
 وما بيع هذه المذكورات من الشريك كارض بينهما وفيما زرع لهما لم يدرك  
 فباع احدهما نصيبه من الزرع لشريكه بدون الارض ففي رواية يجوز وفي  
 اخرى لا وعليه جواب الاصحاب ولكنها تحمل على ما اذا كان في صورة يحصل فيها  
 ضرر بالقلع كبيع رب الارض من الاكار حصته من الزرع فلا يجوز لانه يكلف  
 الاكار البائع فيتضرر والمو باع الاكار حصته من الزرع او الثمرة لرب الارض  
 فانه يجوز اتفاقا والدليل ثل المحيط لان البائع يطالبه بالقلع لينزع نصيبه من  
 الارض ولا يمكن ذلك الا بقلع الكل فيتضرر المشتري فيعلم يشتره وهو نصيبه  
 الخ فخلص ان باع من شريكه الذي لاحق له في الارض لا يجوز على المختار وما  
 بيع الحصة من الغراس المشترك من الاجنبي او الشريك فان كانت الارض  
 لهما فلا يجوز بيع احدهما حصته من الآخر بدون الارض قياسا على الزرع كما مر  
 وان كانت لغيرهما فان غرسا حتى فان عناصه وباع من له الارض جاز او  
 الشريك الذي لارض له لا يجوز وان باجارة لا يجوز ببيع لاسه لشريكه ولا  
 من اجنبي وان كانت الارض لاحدهما فان باع رب الارض لشريكه لا يجوز  
 او لغيره يجوز وما بيع الحصة من البناء فان الارض لهما وباع احدهما نصيبه

**طلب**  
 تحرر مسائل بيع الحصة  
 النابعة من الزرع  
 والثمرة والغراس  
 والبناء



من الارض والبناء جاز من الشريك ومنه غيره وان باع نصيبه من البناء فقط  
فان من اجنبي لا يجوز وان من شركه ينفي عدم الجواز سواء كانت الارض للبايع  
او للمشتري وان كانت لغيرهما باجرة فان اجرا للبايع نصيبه من الارض من  
المشتري ثم باعه نصيبه من البناء صح البيع والا للزوم الضرر لانه يمكن البيع  
تكتليف المشتري القاطع وان باعارة لها مدة معلومة فان باع بعد مضيتها  
صح والا ينفي جريان الروايتين وان بقصب يصح البيع من الشريك والاجنبي  
لانه مستحق للقول كان كالمقارح حقيقة والمخصص اذا رجع الى القاضي في  
حصة وطلب منه الحكم فان تبين له ان البناء المذكور مستحق للبقاء في القمار  
عمل فيه على ما قد مضى من التفصيل وان ثبت عنده انه غير مستحق للبقاء  
اثبت البيع وحكم به وكذا الجواب في الفراس والزروع هذا خلاصة ما حرم  
الامام الطرسوسي في كتابه انفع الوسائل ونافع فيها في القينة من ان يجوز  
بيع العمارة مشاعا اختلاف الروايتين والشيخ والجواز اصح وادعى بانه  
لا يعارض ما نقله القدوري من الاصل وصاحب البدايع وصاحب الخلاصة  
من عدم الجواز لان الذي نقلوه رواية وما في القينة اختيار فتوى لبعض  
واما اختلاف الروايتين فهو في الشريك احاديث الاجنبي خلاف وقد نقل ابن  
حزمه النقيب في كتابه نهج النجاة عبارة الطرسوسي في مسئلة بيع الحصة  
من البناء على التفصيل المار وقال في آخرها قد اقره على ذلك صاحب البحار **اول**  
ايضا المخصص ان المناط في فساد البيع في هذه المسائل هو حصول الضرر كما  
يظهر من عباراتهم صريحة لالة وعليه فاما الضرر فجاز ببيع وما لا فلا في  
بيع الحصة من الثمن بعد نصيبه والزروع بعد ادراكه يصح ولو من الاجنبي بلا اذن  
الشريك اذ لا ضرر على الشريك لو طلب الشا رى القطع وقوله الشجر بعد القطع  
بعد بلوغه اذ ان القطع كالحرق والصفصاف في الخائنة والولول الجيد اذ باع  
نصيبا له من شجرة بغير اذن شريكه بغير ارض ان كانت الاشجار قد بلغت اذن  
القطع فالبيع جائز لان الحصة المشتري لا يتضرر بالقسمه وان لم يتبع فالبيع  
فا سدا لانه بالقسمه وعلى هذا حكم الزرع **الحكم** ان البيع قبل الادراك وكذا  
بيع الثا قبل النفع فيه التفصيل المار الذي اقتضه الطرسوسي ثم في الجواب  
عباراتهم وكذا في مسئلة بيع البناء **ثم اعلم** ان غالب ما يقع في زماننا  
ان البناء ان يكون في الارض المحتكرة وفي اراضي القرى السلطانية فاذا  
كانت الارض الحاملة للبناء جارية في تواجده الشريك في البناء وباع

احدنا حصته من الآخر بعد ايجاره حصته من الارض المحتكرة وفراغته من مسئلة  
في الارض السلطانية ورنه يرد عنها يجوز البيع اذ لا يرد للبايع على الارض حتى يكمل  
النفع واحايه ذلك لغیر الشريك فالمشترى عليه في عدة كتب ان لا يجوز  
البيع مطلقا بل لا يمكن تسليم الا بقصد البناء وفي ذلك ضرر لك ظاهر كلام  
القينة جوازه مطلقا ومثله ما تقدم في كلام المؤلف عن العلامة قاسم وبورده  
انه لا فرق بين الحصة من البناء والحصة من الثوب والعبد وقد قال شيخ  
منا يمنة مناعا على الشريك في بعد نقل عبارة القينة وغيرهما بيع الحصة  
الناجزة من العمارة يجوز على الاصح لانها اشبهت الرقبة وعلى هذا جرى  
الفتوى في زماننا بعد مشق والعلامة قاسم ثبت شقة ٥ وفيه جواب عما تقدم  
عن الطرسوسي من اعتراضه على القينة وحاصل الجواب ان المناقيل لا اختلاف  
الرواية في ذلك ثقات والمثبت مقدم على الثاني والله اعلم واحا الشجر  
فالغالب فيه ايضا ان يكون قايما محترما في اراضي الوقف وبيت المال با لاجرة  
فاذا باع الشريك من شركه وآجره حصته من الارض والتمزم الكاري بما  
عليه الجهة الوقف او بيت المال فلا ضرر باصلا ومثله الزرع واما البيع  
من غير شركه بل اذ لا فلا يجوز لكن نقل في انفع الوسائل انه لو باع نصيب  
من الزرع من اجنبي والزرع لم يدرك ثم باع صاحبه بعد ذلك نصيبه  
من ذلك المشتري انقلب لبيع الاول جائزا لان المانع من الجواز قد ارتفع  
**٥** واما الوبايع من الشريك من الاجنبي باذن الشريك فالذي عليه الانتهاء  
في زماننا وقوله الجواز وقد علمت ما فيه من الخلل وما رفق به الطرسوسي  
اخذ من قول قاضي خات لوان الشريك الذي لم يبع اذ باع الشريك هل  
له ان لا يرضى بعد الاجازة قال له ذلك لان قلعه ضرر والاشنان لا يجبر على  
ان يتحمل الضرر **٥** وقاضي خات ذكر ذلك في مسئلة المبطلحة والظاهر  
جريان ذلك في الشجر والبناء والعمرة ايضا فاذا اجاز الشريك البيع  
من الاجنبي لم اراد المشتري ان يفعل ما يضره من القطع او القطع له ان  
لا يرضى بعد ذلك فيفسد البيع ما لم تنفع العمرة او يدرك الشجر وان  
القطع لعدم الضرر وهذا كله اذ لم يبق للبايع بدعي الارض والام بيع  
البيع للزوم الضرر على المشتري باسمه بالتفريع واحا لو كان المجمع للبايع  
والشريك له فيه اصلا فلا يجوز البيع بدون الارض الا اذا ادرك الزرع  
فيثقل جائزا كما مر في كلام المؤلف وظاهره انه في البناء لا يجوز لكن ما مر



عن القينة والعلامة قاسم يفيد الجواز فيه ووجهه ان البناء الشجر رتبة الارض  
في كونه معدا للبقاء لا يقصد قلعه ورفعه بخلاف الزرع والظاهر ان الفرس  
مثل البناء فاذا كان كل لشخص وباع من آخر نصفه مثلا واجره نصف الارض  
لدى حاكم يرى اجارة المشاع وحكم بذلك ورفعه له عن نصف مسنده لمر  
كانت الارض سلطانة فانه يصح كما يظهر من تعليمهم بالضرورة لانه لا ضرورة  
في ذلك لان البائع لم يبق له يد على ارض الحصة المبيعة من الفراس واذا  
اراد احدها قطع حصته قبل الادراك يمكن رفع الضرر عن الاخر بالقسم  
لان قسمة الفراس ممكنة فاعتقم هذا الشرير المستطاب فانك لا تجده في  
غير هذا الكتاب والله اعلم بالصواب **سئل** فيما اذا كان لزيد بناء دار قام  
بالوجه الشرعي في ارض وقف بطريق المحاكاة فباعه من عمره وبعها ثريا  
بئى معلوم مقبوض فهل يكون البيع المزبور صحيحا انا قد اولايتوقف  
على اذن الفتوى الوقف **الجواب** نعم **سئل** في فراس مشترك بين زيد وعمر  
الباقيين واخيهما اليتيم الذي عثت وصاية اخيهما زيد لكل منهم حصته معلومة  
فباع الباقيان حصتهما بكرة بيعا بائنا شرعيا باذن الوصي المذكور واجازة  
لذلك فهل يكون البيع المذكور صحيحا **الجواب** نعم قاله في ادب الاوصياء  
من البيع والوصي كالملك وفيه ايضا الوصي تايم مقام الوصي **سئل** في شجرة  
حور بالهمل جارية في وقف اهلى يريد بعض مستحق الوقف بيع نصيبه  
منها بلا اذن الناظر ولا وجه شرعي ولم تبلغ الاشجار اوان قطعها فهل ليس  
ليس له ذلك **الجواب** نعم لاسيما والمشجرة لم تبلغ اوان قطعها والمسئلة في  
الجرم البسوع **سئل** فيك باع نصيبه من الزرع المشترك قبل الادراك  
ولم يفتح البيع حتى ادرك الزرع فهل يكون البيع المزبور جائزا لزوال  
المانع **الجواب** نعم كما صرح به قاضي خات **سئل** فيم باع نصيبه من الفرس  
القائم في ارض وقف من احد شركائه بلا تصديق ولا اذن من بقية الشركاء  
بموجب صلح ولم يحكم بصحة حكم يراها فهل يكون البيع المزبور غير جائز  
**الجواب** نعم قال في انفع الوسائل عن الحائفة اذا كان الشريك اثنين فباع احدهما  
نصيبه من اجنبى لا يجوز واذا باع من الشريك جاز ولو كانت بين ثلاثة  
فباع احدهم نصيبه من احد شركائيه لا يجوز وان منها جاز **سئل** في شجرة  
بين زيد وعمر ولم تبلغ اوان قطعها يريد زيد بيع نصيبه منها مع فهل ليس  
له ذلك وبيع نصيبه كما ذكرنا سد **الجواب** نعم ليس له ذلك وبيع نصيبه كما

**طلب**  
لا يتوقف بيع بناء الارض  
اذن المتولى

**طلب**  
بيع الحصة من الفراس  
بان وصي اليتيم الشريك  
صحيح

**طلب**  
بيع الحصة من الشجرة  
قبل اوان قطعها  
لا يجوز

**طلب**  
باع نصيبه من الفراس  
من احد شركائه بلا اذن  
الباقيين لم يجوز وكذا  
الزرع

ذكرنا سد حيث لم تبلغ اوان قطعها نصيبه من الشريك بذلك كما صرح به في العمادة  
في الفصل الثلاثين **سئل** فيما اذا كان لزيد دية فذره كذا من الدراهم بذمة  
عمر ودفن له جمر ومناعا مقصبا بفضة بئى معلوم من الدراهم كما نصه زيد  
به من دية الزبور وجعل كون الثمن زايدا على ما في المبيع من الفضة او مساويا  
او اقل فهل يكون البيع غير صحيح **الجواب** نعم قال في الدر المختار والاصول انه مع  
بيع نقد مع غيره كفضة ومنزكش ينقد من جنسه شرط زيادة الثمن  
فلو مثله او اقل او جعل بطل ولو بغير جنسه شرط التقا بهن فقط **سئل**  
في رجل اشترى من اخيه زوجا ساورا ذهب زنتها كذا مثقالا واداه  
فضة وفضة وخمسة موهات بالذهب بئى معلوم من الفروش  
الفضة مقسطة عليه في اقساط معلومة وتسلم المبيع وتصرف به كما تشاء  
تكتف الحكم **الجواب** البيع المذكور غير صحيح وعليه رد قيمة المبيع لها فانه يشترط  
التقا بهن في المجلس كما صرح به في النخ في باب الصرف **سئل** فيما اذا كان لزيد  
خاتم ذهب فباعه من عمره بئى معلوم من الدراهم مقسطة عليه في قساط  
معلومة وتفرقا ولم يقبض زيد شيئا من الدراهم في المجلس فهل يكون البيع  
باطلا **الجواب** نعم فلو تجا نسيان التقا بهن بشرط التقا بهن والتقا بهن والا  
شرط التقا بهن اى وان لم يتجاسا يشترط التقا بهن قبل الافتراق  
دون التماثل بجر ملخصا لم قال فان تفرقا قبل القبض بطل **سئل** وتمامه  
في الجرم والنهر والمنح وغيرها **سئل** فيما اذا كان لزيد مقسم معروف من  
دار معلومة وامتعة وادانها من رزنا رفضه وحلق ذهب وسيف  
فولاز معلومات فباعها من ابنه الباقي بئى معلوم البعض دراهم فضة  
معلومة من المقسم والامتعة والاواني والسيف والبعض معلومة من  
الذهب والبعض ذهب معلوم من الفضة مقبوض جميع الثمن بالمجلس لدى  
بيته شرعية وكتب بذلك صلح شرعي فهل يعمل بمضمونه بعد شهود شرعا  
**الجواب** نعم وتقدم نقلا في بيع الفضض والمنزكش **سئل** فيما اذا كان لزيد  
ما بكثر المسوال عنه وهو ما يوجد في طرف الثوب وان من علم الذهب  
والفضة هل يشترط ان ينقد من الثمن ما يقابل قبل الافتراق ام لا قد ذكر  
المسئلة السيد محمد ابوالسعود الازهرى في حاشيته على شرح منلا مسكين  
واستنبط عدم الاشتراط من قولهم ان ما يدخل في البيع على وجه التبعية  
لم يكن له حصة من الثمن الا بالتسمية ثم فرق بين هذه المسئلة وبين مسئلة

**طلب**  
في حكم بيع القصب والمنزكش

**طلب**  
بيع الفضة بالفضة  
نسيئة غير صحيح

**طلب**  
في علم الثوب والاكاش من  
الذهب والفضة



بيع امة في عقار طرقت فتمت ربيع سيف محلي تتخلص حليته بلا ضرر حيث يبطل البيع  
 فيها بالاذن لا في غير قبض ما يقابلها بان دخول الطوق والحلية ليس على وجه  
 التبعية لان الطوق غير متصل بالامة والسيف لهم الحلية ايضا ان اتصلت به  
 فكانت الحلية من مملوها بخلاف علم الثوب فانه ليس من مملو المبيع فكان  
 دخوله في المبيع على وجه التبعية فلا يقابل حصته من الثمن **مسألة** هل يكتسب بشكل  
 على مسئلة الفضض والمزكس الا ان يفرق بان ما في ذلك مقصود بالشراء  
 كالطوق والحلية وبانه ليس من مملو المبيع فكان من مملو المبيع وقد ظفرت  
 بتقل المسئلة في الذخيرة واذا باع ثوبا منسوجا بذهب بالذهب المخلص لا بد  
 لجوارحه من الاعتبار وهو ان يكون الذهب المنفصل اكثر وفي المشتري بالنون ان  
 في اعتبار الذهب في السقف روايتين فلا يعتبر العلم في الثوب ربحا في  
 حنيضة وابي يوسف انه يعتبره وقال في الترخاينة في البقال ان في  
 اعتبار الذهب في السقف روايتين وعن ابى حنيفة وابي يوسف يعتبر  
 وفي فتاوى القيانة ولو باع دارا في سقوفها ذهب بذهب في  
 رواية لا يجوز بدون الاعتبار لان الذهب لا يكون تبعا بخلاف علم الثوب فانه  
 لا يشترط لانه تباع محض **مسألة** هل هذا نقل صريح في عدم اعتبار العلم في الثوب لانه  
 تباع محض وعام الكلام على هذه المسئلة فيما علقته على الدر المختار فراجع  
**مسألة** في امرأة باعت حصتها في دار مشتركة بينها وبين اخيها من اخيه المزبور  
 بمثل معلوم على شرط ان تسكن البايعة فيها مدة فخل يكون البيع المزبور  
 فاسدا **الجواب** نعم رجل باع دارا على ان يسكنها البايع شهرا ودا بطلانها  
 البايع يوما يكون فاسدا بخاينة من فصل الشرط **مسألة** في رجل اشترى من  
 آخر قوة مغيبة في الارض معلوم وجودها فيها بمثل معلوم ويريد ردها  
 اذا رآها وبعضها فهل له ذلك **الجواب** بيع ما اصله غايب وعلم وجوده يجوز له  
 خيار الشرية ان شاء رده وان شاء اخذه ولكن رؤيته البعض عندها عليه  
 الفتوى كما في شرح المجمع والتوير ومثله في الجراه وبذلك اثنى قارى المسئلة  
 بانه يجوز بيع ما هو مغيب في الارض كالخيل والبهيل والجزر والقلقا ش اذا  
 قلعه البايع فخل المشتري الخيار واجاب عن سوال آخر بقوله اذا اشترى شيئا  
 مغيبا في الارض فهو شراء ما لم يره وحكمه ان المشتري ان يفسخ هذا العقد  
 قبل الرؤية لانه ليس بلازم في حقه فان لم يفسخه وقلع المشتري بمضمر باذن البايع  
 او البايع خلع البعض بخير المشتري ان يرضى وان شاء فسخ واذا رضى بالمقايض

**مسألة**  
 باعت دارا على شرط ان تسكنها مدة  
 فسد البيع

**مسألة**  
 يجوز بيع المغيب في الارض كالخيل  
 والبهيل وله الخيار

لزمه البيع في الباقي اذا كان على صفة المقلوع واجاب **مسألة** ايضا بانه يجوز  
 بيع نصب السكر وهو كالم على اصوله مغطى في قشره بعد بدو صلاحه  
 وكشترى الجبار اذا رآه بازالة قشره ان شاء اخذ وان شاء رد فان خلع  
 شيئا منه من الارض بطل خياره **مسألة** فيما اذا اشترى زيد من عمر ببعلا  
 حد ركانا في ارض معلوما وجوده فيها شراء صحيحا وتسلم المبيع وقلعه  
 من ارضه بعد ما دفع بعض ثمنه لبايعه ثم امتنع عن دفع الباقي  
 مستعلا بانه خسرت فيه فهل لاعبرة بتعلله **الجواب** يلزم المشتري دفع بقية  
 الثمن للبايع ولا عبرة بتعلله المذكور لان بيع ما اصله غايب اذا ثبت علم  
 وجوده فهو جائز كما في شرح المجمع الملكي عن الحائري وكذا في شرح التنوير للعلائي من  
 البيع الفاسد **مسألة** في رجل باع عدة الايات حال كونها غير موجودة عنده ولا  
 في ملكه فهل يكون البيع غير جائز **الجواب** نعم لانه بيع القدر **مسألة** فيما اذا كان  
 لزيد بناء دار معلوم فباعه من عمر وبيعا بانا شرعا بمثل معلوم هو  
 ثمن المثل قبضه البايع ثم بعد ذلك شهد عليه عمر والمشتري انه ان دفع  
 له زيد نظير الثمن بعد مدة كذا يكن بيعه مردودا عليه ومثلا لا فيه ان  
 لم يدفع له زيد ذلك يكن لائق له في بيعه ومضت المدة ولم يدفع زيد  
 ذلك له مردودا من عمر وعن ورثة باع المبيع من بكر وكلوه منه مقام  
 زيدا يكف كموارد المبيع له بالثمن متمسك بالاشهاد المذكور فهل ليس له  
 ذلك **الجواب** حيث كان المبيع بثلث المثل والاشهاد المذكور بعد البيع  
 المزبور فهو رد من المشتري فلا يجبر على رده **مسألة** في الخيرية  
 من البيع ومثله في التراضي والبرازي **مسألة** فيما اذا كان له عدة باعها من اخيه  
 بمثل معلوم فنه عن فاحشى وطلعت البيع ولم تذكر الا ان المشتري اليها يد  
 البيع لدى بيته شرعية انا ان وقت له مثل عنده يفسخ معها البيع ثم مات  
 عن ورثة قبل ان يفتاها له مثل الثمن وتريد ايقار الورثة مثل الثمن **مسألة** في رجل  
 مبيعها بعد قبض ما ذكرنا بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم ولا ريب  
 في ان البيع الرضا حكم الرهن في جميع الاحكام على ما عليه الاكثر كما في  
 الخيرية والحارري الزاهري وهو الصحيح كما في جواهر الفتاوى وقد بسط  
 البرازي فيه الاقوال الى ان قال واذا مات المشتري ونار غور رثته  
 تنضم مقامه في احكام الرضا **مسألة** فيما اذا كان لزيد مبلغ معلوم من  
 الدلاهم بذمة عمر فباعه بهيمة بمثل معلوم وهلكت عندا لبايع قبل

**مسألة**  
 بيع ما اصله قائمها فالباع  
 وعلم وجوده فهو جائز

**مسألة**  
 بيع المودوم غير جائز

**مسألة**  
 اذا كان البيع بثلث المثل  
 ثم رده المشتري برده  
 المبيع اذا رد الثمن  
 لا يجب الرضا

**مسألة**  
 بيع الوفاء حكم الرهن  
 في جميع الاحكام هو  
 الصحيح

**مسألة**  
 يبطل البيع بلاكه قبل القبض



سلمها المشتري بآفة سماوية فكيف الحكم **الحكم** بطل البيع بهلاكه قبل القبض  
ولا يلزم زبده الثمن ولم يطالبه عمرو بدينه والسئلة في البرازية **سئل** فيما لو  
اشترى شيئا دبعث رجلا ليقتضه فقبضه وهناك فعلى من بطل **الحكم**  
بذلك من مال المشتري لان المأمور لما قبض بأمره فحصل القبض كذا في  
جواهر الفتاوى من البيع **سئل** في صبي باع شيئا ولم يقبل اني بالغ والان قال  
اني حين البيع لم اكن بالغ فهل يصدق **الحكم** نعم وفي متفرقات بيع الذخيرة  
صبي باع واشترى وقال انا بالغ ثم قال بعد ذلك لم اكن بالغ فان قال في وقت  
يباع مثله في ذلك الوقت لم يلتفت الى مجوده ووقته اثني عشر سنة وهنا  
دقيقة وهو ان يضطر بعد بلوغه الناعسة سنة ان لا يكون بحالي لا يجتم مثل  
احكام الصفار للاستدراكي في مسائل **البيع** **ادعي** الاقرار في الصغير وانكره  
المقر له قال قول للمقر لاسناده الى حالة معهودة صافية للضمان القول في الاقرار  
**المدعي عليه** جاء بخط البراء فقال المدعي كنت صبييا وقت البراء فالتف له لانه لم يظفر  
الى حالة صافية للضمان القول في الدعوى **صبي** باع واشترى وقال انا بالغ وهو  
اثني عشر سنة ثم قال لست ببالغ لم يلتفت الى قوله ولو اثنى احدى عشرة سنة  
ثم قال لست ببالغ صدق جامع الفتاوى من **البيع** **سئل** فيما اذا كان الصغير  
يصف علو جارية بقبته في ملك ابيه المستور لا مال لهم غير ذلك واحتاج جوا للنفقة  
ويريد ابوهم بيع جميع العلويين المثل فهل له ذلك والحالة هذه **الحكم** نعم  
وفي الثانية بيع الاب مال طفله من الاجنبي على ثلاثة اوجه لان الاب اما  
عدله او مستورا فاسد حتى الوجهين الاولين يجوز عقده ولو عقارا او بغير  
الجن فلا يكون للطفل النقص بعد البائع لان للاب شفقة واخوة ولا  
معارض له فالظاهر ان مباشرة على الخيرية فتنفذ فلو ادعى الاب بعد مطلب  
منه الثمن بعد البائع ضباعه او الانفاق عليه وهو نفقة مثله في مدته صدق  
ببينة وعلى الوجه الثالث لا يجوز بيعه العقار الا بان يكون بضعف القيمة  
لعارضة الفساد ظاهرا لشفقة فاما لم تظهر الخيرية لا ينفذ فله الصغير نفقة  
بعد البائع وهو المختار وتقام مسائل بيع الاب في ادب الاوصيا  
من البيع الاب المبدل منفسد المتلف اذا باع ارضا لولده الصغير  
وانفق ثمنها على نفسه اما ببيع فبإثبات اصل الولاية ولكن من القاب  
ان لا يدفع الثمن اليه وينزع القاضي من يده فيسلبه الى ثقة ينفقه  
بالعرف جواهر الفتاوى من الاب الثالث من **البيع** **سئل** في الصغير

**طلب**  
بوت رجلا ليقتضه فقبضه  
فذلك من مال  
المشتري

**طلب**  
اذا باع الصبي ولم يقبل اني  
بالغ ثم قال لم اكن بالغ  
صدق

**طلب**  
قال كنت صبييا وقت البراء  
فالتف له وكذا الاقرار  
صبي

**طلب**  
بيع الاب مال طفله من الاجنبي  
على ثلاثة اوجه

وغيره ما خالفه من ان بيع الاب عقارا الصغير اذا كان معسدا لا يجوز الا بضعف  
القيمة اللهم الا ان يحمل على الضعف فتأمل **الحكم** هار واثان نص عليها في  
احكام الصفار للاستدراكي وذكر ان الفتوى على الثانية اي المذكورة في  
العصر كذا وغيره **وقال** العلامة الكواكبي في شرحه على منظومته والحاصل  
ان ما عليه الفتوى ان الاب اذا باع عقارا الصغير بمثل القيمة او بغيره يسير  
يجوز لو محروا عند الناس او مستورا ولو مفسدا لا يجوز الا بضعف القيمة  
والوصي في بيع العقار مثل الاب المفسد لا يجوز بيعه الا بضعف القيمة  
او الحاجة الصغير ولديته الاب وفي العروص حكم الاب والوصي واحد  
فلو باع الاب والوصي عروص الصغير بمثل القيمة يجوز من غير تعقيب  
باحد الشروط الثلاثة انتهى والعنصر من عامة عباراتهم ان الاب لو غير  
مفسد لا يحتاج ببيع عقار الصغير الى مسوغ من المسوغات التي ذكرها  
في بيع الوصي ونقل المحرم عن الحائز في التسوية بينها في اشراط الشك  
المذكورة وفيه نظر للحال لغيره كما يفهم من كلامهم كما ترى الا ان يوجد نقل صريح  
عن مشايخ المذهب والله اعلم **سئل** فيما اذا كان لمعتوه وصي شرعي  
وحصة قليلة شائعة في مناد مكان معلوم جارية بقبته في ملك اخوته فباعها  
الوصي المذكورة اخوته بمثل معلوم من الدراهم قبضه من المشتري لدى  
قاضي شرعي ثبت لديه بالبينة الشرعية الحفظ والمصلحة في البيع المزبور  
وان الثمن المزبور هو ثمن المثل وعدم انتفاع المعتوه بالبيع وحكم القاضي  
بصحته البيع المذكور فهل صح ذلك **الحكم** نعم **سئل** فيما اذا كان لمعتوه اب  
كبير له اب صغير فقال بعت الصغير بستان كذا بمثل قدره كذا ولم يقبل  
للصغير ابوه المزبور في المجلس حتى مات الميراث من موصيه المذكور  
فهل يكون البيع غير صحيح **الحكم** حيث لم يقبل ابوه يكون البيع غير  
صحيح والله اعلم الولاية في مال الصغير الى الاب ثم مات وصيه ثم ابى الاب  
ثم الى وصيه ثم القاضي الخ تنوير **سئل** في بيع الما جره هل يكون موقفا على  
اجازة المتاجر ومضى المدة **الحكم** نعم يتوقف البيع على اجازة المتاجر  
في اصح الروايات وان لم يجز المتاجر حتى انفسخت الاجازة نفذ البيع  
كذا في الثانية وغيرها **سئل** في رجل رهن داره العلومة عند زيد رهنا  
شرعيا مسلما ثم باعها من بكر يدون المرتبة كيف الحكم **الحكم** يكون  
البيع موقفا على اجازة المرتبة وقضاء الدين او البراء منه ببيع المهر

وقال

**طلب**  
يصح بيع وصي لمعتوه

**طلب**  
اذا باع بستان من اب  
ابن الصغير ولم يقبل  
ابن الصغير في المجلس  
لم يصح

**طلب**  
بيع الما جره موقفا على  
اجازة المتاجر ومضى  
مدة الاجازة



**طلب**  
باع حصته من غراس  
العنب

غير نافذ في حق المرتضى وليس للمراحم والمرتب حق الفسخ كالمستاجر وفي  
بان بيع المستاجر والمرهون صحيح لكنه غير نافذ وفي بعض المواضع انه فاسد  
ومعناه انه غير نافذ في حق المستاجر والمرتب لازم في حق البائع حتى اذا  
تضمن الدين او وقت الاجارة لزم البيع بزيادة من الصرف في اول المتفرقات  
**سئل** فيما اذا كان لزيد غراس من عنب فباع بالوجه الشرعي في ارض وقف  
جارمئدها في تصرفه فباع ربع الغراس من ههنا وبيع ربعها من ربع  
المئدة وصدق متولى الوقف على الفراغ ثم وضع زيد يده على الجميع  
وتصرف بغيره ولم يدفع لها شيئا وامتنع من تسليم المبيع لها بدون  
وجه شرعي فهل يمنع من معاوضتها ويؤثر بتسليمها المبيع ويلزمه  
مثل ما تصرف به من العنب حيث لم ينقطع المثل **الجواب** نعم **اقول** قد  
المؤلف عن العداوية انه لو كان للزير كمل له فباع نصفه من انسان بدون  
الارض ان كان الزير مدركا جاز والافلاخ وعلمته لزوم الضرر كما مر  
وقد منا ان الظاهر ان الغراس كالبناء وان الضرر يزال بالايجار والغراس  
**سئل** فيما اذا اشترى زيدا شي عشر شاشات من عمر وبيع من معلوم من الدراهم  
وتبعضها ثم باعها من بكر بثلث معلوم وتبعضها بكر ثم باعها من عمر وصاحبها  
بثلث معلوم اقل مما باعها به فهل تكون البيعات المذكورة صحيحة **الجواب**  
نعم وفي الاصل في اخرا باب العيب شرى ما باع باقل مما باع من الذي  
اشتراه ادمت وارثه فبطل نقد الثمن لنفسه واغفره بالوكالة والمبيع  
بحاله لم يزد ولم ينقص بيبب والثمن الثاني من جنس الثمن الاول  
او كان هو باع باللف نسبة سنة ثم اشتراه نسبة سنتين فهو فاسد  
فلو باع بالدراهم فاشترى بالدنانير لم يجز استحقاقا واذا انقل الى اخر  
بيع او هبة فاشترى من ذلك الرجل باقل جاز ولو اشترى بأكبر من الثمن  
الاول قبل نقد الثمن او بعده جاز اذ خلاصة من الفصل الرابع في البيع  
الفاصد **سئل** فيما اذا كان لزيد مئدة مسكة في ارض وقف جامل بعضها  
لغراس جاز في ملكه فباع الغراس والارض معا من عمر وبيع معلوم  
من الدراهم فهل صح البيع في الغراس بحصته من الثمن دون الارض **الجواب**  
حيث ضم الملك وهو الغراس الى الوقف وهي الاراضى المذكورة يصح  
بيع الغراس دون الارض كما في فاضل خان وغيره **سئل** فيما اذا قبض  
زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم وعدده ان يعطيه قطنا بالسعر

**طلب**  
اذا اشترى الوقف للملك صح  
البيع في الملك

الواقع

**طلب**  
ارسل البع قطنا على السعر  
الواقع المعلوم فهو بيع

الواقع ثم ارسل له القطن بالسعر الواقع يوم الارسل وكان السعر معلوما وبعث  
مده غلا وسعر القطن فيها بعد ما تخا سببا وشا قطنا على ثمن القطن بالسعر  
الواقع اولا والا ان يريد زيد قطنا بغيره ويبلغ من الدراهم تكمله حساب السعر  
الثاني بدون وجه شرعي فهل اذا ثبت حاد كرمه التوافق على السعر الواقع  
ليس له يده ذلك **الجواب** نعم كما افقته به التمر لا في والخير الرملى وصرح به في  
مجمع الفتاوى والمجتبى معزيا الى التصاب **سئل** فيما اذا استدان جماعة من  
زيد مبلغا معلوما من الدراهم ثم دفعوا له بعض ذلك المبلغ ودفعوا القدر  
معلوما من الحنطة ثم اقبل من الباقي بسعر ذلك الوقت المعلوم بينهم  
وتصرف بالحنطة ثم طالبهم ببقية مبلغه وامتنع من احتساب الحنطة من اصل  
الدين زاعما انه نظير صبره عليهم مدة تكليف الحكم تكون الحنطة المذكورة  
بيعا بالدين حيث كان السعر معلوما بينهم فتجب بسعرها الواقع المذكور  
من اصل الدين كما في المجتبى والقنية ولا عبرة بالنزع المذكور ولزيد مطالبة  
الجماعة بعد ما ذكر ببقية دينه والحالة هذه والمسئلة في الخبرية بتسورها  
وموضحة بدلائلها الى ان قال والاصل انه يبيع بالتعاطى **سئل** فيما اذا  
طلب زيد من عمر وديناله عليه فذبح له عمر ومقدارا معلوما من القطن ثم  
اقل من الدين فهل يكون بيعا بقدر قيمته من الدين حيث كان السعر بينهما  
معلوما **الجواب** نعم **سئل** في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من الارز وادى  
بعد قبضه انه وجده ناقصا ولم يقر وقت الشركة انه استوفى جميع ما وقع  
عليه العقد فهل يكون القول قوله عقدا راقبص بيمينه **الجواب** نعم لانه هو  
المكره وهذا اذا لم يكن النقصان من الصرا او نقصا فليكون بين الوزين  
فان كان كذلك فلا شيء على البائع والحالة هذه كما في النزول والخلاصة  
والخير وافق بذلك تاركا الهداية والخير الرملى كمثل قاري الهداية اذا  
اشترى شخص مكبلا وموزونا فاحضر البائع الباقي ووزن النقص  
بحضور المشتري وتسليم المشتري ثم ادعى انها ناقصة فهل تسمع دعواه  
فاجا **ب** اذا لم يقر المشتري انه قبض جميع المبلغ او انه استوفى جميع  
ما وقع عليه العقد فالقول قوله في مقدار ما قبضه بيمينه ولا يسمع قول  
القائي وحده الا اذا شهد معه اخرا نه قبض جميع المعقود وعليه وهو  
كذا وكذا **سئل** في رجل اشترى من آخر عدة ابطال من الفزول فزوده  
بعد ايام فنقص وكان رطبا فيبص فهل له الردان صدقة البائع في الرطوبة

**طلب**  
بعث الى ذينة حنطة من  
ذينة على السعر الواقع  
المعلوم فهو بيع  
بالتعاطى

**طلب**  
ادعى ان ادى بعد القبض  
انه وجده ناقصا

**طلب**  
لا يسمع قول القائي عالم  
يشهد مع آخر

**طلب**  
اشترى غزلا فزود ناقصا  
الردان صدقة البائع انه  
كان رطبا فحرف



قال المسترعى لاخته الأبيسة  
فدفعه البائع فخر رضا  
بالعشرة

يدخل الحلال في بيع اربعا  
اذا حلتها في قبض المالك  
بعد قبض المبيع وبالله  
والقول المأثور

انتهى قوله وفي الثمن اي لو اختلفا في قدر الثمن كما في شراء لسان ملك وقوله كان  
القول للمكر صريح في ان القول للبائع في استيفاء بعض الثمن لانه المكر وذكر  
في البحرى النهاية ان التقيد ببعض الثمن اتفاقا اذا اختلفا في قبض كله  
كذلك وانما يذكره باعتبار انه مفروض عنه بمنزلة سائر الدعاوى انتهى **سئل**  
في رجل باع من زيد بضاعة معلومة بمثل معلوم اجل بعضه المعلوم على المشتري  
الى اجل معلوم وقسط باقيه اقسطا معلومة ثم مات البائع في اثناء مدة القسط  
والتقسط فهل يبقى كذلك واصل الثمن بموته والحالة هذه **الجواب** بموت البائع  
لاجل الثمن الموجل وبموت المشتري يحل كما في النزاهة والاشباه **سئل**  
في انجار رارية في ملك زيد في مسافة عمره من بالوجه الشرعى فيها  
زيد وهي مستمرة من بكر فهل يكون البيع موقفا على اجازة عمره **الجواب** نعم كما في الخيرة  
**سئل** في احد الدائنين اذا باع نصيبه من الدين الذى على زيد من شركه فهل  
البيع غير صحيح **الجواب** نعم كما في الانباه من القول في الدين واقضى به المهنداري  
**سئل** اذا انفسخ عقد البيع بعد موث البائع لفساده وكان المشتري قبض  
الثمن وعلى البائع ديون تجارة وتركته لاتبى بجميع ديونه فكيف الحكم **الجواب**  
يكون المشتري احق بمالته المبيع من سائر المرفوعة كالرهن كذا في البحر واقضى  
به المهنداري **سئل** في فرس مشترك بين زيد وعمر وتضمين دعى عند زيد  
وفي نوبته باذن شركه فباع زيد حصته من آخر ولم يسلمها ولم يقبض منها  
فمات عند زيد ويزعم عمر وان له الرجوع عليه بقيمة نصيبه منها فهل يس  
له ذلك **الجواب** نعم لانه هلاك المبيع بانما انجارا بشرط في يد البائع يبطل البيع  
كما في النزاهة وغيره **سئل** في رجل اشترى من آخر بقرة على انها تحلب كذا  
وطلا فهل يكون البيع فاسدا **الجواب** نعم كما في الخاتمة **سئل** في رجل باع فرس  
كروه المسمى حين البيع من آخر فهل لا يدخل الثمن في البيع **الجواب** نعم لقوله  
عليه الصلاة والسلام الثمن للبائع الا ان يشترط المتاع والمسئلة في التبر  
**سئل** فيما اذا قال رجل بعث دارا من ابني الفايه ثم بلغه خبر المبيع بعد  
ايه فقبل هل يكون البيع المزبور غير صحيح **الجواب** نعم ولو قال بعث عبدى  
هذا من فلان الفايه بكذا ثم بلغه الخبر فقبل لا يصح بالاجماع كذا في المنح  
وغيره فكيف بعد موت اليه فالبيع المزبور غير منقعد **سئل** فيما اذا كان له  
قدر من القنى موصوف في بيت من قرية فباعه من عمره على انه اربع ابرق فظن  
ان قنطارا يكذا فذهب عمره وقبض المبيع فوجده ما في قنطارا غير بعد ما وضع

لا يحل للمتلحم الموت البائع  
ويحل بموت المشتري

بيع الاشياء المأثورة عليها  
يتوقف على اجازة  
المأثورة

بيع الدين غير صحيح

**مطل**  
اذا قصد البيع فالمشترى  
احق بمالية المبيع

هلاك البيع بائنا في يد البائع  
يغفل البيع

استري بقره على انها تخليه  
كذا رطلان فابيع فاسد  
لا يدخل الثمن في بيع النجس

بمع دارة من ابنة القايه  
لا يصح



**طلب**  
باع صبرة على انها باية كندر  
بما به وهي اقل او اكثر

**طلب**  
شترت ارباعا باع بالاقل قيل  
نقد الثمن

**طلب**  
المقبوض على سوم الشراء  
بعد بيان الثمن مضبوط  
بالقيمة

**طلب**  
المقبوض على سوم الشراء انما  
يضمه اذا كان الثمن  
مسمى

**طلب**  
المقبوض على سوم النذر  
لا يضم

عن الكمال الزيد ويريد اخذ الاقل بحصة من الثمن ومطالبة البايع بتم الباقي فعلى  
له ذلك **الحواب** نعم وان باع صبرة على انها مائة فغير بما به درهم وهي اقل واكثر  
اخذ المشتري الاقل بحصة ان شاء وادفع لتفريق الصنفه وكذا كل مكيل وحوزة  
ليس في تبقيته ضرر وما زاد للبايع لو فرغ العقد على قدر معين على ما  
البيع **سئل** فيما اذا باع زيد جارية من عمر ديبعا باقا ثم شرعيا بتم قدره ثلاثا  
فرض حال في الذمة ثم بعد ما تسلم عمره ومضى شهران طالب زيد عمرها بالثمن  
فباعه الجارية سليمة بما تبي وخسب قرضا ودفع عمره لزيد خمسين قرضا بقيمة  
الثمن الذي اشتراها به زيد فكيف الحكم **الحواب** حيث باعها ما البايع باقل مما  
اشترى قيل نقد الثمن والتمن متحد يكون البيع الثاني فاسد ولزيد مطالبة  
عمره بقيمة الثمن الاول والله اعلم ونفسد شراء ما باع بنفسه او وكيله  
الذي اشتراه ولو حكم كوارفه بالاقل من قدر الثمن الاول قيل نقد الثمن الاول  
صورت باع فيها بعشرة ولم يقبض الثمن ثم اشترا بخمسة لم يجز وان رضي  
السعر للربا خلافا لما في شرح التنوير للعلائي من البيع فاسد  
**سئل** فيما اذا سادم زيد عمره وادبته العلومة وقبضها على سوم الشراء بعد  
ما تبين عمره ونحوها وهلك عند المساوم فهل تكون مضنونة بالقيمة **الحواب**  
المقبوض على سوم الشراء بعد بيان الثمن مضبوط بالقيمة بالغة ما بلغت كما  
في النهر ولو شرط المشتري عدم ضمانه كما صرح به في البنازية كما في العلائي  
في خيار الشرط **سئل** فيما اذا استام زيد من عمره وراس غنم ولم يبين  
الثمن وقبضه وهلك عند المساوم فهل يكون غير مضبوط **الحواب** المقبوض  
على سوم الشراء انما هو يكون مضنونا اذا كان الثمن مسمى بغيره عليه  
الفتية ابو الليث في بيع العيون فانه ذكر اذا قال اذهب بهذا الغنم  
فان رضيت اشترته بعشرة فذلك فانه يضم القيمة وعليه الفتوى انتهى  
كذا في البحر وفي كملة خردق الاشياء المبيع غير مسمى المقبوض على سوم الشراء  
مضبوط عند بيان الثمن والا فهو حائث والفرق انه اذا بي عن علم انه  
لم يرض ببيده الا بمقابل وعند عدم ذكره هو فيه ما ذون فيكون امانة  
**اقول** وما المقبوض على سوم النظم فغير مضبوط مطلقا كما في المختار  
اي سواء ذكر الثمن او لا وصورة ان يقول هاته حتى انظر اليها حتى اريه  
غيري ولا يقول فان رضيت اخذته كذا في النهر **سئل** في رجل اشترى مائة  
اربعة اجمال من الشعير واكرسته المحرني المسمى عرفا بالمعجوك بتم

معلوم

معلوم ثم باعها الرجل قبل قبضها من زيد هل يكون بيع الرجل غير صحيح **الحواب** لا يصح  
بيع منقول قبل قبضه كما في التنوير وغيره **سئل** في رجل باع كدسي غراسي زيتون من  
مركبه في الباقي وسله منه وتصرفا المشتري به نحو عشرين والآن يدعي الرجل  
انه كان فضوليا وانه البيع لغيره ولم يجز فهل لا يقبل قوله **الحواب** نعم كما في الخبر  
الرملي **سئل** في رجل رعى داره من زيد بدري وقال له ان لم اوفك الدين الى وقت  
كذا كيك في مبيعك ثم اجر المرتهاى الره من الراعي باجرة معلومة دخول المرتهاى  
ديس يد الرجل ان يحاسب المرتهاى بالاجرة من مبلغ الدين الذي عليه فهل  
له ذلك والبيع غير صحيح **الحواب** نعم والمسئلة في الره من الفتاوى الخيرة  
فيما اذا كان لزيد دين معلوم من الدراهم بدمه عمره ودفع لزيد قدرا معلوما من الحنطة  
وقال اخذها لاسيك به من سحر البلدة والسعر معلوم بغيرها ولم يذكر الثمن  
فاخذه وقبله كما ذكر فهل يكون ذلك بيعا بالدين بالسعر يوم الاخذ **الحواب** نعم **سئل**  
في امرأة طلقتها زوجها ثلاثا في صحتها وسلامتها ثم بعد شهر مرضت المرأة وباعته  
فيها لثك كرم رجينة ارضا وغراسا ولثك بيت بالوجه الشرعي وماتت  
من ذلك المرض عن بنت منه وورثته غيرهما فهل لا يرثها والبيع المزبور  
صحيح **الحواب** نعم والمسئلة في بيع الخيرة وفي البدايع من العدة **سئل** في رجل  
باع ارضا سليخة له من آخر بتم معلوم من الدراهم وفيها بناء لم يصح عليه  
حين البيع فهل يدخل البناء في بيع الارض بلا ذكر **الحواب** نعم كما نص عليه في اكثر  
وغيره **سئل** في رجل باع دارا من آخر بتم معلوم وابته البايع حاضر يعلم  
بالبيع لم مات البايع فادعى ابنه ان الدار ملكه فهل يكون دعواه بذلك  
غير سموعة **الحواب** حيث باعه وابته حاضر يعلم به لا تسمع دعوى الابن والمسئلة  
في التنوير من رضى الوصايا ومثله في الملتقى واكثر وافى به الرطلي **سئل** فيما  
اذا كان لزيد قطيع مضر فباع منه عشرين غير معلومة ولا معينة فهل يكون  
البيع غير صحيح **الحواب** نعم كما صرح بذلك في بيع البحر **سئل** في رجل اشترى من  
آخر فرسا على انها حامل فظهر انها غير حامل فهل يكون البيع غير صحيح **الحواب**  
مضى باعها على انها حامل فابيع فاسد كما في الثانية وعبارتها في فصل الشرط  
الفاسدة ولو باع شاة على انها حامل فبدا البيع لان الولد زيادة مرغوة  
وانها موهومة لا بدري وجوهها فلا يجوز انتمى ومثله في البنازية واذني  
بذلك التمر بتم **سئل** كما رى الهداية رحمه الله تعالى عن اشترى جارية  
على انها بكر فظهرت ثيبا فاجاب يستخلف البايع فان خلف برى وان فكل

**طلب**  
لا يصح بيع المنقول قبل قبضه  
باع ثم ادعى انه مضبوط لم يقبل

**طلب**  
قال ان لم ادفع لك الدين  
الى وقت كذا اكره في  
مبيعك لا يصح  
البيع

**طلب**  
دفع لادب حنطة بسعر البلد  
المعلوم فباع

**طلب**  
طلتها ثلاثا ثم باعته ثيبا في  
سرها كالبصحيح

**طلب**  
يدخل البناء في بيع الارض  
بلا ذكر

**طلب**  
باع وابته حاضر لا تسمع دعوى  
الابن

**طلب**  
بيع عن بيت من هذا  
القطيع غير مبيعة  
لا يصح

**طلب**  
باع فرسا على انها حامل فظهر  
انها حامل فبدا البيع

**طلب**  
اشترى جارية على انها بكر  
فظهرت ثيبا



**طلب**  
ما من المشتري مفسداً والمبيع  
موجود عنده فابايع  
اسوة للمعتاد

**طلب**  
يدخل الشجر في بيع الارض بلذاكر

**طلب**  
بيع ثمرة ظن ان ثمرها دون الاكثر  
غير صحيح

**طلب**  
بيع جلد الحيوان وهو حي فاسد  
**طلب**  
بايع جميع المشترك بغير الخلط  
والاختلاط مع اجنبي يبيع  
الباع في حصته

**طلب**  
اجرة اكيل على البائع وازار  
الموزن والعد واللوحي

**طلب**  
في اجرة الدلال

ردت عليه **سئل** في رجل اشترى من آخر مائة من القطن بثمن معلوم  
من الدراهم فقبضه المشتري ومات مفسداً قبل نقد الثمن والقطن موجود عنده  
فهل يكون البائع اسوة للمعتاد **الجواب** نعم كافي آخر التوضيح وغيره **سئل** فيما  
اذا كان لزيد كرم معلوم وابنه محدودة فباعه من عمره وبين معلوم وفي داخل  
حدود الكرم ثلاثة اشجار غير شجر الكرم موضوعة فيه للقرار بزم البائع انما  
لم تدخل في بيع الكرم لعدم ذكرها فهل تدخل الاشجار في بيع الكرم وان لم تذكر  
نعم قال في التوضيح يدخل الشجر في بيع الارض لا ذكر **سئل** في رجل باع آخر  
ثمرة خيار بثلثيها ودون الاكثر فهل يكون البائع غير جاز **الجواب** نعم يكون غير  
صحيح على ظاهر المذهب ونقله في المنح **سئل** فبذل باع جلد جاسوس وهو حي  
فهل لا يبيع ببيع **الجواب** نعم ببيع جلد الحيوان وهو حي فاسد كما في البحر والعلاني  
من البيع الفاسد **سئل** فيما اذا كان لجماعة زيت مشترك بينهم بدون الخلط  
والاختلاط فباع بعضهم حصته وشركائه من اجنبي بدون اذنهم ولا  
اجازتهم ولا وجه شرعي فهل يكون البائع صحيحاً في حصته دون حصته شركائه  
**الجواب** حيث كان مشتركاً بينهم ومملوكه بطريق الاشتراك لا الخلط والاختلاط  
يكون البائع لاجنبي في حصته الباع صحيحاً دون حصته شركائه والله سبحانه  
اعلم لان المشترك في الاستدانة كمن اشترى اها كانت كل حصة مشتركة  
بينها بخلاف الخلط والاختلاط فان كل حصة مملوكة لآخر فاذ باع نصيبه  
لاجنبي لا يقدر على تسليمه الا بخلوطا بنصيب الشريك فيستوقف على اذنه  
بحر من كتاب الشركة ملخصاً **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر حصلة مملوكة  
بثمن معلوم واكتفاه اكيلاً فهل تكون اجرة اكيل على البائع **الجواب** نعم لانه من تمام  
التسليم والله اعلم واجرة كيل وعد ووزن وزرع على بايع واجرة وزن  
ثمن ونقده على مشتر من غير كتاب البعوض **سئل** في دلال سبي بين البائع  
والمشتري وبيع المالك المبيع بنفسه والعرف ان الدلالة على البائع فهل  
يكون على البائع **الجواب** نعم وفي فوائد صاحب المحيط الدلال اذا باع العين  
بنفسه ثم اراد ان ياخذ من المشتري الدلالة ليس له ذلك لانه هو العاقد  
حقيقة ويجب على البائع الدلالة لانه فعل باع البائع هلكه الاجاب ثم قال  
ولرعي الدلال بينهما وبيع المالك بنفسه يضاف الى العرف ان كانت  
الدلالة على البائع فعليه وان كانت على المشتري فعليه وان كانت عليها فليها  
عمادية من احكام الدلال وما يتعلق به وملة في الفصولين وشرح التوضيح والعلاني

**طلب**  
ليس له مطالبة الدلال  
بالدلالة اذا اراد البيع  
المشتري على  
البائع

**طلب**  
اذا انقضت البيع لا يتردد  
**طلب**  
الدلالة  
اذا لم يتم البيع لاجر  
الدلال

**طلب**  
اذا اشترى فاسداً وادعى  
باعتد صحيح واشتد الغش

**طلب**  
ادعى البائع كان تجارة  
لا يقبل الايبينة

**طلب**  
صورة التلجئة في البيع

**طلب**  
كما لا يجوز البيع بالتلجئة  
لا يجوز الاقرار بالتلجئة

من البيع **سئل** في دلال سبي بين البائع والمشتري وبيع البائع المبيع بنفسه  
والعرف ان الدلالة على البائع ثم ان المشتري رد المبيع على البائع فام البائع يطالب  
الدلال بالدلالة التي دفنها له فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ذكر في الصغير دلال  
باع ثوباً واخذ الدلالة ثم استخفى المبيع او رد بعيب بقضاء او غيره لا يتردد  
الدلالة وان انقضت البيع لانه لم يظهر ان البائع لم يكن فلا يبطل عمله عاديه  
من احكام الدلال **سئل** في دلال قال له زيد اعرض دارى على البائع فزعم انه  
عرضها وان رجلاً طلب شراءها بكذا ثم باعها من بكر بلا حضور الدلال ويريد  
الدلال من زيد اجرة فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم والمستطاع تفصيلها في جامع  
الفصولين من الاحكامات آخر الكتاب **اقول** وفي نور العين سئل بعضهم عن رجل  
لدلال اعرض ارضى على البيع وبعها ذلك اجر كما انصرف ولم يتم البيع ثم ان  
دلالاً آخر باعها فللدلال الاول اجر بقدر عمله ودعا به وهذا قياس والاحتياط  
لا اجر له اذا اجر المثل يعرف بالتجارة والتجارة لا يبرئ من هذه الامور اجر له  
ياخذ وفي المحيط وعليه الفتوى **سئل** فيما اشترى فاسداً ثم باعه  
لغيره ببيعاً صحيحاً ونسأده بغير الاكراه فهل نفذ البيع الفاسد  
واشتمع الغش **الجواب** نعم فان باعه اى باع المشتري المشتري فاسداً اي باع  
بالتغير ببيعاً ونسأده بغير الاكراه نفذ البيع الفاسد شرح التوضيح  
في المتن **سئل** فيما اذا اقر زيد في صحة بانه المالك الفلاني له وثم ادعى  
زيد ان الاقرار المزبور صدق منه لغرضه على سبيل التلجئة والمواضعة ونسأدها  
واقام بينة شرعية عليها وعمره وينكر ذلك فهل اذا اقامها على الوجه المذكور  
تقبل ويحل بموجبها **الجواب** نعم وان اختلفا فادعى أحدهما ان البيع كان تلجئة  
والآخر ينكر التلجئة لا يقبل قوله مدعى التلجئة الايبينة ويستخلف الآخر  
وصورة التلجئة ان يقول الرجل لغيره انى ابيع دارى منك بكذا ليس  
ذلك بيع في الحقيقة بل هو تلجئة ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر من غير  
شرط فهذا البيع يكون باطلاً منقولة بيع الهزل رضى محمد رحمه الله تعالى في بيع  
التلجئة اذا اتبع المشتري العبد فاعتقه لا ينفذ اعتاقه ولا يقسم المشتري  
من المالك لانه في الحكم بمنزلة البائع بشرط الخيار لها خاتمة من البيع الفاسد  
ثم كالايجز البيع بالتلجئة لا يجوز الاقرار بالتلجئة بان يقول الآخر انى اقر لك  
في العلانية بمالى وتوافقنا على فساد الاقرار لا يبيع اقراره حتى لا يملكه المشتري  
له من البائع وان ادعى أحدهما ان هذا الاقرار هنك وتلجئة وادعى الآخر



ان جدد القول للمدعي الجدد وعلى الاخر البينة من الثامن من بيع الترخاينة **سئل**  
 فيما اذا كان لزيد فريسي لها مهر فباع الفرس من رجل بثلث معلوم ولم يأت بالمهر  
 لمحل البيع فهل لا يدخل المهر في البيع **الجواب** حيث لم يذهب به مع الام الى موضع  
 البيع لا يدخل المهر كاصح بذلك في البحر **وفصل** الثالثة وثلث الرملة  
 وحشش الاثان والجمل للبقرة والجمل للشاة ان ذهب به مع الام الى موضع البيع  
 دخل فيه المهر والا فلا جرم فصل ما يدخل في البيع تبعاً وفيه ورفق في الظهير  
 فقال ان العجل يدخل والجمل لا يدخل لان البقرة لا يستفاد بها الا مع العجل ولا  
 كذلك الاثان **سئل** قال الخليلي في حاشيته على البحر تركه ان ذهب به مع الام  
 الخ هذا صريح في ان الام لو كانت غالبة هي وولدها وابعاءها كافاً عنه لا يدخل  
 لفقد شرط الكور وهي واقعة الفتوى فتأمل **سئل** في رجل باع غرة كرمه لزيد  
 من زيد فقال زيد انها تخسر فقال البائع بها فان خسرت فعلى فيها ويزعم انه  
 خسر وانها تكثر لم البائع فهل لا يلزم منه **الجواب** نعم قال المشتري انه يخسر فيه  
 فقال البائع بعد فان خسر فعلى فباع لا يلزم منه بشئ بزيادة من نوع الاقالة **سئل**  
 في رجل اشترى من آخر قدرا معلوما من الزر من الحرير بثلث معلوم ثم اشترى  
 ووزنه بنفسه با وزنه بجسور البائع واذا نه وافر يقبض جميع المبيع الى  
 بيته سرعية ومضت مدة ثم ادعى انه نقص كذا درهما فهل لا يسمع دعواه  
 بعد اقراره المزبور **الجواب** نعم قال في التمر من غير العيب القول في  
 مقدار المقبوض من البيع القابض لانه المتكامل الى ان قال وثلث كلامه  
 ما لو قال المشتري بعد قبض المبيع موزونا وجدته ناقصة الا اذا سبق  
 منه اقرار قبض مقدار معين كما في صلح الخلاصة **سئل** في رجل باع  
 عبارة وعلمه اثنى علامة فلسفي الشيخ خير الدين **سئل** فيما اذا باعت  
 هذه ابنتها وعدا لبا لثة اشعة معلومة بثلث معلوم من الدراهم فهل لا  
 اجل معلوم وماتت بعد قبل اداء الدين عنها وعن ورثة وورثة فهل  
 يحل الدين بموتها ويقدم على الارث **الجواب** نعم في البرازية بموت البائع لا يحل  
 الثمن المثلج وموت المشتري يحل **سئل** في الاخرى اذا باع بالامانة الموروث  
 منه هل يكون بيعه صحيحا معتبرا **الجواب** ايما الاخرى فيما ذكر معتبرا كما هو  
 به والسئلة في سني الفرائض من التتوير والمثلث والكنز والاشباه من احكام  
 الاشارة **سئل** فيما اذا كان لزيد رطبة ويقول موزونة فباعها من عمر  
 معلوم على ان يتركها الى الادراك فهل يكون البيع المزبور غير جائز **الجواب** نعم

**طلب**  
 لا يدخل المهر مع الفرس في البيع  
 اذا لم يذهب به مع الام الى  
 محل البيع

**طلب**  
 اذا قال له البائع ان خسرت  
 فعلى الاثان بشئ

**طلب**  
 اذا اقر قبض جميع المبيع ثم  
 ادعى نقصا من الاصح

**طلب**  
 يموت البائع لا يحل الثمن  
 المثلج وموت المشتري  
 يحل

**طلب**  
 بيع الاخرى بالامانة الموروث  
 صحيح

**طلب**  
 باع رطبة ويقول اني تتركها  
 لا يجوز

باع

باع زرعاً وهو يعل على ان يقطعه او يرسل دابته فيه جازا البيع وان باعه على ان  
 يتركه حتى يدركه لا يجوز وكذا الرطبة والقول خاتمة من فصل بيع الثمار والزرع  
**سئل** في امرأة باعته لابنها البالغ ارضا حاملة لغراسي وسكنت عن ذكر  
 الثمن فهل يكون البيع المزبور فاسدا **الجواب** نعم ولو باع سياراً فقال بعثك بغير ثمن  
 ا وقال بعثتك على ان لا تشي له كان البيع باطلا ولو باع وسكنت عنه ذكر الثمن  
 كان البيع فاسدا كما في حاشية خاتمة في البيع الفاسد **سئل** فيما اذا كان  
 لزيد مقدار من الورود اليها من موضع عند عمر وفي محضره على سبيل الامانة  
 فباعه من عمر وعلى انه كذا فخطا ثوبا من عمر وموجده ناقصا مما قال له زيد  
 والحال ان عمر لم يقر وقت الشراء انه قبض واستوفى جميع ما وقع عليه  
 العقد فهل يكون القول قول عمر ويضمنه **الجواب** حيث لم يقر انه قبض جميع  
 ما وقع عليه العقد بالقدر المقبوض فالقول قوله لانه قاض اذا لم يعلم انه  
 انتقص من الورود ولم يكن النقصان مما جرى بين الزدين كما صرح بذلك  
 ابن خيم في جرحه من البيوع **سئل** فيما لو باع داره الملك ووفقا عليه  
 تكليف الحاكم **الجواب** هذه مسئلة بيع ملك حكم الى وقف وهو صحيح بحصة  
 الملك فقط خلا فاما اثنى به الولي ابو السموه من عدم الصحة فقد رده  
 صاحب البحر **سئل** في رجل اشترى من آخر بزر قطري معلوم على سعره  
 الواقع في آخر السنة وتبين له هلك غنمه فهل يكون البيع المزبور  
 فاسدا وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل **الجواب** حيث كان الثمن  
 مجهولا فلا بيع المذكور فاسدا وعلى المشتري رد مثله حيث لم ينقطع المثل  
 ويكون جهالة الثمن تفسد البيع صرح به في البحر اذ ايل البيع واثنى  
 بذلك الخليلي وعلى كون حب القطر مطلقا صرح به في التاخر خاتمة من  
 الشركة وسياق نقل ذلك في الغصب ان شاء الله تعالى **سئل** فيما اذا  
 كان لزيد واخوته نصف معصرة وباقيها لرجل فاستدان زيد من الرجل  
 مبلغا من الدراهم الى اجل معلوم وقال له ان لم ادفع لك دينك عند حلول  
 الاجل ليكن سدس المعصرة ملكا لك في مقابلة دينك ثم حل الاجل ولم يدفع  
 له نظير الدين ويزعم الرجل ان الحصص المذكورة دخلت في ملكه فله الكلام  
 فهل لا تدخل ولا عبرة بزرعمه وله اخذ مبلغه **الجواب** نعم **سئل** في امرأة  
 اشترت لنفسها من زيد مئتي درهم من دار بثلث معلوم ثم ماتت عن  
 بنت وابنة يزعم الابن ان المئتي المذكورة له لكون بعض الثمن من ماله اخذته

**طلب**  
 البيع بلا ذكر الثمن فاسد

**طلب**  
 القول للمشتري في ثمن مقدار  
 ما قبض اذا لم يقر بقبضه  
 ما وقع عليه العقد

**طلب**  
 اشترى ملكا ووفقا  
 في الملك بحصته

**طلب**  
 اشترى بزر قطري على السعر  
 الواقع في آخر السنة فهو  
 فاسد

**طلب**  
 ان لم ادفع لك الدين  
 عند حلول الاجل ليكن  
 كذا ملكا لك لا يفتق

**طلب**  
 اذا اشترت لنفسها خلاصة  
 لزوجها ابنتها او الراد لزوجها  
 اخذت بعض الثمن منه



احد من فحل يكون الشراء لها ميل ثانياً ولا عبرة بزعمه **الحواب** نعم **سئل** فيما اذا  
 كان الجماعة طريق ما معلوم مع حقه من الماء الجاري الى دورهم فباعوا منه  
 حصته معلومة بجهتها من الماء المعلوم من رجلين يباعا شريفاً بئس معلوم فهل  
 يكون البيع صحيحاً **الحواب** نعم ويصح بيع حتى المردود والشرب تبعاً كما في الثانية  
**سئل** في رجل وطئ جارية امراة بلا وجه شرعي وحملت منه ولم تصدقه المرأة  
 على ذلك وترى بيدها لم يمسك فحل لها ذلك ولا تكلف على بيعها منه **الحواب** نعم  
 ولو استولج جارية احد ابويه او امراته وقال فكننت حلها فلا حد ولا نسب  
 الا ان يصدقه فيها وان ملكه يوماً عتق عليه تنوير وشرحه للعلا **سئل**  
 فيما اذا كان لزيد حصتان في دار بين فباع المصترة من عمر ولم يعلم البائع ولا  
 المشتري مقدارهما وقت البيع فهل يكون البيع غير جائز **الحواب** حيث يحصل  
 المشتري ذلك فالبيع غير جائز لان جهل المشتري يمنع **سئل** فيما اذا اشترى  
 زيد من عمر وبصلامد كانا بتا في ارضه معلوما وجوده فيها شركة صحيحة  
 وتسلم المبيع وقطعه وباعه بعد ما دفع بعض عنه فهل يلزمه دفع باقيه  
**الحواب** نعم والبيع المذكور صحيح لان بيع ما حصله غايبه اذا ثبت وعلم وجوده  
 صحيح كما في شرح الجمع الملكي ناقلا عن الثانية والمسئلة في شرح التنوير  
 للعلا في باب البيع الفاسد **سئل** في رجل باع شعيراً من آخر بشعير  
 متفاضلاً شبيهاً في الذمة ومضت المدة والآن قام يطلب الثمن  
 من المشتري ويكلفه اخذ المبيع فهل ليس للبائع ذلك والبيع المذكور  
 فاسد **الحواب** نعم **سئل** في رجل باع في حصته من ابيه الباقية عقارات  
 في بعضها ا متعة وادغنام وخيل وبقر وحصص معلومة في خيل اخر معلوم  
 ذلك بيعاً بآثار شرعية مسلمة بئس معلوم ابراً وفتحاً عنه ومنه الدعوى به  
 ومنه الدعوى بالغبي ابراً شرعياً مقبولاً لدى حاكم شرعي وكتب بذلك  
 شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد ثبوت شرعها والبيع المزبور صحيح نافذ **الحواب**  
 نعم **سئل** تاري الهداية عن رجل اشترى من آخر جميع ما يملكه من ثور  
 وبضائع وغير ذلك فحل يصح ذلك فاجاب **اب** ان علم المشتري جميع ما يملكه  
 البائع صح البيع ولا يضر جهل البائع بمقداره **اب** وفي الخلاصة رجل قال  
 لآخر بعتك جميع مالي في هذه القرية من الدقيق والبر والياب فبها  
 خمسة مسائل احدها هذه الثانية الدار الثالثة البت الرابعة الفصد  
 الخامسة الجوالق وكل وجه على وجهي اما ان يعلم المشتري بما في هذه

**طلب**  
 يصح بيع حتى المردود والشرب  
**طلب**  
 وطئ جارية زوجه وجعلت  
 من لها بيعها

**د**  
 اي الولد  
 ثور  
**طلب**  
 جهل المشتري مقدار الحصص  
 المبيعة يمنع الجواز

**طلب**  
 بيع ما اضمه فابيل دانيت  
 وعلم وجوده جابيل  
**طلب**  
 بيع الشعير بالغير متفاضلاً  
 شبيهاً فاسد

**طلب**  
 باع جميع ما يملكه صح ان  
 علم المشتري ولا يضر  
 جهل البائع  
 بمقداره

المواضع ولا يعلم ان علم جاز والا في القرية والدار لا يجوز وفي البواقي جائز  
**اب** **سئل** في امرأة اشترت من آخر حصته شائعة من غراس مستحق البقاء  
 قائم في ارض وقفت بالوجه الشرعي بددت اذن الشركاء ولا تصدق منهم  
 وتصرفت بثمرة الحصص مدة ثم حكم حاكم بفساد البيع لعدم اجازة  
 الشركاء وتصديقهم بعد ما استهلك ذلك فهل يضمن مالكه  
 الثمرة **الحواب** نعم لان الزيادة المتضمنة المتولدة تضمن بالاستهلاك لا  
 بالهلاك كما في الخيرية من البيع الفاسد ومعلم في الحجر والعوضين وغير  
**سئل** في درج الدار المتصل بها اتصال قرار هل يدخل في البيع **الحواب** نعم  
 قال في التنوير ويدخل البناء والمطابخ والسلم المتصل والسرير والورج  
 في بيعها **اب** **سئل** فيما اذا كان لزيد نصف اغنام معلومة موضوعه  
 في ناحية معلومة من نواحي دمشق في مكان معين فباع النصف  
 المزبور من عمر وروها بدمشق بئس معلوم مقبوض ولم يسلم المبيع  
 حتى مضت مدة وتحت نتاجاً ونقلت الى نواحي حصص وحماه والآن  
 طلب عمر ومنه زيد تسليم المبيع في المكان الاول الذي كانت فيه وقت  
 العقد فهل له ذلك ويكون نصف النتاج تابعاً للمبيع **الحواب** نعم كما اقتضاه  
 ما في الفصل الرابع من بيع الزخيرة حيث قال الاصل ان مطلق العقد  
 يقتضي تسليم المعقود عليه حيث كان المعقود عليه وقت العقد ولا  
 يقتضي تسليمه في مكان العقد هذا هو ظاهر مذهب اصحابنا حتى  
 لو اشترى خنطة وهد في مصر والخنطة في السواد يجب تسليمها  
 بالسواد ومنه الثاني من قال يجب تسليمها حيث عقد العقد وثله  
 في الهندية في الفصل السادس فاعلم المحيط **سئل** تاري الهداية  
 عن شخص اشترى من آخر داراً ببلد قوه ببلد اخرى وبين البلدين  
 مسافة يومين ولم يقبضها بل خلى البائع بين المشتري والبيع التخلية الشرعية  
 ليستسلم فهل يصح ذلك ويكون التخلية كالتسليم اجاب **اب** اذ لم تكن الدار  
 محصورة وقال البائع سلمها لك وقال المشتري سلمت لا يكون ذلك تقبضاً  
 حاكم تلك الدار قريبة منها بحيث يقدر المشتري على الدخول فيها والافلاق في  
 يكون قابضاً وفي سلكنا سالم بعض مدة يتمكن من الذهاب اليها والدخول  
 فيها لم يكن قابضاً **اب** **سئل** فيما اذا ارسل زيد رجلاً وان يرسله قد راس  
 الحبر فاسل له مع الرجل المذكور وباعه الرجل من آخر بددت اذن من نريد

**طلب**  
 اشترت حصته شائعة  
 من غراس بلا اذن  
 الشركاء وتم فسخ  
 البيع فضمن  
 مالكه الثمرة

**طلب**  
 يدخل الدرج في بيع الدار

**طلب**  
 يجب تسليم المبيع في المكان  
 الذي كان فيه وقت  
 العقد لاني  
 مكان العقد

**طلب**  
 اشترى داراً في بلد اخرى  
 ودخل البائع ببلد سنها  
 لا يصير قابضاً عالم  
 بتمت مدة تمكن  
 من الذهاب  
 اليها



معمود ولا اجازة منها ولا دية شري وبه سعة الواقع بغير فاحش وتعدر  
استرداده من مستريم فهل يصح الباع مثله لصاحبه **الجواب** نعم قال في البحر  
من فصل العتق في قوله فذلك ظلم لك يقتضي ايها الما فابها اختارضا نه  
بري الاخر **سئل** فيما اذا دفع زيد لعمرو خنجر البيعة ثم طالبه بالخنجر فقال بعته  
من رجل لا اعرفه ولم اقدر عليه فهل يصح **الجواب** نعم قال وكيل البيع بعته  
من رجل لا اعرفه ولم اقدر عليه فمنه وهذا بخلاف مسألة الفحمة  
وهي دفع اليه فقرة وقال ادفعها الي من يصليها فدفعها ولم يعلم الى من دفعها  
لم يصح كمن وضع الوديعة في بيته ونسيها وقد هلك لم يصح مؤديته  
وفيها ايضا دفع الى دلال ثوبا ليبيع فقال ضاع ولا ادري كيف ضاع لا يصح  
قال في اي حانوت وضعت بعض بنزابة **سئل** فيما اذا باع زيد ما قسمه  
معلومة من عمرو وهما بدسني الكا من معلوم القدر من القرض الفضة  
الغير المثار بها واطلق الثمن والحالته ورواجه مستويان ويريد الباع  
ان ياخذ من المشتري الثمن على حساب سحابة حلب الزائدة على سحابة  
دسني فهل ليس له ذلك ويعتبر في ذلك ببلد العقد **الجواب** نعم وان  
اطلق الثمن بغير شعبة ثدرة عن الوصف والاشارة ونقد البلد فان  
استوت مالية النقود ورواجها صح البيع ولزم دفع حاقدر به من اي  
نوع كان فيدفع المشتري اي نوع شاء وان اختلفت رواجها مع استواء  
المالية اختلفت فيها في الارواح في بلده لانه معلوم عرفا وهو للمعلوم  
وان استوى رواجها لمالية فسد البيع لجهالة ما لم يبيع المشتري احد  
النقود في المجلس ويرضى به الباع لا ارتفاع الفساد قبل تقرر المسألة  
رباعية شرح الملتقى للملائي **سئل** فيما اذا كان لزيد بقرة معلومة فباعها  
بجزة زوجته من عمرو وتسليم عمرو وبقيت عنده فذود ونبتت عنده  
تاجا قامت الآن زوجة زيد تدعي ان البقرة لها فهل لا تسمع دعواها  
**الجواب** حيث كانت حاضرة عند البيع فعلم به لا تسمع دعواها والمسألة  
في رضى الغرايض من التنوير والملائي واكثر غيرها وعبارة المنع باع  
عقارا وجيرا ثارا وثوبا وابنة وامرأة حاضرة يعلم به ثم ادعى الابن انه  
ملكه لا تسمع دعواه بخلاف الاجنبي ولو جارا الا اذا تصرف فيه المشتري  
زرعا وبناء فلا تسمع دعواه **سئل** وتذا وضع المسألة في الخبرية من الدعوى  
فراجعها **سئل** فيما اذا اقتضى زيد عمرا دراهم له عليه وقضاها عمره من غيره

**مطل**  
اذا سلم العتق في البيع فذلك  
ظلم لك يقتضي ايها

**مطل**  
اذا قال الوكيل بالبيع بعته  
من رجل لا اعرفه ولم  
اقدر عليه يصح

**مطل**  
اذا باع دها في دسني ليس  
له اخذ الثمن على حساب  
سحابة حلب

**مطل**  
باع بقرة بخبرة زوجته لاشع  
دعواها انها لها

**مطل**  
تسمع دعوى الاجنبي الا  
اذا تصرف المشتري  
زرعا وبناء

**مطل**  
اذا رد عليه الدراهم فليس  
قضاء له ردها على الاول

بكر من جذا الغريم بعضها زيرفا خرد ها على عمر وغير قضاء ويريد عمر ردها على زيد  
فهل له ذلك **الجواب** نعم كما في البحر من خيار الغيب **اقول** وسياق لهذه المسألة  
من زيد بياض في باب الخيارات **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو مسكة العلوم  
شرآه شرعا بكل حتى له والمسكن الزير ررب معلوم فهل يدخل الشرب **الجواب**  
حيث كان الشرب من حقوق المسكن يدخل بكل حتى له قال في البحر لا  
يدخل الطريق والمسيل والشرب الا يخرج كل حتى بخلاف الاجارة اي لا تدخل  
الثلاثة في بيع الارض والمسكن الا يذكر كل حتى ونحوه **سئل** فيما اذا اشترى  
زيد من عمرو قطعة ارض معلومة للاستطراق من ذلك لداره وبنها  
بناء متصل بالانصال قرار شرآه شرعا بئ معلوم فهل يدخل البناء في  
البيع تبعا **الجواب** نعم ويدخل البناء والشجر في بيع الارض بلا ذكر لكونه  
متصلا بالقرار فيدخل تبعا الخ **سئل** فيما اذا كان لزيد دار معلومة  
جارية في ملكه نسا ومنه عمر وعلى ان يبيعها منه فاجابه ونرا ضيا على من  
معلوم ومنه عمرو في المجلس بيد الباع ثم ذهب عمرو قبل ان يسلم  
الدار المزبورة فهل يكون البيع صحيحا ويكفي الاعطاء من احد الجانبين  
**الجواب** نعم وهل قبض البديلين شرط فيه واحدها كاف خلاف ائني الملو في  
بالاول وفي البنزابة وهو المختار وفي العاديه قال صاحب المحيط وهو المختار  
عندي واكتفى الكرماني بتسليم المبيع مع بياض الثمن اما اذا دفع الثمن  
وحده ولم يقبض المبيع لا يجزى الا اذا كان بيع مقايضة والصحيح ان يرض  
احدها كاف لرض محمد علي انه يثبت بقبض احد البديلين وهذا ينظم  
الثمن والمبيع وقوله في الجامع ان تسليم المبيع يكفي لا ينفي الاخراج  
فخرجت قوله ويلزم ايضا بتعاط ومثله في البحر والنهر والنخ وخرج  
الملائي **سئل** فيما اذا كان لزيد تابع ارسله الى تاجر عنده بضاعة لياقي  
له بها بعد ان يقومها ففعل التابع ذلك وحملها لزيد ثم غاب زيد والآن  
قام التاجر يطالب التابع الرسول المزبور بالثمن بدوين وجهه شرعي  
فهل ليس له ذلك **الجواب** ليس له مطالبة الرسول والمسألة في الخبرية  
من البيع **اقول** وباقى ثريا تمام الكلام عليها **سئل** في رجل باع من آخر  
امتنعة معلومة بئ معلوم من الدراهم هو بئ معلوم بياض شرعا  
ثم ان المشتري عهد الى الباع بعد البيع المطلق انه ان اوفى مثل ثمنها  
يرد له المبيع المزبور لذي بينه شرعية فهل حيث كان البيع بئ

**مطل**  
لا يدخل الشرب في بيع المسكن  
او الارض الا بكل حتى له  
يخو

**مطل**  
يدخل البناء والشجر في بيع  
الارض تبعا

**مطل**  
يكفي في البيع بالتعاطي  
الاعطاء من احد الجانبين

**مطل**  
لا يطالب الرسول بالثمن

**مطل**  
حيث كان البيع بئ  
المثل لا يصير بالبيع بئ  
دقاء فتنزلة  
الرضي



**طلب**  
إذا باع تمتل المساء بالشارية  
المهرودة ومات على عتلة  
يجوز

**طلب**  
إذا أجاز المتاجر بالبيع  
نفذ

**طلب**  
إذا أجاز المتاجر بالبيع  
فقال مبارك فهو  
أجازة  
**طلب**  
بيع بيع المفاضلة  
في الأراضى

**طلب**  
باع سكتا ومثلنى  
معه يصح

**طلب**  
بيته الصفة مقدمة على بيته  
الرضى في البيع  
سكوت المالك عند بيع  
الفضولي لا يكون  
رضا

المثل يكون البيع بائنا لا رهنا **الحاجب** نعم **سئل** في مستقل المساء إذا باع بالشارية  
المهرودة ومات على عتلة فهل يكون البيع جائزا **الجواب** نعم وظاهر كلامهم في  
هذا الموضع أنه إذا قرب بالشارية أو خلقي بأرباع أو أشتري يجعل ذلك  
موقوفًا فمات على عتلة جاز ذلك كله مستندا بالأفلاذ على هذا التزوج  
بالأشارة لا لجل له وطى الزوج لعدم نقاذه لكنه إذا مات بحاله حكينا بنفاذه  
فيسوخ لها أخذ المهر من تركته ولم أره صرح بذلك من صاحبنا لكن  
ظاهر كلامهم يفيد من حيث الغراض وتام التحقيق فيها والمسئلة  
في التوبن والأشياء وغيرها **سئل** في بيع الما جرة إذا أجاز المتاجر  
ووصل إليه ما بقى له من الأجرة فهل ينفذ البيع وينزع الما جرة منه يده  
**الحاجب** نعم في ٣ من جامع الفصولين البيع بلا إذن المتاجر ينفذ  
في حق البائع والمشتري لا في حق المتاجر فلا يقطع حق المتاجر  
بمحل ذلك البيع ولا حاجة إلى التجديد وهو الصحيح ولو أجاز المتاجر  
نفذ في حق الكل ولا ينزع من يده حتى يصل إليه ماله اذ رضاه بالبيع  
لنسخ الإجازة لا لانزعاج من يده وعن بعضنا أنه لو باع ولم أجاز له  
المتاجر بطل حق حبسه ولو أجاز البيع لا التسليم لا يطل حتى حبسه ١  
استوى دارا في إجازة انسان فقال له أخو المشتري أن اخي اشتري الدار  
في أجازتك فقال مبارك بار هذا إجازة من بيع القنية في البيع الموقوف  
**سئل** فيما إذا كان لزبد قطعة أرض جارية في ملكه فباعها من عمره بقطعة  
أرض مثلهما بيع متساوية بعبا بائنا شرعا مسلما الذي بينه شرعية فهل صح  
البيع المزبور **الجواب** نعم **سئل** في مسكن مشترك بين أخوين متاهفة بأعاه  
من رجل بثلث معلوم أو استثنيا صممه المعلوم وأنه غير داخل في البيع المزبور  
فهل يكون البيع والاستثناء صحيحين **الجواب** نعم والمسئلة في الخبرية ولو  
قال أبيعك هذه الدار لأطريقا منها من هذا الموضع إلى باب الدار وصرف  
الطول والعرض جاز البيع بطريق نفسه أو لغيره لأن الاستثناء مكمل  
بالباقى بعد التثنية فكل من جميع الثمن بمقابل غير المستثنى فلا يفسد البيع  
بجزء من البيع تحت قوله ولو استثنى هنا أرى طالا معلومة صح **سئل** فيما إذا  
نفا رضى بيته الصفة والمضى في البيع فهل بيته الصفة مقدمة **الجواب** نعم  
والمسئلة في الخبرية من الدعوى مفصلة **سئل** في رجل باع دابة بحضور رجلين

وهو

**طلب**  
لا يجوز بيع أم الولد  
**طلب**  
لا يطالب الرسول بالثمن  
لأنه معبر وسفير

وهو سالت فكيف الحكم **الجواب** سكونه لا يكون رضا لا صرح به في الأشياء **سئل** في رجل له  
جارية ولدت منه يريد بيعها فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ولدت أمه من الرشد لم  
تملك وإذا بقوله لم تملك أنه لا يجوز بيعها ولا هبتها ولا أخراجها من الملك بحرية  
الاستيلاء **سئل** فيما إذا كان لرجل ابن قدير في أموره ومصرفه وتعاطى مصالحه  
عدة فآخذ الابن من النجا وعروضها بثلث معلوم على سبيل الرسالة مع أبيه قام الآن  
أرباب العروص يطالبون الرسول بذلك قائلين أنا بعنا هاتيك وعنتها عليك قال  
الرسول كنت رسول والذى وأعطى لكم على فهل يكون القول قول الرسول  
بهم في ذلك ولا يطالب الرسول **الجواب** نعم حيث الحال ما ذكر في الدرر من  
أحوال البيع الرسول معبر وسفير فكلام المرسل **اقول** وكذا في الخبرية  
وعزا ذلك إلى الخلاصة وغيرها ثم قال وبإشارة الخائفة في آخر كتاب البيوع امرأة  
اشترت من رجل ثم احتلها فقالت المرأة كنت رسول زوجي إليك وكان البيع  
على وجه الرسالة وليس على الثمن وقال المبايع لأبل بعنا منك ولحق عليك  
الثمن كان القول في ذلك قوله المرأة والبيعة للبائع ومثله في كثير من كتابتنا  
العمدة وهذا صريح في راتعة الحال **الحاجب** **واقول** أيضا سذكر في الباب الثاني  
الفرق بين الوكيل والرسول بأن الوكيل لا يتوقف على إضافة العقد إلى الموكل  
والرسول لا يستغنى عن إضافته إلى المرسل ومن المعلوم أن الشراء متى جرد  
نفاذ لم يتوقف فإذا لم يصف الرسول عقد الشراء إلى المرسل لم يقع  
الشراء المرسل بل يقع للمرسل في مثلنا إذا كان المشتري إضافة العقد  
إلى نفسه وقع الشراء ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً فقلت  
والى هذا يشير قول الخائفة كنت رسول زوجي معناه أن العقد وقع  
مضافا إلى المرسل وح فرجه كون القول للمشتري أنه منكر إضافة العقد إلى  
نفسه والبائع يدعى عليه ذلك والقول قول المفكر بيمينه ثم رأت في البحر  
في كتاب الوكالة عند قوله والحقوق فيما يضيفه الوكيل إلى نفسه **الحاجب** ما نصه  
ولو ادعى أنه رسول وقال البائع أنه وكيل وطالبه بالثمن قال القول للمشتري  
والبيعة على البائع إليه يشير في بيع الخائفة وشرطه الإضافة إلى مرسله ١  
أي شرط كون القول للمشتري إضافة عقد الشراء إلى مرسله فلو أضافه  
إلى نفسه لزمه الثمن وهذا عين ما فهمته والله المجد **سئل** فيما إذا اشترى  
زيد مقدرا معلوما من البصلى من عمره ثم خسر فيه وبريد الرجوع على عمره  
البائع بما خسر زاعما أنه ضمه له ذلك فهل يكون ضمان الخسران باطلا

**طلب**  
القول للرسول أنه كان رسولاً  
والبيعة للبائع



الجواب نعم لأنه ما ضاع من الجاهل كماله على بعضه نظر إلى قوله على لانه للرجوب فلا يجوز  
 كالمثل لرجل بايع في السوق فاحسرت فعلى الخ زبلي من الكفالة وفي شرح  
 التفسير للعلا لا ما ضاع من الخسران او تحويله بجعله وذلك باطل له وهذا  
 ملخص ما في الزبلي وغيره ومصلحة بايع في السرق صرح بها في الثانية بشوله  
 رجل قال لآخر بايع فلانا على ان ما اصابك من خسران فهو على لانصح الكفالة  
 فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة البيع وضاده فهل القول مدعي الصحة يمينه  
 الجواب نعم اذا اختلف المتبايعان احدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد بشرط  
 فاسد كان القول قول مدعي الصحة والبيعة بينة الفساد باتفاق الروايات  
 وان كان يدعي الفساد فلا يوجب العقد بان ادعى بانه اشترى بالف درهم  
 ورطل من خمر والاخر يدعي البيع بالف درهم فله رواية عن ابى حنيفة  
 في ظاهر الرواية القول قول مدعي الصحة والبيعة بينة الآخر كما في الوجه  
 الاول وفي رواية القول قول مدعي الفساد خاتمة من احكام البيع الفاسد  
 والمسئلة في الاربعة من الدعوى **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو دارا بمثل معلوم  
 دخل المبتري بين الثمن وبين البائع على وجه يمكن من قبضه من غير حائل  
 وقال له خلعت بينك وبينه وصدر ذلك لدى بيعة شرعية وحكم شرعي  
 فهل يكون ابا بيع قابلا للثمن **الجواب** نعم قال في التجريد وتسليم البيع الثمن  
 ان تجلي بيعة وبينه على وجه يمكن من قبضه من غير حائل بشرط في الاحتكاك  
 مع ذلك ان يقول خلعت بينك وبين المبيع فاقبضه من المبيع قبل باب  
 الخيار الشرط وحكمه في الجواب بابطال ما بها وكذا في المنع **سئل** فيما اذا اشترى  
 زيد مقدار معلوما من الزبيب بمثل ما يبيع الناس به ولم يعلم سعر الناس  
 في المجلس ونفرض زيد بالزبيب واستهلكه فهل يكون البيع المزبور فاسدا  
 وعليه رد مثله حيث المثل موجود **الجواب** نعم والبيع بمثل ما يبيع الناس بمثل  
 ما اخذ به فلان فان علم في المجلس صح والباطل شرح التفسير للعلا في فصل  
 بيع الغضولي **سئل** فيما اذا كان لامرأة امثلة وغرسانت فباعته في صفها  
 من ابنتها اليتيمة بمثل معلوم من الدراهم ابرام لامة ابنتها حنيفة شرعية  
 فقبر لا يحرم الوصي الشرعي عليها المثل بشرط عقد الشرع المزبور لها الذي بيعة  
 شرعية لم ماتت المرأة عنها وعن عم عصبة يزعم ان البيع كان في الرض والوصي  
 يدعي انه في الصحة فهل اذا اقاما بينة تقدم بينة الصحة **الجواب** نعم رجل كان  
 صالحا ففسد وجعل القاضي عليه وقد كان انسان اشترى منه ثوبا فقال المشتري

بايع فلانا على ان ما احسرت على  
 لا يصح

القول مدعي الصحة والبيعة  
 على مدعي الفساد

التحلية بين الثمن والبائع فصح

ثوبا على سعر الناس ولم  
 يعلم السعر في المجلس

القول للمبتري انه باع بعد الحجر  
 والبيعة للمبتري انه قبله

كنت

كنت اشترى قبل الحجر عليك وقال لا بل بعد الحجر على فالقول قول المحمور عليه لان البيع حايث  
 جنفا ف الى اقرب الاحوال وان اقاما البيعة فالبيعة بينة المشتري لمعتبين  
 احدهما انه يثبت الصحة وبينه مثبتة الصحة اولى والثاني انه يثبت التارخ  
 وكذا يطلق عند المحرم قال اشترى مني في حالة الحجر وقال المشتري اشترى منك  
 بعد الاطلاق فالقول قول المشتري وذلك لما قلنا انه يدعي امر احادنا يضاف  
 الى اقرب الاوقات انقروا من ترجيح البيعة عن مختصر شرح ادب القضاء  
 في آخرباب الحجر واذا تعارضت بينة الصحة والمرض فالبيعة الصادرة من الزوجة  
 انه كان في صحة مرجحة لانها المدعية والورثة يتكرونها والبيعة المدعي لا للمكر  
 صرح به غير واحد من علماءنا خيرة من الدعوى هنر سوال وفيها من  
 الرخص واذا تعارضت البيعتان بينة كونه في الصحة وبينة كونه في المرض  
 بينة الصحة صرح به غير واحد من علماءنا الخ وصى باع ثوبا فادعى الورثة  
 على المشتري ان الوصي باع منك بعد الغزل فلم يصح البيع واقام المشتري بينة  
 انه كان وصيا وقت الشراء فبيعتا المشتري اولى لما فيها من البينات فغادر الغزل  
 وصحى التارخ حايث الزا هدى من فصل البيعتين المتضادتين **سئل** في رجل  
 اشترى رقيقة وعقد نكاحه عليها ووطئها ولم تحل ولم تلد ولا صدر مانع شرعي  
 من بيعها فهل له بيعها **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا كان له دينان في بيتان في حجرها  
 اشترت لهما ما لا بد لهما منه كالنفقة والسوسة فهل يكون ذلك جائزا منها  
**الجواب** حيث كانا في حجرهما يكون شرأها جائزا منها واقعا موقعه الرضى  
**سئل** فيما اذا كان لقاهرة بنية حصه معلومة في دار معينة ولها حال وحصه  
 في اوقاف اهلية تحت يد اخيه الوصي الشرعي عليها الناظر على الاوقاف المزبورة  
 والحصه تفي بنفقتها وكسوتها ويريد اخرها بيع حصتها في الدار المزبورة  
 بدون مسوغ ولا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا  
 اشترى زيد عمره وضايع معلومة بمثل معلوم من الدراهم معاملة البلدة  
 التي وقع فيها عقد البيع وتسلم زيد المبيع ولم ينفق الدراهم حتى تغيرت ونفقت  
 قبورها الا انها راححة في التجارات فهل على المشتري رد مثله للمبايع **الجواب** حيث  
 نفقت قبورها قبل نقد الثمن وهي راححة في التجارات فعلى زيد المشتري رد  
 مثله للمبايع قال في المحررة قيد بالكسا ولائها اذا غلت او رخصت كان عليه  
 رد مثله بالاتفاق كذا في النهاية ونقل العلامة قاضي خان في فصل قبض الثمن  
 ولو اشترى شيئا بدهن بندق البلد ولم يقبض حتى تغيرت فان كان لا شروج

طلب  
 بينة الصحة اولى من بينة  
 الفساد

طلب  
 تقدم بينة ان البيع كان  
 في الصحة على انه  
 في المرض

طلب  
 البيعة للمبتري ان الوصي  
 باع قبل الغزل

طلب  
 له بيع جارية التي عقد  
 نكاحه عليها ووطئها

طلب  
 ببيع شرأ الام للايتام في  
 حجرها وليس لهم بد

طلب  
 ليس للوصي بيع حصه  
 القاهرة في دار اذا  
 كان لها حال يوجبها

طلب  
 فيها لو نفقت قيمة الدراهم  
 اوقاف قبل نقد الثمن



في التجارات فسد البيع وهو غير له مال راشرى شيئا بالفلوس الرجحة فكلست قبل  
 القبض وقدم وان كانت الدراهم بعد التغير تخرج في التجارات الا انه انقصت  
 قيمتها لا بفسد البيع ولو لم يكن له الا ذلك وعنه ان يوسف له ان يفسخ في بعض  
 القيمة ايضا وان انقطعت تلك الدراهم اليوم كان عليه قيمة تلك الدراهم  
 قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى اهـ ومثله في الخلاصة والبرازية **سئل** فيما  
 اذا كان له زيد حصته من اربعة معلومة من بناء دار قائم بالوجه الشرعي في ارض  
 وقف متكررة وباقيته في ملك جماعة معلومة من يدريدريد ببيع حصته من اجني  
 ففعل ببيعهم اذ اجاز الشركاء وحكم به حكم يرى صحة من غير الشرك **الجواب**  
 نعم **اول** تقدم الكلام مستوفى على هذه المسئلة ونظامها **سئل** فيما اذا اشترى  
 زيد من عمر دينا معلوما شرعا شرعا معلوما من معلوم مقبوض ثم ظهر ان المبيع  
 سرهني عند بكر مسلمة فهل يكون البيع موقفا على اذارة الموهن والمشتري بالدار  
 ان شاء صير اليك ذلك الرهن او يرجع الامر للقاضي ليفسخ البيع **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا  
 ادعى زيد عند عمر ومقدار معلوما من التمن وتسليم عمر ومن ثم باعه عمر  
 بكر بملكه بدون اذن من زيد ولا اذارة ولا وجه شرعي وتصرف به بكر  
 والآن يريد زيد ان يضمن بكرا قيمته بعد الثبوت الشرعي فهل له ذلك **الجواب**  
 نعم قال في البحر في باب بيع الفضولي فلو سلمه فملك فلما ملك ان يضمن له ما  
 فاما اختار ضمانه بركه الاخران في التضمن فملك منه فاذا ملكه من احدهما لا يمكن  
 تملكه من الاخر فاذا اختار تضمن المشتري بطل البيع لان اخذ القيمة كاخذ العين  
 ورجع المشتري على البايع بالعين لا بالقيمة وان اختار تضمن البايع ينظر ان  
 كان قبض البايع مضمونا عليه نفذ بيعه بالقيمة لان سبب ملكه تقدم عقده  
 وان كان قبضه امانة فانما صار مضمونا عليه بالتسليم بعد البيع فلا ينفذ بيعه  
 بالقيمة لتاخر سبب ملكه عن العقد وقد ذكر محمد في ظاهر الرواية انه يجوز البيع  
 بتضمن البايع ووجهه انه سلم اولاً صار مضمونا عليه ثم باعه فصار كالمقبوض  
 كذا في البرازية اهـ **باب التجارات سئل** في رجل اشترى من آخر دارا  
 معلوما من الملك في ظرف عدة وراى ما في ظرف واحد منها فقط فوجده جيدا  
 ثم فتح الباقي منها فوجده ما فيه رديا معيبا ويريد نسخ البيع في الباقي فهل  
 له ذلك والقول له بيمينه انه هذا هو المبيع الذي قبضه بيمينه **الجواب** نعم لم يرد  
 خيار العيب كما في البحر وغيره والقول للقاضي مطلقا بيمينه قد راى وصفا  
 او تعيينا كما في شرح التنوير عن الفتح **سئل** فيما اذا اطلع مشتري دابة على عيب

**طلب**  
 بيع بيع الحصة من البنا باجارة  
 الشركاء وحكم بحكم يراه

**طلب**  
 بيع الرهن ثروته والمشتري  
 بالخيار

**طلب**  
 باع الفضولي وملك المبيع  
 فلما ملك ان يضمنه ويضمن  
 المشتري

**طلب**  
 مضمونا عليه كالفاسد  
 من قبضه من حين القبض  
 مشهورة  
 وقد وجدت هذه في نسخة  
 المؤلف بغير خطه  
 فلتأمل

**طلب**  
 له الرديءا والعيب والقول  
 له بانه المبيع

**طلب**  
 اذا اطلع على عيب وكان  
 البايع غائبا بالرد وكان  
 حاضر

فيها

فيها ولم يجد ما كلفه البايع فاطعمها وامسكها ولم يتصرف فيها بما يدل على الرضا فبطل ردّها  
 عليه اذا حضر ورجع بنقصان العيب اذا هلك **الجواب** نعم اطلع على  
 عيب في الفلام او الدابة فلم يجد المالك فاطعمها وامسكها ولم يتصرف فيها بما يدل  
 على الرضا يرد له وحضر ورجع بنقصان العيب ان هلك وفي الحاوي القدسي انه  
 اذا اسكبه بعد الاطلاع على العيب مع القدرة على الرد كان رضا وهو غريب والعمد  
 انه على التراضي جرمه خيار العيب . رجل اشترى بغير اد قبضه ثم وجده عيبا  
 فذهب الى البايع ليرده فخطب في الطريق فانه يهلك على المشتري ثم المشتري  
 ان اثبت العيب يرجع بنقصان العيب على البايع كذا في صور المسائل عن  
 فضل العيوب من بيع الخاينة **سئل** في رجل اشترى من آخر جلا فاطلع على  
 عيب قديم به بعد قبضه بايعة فهل يضمنه القاضي عند عدل اذا برهن  
 المشتري **الجواب** نعم ظهر عيب بمشتري البايع الغائب واثبت عند القاضي فصر  
 عند عدل فاذا هلك هلك على المشتري الا اذا قضى القاضي بالرد على بايعة  
 لان القضاء على الغائب لا خصم ينفذ على الاظهر على من الدار **اول** ومثله  
 في البرازية وفي القضاء على الغائب كلام باقي ان شاء الله تعالى في القضاء  
 وذكرنا فيما علقته على الدر المختار قال الزملي في حاشيته البحر قد سئل  
 عن نفقة الدابة وهي عند العدل على من تكون فاجبت اخذها في الذخيرة  
 في آخر المنققات انه لا يرضى القاضي لها على احد نفقة لان الدابة ليست  
 من اهل الاستحقاق والمشتري هو المالك والمالك يفتى عليه ديانة  
 بان ينفق عليها ولا يجبره القاضي اهـ **سئل** في رجل اشترى من آخر ثورا  
 فوجده نظرحا بهجم على الناس لينطحهم ولا ينفق للحزن ولا لغيره وقد كان  
 كذلك عند بايعة ويريد المشتري رده على البايع بعد ثبوت ما ذكره فهل له ذلك  
**الجواب** نعم وفي مختصر الاصل النجس عيب وهو بالنور والخلل العجمة الطمى  
 وفي جواهر الفتاوى بالفظ الترجيح وفيه ايضا النطح عيب من لوازم القضاء  
 والحكام من القسم الثالث رجل اشترى بقرة على انها لا ترجح ولا تنطح فولدت  
 فاذا هي تنطح وترجح فاراد ردها ليس له ذلك لانها ولدت لم يكن له ردها  
 بل يرجع عليه بنقصان العيب جواهر الفتاوى **اول** قوله لم يكن له ردها هي  
 لان الولادة عيب حادث لكن في البرازية ان الولادة في البها ليست  
 ببعب الا ان توجب نقصانا وعليه الفتوى اهـ وتامه فيما علقناه على الدر  
 المختار **سئل** في رجل اشترى من آخر فرسا بلحن معلوم فوجدها عرجا

**طلب**  
 ذهب بالجل ليرده على  
 البايع فخطب في  
 الطريق يرجع على  
 البايع بنقصان  
 العيب

**طلب**  
 اثبت العيب عند القاضي  
 يضمنه عند عدل حتى  
 يحضر البايع

**طلب**  
 في نفقة الدابة حين  
 وضعت عند عدل

**طلب**  
 وجدها نظرحا فوجدها عرجا

**طلب**  
 اذا ولدت الدابة لحي  
 عند المشتري ثم وجدها  
 بها عيبا لم يكن له  
 ردها



**طلب**  
وجزاها يخرج فخاله فظلمه  
قديم لم يملك الرد

**طلب**  
باع بمحضها ثم اراد رد اياها  
فجاءه الرد لم يكن له  
ذلك

**طلب**  
اشترى بقرعة على انها غلب  
كذا رطل فخره فاسد

**طلب**  
اشترى بقرعة الغلب فوجدها  
لا تغلب له ردّها

**طلب**  
المعروف كالشرط

**طلب**  
باع على انه ان لم ينقد غنمه  
عشر يوما فلا يبيع فسد  
البيع

قدما كان عند البائع ويريد ردها عليه بسبب ذلك ولم يوجد ما يدل على الرضا  
بعد ردّية الغيب فهل اذا ثبت قدم الغيب عند البائع لم ردها عليه **الحجاب**  
نعم ولو اشترى حمارا فوجده اعرج فخاله فظلمه فظلمه ان قديم لم يملك الرد لانه لما  
اشغل بالمعالجة فقد رضي بالغيب جواهر الفقاوى وفيها رجل اشترى دابة  
وبها قليل عرج فقال البائع هذا عارض يزول بسوي من قدمه له وراح يتعهد لها  
ففعل ولم يبرأ وظهر ان الغيب قديم فاراد ردّها ليس له ذلك لانه لما عالج  
بعد علمه بالغيب سقط الرد **سئل** فيما اذا اشترى زيدا من عمر ورواها  
وجزما في وعائين وقبضها ولم يرها ثم باع بعضها منها وبريد الا ان  
ردها بخيار الرؤية فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ليس له ردها بخيار الرؤية  
لانه يوجب تفريق الصفقة وهو بعد التمام جائز لا قبله كما صرحوا بذلك  
**سئل** في رجل اشترى من آخر بقرعة معلومة بعين معلوم على انها تغلب كذا  
رطلا من الخليب فوجدها تغلب اقل من ذلك فهل يكون البيع المزمور  
فاسدا **الجواب** نعم ولو باع حمارا على انها تغلب كل يوم كذا ان لم يبين سراده فسد  
البيع لان الناس يريدون لفظة فيها يستقبل خاتمه **سئل** في ثوبه اشترى  
من آخر بقرعة فوجدها لا تغلب ومثلا يشترى الخلب فهل له الرد **الجواب** نعم  
ولو اشترى بقرعة الخلب فوجدها لا تغلب فله ان يردّها لو اشترى اللحم  
كافي الذخيرة كذا في التجنين والمزيد وفي فتاوى المكي والولول الحية وهذا  
فيما اذا لم تغلب اما اذا حلت وخروج ثوب قليل من اللبن متقوم فليس له  
الرد لوجود الزيادة المنفصلة من الاصل الا الرجوع بالنقصان لما سألنا  
من لوازم الفقاوة وفي الفتاوى اشترى بقرعة فوجدها لا تغلب ان  
كان مثلا يشترى الخلب فله الرد لان المعروف كالشرط وان كان يشترى  
للحم لانه ذخيرة **سئل** فيما اذا باع زيدا دابة من عمر وبعين معلوم على انه ان  
نقد ثمنها الى عشرة يوم يكون بينها البيع والا فلا ولم ينقده الثمن فهل يكون  
البيع المزمور غير صحيح **الجواب** نعم فان اشترى على انه ان لم ينقد الثمن غنمه  
الى ثلاثة ايام فلا يبيع صح والى اربعة فلا فان نقد في الثلاثة جاز تنويره  
خيار الشرط ثم هذه المسئلة على وجوه اما ان لا يبين الوقت او يبين وقتا  
مجهولا بان يقول على انه ان لم ينقد اياما او يبين وقتا معلوما وهو كثر  
ثلاثة ايام فهو في هذه الصور كلها فاسد الا ان ينقد في الثلاث لما قلنا  
وان يبين وقتا وهو ثلاثة ايام او دوما فانه يجوز من **سئل** فيما اذا

اشترى

اشترى من زيد جلابية معلوم على انه ان لم ينقد غنمه الى ثلاثة ايام فلا يبيع ولم ينقد  
في الثلاثة فله ينسد البيع **الجواب** نعم على الصحيح كما في النهر من الخاتمة ولو باع  
على انه ان لم ينقد غنمه الى ثلاثة ايام فلا يبيع بينها صح واعلم ان ظاهر قوله  
فلا يبيع يفيد انه ان لم ينقد في الثلاثة ينفسخ حتى لو اعتقه بعد الثلاثة فنقد غنمه  
ان كان في يده نهر من خيار الشرط **سئل** فيما اذا اشترى زيدا من عمر وبعين معلوم  
بعين معلوم من الدراهم وانعرونا في يد المشتري ثم مات المشتري عن ورثة  
يدعون ان مورثهم لم يبيع ان لهم خيار الرؤية فهل ليس لهم ذلك **الجواب** نعم خيار  
الرؤية يبطل بحدوث الثمرة والزيادة في يد المشتري او وكيله وبعد ما حدثت  
على يده ليس له الرد بحال تناولها ولم يتناولها انقضى من فصل خيار  
الرؤية كما لا يورث خيار الشرط خاتمة ومثله في خزانة المفتيع لكن في يرى  
على الاشياء من كتاب الغرايم وفي شرح الجمع لابه الضياء واما خيار الرؤية  
فالصحيح انه يورث **قلت** ونقل ابن الضياء لا يترجم المتون الموضوعة  
لنقل الذهب والله اعلم **سئل** في رجل اشترى من آخر جارية سليمة ومكث عنده  
مدة ثم تزعم ان باعها قديما كان عند البائع يحدث مثله في تلك المدة والبائع  
ينكر فهل القول للمتكلم بيمينه وعلى المشتري البيعة **الجواب** حيث كان مما يحدث مثله  
في تلك المدة فالقول للبائع ان الغيب لم يكن عنده لانه حادث في الحال الى قرب  
الافاق الا اذا برهن المشتري على قدمه والا فلا تخلف البائع بالله بعينه وملكته  
وسا به عيب فان نكل رده لا لو حلف كما في القول **سئل** في رجل باع من آخر  
عدة جمال واستمتع بعين معلوم من الدراهم ما على قوله المشتري لانهما يساويان  
الثمن المذكور ثم ظهر وتبين انها يساويان اكثر بقدر العشر في الجمال ونصف  
العشر في الاستمتاع وفيه غش فاحس ويريد البائع استرداد المبيع بخيار الغبن  
المذكور بعد ثبوت الغش والتعدير بالوجع الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم ولا  
رد بعين فاحس هو ما لا يدخل تحت تقديم المقرين في ظاهر الرواية وبه  
اقتى بعضهم مطلقا كما في الغنية ويختار بالرد فقا بالفاقي وعليه اكثر روايات  
المضاربة اى غره اى غير المشتري البائع وبالعكس او غره الدلال فله الرد  
والا فلا وبه افتى صدر الاسلام وغيره ونقصه في بعض المبيع فيبطله البعير  
غير ما ع من غير مثل ما قلناه ويرجع بكل الثمن على الصواب **سئل** على  
التوهم من المراجعة والتولية واجاب قاضي الهذلي اذا اشترى بعين فبعض  
فاحس وكان البائع غره بان قال اعطيت فيه كذا فاشتراه بقاء على اخاره

**طلب**  
باع على انه ان لم ينقد غنمه  
الى ثلاثة ايام فلا يبيع  
يصح الشرط

**طلب**  
يبطل خيار الرؤية بحدوث  
الثمره في يد المشتري  
او وكيله

**طلب**  
خيار الرؤية لا يورث وكذا  
خيار الشرط

**طلب**  
القول للبائع ان الغيب  
لم يكن عنده لو ما  
حدث مثله في  
المدة



ثم تبين القبح الفاحش له الرد ما اذا كان ما خبره به هو قيمة فليس له الرد وان  
تبين كذب البائع فيما أخبره به فيها اذا اشترى رجل جارية فوجدها حبلى فهل  
له ردها **الجواب** نعم لم يرد لها بعيب الحمل والحبل في الجارية لا في المهر والمهر في الجارية  
والغلام عيب عيني على الكنز ولو اشترى جارية وقبضها ثم قال انها لا تحيض قال  
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا ان يدعى ارتفاع  
الحيض بالحبل او بسبب الداء فان ادعى بسبب الحمل تسمع دعواها ويربها  
القاضي النساء فان حملت هي حبلى يخلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قل  
ليست بحبلى فلا يمين على البائع وهو نظير ما ذكرنا في الثانية وفي دعوى  
الحبل يرجع الى النساء وفي معرفة داء في بطنها يرجع الى الأطباء ثم في الداء  
برد بشهادة رجلين اذا شهدا انه قديم وفيما لا ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق  
ونحوه اختلفت فيه الروايات وآخر ما روي عن محمد انه ان كان ذلك قبل القبض  
وهو عيب لا يحدث يرد سببها داء النساء وهو قول ابى يوسف الآخر والمراة  
الواحدة والمرأتان فيه سواء واما الحمل فيثبت بقول النساء في حق الحضرة  
ولا يرد بشهادتين خاتمة من فضل العيوب رجل اشترى جارية امه مملوكة  
لا يرد ما لم يدع ارتفاع الحيض بالداء او بالحمل والرجوع الى الأطباء في الداء  
ويشترط اثباته وفي الحمل الى النساء وليكتفى بالواحدة وارتفاع الحيض  
لا باحد هذين السببين ليس بعيب فلو ادعى بسبب الحمل عن محمد روايتا  
في رواية ان كان من وقت شراء الجارية اربعة اشهر وعشرة ايام تسمع  
الدعوى وان كان اقل من ذلك لا وفي رواية شهران وخمسة ايام عليه  
عمل التاسع اليوم الخ خلاصة من العيوب ثم قال ولو اخبرت امرأة انها  
حبلى وامرأة او اكثر انها لا حبلى باصحة الحضرة ولا يقبل قول تلك المرأة  
على الثاني فلو قال البائع ان هذه المرأة ليست بصارة فالقاضي يتخير في  
بصارة وترفع الجارية على يد امرأة امينة حتى يتبين حملها ان اكثر البائع  
والنفقة على المشتري لانه ملكه كما في جواهر الفوائد ويرد عيب الحمل  
بالولادة على رواية كتاب البيوع فاذا اتضح فوجدها حاملا فولدت  
فلا رد ولا رجوع الا ان يتمكن بسبب الولادة نقصان ظاهر كما في  
الذخيرة لوازم القضاة من القسم الثالث في تعدد العيوب **اقول** وذكر  
بعد اوراق ان العيوب اربعة اقسام مع بيان احكامها **سبل** في رجل  
اشترى من آخر جارية بكرا فوطئها وازال عذرتها ومضت عدة والآن

**مطل**  
الحبل عيب في الجارية  
لا في البائع

**مطل**  
في دعوى الحمل يرجع الى  
النساء وفي الداء  
الى الأطباء

**مطل**  
في ادنى مدة الحمل

**مطل**  
اخبارت امرأة بالحمل وامرأة  
بعد وصحة الحضرة

**مطل**  
يزول عيب الحمل بالولادة  
فلا رد ولا رجوع بعدها

يدعى ان باجتها فديما كان عند البائع ويريد ردها به فهل ليس له ردها  
به وله الرجوع بالنقصان بعد ثبوت ما ذكر **الجواب** نعم اشترى جارية فوطئها  
او قبضاها ومساها بشهوة ثم وجدها عيبا لم يرد لها مطلقا اي سواء كانت بكرا  
او ثيبا نقصا الوطؤ والا كلاهما عيب حادث ورجع بالنقصان لا بامتناع  
الرد الا اذا قبلها البائع اي رضى باخذها لان الامتناع كان لحقة فاذا  
رضى زال الامتناع هكذا في كثير من المعنيات ويعود الود بالعيب القديم  
بعد زوال العيب الحادث يعني اذا اشترى شيئا فحدث به عيب ثم اطلع على  
عيبه القديم لم يرد به لان حدوث العيب عنده مانع من الرد فاذا زال  
جاز الرد لعود المنع بزوال المانع من الغفلة ما ذكره من امتناع  
الرد بالوطئ ونحوه صرح به في الثانية ايضا روى عليه في الدرر ذكر  
في الثانية ايضا في موضع آخر سراها على انها لم يكن ثم قال انها ثيب وقال  
البائع انها بكر فالقاضي يربها النساء ان قلن بكر فالقول للبائع بلا يمين  
وان قلن ثيب فالقول للبائع بيمينه فان وطئها المشتري فعلم بالوطئ ولو  
زاولها كما علم انها ليست ببكر بلا يمين فله الرد والالزمة الجارية ولا يرد لها  
ثم روى في نور العيون نقل هذا ثم نقل عن كتاب آخر انه لو علم الثانية بالوطئ  
بمنع الرد ثم قال فليتا حل فيها هو الصواب **قلت** قد يؤيد الثاني  
لما نقله لما هو المذكور في كثير من المعنيات كما سرع المنع مما مل ثم على  
القول بان له الرد بل من ارضى الوطئ اذا القول بالرد بلا ارش يخالف  
للاجماع كما نقله المحقق ابن الرهام في كتابه التحرير في باب الاجماع ونقله  
شارحه المحقق ابن امير عن المبسوط حيث نقل عنه حكاية القولين  
المارين عن الصحابة وانهم اتفقوا على ان الوطئ لا يسلم للمشتري بخانا  
فهو قال يرد لها ولا يرد معها شيئا فخذ خالف اقاويل الصحابة وكنى بم  
حجة **قلت** ثم نقل بعده عن ابن المنذر ان شرحا والنخعي يقولان لو بكرا  
ردها وردها عشر قيمتها ولو ثيبا ردها نصف عشر قيمتها ودعى  
على انه يوضع عن المشتري قدر ما ينقص ذلك العيب من ثمنها وبر قال  
ابن سريج والزهري والثوري راسخ ويعقوب والنفات وقال مالك  
وان حتى لو ثيبا ردها ولا يرد معها شيئا ولو بكرا فعند مالك يرد معها  
ما ينقص من الاختصاص وعندنا كما نفي لا يرد لها بل يرجع بنقصان العيب  
**قلت** ثم قال ابن امير حاج وحكى ابن قدامة عن احمد في الثيب روايتين

١٨٥  
**مطل**  
اذا وطئ المشتري ووجد  
بها عيبا لم يرد لها رجوع  
بالنقصان



لا يرد لها كالأقال أصحنا ويردها بلا شيء كما قال مالك وإن خفي أنه تعلم من  
هذه أن مذهب أصحابنا عدم الرد مطلقا وهو الذي نقله ابن المنذر عن  
أبي حنيفة النعمان وعن يعقوب والظاهر أن الرد به أبو يوسف  
تلميذا صاحب النعمان وهو مؤيد لما تقدم من منع الغفار فاعتنم هذا  
التحريم فإنه من منع الغفار ونقل المؤلف عن قاضي الهذلي أنه سئل  
رجل اشترى جارية واقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها  
من آخر قامت عنده خمس شهرين ووطئها أيضا ثم ظهرت حامل فتوفي كل  
من المشتريين الولد وأراد الرد على البائع فاجاب أقل ما يتخلف الولد أربعة  
اشهر فان ادعى المشتري الحمل اريت للنساء فان حملت باحبل وانكر البائع حلف  
أنه ما بها وسلمه إلا وليس بها حمل فان حلف برئ وان نكل ردت عليه وكذا  
حال الثاني مع الأول ١٥ وقوله ردت عليه يعني ان رضئ باخذها ليرث  
ما مر من الخ والمرد قد سئل في رجل اشترى من آخر مقدارا من الحديد  
ليتخذ منه آلات مخصوصة وجعل في أكله ليجرب به بالنار فوجد به عيبا  
ولا يصلح لتلك الآلات فكيف الحكم **الجواب** يرجع بالنقصان ولا يرد كذا  
في الحاوي الزاهدي فيما يمنع الرد بالعيب **سئل** في رجل اشترى من آخر  
حصانا وتسلمه وزعم أنه وجد به عيبا قديما كان عند البائع ثم ركب سرارا  
بعد اطلاعه على العيب فهل يكون الركوب رضا بالعيب **الجواب** ركوبه له  
لحاجة نفسه رضا بالعيب فليس له رده واختفى قاضي الهذلي بأنه  
إذا طلع فله الرد ما لم يتصرف في المبيع تصرفا يدل على رضائه وان طالع  
المدة ١٥ **سئل** في رجل اشترى من آخر جارية ثم وجد بها كينات على ظفر  
بطنها عت داء ويريد ردها على بائعها فهل له ذلك **الجواب** حيث كان الكي  
عن داء ولم يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤيته العيب يسوغ له  
ردها والمسئلة في التنوير والبحر والبزازية وغيرها **سئل** فيما إذا  
اشترى زينة ثم وجدها عيبا قديما لم يطلع عليه ورضي به ثم ظهر له  
عيب آخر فديم يريد ردها به فهل له ذلك **الجواب** حيث ظهر لها عيب  
آخر يوجب الرد سرعته ردها بذلك حيث لا مانع هناك **سئل**  
فيما إذا اشترى من آخر عينا فابقيت عنده مراد إلى داره وبعده وانكر  
البائع عنده فكيف الحكم **الجواب** الباقي عيب يوجب الرد على البائع  
إلا إذا بقي من المشتري إلى البائع في البلدة ولم يخف عنده فانه ليس

**طلب**  
إذا جعل الحديد في الكور خرج  
به عيبا يرجع بالنقصان  
ولا يرد  
الركوب بعد رؤية العيب  
رضاء به

**طلب**  
الكي عن داء عيب

**طلب**  
إذا رضى ببيع ثم ظهر  
عيب آخر له الرد

**طلب**  
الباقي عيب إلى إذا بقي  
إلى البائع الخ

بعيب كما في التنوير وشرحه للعلائي وفي الخلاصة والبزازية الصحيح ان  
الاستخدام بعد العلم في المدة الثانية رضا رأى بالعيب فبمستع الرد وهذا  
ثبت أباه عند بايعه ثم عند مشتريه إذا انكره البائع كما هو جوابه وفي  
فتاوى قاضي الهذلي لا تقبل بينته بالعيب ما دام أبقا فاذ ثبت موته  
واقام بينته أنه كان ابني عند البائع بعد البلوغ رجح حينئذ بنقصان العيب  
وان كان ابني عند البائع قبل البلوغ فباعه فابقي عند المشتري بعد  
البلوغ لا يرجع بشيء لاختلاف سبب العيب والله أعلم **سئل** في رجل  
اشترى من آخر بطلا وسافر به ثم وجد به عيبا قديما كان عند البائع وهو  
يتخاف في السفر فامضى السفر ولم يوجد منه بعد رؤيته العيب ما يدل على  
الرضا به فهل له رده **الجواب** نعم إذا ثبت ما ذكر لا يكون المضي على الوجه  
المذكور رضا بالعيب ولا يمنع الرد قال في الخلاصة ولو وجد في الدابة  
عيبا في السفر وهو يخاف في الطريق فامضى السفر لا يكون رضا بالعيب  
١٥ وحكم في الترخاينة والبزازية **أقول** وفي الجرحه فتح القدير وجدها  
عيبا في السفر فخلفها فخرجها **سئل** فيما إذا اشترى زينة من عمره  
فوجد بها عيبا قديما كان عند البائع هل له ردها به **الجواب** الجرح على  
وجه لا تستقر ولا تنقاد للركب عند العطف والسير عيب كما في البحر  
فثبت كان قديما ولم يوجد مع المشتري ما يدل على الرضا بعد رؤيته  
العيب المذكور يسوغ له الرد بما ذكر **سئل** في رجل اشترى من آخر بزر  
يطبخ وزعمه فلم يثبت فهل ليس له الرجوع بمثله **الجواب** ليس له الرجوع  
على بايعه بمجرد عدم بناءه لانه يكون باسباب آخر ما لم يثبت أنه كان  
عنده وإذا ثبت يرجع بما أدى حيث لا مال له وإن كان له مال لمية  
بان صلح لشيء يسقط بقدره ويرجع بما بقي وقيل لا كسر القطع إذا  
لم يثبت كذا فتى الشيخ الرحلى رحمه الله تعالى وهذه المسئلة مذكورة  
في المنصولين والمعادية وصرة الفتاوى واختفى قاضي الهذلي بأنه إذا ثبت أنه  
كان معيبا يرجع بنقصان العيب **سئل** في رجل باع قدرا معلوما من الزمان بشرط  
البراءة من كل عيب بئس معلوم من الزمان وتسلم المشتري البيع وزعم أنه  
وجد به عيبا يريد رده به بلا وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم وضع البيع  
بشرط البراءة من كل عيب وإن لم يسم خلافا لما في لسان البراءة من الحقوق  
المحمولة لا تصح عنده وتصح عندنا لعدم إفضاءه إلى المنازعة ويدخل فيه

١٨٦  
الاستخدام بعد العلم بالعيب  
رضاء به

**طلب**  
لا تقبل البيعة بالعيب  
ما دام أبقا

**طلب**  
وجد في النخل عيبا  
وهو في السفر الخ

**طلب**  
وجد بها عيبا في السفر  
فخلفها فخرجها  
الحرج في الدابة  
عيب

**طلب**  
اشترى بزر يطبخ  
فزعم فلم يثبت  
الخ

**طلب**  
يصح البيع بشرط البراءة  
من كل عيب



الاشترى ثوبا معتقته الجاني ثم  
ظهر ان الجاني آخر ردى له  
الرد

الاشترى ثوبا على ان سنها سنة  
فاذا هورتان له الرد ان  
نقص ذلك الثمن الخ  
الاشترى ثوبا على ان يظهر  
فاذا هورتان له الرد

الاشترى ثوبا على ان سنها سنة  
على ان يظن من السنين  
الاشترى ثوبا على ان كان  
اشترى ثوبا على ان كان

الاشترى ثوبا على ان كان  
اشترى ثوبا على ان كان  
اشترى ثوبا على ان كان

الاشترى ثوبا على ان كان  
اشترى ثوبا على ان كان  
اشترى ثوبا على ان كان

الموجود والمعاد بعد العقد قبل القبض فلا يرد بعيب وخضه بمحمد ومالك رحمهما  
الله تعالى بالموجود كقولهم من كل عيب به ولو قال فما يحدث من عيب عند الثاني ردد  
عند الثالث بغيره على التنوير في رجل اشترى من آخر نصف فرس  
ذكر البائع انها معتقة الجني وهو جنس مشهور بالجودة بئس معلوم لو لم يرد  
بذلك لما اشترها بهذا الثمن ثم ظهر انها من جنس آخر ولا تسمى هذا الثمن  
وبين الثمنين تفاوت فاحس ويريد ردها بعد ثبوت ما ذكر بالوجه الشرعي  
فقل له ذلك **الجواب** نعم وافق بذلك العلامة الشيخ اسماعيل رضى قضاوى قارى  
الهداية فيتم اشترى من آخر فرسا ثم ذكر البائع انها من نسل خيل فلا يرد  
مشهورة بالجودة ثم تبين كذبه هل له الرد ام لا **فاجاب** اذا اشترها بئس على ما ر  
له بئس لو لم يصفها بهذه الصفة لاشترى بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين  
وهي لا ترى ما اشترها به له الرد اذا تبين بخلاف ذلك **الاجاب** ايضا في رجل  
اشترى فرسا على ان سنها سنة فظهر ان سنها سنة فظهر ان سنها سنة فظهر  
ما ينقص قيمة المبيع ويعد عيبا عند اهل الخبرة رديه والا فلا والله اعلم **الاجاب**  
ولو اشترى سمورا على ان ظهر فاذا هورتان او رجل او اشترى وشقا على انه  
ناجح فاذا هورتان يبنى ان يكون للمشتري الخيار لان المتعاقد غير الظاهر في العينة  
والقيمة وكذلك النافع وغيره من لوازم القضاة من النوع الثاني في الثياب  
وفي الخيل المذكورة اشترى مرسا من السخيان على ان يظنها من السخيان  
كذلك فاذا هي من غير يبنى ان يكون للمشتري الخيار لان البطانة تتبع الظاهر  
وهي نصف مشروط فقواته يوجب الخيار **الاجاب** وفي النمل يبنى ولو اشترى  
عبدا على ان خبازا وكاتب فكان بخلافه اخذه بكل الثمن او ترك لان هذا وصف  
مرغوب به مستحق بالشرط في العقد ثم قواته يوجب الخيار لانه لم يرض به  
دونه بخلاف ما لو باع شاة على ان يظنها حامل او حليب كذا ركذا رطل احبب يفسد  
المبيع اذا لا يعرف ذلك حقيقة لانه يحتمل ان يظنها حامل او تنفخ حتى لو اشترط ان  
حلوب او لبن لا يفسد لانه وصف ولو قال خبز كذا صاعا وكذا قد راى يفسد  
لما ذكرنا **الاجاب** وفي البحر ولو اشترى ثوبا على ان هورى فاذا هورتان فالبائع يفسد  
عندنا ومثله في خزائن الفناوى **اقول** ولعل وجهه ان الهورى والبلبي جنتا  
مختلفتان فاذا وقع البيع على الهورى فظهر ان يبنى ففسد البيع لعدم وجود  
حقيقة المعقود عليه بخلاف بيع العبد على ان خبازا فاذا هورتان فانه  
صحيح لوجود الحقيقة وبخبر لغزاته الوصف وكذا الفرس في مسئلتنا

بدل

وبدل على ذلك ما في البيع الفاسد من العيب عند قول الكنز فيما لا يجوز بيعه واحدة تبين  
انه عيب وكذا عكسه بخلاف ما اذا باع كلبا فاذا هورتان حيث ينقد البيع  
وبخبر والغزاة الانارة مع الشعبية اذا اجتمعا في تحتل الجاني يتعلق العقد  
بالسبي وبطلان انعاده وفي مخدر الجاني يتعلق بالمشا رالية وينقد لوجوده  
وبخبر لغزات الوصف كمن اشترى عبدا على ان خبازا فاذا هورتان والترك  
والانثى من بنى آدم جنسا ملتقا وت في الاعراض وفي الحيوان جنسا  
ملتقا رب فيها وهو المعتبر من الاصل كالحمل والدين جنسان والوطاري  
والندرجى على ما حالوا جنسا مع اتحاد اصلهما كذا في الهداية والبيع في مسئلة  
الكتاب الكنز باطل لعدم المبيع والجاني في الفقه المقتول على كبريت لا يتفاوت الثمن  
منها فاحس بالجنسان ما يتفاوت المفروض منها فاذا حشا من غير نظر الى الذائق قال  
في فتح القدير ومن تحتل الجاني الجاني ما اذا باع فضلا انما توت فاذا هورتان جابح فالبائع  
باطل ولو باعه ليل على انما توت احمر فظهر اصغر صحيح وبخبر كما اذا باع عبدا على ان  
خبازا فاذا هورتان **الاجاب** ما في البحر لمحا وفي فتح القدير اعلم ان اذا اشترى في البيع  
ما يجوز اشتراطه فوجده بخلافه فثارة يكون المبيع فاسدا وثارة يتم على العينة  
للمشتري الخيار وثارة يستمر صحيحا ولا خيار للمشتري وهو ما اذا وجد خيرا  
شرطه وفابط ان كان المبيع من جنس المسمى فقيه الخيار والنياب جنسا على  
الهروى والا سكندرى والهروى والكتان والقطى والذكر مع الانثى في بنى آدم  
جنسا وفي سائر الحيوانات جنسا واحد والضايط في جنس التفاوت في الاعراض  
دعوه **الاجاب** ثم ذكر بقية الفروع **الاجاب** فيما اذا اشترى زيدا من عمر وعدة الثوب من  
النياب الهندى على ان قطي فظهر ان عجي وبينها تفاوت فاحس ويريد زيد  
ردها على البائع فقل له ذلك **الجواب** نعم **اقول** مقتضى ما قد مناه اتفاق البيع  
باطل لاصح مع الخيار باطل **الاجاب** فيما اذا اشترى زيدا من عمر وجارية على ان  
حسبته فظهر ان زجبة وبينها تفاوت فاحس من حيث الثمن ويريد  
ردها على البائع فقل له ذلك **الاجاب** نعم اذا اشترها بئس على ما وصف له بئس  
لو لم يصفها بهذه الصفة لاشترى بذلك الثمن والتفاوت بين الثمنين  
وهي لا ترى ما اشترها به له الرد اذا تبين بخلاف ذلك **الاجاب** في رجل  
اشترى من آخر خمسة جلود جاكوس صفة واحدة بئس معلوم وتسلم الجلود  
ثم وجدوا احدها جبالا رد المبيع فقط قال في الدرر من خيار العيب ولو  
اشترى عبدا بصفة واحدة وبيع احدها ووجد به اربا لاخر عيبا

الاشترى المبيع من جنس  
آخر بطل البيع وان  
اتحد مع ثبات  
الوصف فيه  
وبخبر

الواذى بفتح الواو وكسر  
الهمزة والهمزة ثم راي مهلة  
نسبة الى زارة قرية  
من قرى سمرقند  
والزنجي  
براي ثم ثوب  
ثم دال مهلة ثم  
ياء ثم جيم نسبة  
الى زنة بفتح الزاي  
والنون الاخيرة والجيم  
زيد على خلاف القياس  
منه لا اله الا الله

الاشترى ثوبا على ان كان  
اشترى ثوبا على ان كان  
اشترى ثوبا على ان كان

الاشترى ثوبا على ان كان  
اشترى ثوبا على ان كان  
اشترى ثوبا على ان كان



**طلب**  
اشترى ما يبيع به كل ودة  
فوجد به عيبا فوجده  
والباقي منه كذا لانه  
قال اهل البصرة كمال  
والرجوع بنقصان  
ما يبيع به منه

**طلب**  
بما لو وجد في بعض المبيع عيبا  
في كيلي او ورفي

**طلب**  
وجد جذوع الدار متكررة  
له الرده عيبا العيب

**طلب**  
اشترى فزوا ثم ظهر  
عنه الرده

**طلب**  
ما اوجب نقصان المثل عند  
التجار فهو عيب

اخذها او ردها ولو قبضها رد العيب فقط لان قام الصفقة بالقبض وقبل القبض  
لا يجوز تعديها لانه يكون بيعا بالصفة ابتداء وهو لا يجوز وبعد القبض لا يكون  
بيعا بالصفة بقاء وهو جاز كما تقر في كتب الاصول ٥ ومثله في الملتقى والكنز  
وعندها من المعينات **سئل** في رجل اشترى من آخر قد راعى الملك الذي يبيع به  
ثم وجد به عيبا برده المبيع بعد ما صنع ببعضه وجد الباقي منه هذه الصفة  
ويريد رد الباقي عما يبيع بعد الثبوت شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم اشترى عشرة  
حزم على ان يبيع عشرة فالتى البقية في الماء فبان ان باع ساج وهو عيب  
فاحس عند التجار ينظر اهل البصرة في البقية انه قالوا انه ساج الساج يريد  
ويرجع بنقصان العيب في الاثنين وكذا في الابرسم اذا طلع على عيب بعد  
رجع بالنقص ولا يرد لانه عيب بنزاهة من الساج في العيب وفيه ردة  
ان لو قبض كليا او زيار وجد بعضه عيبا له رد كله واخذه ببيعته لانه كسبي  
واحد الخ اى بخلاف القيمي كسرا عيبه صفقة كما مر قريبا من ان له رد العيب  
فقط وظاهر هذا يخالف ما افق به المؤلف من ان له رد الباقي مع ان الملك  
المثليات لا اقبحت لكن كتبت فيما علقته على الدر المختار ان ما في التنوير  
محمول على ما اذا لم يتصرف ببعض المبيع اما اذا تصرف ببعض ثم علم به عيبا  
كما في مسئلتنا فانما ان يكون تصرفا بغير المبيع مما فيه اخراج عن ملكه او غير  
كالالاكل ونحوه في الاول برده الباقي بخصه من الثمن ولا يرجع بنقصان ما باع  
وكذا في الثاني لانه يرجع بنقصان ما اكل وعليه الفعوى هذا خلاصة ما حرة  
في المسئلة من الحائز وغيرها وتامه هناك فراجع **سئل** في رجل اشترى من آخر  
دارا ثم وجد جذوعا متكررة ويريد رد الدار عيبا العيب فهل له ذلك **الجواب** نعم  
وفي جواهر الفتاوى وكذلك لو وجد جذوعا متكررا فهو عيب كذا  
في خلاصة الفتاوى وقسمه الاصل لوازم القضاة مع باب دعوى الدور  
والاراضى **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر وعدة جلود خرد ثم ظهر بها  
عنت قديم ينقص الثمن عند التجار ويعدونه عيبا ويريد رد بها خبار  
العيب بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم ومنه فتاوى وجد بعضه  
ما ينقص الثمن عند التجار اخذه بكل الثمن او رده تنوير وكل ما اوجب  
نقصان الثمن عند التجار كذا فيهم ارباب المعرفة بكل تجارة وصنعة من  
فهو عيب شرعا ملتقى وما اوجب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب كذا

ولا

ولا شك ان المثل في الغرر ينقص الثمن فهو عيب خبره به قال في النزاهة في الثالث  
من كتاب الرضا وان انتقص الرضا عند المهرين ذاتا او وصفا سقطت من الدين بقدر  
تلك النقصان بترجع السعر على ما عرف في الجامع فلورده خردا قيمته اربعون  
بعضه فاصدده الستون حتى صارت قيمته عشرة يغتلك الرضا بدريه نصف  
ويستط ثلثه ارباع الدين لان كل ربع من الغرر ربع فيبقى من الدين ايضا  
ربع **سئل** في رجل اشترى من آخر قد راعى الحرير وبعد ما قبضه وبلغه الماء  
وجد به عيبا قد كان عند بايعه ينقص ثمنه نقضا فاحسا عند تجاره ويريد الرجوع  
عما يبيع بنقصان عيبه بعد ثبوته شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في الخلاصة  
لو اشترى ابريسما وعلم بالعيب بعد لبيل لا يرد ويرجع بالنقص لانه انما علم  
به بعد لبيل واللبيل عيب فجمع الرد ٥ ومنه العيب الحادث المانع من الرد  
اذا اشترى حديد اتخذ منه آلات التجار وجمعه في الكور ليبيع في النازحة  
به عيبا ولا يصلح تلك الآلات فانه يرجع بالنقص ولا يرد كما في القنية وفيه  
ايضا بل الجواب عيب حادث يمنع الرد بعد بله وكذا الابرسم بحر **سئل** في الرد  
بجوار العيب بعد رؤيته هل يكون على التراضي على المعتمد فلورده ثم ترك ثم  
خاصم فله الرد ما لم يوجد مبطل كليل الرضا كذا في التنوير وغيره **سئل** في رجل  
اشترى جارية فوجد بها سعالا فاحسا قد باعها عند البائع ويريد ردها به فهل له ذلك **الجواب**  
نعم والسعال القديم وهو ما كان من دواء المتأد فلا كافي الفتح وهو الحاد بكونه قديما  
لان دواءه يدل على ذلك ولذا قال في جامع الفصولين السعال عيب ان فليس والا  
فلا منع ومثله في الملتقى ولو كان مما يحدث مثله في تلك الهدية فالقول للبائع ان  
العيب لم يكن عنده لانه حادث فحال الى اقرب الاوقات الا اذا برهنه المشتري على قديم  
والاقله تخليفه بالله بعته وسلمته وما به العيب فان نكل برده لا لو حلف القول للمدعي  
**سئل** في رجل اشترى دارا ثم ظهر ان عليها عوارض سلطانية ويريد دفع البيع فهل له  
ذلك **الجواب** نعم كما افق به ذلك الخبير لم يرد في بيع النجاة من الترخا بانه اشترى ارضا  
او دارا على انها حرة من النوايب فاذا طوبى المشتري بالنوايب لم ان بردها على  
البائع جبه دعي ورثته بعد موته **سئل** في رجل اشترى من آخر دارا بها اشتملت  
عليه من ابناء فظهر ان ارضا دفن محكرة ولم يعلم المشتري بذلك ويريد دفع  
البيع بذلك فهل له ذلك **الجواب** نعم والمثله في الخبرية من البيع بنقلها لرجل اشترى  
ارضا وكما ظهر ان شربه على ناقة ثم وضع على ظهرها روضا اخر كان له ان  
يرد لان ذلك يعد عيبا عند الناس فانه من فصل العيوب **سئل** في رجل اشترى دارا

اي سراج  
منه

**طلب**  
المثل في الغرر عيب

**طلب**  
بلى الحرير المجلد به عيبا  
استنع الرد ورجع  
بالنقصان

**طلب**  
بلى الحرير والجلود مانع من  
الرد وكذا اجعل الحديث الكور

فانه يرجع بالنقصان اى ولا  
برده كذا لا يرد ما اذ علم في اثار  
اللوكان من شئ لم يدخل في اثار  
القارفا بزره ويرجع بنقصان  
ما اذ علم القارفا بزره ويرجع بنقصان  
آخا وانما العلم بنقصان  
لو كان القيب مما حذر  
سئل في تلك الهدية  
فالقول للبائع ان

**طلب**  
ظهور على الدار عوارض سلطانية  
له ردها

**طلب**  
ظهور ان شرب الارض كان  
على ناقة له الرد



في استحقاقه عليه من البنا فخره ان ارضها رقت محسنة لم يعلم المشتري بذلك  
 ويريد فسخ البيع بذلك فهل هو كذلك نعم والمصلحة في الخبرية من البيع  
 ينقلها وقصدا فادعى رجل فيها سبيل ما واثام البيت قال هو عيب المشتري  
 بالخيار ان شاء امسكها بجميع الثمن وان شاء رد ثمانية من فضل ثمنها بخرج  
 العيب **قال** رجل اشترى من آخر جارية وتسلل منه ثم بعد ايام زعم انه ظهر بها  
 عيب قديم كان عند البائع مستندا في ذلك لمجرد قولها وفعل طبيب ذي واطم  
 ردها بذلك فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ليس له ردها بمجرد ما ذكره في الفتوى  
 الثاني ما لا يعرف الاطباء كذا تجنب وسئل وحكي قديمة ونحوها ففعل القاضي  
 ان يريه واحدا منهم والاثان احوط كذا عن بعض المتأخرين وقال بعضهم فيه  
 مسلمين عدلين لانه قول طرم فلا بد فيه من العدد كالتساهدة ومثل في العادة  
 واجاب **قال** تاري الهداية بان العيب ان كان يختص بعرفته الاطباء قيل انما  
 يثبت بقول عدلين من الاطباء وبعضهم اتفق بقول واحد وان كان مما لا يطالع  
 الرجل كالعيب بالنساء اكتفى بقول امرأة واحدة عدلة **وسئل** ايضا هل قيل  
 قول الذي الطبيب في قدم العيب وحده ونه اذ لم يكن بالبلدة طبيب غيره  
 ولا من يعلم ذلك من المسلمين **اجاب** لا يقبل قول الحاكم على المسلم ولا يثبت  
 بشهادة حكم على مسلم والله اعلم من الشهادات وفي مجموعة مؤيد زاده يقبل قول  
 الاطباء من اهل الكفر في الخصومة واليمين وقد ذكر ذلك في كتاب توازن القضاة  
 والحكام لضحكى فندى وفيه كلام طويل ومسائل حسنة في كيفية تخليف البائع  
 خارجا ان شئت وفي البحر العيب ثم اعلم انه لا منافاة بين قولهم يعتبر  
 قول الامه وبين قولهم والمرجح في الجبل الى قول التساه في الداء الى قول  
 الاطباء لان محل قول الامه انما هو لاجل انقطاع الدم لتوجه الخصومة الى  
 البائع فاذا توجهت اليه بقولها وعين المشتري انه عيب جيل رجعا الى قول  
 النساء العالمات بالجبل لتوجه اليمين على البائع وان عيبه ان عيبه وارجعنا الى  
 قول الاطباء الى ان قاله ففلا عيبا لاني لو اشترى جارية ثم تبين انها  
 لا تحيض قال الشيخ الامام محمد بن الفضل لا تسمع دعوى المشتري الا ان يدعى  
 ارتفاع الحيض بالجبل او بسبب الداء فان ادعى بسبب الجبل بريها القاضي  
 بالنساء ان قلن هي حبل يخلف البائع ان ذلك لم يكن عنده وان قلن ليست  
 حبل يخلف **قال** تقدم في كلام المؤلف تمام عبارة الثانية وان الجبل يثبت  
 بقول النساء في حق الخصومة ولا ترد بشهادته ان كان قبل القبض

**قال**  
 ادعى رجل حبل يخلف ما في الدار  
 والبيت والمشتري بالخيار

**قال**  
 ليس له ردها بمجرد قول  
 طبيب ذي واطم

**قال**  
 ما لا يعرف الاطباء هل يثبت  
 قول واحد او لا بد  
 من العدد

**قال**  
 لا يقبل قول الطبيب الذي

وما في آخر القرون والروى فانه نرد بشهادته  
 وان

وان المرأة والموتى فيه سواء وان في دعوى الداء نرد بشهادة رجلين وقوله ان كان  
 قبل القبض احتراز عما لو كان بعده فانه لا يرد بقوله بل لا بد من تخليف البائع  
 كما في الزبجي والنخ رجاع الفصولين والخلاصة وفي شرح الجامع الصغير  
 فان ان كان بعد القبض لا ترد بشهادة النساء بالاتفاق لكن يخلف البائع  
 فان خلف لا ترد وان نكل ترد عليه بنكوله وان كان قبل القبض ذكر الخصاص ان  
 على قوله ان يرد من نرد من غير البائع وقال محمد لا ترد حتى يخلف البائع  
 وعن محمد في النواذر وشهادة النساء لا يطالع عليه الرجال تصح حجة الرد وان  
 كان بعد القبض **قال** ورايت في مجموعة صحتى اغنى عن نقد الفتاوى ما لا  
 ينظر اليه الرجال كالقرن والرتق اذا اخبرت امرأة واحدة به يثبت العيب  
 في حق الخصومة لاني الرد في ظاهر الرواية **قال** بهذا يظهر ان ما في البحر من  
 فتح القدير ومثله في الترمذ انه يثبت الرد بقول المرأة الواحدة عندها  
 مفروض فيما اذا كان ذلك قبل القبض لما علمت من حكاية الاتفاق على عدم  
 الرد بعده وعلى هذا فتقوله في كتاب الشهادة ان نصا بانها لا يطالع عليه  
 النساء امرأة واحدة محمول على ما قبل القبض او يكون المراد انه تقبل  
 شهادتها في حق توجه الخصومة على البائع لاني حتى الرد كذلك حرره فيما  
 علقته على البحر وبهذا المهر جواب حادثة الفتوى فيما اشترى جارية رومية  
 للمشتري فيها شرها سرا فوجدها رتقى واخبرت النساء انها رتقا فاجبت  
 بانها لا ترد ولكن يخلف البائع فان نكل رجع المشتري عليه بنقصان العيب  
 لان مباني شرها ما نفعه من الرد **قال** في الخلاصة وفي الاصل رجل اشترى جارية  
 ولم يبرأ من عيبها فوطئها ثم وجدها عيبا لا يملك ردها سواء كانت بكر او لا  
 نقصا الوطئ ولا بخلاف الاستحرام وكذا لو طئها ولمسها بشهوة ويرجع بالنقص  
 الا ان يقول البائع انا اقبلها **قال** ونحوه في الثانية وكذا في البحر الطهري وفي القصة  
 قال ابو القاسم اشترىها على انها بكر فلم اخذ في وطئها علم انها ثيب فان زالها  
 بلاليت فله الرد واللازم ثم رمز وقال الوطئ يمنع الرد وهو المذهب والله  
 تعالى اعلم **الحاصل** ان العيوب اربعة اقسام **الاول** ما هو ظاهري غير  
 كل احد فان كان لا يحدث مسلم كاصبع زائدة يعقني القاضي بالرد ولا تخلف  
 الا اذا ادعى البائع رضا المشتري او الاعراض عنه فخلف المشتري بالله ما رضى  
 به وكذلك في عيب يحدث ولكن لا يحدث مثله في مثل تلك المدة ولو حدث في  
 مثله فانكر البائع كونه عنده يخلف البائع بالله حاله حتى الرد عليه بهذا

**قال**  
 الحاصل ان العيوب اربعة اقسام



العيب الذي يدعيه **القسم الثاني** ما لا يعرف الا الاطباء كدعي رجل راحي فزعه يقول في ثياب العيب الخال وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لا بد من عدلين لاثباته عند البائع فبذلك عليه اذا لم يدع الرضا به كما في الشراعي وقاض خان **القسم الثالث** ما لا يعرف الا النساء وقد عرفت حكمه **القسم الرابع** ما لا يعرف الا اهل الخبرة كما في سرقة رجل في الغرائس وجنوب فان انكر البائع العيب لا تسمع الخصومة المتعلية ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا يثبت على وجوده عند البائع يخلو على انه ماسرق او ما بق او ما جرت او مال عنده بعد البلوغ فان نكل ردوا الا فلا ولو لا يثبت للمشتري على عيب في يده فغندهما خلف البائع انه ما يعلم انه مسرق عند المشتري او باق او جرت او مال في فراشه ولا خلف عند ابي حنيفة اذا العيب تنوجه بعد صحة الدعوى والبينة على العيب شرط لتوجه الخصومة ولم يوجد وقام الكلام على هذه الاقسام مسبوطة في جامع القصرين وفي اصلاح الشرع **القسم الخامس** فراجعها **سئل** فيما اذا بيع عرض بعرض متا بغير ثم رجب باحدهما عيب يرد به فقل يرد خيار البائع وينقض البيع في الباقي **الجواب** نعم باع العرض بالعرض ثم استحق حرمه او وجد به عيبا فانه ينقض البيع في الباقي كما في الخبر من آخر الفصل الخامس اه لو ازم الحكام **اشترى** عبدان ثوب وتقا بضا ثم استحق العيب وقد هلك الثوب في يده لزمته قيمة لانه وجب عليه رده لان البيع انفسخ في العيب فليزله رده له وقد يجز عنه فليزله رده قيمته ولو كان الثوب جارية فولدت من السيد واعنتها ثم استحق العيب يلزم المشتري قيمة الجارية اه انقروا عن محيط السرخسي **سئل** في رجل اشترى من آخر حصانا بالمع معلوم ثم مات الحصان عند الرجل بعد ما اطعم على عيب قديم به كان عند باعه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعي فقل له ذلك **الجواب** نعم له ذلك يستحسانا عندها وعليه الفتوى اذ لم يهدر منه ما يفيد الرضا بالعيب بعد العلم به كذا في شرح التنوير للعلاءي من باب خيار العيب **سئل** في رجل اشترى من آخر عذرا طال من الفحل المسمى بالخنزول فزونه بعد ايام فنقص وكان رطبا فيبسي فقل له الرد ان صدقه البائع في الرطوبة **الجواب** نعم اشترى غزلا من آخر فزونه بعد ايام فنقص فان كان رطبا فيبسي فله الرد ان صدقه البائع في الرطوبة وان اختلفا فاقول للبائع لانه ينكر وجوب الرد ولو نبسج الفحل وجعل الفلبي ابريسما ثم ظهرت لك يرجع

**طلب**  
بيع عرض بعرض فزجه باحدهما عيب يرد به وينقض البيع في الباقي

**طلب**  
مات الحصان بعد ما اطعم على عيب قديم به كان عند باعه ويريد احتساب ما نقص منه بالعيب بعد ثبوته على البائع بالوجه الشرعي فقل له ذلك

**طلب**  
اشترى اوطالا نساء الفزلا ثم بعد ايام جفت ونقص له الرد ان صدقه البائع

**طلب**  
اشترى اوطالا نساء الفزلا ثم بعد ايام جفت ونقص له الرد ان صدقه البائع

بالنقص

بالنقص بخلاف ما اذا باع حماري الزهري من فضل المسائل المتفرقة من البيع **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو الاجنبي بدين معلوم من الدراهم على انه كذا وكذا ذراعا ثم ظهر انها اقل من الذراع المزبور فقل للمشتري الخياران فقاء اخذها بكل الدين او كرها **الجواب** نعم كما صرح به في الدرر وغيرها **سئل** لو كذا الواسرهما بقاء على الرزح المعتاد ثم ظهر ذرعها ناقصا من الذراع المعتاد كما انقضى به العلامة الفخيم **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو شيئا لم يره ويريد زبد ضيق البيع قبل الرؤية فقل له ذلك **الجواب** لو ضيق قبل الرؤية صح ضيقه في الاصح كذا في المختار من خيار الرؤية **سئل** فيما اذا باع زيد من عمرو بضاعة وزنه من جنس احمر في وعاء وراى عمر قد راجعها منها فزاع الباقي منها روى عماري ويريد رده فقل له ذلك **الجواب** نعم ولو اشترى شيئا قد راى بعضه ولم يره منه شيئا فاشترى ثم راى بعضه فان كان مما فيه الاعوجاج كالكيالي والوزني فزونه بعضه كزونه كله في ابطال الخيار الا ان يجد ما يفي مخالفته لما راى الى بشر فثبت له خيار العيب لا خيار الرؤية سواء كان في وعاء واحد او عتيبة مختلفة بعد ان يتخذ الكل في الجنس والنقطة وان كانت مختلفة الاجناس والادراف فاعلم بكل جنس او كل نوع فله خيار الرؤية وينبغي ان يكون في البيض والجوز روية بعضه كزونية كله وذكر الكرخي في مختصره ان له الخيار اذا راى الباقي وجعلها كالعدي المتفاوت بان يرضى الكل او يرد الكل ولو اشترى جماعة من العدي المتفاوت كالعبد والجواري والبق والغنم والياب في الجراب وغير ذلك فزاع جميع ما اشتراه الا واحدا منهم فله ان يرد الكل او عسك الكل **ولو اشترى** ثيابا في عدل وراى على الكل ولم ينسرها وليس منها موضع مقصود يقصد بالرؤية كالعلم والظلال ونحوها وكان ثوبا واحدا فزاع ظاهره ولم ينسره بطل خياره في هذه كلها الا ان يجد باطنها مخالفا لظاهرها لشر فثبت له خيار العيب ووجه خيار الرؤية **ولو اشترى** ثوبا ذا علم فزاع الثوب كله غير العلم فله خيار الرؤية ولو كان العكس لا خيار له **ولو اشترى** شيئا غيبيا في الارض كالجزر والبصل والخنز فله الخيار اذا راى جميعه واذا راى بعضه ورضى به فله الخيار في الباقي عند ابي حنيفة كما في الثياب وقالا اذا اطلع ثوبا سنده يستدله على الباقي ورضى به سقط خياره ولزمه جميع الثمن ولو باع المشتري شيئا منه او باع جميعه فبإذن البائع لزمه الجميع بخلافه الذي لا دخل له بالنقص في المبيع ولو اختلفا في القناع فقال البائع اني اخاف ان قلعة لا ترضى به وقال المشتري اني اخاف ان قلعة لا ترضى به

**طلب**  
اشترى ثوبا من رجل فزعه يقول في ثياب العيب الخال وتوجه الخصومة قول واحد منهم ثم لا بد من عدلين لاثباته عند البائع فبذلك عليه اذا لم يدع الرضا به كما في الشراعي وقاض خان

**طلب**  
ما لا يعرف الا النساء وقد عرفت حكمه

**طلب**  
ما لا يعرف الا اهل الخبرة كما في سرقة رجل في الغرائس وجنوب فان انكر البائع العيب لا تسمع الخصومة المتعلية ما لم يبرهن على وجود العيب عنده فان برهن ولا يثبت على وجوده عند البائع يخلو على انه ماسرق او ما بق او ما جرت او مال عنده بعد البلوغ فان نكل ردوا الا فلا ولو لا يثبت للمشتري على عيب في يده فغندهما خلف البائع انه ما يعلم انه مسرق عند المشتري او باق او جرت او مال في فراشه ولا خلف عند ابي حنيفة اذا العيب تنوجه بعد صحة الدعوى والبينة على العيب شرط لتوجه الخصومة ولم يوجد وقام الكلام على هذه الاقسام مسبوطة في جامع القصرين وفي اصلاح الشرع

**طلب**  
فما اذا اشترى ثوبا غيبيا في الارض كالجزر والبصل والخنز فله الخيار اذا راى جميعه



واجز من رده عليك فابها تطرح بالفتح جاز وان تشاحا فضع القاضى البيع  
بينهما شرح المقدورى المسمى بالبايع من باب خيار الرؤية وعنايه في البحر  
**بطل** في رجل اشترى من آخر بدينار على انها بالخيار الى يوم وتسلما في ذلك  
بها عيب في مدة الخيار ونقصت قيمتها به ومضت المدة والعيب قائم فهل  
لزم البيع لتعذر الرد **الجواب** نعم قال في الكفر ويقبض بملك بالتمن كنعبيه  
والمراد به عيب يلزم ولا يرتفع كما اذا قطعت يده وما جبر زار فاعه  
كالمرضى فهو على خياره اذا زال المرض في الايام الثلاثة وما اذا مضت  
المدة والعيب قائم لزم البيع لتعذر الرد **بطل** في رجل اشترى من آخر  
قدرا من الثوب الخالص فوجد بعضه مرابعا اختباره والباقي منه كذلك يريد  
رد ما فيه حصته من الثمن فهل له ذلك **الجواب** نعم **بطل** في رجل اشترى من  
آخر نصف غنم معلومة ولم يرها وكل زيدا بقبضها وراها زيد يريد  
الرجل ان له خيار الرؤية اذا رآها وان رآها وكيله بالقبض فهل نظر الوكيل  
بالقبض مسقط خيار الرؤية **الجواب** نعم وكفى رؤية وكيل قبض وكيل  
سواء لرؤية رسول المشتري تنويره خيار الرؤية ونظر الوكيل بالقبض  
اي قبض البيع مسقط عندنا في حقيقته خيار الرؤية الموكل بالوكيل بالقبض  
يعنى كما اذا نظر الوكيل بالقبض خياره وقال هو كالرسول يعنى نظرا  
الوكيل بالقبض كنظرا في انه لا يسقط الخيار قيد بالوكيل بالقبض لا بالوكيل  
رجلا بالرؤية لا تكون رؤية كروية الموكل اتفاقا كذا في الحاشية الخ ما ذكره  
النارج ابى مالك والمثله في المتن واطال فيها في البحر فراجع وصورة التولية  
بالقبض كذا وكذا عني بعض ما اشترته وما رايت كذا في الدرر **قوله**  
ولم يذكر الفرق بين الوكيل والرسول وهو لازم قال في البحر وفي المراج  
قبل الفرق بين الرسول والوكيل ان الوكيل لا يضيف العقد الى الموكل والرسول  
لا يستغنى عن اضافته الى المرسل وفي الغوايد صورة التوكيل ان يقول  
المشتري لغيره كذا وكذا في قبض المبيع او كل ذلك بقبضه وصورة التولية  
ان يقول كذا رسولا عني في قبضه او استملك بقبضه وارسلت لك بقبضه ونقل  
فكان ان يدفع المبيع اليك وقيل لا فرق بين الرسول والوكيل في فعله  
الا مبان قال اقبض المبيع فلا يسقط الخياره كلام البحر وكنت فيما علمته  
عليه ان قوله وفي الغوايد الخ لا ينافي ما قلناه لان الاول في الفرق بين  
الرسول والوكيل فالرسول لا يملك من اضافته الى العقد الى مرسله لا مرعى

**طلب**  
اذا حدث العيب في مدة الخيار  
ومضت المدة لزم البيع

**طلب**  
وجد المرزئله ود الباقي

**طلب**  
نظر الوكيل بالقبض مسقط  
خيار رؤية الموكل

الرسول هو

**طلب**  
الرسول لا يملك من اضافته الى العقد الى المرسل  
بجواز الوكيل الا في مواضع  
كالنكاح والخلع والبيع  
ومعها

الدرر ان معبر وسفير بخلاف الوكيل فانه لا يضيف العقد الى الموكل الى في  
مواضع كالنكاح والخلع والبيعة والرهى وعجزها فان الوكيل فيها المرسل  
حتى لو اضاف النكاح لنفسه كان له وحاشى النوادر بيان لما يصير به الوكيل  
وكيلا والرسول رسولا وصاحبه انه يصير وكيله بالفاظ الوكالة ويصير  
رسولا بالفاظ الرسالة وبالامر ملك صرح في البدايع ان افعل كذا واذا نلت لك  
ان تفعل كذا فوكيل ويؤيده ما في الولوالجية دفع له الفا وقال له اشتر  
لي بها اربع وقال اشتر بها اربع لم يقل لي كان توكيلا وكذا اشترى هذا الاف  
جارية وشار الى مال نفسه ولو قال اشتر هذه الجارية بالف درهم كان مشورة  
والسر والى المأمور الا اذا زاد على ان اعطيك لاجل شرائك ورهالا ان اشتراط الاجر  
يدل على الانابة اه واذا دانه ليس كل امر توكيلا بل لابد مما يفيد كون حق المأمور  
بطريق النيابة عن الامر فليحفظ **بطل** فيما اذا اشترى زيد من عمر وحصانين  
احدهما خمسة وعشرين قرشا والآخر ثلثة وعشرين قرشا فباعهما زيدا بكر  
تولية بستانين قرشا ثم ظهر وتبين بالوجه المشتري انه خان في التولية  
بائني عشر قرشا ويريد المشتري اسقاط قدر الخيانة من المسمى المزبور فهل له ذلك  
**الجواب** نعم فان ظهرت خيانتة اى خيانة البائع في مراجعة باقره اى البائع ابرهان  
اى بينة قامت على ذلك او بتكوله اى تكول البائع عن اليقين وقد دعاه المشتري  
هذا هو المختار وقيل لا يثبت الا باقراره لانه في الخيانة ساقص فلا تصور بستان  
ولا تكوله والحق سماعا كدعوى العيب وكدعوى الخط فانها تسمع اخذ به كل الثمى اورده  
وله الخط في التولية يعنى عند ظهور خيانتة فيها وهذا عند اى حنيغة وقال ابو يوسف  
يحط بها وقال محمد بن جعفر فيها الخ **قوله** وله الخط اى اسقاط قدر الخيانة من المسمى  
وفي السراج الوهاج وصورة الخيانة في التولية اذا اشترى ثوبا بثمانية وثم  
ثم قال لاخر اشترى بثمانية وثلثة وثلثة بثمانية فاطاع على ذلك وبيان الخط  
في المراجعة على قول اى يوسف اذا اشتراه بعشرة وباعه بربح خمسة ثم ظهر  
انه اشتراه بثمانية فانه يحط قدر الخيانة من الاصل وهو درهمان وما قاله  
الربح وهو درهم وياخذ الثوب باثنى عشر درهم **بطل** فيما اذا اشترى زيد  
من عمر وجارية بثلثة معادوم وقبض المشتري ثم ان زيدا باعها بكر وثلثها  
بكر ثم ان بكر اردها على زيد بسبب عيب بالتراضى من غير قضاء القاضى  
ويريد زيد الآن ردها على البايع الاول فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم لزيد  
ذلك باع ما اشتراه فله عليه بيع رده على بايعه لورده عليه بقبضه بعد

**طلب**  
الامر والاذن توكيل

**طلب**  
لا يكون الامر توكيلا الا اذا  
دل على الانابة  
اذا باع بتمام عليهم  
ظهر للمشتري خيانة  
له اسقاط قدرها  
من المسمى

**طلب**  
اذا رده على القريب  
بالتراضى ليس  
له رده على  
البائع  
الاول



وطا  
وجد بعض الدراهم زبونا  
فرد هاهنا لا تخاف  
فلما دفع ردها  
ايضا

ط  
على تحرير مسئلة ما اذا وجد  
القابض يبيع الدرهم زبونا

ط  
ركوب الاداة رضا بالاعيب

ط  
راى العيب ولم يعلم انه عيب  
فان كان ظاهرا لا يخفى  
على الناس لا مرد  
كعور وعقل

فبعضه ولو بوضاه لا تنو من باب خيار العيب ومثله في الكفر والمنون **مسئل** فيها  
اذا قبض زبونا وراى له عليه وفضا هاهنا عور من غير ان يجره الغرم بعضها  
زبونا فرد هاهنا على عور بغير فضاء ويريد عور ودها على زيد فعلى له ذلك  
**الجواب** نعم قال في البحر من خيار العيب ولكن هذا اذا قبض رجل له درهم على  
رجل وفضا هاهنا من غير ان يجره الغرم زبونا فرد هاهنا عليه بغير فضاء فله  
ان يرد هاهنا على الاول **اقول** وقد اتى بذلك ايضا الخبير الرولى تبعا لما في فتاوى قارى  
الهداية وتناوى ابن نجيم وقد حرر المسئلة تحريرا حسنا العلامة الطرسى في  
انتع النوايل **وجا** مسئلة انه كان اقرا لثابى بقبض حقه والعمى واليد  
مثلا ثم لا يرد منه شيئا لم يقبل منه لثابى فقبض حقه في ان لو اخذ حقه لكان  
انه ما يعلم ان هاهنا درهمه ان يخله القاضى فاذا انكل يرد عليه وان لم يرد  
القابض بما ذكرنا فاقا فقبض درهم مثلا فالقول له مع اليمين لانه منكر استيفاء حقه  
ولم يقدم منه ما يناقض دعواه وهذا اذا كان الذى يرد زبونا وهو ما يضا  
البعض دون البعض او يهرجه وهو ما لا يقبلها الكل ولكن الفضة فيها  
اكثر واحدا اذا كانت سقوفة وهي التى تاسها اكثر من الزغل فلا يقبل  
قوله بعد ما اقرب بعض الدراهم لثابى فله ان يستوفى لبيست من جنس  
الدراهم بخلاف الزبون واليه رجة **ا** ملحفا ومقتضاها ان لو لم يقرب بعض  
حقه ولا يقبض الدراهم بل سكت حتى قبض له رد السقوفة لعدم تناقضه  
اصلا والله اعلم هذا وقد ذكر المؤلف في المداينات عن القنية برمز  
القائه على عيبا جارا اذا اخذ منه دينارا فخله في الروث ليس له ان يرد  
كما لو راى عيبا مستورا ليس له ان يرد **ا** وعلى هذا الرد منه الى واينه  
او يردى به شيئا بعد ما بع به عيبا ليس له ان يرد **ا** وهذا من غير ان يخلط  
**مسئل** فيها اذا اشترى زبونا من عور او من غير ما يشترى من غير ما يشترى  
ويريد ردها على البايع بعيب قديم قد راى قبل ركوبها وسفره بها فله ان يكون  
ركوبه رضا بالاعيب **الجواب** نعم اذا ثبت ركوبه العيب قبل ركوبه وسفره  
بها يكون ذلك رضا بالاعيب فليس له ردها **مسئل** فيها اذا اشترى زبونا  
عمر وجارية وبها عيب راى عند الشراء والقبض وسكت ثم الا ان يرد ردها  
عليه بذلك العيب فهل ليس له ردها **الجواب** نعم كما في الاستباه والهداية **اقول**  
هذا اذا راى العيب علما بالاعيب لما في جامع الفصولين من الملاحظة راي المشتري  
العيب ولم يعلم انه عيب ثم علم بنظره انه كان عيبا بينا لا يخفى على الناس كعور

ورتل لا يرد ويعلم منه مسائل كثيرة وفي الثانية اراد شراء امانة فراى بها قرحة  
ولم يعلم انها عيب فشرها ثم علم انها عيب لم يرد هاهنا هذا ما يشترى على  
الناس فلا يثبت الرضا بالاعيب كذا في نور العيون وقية عن فريد صاحب  
شري فبا بر كسبه ورم فقال البايع انه ورم حديث اصابه ضرب فاورمته فشره  
على ذلك فظهر قد لا يرد وكذا لو شره على انه حديث فظهر قد لا يرد فالحال في  
هذا اذا لم يبين السبب فلم يبين فظهر كونه بسبب آخر فله ان يرد اذا العيب  
باختلاف السبب **ا** ويستشكل صاحب نور العيون كلام الثانية بمسئلة الامة  
التي بها قرحة بانه لا فرق بين ما يظهر قلة والجواب بان حاصل كلامهم  
ان المشتري اذا راى العيب ولم يعلم بانه عيب فلا يخلو اما ان يكون  
ظاهرا لا يخفى على الناس او لا فان كان ظاهرا فليس له ان يرد والا فلا  
يخلو اما ان يكون البايع بين سببه او لا فان لم يبين السبب فله ان يرد  
وان يبين فان ظهر له سبب آخر فله ان يرد ايضا والا فلا فاذا راى في الحاراية قرحة  
بلابا من السبب ولم يعلم انها عيب له ان يرد لانه ما يشترى على المظنة بكل قرحة  
عيبا وفي مسئلة الدورم قد بين البايع السبب بانه من الضرب غاية الامر  
انه قال حديث فظهر انه قديم اى من ضرب قديم فلم يختلف السبب فلا يشترى  
له ان يرد ما لم يظهر له من غير الضرب هذا ما ظهر في فتاوى **مسئل** فيها اذا اشترى  
بعض الدراهم لبيقة بعد القبض فهل يجبر المشتري في الباقي ان شاء رضى  
به بجمته من الثمن وان شاء رده **الجواب** نعم كما في التنوير وسياق في الاستحفا  
**مسئل** في فوس مستركه بين زيد وعمر ونصفين فاشترى زيد من عمر نصف  
منها بثمن معلوم فوجدها عيبا قديما بسمونه بجلال يره حبي الشراء ولم  
يوجد منه ما يدل على الرضا بعد رؤيته ويريد رد المبيع بعد ثبوته شرعا  
فهل له ذلك **الجواب** نعم **مسئل** في رجل اشترى من آخر حمارا فظهر به عيب قديم  
بعد ما حدث عند المشتري عيب آخر فخل برجع بنقضا القديم وليس له ان  
يه **الجواب** نعم قال في منة الوقاية فان ظهر عيب قديم بعد ما حدث عنده  
آخر فله نقصانه لا رده الا يرضا بايده ومثله في التنوير والكفر والمجمع غير  
**مسئل** في رجل اشترى من آخر ثمرة بستان البازرة بثمن معلوم شرعا  
صحيحا ويريد الآن رد المبيع على بايعة زاعم ان بعض الثمرة تلف بعد البيع  
والتسليم بسبب الصقعة فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم حيث كانت الثمرة  
موجودة بارزة وقت البيع فالبيع صحيح والحق هذه والصقعة

ط  
شري فبا بر كسبه ورم الخ

ط  
اشترى بعض الدراهم لبيقة  
بعد القبض يجبر المشتري  
بما اخذ الباقي والرد

ط  
اشترى نصف فوس من  
شريكه فوجدها عيبا  
له رده

ط  
راى بالحار عيبا قديما بعد  
ما حدث به عيب اخر ليس  
له ان يرد ويرجع  
بالنقضا

ط  
اشترى ثمر ثمنه بعد  
البيع ليس له ان يرد



الساكن في المعاد في الليل كما في النج وقد صنعت الأرض واصفقت بضمها واصفقت الصبح  
 قاتوس **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر قنطرة معلومة من النشا وله حمل وموتة وسافر  
 بهت وصنع الحطب ثم رجع وزعم انه وجد به عيبا يوجب الرد ويريد رده على ايد  
 والزام بموتة حمل فهل تكون موتة الرد على المشتري **الجواب** نعم وجد بالمبيع الذي له حمل  
 وموتة عيبا ورده فموتة الرد على المشتري **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر قنطرة معلومة  
 بموت معلوم من الرزاق بناء على قوله الدلال ان المبيع يساوي الموت المزبور وتبين  
 ان في المبيع شيئا فاحشا في الموت ويريد المشتري رد المبيع على الفاحش فيقتضيه  
 الدلال بعد ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر قنطرة  
 البايع بنقله وياق قريبا تعزير المشتري للمبايع **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر قنطرة  
 ولم يره ويريد زيد فضحه قبل الرؤبة فهل له ذلك **الجواب** نعم والمثله في مثل التزوير  
 من خيار الرؤبة وعبارته مع شرحه ولو شفعه قبل الرؤبة صح فضحه في الأصح  
 بحر لعدم لزوم البيع بسبب جفالة المبيع فلم يبق منه عيب **سئل** فيما اذا اشترى زيد  
 من عمر قنطرة لم يظهر ان به عيبا قدما كان عند بايعه وهو قلة الاكل ويريد المشتري  
 رده بسبب ذلك بعد بثوبته شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم وقلة الاكل عيب كما في  
 الخلاصة وغيرها ومثله في الدر المختار وفي البحر وقلة الاكل في البقر عيب **سئل**  
 في المغبون شيئا فاحشا اذا غره المشتري فهل له استرداد المبيع بعد بثوب  
 ذلك شرعا **الجواب** نعم وفي تبين الكفر وقالوا في المغبون شيئا فاحشاله ان يره  
 على بايعه حكم الغبن وقال ابو علي الشافعي فيه روايتان عن اصحابنا ويعني بجوابة  
 الرد رفقاً بالناس وكان صدر الاسلام ابو اليسر يعني بان البايع اذا قال  
 للمشتري قيمة متاعى كذا وقال يساوي كذا اشترى على ذلك وظهر جملته الرد  
 حكم انه غره وان لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يره به كيف ساله  
 والصحيح انه يعني بالرد ان غره والا فلا **سئل** فيما اذا كان له رد دار  
 يكون البايع كذا كذا في قنطرة قاربه الهداية منع **سئل** فيما اذا كان له رد دار  
 ورثها من ابيه ولم يرها فباعها من عمر ويبنى معلوم بيضا شرعا ويرغم البايع  
 الان ان لا استرداد المبيع بخيار الرؤبة فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ولا خيار  
 له باع مالم يره كذا في الملتقى ومثله في التنوير **سئل** فيما اذا اشترى زيد من  
 عمر قنطرة نوافج مسك على انها معلومة من المسك ففتمها فوجد فيها نوافجا  
 فخلطها به ويريد ردها على البايع بخيار العيب بعد بثوبت ذلك شرعا فهل له  
 ذلك **الجواب** نعم وفي الذخيرة الرصاص في المسك عيب **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر قنطرة

**طلب**  
 مؤنة الرد على المشتري

**طلب**  
 الرد على الفاحش

**طلب**  
 اذا اشترى مالم يره فلفض  
 البيع قبل الرؤبة

**طلب**  
 قلة الاكل في الدابة عيب

**طلب**  
 البايع شفع المبيع بالغبن  
 الفاحش مع التعزير

**طلب**  
 كما يكون المشتري مغبونا  
 مغرورا بكونه البايع

**طلب**  
 ليس للبائع خيار الرؤبة

**طلب**  
 وجد في نوافج المسك نوافجا  
 له الرد

بالخيار بين الاخذ والرد **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر قنطرة معلومة من النشا وله حمل وموتة وسافر  
 بهت وصنع الحطب ثم رجع وزعم انه وجد به عيبا يوجب الرد ويريد رده على ايد  
 والزام بموتة حمل فهل تكون موتة الرد على المشتري **الجواب** نعم وجد بالمبيع الذي له حمل  
 وموتة عيبا ورده فموتة الرد على المشتري **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر قنطرة معلومة  
 بموت معلوم من الرزاق بناء على قوله الدلال ان المبيع يساوي الموت المزبور وتبين  
 ان في المبيع شيئا فاحشا في الموت ويريد المشتري رد المبيع على الفاحش فيقتضيه  
 الدلال بعد ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر قنطرة  
 البايع بنقله وياق قريبا تعزير المشتري للمبايع **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر قنطرة  
 ولم يره ويريد زيد فضحه قبل الرؤبة فهل له ذلك **الجواب** نعم والمثله في مثل التزوير  
 من خيار الرؤبة وعبارته مع شرحه ولو شفعه قبل الرؤبة صح فضحه في الأصح  
 بحر لعدم لزوم البيع بسبب جفالة المبيع فلم يبق منه عيب **سئل** فيما اذا اشترى زيد  
 من عمر قنطرة لم يظهر ان به عيبا قدما كان عند بايعه وهو قلة الاكل ويريد المشتري  
 رده بسبب ذلك بعد بثوبته شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم وقلة الاكل عيب كما في  
 الخلاصة وغيرها ومثله في الدر المختار وفي البحر وقلة الاكل في البقر عيب **سئل**  
 في المغبون شيئا فاحشا اذا غره المشتري فهل له استرداد المبيع بعد بثوب  
 ذلك شرعا **الجواب** نعم وفي تبين الكفر وقالوا في المغبون شيئا فاحشاله ان يره  
 على بايعه حكم الغبن وقال ابو علي الشافعي فيه روايتان عن اصحابنا ويعني بجوابة  
 الرد رفقاً بالناس وكان صدر الاسلام ابو اليسر يعني بان البايع اذا قال  
 للمشتري قيمة متاعى كذا وقال يساوي كذا اشترى على ذلك وظهر جملته الرد  
 حكم انه غره وان لم يقل ذلك فليس له الرد وقال بعضهم لا يره به كيف ساله  
 والصحيح انه يعني بالرد ان غره والا فلا **سئل** فيما اذا كان له رد دار  
 يكون البايع كذا كذا في قنطرة قاربه الهداية منع **سئل** فيما اذا كان له رد دار  
 ورثها من ابيه ولم يرها فباعها من عمر ويبنى معلوم بيضا شرعا ويرغم البايع  
 الان ان لا استرداد المبيع بخيار الرؤبة فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم ولا خيار  
 له باع مالم يره كذا في الملتقى ومثله في التنوير **سئل** فيما اذا اشترى زيد من  
 عمر قنطرة نوافج مسك على انها معلومة من المسك ففتمها فوجد فيها نوافجا  
 فخلطها به ويريد ردها على البايع بخيار العيب بعد بثوبت ذلك شرعا فهل له  
 ذلك **الجواب** نعم وفي الذخيرة الرصاص في المسك عيب **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر قنطرة

**طلب**  
 يساوي في الحنطة وخوها  
 ثقل التراب

**طلب**  
 لا بد من الهبات الا باق  
 عنده وعند البايع

**طلب**  
 له خيار الرؤبة وان رضى  
 به قبلها

**طلب**  
 اذا ظهر المبيع مرثها  
 فالبيع موقوف  
 والمشتري  
 بالخيار



باب الاقالة  
تريد الاقالة بالرد

طالع  
اقالة الوكيل بالشراء لا يصح  
بخلاف وكيل البيع  
فيل بعض المحن

طالع  
تصح الاقالة بالتعاطي  
طالع  
لا بد في قبول الاقالة من اتحاد  
المجلس

طالع  
اجرماني تواجره ثم تقابل  
مع انظر تنفسخ  
الاعمال والقيمة

فان السهم او يرفع الامر الى القاضي ليضخ البيع **باب الجواب** في البيع **باب الاقالة**  
**سئل** فيما اذا اشترى زيد بالوكالة عن بنته هند البائعة من عمرو وكروا بمعلوم  
من الدراهم وتصرف هند بالكرم مدة ثمان والدمها قال عمر من بيع الكرم ورد  
عمرو له الثمن بدونه اذن من بنته المزبورة ولا اجازة ولما بلغها خبر الاقالة ردت  
الاقالة المزبورة ولم تجزها فحصل ترد الاقالة بردها **الجواب** نعم ترد الاقالة  
بالرد وقد افتى بحمل هذه العلامة التمرناشي كما في فتاواه من البيع واجاب  
في جواب سؤال آخر بقوله ولا يملك الوكيل بالشراء الاقالة اتفاقا واحا اقاله  
البيع فصححة ويضمن وهذا اذا لم يقبض الثمن فلو قبضه ثم اقال لا يصح كما  
في شرح المجموع لابت ملك والنفوايد الزينية **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو  
شجرة كرم عنب مد ركة بثمن معلوم مقبوض ثم ظهر لزيد ان الثمن كثير وطلب  
من البائع رد الثمن له فرفض وتسلم المبيع وتصرف به ورد البائع بعهده الثمن لزيد  
وذلك على وجه المقابلة بالتعاطي ثم امتنع البائع من رد بقية الثمن بلا حرج  
لشري فهل يلزم منه ودهله **الجواب** نعم وتصح بالتعاطي ولو من احد الجانبين البيع  
هو الصحيح بوازنية علاني **اقول** ولا بد من قبوله الاخر في المجلس ولو كان البطل  
فعلا كما لو قطعوا وقبضه فو قول المشتري اختلفت كما في التنوير وشرحه  
وكتبت فيها علقته عليه عن المنع ان مما يتفرع عن اتحا والمجلس ساقى القنية جا  
الدلالة بالثمن الى البائع بعد ما باعه بالامر المطلق فقال له البائع لا دفعه بهذا  
المنع فاضرب المشتري فقال ان لا ارده ايضا لا يفسخ لانه ليس من الفاظ الفسخ  
ولان اتحا والمجلس في الرجاء والقبول شرط في الاقالة ولم يوجد ما في المنع  
قلت ويستفرغ عليه ما في القنية ايضا اشترى حمارا ثم جاز له فله ان يرد  
ليكرمه فادخله في اصطبله في البائع بالبيطار فبزعغ فليس يفسخ لان فعل  
البائع وان كان قبولا ولكن بشرط فيه اتحا والمجلس اه فليحفظ فان احتفال  
ذلك يقع كثيرا وتحتي على كثير **سئل** في عتار ردت آجرة فخر الوقف من زبدرة  
معلومة باجرة معلومة وتسلم المستاجر ثم اجره ما في تواجره من عمرو وتسلم  
المستاجر ثم اجره ما في تواجره من عمرو وتسلم ثم تقابل زيد مع ناظر الوقف عند  
التواجر تقابله صحبة شرعية فهل التقابل المذكور صحيح وتنفسخ الاولى  
والثانية **الجواب** نعم تنفسخ الاولى والثانية كما افتى بذلك العلامة ابن نجيم  
وقال العلامة محمد بن عبد الله الغزي وفي المضرات المستاجر اذا  
آجره من غيره او دفع الى غيره فزارعة ثم ان المستاجر الاول فسخ العقد

هل يفسخ العقد الثاني اختلف المساج فيه والصحيح انه يفسخ العقد **سئل** فيما اذا  
اشترى زيد من عمرو بضاعة بثمن معلوم وقبض المشتري المبيع ثم تقابلها بغير  
مقابلة شرعية ولم يتقابلها المبيع حتى اشترى المشتري من عمرو ثانيا بمعلوم  
الدراهم فهل تكون المقابلة والشراء صحيح **الجواب** نعم ولو اشترى عبدا وقبضه  
ثم تقابلها المبيع ولم يتقابلها حتى اشترى من البائع جاز شراؤه ولو باعه البائع  
بعد الاقالة من غير المشتري لا يجوز بيعه انقروى عنه الثانية وحمله في معنى التنوير  
**سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمرو ثوبا وقبضه فتعيبت القوس عند زيد ثم تقابلها  
البيع بالثمن الاول بلا علم عمرو وبالعيب ويريد عمرو رد الاقالة بسبب ذلك  
فهل له ذلك **الجواب** نعم وان تعيبت الاقالة الى نقصان بان تعيبت الحاريرة  
في يد المشتري بغير المشتري او باقية سارية فان تقابلها بغير الثمن الاول او  
سكافى ذكر الثمن الاول فحصل الاقالة فسخا عنده غير ان البائع اذا لم يعلم بالعيب  
وقت الاقالة كان له الاحتياراه سواء امضى الاقالة وان شاء رد وان علم بالعيب  
فلما ضار به ذخيرة من الثمن في الاقالة وحمله افتى العلامة الخبير الراسلي كما  
في فتاواه من الاقالة **باب الاستحقاق** **سئل** في رجل اشترى ثوبا من  
اشترى من آخره ارا معلومة بثمن معلوم من الدراهم دفعه للبائع ثم بنى المشتري  
فيها بناء ثم استحققت بالبيعة لزيد لدى حاكم شرعي حكم للمشتري بالرجوع بالثمن  
على البائع ويريد الرجوع على البائع بالثمن وقيمة البناء فهل له ذلك **الجواب**  
نعم له الرجوع على البائع بقيمة ما يملك ان يفصله ويهدمه ويسلمه اليه لانه  
غره فيرجع عليه بالثمن وقيمة البناء مبنيا يوم يسلم ذلك اليه كما في الحافنة  
والعمادة والخبرية وجامع الفصولي **سئل** فيما اشترى ثوبا من زيد ورجع استحق  
برجع المشتري بغيره ويسلم بناءه وزرعه وشجره اليه فيرجع بقيمة بنيانها قارعا  
بحرم سلم اليه فصولي من الاستحقاق **سئل** فيما اشترى ثوبا من زيد ورجع استحق  
ثم استحققت لايرجع على البائع بقيمة الحصص والطين وانما يرجع عليه بقيمة ما يملك  
ان يفصله ويهدمه ويسلم اليه فصولي ايضا **سئل** فيما اشترى ثوبا من زيد ورجع استحققت  
ان لا يرجع بالنفقة كاجرة الفعلة وخبرها ويصرح في الدر المختار وغيره بخلاف  
ما لو اشترى كراما كما سياتي **سئل** في رجل اشترى من آخره ثوبا فانفق المشتري  
عليها مدة ثم استحقها رجل بوجه شرعي فهل لا يرجع المشتري على البائع بما  
انفق **الجواب** نعم ولو استحق العبد والبقرة لم يرجع بما انفق شرح التنوير  
للعلاني عن القنية ومثله في مجموعة الانقروى عنها **سئل** فيما اذا اشترى زيد

طالع  
تقابلها ثم اشترى ثانيا  
فيل تقاضى البيع يصح

طالع  
اذا لم يعلم البائع بالعيب  
وقد اقاله كان له الاحتيا

باب الاستحقاق  
طالع  
اذا استحققت الدار بعد سائنة  
يرجع على البائع بالثمن  
وبقيمة البناء مبنيا

طالع  
له الرجوع بغيره ما يملكه  
تسلم لايخصه من الثمن  
ولا ما انفقت من غيره  
اجورا الفعلة

طالع  
لا يرجع بما انفقت على الدابة  
اذا استحققت

طالع  
يجل الحكم بالاستحقاق قارعا  
انما يرجع على البائع بالبيعة



بينة هو

**طلب**  
برهن على انه يتبع في ملك ياني  
يقبل لرخصة المشتري

**طلب**  
اذا قضى بالاستحقاق يرجع  
بالمثل على بائعه والبائع  
على بائعه وان دفع  
المثل للزام  
القاضي

**طلب**  
اراد البائع ان يبرهن  
انما نتجت عنده هل  
يشترط حضرة  
الدابة المشتري  
ام لا

حمازة عمر وبن معلوم دفعه للبائع وسلم الحمار منه فاستحقه كبريا ملك المطلق  
وحكم له به وقدمت البائع وبنه تشهد ان الحمار فتح عند بائع بائعه فلا في  
ملكه فعمل شمع بينه المذكورة وبطل الحكم السابق بالاستحقاق وان لم يثبت رجوع  
بالمثل على ورثة عمر **الجواب** اذا قال البائع مع بائعه حين رجوع عليه بالمثل ان لا اعطى  
المثل لان المشتري كاذب لان المبيع نتج في ملكي او ملك بائعي بلا واسطة او بها  
فتسمع دعواه وبطل الحكم ان ثبت كذا في الدور وغيره فتسمع بينه زيد المذكور  
وبطل الحكم المزبور وان لم يثبت رجوع بالمثل على ورثة عمر والله اعلم **المستحق**  
ملك مطلق وطلب منه خبره بائعه انه نتج في ملك بائعي يقبل لو كان بحضرة  
المشتري ولو غاب بائع البائع لانه ينتصب حضرا على بائعه اقول ينبغي ان  
لا يشترط حضرة المشتري ايضا كما تقدم فصول من ١٦ في الاستحقاق **طلب**  
اشترى شيئا جاء مستحقا وحققه فقضى القاضي بالاستحقاق فرجع البائع على  
المشتري بالمثل فذبح اليه المثل من غير الزام القاضي اياه فللبائع ان يرجع  
بالمثل على بائعه وهذا مذهب محمد وعليه الفتوى وعند ابى يوسف لا يلزم  
الا بالزام القاضي هكذا ذكر المسئلة في يوسج الجامع الكبير جواهر الفتاوى  
من البيوع ومثني في شرح المجمع الملكي في باب الاختلاف في الشهادة على  
قوله ابى يوسف لكن في التنوير لم يشترط هذا لانه قال وبثبت رجوع المشتري  
على بائعه بالمثل اذا كان الاستحقاق بالبينة **قول** ذكر في التنوير في كتاب الكفالة  
ولا يوجب حضرا من الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالمثل  
وحقه في الكفر وغيره وعليه السراج بقوله لانه بمجرد الاستحقاق لا ينقض  
الباع على ظاهر الرواية ما لم يقض له بالمثل على البائع ٥١ فظاهر المتن والفرع  
اعتماد قوله ابى يوسف لانه ظاهر الرواية فاعمل **طلب** فيما اذا اشترى زيد  
من عمر وبغلة بد مستحق بتم معلوم فاستحقها مستحق في بلدة اخرى يدعى  
النتاج وحكم له بها ورجع بطلب المثل من بائعه فاراد ان يبرهن انما نتجت  
عنده او عند بائع البائع والمشتري غائب وكذا البغلة فعمل يشترط حضرة  
المشتري لقبول هذه البينة حتى يبطل الحكم السابق ام لا وهل يشترط حضرة  
البغلة ايضا **الجواب** يقتضي ما افق به الخبر الرملي في تناواه موافقا لما في الهادية  
عدم اشتراط حضور المشتري قال في الهادية وهذا القول اظهر واكثر ومقتضى  
ما في البرازية عدم القبول بلا حضور المشتري قال وهو الاظهر والاشبه وما  
في الخلاصة يقتضي اشتراط حضرة البغلة ذكر في دعوى الذخيرة اذا استحق

المبيع

المبيع من يد المشتري بالملك المطلق ورجع المشتري على بائعه بالمثل فاقام البائع بينه  
النتاج وان القضا والمشتري ورجع باطلا وليس لك الرجوع بالمثل على هل يقبل  
هذه البينة بينة المشتري اختلف المتأخر فيه ومحمد يشترط حضرة واختار رخص  
الامة السرخسي ان لا يشترط حضرة وهكذا افق بغير غانة وذكر في المحيط قبل  
على قياس قوله محمد وابى يوسف الاخر يشترط حضرة المشتري لقبول هذه  
البينة وعلى قياس قوله ابى حنيفة وابى يوسف الاول لا يشترط وهذا القول  
اظهر واشبهه بلخصات الهادية من الفصل الثالث فمن يصلح حضرا لغيره ومن لا يصلح  
**اراد** المشتري ان يرجع على بائعه بهذا الاستحقاق فبرهن البائع عليه ان كان  
نتج عنده وان الاستحقاق كان باطلا والمشتري غائب ففقد محمد وهو اختيار رخص  
الاسلام يقبل لان الرجوع بالمثل امر يخص المشتري فاكتفى بحضوره واختار  
صاحب النظرية والطحا بادي وهو قياس قوله الاماميين وهو الاظهر والاشبه  
عدم القبول بلا حضور المشتري بزازية من الدعوى من نوع فمن يشترط حضرة  
**قول** تنفي نقل الذخيرة والمحيط عن محمد على اشتراط حضرة المشتري قالهما  
نقل البرازية قالهما هراة انقلب الامر على البرازي فنسب ما قاله محمد الى ابى  
حنيفة وابى يوسف وما قالاه اليه وقال ان قولها هو الاظهر والاشبه كما  
قاله في المحيط فانعكس المراد لانكاس نقل الخلاف وقد نقل الخلاف في جامع  
العصرين ومن راعى العيين كما نقله في الهادية من الذخيرة والمحيط مع التصريح بان  
الاظهر والاشبه قوله الاماميين ابى حنيفة وابى يوسف وهو الاكثف بحضرة  
المشتري فكان هو الاحوط ولذا افق به الخبر الرملي وصرح في البحر والكتاب  
الدعوى بان الاصح والاسبغ مع ظهور وجهه وهو ما مر من ان الرجوع بالمثل امر  
يخص المشتري فاكثق بحضوره وهو الارفق بالناس ايضا هذا ما ظهر في والله  
ثمالي اعلم **سئل** في رجل اشترى ملامعة من آخر شرعا بتم معلوم  
ودفعه للبائع وسلم الرجل منه فترك على الرجل زيد وادعى انه دفعه الرجل لزيد يد  
انبات بالبينة ولا قضاء ويريد الرجل الرجوع بالمثل على البائع فهل ليس له ذلك  
**الجواب** نعم قال في التنوير وبثبت رجوع المشتري على بائعه بالمثل اذا كان الاستحقاق  
بالبينة اما اذا كان باعرا المشتري او بكونه فلا **قول** نقل في نور العيين جيلة للرجوع  
على البائع وهي ان المشتري لو اخذ العيين من المشتري بلا حكم فملكه واراد  
المشتري ان يرجع على بائعه بمثله فالوجه ان يدعى على المشتري انك قبضت على  
بلا حكم وكان ملكي وفدهلك في يدك فادعى قيمته فبرهن انه دفعه المشتري

**طلب**  
اذا دفع المشتري بالبينة  
ليس للرجوع على بائعه  
بالمثل

**طلب**  
في جيلة رجوع المشتري على  
البائع بالمثل لو دفع البينة  
للمشتري بلا حكم



على بايع بئنه وظاهر تقيده بالهلاك ان عند عدمه له ان يدعى العيب ويسترد  
 من الاخذ اذا اجزعت البرهان وكان هذا انما يظهر اذا لم يقر المشتري بانها للاخذ  
 قلوا فلو اتسع دعواه عليه لثنا قضا ولا يثبت له الرجوع على بايعه لثنا اخره  
 على نفسه ونقل في نو العيب ايضا المشتري دارا فاستحق باقرار المشتري  
 او كثره لا يرجع بئنه على بايعه فلو برهن المشتري ان الدار ملك المستحق ليرجع  
 بئنه لا يقبل لثنا قضا لانه لما قدم على الشراء فقد قرأه ملك البايع فاذا ادعى  
 لغيره كان ثنا قضا يمنع دعوى الملك ولانه اثبات ما هو ثابت باقراره فلما اعالو  
 برهنه على اقرار البايع انه المستحق يقبل لعدم تناقض وانما ثبات ما ليس بثابت اذ لو  
 اقر به لزمه اذ فيه ايضا ادعى المستحق على المشتري واخذه بلا حكم فقال المشتري به  
 اخذه المستحق مني بلا حكم فاذن له الى فذوق البايع منه اليه ثم برهن البايع على  
 المستحق انه له مع غيبة المشتري مع الانسحاب البيع بينه وبين المشتري  
 بقرائنها فيبني على ملك البايع ولم يصح الاستحقاق اذ ربيعة خرج هذا  
 الباب هناك فراجع **مسألة** في رجل اشترى من آخر فسا معلومة بئنه معلوم  
 فقام عمر والحاج يدعيها على الرجل بالنساج ويريد المشتري اقامة البيعة  
 على عمر والمدعي انها نتاج نرس ما يده فقبل ترشح بينه المشتري انها نتاج  
 فرس بايعه على عمر والحاج او لا **الجواب** نعم ترشح وان برهن خارج وذوق  
 على النتاج فذوق البايع وهو الصحيح خلافا لبعضه بان شرح المثنى  
 من باب دعوى الرجلين واخفى به ذلك الشيخ خبر الدين هنا قال لا وفي دعوى  
 النتاج من المتداعين بينه ذوق البايع بالقبول للحكم بها وفي باب  
 الدعوى من فئا وما ايضا البيعة في النتاج لذوق البايع وبرهان المشتري على  
 نتاج بايعه كبرهان بايعه **مسألة** فيما اذا اشترى زبده حصه من طاحونة وكانت  
 في يده مدة ثم استحق عمر حصه في البيع وطلب من المشتري غلة  
 الحصه المستحقة في المرة الزبورية فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم قال في جزير  
 الفتاوى من الباب الخامس من البيع اشترى طاحونة وكانت في يده مدة  
 ثم استحق سجنى فليس له ان يطالب المشتري بغلة الطاحونة لانه ليس من اجرة  
 البيع بل من كسبه وفعله **مسألة** لا يقال يبنى وجوب الاجرة عن تلك المدة اذا  
 كانت الطاحونة معدة للاستقلال بناء على ما افتي به المتأخرين من وجوب اجرة  
 المثل في عصب مفا الوقف او اليتيم او المعد للاستقلال لانا نقول قبله واذن  
 في المعد للاستقلال بما اذا لم يسكنه بنا ويل عقد او ملك كما قد ضاه في رايل

استحق الدار باقرار المشتري  
 ليس له ان يبرهنه على  
 ان الدار ملك المستحق

دفع المستحق بلا حكم ثم اخذ  
 الحكم من البايع فبالبايع  
 ان يبرهنه على المستحق  
 ان له كسبه فليبي

ترشح بينه المشتري على النتاج  
 عند بايعه

اذا استحق الطاحونة  
 فليس للمشتري طلب  
 غلته من المشتري

اذا سلكه المعد للاستقلال  
 بنا ويل عند او ملك  
 لا يلزمه اجرة

**مسألة**  
 اذا اشترى الكرم بوضع  
 غلته ما تنفع المشتري  
 في حمارته

الباب الثاني من الوقف وهذا المقادير المذكور موجود فثبته **مسألة** في جماعة  
 اشترى كرم عنب ونصر فوا بقلته عدة سنين ثم ظهر مستحقا للرجلين اشتاه  
 بالبيعة الشرعية لدى القاضي وحكم بها به وطلبا الغلة التي نصرت بها الجماعة فقبل بوضع  
 من الغلة مقدار ما انفق الجماعة على الكرم وما فضل من ذلك ياخذ المستحق المذكور  
**الجواب** نعم قال في جامع الفتاوى بوضع من الغلة مقدار ما انفق في حمار الكرم من قطع  
 الكرم واصلاح السواقي وبناء المحطات وبرصه وما فضل من ذلك ياخذ المستحق  
 من المشتري اذ وعنده افني الشيخ خبر الدين في فئا واه وايضا ابو اسود افندي  
 منى السلطنة نقله عن الترمذي كما في صومر المسائل من الاستحقاق ونقله الانقري  
 في فئا واه **مسألة** ويلظر الفرق بينه وبين ما مر في الاستحقاق نحو الدار حيث  
 لا يرجع الا بيقعة ما يمكن تسليمه من البناء دون ما انفق كما قد ضاه وكذا الاجماع  
 بما افقده على الدابة او العبد كما مر ايضا ولم يظهر في وجهه فليست على ما رايته ذكرت  
 فيها علقته على الدار المتأران هذا ليس رجوعا على المستحق من كل وجه بل هو  
 اقتطاع من الغلة التي استقلها وهو بعد فيه للميت مجال والله اعلم بحقيقة الحال  
**مسألة** فيما اذا اشترى زبده من عمر وبستانا مع امره وحق شره المعلوم من الماء وبين  
 معلوم وبعد ما تسلم منه وزرع اشترى الشرب لجهة وقف بواخذه المستحق  
 بالوجه الشرعي فهل يرجع بنقصان الشرب **الجواب** نعم رجل اشترى ايضا بشرها  
 فاستحق الشرب قبل القبض قال محمد بن المشتري ان شاء اخذ الارض بجميع  
 الثمن وان شاء ترك وكذا المسيل واذا اشترى الشرب بعد ما قبض المشتري  
 الارض واحد منها بقاءا وغرسا وزرعا فانه المشتري يرجع بنقصان الشرب  
 والمسيل خاينه من فصل الاستحقاق **مسألة** في رجلين اشترى من آخر جميع  
 غراس بستان معلوم فاقم بالوجه الشرعي في ارض وقف فبئنه معلوم من  
 الدراع دفعا للبايع وقبضا المبيع ثم بعد ذلك اشترى بعض المبيع فقبل  
 يكون المشتري بالبايع ان شاء ردا ما بقى ورجع بجميع الثمن وان شاء  
 اسكنا ما بقى ورجع على البايع بئنه المستحق **الجواب** حيث كان بعد القبض وهو في  
 غير المشتري كما ذكر والمثله في التنوير من باب خيار العيب **مسألة** في امرأة اشترت  
 من آخر دارا معلومة بئنه معلوم ثم بعد ما تسلمتها هذا اشترى بعضا بطريق  
 شرعي فهل تخير في الباقي ان شاء رعت بخصته من الثمن وان شاء ردت  
**الجواب** نعم قال في الدر المختار من خيار العيب اشترى بعض المبيع فان قبل القبض  
 خير في الكل لتعزى الصفقة وان بعده خبر في القيمي لا في غيره لان تعيين

تخير

**مسألة**  
 اذا اشترى بستانا  
 بعد القبض من المشتري  
 بالنقصان

**مسألة**  
 اذا اشترى بعض المبيع  
 القيمي من المشتري

**مسألة**  
 اشترى بعض الدار بعد  
 القبض من المشتري  
 بالخيار



القبلي عيب لا يظلي ١٥ وفي العادة من الخامس عشر ولو ضمن الكل ثم استحق  
بعضه فانه البيع في مقدار المستحق بالكل ثم ينظر ان كان العقود عليه شيئا واحدا مما  
في تبعية ضرر كالدار والارض والعبد وغيرها فالمستحق بالخيار في الباقي ان  
شأه رضى بخصمه من الثمن وان شأه رداه وفي نوادر صاحب المحيط بسبل بيع  
الغفلة عن اشترى ارضا فيها اشجار حتى دخلت فيها من غير ذكر ثم استحققت  
الاشجار هل لها حصص كما من الثمن قال لا كما في ثوب الغلام والجارية وبردة الجار  
فانها تدخل شيئا وما يدخل بطريق التبعية لاحصته من الثمن الى ان قال وهذا  
اذ لم يذكر البناء والاشجار في البيع حتى دخلت تبعا وتماحه في العادة **سئل** فيما  
اذا مات رجل عن ورثة بالغني وخلف حصته في دار فاشترت الورثة حصته  
معلومة من الدار من عند وصدة الورثة ان بقية الدار لفلان وفلانة ثم ظهر  
ان مورثهم المزبور اشترى بقية الدار من فلان وفلانة في حال صحته ثم لم يعلموا  
اذ ذلك بشرا والدم فخل يكون التناقض في محل الحقاء معناه لا يمنع صحة الدعوى  
**الجواب** نعم التناقض فيها طريق الحقاء لا يمنع صحة الدعوى **اشترى دار** الالة الصغير  
نفسه ويشهد على ذلك وكبر الابن ولم يعلم بما صنع الاب ثم ان الاب باع تلك الدار  
من رجل وسلمها اليه ثم ان الابن اشتراها من الدار من المشتري ثم علم بما صنع الاب في  
الدار على المشتري فقال المشتري في الدفع انك متناقض لان الاستحجار امتزاجا بين  
الدار ليست ملكك **هذه** المسئلة صارت واقعة الفتوى وقد اختلفت اجوبة  
المفتين فيها والصحيح ان هذا لا يصلح دفعا وان ثبت التناقض الا ان هذا تناقض  
فيها طريق الحقاء والتناقض في مثله لا يمنع صحة الدعوى عطا الله افندي عن  
الشيخ **الديوبند** بعد قضاء الدين لو برهن على ابرك الدارين والمختلعة بعد اداء  
بدل الخاق لو برهن على اطلاق الزوج قبل الخلق بقبول الجامع في الكلى خفاء الحال  
وكذا الورثة اذا قاموا مع الموصى له في الحال ثم ادعوا رجوع الموصى به لانفراد  
الموصى بالرجوع **سئل** فيما اذا اشترى زيد حمارا من عمر ولم يعلم دفعه  
لبايع وتسلم الحمار منه فاستحق كبر الملك المطلق وحكم له به فطلب زيدا من عمر  
عنه فادعى انما اشترى الحمار من خالد وابنته وخالدا دعى شراؤه من بشر  
وابنته وبشر من رجل آخر وابنت الرجل نتاج حمارته كل ذلك لدى حكم عمر  
حكم على زيد بانه ليس له الرجوع على المدعي عليه بالثمن حيث ثبت الرجل انه  
نتاج حمارته وكتب له بذلك حجة شرعية فيخل يعمل بغيره بعد ثبوت شرا  
والله وبطل الحكم السابق بالاستحفاي **الجواب** نعم كما صرح بذلك في الدرر فغيره

١٦  
اذا اشترى ما يدخل في البيع  
تبعه كالأشجار في الارض  
فلا حصة له من الثمن

١٧  
التناقض في محل الحقاء معناه

١٨  
اذا ثبت التناقض بطل  
الاستحفاي

قسمت الدارين اثنين فبني احدهما ثم استحققت حصته لا يرجع عليه بقية  
البناء لان كلاهما يجبر على القسمة بخلاف الدارين فانها ان اقتسماها وبني احدهما  
في نصيبه ثم استحققت فانه يرجع على من سلكه بنصف قيمة البناء لانه ينزله  
البيع كذا في الايضاح والبسوط يعني على الهداية من فضل من كتاب الشفعة  
**باب** فيما اذا اسلم زيد مبلغا معلوما من الدراهم على  
نصف قطار من السمك البشري سلما صحيحا شرعيا مستوفيا جميع شرائط  
الشرعية الى اجل معلوم وكفل عمر لجميع المسلمين فيه كل من كبر وفالده على التعاقب  
ثم كفل كل من الكفيلين عن صاحب ما مره ثم حل الاجل وغاب بكر والزمن زيد قال  
بجميع السمك واخذ منه بطريق الكفالة ثم حضر بكر ويريد خالده الرجوع عليه بنصف السمك  
فهل له ذلك **الجواب** نعم الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه لا يبيع الخ ما ذكره الحانوتي  
في فتاواه وكذا العلاني على التنوير والخير الرطبي **باب** السلم ومصلحة الكفالة  
بالتعاقب مصرح بان التنوير به **باب** كفالة الرجل **سئل** في السلم في الزناج  
المكسور **قال** في الخلاصة واخير في السلم في الاواني المتخذة من الزناج ويجوز  
في المكسورة وزنا والذي لا يتفاوت اصلا كالطابق والمكاحل عدد اواني الاواني  
المتخذة من الخنز ان بين هذا وبينه معلوما عند الناس يجوز ان **سئل** في  
الجزازية والجزر وفي الصفري عن الاصل واخير في السلم في الزناج الا ان يكون  
مكسورة وزنا معلوما فيجزر وكذلك جوهر الزناج فانه موزون معلوم على  
وجه لا يتفاوت فيه فاما الاواني المتخذة من الزناج فهي عديدة متفاوتة فلا  
يجوز السلم فيها لانه لا يذكر العدد ولا يذكر الوزن **قال** الحسن الابن السرخسي الا ان  
يكون بينا معروفا يعلم انه لا يتفاوت في المالبية كالمكاحل والطباقات فان احاد ذلك  
لا يختلف عندها هل هذه الصنفه فيجزر السلم فيه بذكر العدد وفي الفتاوى  
ويجزر السلم في الكيزان والقيارورات وكذا في الكيزان الخنزفية اذا بينت  
لا تتفاوت احادها **سئل** فيما اذا اشترى في السلم في النعم **الجواب** مصرح في منع  
الفتاوى نقلها عن جامع الفتاوى بانه لا يبيع السلم في الدبس وان اجعت  
شرائطه قال لانه ليس من ذوات الامثال لان النار عملت فيه فلا يجب الذمة  
وليس على المسلم اليه الا اداء راس المال ذلك المسلم عليه فتاوى والخيرية  
**اقول** يعني ان النعم كذلك لان النار عملت فيه فكان قيمتها لا مثليا به مصرح  
في الهدى المختار في آخر باب السلم حيث **قال** قلت **سئل** في النصف  
ان الرب والقطر والنعم والنعم والاجر والصابون والفصفر والسرفين والمبلد

١٩٧  
اقتسما دارا بيني احدهما  
ثم استحققت حصته  
لا يرجع بقية البناء  
ولو قسمها  
بما  
يبيع السلم  
تصح الكفالة بالمسلم فيه

٢٠  
لا يجوز السلم في اواني الزناج  
الا ان يكون مكسورة  
او لا تتفاوت

٢١  
لا يجوز السلم في النعم  
والدبس







الكتب يرد ذلك ولم ينقل هذه العبارة احد غيره واذا دار الامر بين ان ينقل  
 بما قاله الحصري وحده او بما قاله القذوري وكل الاصحاب فليفتحه بما قاله  
 الحصري وبقيّة الاصحاب ولا يفتق بما قاله الحصري ولا يجوز ان يعمل به **٥١**  
**اقول** وذكر صاحب البحر في كتاب الكفالة ان قوله الهبة لو كفل بالمال الحال موجب الى  
 شهرين اجل على الاصيل ايضا محمول على غير القرض لما في الترخاينة واذا كفل بالقرض  
 مؤجلا الى اجل سمي فالكفالة جائزة والمال على الكفيل الى الاجل المسمى وعلى الاصيل  
 حال وعزاه الى الاخيرة ثم عزاه الى التناحية لو كفل بالقرض فخرج عن الكفيل حاز  
 ولا يتاخر عن الاصيل رجلا لغة ما صرح به في تلخيص الجامع من انه شامل للقرض  
 وان هذا هو الجليل في تأجيل القرض والطر سوسى في النفع الوسايل كلام فيه فراجع  
**٥٢** ما في البحر وذكر في علقته عليه ان بعض الفضلاء نقل عن الفتاوى الهندية  
 تفصيله فقال واذا كان لرجل على رجل الف درهم حاله من ثمن مبيع فكفل به رجل الى  
 سنة فهذا على وجهه ان اضاف الكفيل الاجل الى نفسه بان قال اجنبي ثبت  
 الاجل في حق الكفيل وحده واذا لم يصفه الاجل الى نفسه بل ذكر مطلقا ورضي  
 به الطالب ثبت الاجل في حق الكفيل والاصيل جميعا **٥٣** فتأمل لعلك تحظى  
 بالتوفيق والحاصل ان النزاع في تأجيل القرض عن الكفيل وانما النزاع في تأجيله  
 عن الاصيل ايضا والمذكور في نفع الوسايل عن عامة الكتب كشرح القذوري  
 على مختصر الكرخي وشرح التكملة والمحيط وخراتة الاكمل وغيرها لا يتناول على  
 الاصيل لانه رجب عليه بالاستقراض والقرض لا يقبل الاجل وما وجب على الكفيل  
 ليس بقرض لانه رجب بسبب الكفالة وهي ليست باستقراض وانهم  
 من هذا التحليل ان غير القرض يتاجل عنهما وعليه يحمل ما في الهبة كما قدمناه  
 على البحر على التفصيل المذكور في الهندية حتى لا يتخلى في كلامهم لكن سبق الخلف  
 بين ما في عامة الكتب وبين ما في التحرير للحصري الذي هو شرح تلخيص الجامع  
 اكبر فيقدم ما في اكثر الكتب عليه وله اخفى به قاري الهبة ومن المؤلف  
 وشاركه في ترجيحه صاحب البحر في كتاب الكفالة في الغامض مسمى عليه او لا  
 والله تعالى اعلم **٥٤** **راي** المؤلف كتب في عمل آخر ولو كان  
 المال حال لا كفل به انسان مؤجلا باس من الكفول عنه فان يجوز ويكون تأجيلا في  
 حقها في ظاهر الرواية وفي رواية ابن سماعة عن محمد ان حال على الاصيل مؤجل  
 في حق الكفيل كذا في كفالة تحفة الفقهاء وكذا في الهبة ومخطط السرخسي فان  
 كفل ولم يذكر الاجل يجب على الكفيل كما وجب على الاصيل حالالا ومؤجلا مسمى

**٥٥** من مجموعة الانقروية قلت **حيث** كان في ظاهر الرواية تأجيلا في حقها مكلف  
 بعدك عند لم يصرح احد من يعقد على تصحيحه بان الفتوى على قوله محمد وذكر في المتن  
 ان الاستحسان كما نقله الانقروية في هاشم مجموعة في بحث الطرسوسي فيه ما فيه **٥٦**  
**الحق** كلام الطرسوسي في القرض وليس فيما نقله هنا عن ظاهر الرواية تصريح  
 بذلك فيحمل على غير القرض كما قال في البحر توفيقا فليتنا مل **سئل** فيما اذا استدان  
 زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم الى اجل معلوم بمراجعة شريعية ثم قضى  
 زيد الدين قبل حلول اجله فهل لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينها الا بقدر ما مضى  
 من الايام **الجواب** نعم وهو جواب المتأخرين كذا في شرح التنوير وبمثلها اخفى مفتي  
 الروم ابو السعود اخذ في قضى المديون الدين المؤجل قبل حلوله ومما  
 نقل بموته فاخذ من تركته لا يؤخذ من المراجعة التي جرت بينها الا بقدر ما مضى  
 من الايام وهو جواب المتأخرين فنية وبما اخفى الرحوم ابو السعود اخذ في  
 مفتي الرثم رعله بالرفق للجائعين علاني على التنوير من مسائل مشي **سئل** فيما  
 اذا كان لزيد بذة عمرو مبلغ معلوم فراجع عليه الى سنة ثم بعد ذلك بعثت  
 بوماعات عمرو والمديون فحل الدين ودفعه الورثة لزيد فهل يؤخذ من المراجعة  
 شيء او لا **الجواب** المتأخرين ان لا يؤخذ من المراجعة التي جرت المبانية **بفتح**  
 عليها بينها الا بقدر ما مضى من الايام قيل للعلامة نجم الدين انفق به قال نعم كذا في  
 الانقروية والتنوير رافق به علامة الروم مولانا ابو السعود وفي هذه الصورة  
 بعد اداء الدين من المراجعة اذا طفت الورثة ان المراجعة تلزم فراجعوا عليها  
 عدة سني بناء على ان المراجعة تلزمهم حتى اجتمع عليهم حال فحل يلزمهم ذلك الحال  
 او لا **الجواب** حيث ظنوا ان المراجعة تلزمهم وانما دين باق في تركه مورثهم ثم بان  
 خلافه فلا يلزمهم ما راجوا به في مقابلة المراجعة التي لا تلزمهم على حوله المتأخرين لان  
 المراجعة بناء على قيام دين المراجعة السابقة التي على مورثهم ولم يوجد وهذا في الزايد  
 قدر ما مضى وهذه المسئلة نظير ما في القنية قال برز برك خواجه زاده كان  
 يطالب الكفيل بالدين بعد اخذه من الاصيل ويسميه بالمراجعة حتى اجتمع عليه  
 سبعون دينار ثم تبين انه قد اخذه فلا شيء له لان المبانية بناء على قيام الدين  
 ولم يكن **٥٧** هذا ما ظهر لنا والله الموفق **سئل** في مسلم اقترض من ذي  
 قدر معلوما من الحنطة والسمير وسلم منه في سنة كذا او مضت مدة  
 والآن يريد المسلم دفع ثمن ذلك على سعره يوم القرض للذي بذل وجبه  
 شرعي والمثل موجود فهل يلزمه رد مثل القرض المذكور ولا يجبر صاحب

**طلب**  
 اذا قضى الدين قبل حلول الاجل  
 لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر  
 ما مضى من الايام

**طلب**  
 لا يؤخذ من المراجعة الا بقدر  
 ما مضى من الايام

**طلب**  
 المراجعة على اذن الدين  
 لا تلزمهم

**طلب**  
 عليه رد مثل القرض ولا يجبر  
 المقرض على قبول  
 الثمن



إذا انقطع للثمن جبر القرض  
على الناظر

القرض على أخذ الثمن **باب** ثم وفي يبيع الأعلى رجل استقرض من آخر شيئاً  
من الكلي أو الموزني فأنقطع عنه أيدي الناس قال يجرى القرض على التأخير  
حتى يدرك الحديث عند أي حنيفة لأنه الانقطاع عن أيدي الناس يجري  
بجرى الهلاك ومنه ذهب إلى حنيفة أنه الحق لا ينقطع عن العيني بهلاك  
العيني فإذا بقي الحق في العيني ولو جرد العيني مدة معلومة يجزى على التأخير  
إلى وقت الادراك ليصل إليه عيني حقه وفي مواد رتب سماعة عن أبي  
يوسف في رجل استقرض من آخر شيئاً من الفواكه كيلاً أو وزناً فلم يقبض  
القرض حتى انقطع فهذا لا يشبه القلوبى إذا كسدت لأن هذا مما يوجد  
فيجبر صاحبه على تأخيره إلى أن يجيء إلا أن يتراضيا على القيمة ذخيرة  
ملخص من الفصل التاسع في القرض **باب** فيما إذا كان وعمره ركبته في لاف  
معلومات مناصرة فيدري زيد الأراضى قوماً وشعباً من عنده بأذن شركه  
واسره ليرجع على شركه بنصف ذلك والآن يزعم زيد أنه الرجوع على  
شركه وعمره بمثل البذر يوم بزره فهل ليس لزيد الأصل في نفسه وشعبه **باب** نعم  
قال في البرازية فان قال للمعامل أزرع في أرضي ببذر كذا على أن الخارج يبتاع  
نصفاً من المزارعة جائزة والخارج على ما شرطاً ويكون البذر قرضاً  
للمزارع على رب الأرض ومثله في كثير من كتب الفتاوى كذا في الخبرية  
من المزارعة وخارجها أيضاً إذا وجد الأذن بالزراعة مشروطاً بصير الآخر  
مستقرضاً فتوصل الشركة **باب** **سئل** في رجل استقرض من آخر مبلغاً من  
الدراهم وتعرف به ثم غلا سعرها فهل عليه رد مثلها **باب** نعم ولا ينظر  
إلى غلا الدراهم ورضها كما صرح به في المنع في فصل القرض مستقداً من  
مجمع الفتاوى **سئل** في ثلاثة أنفاً استقرضوا من رجل مبلغاً معلوماً من  
الدراهم سوية وسلموه منه ولم يكفل كل منهم الآخر في ذلك وبربر الرجل  
مطالبة أحدهم بجميع المبلغ المزبور فهل والحالة هذه ليس له مطالبته  
بشيء زائد عن حصته **باب** نعم مشرورون رجلاً جاؤا واستقرضوا من  
رجل وامرؤه أن يدفع الدراهم إلى واحد منهم فدفع ليس له أن يطلب  
منه إلا حصته وحصل بهما رواية مسئلة أخرى أن التوكيل بقبض القرض  
يصح وإن لم يبيع التوكيل بالاستقراض بجر قبييل **باب** الربا **سئل** فيما إذا  
كان لزيد وابنة الصغرى ممتعة معلومة نزهتها عندهم وبدين المتدانة  
منه وأمر زوجته بقبضه منه وصرفه عليه فهل يكون كل من الرهن والأمر

**طلب**  
قال للعا المزارع في أرضي  
ببذر كذا على أن الخارج يبتاع  
نصفاً من صبح والبذر  
قرض

**طلب**  
استقرض درهم ثم غلا  
سعرها فطلب رد  
مثلها

**طلب**  
التوكيل بقبض القرض صحيح

بقبض الدين صحيحاً حيث كان الرهن مقبوضاً **باب** نعم التوكيل بقبض القرض صحيح  
كما صرح به الأئمة في عن وكالة الغنية وكذا يبيع الرهن المذكور كما صرحوا به  
والله سبحانه أعلم **باب** **سئل** فيما إذا اشترى زيد من عمر وبنات  
معلومة بثمن معلوم من الدراهم معاملة البلد التي وقع فيها عقد البيع وتسلم  
زيد البيع ولم يدفع الدراهم حتى تغيرت وتقص قيمتها إلا أنها راجحة في التجارة  
فهل على المشتري رد مثلها **باب** حيث نقص قيمتها قبل نقد الثمن وهي  
راجحة في التجارات فعلى زيد المشتري رد مثلها للمروءة والبائع كما في الجوهرة  
وقاضي خان والخلاصة والبرازية اشترى **سئل** بدراهم نقد البلد  
فلم يقبضه حتى تغير الثمن إن كان لا تدرج في السوق فسد البيع وإن كان تدرج  
لكن انتقص لا ينتقص البيع وليس للبائع إلا ذلك خلاصة وبرازية ولو  
اشترى شيئاً بدراهم بنقد البلد ولم يقبض حتى تغيرت فإن كانت لا تدرج  
في التجارات فسد البيع وهو بمنزلة ما لو اشترى شيئاً بالفلوس المأسدة  
الراجحة فكسدت قبل القبض وقد مر هذا وإن كانت الدراهم بعد التغير تدرج  
إلا أنه انتقصت قيمتها لا يفسد البيع ولم يكن له إلا ذلك وعن أبي يوسف  
له أن يفسخ في نقصان القيمة أيضاً وإن انقطعت تلك الدراهم اليوم كان  
عليه قيمة تلك الدراهم قبل الانقطاع عند محمد وعليه الفتوى فإنه من فضل  
قبض الثمن قيد بالكسادة لا إذا غلّت أو رخصت كان عليه رد المثل  
بالانتفاضة كذا في النهاية جوهرة من الصنف وللعلامة الشيخ محمد الترمذى  
صاحب التنوير رسالة في هذا الخصوص فراجعها إن رمتها **باب** وقد  
كنت أيضاً جمعت في هذه المسائل رسالة سميتها تنبيه الرقود على مسائل  
النقد وكلفت فيها رسالة التمرناشي السمتة بذلك المجهود وزدت  
عليها أشياء تنشرها عبد الوود ودكيد بها الجاهل المسود **باب** وحال  
ما حررت **سئل** فيما إذا اشترى الدراهم ما إن لا تدرج وأما أن تنقطع وأما  
أن تزيد قيمتها وأما أن تنقص فإن كانت كاسدة لا تدرج بفسد البيع  
وإن انقطعت بأن لا توجد في السرى ولو وجدت في يد الصيارفة  
أو في البيوت فقبل بفسد البيع أيضاً وقبل يجب قيمتها في آخر يوم الانقطاع  
وهو الختار وإن رخصت أو غلّت فقبل ليس للبائع غيرها أي يجب على  
المشتري رد المثل وقبل يجب قيمتها يوم البيع أو يوم القبض في صورة  
القرض وعليه الفتوى وهذا كله في الدراهم التي غلب غشها والفكر

**طلب**  
اشترى بفضائع بمعاملة البلد  
ولم يدفع حتى نقص ثمنها

**طلب**  
تغير برهم في مسئلة  
غلا الدراهم ورضها



وبهم منه ان الدراهم الخالصة والمطلوبة الفنى ليس حكم كذلك والذي يظهر ان  
 اذا غلبت او رخصت لا يفسد البيع قطعا ولا يجب الارجاء المثل الذي وقع  
 عليه العقد وبقي نوعه كالذهب الفلاني والريال الفلاني اما اذا لم يكن  
 نوع من النقود الراجحة كما هو السابق في زماننا فهو مشكوك ولم ار من اوضح  
 ولا من تعرض له اصلا ووجه اشكاله ان المتعارف في زماننا ان الرجل  
 يشتري بالقرش فيقول بماية قرش مثلا ويريد بذلك بيات مقدار  
 لا يباع بنوعه لان القرش وكذا الريال والذهب كل منها انواع مختلفة في  
 المالية فنوع منها بقرش ونوع بقرشين ونوع بالكثير اقل والقرش  
 في العرف اسم لقطعة خاصة من الفضة المضروبة كانت تساوئ اربعين  
 مصرية ثم صارت الآن تساوئ سبعين مصرية وحيث اطلق القرش  
 الآن فالمراد منه اربعون مصرية واذا قل بماية قرش بدفع مساوي  
 نوعا من انواع النقود الراجحة المختلفة المالية سواء كانت من  
 الذهب او الفضة فالمراد بالقرش هي او ما يساويها من بقية انواع  
 هكذا في عرفنا شاع ولا يفهمون منها سوى بيان مقدار الثمن دون  
 نوعه ونقل في القنية في باب المتعارف بين التجار كالمشروط من  
 ثمن الى الفضل اكثر ما في انه جرت العادة في خوارزم انهم يشترون  
 سلعة بدينار ثم ينفقون ثلثي دينار محروية او ثلثي دينار وطشوج  
 يساوية قال يجرى على الواضحة ولا تكون الزيادة دينار عليهم ونقل  
 ايضا عن علماء الدين الترجاجي لو استقرت العادة في بلد انهم يعطون  
 كل خمسة اسداس مكان الدينار فالعقد ينصرف الى ما يتعارفونه وهذا  
 مؤيد لما عليه عرف زماننا ولكن قد تكرر في زماننا ورود الامر السلطاني  
 بتنقيص سعر بعض النقود الراجحة فاذا كان عقد البيع او القرش  
 وقع على نوع معين منها كالريال الفرجي مثلا فلا شبهة في ان الواجب  
 دفع مثل ما دفع عليه البيع او القرش واحاذا وقع العقد على القرش  
 التي لا يتعين منها نوع خاص كما ذكرنا فلا يمكن القول برد المثل لان المالية  
 انما تعلم حيث علم النوع وقد علمت ان انواع النقود متفاوتة في  
 المالية وكذا رخص الذي ورد الامر به متفاوت فبعضها رخص من  
 بعض واذا جعلنا الخيار للدفع كما كان الخيار لم قبل ورود الامر بحصول  
 البايع ضرر فريد فان البايع يختار ما رخصه اكثر فان ما كان من بعض

النوع

منه مما ليس

انواع النقود وقت البيع يساوي مائة قرش مثلا صار بعد الامر يساوي  
 تسعين ومنه ما يساوي خمسة وتسعين فيختار المشتري ما يساوي  
 تسعين وبحسبه عليه بماية كما كان وقت البيع فيحصل بذلك ضرر ولا  
 يقال ان الخيار وقت البيع كان للمشتري فيبقى له الآن لانا نقول قد  
 كان الخيار له حيث لا ضرر فيه على البايع فان وقت البيع لو دفع  
 له من اي نوع كان لا يتضرر ولو كان رخص الانواع الآن مضارا بلا  
 ضرر لجعلنا الخيار للمشتري ليدفع على السعر الواقع وقت العقد من  
 اي نوع كان كما كنا نخبره قبل الرخص وكذلك ما تفادى الرخص وصار  
 المشتري يطلب الانفع لنفسه والاضرر على البايع قلنا لا خيار اذا اضر  
 ولا ضرر في الاسلام **والعلم اجد نقلا** في خصوص مسئلتنا هذه  
 تكلمت مع ينبغي الذي هو اعلم اهل عصره وافقههم واورعهم فيما اعلم  
 فجزم بعدم التخيير وجع الى الافتاء بالصلح في مثل هذه الحادث مثلا  
 حتى نجد نقلا في المسئلة لانه قد علمت مما تقدمنا ان المنصوص عليه  
 هو مسئلة ما اذا غلب الفنى على الدراهم وكان الثمن بنوع خاص  
 من ادون ما اصطلح عليه اهل زماننا من العرف الحادث فينبغي ان  
 يفتى بالصلح على دفع المتوسط في الضرر دون الاعلى ودون الادنى هذا  
 خلاصة ما حررته في تلك الرسالة والله تعالى اعلم **قال** فيما اذا  
 اشترى زيدا قميصا معلوما من عمر وبنى معلوم في الذمة قدره ستمائة  
 قرش واربعون قرشا ثلاثمائة اربعة فضة صحيحة وربعة مصاري كل  
 قرش سبعة واربعون مصرية فضة معاملة البلد المعلومة وقت العقد  
 ثم رخصت المصاري وصارت كل ستمين منها بقرش صحيح ويريد البايع  
 مطالبة المشتري بجميع الثمن صحاح بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك  
**الجواب** نعم وله مثل الثمن الذي دفع عليه العقد حيث نقص قيمة المصاري  
 قبل نقد الثمن وهي راجحة في التجارات كما صرح بذلك في الجوهر والنزاهة  
 والخالصة وفي **فتاوى** العلامة السبكي في جواب سؤال ان غلبت المفلوس  
 التي وقع عقد الاجارة عليها او رخصت قبل القبض فعليه رد مثل ما دفع  
 عليه عقد الاجارة من المفلوس وان نودي عليها بالكساد رخصت مدة  
 من الاجارة فعليه قيمتها من الدراهم يوم العقد **قال** فيما اذا استدان  
 زيدا من عمر وبنى معلوما من المصاري المعلومة العيار على سبيل القرش

له مثل الثمن الذي دفع  
 عليه العقد

مطالبة  
 المشتري مصاري ثم رخصت  
 فعليه رد مثلها



لم يخصص المصارى ولم يقطع مثلها وقد صرف زيد مصارى القرض ويريد  
 رد مثلها فهل له ذلك **الجواب** الدين يقتضى بائنا لها **مسألة** فيما اذا كان لزيد  
 عند عمر وصباح معلوم من الدراهم على بضاعة باعها له بآذنه فاذا لم يرد  
 بان يصرف المبلغ المزبور برىالى معلومة فرض له بذلك كما اذا لم يرد ثم تصرف  
 عمر برىالى المزبورة بدون اذنه من زيد ويريد زيد مطالبة على رىالى  
 المزبورة والمثل موجود فهل له ذلك والتوكيل بالصرف جائز **الجواب** نعم وفي  
 متى العقد يرى من باب الوكالة ما يقع ويجوز التوكيل بالصرف والسلم فان كان  
 الوكيل صاحب قبل القبض بطل العقد ولا تعتبر سفارقة الموكل ام **مسألة** فيما  
 اذا باع وكيل شري عن همد المرفقة مرض الموت زوج سوار ذهب معلوم  
 من رجل اجبتى بئى معلوم من القروض الصحيحة وابرا بالوكالة عن موكله  
 ذمة المشتري المزبور من الثمن قبل قبضه ثم اختلف عن المجلس من غير قبض  
 وماتت الموكل بعد ايام من ورثة فهل البيع المزبور صرنا باطلا والابراء  
 غير جائز **الجواب** حيث الحال ما ذكر يكون البيع المذكور صرنا باطلا لانه يشترط  
 فيه التقاضى ولم يوجد ولا يجوز الابراء عن بدل المصروف قبل قبضه فان  
 فعل لم يصح به وانه قبول الآخر فان قبل انتقض الصرف والام يصح ولم  
 ينتقض لانه في معنى التسليم فلا يصح الابراء منها كما في البحر والنهر والسراج  
 الدهليج وغير ذلك من الاعتبار **مسألة** فيما اذا استدان زيد من عمر و  
 مبلغا معلوما من الدراهم الى الاجل معلوم وابعه عمر وخاتما مفضضا  
 بستة قروش مؤجلا الى الاجل المذكور ولم الخاتم والحال ان القبض لا يتلصق  
 منه الا بضرر ثم حل الاجل واخذ عمر ودينه من زيد ويطالب به بغير الخاتم  
 فهل ليس له ثمنه **الجواب** نعم ومن باع سيفا محلي بئى أكثر من قدر الحلية  
 جاز ومراوده اذا كان الثمن من جنس الحلية فتكون الحلية عتقا والزيادة  
 بالنصل والتمايل والجبن وان كان مثلها او اقل لا يجوز لانه ربا وان كان  
 بخلاف جنسها جاز وكيف كان ولا بد من قبض قدر الحلية قبل الافتراق  
 لانه صرف ولو اشتراه بعشرين درهما والحلية عشرة دراهم فقبض منها  
 عشرة فزى حصته الحلية وان لم يعينها حلا لتصرفه على الصحة وكذا اذا  
 قال خذها من ثمنها لان قصده الصحة وقد سارا بالاشياء احدها كقول  
 تعالى يخرج منها المزكوك والمزكوان وكذلك اذا اشتراه بعشرين عشرة  
 نقد وعشرة نسيئة فالنقد حصته الحلية لما تقدم فان اختلفت الاعد قبض

**مسألة**  
 التوكيل بالصرف جائز

**مسألة**  
 لا يجوز الابراء عن بدل  
 المصروف قبل قبضه

**مسألة**  
 في بيع خاتم مفضض  
 ونحوه الى اجل من غير  
 قبض قدر الحلية  
 حلال في المجلس

اما الحلية  
 والسيف

بطل

بطل البيع فيها ان كانت الحلية لا يتخلص الا بضرر كذبح في سقف وان كان  
 يتخلص بغير ضرر جاز في السيف وبطل في الحلية كالطوق في علق الجارية  
 وقس على هذا جميع امثاله شرح المختار في مسئلتنا باع الى اجل  
 معلوم ان لم فيه قبض والقبض لا يتخلص الا بضرر فالبيع باطل في القبض  
 والقبضة كما هو معلوم من العبارة وقد سافر في البيوع ما يدخل  
 في المبيع بطله كعلم الثوب والاشاش وتكلمنا عليه فراجع **مسألة**  
**كتاب الكفالة** **مسألة** في رجل امتدان من آخر مبلغا معلوما من الدراهم  
 وادخل ابنه المراهق الغير المحتلم في كفالة المبيع المذكور فهل تكون الكفالة  
 باطلة ولو اقرها بعد البلوغ فاقراه باطل **الجواب** نعم والمسئلة في العادة  
 وغيرها في من التوهم واهلها من هو اهل للتبرع قال شارح البلاء  
 فلا تنفذ من مجنون وصبي الخ وفي الذخيرة ولو كان له رجل قبل رجل  
 حال فادخل المطلب ابنه في كفالة ذلك المال وقد راقى ولم يبلغ الحلم كان  
 باطلا فلا يتوقف على اجازة الصغير اذا بلغ لانه لا يجز لها حال وقربها  
 فاذا بلغ واقرها بكفالة قبل البلوغ فاقراه باطل لانه اقر بكفالة باطلة الخ **مسألة**  
 فيما اذا اشترى زيد من عمر ودية بئى معلوم دفعه للبائع وتسلم البيع ثم  
 قال المالك تعرف هذا البائع فقال بكر نعم اعرفه وان ظهر انه سارها امسكه  
 لك وتخرج من حقه ثم ظهر ان الدابة مرتفعة عند رجل من قبل البائع  
 المذكور ورفع المشتري امره للقاضي وفسخ البيع بالوجه الشرعي فتاب  
 البائع فقام زيد يكلف بكر احضار البائع اوده فمضى له بدون وجه  
 شرعي متعللا بقول بكر المذكور اعرفه وانه بذلك يلزمه ما ذكره في البحر  
 ما ذكرنا لانه ذلك **الجواب** نعم لانه ليس من الفاظ الكفالة ولا يشعر بالكفالة  
**مسألة** في رجل رجا بتعريف رجل وسلم العيى رغب المشتري لا يجيب على  
 التعريف شيى هكذا ذكره وهو الصحيح وهو رواية الاصل وذكرنا في  
 سمرقند ان الضمان على المصروف والصحيح ظاهر الرواية وتام المسئلة في  
 الفتاوى الصغرى كذا في جواهر الفتاوى من غير الفتاوى تحت قول الثمن ولا  
 نصح الكفالة بجملة القول عنه **مسألة** وفي فتاوى الخاتون في همة سؤال  
 ملخصه فيما اذا شهد بان يحضر المال المتأخر على فلان وقال لا تعرضوا للمال الا  
 منى وجوابه للعلامة المقدسى بان هذا التعهد وعد بان يحضره ومثل هذا  
 ليس من الفاظ الكفالة وقوله بعد لا تعرضوا للمال الا منى يجعل المعنى المذكور وذكرنا

**مسألة**  
 كفاية المراهق باطلة

**مسألة**  
 مجرد قوله اعرفه لا يكون  
 كفالة



اما اذ نفع اوله للامور  
كفالة عالم يكن حلقا مثل  
ان يقول ان لم  
يؤده فانا  
ادفعه

لا تصح الكفالة الشريفة بدين  
مسترك سبها

للدايت اخذ دينه تركه  
الكفيل

يَهْلِكُ الْكَافِرُ بِالْمَقْصُودِ مَدَّةً  
فِيهَا بِهِ وَأَيَّامُهُ ذَايَ مُشْتِ  
وَلَمْ يَحْضُرْ حَسْبُ

وَمِنْكُمْ عِنْدِي كِفَالَةٌ

ان لفظ المعرفة لا يوجب الضمان فيقول اننا ضامن بعمره ١٠ **سئل** في رجل كفل  
زيدا لم يورثه قال لا لا دايمة ان لم يعطك زيد ورأيتك في الشام فاننا ضامن لما  
عليه من المال فهل تصح هذه الكفالة **الجواب** نعم الذي ذهب اليه مالك على فلان  
اننا دفعناه واسلمه اليك او قبضته سني لا يكون كفالة حالم يقل لفظا بل على  
المراد من كسفت او كفلت وهذا اذا ذكره من غير انما اذا قلنا معلقا بان قال  
ان لم يورثه فلان فاننا دفعناه اليك ونحوه يكون كفالة لما علم ان المواعيد بالكتاب  
صورا للتعلق بكونه لازمة بزيادة **سئل** فيما اذا كفل احد شركي الفدان دينارا  
مشتركا بيننا فهل لاتصح هذه الكفالة **الجواب** نعم لاتصح الكفالة للشريك بدية من شرك  
كما في كفالة الشؤير واكثر غيرهما **سئل** فيما اذا كفل زيد عمر عند بكر بدية شرعى  
لمستأجر من عمر وبكر وكفالة شرعية مقبولة من بكر بلان عمر وممحات الكفيل على  
ورثة وتركه قبل استيفاء بكر الدين من عمر ويريد بكر الرجوع بدية في تركه  
الكفيل بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك **الجواب** نعم قال في البزارية كفل عن  
بما عليه الى سنة يجب عليه مؤجلا وان كان على الاصيل حالا وان مات الكفيل  
يوثقه من تركه حالا ولا يرجع ورثة الكفيل على المكفول عنه قبل الوقت الذي  
وقته **سئل** في رجل كفل نفسه آخر فقاب المكفول وعلم مكانه وطلب الدين  
احضاره من الكفيل فهل يحمله الحاكم مدة ذهابه وايابه فان ذهب ولم يحضر  
حبسه **الجواب** نعم فان غاب المكفول وعلم مكانه امهله الحاكم مدة ذهابه وايابه  
فان مضت ولم يحضر حبسه وان غاب ولا يعلم مكانه لا يطلب به سائق وان غاب  
غيبه لا تدرى لا يطلب به لظهور حجه كما في النهر وغيره ونحوه ايضا وهل يلازمه  
ذكر السرحى انه بلازم كذا في التاخر خاتمة فان اختلفا فان كانت له خرجة  
معلومة الى موضع معلوم للتحريه فالتقوى للطالب ويؤسر الكفيل بالذهاب اليه  
والا فالكفيل فانه اقام الطالب بينة انه في موضع كذا ويؤسر بالذهاب اليه  
او رافق في تارك الهداية بانه اذا حضى وجهه فلان لا يلزمه الاحضاره ان قدر  
عليه وان حجب لا يلزمه الا ان يقول ان لم احضره فعلى ما عليه من الدين **سئل**  
فيما اذا كان لزيد مبلغ دين صحيح بدمه عمر وطالبه به فقال ابوه لا تضالني بك  
عندي وقبل زيد ذلك فهل يكون الاب كفيلا فيطالب به **الجواب** نعم لان عند  
اذا استهلك للدين يرد به الرجوب كما في الحاقية ونحوها وكذا اذا كفل  
رجل على ان لا لم يورث به فعنده له هذا المال لان عندنا اذا استعملت في الدين  
يراد به الرجوب ١٠ وعلمه ائتمني الخيبر السري بقوله نعم يكون كفيلا كما صرح

به في الترخاينة بقوله لفظه عندي للوديعة لكنه بقرينة الدين تكون كغالة  
 وإشارته الربط بقوله مطلقه يجعل على العرف وفي العرف إذا قرن بالدين  
 يكون ضمنا وصرح قاضي خان بأن عندنا استعملت بالدين يرد به الحرج  
 فإذا علم ذلك علم أن له مطالبة بالدين وحسبه والله أعلم **هـ** وأما ما فتح  
 به الشيخ الملقب من عدم اللزوم تبعالما في البحر فقد تعقبه صاحب النهر  
 فتاحل ولا تجل على أن قاضي خان مع أهل الترجيح ثم قال المؤلف  
 جوابا عن صورة دعوى قد اختلف أهل العلم ورحمهم الله تعالى في قرله  
 دينك عندي هل يكون كغيلة بذلك أم لا أجاب الملقب وصرح به في البحر  
 وافقني به أنه لا يكون كغيلة بذلك والذي صرح به في الثانية والترخاينة  
 والنهر وافقني به الخير الرطلي أنه يكون كغيلة بذلك فكان هو المعقد وبه  
 اذني مولانا محمد افندي الهادي مفتي دمشق الكام **سئل** فيما إذا امتد  
 زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم إلى أجل معلوم ورهن عنده على  
 ذلك فريدين معلومتين مسلمتين لعمرو وكفل بكر زيد بالمبلغ المزبور  
 عند عمر ثم حل الأجل وقضى الكفيل الدين لعمرو وطلب منه الرهن  
 فهل لا سبيل له على الرهن **الجواب** نعم كما في الترخاينة والآنقودي نقلنا  
 عنها وعن العتائبة وكذا في صور المسائل وعبارة الترخاينة ولو كان  
 بالدين رهن عند المطلب من المطلوب وقضى الكفيل الدين فلا سبيل  
 له على الرهن وكذا المبيع قبل القبض مكان الرهن وكذا الرهن ببعض  
 الورثة دين الميت الذي وجب في حياته **هـ** من الفصل السادس عشر  
 في الأمر بمقتضى الدين **سئل** فيما إذا قال زيد الذمي لعمرو والذمي بايع أخى  
 دكلما بايعته فعلى غنم وقبلوا ذلك لدى بيعة شرعية ثم باع أخاه المزبور  
 امتعة معلومة بمثل معلوم من الدراهم ويريد عمر ومطالبة زيد بالدين  
 المذكور بطريق الكفالة المزبورة بعد بثوت ما ذكر شرعا فهل له ذلك **الجواب**  
 نعم وتصح أيضا بقوله ما بايعت فلانا فعلى فإذا بايعه كان عليه ما يجب للمبايع  
 الأولى ولو باعه مرة بعد أخرى لا يلزم شيء في الثانية ذكره في المحرر  
 عن الأمام أيضا وفي نوادر أبي سفيان أنه يلزم كله إذا  
 في الفتح وفي المبسوط لو قال متى إذا داران بايعت لزمه الأول بخلاف  
 كلما وما الخ نهر ولو قال ما بايعته اليوم فباعه الحبيص اليوم  
 لزم الكفيل المالا لا جميعا وكذلك إذا قال كلما بايعته فباعه الحبيصة

المحمّد انه يكون كفضلا  
بقرله وبنك عزي

طال  
إذا قضى الكفيل الدين  
فلا يسيل لمعاليه

اذا قال كلما بايعت فلانا  
فعلى محنة كزومه







لظالمها الظالم **س** ولعمري انه تنبيه حسن وبه يندفع قوله ان الظالم يجب اعلاؤه لان ذلك لو قلنا يرجع الظالم على المكفيل اما على ما قلنا من جهة الرجوع المكفيل على الاصيل فذلك غير رفع الظلم لانه لو لا المكفيل يجس الظالم المكفول ويضربه ويبيع عليه ماله وعقاره بمن يحسن او يبلوئه الى بيعه والاستدانة بالمراجعة ويخرد ذلك كما هو مشاهد وبالكفالة يرتفع كل ذلك والله اعلم **س** فيما اذا قال زيد لعمري ادفع الي بكرة امساخا من الدراهم ولم يقل على ولا على انها لك على فندفع عمر والمبلغ المذكور ليكره كان عمر وخليط الزيد الامر ويريد عمر والرجوع على زيد بالمبلغ المذكور فهل له ذلك **الجواب** نعم قال الامام الجليل فخر الدين قاضي خا في فتاويه من الكفالة بالماله رجل قال لآخر ادفع الي فلان الف درهم ولم يقل عني ولا انها لك على فندفعها الماموران كان خليط الامر رجوع عليه بااداه وان لم يكن خليط الامر رجوع وقال ابو يوسف يرجع في الوجهين والخليط هو الذي يكون في عياله كالولد والوالد والزوج وابن الاخ في عياله واجيره واسركم شركة عناه كذا في الاصل رجل قال لغيره وليس بخليط له ادفع الي فلان الف درهم فندفع المامور لا يرجع به على الامر لكن يرجع به على القابض قال لانه لم يدفع اليه على وجه يجوز دفعه خائنه من مسائل الامر بنقد المال من الحوالة والكفالة وقد اوضح المسئلة غاية الايضاح في الزخيرة **س** فيما اذا اذن جماعة معكون لزيد بان يقوم بمصالحهم ويدفع ما يترتب عليهم من مفارم عرفية وشرعية من حال نفسه وان يرجع عليهم بنظير ما يدفع في ذلك وصرف بمقتضى الاذن فيما ذكرتهم مبلغا معلوما من الدراهم ويريد الرجوع عليهم بنظيره بعد ثبوت الاذن والصرف وقد مر صرنا بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم وفي النوازل قدم وقمت لهم مصادرة فامر وارجلان يستقرضن لهم مالا ينفقه في هذه الحوانات ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض والمستقرض هل يرجع على الامر ان شرط الرجوع يرجع وبدون الشرط لا يرجع والمختار انه يرجع بشرطه في كتاب الوصايا وفي كل موضع عليك ان تدفع اليه المال مغا بلا عليك حال فان المامور يرجع على امره بلا شرط الرجوع والا فلا فلو امر غيره ان ينفق عليه او يعرض دينه ففعل يرجع بلا شرط مجموعة النقيب عن معين المفتي رتبها وحماها واني هذا

**مطل**  
المامور يدفع المال يرجع اذا كان خليط

**مطل**  
اذ نوال الزيد يدفع ما يترتب عليهم من مفارم عرفية وشرعية

**مطل**  
وقعت لهم مصادرة فامر وارجلان يستقرضن لهم

ما في العادة ان المامور بالاتفاق من مال نفسه في حاجة الامر قال بعضهم يجب الرجوع اذا شرطه وقال بعضهم بوجوب الرجوع من غير اشتراط وهما الاصح ولو قال عوض عن هبة او اطعم عن كفارة او اذ زكاة مالي اوهب فلانا عني ان لا يرجع بلا شرط الرجوع كما في البرازية وذكر في السراج الوهاج ضابطا آخر ان الواجب الذي سقط عن الامر دفع الماموران كان من احكام الاخرة فقط لم يرجع بلا شرط الرجوع لانه لو رجع لرجع باكثر مما استقط وان كان من احكام الدنيا يرجع بلا شرطه **س** وقيد هذا في الخلاصة بما اذا قال ادفع مقدار كذا الي فلان عني فلو لم يقل عني او ادفعه فان ضام دفع الماموران كان شريك الامر وخليطه وتفسيره بان يكون بينهما في السوق اخذ واعطاء ومواضعة فانه يرجع على الامر بالاجماع وكذا لو كان الامر في عيال المامور والمامور في عيال الامر وان لم يوجد واحد من هذه الثلاثة فلا يرجع عليه وعند ابى يوسف يرجع وهذا اذا لم يقل اقض عني فان قال ثبت له حق الرجوع بالاجماع من مجموعة النقيب وذكر في التنوير اصلا آخر في باب الرجوع عن الهبة وهو كل ما يطالب به الانسان بالحس والملازمة يكون الاسرا وانه مثبت للرجوع من غير اشتراط الضمان وما لا فلا الا بشرط الضمان فلو امر المملوك برب رجلا بقضاء دينه رجوع عليه وان لم يضمن لوجوبه عليه لكن يخرج عن الاصل ما لو قال انفق على بناء داري او قال الاسير اشتري فانه يرجع فيه بالاصل بشرط رجوع كفالة الخائنة مع انه لا يطالب بها لا بحس ولا بملازمة **س** شرح التنوير **قوله** وفي الخائنة ذكر في الاصل اذا امر صيرفيا في المصارفة ان يعطي رجلا الف درهم قضاء عنه او لم يقل قضاء عنه ففعل المامور فانه يرجع على الامر في قوله اني حينئذ فان لم يكن صيرفيا لا يرجع الا ان يقول عني ولو امره بشراثة او بدفع الفداء يرجع عليه لتحسنا وان لم يقل على ان ترجع علي بذلك وكذا لو قال انفق من مالي على عيالي او في بناء داري يرجع بما انفق وكذا لو قال اقض ديني يرجع على كل حال ولو قضى نايبة غيره بامره رجوع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح **س** والاصل انه اذا قال اقض ديني او نايبتي او اكفل فلانا بالف على او نقدته الفاعل او اقض ماله على وانفق على عيالي وفي بناء داري يرجع مطلقا بشرط الرجوع اولا قال عني اولا وكذا اذا قال ادفع الي فلان كذا وكان المامور صيرفيا

**مطل**  
تحريرهم في مسئلة رجوع المامور على الامر



او خليط الامر في عياله والا فلا عالم يقل عنى او على انى ضامه بخلاف ما لو قال هب  
لفلان عنى الفاء او فرضه الفاء او فرضه اعنى او كفر عنى يبنى بطعام او ادا  
زكاة مالى بالك او اراج عنى رجلا او عتق عنى عبدا عن ظهره لا رجوع الا  
بشرطه وان كان الامر خليطا او قال عنى فجل هذه المسائل اربعة  
اقسام **الاول ما يرجع الامر مطلقا الثاني ما يرجع ان كان صيرنيا خليطا**  
**له في عياله الثالث ما يرجع ان قال عنى الرابع ما لا رجوع فيه الا بشرط الرجوع**  
وقد قصت هذا الحاصل من كلام الخاتبة وما مر عن الخلاصة فهذه المسائل  
منصوص عليها في الخاتبة والخلاصة وبها يستغنى عن الاصول المارة بكونها  
غير ضابطة وكذا الاصل الذى ذكره المصنف في هذا الباب وهو ما قام  
عن غيره بواجب بامره رجوع بما دفع وان لم يشترطه كما لا امر بالانفاق عليه  
وبقضاء دينه الخ فان غير ضابط ايضا فانه لا يشمل الامر بالانفاق في بناء  
داره وشراء اسيره وقضاء الغايبه ولعمري الواجب الاخرى كالامر بآداء  
زكاة ونحوه وفي نور العيني عن مجمع الفتاوى امر احد الورثة انسانا  
بان يكف عن الميت فكفى ان امره ليرجع عليه يرجع كما في النقي في بناء داره  
وهو اختيارى يسمى الاسلام وذكر السرخسي ان له ان يرجع بمنزلة امر  
القاضي وفيه من الذخيرة قال ادفع الى فلان قضاء له ولم يقل عنى وقال  
اقض فلانا القاد لم يقل عنى ولا على انى ضامه له او كفيل بها فذفع فلو كان  
الامر شرعا لا امر خليطا لم يرجع على امره ومعنى الخليط ان يكون  
بينهما اخذ واعطاء او موافقة على ان متى جاء رسول هذا او كفله ليس  
منه او يفرضه فان يرجع على الامر اجماعا اذ الضمان بين الخليطين مشروط موافقا  
اذ العرف انه اذا امر شرعا او خليطه بدفع مال الى غيره بامره يكون دينه  
على الامر والمعروف كالشروط وكذا لو كان الامر في عياله الامر والعكس  
يرجع اجماعا وان لم يقل على انى ضامه ولم يشترط الرجوع او واذا تعدل  
بالضمان عرفا ان ما جرى به العرف بالرجوع على الامر يرجع وان لم يكن خليطا  
ولا في عياله ولذا ائتمروا الرجوع للصير في طيغظ **سفر** فيما اذا قضى زيد  
دين عمرو لداينه بدونه اذن عمرو ويريد الرجوع على عمرو بقضاه عنه  
بدونه اذ قد قيل ليس له ذلك **الجواب** في قضى دينه غيره بغير امره  
لا يكون له حتى الرجوع عليه بما دية من الفضل الماسة والعشيرة ومنها  
في احكام السفل والعلو التبع لا يرجع على غيره كالمو قضى دينه غيره

**طلب**  
امره الموارث بان يكون  
الميت

**طلب**  
في معنى الخليط

**طلب**  
المعروف كالشروط

**طلب**  
اذا قضى دينه غيره بغير  
امره لا يرجع

لا عليك  
صحة

بغير امره **سفر** في رجل ادى رجلين مبلغا معلوما مؤجلا الى سنة وحنها عنده رجل  
اخر ثم استحق الاجل فادى احدهما ما عليه بالتمام وادى الاخر البعض وبقي عليه  
ما به فمضى فاعطى الدارين بها وزاد عشرين قرشا واجل ذلك الى اجل معلوم  
من غير حضور الضامن المذكور والآن يريد ان يدعى على الضامن في العقد  
الاول بالمائة والعشرين المذكورة فكيف الحكم **الجواب** عقد الضمان انفسه بغير  
العقد الاول ولا يكون الرجل المذكور ضامنا للمبلغ الحاصل بالعقد الجديد  
والله سبحانه اعلم **المسئلة** دين الطالب عن البائع بسبب من الاسباب ما  
ان يفسخ المداينة التي جرت بين البائع وغيره او براءة الغريم عن دينه او  
بقضاء البائع دينه فهناك يبرأ الكفيل وتبطل الكفالة ذخيرة من الفضل  
**آ** واختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب من فصل فيما يكون  
اقرارا بشئ او بشئين في مسئلة اضافة الاقرار الى سبب وتبعين هذا  
الجواب افنى العلامة المحقق عبد الرحيم اندي الهادي وسئل في المديون  
اذا حال رب الدين بدينه على مديون له برضاه وضمنه في ذلك فاجاب  
بانه يصح الضمان ويطلب الباي بشئ قال في الخاتبة رجل له على رجل مالى فقال  
الطالب للمديون اجبني بما لك على فلان على انك ضامن لذلك ففعل ففقر  
وله ان ياخذ المال من ايها شاء لانه لما شرط الضمان على المجل فقد جعل الحرة  
كفالة لان الحولة بشرط عدم برائة المجل كفالة والله سبحانه وتعالى اعلم  
وعمله افنى العلامة سراج الدين المشهور بقارى الهداية في فتاواه  
**المسئلة** ما ذكر عبارة الذخيرة ليقين عليها مسئلة اختلاف الصك في انه  
يبرأ الكفيل لان اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب وقد صرح في  
عبارة الذخيرة المذكورة بانه لو سقط الدين بسبب من الاسباب تبطل  
الكفالة قلنا تبطل لو اختلف الصك لانه بمنزلة اختلاف السبب كما صرح  
به في الخاتبة فكذا في المسئلة المستول عنها قد اختلف الصك فتبطل الكفالة  
هذا مراد المؤلف في نقل عبارة الذخيرة والخاتبة ولا يخفى ما فيه فان مسئلة  
الخاتبة انما هي فيما اذا اقر رجل بالف عند الشهود بصك ثم اقر بالقي بصك  
آخرهما الفان لان اختلاف الصك بمنزلة اختلاف السبب فيكونان  
اقرارين فيلزم كل من الالف وانت خير بان هذا لا يدل على ان يفسخ الصك  
بكتابة صلي آخر في مسئلتنا تبطل الكفالة لان الصك الاول لم يبطل كما في الاقرار  
واذا لم يبطل فكيف تبطل الكفالة التي فيه نعم لو ضمن المداينة الاولى ثم جدها

ي  
٢٠٠  
**طلب**  
اذا اعمل للمداينة واجل الى  
اجل اخر فلا حضور  
الضامن  
عقد الضمان

**طلب**  
اختلاف الصك بمنزلة  
اختلاف السبب

**طلب**  
الحولة بشرط الضمان  
كفالة



في صلح آخر تبطل الكفالة الاولى كما دلت عليه عبارة المخيرة لسقوط الدين كما  
افتي به المؤلف فيها ياتي قريبا فانهم **سئل** فيما اذا كان لزيد بركة عمر مبلغ  
معلوم من الدراهم وكفل بذلك بكر فاحال عمرو زيدا بالمبلغ المذكور على فله  
حرارة شرعية مقبولة من الجميع فهل يبرأ للكفيل **الجواب** نعم قال في البحر وفي  
قوليه يبرأ المحيل اشارة الى براءة الكفيل فاذا حال الاصيل الطالب برأ  
كذا في المحيط **سئل** فيما اذا استدان زيد من عمرو مبلغا معلوما من الدراهم  
الى اجل معلوم وكفله بكر بذلك ثم حل الاجل فاحله عمر الى اجل آخر معلوم  
وفضنا عقد المداينة الاول من غير حضور بكر ولا تجب بكفالة والا ان يبرأ  
عمر والدعوى على بكر بما عاقده عليه ثانيا بالمبلغ المذكور فهل لا يكون بكر  
كفيل بالمبلغ الحاصل بالعقد الجديد **الجواب** حيث فضنا عقد المداينة الاولى  
لا يكون كفيلًا بما عاقده ثانيا بدينه كفالة ونقلها ما حر قريبا من المخيرة  
ظاهره انه بمجرد مضي الاجل وتجديد اجل آخر بدون فسخ صريح تبقى  
الكفالة فينافي ما افتي به اولًا فاحل **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر مقدار  
معلوم من قطن القنب بمبلغ معلوم ثم اشترى بكر تسليم المبيع  
فهل هي جائزة **الجواب** نعم الكفالة بتسليم المبيع جائزة فيجب عليه حضارة  
وتسليمه المشتري ما دام امت الغيب باقية كما صرح بذلك في الدرر والبحر  
وغيرهما **سئل** في رجل قال لزيد ان لم يعطك عمر مائة عليك فانما ضامن  
بذلك فتقاضى زيد عمر بما له عليه فقال عمر ولزيد لا اعطيك فهل يلزم الكفيل  
**الجواب** نعم يلزمه وفي المستقى رجل قال لآخر ان لم يعطك فلان مائة عليك فانما  
لك ضامن بذلك لا سبيل له عليه حتى يتقاضى الذي عليه الاصل فان تقاضاه فقال  
لا اعطيك لزم الكفيل من صور المسائل ومطل في الخلاصة **سئل** فيما اذا  
طالبه ومطله ولم يقل لا اعطيك لا يستغنى عن الاعطاء فلا يلزم الكفيل الا  
بعد موت الاصيل تامل **سئل** فيما اذا اشترى زيد ورجلان آخران من عمرو  
امتعة معينة بمبلغ معلوم من الدراهم ثم حل الاجل الى اجل معلوم وكفل كل منهم  
لعمرو وكفالة شرعية مقبولة من الجميع ثم حل الاجل وغب الرجلان قبل ادائه  
جميع الثمن ويريد عمرو مطالبة زيد بجميع الثمن بالاصالة والكفالة بالوجه  
الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم والمسئلة في فضل كفالة المال من الخيانة **سئل**  
اذا كان لزيد دار جارية في ملكه فاجرهما من عمرو ومدة معلومة اذن تصرف  
بعض الاجرة في تزيين الدار المزبورة وتبضع منه الباقي وصرفه عمرو

**مطل**  
برأ الكفيل اذا حال المدينون  
داينه على آخر

**مطل**  
اذا ضاع عقد المداينة الاولى  
ثم عقد اخر تبطل  
الكفالة

**مطل**  
ان لم يعطك فانما ضامن  
فقال له فقال لا اعطيك  
لزم الكفيل

**مطل**  
اشترى وامتعة وكفل كل  
منهم الثمن فلما بيع  
المال بغير اذنهم  
تجب عليه

**مطل**  
اجر دايم في العارة ثم  
استحق الدار له  
الرجوع للغرور

لما ذن له زيد بغيره وسكن الدار ومات زيد في السنة المدة عنه ورثته وتركه وله  
عتيق اشترى بالوجه الشرعي ان زيدا كان وهبه الدار قبل ايجاز زيد لها  
من عمرو وقبل اذ ذل في صرف بعض الاجرة كما ذكر ويريد عمر والرجوع  
في الشركة المزبورة بالباقي لم من مصرفه ومما قبضه منه زيد بعد موت  
كل ذلك بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم في كفالة الاشياء الغرور  
لا يوجب الرجوع الا في ثلاثة منها ان يكون في ضمن عقد معاوضة الخ  
يخالف ههنا ما سرفنا واخر كتاب الوقت عن فتاوى الصدر الشهيد عنه  
الكلام على استدانه الفاضل من المور اذا حضره لادلاية في الوقت كان  
المستاجر مستطوعا فيما انفق باذن المؤجر فتاحل **سئل** في امرأة كفلت ابنتها  
بمبلغ دين شرعي بدينه كفالة شرعية مقبولة لدى بينة شرعية ثم حل  
اجل الدين ويريد زيد مطالبة كلهما جميعا فهل له ذلك **الجواب** نعم وفي الدرر  
المطالب مطالبة الاصيل مع الكفيل لان مفهوم الكفالة وهي ضم ذمة  
الى ذمة في المطالبة يقتضي قيام الذمة الاولى بالبراة عنها **سئل** فيما اذا كفل  
زيد جماعة عند عمرو بمبلغ دين شرعي كفالة شرعية مقبولة من الجميع  
ثم بعد حلول اجل الدين دفع الجماعة بعضا منه لزيد الكفيل ليدفعه لعمرو وعلى  
سبيل الامانة ثم مات الكفيل قبل دفعه ذلك لعمرو ورثته وتركه محملا  
لذلك وترى الجماعة الرجوع في تركته بنظر البعض المذكور فهل لهم ذلك  
**الجواب** نعم ولو اعطى المطلوب الكفيل اى لو قضى المكفول عند الدين للكفيل  
قبل ان يعطى الكفيل الطالب اى المكفول له لا يسترد المكفول عنه منه  
اى من الكفيل لانه يتعلق به حتى القابض على احتمال قضائه الدين فلا  
يسترجع منه ما دام هذا الاحتمال باقيا بخلاف ما اذا كان الدفع على وجه  
الرسالة بان قال الاصيل للكفيل خذ هذا المال وادفعه الى الطالب حيث  
لا يصير المؤدى ملكا للكفيل بل هو امانة في يده ولكن لا يكون للاصيل  
ان يسترده من يد الكفيل لانه يتعلق بالمردى حتى الطالب وهو الاسترداد  
يريد ابطاله فلا يملك منه ما لم يقض دينه شرح الكفر للغبني من الكفالة  
في فضل مسايل متفرقة في المسئلة دفع الاصيل للكفيل قد رامت الدين  
ليدفعه لعمرو على سبيل الامانة والرسالة ومات الكفيل قبل دفعه الرجوع  
في تركه الكفيل لانه امانه مضمونة بالموت عنه تجهيل **سئل** فيما اذا طلب  
زيد من عمرو ان يدينه مبلغا من الدراهم وسأل عمرو بكر الخاضع عن حال

**مطل**  
الغرور لا يوجب الرجوع  
الا في ثلاث

**مطل**  
له مطالبة الاصيل  
فالكفيل

**مطل**  
دفعه ككفيل بعض الدين  
ليدفعه للباقي فمات  
قبل الدفع لهم  
الرجوع في تركته

**مطل**  
اذا دفع الدايه لكفيله  
ليس استرداه



**مطلوب**  
لا يصير كقبلا غير وقوله  
هو ناس ملاح

**مطلوب**  
الكفالة بالمسلم فيه صحيحة

**مطلوب**  
إذا سلم المكفول بنفسه إلى  
دايته في موضع يمكن  
مخاطبته يصير

**مطلوب**  
الكفيل  
يصح إبراء الدين الكفيل  
الكفالة وأخرجها  
**مطلوب**  
ولا يبرأ الاصيل  
الكفيل لا يطالب الاصيل  
قبل أن يؤدي

**مطلوب**  
الكفالة بتسليم الامانات  
جائزة

زيد فقال هو ناس ملاح ولم يزد على ذلك فادناه المبلغ المزبور فهل لا يصير كقبلا  
بغير قوله المزبور **الحال** نعم **سئل** فيما اذا استقرض زيد من عمر ومبلغا معلوما  
من الدراهم وسلم زيد منه ايضا مبلغا معلوما من الدراهم على سمي معلوم  
الوزن سلما شرعيا مستوفيا شرابطه الشرعية مستوفى كل من المبلغ  
المزبور والمسلم فيه المرقوم بكفالة بكر حاله اذ غفلة ويريد عمر والان مطالبة  
الكفيل بالمبلغ والمسلم فيه المذكورين بعد ثبوت ذلك شرعا فهل له ذلك  
**الجواب** نعم في فتاوى الحنفية الكفالة بالمسلم فيه صحيحة لانه دين لا مبيع ومعه  
نقل صحة الوالد على كثره في آخر باب السلم عن شرح التكملة والتصرع  
بالنقل عن زبد وان كان هو دخلا في قولهم تصح الكفالة بالدين اهـ ونقله  
عن الكازري في من الكفالة **سئل** فيما اذا كفل زيدا باه عند عمر وكفالة بالنفس  
ثم رجع زيدا باه المكفول بنفسه الى عمر وفي موضع يمكن مخاطبته فهل  
يبرأ الكفيل **الجواب** نعم والمسئلة في التصوير **سئل** فيما اذا ابرأ صاحب الدين  
الكفيل عن الكفالة واخرجها منها فهل يبرأ من الكفالة وبرائة لا ترجى برائة  
الاصيل **الجواب** نعم والمسئلة في الجوهره وفي الدرر ولو ابرأ الطالب الكفيل فخط  
برئ وان لم يقبل الا لا دين عليه يحتاج للقبول بل عليه المطالبة وهي تسقط  
بالابراء اهـ **سئل** في الكفيل بالماله اذا طالب الاصيل قبل ان يؤدي الكفيل عنه الماله  
هل له ذلك او لا **الجواب** ليس له المطالبة قبل ان يؤدي **سئل** في الكفالة بتسليم  
الامانات هل يجوز **الجواب** نعم ويجوز اي الكفالة بتسليمها اي تسليم الامانات والمبيع  
والرهون فان كانت قايمة وجب تسليمها وان هلك لم يجب على الكفيل شي الكفيل  
بالنفس ودر **سئل** في جمل مشتركة بين زيد وعمر وخاصة فباع زيد نصفها  
مع شركه عمر وبني معلوم من الدراهم وكفله بكر بالدين المزبور عند زيد الماله  
والذمة ثم استحق المبيع بوجه الشرعي وحكم بذلك فهل يبرأ الكفيل عن الدين  
المزبور **الجواب** نعم وقالوا استحق المبيع ببراء الكفيل بالدين ولو كانت الكفالة  
لغير المبيع ولو رد عليه بمبيع بقضاء او بغيره او بخيار رؤية او شرط  
برئ الكفيل الا ان تكون الكفالة لغيره فلا يبرأ والفرق فيما يظهر انه مع الاستحقاق  
بين ان الدين غير واجب على المشتري وفي الرد بالعيب ونحوه المسقط ما يتعلق  
مع الفهرم به فلا يبرأ عليه وقيد البرائة في التاخر خاتمة بما اذا رد المبيع على  
البائع فان لم يرد كان له ان يطالبه المشتري بالدين حتى يرد به نهرخت قوله  
وصح كونها مطلقا في البحر والمخ **سئل** فيما اذا استقرض زيد من عمر وعمر واداه

**مطلوب**  
في ضمان الدرك

بني معلوم من الدراهم مقروض بده وضمن بكر الدين لزيد ان استحققت الدابة  
ثم ان الدابة استحققت من يد زيد وحكم له بالرجوع على بائعه بالدين بوجه  
الشرعي ويريد زيد ان ياخذ الدين من بكر الكفيل المزبور فهل له ذلك **الجواب**  
نعم ولا يؤثر ضما من الدرك اذا استحق المبيع قبل القضاء على البائع بالدين  
لان المبيع لا ينتقض بمجرد الاستحقاق ما لم يقص بالدين على البائع فلا يجب  
الدين على الاصيل فلا يجب على الكفيل ودر **سئل** وفي هذا الخلفه لما قدمه اول  
باب الاستحقاق وقد منا الكلام على ذلك هناك فراجع **سئل** فيما اذا كفل  
زيد لعمر جميع ماله من الدين على بكر كفالة شرعية مقبولة في المجلس فهل  
تكون الكفالة الزبورة صحيحة **الجواب** نعم قال في الدر المختار ومثل للمجهر  
باربعة امثلة بمالك عليه الخ يعني انها تصح بجملة الماله **سئل** فيما اذا كان لزيد مبلغ  
معلوم من الدراهم في بضاعة اشتراه منه وكفله بالمبلغ المذكور عند زيد كل  
من بكر وخاله متعاقبا ولم يكفل كل من الكفيل صاحب فادى بكر جميع المبلغ  
لزيد بطريق الكفالة ويرى ان له الرجوع على خاله بنظر ما ادى لزيد فهل  
ليس كقبولك **الجواب** نعم ليس له ذلك ككفل ثلاثة رجل بالف فادى احدهم  
برئوا جميعا فلم يرجع احد على صاحبه بشي ولو كان كل واحد كفيل لا عين  
صاحبه فاذا ادها احد رجح الودي عليها بالتكليف ولصاحب المال ان يطالب  
كل واحد منهم بالالف هذا اذا ظهر اى الودي بالتكليف فان ظهر باحد رجح عليه  
بالنصف ثم رجعا على الثالث بالثلث ثم رجعا جميعا على الاصيل بالالف وان ظهر  
بالاصيل قبل ان يظهر بها حبه رجح عليه بجميع الالف قال ابو يوسف اذا  
اقر رجلان لرجل بالف درهم على ان ياخذ بهذا المال ايها شاء هذه الكفالة  
كل واحد منهما مع صاحبه باسمه كذا في محيط السرخسي فتاوى الهندية  
**سئل** في نظير هذه المسئلة فيما اذا كفلا متعاقبا ثم كفل كل على صاحبه  
باسمه فادى احدهما الدين كله فهل له الرجوع على الاخر بنصف ما ادى  
**الجواب** نعم والحالة هذه **سئل** وفي نور العيون قال في النهاية وفي الفتاوى الثلاثة كفلا  
بالف يطالب كل واحد بثلث الالف وان كفلا على التعاقب يطالب كل واحد بالالف  
كذا ذكره شمس الايام السرخسي والريفي والقرطبي **سئل** فيما اذا استقرض  
زيد من عمر ومبلغا معلوما من الدراهم وكفله بذلك عند عمر وكل من بكر وخاله كفالة  
شرعية بالاذن الشرعي ويريد عمر مطالبة بكر وخاله بالمبلغ المذكور بطريق  
الكفالة فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** قد علمت ما نقلناه عن نور العيون الفرق

**مطلوب**  
تصح الكفالة مع جهالة الماله

**مطلوب**  
تكفلا رجلا ولم يكفل كل  
منها صاحبه

**مطلوب**  
تكفلا رجلا وكفل كل منهما  
صاحبه

**مطلوب**  
فيما اذا كفلا معا او  
على التعاقب



قال ما يبعته عندى لا يرضى  
ما هلك بلا مائة

طلب  
الكفيل بلا اذن لغير الرجوع

طلب  
عليه دينان باحد الكفيل  
فالقول مع عينه في  
قبيل الدفع

طلب  
ان راح لك طبعى عنده  
من الغنى فهو عندى  
ليزحه

طلب  
ليس له فطالبة المدين  
بكفيل ثا

طلب  
اذا قصد المدين السفر  
فقبل حلول الاجل لا يلزم  
بكفيل ويحل يلزم

بها ما اذا كفلا معا وعلى المتعاقب فتنبيه **سئل** فيما اذا قال ذى لاخر بايع فلانا الذى  
ومها بايعته عندى فصار الاخر بايع فلانا ويستوفى الثمن منه فلما رسله  
وهو مقيم ببلدة كذا فما شاع طريق البيع فلم يصله ونهب فى الطريق قبل  
وصوله اليه ومبايعته معه اصلا فقام صاحب يكلف الذى القابل المذكور  
ودفع قيمة النقاش له زاعما انها تلزمه بقوله المذكور فهل لا يلزمه ذلك والحالة  
هذه **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا مات زيد عن ورثة ولم يبلغ دينه من المورثين  
بذمة عمر وطالبه الورثة بما منعه من دفعه لهم زاعما انه كفيل زيد المذكور عند  
ذى بدين استدانو زيد من الذى الكثر من دين زيد المستقر بذمة عمرو  
وان لم يدفع ما بذمة من الذى بسبب الكفالة المزبورة والحال ان الكفالة المزبورة  
صدرت به ونا اذن من زيد فهل يلزم عمرو دفع دين زيد لورثته **الجواب**  
نعم **سئل** فيما اذا كان لزيد بذمة عمرو دينان معلوما القدر من جنس واحد  
غير ان احدا له بين كفيل والاخر بغير كفيل فذبح عمرو لزيد مبلغا معلوما  
من المورثين ولم يبع من اى الدينين هو غداى ان ما دفعه الدينين  
بكفيل وور الاخر وفى التعيين فائدة لم يكون القول له مع عينه **الجواب**  
نعم القول قول الدافع مع عينه **سئل** فيما اذا اطلب زيد من عمرو ان يبيع  
قدرا من الحر بر وقال له بكم بكم فان راح لك شي من الثمن عنده فهو  
عندى فيما هو عمرو والحر بر بكم معلوم حال له ببعده شرعية ثم امتنع  
زيد من اداء الثمن لعمرو فهل يلزم بكميل دفع نظير الثمن لزيد **الجواب** نعم **سئل**  
فى رجل له بذمة زيد مبلغ معلوم من الات حرزة موجهة الى اجل معلوم  
كفالة عمرو وقام يكلف زيد ادفع الثمن حال اقبل حلول الاجل او حضر  
له كفيل اخر متعللا بان ذلك الكفيل قريبه لا يسهه مطالبة ولا تخاضعة  
بالثمن عند حلول الاجل فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم رافى تارى الهداية فيما  
اذا قصد المدين السفر بان اذ لم يحل الاجل لا يمنع ولا يلزم بكفيل بل يقال لزيد  
الدين ان اردت فاخرج معه فاذا حل الاجل طالبه به بذلك **القول** وفى الخاصة  
واجتمعوا ان الدين المؤجل اذا قرب حلوله واراد المدين السفر لا يجبر  
على اعطاء الكفيل وفى المنتقى رب الدين لو قال للقاضي ان مديونى  
يريد ان يغيب عني فانه يطالب الكفيل وان كان مؤجلا وفى المحيط لو  
افتنى يقول الثانى لمريد السفر فى سائر المدين باخذ كفيل كان حسنا  
رفقا بالناس قال اية الشحنة هذا ترجيح صاحب وفى القنية

ليس

ليس للداية مطالبة المدين بالكفيل قبل الاجل وورثه لاخر ان قال وهو الظاهر  
وفى رواية له ذلك **سئل** ان المعتمد فتوى تارى الهداية ولكن فى هذا  
الزمان الارقى بالناس عدم السفر حتى يعطى الكفيل ينسبى الاقامة لان  
الفتى يعنى بالارقى وما غير ما اخر فلا يلزم الكفيل كذا فى جملة **سئل**  
ما بينا الشيخ ابراهيم الغزى الساجى من خطه نقلت وجهه كونه ارقى  
ظاهرا ذلوا من السفر مع الى حلول الاجل رها ينفق اكثر من الدين وظاهر  
كلام الشيخ على الدين اعتاده فانه نقله عن المنظومة المحيية مستند ركابه على  
ما قبله ويؤيده اخا وهم يقولون يوسف بتكفيل الزوج بنفقة شهن  
اذا اراد السفر رفقا بالزوجة كما ينسب اليه كلام المحيط والله اعلم **سئل**  
فى رجل كفيل زيدا بامر عند عمرو على مبلغ دين معلوم ودفعه الى عمرو بعد  
حلول اجله بحكم الكفالة ويريد الرجوع على زيد بما ادى عنه بعد ثبوت ما ذكر  
بالوجه الشرعى فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا اسرق لزيد امته من  
دار ملاصقة لاصطبل ويريد ان يضى عمرا ذلك لكونه قال بها حصل  
ضرر لاهل محلة الدار بسبب الاصطبل فانما كافل وضامته له فهل لا يضى عمرو  
ذلك ولا تصح هذه الكفالة **الجواب** نعم اى لما مر من انها لا تصح جرمه المكفولة ولا  
الكفول عنه **سئل** فى امرأة قالت لزيد ان غاب عمر عن المص ففعل الدين  
الذى لك عليه ثم غاب عمر عن المص وما انت المرأة عن تركه قبل استيفاء  
زيد دينه ويريد الرجوع فى تركها بذمة بالوجه الشرعى فهل له ذلك  
**الجواب** نعم **سئل** فى رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية ثم راجعها فخطبته  
بمؤخر صداقها فكفلا بمؤخر الزوج كفالة شرعية فهل تصح الكفالة المزبورة  
وله مطالبة بذلك بعد ثبوتها شرعا **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا ايل باب  
المهر من الحادى الزا هدى ولو طلقها رجعيلا لا يصير المهر جالا حتى تنقضى النكاح  
وبه اخذ عامة المشايخ **سئل** فقولا المؤلف هنا ونها مطالبة بذلك اى عند  
حلوله بموت الزوج وطلاق اخر تا عمل **سئل** فى الكفالة بالقرض المؤجل الى  
اجل هل تصح ويكون مؤجلا على الكفيل ذى الاصيل ارجحها **الجواب** نعم يكون  
مؤجلا على الكفيل واحا تا قبله على الاصيل نفيه كلام تقدم فى اول باب القرض  
فراجع **سئل** فى رجل كفلا اخر عند زيد بدين معلوم ثم طالبه زيد به والزمه به لى لخاصة  
فلما ارجل من زيدان يمل به فافى الا ان يدفعه الرجل قدر ما صرته فى كفالة الا لزم دفعه  
له ثم دفع له المبلغ المكفول به ويريد الرجل مطالبة زيد بما قبضه منه من كفالة

طلب  
الكفيل بالامر له الرجوع

طلب  
هما حصل من ضرر  
بسبب الاصطبل  
فانما ضامته  
لا يصح

طلب  
اذا غاب عن المص ففعل  
الدين الذى لك عليه

طلب  
تصح كفالة ابى الزوج  
بمؤخر المهر

طلب  
اذا كفلا بالقرض المؤجل  
هل يتا على الكفيل  
نقطة ارجحها

طلب  
لا يلزم الكفيل بكفالة  
الا لزم



في الحوالة  
هل يبطل الخوالة بموت  
المحيل

الانزام فعمله ذلك **الحال** نعم حيث الحال ما ذكر والله سبحانه اعلم  
**كتاب الحوالة** **سجل** فما اذا كان لزيد دين شرعي على عمرو فاحاله  
عمرو على بكر بدين عليه له رد وقبل الكل الحوالة ثم مات المحيل بعد الحوالة  
قبل استيفاء جميع المبلغ فهل يبطل الحوالة بموته **الراي** نعم ولو مات  
المحيل بعد الحوالة قبل استيفاء المثال المال من المحتمل عليه وعلى المحيل دين  
كثير فالحال مع سائر الغرماء على السواء ولا يرجع المحال بالحوالة  
وكذا الوعيد بدنه الذي على المحتمل عليه لو مات قبل الاستيفاء بقاوى المحتمل  
مع سائر الغرماء بزيادة وخلاصة ومقتضاها بطلان الحوالة بموت المحيل وهو  
الصريح به في الحاوى القاضى وعبارته مات المحيل يبطل الحوالة حتى لا يخص  
الحال بما له على المحتمل عليه بل اسوة لغرمائه لانهما تملك الدين من غير  
عليه وهو غير جائز الا ان اجوزت للحاجة وبالموت سقطت وتعود  
المطالبة الى تركته وعن زفر خلدان وان سوى ما على المحال عليه لا يبطل  
الحوالة بل تنفخ عندها خلافا لكفى رحمه الله تعالى انتهت وهي مسئلة  
عجيبة ينبغي حفظها **سجل** **الحال** ان الحوالة نوعان مطلقة ومقيدة فالمقيدة  
ان يقيد بها بدين له عليه او دية او عيني في يده ودية او عصب  
او غيره والطلق ان يبرأه ولا يقيد بها بواحد ما ذكر سواء كان له دين على  
الحال او غيره عين له او لا بان قبله متبرعا والكل جائز لانه في القيدة دليل بالذبح  
وفي المطلقة تبرع وحكم المطلقة ان لا يقطع حتى المحيل من الدين والعين والحال  
عليه الرجوع على المحيل بعد اوائه ان كانت برضا وان كان الدين مؤجلا في حق  
المحيل تا جل في حق المحال عليه ولا يحل بموت المحيل ويحل بموت المحال عليه وحكم  
المقيدة ان لا يملك المحيل مطالبة المحال عليه من الدين او العين لتعلق حق  
الحال على مثال الراهن بخلاف المطلقة فانها لا تبطل باخذ ما عليه من الدين  
او غيره من الدين ولو مات المحيل قبل قبض المحال كان الدين والدين المحال  
بها بين غرمائه بالمخصص لكونه حال المحيل ولم يقبض عليه يد الاستيفاء  
لغيره لان المحتمل لم يملكه بالردم تملك الدين من غير من هو عليه وانما  
وجوبها بدين في ذمة المحال عليه مع بقاء دين المحيل بخلاف الرهن لانه ثبت  
عليه يد الاستيفاء لمخصص به المرتهن بعد موت الراهن مدبرنا بخلاف المطلقة  
لبرأة المحيل وصار المحتمل من غرماء المحال عليه واذا قسم الدين بين غرماء  
المحيل لا يرجع المحتمل على المحال عليه بخصه الغرماء والاستحقاق الدين الذي كان

**طلب**  
الحال يتوعان  
مطلقة ومقيدة

**طلب**  
ان كان الدين مؤجلا في حق  
المحيل تا جل في حق  
المحال عليه الخ

عليه

عليه ونما في البحر وظاهر قوله بخلاف المطلقة ان قوله قبل ولو مات المحيل قبل  
قبض المحتمل الخ خاص بالمقيدة وهو صريح عبارة الدار المختار وبذلك عليه  
كان الدين والعين المحال بها بين غرمائه فقولهم المحال بها دليل على ان المراد  
به المقيدة بقربته قوله لانه مال المحيل وكذا قوله للاستحقاق الدين فانه لا يظهر  
انرا استحقاق الدين في المطلقة لانه لا تتعبد بدين ولا عين وكذا اخرا القول بالحاجة  
ولو مات المحيل وعليه ديون خاص غرماءه فيها على المحتمل عليه ولا يسل  
للمحال الا ما قبض قبل الموت لان ما على المحتمل عليه بقي على ملك المحيل الخ فهذا  
التعليل دليل على ان المراد المقيدة وفي الجهره واحا اذا كانت مطلقة  
فلا يبطل بحال من الاحوال ولا تنقطع فيها مطالبة المحيل عن المحال عليه الا  
ان يودى فاذا دى سقط ما عليه فصا ولو تبين برأة المحال عليه من  
دين المحيل لا يبطل ايضا ولو ان المحال ابرأ ذمة المحال عليه من الدين صح  
الابراء الخ والحاصل ان الحوالة المطلقة تبرع كما مر واذا كان المحال عليه  
مد يونا للمحيل لا تتعبد بدنه ولذا كان للمحيل مطالبة به قبل الاداء فلا يبطل  
بشئ من المحيل بين غرمائه لان المحتمل لم يبق من غرمائه بل صار من  
غرماء المحال عليه كما مر في البحر فهذا كله دليل على ان المطلقة لا تبطل  
بموت المحيل بل يبقى مطالبة المحال على المحتمل عليه وان اخذ منه دين  
وقسم بين غرمائه وهذا جار على القواعد الفقهية فاما في البرازية والخاصة  
مشكل **سجل** فيها اذا اشترى زيدا من غير واقعة معلومة بمعلوم من  
الدراهم في الذمة احوال به ابايع على بكر حوالة شرعية مقبولة برضا الكل ثم ظهر  
عيب قديم في بعض الاقضية ويريد ردها جبا رالعيب فهل اذا ردها بايع  
ببطل الحوالة بقدر ما قابل ذلك من الثمن **الراي** نعم وفي المشتى رجل اشترى  
عبدا بالغ درهم وقبضه ثم احوال المشتى البايع بالثمن على غرمائه من المال  
الذي علم ثم رد المشتى العبد بعيب بقضاء فان القاضى يبطل الحوالة الخ  
يجر **سجل** في المديون اذا احوال رب الدين بدينه على مديون له برضاة وضمنه  
في ذلك فهل يصح الفسخ وبطالباها شاء **الراي** نعم قال في الثانية رجل  
له على رجل ملك فقال الطالب اجلني بما لي عليك على خلاصتك انك رضا من ذلك  
نفعل فخرجا بيزول ان ياخذ المال من ايها شاء لانه لما شرط الضمان على  
المحيل فقد جعل الحوالة كفالة لان الحوالة بشرط عدم برأة المحيل كفالة  
**سجل** في ناظر وقف احوال زيدا بدين له عليه على مستاجر بعض اقلام الوقف

**طلب**  
يبطل الحوالة اذا روى البيع  
بالعيب القديم

**طلب**  
احاله وضمن له حال الحوالة  
صح

**طلب**  
احاله فادى بدينه على المستاجر  
ثم مات قبل الاستيفاء بطلت



**طال**  
تصح حالة المشتق دأينه على  
الناظر إذا كان مال الوقت  
محت يده

**طال**  
إذا توى المال يرجع المحتال  
به على المحتال

**طال**  
تصح حوالة الوصي على الأمل

**طال**  
إذا مات المحتال عليه مفسلا  
فللمحتال الرجوع

**طال**  
لا تصح الحوالة بلا رضا المحتال  
عليه

ثم مات الناظر قبل ان يستوفي زيدا الدين ثم توفى الوقت ناظر آخر فهل للمشتق في اليد  
تصح حال الوقت وطلت الحوالة **الجواب** نعم ونظرا ما تقدم نقول هذا إذا كانت  
الحوالة مقيدة كما علمت بتحقيقه **سئل** فيما إذا كان لمشتق في وقت أهلي دراهم  
معلومة تحت يد ناظر الوقت حتى قدر استحقاقه من الوقت فأحال دأينه على  
الناظر المزبور مقبل كل منهم الحوالة فهل تكون الحوالة الزبورية صحيحة **الجواب**  
نعم والمسئلة في البحر والنهر والعلا **سئل** وأصل المسئلة تحت لصاحب البحر  
وقيد بها إذا كان مال الوقت في يد الناظر وتبعه المزلف وهو ظاهر **سئل** فيما  
إذا حال زيد المشتق في وقت أهلي عمرا على ناظر الوقت ليدفع دينه له  
استحقاقه في مدة مستقبله ثم مات المحتال عليه قبل الاستيفاء وألت  
حصنة المحتال في غيره فهل تكون الحوالة الزبورية غير صحيحة **الجواب** نعم وتقدم نظرا  
أنفا **سئل** فيما إذا حال زيد على عمرو مبلغ معلوم من الدراهم ثم توفى المال هل يرجع  
به على الأصيل وما التوى **الجواب** يرجع المحتال بالمال على المحتال إذا توى حقه وهو  
موت المحتال عليه مفسلا أو إنكاره الحوالة وحلفه ولا يثبت عليها والتوى على  
وزن الحصى هو الهلاك والمسئلة في المتن والخبرية **سئل** فيما إذا كان  
لبيبي بذمة زيد مبلغ معلوم من الدراهم فأحال وصيها به على عمرو  
من المديون وفي الحوالة المرفوعة خير بها حوالة شرعية مقبولة من الجميع  
فهل تكون الحوالة الزبورية صحيحة **الجواب** نعم والحالة هذه في الثانية أحوال  
الوصي أو الأب بال الصغيران كان الثاني أعلى من الأول جاز وإن كان  
مثله لم يجز الخ ادب الأوصيا ومثله في شرح التنوير من الحوالة **سئل** فيما  
إذا مات المحتال عليه مفسلا بغير دين ولا عي ولا قيل قبل دفع مال الحوالة  
ويريد المحتال الرجوع على المحتال فهل له ذلك **الجواب** نعم كما في غالب المعتمدات  
من كتب المذهب **سئل** فيما إذا حال زيد عمرا بدينه على بكر الغائب ثم  
قدم الغائب ولم يقبل الحوالة ولم يرض بها فهل تكون الحوالة غير صحيحة **الجواب**  
**الجواب** نعم **سئل** فيما إذا كان لزيد دين شرعي بذمة عمرو والمرددين  
شرعي بذمة بكر فتوافق بكر مع زيد على ان يدفع بكر له الذي له على عمرو  
من دين عمرو وعليه بطريق الحوالة من عمرو ورضا على ذلك في غيبة  
عمرو ثم علم عمرو بذلك فجاز به ورضي به ثم امتنع بكر من دفع ذلك  
بدون وجه شرعي ويريد ان يدفع بمطالبة بكر بدينه المذكور فهل له ذلك  
**الجواب** نعم قال في الدرر وسرط حضور الثاني يعني لا تصح الحوالة في غير

المحتال

بلغت قفا

المحتال له إلا ان يقبل أي الحوالة فضولي له أي لأجل الغائب كذا في الثانية لأحضر  
الباقين أما عدم اشتراط الأول وهو المحتال فبان بقول رجل للدين لك على فلان بن فلان  
الف درهم فاحتل بها على فرضي الدين فانه الحوالة تصح حتى لا يكون له ان يرجع وأما  
عدم حضور الثالث وهو المحتال عليه فبان بحيل الدين على رجل بدينه ثم علم الغائب  
بقبل صحة الحوالة كذا في الثانية اه ومثله في الخلاصة والبنازية وفي الكنز وتصح في  
الدين لا في العي برضى المحتال والمحال عليه اه قال في البحر وأراد من الرضى القبول  
في مجلس الإيجاب لما قدمناه ان قبولها في مجلس الإيجاب شرط الانقضاء وهو مخرج  
به في البدائع اه ونقله الغلا في شرح التنوير ثم قال لكن في الدرر وغيره شرط  
قبول المحتال أو نائبه ورضي الباقي لأحضرها وأقره المصنف اه أي صاحب التنوير  
في الخ **سئل** فيما إذا كان لزيد دين بذمة عمرو فأحال له بكر دأينه على بكر  
بكر المزبور دين شرعي حوالة شرعية مقبولة من الجميع فهل تكون الحوالة الزبورية صحيحة  
**الجواب** نعم لأن الحوالة فيكون بدون دين على المحتال عليه كما في المنع وغيره **سئل** فيما إذا  
المحال المحتال على المحتال على المحتال ثم مات المحتال عليه مفسلا بغير دين ولا عي ولا قيل فهل  
يرجع المحتال على المحتال وتكون البراءة الزبورية غير صحيحة **الجواب** الصحيح من المذهب  
ان الحوالة توجب البراءة من الدين وهو قوله أبي يوسف وهو الصحيح كما في جامع  
الرموز وفتح القدير والفتوى على هذا كما في صور المسائل عن الظهيرية قال  
الهام فخر الدين فاضل خان ولوا بر المحتال المحتال على المحتال أو وجهه منه  
لا يصح اه وقد صرحوا بأنه إذا توى المال بان يموت المحتال عليه مفسلا يرجع المحتال  
على المحتال لما ذكرناه والله اعلم **سئل** فيما إذا مات المحتال عليه قبل دفع شيء من المحتال  
عليه فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما إذا اجر زيدا رضى من عمرو واجرة معلومة  
أحالها بكره عليه ثم ظهر ان الأرض مرهونة من قبل زيدا عند زوجته بدينه لمتدانه منها  
قبل الاجارة ولم تجز واجرة الاجارة ولم يدفع لها دينها ولم ينتفع عمرو بالمأجور  
اصلا ولم يتكلم من ذلك ويريد بكر المحتال مطالبة المحتال عليه بمبلغ الحوالة بلا  
وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما إذا دعى رجل على آخر بمبلغ من  
الدراهم عن امتعة فامر المدعى عليه بها وذكر ان المدعى أحوال عليه بالمبلغ فلا  
عصر حوالة مقبولة من الكل فصدقه المدعى وذكر انه لم يدفع المبلغ للمحال وان  
المحال وكله بالدعى عليه بذلك فكيف الحكم **الجواب** حيث اعترف المدعى بالاحالة  
لا تصح منه دعوى الوكالة قال في التنوير ولو تورط كل المحتال بقبض دين الحوالة  
لم يصح اه ومثله في الذخيرة البرهانية **سئل** فيما إذا حال الطالب انسانا

يشروط حضور المحتال  
في المجلس دون حضور  
النائب بل رضاها  
نقط

**طال**  
الحوالة تكون صحيحة بدون  
دين على المحتال عليه

**طال**  
إذا أبرأ المحتال المحتال  
أدفعه لا يصح

**طال**  
إذا مات المحتال عليه بالمال  
الرجوع على المحتال  
أحال على المستاجر بالاجرة  
ثم ظهر انهما رهونة  
بطلت الحوالة

**طال**  
لو تورط كل المحتال بقبض  
دين الحوالة لم  
يصح

**طال**  
إذا أحوال على المديون  
اشيا فابرى الكفيل  
المديون



على مدونة وبالدين كقيل يرى المدون من دين المحيل ويرى كقيل ويطلب المحال الاصيل  
 لا الكليل لانه لم يضر له بل بالكنه براءة مرفوعة وكذا اذا حال المرتفع بدنه على الرأى  
 بطل حقه في حيس الرهن ولا يكون رهنه عند المحيل كذا في فتاوى قارى الهداية  
 اذا حال لمرءان بكرة احدى عليك بالف فاعطيتها وان حال بكرة ما احدى فارجع بها  
 على فاعطاه عمر وتم ان كبريات او غاب هل لعمر الرجوع على زيد ام لا اجاب  
 قارى الهداية ان اعترف المحال عليه بالدين الذي اصيل به عليه ودفع الى الخيال  
 على هذا الوجه لا يرجع به على الخيال حالم يعرف الحال فان صدق المحيل الخيال لم الامر  
 وانه انكر الحوالة واخذ به من المدون رجح المدون على الخيال بما قبض منه  
 وكذا اذا مات او غاب ولم يعلم حاله لا يرجع على القابض بدينه **اقول** وحاصل  
 الجواب ان المحال عليه ان اخذ الدين الذي عليه للمحيل ودفعه الى الخيال على وجه  
 الحوالة فلا يرجع به على الخيال ان صدقه المحيل في الحوالة وكذا اذا جعل المحال وما  
 اذا اذ به واخذ به من المدون رجح المدون على القابض بما قبضه والله تعالى اعلم  
**كتاب القبايل** فيها اذا ادعى زيد على عمر بانه له بركة كغالب ذلك المبلغ  
 قدره من الدراهم كذا وان عمر المزور كقيل على بكرة كغالب مطلقه بكل حال عليه فاقتر  
 بمرء كغالبه واجازها زيد المذكور فاعطى عمر وان له على بكرة القابض ذلك المبلغ  
 المذكور فاقام زيد بينة شرعية في وجه عمر ونصرت بانه المبلغ المزور في ذمة بكر  
 القابض حكم الحاكم المتداعي له به بالمبلغ المزور لزيد على عمر والكنيل وبكر القابض فهل  
 يكون الحكم المذكور قضاء على عمر والكنيل وبكر القابض **الجواب** حيث كانت الكفالة لا  
 مطلقة كما ذكر واجازها المدعى شفاها يكون الحكم المذكور قضاء على عمر والمحاضر لا  
 وبكر القابض لانه المحاضر صار ضمنا مع القابض وهذه الحيلة صحت بها في السير والنكح  
 والبنازية والعمادية وغيرها **سئل** هل يصح حكم الحاكم لابي وابنه ام لا **الجواب** هذه  
 المسئلة اجمع علماء الائمة الاربعة على عدم جوازها قال الاحام الجليل ابو الحسن  
 احمد بن محمد القنوري مع ائمة الاحام الاعظم ابي حنيفة رحمه الله تعالى في مختصره  
 المبارك المعروف به وحكم الحاكم لابويه وولده وزوجته باطل **ا** وهي دواة  
 في مشنن المذهب من باب التكميم وقال العلامة الشيخ خليل في مختصره من كتب الاحام  
 مالك بن انس امام دار الهجرة رحمه الله تعالى ولا يحكم الحاكم لمن لا يشهد له على  
 المختار **ا** قال شارح التتار كانه وابيه وزوجته وخوهم **ا** وقال العلامة ابي جعفر  
 العيني مع ائمة الاحام الجليل محمد بن ادريس الشافعي رحمه الله تعالى في كتاب **ا**  
 القضاء في التحفة تحت قول النجاشي ولا ينفذ حكمه لنفسه ثم قال وكذا اصله وروعه

**مطل**  
 فيها اذا حال ان فلانا حالنا عليك  
 بالف وان انكر فلا  
 فارجع على فاعطاه  
 الخ

**مطل**  
 في حيلة اثبات الدين على  
 القابض

**مطل**  
 لا يصح حكم الحاكم لابيه وابنه في  
 المذهب الاربعة

على الصحيح لانهم ايقضه كما لو كنفسه **ا** وقال العلامة الشيخ موسى الخاوي في كتاب  
 الاقناع في مذهب الاحام الجليل الحديث احمد بن حنبل رحمه الله تعالى في كتاب  
 القضاء ولا يصح ان يحكم لنفسه والى لا تقبل الشهادة له وقال في كتابها دات  
 موانع الشهادة سنة احدى قرابة الولادة ولوم جهة الام وولد وان  
 سفل من ولدا البني والبنات **سئل** في امرأة غاب عنها زوجها بعد وقوع طلاق  
 منه عليها غيبة شرعية ونصرت من ذلك لعدم المتفق وغير ذلك فرفعت امرها  
 لقاض حنبلي فقتضى عليه بوقوع الطلاق بعد ثبوته عليه بالبينات الشرعية موافقا  
 مذهبه مستوفيا شرابطه فهل ينفذ قضاؤه **الجواب** ينفذ في اخر الروايات  
 عندنا وعليه الفتوى ثم انفى المؤلف كذلك بنفاذ قضاء الحنبلي على الغائب فيما  
 دعت اليه ضرورة من دعوى الدين لزيد بذمة الغائب وباخذ من حال  
 الغائب الذي تحت يد شريكه من جنس الدين **سئل** في الدعوى على الغائب  
 بدون وكالة في ذلك ولا وجه شرعي هل تكون غير مسوعة ولا يقضى عليه  
**الجواب** نعم **اقول** قال في من التنوير وشرحه العلائي لا يقضى على غائب ولا  
 له اي لا يصح بل ولا ينفذ على المفتي به بجملة الاجمور نايه الخ ثم قال ولو قضى  
 على غائب بلا ناي ينفذ في اخر الروايات من اصبى فاذا ذكره مثلا خسر و  
 في باب خبر الغيب وقيل لا ينفذ ورجحه غير واحد في المينة والبنازية  
 وجميع الفتاوى وعليه الفتوى ورجح في الفتى توقفه على اقصاء قاض  
 آخر الخ وكنت فيما علقته على الدهر المختار ان ما في النسخ ليس قولنا لانا  
 بل هو القول الثاني كما في البحر وان قول التنوير ولو قضى على غائب الخ  
 معناه لو قضى من يرى جوازه فلا بنا في قوله قبله لا يقضى على غائب لانه  
 في القاضى الحنفى كما حرره في البحر بقوله الشبه على كثير من قولهم الفتوى  
 على التقاد اعم من كون القاضى شافعي ام لا او حنفيا ام لا او خاصا من  
 يراه والظاهر انه في حق من يراه اجماع اصحابنا على انه لا يقضى على غائب  
 بما ذكره الصدر الشهيد في شرح ادب القاضى الخ ما حاله به وهو موافق  
 لما هو المشهور في المذهب من انه لا يصح القضاء على الغائب لكن اعتبر  
 العلامة القدسي في شرح نظم الكثر بتصرع صاحب الفينة بانه في حق  
 الحنفى وبما في جامع التتار ولو قضى نفذ وقال محمد لا ينفذ والفتوى  
 على الاول لانه اذا رفع لآخر لا ينفذ **ا** ونحوه في حاشية الخبر الرطبي وقال  
 صاحب جامع الفصولين ما حاصله **اقول** قد اضطرت اراؤهم في الحكم

**مطل**  
 فلا تقبل شهادة عموى السب  
 بعضهم لبعض من والد وان  
 علا جو

طلقا وغا بسمها فاشت  
 طلاقا حاكم حنبلي ينفذ

**مطل**  
 لا يقضى على غائب ولا له

**مطل**  
 خسرهم في حيلة  
 القضاء على الغائب



على الغائب وله فيبقى عندي الى يحاط ويلفظ الحرج والصنوبرات فيبقى بحسبها  
 جوازاً وفساداً واصلها المحقق مع انه يحتج فيه ذهب الى جوازها الآية الثلاثة وفيه  
 عندنا روايات والا حوط نصب وكيل عنه يعرف انه يراعي جانب الآخر الغائب  
 ولا يفرط في حقه **مطلب** ملحوظاً وارتضاؤه في نور العين فيبقى التعويل عليه وقال  
 العلامة الخيزر المولى في حاشية البحر كن اذا لوحظ الحرج والضرة في اعتبار  
 عدم إمكان مراجعة الغائب واحضاره حتى لو أمكن لا يصح لعدم الضرورة **مطلب**  
 والله تعالى المرتضى **مطلب** فما اذا ادعى زيد الناظر على ثلاثة انفاراهم وبقيته اهلى  
 قرية كذا اغصبوا قطعة ارض مع آخرين من مزعته الجارية تحت نظارته **مطلب**  
 بالوجه الشرعي واثبت ذلك في وجههم وكتب بذلك حجة فهل الحكم المذكور نافذ  
 ولا يعود الى غير المحكوم عليهم **الجواب** الحكم المذكور نافذ على المحكوم عليهم فقط ولا يعود الى  
 غيرهم لما قال في الاشياء من باب القضاء ان القضاء يقتصر على المقضي عليه ولا يمتد  
 الى غيره الا في خمسة في اربعة يتعدى الى كافة الناس فلا تسمع دعوى احد  
 فيه ابدا بعده **في الحرية الاصولية والنسبية** ودلالة الاعاقي والناكح اذا  
 كذا في القواعد الصفري والقضاء في الوقت يقتصر ولا يتعدى الى كافة  
 كما في الحاشية وقال ايضا لا ينتصب احد خصماً عند احد قصداً بغير وكالة ونيابة  
 ودلالة الا في مسئلتين احد المورد ينتصب خصماً عن الباقي الثانية احد  
 المورد ينتصب عنهم ينتصب خصماً عن الباقي كذا حرره ابته وهبان من القنية قال  
 في نور العين في الفصل الخامس ادعت تعليق طلاق نفسها بكتاب غيرهما  
 وبرهنت انه تزوج فلانة فبقي قبول هذه البيضة روايات والصحح انها  
 لا تقبل اذ نكاح فلانة بشرط طلاقها فلا ينتصب خصماً في اثبات الشرط ثم قال  
 والصحيح في الجواب فيما لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطاً للدعي به على  
 الحاضر ينظر لو لم ينضرب به الغائب كدخول الدار وغيره يصير الحاضر خصماً  
 عنه لا لو دبر ابراهيم نفع رضا **مطلب** فما اذا تراخى زيد مع عرو عند قاضي محض  
 دعوى وكان الحق ثابتاً بحضور زيد فكم المقاضي بحضور الدعوى المذكورة  
 بثبوت الحق لم يخلو الشرح واعطاه بذلك حجة فهل يكون الحكم المذكور  
 غير نافذ الحجة غير معتبرة ام لا **الجواب** اذا حكم الحاكم بخلاف الشرح الشريف وأعطى  
 بذلك حجة لا ينفذ الحكم المذكور ولا يعمل بالحجة المذكورة والحالة هذه قال الله  
 تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون وقال عليه الصلاة والسلام  
 قاض في الجنة وقاض في النار اي قاض عرف الحق وحكم به فهو في الجنة

**مطلب** ادعى على ثلاثة انهم غصبوه مع آخرين كذا تسمع على الحاضرين فقط

**مطلب** القضاء يقتصر على المقضي عليه الا في خمسة لا ينتصب احد خصماً عن احد الا في مسئلتين

**مطلب** لو كان ثبوت الحكم على الغائب شرطاً للدعي به على الحاضر ينظر

**مطلب** اذا حكم بخلاف الشرح لا ينفذ

وقاض عرف الحق وحكم بخلافه في النار وكذا قاض قضي على جهل ولا حول ولا قوة الا بالله  
 العلي العظيم قال الحموي في حاشية الاشياء قال في الغاية القضاء بالحق من اقوى الغرضين  
 واشرفا لعمادات بعد الايمان بالله اسر الله تعالى به كل من يرضى **مطلب** فما اذا قضى القاضي  
 بشهادة شاهد من قبل التزكية والتعديل مع وجود المنع عن ذلك من قبل ولي الأمر  
 فهل لا ينفذ الحكم المذكور **الجواب** القضاء ما موروث بالحكم بعد التعديل والتزكية  
 لا قبل فلو حكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه وقد ائتمنى عمل ذلك شيخ الاسلام  
 مفتي المالكة العماد عبد الله اندي حفظه الله تعالى **مطلب** فما اذا فصلت  
 الدعوى مرة بحكم بالاعتصاف بالشرع وكتب بذلك حجة شرعية فهل لا تعاد  
 ولا تسمع مرة اخرى **الجواب** الدعوى متى قضيت مرة بالوجه الشرعي لا تنقض  
 ولا تعاد **مطلب** هذا حيث لا فائدة في اعادتها لو كان فيها فائدة كالوجود الدعي  
 يدفع صحيح فانهما تعاد كما سنوضح في كتاب الدعوى ان شاء الله تعالى **مطلب** فما  
 اذا خلع السلطان وولي غيره السلطنة والمخارج قضاة كان ولاهم ولم يعزلهم  
 المنصب ولم يقرهم فهل تكون قضاة المخلوع على حالهم احكامهم نافذة وامرهم  
 جائز ولا ينفذون بخلعهم حتى يعزلهم المنصب اعز الله انصاره والحالة هذه  
**الجواب** نعم كما صرح به لك الامام السرخسي في المحيط والامام الكاشاني في البدايع  
 والفاضل الطرسوسي في النفع الوسائل في مسئلة الولاية المعلقة بالشرط المتعارف  
 بقلع المحيط والبدايع وهداية الناطقي وعبارة المحيط من باب موت  
 الخليفة ادخله وولي غيره بان اجتمع الناس على خلعه والاستبدال به  
 وله قضاة وولاية لا ينفذون بموته دخله لانهم يعملون للمسلمين نصبوا  
 لمصلحتهم فكان نايبا عنهم في تقليد هؤلاء والمسلمون على حالهم فبقي مواظبتهم  
 على حالهم وكذا الوصيات والى المدينة وله حال لا ينفذون لانهم نصبوا لمصلحة  
 اهل المدينة فكان نايبا عنهم **مطلب** وفي المحجة البدايع كل ما يخرج الوكيل عن الوكالة  
 يخرج به القاضي عن القضاء الا في شئ واحد وهو ان الموكل اذا مات انعزل  
 الوكيل والخليفة اذا مات اوضح لا تعزل قضاة وولايته ولو استخلف القاضي باذن  
 الامام ثم مات القاضي لا ينفذ خليفته لانه نائب الامام في الحقيقة لا نائب القاضي  
 ولا ينفذ بموت الخليفة ايضا كما لا ينفذ القاضي ولا يملك القاضي عند الخليفة لانه  
 نائب الامام فلا ينفذ بعزله كالوكيل لا يملك عزل الوكيل الثاني **مطلب** وقال في خزنة  
 المختصين وهو المختار عند كثير من المشايخ وفي الاشياء واذا عزل القاضي بغير  
 نايبه واذا مات لا لا الفتوى علما انه بغيره القاضي لانه نائب السلطان والقاضي  
 اهـ فكيف لو فوض اليه العزل حقيقة او كتابية كما اذا قيل له اصنعنا شئت فخله

**مطلب** اذا فصلت الدعوى بالوجه الشرعي لا تنقض ولا تعاد

**مطلب** اذا عزل السلطان او مات لم تعزل قضاة

**مطلب** الخليفة نايبي المسلمين في تقليد القضاء والولاية

**مطلب** كل ما ينفذ به الوكيل بغيره القاضي الا في شئ واحد

**مطلب** اذا استخلف القاضي نايبا باذن الامام لا ينفذ نايبه بغيره او موفته او موته الامام



عزلنا به بلا تقييد الغزل صرحا لان الثاني كوكيل الوكيل اه وقال في الاشياء  
 قضاء الامر جائز مع وجود قاضي البلد الا ان يكون القاضي مولى من القليقة  
 كذا في الملتقط وقالوا المجوز في جاشيته وقد استفيد من كلام المصنف ان قضاء  
 امر مصر للمسي بالاشاع وجود قاضيها المولى من قبل السلطان غير جائز  
 فيها اذا كان لزيد على عمرو دعوى شرعية فارسل زيد بكرا رسولا ليخض عمر الى  
 مجلس الشرع ولم يكن عمرو متهما فقبل تكون اجرة بكر على زيد ولا يجوز ان يكون  
 اجرة بكر على زيد المرسل المدهى المذكور هو الاجرة كذا في الفقه في البحر والبنارية  
 واما اذا كان متهما فغنى الثانية على التمس وهو الصحيح والحالة هذه والله تعالى  
 اعلم والمسئلة في العلل والبنارية من القضاء **سئل** بما لو قضى شافعي بصرى  
 بيع الدبر المطلق وحكم بذلك موافقا مذهبه مستوفيا شرابطه عالما بالخلاف بعد الدعوى  
 بعد الدعوى الصحيحة الشرعية فهل يندام **لا الجواب** نعم ينفذ حكمه في ذلك وعلى كل  
 من رجع اليه من القضاة امضاؤه والحالة هذه فلا يباع الدبر خلا فالكافي  
 فلو قضى بصرى بعه نفاذ وهل يبطل التدبير قيل نعم لو قضى بطلان بعه صار  
 كالحر على من باب التدبير ولو فرض ان غيره ليقضى على دفع مذهب نفاذ  
 اجماعا بنارية **سئل** في رجل ادعى على جماعة ما لا فانكروه فبرهنت عليه وحكم  
 فادعوا الابرار العام منه بعد تايخ المال المذكور فهل يقبل برهانهم **الجواب** نعم يقبل  
 لا مكان التوفيق كما صرح بذلك في التنوير في شتى القضاء **سئل** فيما اذا كان  
 لرجل يد ارملة وخصص معلومات قايما في ارض وقف معلومة وعدة  
 من بقر ومشد مسئلة في ارضي وقف معلومة فباع ذلك جميعه صفقة واحدة  
 من زيد بثمان معلوم ولم يبي عن كل من المبيعات وصود ذلك لدى حاكم جنيلي  
 حكم بصحة البيع المذكور وكتب بذلك صل ثم ظهر ان البيع المذكور باطل على  
 مذهب كونه وقع على المجرود والعدوم وهو مشد المسئلة ولم يبي للعدوم  
 عن الاراضي الاوقاف الموقوفة على مستحقها لا تسمى مسئلة في مذهب الامام  
 احمد بيب جنيلي حسبما افنى بذلك كله من جنيلي معتقدا في ذلك على صحيح نول  
 مذهب وحكم حاكم جنيلي بطلان البيع المذكور وبعده العمل بالصك المذكور  
 مستوفيا شرابط بعد الدعوى الصحيحة وكتب بذلك حجة شرعية فهل يعمل بمقتضى  
 بعد ثبوت شرع **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا ادعى زيد ما لا على عمر فقال ما لك  
 على شئ قط ولا اعرفك ثم برهنت عمر على الابرار فهل لا تقبل لتعذر التوفيق  
 حيث زاد كلمة ولا اعرفك لا تقبل لتعذر التوفيق والمسئلة في شتى القضاء

**طلب**  
 قضاء الباشاع وجود قاضي  
 العول من قبل السلطان  
**طلب**  
 اجرة المحضر على التمس

**طلب**  
 ينفذ حكم الشافعي بصرى  
 بيع الدبر المطلق

**طلب**  
 ولو قضى المجزى ليقضى  
 على دفع مذهب نفاذ  
**طلب**  
 اجماعا بنارية  
 دعوى الابرار بعد الاقرار  
 مقبولة

وان ص

**طلب**  
 اذا قال لا اعرفك لا تسمع منه  
 دعوى الابرار

من التنوير **سئل** في فقير ذي عيال وحرفة يكتسب منها وينفق على عياله من كسبه  
 ويفضل منه شئ وعليه دين لجماعة يكفونه بلا وجه شرعي الى دفع جميع كسبه  
 من دينهم فهل ليس لهم ذلك بل باخذون فاضل كسبه **الجواب** نعم والمسئلة في خيرة  
 من القضاء **سئل** الرجوع العلامة شيخ الاسلام عما دلت عليه الفتاوى عن غنى عنه فيما اذا  
 كان على رجل ديون ثابتة لجماعة ولا يملك شيئا وله قدر مستحق في وقف هل يفتى  
 يوزع ما يفضل من قدر مستحقه المزبور بين ارباب الديون الزبورية بحسب بوائهم  
**الجواب** نعم وكتبت عليه الجواب كما به عم الورد الاحاب **سئل** فيما اذا كان لزيد المديون  
 تيار مشتمل على قري وميتع لاهل نقي بنفقة ونفقة عياله ويفضل منها شئ يتبع  
 من اداء دينه من ولا يملك شيئا غير ذلك فهل يعرف الفاضل المذكور لدينه **الجواب** نعم **سئل**  
 في مديون اشترى من امة الدين حتى حبس في حبس القاضي والحال انه له عقار واغني  
 يمكنه الوفاة من عند اذا باعه الا انه مترد ستعت في بيع ذلك فهل يبيع القاضي  
 عليه حيث كان الحال ما ذكره **الجواب** نعم **سئل** في رجل مات عن تركه شفرة بديون عليه  
 باع الورثة بديون اذن من القاضي فهل لا ينفذ بيعهم والفرصة نقض **الجواب** ولاية  
 بيع التركة المستغرقة بالدين للقاضي لا للورثة لعدم ملكهم اذ الدين لغيرهم والله اعلم  
 وفي فتاوى الانقروى عن الفتية تركه مستغرقة بالدين وجاء غريم يدي دينا  
 على الميت فاما تقبل بيئته على الوارث الاعلى فريم آخر ولكن لا يحلف الوارث لان  
 فادته النكول الذي هو اقرار والوارث لو اقر بالدين والتركه مستغرقة لا يبيع فراه  
 ولا يظهر الدين في حق غريم آخر وينبغي ان يظهر في حق نفسه ولكن مع هذا لا يحلف  
 لاسر موهوم **سئل** في رجل مات عن اخت شقيقة حاضرة وبع اخ شقيق غائب  
 دابة عم عصية وخلف تركه فعمل القاضي نصيب الغائب من التركة تحت يد الاخت  
 المزبورة لتحفظه في حرز مفله الى رجوع الاخ وهي امينة فقام ابن العم بر يدفع  
 يد الاخت عن ذلك بدين طريق شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب** نعم والقاضي  
 ولاية ابداع مال الغائب والمفتقر دعما دية من الفضل الخاص عن فتاوى زيد  
 الدين وفيه ايضا وهذا تنصيص منه على ان للقاضي ان ينصب قوما يحفظ مال  
 الغائب اه وفي الفصول بزم من القاضي نصيب الوصي لو كان وارثه  
 غائبا ويكتب في نسخة الوصاية انه جعله وصيا ووارثه غائب مدة السفر اه  
 فالظاهر من العبارة ان للقاضي ابداع وان لم تكن غيبة منقطعة لانه لا يحفظ  
 فقط ومنه يستفيد جراب الحادثة المشتركة عنها وقال الشيخ خير الدين في  
 حاشيته على الفصول وفي البحر بطلاق بعض الفتاوى وينصب وصيا عن  
 المفتقر كحفظ حقوقه ولا ينصب عن الغائب اه فقد اختلف النقل في نصب الوصي

ق  
 ٢١٤  
**طلب**  
 عليه ديون لجماعة فلام  
 اخذ فاضل كسبه  
 لاجب

**طلب**  
 يوزع الفاضل من نفقة  
 من استحقا قد عار باب  
 ديونه

**طلب**  
 له ثمن وعليه ديون يصرف  
 الفاضل من نفقة  
 الى ديونه

**طلب**  
 للقاضي بيع عقار المديون  
 اذا تمردت

**طلب**  
 ولاية المبيع التركة المستغرقة  
 بالدين للقاضي للورثة

**طلب**  
 البست في التركة المستغرقة  
 انما تقبل على الوارث  
 لكن لا يحلف



عن القاضى ويكنى ان جعل الكلام الثانى على ما اذا كان معروفا ولم يكن غيبته منقطعة وعلى ما لم تنوع اليه الضرورة وسيأتى ما يزيد وتقدم ما يزيد ايضا الكلام خبر الدين والفقاضى ان يثبت ما له القاضى الى القاضى اذا خاف الهلاك ولم ان يأخذ ما لا يتيم من والده اذا كان الولد مسرفا سبذرا ويضعه على يد عدل الى ان يبلغ التيمم خاتمة من فصل من بعضى في المجتهدين **قول** وذكر في الجرحان للقاضى قبض دين قاضى من مجوسه وله ان يضعه عند عدل وله قبض مضروب من غاصبه وان له ولاية اقراض ماله وله ولاية بيع منقول اذا خاف عليه التلف ولم يعلم مكانه فلو علم مكانه بعث اليه وله ايضا بيع القاضى بماله بالخصص ببيع ماله لا يفتاد دينه اذا كان دينه ما يتاعنه وجع ماله كبره فيما يملكه القاضى لم يجمع غيرهم جزاء الله تعالى خيرا فراجعها عند قول المذكر والتقليد لمن خاف الحيف وان امنه **لا يسل** في رجل توفي عن تركه ولا وارث له ولزيد بدينه مبلغ دين معلوم فنصب القاضى وكيل بيت المال وصيا في الخصم المذكور وابتد زيد بسلقه بالبينة المراكاة وحلف على بقاء المبلغ بدينه المتوفى فحكم القاضى له بالمبلغ بعد جحد الوكيل المذكور وذلك وكتب به حجة شرعية فهل يعمل بمضمونها بعد شوقه شرعا **الجواب** نعم **قول** قال في البحر لو لم يكن الميت وارثا فما مدح للدين على الميت فنصب القاضى وكيل للدعوى كما في ادب القضاء والخصم ان وكيل بيت المال ليس بخصم ام كلام البحر وكتب عليه من الخير الرضى انه يجب تعينه بما اذا وكله السلطان بجمعه وحفظه اما اذا وكله بان يدعى ويدعى عليه ايضا تسمع وهذه المسئلة كثيرة الوقوع ويتفرع من ذلك ان المزارع لا يصير خصما لمن يدعى الملك في الارض وكذلك المقاطع المسمى بلغتهم فيما رايهم **قول** فيما اذا كان بيد زيد عقار موروث له ولعمرو القاضى عن مورثها فلان نادى ناظر وقف على زيد بجران العقار في الوقت وابتد دعواه بالبينة الشرعية بثبوت شرعيا لى حاكم شرعى حكم بذلك لجهة الموقف فهل الحكم المذكور يسرى على غيره **الجواب** بعض الورثة خصم عن جميعهم لان الخصومة توجهت على الميت وكل واحد من الورثة يكون خصما عن الميت والفقهاء على بعضهم كالتقضاء على كلهم كما في العادة **قول** وفي البحر انما ينتصب خصما عن الباقي بثلاثة شروط كون العين كما في يده وان لا تكون مقسومة وان يصدق القاضى على انها ارث عن الميت ام وتمام بيان ذلك مبسوط فيه فراجع عند قول الكفر ولو ادعى وارثا لنفسه ولاخ له قاضى **الجواب** نعم فيما اذا ورد امر شريف سلطانى بعدم سماع دعوى زيد بكذا على عمرو فسمعها القاضى حكم بثلثين لمضمون الامر الشريف ومنع عمر عن معارضة

**طلب**  
القاضى ان يصدق بالالقاب اليه  
لا اذا خاف الهلاك  
وله اخذ العتيق من والده المسرف  
المبذر

**طلب**  
فيما يفعل القاضى في حق القاضى

**طلب**  
ما لا وارث له وعليه دين  
نصب له القاضى وصيا

**طلب**  
القضاء على بعض الورثة قضاء  
على كلهم  
أحد الورثة انما ينتصب خصما  
عن الباقيين بثلاثة شروط

**طلب**  
القضاء يتعد بالزمان والمكان  
وبعض الخصومات

زيد بعد علم الامر المذكور وكتب له حجة بالمنع فعمل لا يعمل بالكونه ممنوعا من سماعها **الجواب** نعم لان القضاء يجوز تخصيصه وتقييده بالزمان والمكان واستثناء بعض الخصومات قال في الخلاصة السلطان اذا وكل القضاء رجلا ويشترط خصوصه او رجلا معينا مع الاستئذان ولا يصح قاضيا في تلك الخصومة اذا قال له لا تسمع حراوت فلان حتى ارجع من السفر لا يجوز للقاضى ان يسمع ولو قضى لا ينفذ ام وفي البرازية فلما سلط السلطان رجلا للقضاء وشرط عليه ان لا يسمع قضية رجل بعينه بجمع الشرط ولا ينفذ قضاء القاضى على هذا الرجل **قول** فيما اذا كان في البلدة قاضيا فوفقت الخصومة بين المتداعين فالمدعى يريد ان يجاهده الى قاضى منها والمدعى عليه يريد الآخر فليكون الخيار **الجواب** الخيار للمدعى عليه عند محمد وعليه الفتوى كما في البرازية ومثله انفى العلامة ابن نجيم صاحب البحر والشيخ الحانوف والعلامة الرضى كما في فتاويه وقال في البحر وهو بالخلافة شامل لما اذا اراد قاضى في محلة المدعى عليه واراد المدعى عليه قاضى محلة المدعى ولما اذا تعددت القضايا في المذهب الاربعة وكثروا كما في القاهرة فاراد المدعى شافيا مثلا والمدعى عليه ماكبلا مثلا ولم يكن في محلهما فان الخيار للمدعى عليه وهذا هو الظاهر وبه اقيمت مرارا **قول** هذه المسئلة مذكورة في البحر والدر المختار ولا كتاب الدعوى وكتب فيها علقته عليها ان التحرير في هذه المسئلة ما حققه العلامة المقدسى وحاصله ان ما ذكره من الخلاف وتصحيح قول محمد بان العبرة للمدعى عليه انما هو فيها اذا كان قاضيان كل منهما في محلة وقد امر كل منهما بالحكم على اهل محله فقط بدليل قول الهادى في الفصول وكذا لو كان احدهما من اهل العسكر والاخر من اهل البلد فاراد العسكرى ان يجاهده الى قاضى العسكر ففر على هذا الى هذا الخلاف ولا ولاية لقاضى العسكر على غير الجندى فنقله ولا ولاية الخ دليل واضح على ما قلنا اما اذا كان كل منهما ما ذرنا بالحكم على اى من حضر عنده من مصري وشامى وحلى وعسكرى وغيرهم كما في قضية زمانا فينبغي التعويل على قول ابي يوسف كزيفة التعريف المدعى والمدعى عليه اى فان المدعى هو الذى له الخصومة فيطلبه عند اى قاضى اراد وما ذكره بعض المتأخرين لا وجه له ام واراد ببعض المتأخرين صاحب البحر وتقدم كلامه وما ذكرناه عن العلامة المقدسى هو معنى ما قلنا في الدر المختار عن خط صاحب التنوير على حاشى البرازية ومثله قوله في الشيخ ان كل عبارات اصحاب الفتاوى يفيد ان فرض المسئلة التى وقع فيها الخلاف بين ابي يوسف ومحمد فيما اذا كان في البلدة قاضيا لكل قاضى في محله

**طلب**  
هل العبرة بقاضى المدعى  
او المدعى عليه

**طلب**  
تحريرهم في لو كان في البلدة  
كاضيان واختلاف الفقهاء



**طلب**  
الحكم على أحد الورثة الباقين  
حكم على الجميع  
إذا كان الورثة غائبين  
أو صغيرا ينصب للقاضي  
وصيا ويثبت  
الدين

**طلب**  
فيما إذا غاب المدعي عليه  
بعد الشهادة وقبل  
الحكم

**طلب**  
سوى القاضي من الخصم  
ولو سلموا وصيا

**طلب**  
انما الحكم بالصحة إذا ثبت ملكه  
لأوقفا وأبدا وأجره

**طلب**  
إذا اخبرك بما يقضيه لا يكفي  
أخباره بلا شاهد  
آخر

وأما إذا كانت الورثة لقاضيين أو لقضاة على مصر واحد على السواء فيعتبر المدعي في دعواه ظله الدعوى عند أي قاض أراد له الخ فتقوله كل قاض في حمله أي ما مرر بالحكم على كل محله فقط فاعتنم هذا المقام فإنه قد كان بعيدا على كثير من الأنعام **وسئل** العلامة قاضي القضاة عن شخص ادعى حقه في تركه الميت له أولاد بالفرق وأطفال وأقام بيعة فهل ينفذ الحكم على الجميع **فأجاب** إذا أقام بيعة على أحد الورثة الباقين ثبت الدين في حق الكبار والصغار **وسئل** أيضا عن رجل توفي وعليه ديون وورثته غائبون هل يسوغ بثوت الحق على الميت في غيبته وورثته أم لا **فأجاب** الميت إذا كانت تركته في بلدة مorte وراد أصحاب الديون ابتداء ديونهم والورثة كلهم غائبون غيبة منقطعة أو صغار فالقاضي ينصب وصيا عن الميت ويثبت الدين ويدهم إلى أربابهم بعد استخلافهم وإن لم تكن الغيبة منقطعة لا تسمع بينهم إلى أن يحضر الوارث ولو كانت الوارث صغيرا ينصب عنه وصي ويثبت الدين عليه ويقضى دينه بعد استخلافهم إنهم لم يقبضوا الدين ولا شيئا منه ولم يبر والميت ولم يتألوا بدوينهم بدوينهم على أحد ولم يتناضوا عنه على شيء ثم يقبضهم من التركة **وسئل** أيضا إذا ادعى شخص على آخر حقه فانكره فأقام عليه بيعة شهدت له خصم المدعي قبل القضاء فطلب المدعي من الحاكم الحكم عليه ليدفع خلع **فأجاب** المذهب أنه لا يجاب إلى ذلك وإن طلب أن يكتب له كتابا إلى القاضي البلدة التي بها الغرم بصورة الدعوى والشهادة يكتب له القاضي بشرطه المذكورة في كتاب القاضي إلى القاضي **وسئل** أيضا إذا اتهم مسلم وذمي بين يدي قاض هل يسوي بينهما فيما وجلسا **فأجاب** نعم **وسئل** أيضا عن رجل سأل من الحاكم أن يلف غريمه إلا يشكوه إلا أنه الشرع فإني الغرم الخلف **فأجاب** ليس للقاضي أن يجبره على الخلف وإنما ينهيه عن التفرض له من غير الشرع فإذا اتهمه في شكاه من غير الشرع أو به وزعم جميع ما خرج بسبب الشكاية **وسئل** أيضا هل يشترط في صحة حكم الحاكم بوقف أو بيع أو اجارة بثوت ملك الواقف أو البائع أو المجرى وجبانه أم لا **فأجاب** انما يحكم بالصحة إذا ثبت أنه مالك لما وقفه وإن له ولاية الإيجار كما أجره أو الباع ما باعه أما يملك أو يبايعه وكذا في الوقف وإن لم يثبت شيء من ذلك لا يحكم بالصحة بل بنفس الوقف والاجارة والبيع **وسئل** أيضا إذا أخبرك بقضية هل يكفي أخباره ويسوغ للحاكم العمل

بأمر لا فاجا **لا** يكفي أخباره بل لابد معه من شاهد آخر **وسئل** أيضا عن شخص تحمل شهادة في شيء لا تصح على مذهبه كالسلم الحال مثلا وكتب بها مسطورا وكان قاضيا كما لا اله فهل يسوغ له الحكم بإبطال تلك القضية أم لا **فأجاب** إذا علم ما لا يجوز على مذهبه وكان قاضيا وطلب منه الحكم فيه لم أن يقضه إن لم يره لا مانع من ذلك **وسئل** أيضا إذا ادعى شخص على شخص عند حاكم بدعوى وأحضر بعض بيعة شهد ثم علم المدعي أن ليس له خلاص عند مذهبه هذا القاضي فقال المدعي أنا رفقت طلبتي عن خصمي في هذا الوقت بقصد بذلك الذهاب إلى قاضي آخر هل يجيبه القاضي إلى ذلك ويدفعه عنه إلى قاضي آخر **فأجاب** نعم عالم يطلب من القاضي الحكم له فله أن يؤخر حقه ويمكنه القاضي من ذلك لأن المدعي إذا ترك يترك **وسئل** أيضا هل يشترط للقاضي الشرع الاعذار للخصم وإن أعذر إليه فسرق من وقت آخر ما الحكم فيه **فأجاب** إذا شهد الشهود بحق وتركوا والخصم لم يبدد أيضا شرعيا حكم القاضي وإن طلب المستشهد عليه أن يؤخر الحكم ليحجي بالواقع بمثل ثلاثة أيام فإن لم يحج بالواقع قضى عليه **شروع** رجل حلف بطلاق امرأة أن تزوجها فتزوجها وحكم رجل بالحكم بينهما في الطلاق المضاني في حكم بطلان البين اختلعت المثلخ فيه ذكر في الجمع الصغير أنه لا ينفذ حكم الحكم فيها وذكر في صلح الأصل وغيره من الروايات أن حكم الحكم فيما بين المتكلمين في المجتهدين بمنزلة حكم القاضي حتى لا يكون لأحدهما أن يرجع عن حكمه وذكر المضاف أن حكم الحكم في المجتهدين خيرا للكنائيات والطلاق المضاف جائز في ظاهر المذهب عن أصحنا قال إلا أن هذا مما يعلم ولا يفتي به كيلا يبتلى سائر المال إلى مثل هذا **وقد روي** عن أصحنا رحمهم الله تعالى ما هو أوسع من هذا وذلك أنه روي عنهم أنه لو استفتي صاحب المأذنة عن هذا فقيها فأنقاه بطلان البين راسعه أن يمسه فإن تزوج أخرى بعد هذا وقد كان حلف بلفظ كالمرأة أن تزوجها فاستفتي فقيها مثل الأول فأنقاه بصحة البين وروى عن الطلاق المضاني عليها فإنه يفارق الثانية ويمسك الأولى لأن فتوى الفقيه للمجاهل بمنزلة حكم القاضي المولى وأحكم الحكم إلا أن الفرق بين حكم القاضي وحكم الحكم أن حكم الحكم في المجتهدين إذا رجع إلى القاضي أن كان موافقا لآراءه أمضاة وإن كان مخالفا لأبطله وليس للقاضي أن يبطل حكم قاض آخر في المجتهدين وفي كتاب العلامة الحارثي إذا حكم القاضي بدفع المال لوكيل امرأة لم حضرت الوكالة وقالت

**طلب**  
إذا شهد القاضي بما لا يجوز عنده فله أن يقضه

**طلب**  
إذا قصد المذنب الذهاب إلى قاض آخر له ذلك ولو بعد الدعوى

**طلب**  
إذا اطلعت المستشهد عليه تأخير الحكم ليحجي بالواقع يعمل ثلاثة أيام

**طلب**  
فيما إذا حكم الزوجان ناخبا فكم يبطلان الطلاق المضاف محره

**طلب**  
فتوى الفقيه للمجاهل بمنزلة حكم القاضي



**طلب** لا يكتفى بقوله المرفق وذلك بعد تقديم دعوى صحيحة  
**طلب** استأجر الدابة في مكة فأتى صاحبها فلقا ضي سواها  
 الخ

**طلب** إذا غاب الزاهد غيبة متقطعة ينبغي أن يجوز بيع الرهن للقاضي

**طلب** نائب القاضي أن يكتب لأبيه قاضي آخر بطلب الشهادة

**طلب** تعلم الكتاب من القاضي الخلل فاصله فالأمر عليه الأعلى  
**طلب** المقتضى تعريفه بالتنفيذ  
**طلب** إذا رتب القاضي أو ضيق هل يفتقر إلى استحق العزل

**طلب** حكم الله بيننا وبين قضاة زماننا الخ

فإنه كالمدة في الخصومة لا في المقتضى فهل يكون حكم القاضي بدفع المال متصفيا للأشياء الواقعة  
 بالقضى أحـ قال أنه لا يكتفى بقوله المرفق وذلك بعد تقديم دعوى صحيحة  
 بل لا بد من ذكر تفصيل الدعوى التي ترتب عليها الحكم ويشترط في تفصيل الدعوى  
 أن يذكر فيها أن وكيله بالقضى على ما هو الصحيح من مذهب زفر من أن الوكيل بالمقتضى  
 لا يكون وكيلاً بالقضى فلا يسوغ الحكم بدفع المال إليه انتهى **استأجر** البلاء إلى مكة ذهاباً  
 وجائياً ودفع الكراوات رب الدابة في الذهاب حتى انقضت فلفت جرائاً  
 يركبها إلى مكة ولا يضمن وعليه الكرى إلى مكة فإذا في حكمة ورفع الأسرى القاضي  
 فزأى أن يبيع الدابة ويدفع بعض الأجرة إلى المستأجر جاز فعلي هذا الرهن  
 يجعل عينا بدين وغاب المدين غيبة منقطعة فرفع الرهن الأسرى القاضي  
 حتى يبيع الرهن سبع بدين الرهن ينبغي أن يجوز كما إذا غاب المشتري  
 قبل قبض المبيع وقبل نقده الغيبة منقطعة جاز للقاضي أن يبيع المبيع  
 ويوفى الثمن للبائع فصول العادى من الفصل الخامس **هل لنائب**  
**القوس الشريف بالرملة** أن يكتب لنائب القاضي بدسقى الشام نقل  
 الشهادة ليحكم بالاجـ حيث أن السلطان يفره الله تعالى بفرض للقضاة  
 الاستئابة ثبتت صحة الكتابة بذلك إذ شرط كتاب القاضي من قاضى مولى  
 من قبل الامام عليك أقامة الجهة وعند التفويض بذلك كانت ولاية النائب  
 مستندة لأذن السلطان فوجد شرط على أنه في الحقيقة كانه كتب قاضى  
 القدس إلى قاضى دمشق إذ كل نائب قائم مقام مستنير كما صرحوا به في  
 بحث الاستئابة فظهر جواز الكتاب من نائب القاضي إلى نائبه القاضي  
 المذكور من فتاوى العلامة الشيخ خير الدين **إذا علم** كاتب المحضر من المفتى ما هو  
 الخلل في المحضر الدعوى وغيره وأصل الخلل فالأمر على الكاتب لأعلى المفتى  
 منازية قبيل باب الشهادات **التنفيذ** أحكام الحكم الصادر من الحاكم  
 وتقريره على موجب ما حكم به وبه يكون الحكم متفقاً عليه من خط العلامة  
 النجاشي الشيخ عبد الرحمن أفندي الهادى **اختلفت الروايات في القاضي**  
**إذا رتب القاضي أو ضيق** إذا رتب القاضي أو ضيق إذا رتب القاضي أو ضيق  
 ينبغي أن لا يفتقر إلى استحقاق العزل بل لا يفتقر إلى استحقاق العزل بل لا يفتقر  
 لا قدران أقول تنفذ أحكامهم لما أرى من التخليط والجمل والأجرة فيهم  
 ولا قدران أقول لا تنفذ أحكامهم لأن أهل زماننا كذلك كانوا فثبتت  
 بالبطولات أذى ذلك إلى إبطال الأحكام أجمع **حكم الله بيننا وبين**  
**قضاة زماننا** أفسدوا علينا ديننا وشريعة نبينا صلى الله عليه وسلم لم يبق

منهم إلا اسم والرحم حوا هو القضاة في قاضيكم في مسئلة مختلف فيها قول مواخي لم  
 إلى يوسف ومحمد مخالف لذهب إلى حـ ولم يكن هناك نص على المفتى به أركان هناك نص على  
 أن المفتى به قول إلى حـ فخل ينفذ قضاءه أم لا فله نقض الجواب الأصل أن العمل على قول إلى حـ وهذا  
 يرجح المشايخ دليله في الأغلب دليل من مخالف من أصحابه وجوبه على استدلاله بخالفه وهذا ما رآه أهل  
 بقوله وأن لم يصحروا بالفتوى عليه إذا ترجح كصرح النصيح لأن المخرج طابع بمقابلة  
 روح فلا يعدل المفتى والقاضي عن قوله إلا إذا صرح أحد من المشايخ بأن الفتوى على خلاف غيره  
 فليس للقاضي أن يحكم بغير قوله إلى حـ في مسئلة لم يرجح قوله غيره ورجحوا خلاف دليل إلى حـ  
 على دليله فان حكم فيها فله غير ما نص ليس له غير الانقضاء والله أعلم فتاوى الشلبي في  
 فصول العادى فصل الثاني من رده استماعه من محمد رحمها الله أن القاضي لا يقضى بعلمه  
 وأن استنفاد العلم في حالة القضاء حتى يشهد معه شاهد واحد قال لعلى القاضي غلط  
 فيها يقول فيسقط مع علمه شاهد آخر عنى شهادته **باب الحبس سئل**  
 فيما إذا أبت كزبة للعرب بقراره لدى القاضي وطلب ربحه ولم يأمره القاضي بالأداء  
 فخل لا يجزى حبسه ويستوى في ذلك الأصل والكتيل **الحج** نعم لا يجزى حبسه إذا أبت كزبة  
 بقراره بل يأمره القاضي بالأداء فان أبى حبسه وهذا خطأ رهديه والوقاية والجمع  
 قال في البحر وهو المذهب عندنا ويستوى في ذلك الأصل والكتيل كما يجوز من كلام  
 الهداية وغيرها فتاوى الهداية فإن امتنع حبسه في كل دين لزمه بدلا من مال حصل  
 في دينه كمنه المبيع أو التزيم يعقد كالمهر والكفالة أو غيره فان امتنع يعني الغرم بعد بثوت  
 الحق عليه بقراره وأمره بالدفع كما يعلم من عبارتها فخل هذا إذا لم يمتنع له حبسه وقال  
 الأنقري من الحاشية ومنية المفتى إذا أقر الكتيل بالنفس عند القاضي فان القاضي لا يجزى  
 حتى يسلم نفس المكفول به أم وفي هذه الصورة امتنع حبسه لقاضى وكان عليه دين  
 لأخر الكفر من دين زيد هل له أن يخرج الجرب مقتضى ما في الفتاوى له ذلك فانه قال في حـ  
 عليه ديون الجارية لواحد ثمانية وآخر عشرة وآخر عشرة من حبسه صاحب الثمانية في المزم  
 خمسة أيام فكل واحد من الباقيين أن يخرج من المزم لكن نسب بقدر نصيبه أهـ كذا في الزاوية  
 ما يخالفه فانه قال لها على دين واحد أهـ وللآخر أكثر لصاحب الأقل حبسه وليس لصاحب  
 الأكثر إطلاقاً ولا رضاء فان أراد أحدهما إطلاقاً فبغير ما نصيبا حبسه ليس له ذلك **سئل** في ذلك  
 الزم بدين شرعى ومك في الحبس مدة خمسة أشهر وظهر للقاضى أنه لا مال له وأنه  
 فقير مطلق بعد ما سأل عنه جيرانه وأصدقاؤه من الثقة فأخبروه بذلك وحضيه  
 غائب ويريد القاضي أن يأخذ منه كفيلاً بالنفس وعلى سبيل فخل للقاضى ذلك **الحج**  
 نعم وقد أفتى العلامة الخيزر الملى بمثل هذه المسئلة على ثلاث فتاوى أحدها في رجل

**طلب** فيلاديا القاضي على قولها  
 وترى قول الإمام  
**طلب** الأصل أن الأول على قول  
 الإمام إلا إذا رجع  
 خلافه

**طلب** القاضي لا يقضى بعلمه  
 يشهد معه شاهد  
 آخر  
 باب الحبس

**طلب** إذا أبت كزبة بالعرب  
 لا يجزى حبسه

**طلب** إذا حبس المدين بقراره  
 لصاحب دين آخر  
 أخلاقه

**طلب** إذا أفتى القاضي بغير الجبر  
 يأخذ منه كفيلاً بالنفس  
 سبيل ذلك كان حبسه  
 غائباً



الزم بدنه شرعي وبك في الحسب مدة وظهور للقاضي انه لا يملك شيئا هل للقاضي ان يقبض عليه ما لزم به بغير حضور خصم ام لا احاب حيث ظهر للقاضي انه لا مال له على سبيل بغير حضور خصم قال في الحاشية وانما سأل القاضي على المحسوس بعد مدة فاحضره من مجلس وصاحب له دين فان القاضي يأخذ منه كنبلا بنفسه ويجزئه من الحسب وفي انفع التبريل للقاضي ان لا يسأل احدا اصلا وينفرد بالاخراج عنه وقالوا هذه اذا لم تكن الحال حال منازعة اما اذا كانت بين الطالب والمحسوس بان قال الطالب له مائة ومائة من الحسب ان تعسر لادب من اقامة المينة واسا مسئلة التقسيط اذا طلب الخصم وكان سقورا ونفصل عنه وعن نفقة عماله شيئا بغيره الى دينه فما صلها ان الخريم ياخذ فضل كسبه وسئل في المحسوس بدنه هروم مبيع اذا سأل عنه القاضي فاحضره اهل المعرفة ان تعسر هل للقاضي اطلاقا واذا اطلق هل يحتاج الى كفيلا ام لا حيث لم يكن رب الدين تبها والغايب ولم يكن الدين مال وقف اجاب نعم للقاضي اطلاقا فلا كفيلا والحالة هذه اذا لم يمسك كفيلا فخصه مع الاخبار باعساره فيلزم عدم النظر الى المسيرة مع كونه ذا عسرة والله سبحانه وتعالى يقول وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وسئل فيما اذا كان فقرا للمديون وانما سأل عن احواله وكان دينه بدلا عما هو مال هل للقاضي ان يسأل عنه على الاطلاق البينة على فلا سعة وعلى سبيل حجة خصم ام لا واذا قلتم له ذلك فرب سبيل عنه وهل يشترط في هذا القيد الشرا فقام لا وهل يفتقر الحال بين حال المنازعة وعندها وهل يعد موصرا بما لا بد منه ام لا اجاب نعم للقاضي ذلك قال في انفع التبريل بعد ذكر المحسوس والاختلاف في هذه هذه اذا كان امره يعني المديون مشكلا اما اذا كان فقره ظاهر يسأل القاضي عنه عاجلا وقبل البينة على فلا سعة وعلى سبيل حجة خصم وانما يسأل عن عسرة من جيلته واهل بيته من النفقات دون الغساق فاذا قالوا لا يعرف له مالا كفي ولا يشترط في هذا القيد الشرا وانه ثم قال هذه اذا لم يكن في حال منازعة واما اذا كانت منازعة بان قال الطالب انه موصر وقال المديون انه موصر لادب من اقامة البينة فان شهد هذا انه موصر على سبيل ولا تكون هذه شهادة على النفي فان الاعسار بعد السداد ارجاوت تكون شهادة بان رجاءه لا بالنفي فيه على هذا الوجه حسام الدين ج والمسئلة مضمرة ولا يعد موصرا بما لا بد منه وقد بينوا ذلك في كتاب الحرج فلا يعد بشيا به التي لا بد له منها عينا ويترك له دست وقيل دستا وكذلك منزله الذي لا بد منه ورض على ذلك كلام الميرزا قلت فتمررنا في هذه المسئلة ان الخصم اذا كان حاضرا بطلت حجة ولا يحتاج الى كفيلا واذا كان الخصم غائبا بطلت كفيلا بنفسه قال في الترتيبات واذا قامت البينة على فلا سعة المحسوس لا يشترط لسامها حضور رب الدين ولكن اذا كان رب الدين حاضرا وكيفية القاضي بطلت حجة بغيره والا بطلت بكفيلا اه وقال في النفي وان لم يظهر له اي للمحسوس حال بعد سواله عنه خلاه اي خلى القاضي المحسوس يعني اطلقه من الحسب لان عسرة ثبتت عنه فاستحق النظر الى المسيرة

اذا ظهر للقاضي اعساره بطلت كفيلا حيث لم يكن الدين لغايب او ثبتت او رفق

اذا قالوا لا يعرف له مالا سكتي ولا يشترط لفظ الشهادة ان لم تكن حالة منازعة

لا يعد موصرا بما لا بد له منه من يديه ومنزله

الآية محسبه بعدة يكون خلا وظاهره كما قال يفتي صاحب الجواز بطله لا كفيلا قال الا في حال التيمم كما في النزلية ولولا لميت على رجل دين وله ورقة صغار وكبار لا يطلقه من الحسب قبل الاستيفاء الا بكفيلا للصغار وقد ما انه يطلقه بكفيلا اذا كان رب الدين غائبا بغيره ان يكون عال الوقف كمال التيمم فلا يطلقه الا بكفيلا حتى ثلاث موطئ مستثناة وانما بقوله خلا الى انه لا يجبه مرة اخرى للاول ولا غيره حتى يثبت غرضه عنه ما في النزلية الطلق القاضي المحسوس فلا سعة ثم ادعى عليه آخر ما لا وادعى انه موصر لا يجبه حتى يعلم غناه اه وفي انفع التبريل ان الاخراج بعض المدة مع اخبار واحد بماله المحسوس لا يكون من باب الشؤن حتى لا يجوز للقاضي ان يقول ثبت عندى انه موصر اه والله اعلم **في رجل موصرا لادب اصلا وقد ثبت اعساره بالوجه الذي ولز يد عليه مال يريد حجه به بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك** **الاجواب** نعم قال الله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة **سئل** في مديون موصر ليس له مال وعليه ديون لا يبايها لا قدرة له على اداها جملة وله فاضل كسبه فهل اذا ثبت ما ذكر بالوجه الشرعي باخذ ارباب الديون ديونهم من فاضل كسبه **الاجواب** نعم **سئل** في رجل طلق زوجته المخلو بها ولها بدمته مؤخر هذا فانه يريد حجه به وهو فقير عسر فهل لا يجسبه به وهو يدعى الفقرا لا اذا قامت بينة على اعساره **الاجواب** نعم **سئل** في فقير يجده عليه نفقة ماضية لادب الصغير في عدة المهر فهل لا يجسبه عليه **الاجواب** نعم **سئل** في من فقهه **سئل** فيما اذا امتنع المديون عن رفاة الدين حتى يجسبه في حبس القاضي والحال ان له مالا وعقارا يمكنه الرفاة منه الا انه يتمرد متعت في بقائه في الحبس فهل يائره القاضي ببيع ماله لرفاهه دينه فان ادى باع عليه ويوفى الدين ام لا **الاجواب** نعم قال في الملتقى ويبيع القاضي ماله ان امتنع ويقسمه بين غرضائه بالحصص نيابة عنه اه وسئل في تاري الهداية عن البائع هل له حبس المشتري على الثمن وان كان المبيع في يده فاجاب نعم له حبس على الثمن وان كان المبيع في يده كالمهر من حبس الرهن وان كان الرهن في يده اه ذكره في البيع وكثير من السجور بدنه وله مال ظاهر شرع بهب ويوقف ويبيع حتى يعود فقيرا فاما حكم بقصره فاجاب اذا كان الامر كما ذكر فللقاضي ان يقتضي في هذه المسئلة بقرا الاضا ويبيع عليه ماله ويقضي با دية جبر عليه كان لم يرض ولم ان يحجر عليه من هذه الفقرات فاذا قضى به نفذ والله اعلم **وسئل** هل يحكم الحاكم بعلمه في الرجل المعسر ولا يجسه فاجاب نعم علم القاضي في هذا الكلام الشاهد **وسئل** اذا حبس شخص بدنه وغاب رب الدين فملك المديون المدة الشرعية وكشف القاضي عن حاله فلم يظهر له موجود فهل له ان يطلقه فاجاب بالقاضي اذا حبس الفرع فيما يجسبه فيه وصفت مدة براهها القاضي بحيث يغلب على ظنه انه لو كان له لا يظهره بسا له عن حاله من له خبره فان اخبره بخبره حتى يسبيلها كان حاضرا والكن اذا كان خفي غايبا يتوهم منه بكفيلا ان تيسر والا فلا وسئل

بطله لا كفيلا الا في ثلاث

لا يجسبه مرة اخرى حتى يثبت الذم عن غناه

اخبار الراخرة بالمسرة لا بكونه ثبوت

لا يجسبه المعسر

لهم اخر فاضل كسبه

لا يجسبه المعسر على مؤخر

لا يجسبه المعسر على مؤخر

لا يجسبه مع نفقة ولده الماضية

اذا اقدنت المرسرا بامر القاضي ببيع ماله فان ادى باعه عليه

للبائع حبس المشتري على الثمن ولو كان المبيع في يده وكذا امره

اذا اطلقت المديون احواله فللقاضي ان يحجر عليه

للقاضي الحكم بعلمه في الرجل المعسر

اذا ظهر للقاضي اعساره له اطلاقا من المحسوس

العرة في مكان المحسوس

لصاحب الحق



**طلب**  
إذا ابى أن يتفق على زوجة بحسب

**طلب**  
لا يحبس المرأة مع زوجها إلا إذا كانت مخوفا عليها

**طلب**  
يحبس إذا اتفق من دخل الجمل ولو كانت صغيرة

**طلب**  
ما في المتوفى والشروع مقدم على ما في المتوفى

**طلب**  
يجوز الزوج على دفع الجمل لابن الصغيرة ويحبس فيه

**طلب**  
لا يحبس في ذمة ولده إلا إذا ابى الاتفاق

**طلب**  
لا يحبس أحد الأبوين والجدة

إذا اراد حكم بحسب عزم في مد رسة أو كان غير السجين هل له ذلك فأجاب المعبر في ذلك لصاحب الحق لا القاضي **سئل** في رجل ابى أن يتفق على زوجة وولده الصغير يرضى القربة بدون وجه شرعي فهل يحبس **الجواب** نعم يحبس إذا ابى أن يتفق كما في التنوير وغيره **سئل** فيما إذا حبست المرأة زوجها بدين لها عليه فقال الزوج القاضي أحبسها متى كان في موضعها في الحبس والحال أنها غير مخوفا عليها سكت مع أمها وشقيقها في دارها ما بذن الزوج فهل والحال هذه لا يحبس مع زوجها ويحبسها في بيت الزوج **الجواب** قال في الخلاصة والمرأة إذا حبست زوجها فقال الزوج القاضي أحبسها متى كان في موضعها في الحبس لا يحبس ولكن تحبس في بيت الزوج وروى عن القاضي لاشأنه كان حبسها في ذمة قضاة لمصلحة رأى في ذلك وهي صبا تنهاه النجرا وفي مآل الفتوى إذا خلف عليها العسا إذا اختار المتأخرون حبسها معه وفي خزانة الفتاوى استحسن بعض خري أن يحبس مع إذا كانت مخوفا عليها قلت عدم حبسها مع هو ظاهر المذهب كما أشار إليه المصنف في ذلك ما استحسنه المتأخرون وجه حسن **سئل** في رجل زوج ابنته الصغيرة من زبيدهم معلوم ثم منع زبيدهم دفع مكره طبعه لآبائها بدون وجه شرعي فهل يحبس على الجمل **الجواب** نعم قال في الدر المختار ويحبس المدبوبة في كل دين هربه ماله أو ملتزم بعقد درر وشح وملة في مثل الفتح ولو لم تنفق كالأجرة والقرض ولو لذي والمهر الجمل وبالزوجه بكفالة ولو بالملك أو كفيل الكفيل وإن كثر وأجزاء لآلة التزوجه بعقد كالمهر وهذا هو ظاهر المعتمد خلاف الفتوى قاضي خان لا تقدم المتوفى والشروع على الفتاوى **سئل** في رجل خالف الاتفاق فيما التزمت بعقد ولم يكن بدل حال وألحل على ما في المتوفى كما في النفع المراسيل وكذا يقدم ما في الشروع على ما في الفتاوى **الجواب** واجاب الجدي بدينه بقوله للاب مطالبة الزوج بمهر الصغيرة التي لا توطأ وأن زوجت يوم ولدت ويجوز الزوج على دفع المهر إليه لأنه يجب بنفس العقد أذهود لا يرفع وقد ملكه فطالب به وإذا كان كذلك فيحبس فيه حتى يوفيه أو يظهر أعساره لقاضيه هذا الصريح ما قيل فيه والله أعلم **سئل** في الأب إذا ابى الاتفاق على ولده الصغير هل يحبس أم لا **الجواب** لا يحبس الأب في دين ولده إلا إذا ابى من الاتفاق عليه كذا في الملتقى وغيره **سئل** هل يحبس الوالد في دين ولده أم لا **الجواب** لا يحبس والد في دين ولده كما صرح به في الملتقى وغيره من الكتب المعتمدة وذكر الوالد لا يدخل جميع الأصول فلا يحبس أصل في دين فرعه لأنه لا يستحق العقوبة بسبب ولده وكذا لا تقصص عليه بقتله ولا يقتل مورثه ولا يجد بقتله ولا ينفذ أم الميتة كما في البحر من الحبس وقال في محيط السرخسي من آخر كتاب القضاء لا يحبس

أحد الأبوين والجدة والجدة في الاتفاق تنفقة لولدها لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وليس الحبس من المعروف ولأن في الحبس نوع عقوبة يجب ابتداء الولد ولا يجوز أن يعاقب ابتداء بتعريف حتى على الولد كما لقصاص **سئل** فيما إذا كان الأب للاب على أبيه دين بكفالة اجنبي عنه باذن فحبس الابن الكفيل فهل للكفيل حبس الابن أخذ امت قولهم إذا حبس الكفيل فلم يحبس المكفول فذكر العلامة الشرنبلالي في كتابه الدرر أنه لا يحبس لما يلزم من حبس حبس الاصيل وهو ممنوع وقد ألف رسالة في خصوص هذه المسئلة ونقل الخبر الرطبي أن بعض الموالد أفتى بذلك أخذ أمه في القهستان ثم رد عليه بقوله ولا يفتريه لأنه إنما حبس لحق الكفيل ولذلك يرجع عليه بما أدى منه محبس بدينه الذي ثبت عليه أو سئنت على قول من يجعلها ضمانا في الدين وعلى قول من يجعلها ضمانا في المطالبة فلم يدخل تحت قولهم لا يحبس أصل في دين فرعه لأنه إنما حبس اجنبي فيما ثبت له عليه تأمل **سئل** كلام الخبر الرطبي ولا يخفى أنه مخرج على نص ما في القهستان في كتاب الكفالة هكذا وإن حبس حبس هو المكفول عنه إلا إذا كان كفلا عن أحد الأبوين أو الجدة فإنه إن حبس لم يحبس به بشرط تقصا **سئل** في الخلاصة **الجواب** وانه خير بان ما في القهستان مسئلة أخرى غير ما نحن فيه لأن ما نحن فيه هو ما إذا كان الكفيل اجنبا والمكفول أصلا للدين وما في القهستان في فيما إذا كان الدين اجنبا والمكفول أصلا للكفيل كما إذا كان لزيد الاجنبي بدينه عمر ودين وقد كفل ابن عمه وأباه بذلك الدين فإذا اراد زيد الاجنبي أن يحبس الكفيل وهو ابن عمه فليس للمكفول أن يحبس أباه بدينه الكفالة لما يلزم عليه من حبس الأصل بدينه فرعه وهو ظاهر وقد يخفى الفرق بين الظرفين المستثنى على كثير من حتى على الشرنبلالي في رسالته وقد عت المولى على باظها والفرق المذكور وأوصيته فيما علقته على البحر في كتاب الكفالة ولله الحمد والمنة **سئل** في مدبونة محبوس ثبت لدى القاضي بشاره ببينة شرعية فهل يؤجر حبسه **الجواب** نعم يؤجر حبس المرسرح حتى يوفى دينه جزاء نظمه وهذا على قوله الإمام الأعظم ر ج وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله يباع ماله لدينه ويقول ما يفي كما صرح به في الاختيار والتنوير وغيرهما في كتاب المحر **سئل** في بينة البسار هل تقدم على بينة الاعسار وإذا شهدت بينة البسار على أنه مؤسر قادر على رفاء الدين جاز وكفى ولا يشترط تعيين المال **الجواب** بينة البسار مقدمة ويكفي ما ذكر والله أعلم ولو أكام المدبوت بينة على الاعسار وصاحب الدين على البسار كانت بينة البسار أولى فإن شهد أن مؤسر قادر على أداء الدين جاز ذلك وكفى ولا يشترط المال خاصة وقال في المنع

**طلب**  
تحريرهم في حبس كئيل الأب

**طلب**  
يؤجر حبس المرسرح عنه وعند ما يباع ماله لدينه

**طلب**  
بينة البسار مقدمة على بينة الاعسار



وبينة يبارحه احدى بيته اعساره بالتبول عند التمارض لانه اليسار عارض والبينة للامانة  
 الخ **قول** فلربيت انه موسر ثم ادعى الاعسار نفه وبرهن فانه يقبل لاثبات امرها وثا  
 كما افاده في فتح القدير وهو ظاهر وان خفي فهم ذلك من عبارة فتح القدير على صاحب  
 الجرح حيث ظن ان مراده تقديم بيته الاعسار على بيته اليسار عند التمارض فاعتصره  
 بانتهج غير صحيح مع ان مراده ما ذكرنا لا ما فهمه صاحب البحر كما ارضناه فيما علقناه  
 عليه **سئل** في رجل مفسر محترف بالزراعة يتفق منها على عياله وعليه ديون الجماعة  
 وحصل له غلة من فلاحته يزعم رجل من ارباب الديون انه يختص بجميع غلته دون  
 بقية ارباب الديون فهل ياخذون ما يفضل عنه وعدة نفقة عياله بقسم ذلك  
 بينهم بالحصص ولا عبرة بزعم الرجل **الجواب** نعم واذا عتقت المدة ولم يظهر له مال  
 خلى سبيله ولا يحول بينه وبين غرضه بل بلازمونه ولا يعفونه من التصرف والضرب  
 ياخذون فضل كسبه بينهم بالحصص هلتي **قول** هذا اذا اراد الدين  
 اخذوا فضل كسبه وحده بل ارضا الديون اما اذا رضى الديون بتخصيص  
 غرضه بشئ صحيح وليس لبينة الغرض الرجوع على ذلك الغرض بشئ الا اذا  
 فعل ذلك في مرض موته لتعلق حق الغرضاء بذلك كما اذا مات كما يعلم مما سبق  
 في كتاب المداينات وكتاب المجران شاء الله تعالى **سئل** فيما اذا احسن القاض  
 رجلا بدين شرعى عليه لآخر ومرض في الحسن مرضا اخناه ولم يجد من يتخذه فيه  
 فلهم يخرج من الحسن بكفيل **الجواب** نعم كما في المنع **سئل** في الديون العسرا اذا كان  
 له امتعة بيت ضرورية يحتاج اليها في الحال ولم يلبسها ولا يكتفي بما دونها  
 فهل لا يباع ذلك لديه **الجواب** نعم لا يباع ذلك لديه حيث الحال ما ذكر والمثلية  
 في المنع واخيرة **سئل** في فقير شجر عليه نفقة حاضنة لابنته الصغيرة في عدة شهر  
 فهل لا يجس على **الجواب** نعم **سئل** في المديونية اذا اراد السفر بعد حلول الدين  
 عليه فهل للداين منه من السفر حتى يوفيه **الجواب** نعم **سئل** في المديونية  
 في سفل انهم وامتنع صاحب من بناءه وصاحب العلو يريد البناء ليتوصل الي  
 حقه فما الحكم **الجواب** ان انهم السفل بلا منع صاحب لم يجبر على البناء لعدم  
 ولان المالك لا يجبر على اصلاح ملكه ولذي العلوان يبنى على بيع موضع علوه  
 ثم يبنى علوه اذا امتنع صاحب السفل من بناءه ليتوصل الي حقه اذا لا يصل  
 الي حقه الا به وله ان يمنع صاحب السفل من ان يسكن في سفل حتى يوطى صاحب  
 العلوان نفق على السفل بالنفا ما بلغ ان يبنى باذنه واذا انقضى لان اذن  
 القاضى كاذنه بنفسه لولايته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفيه الوجه

**طلب كسبه**  
 ياخذون فضل يقسم  
 بينهم بالحصص

**طلب**  
 اذا اراد المدينون تخصيص  
 بعض الغرضاء صحيح الا  
 اذا كان في مرض  
 الموت

**طلب**  
 اذا مرض في الحسن مرضا  
 اخناه ولم يجد من يتخذه  
 فلهم يخرج بكفيل

**طلب**  
 له امتعة بيت واثاب  
 حسن ضرورة لا يباع  
 لديه

**طلب**  
 لا يجس على نفقة ولده

**طلب**  
 اذا اراد السفر بعد حلول  
 الدين عليه فله ان يسافر  
 حتى يوفيه

**طلب**  
 سئل في المديونية اذا اراد  
 ان يبنى باذنه

وبه يقضى والارجح ببقاء البناء يوم بناه في الوجيز ثم تقبى قيمته وقت البناء او وقت  
 الرجوع هو الصحيح **سئل** في فاضى فان ومنية المفتى وشرح الكثر  
 للعيني وغيره وانتهى بذلك الجرح السرى وغيره **سئل** في سفل هدمه صاحب وامتنع  
 من بناءه ولزيد جاره حق الانتفاع بملوك ذلك السفل من قديم الزمان فهل يجبر على  
 بناءه لتعديده بالهدم **الجواب** نعم وفي جامع الفصولي لو هدم ذو السفل سفل وذو العلو  
 علوه اخذ ذو السفل ببناء سفل اذ ثبوت عليه حقا الحق بالملك فيه من كانه فزوت  
 عليه ملكا **سئل** وظاهره انه لا يجبر على ذي العلو وظاهره ما في فتح القدير خلافه والظاهر  
 الثاني ويجعل الاول كما اذا بنى صاحب سفل سفل وطلب من ذي العلو بناء علوه  
 فانه يجبر على البناء لعدم التعدي اليه بخر من شئ القضاء **سئل** وكنت فيما علقته على  
 البحر ان قوله والظاهر الثاني مراده به ما في الفصولي سماه ثانيا لانه ذكر اوله لاجابة  
 فتح القدير ثم ذكر عبارة الفصولي المذكورة وقوله ويجعل الاول اراده ما في الفتح  
 الذي قدم صاحب البحر عبارة وهي وان هدم ما هي الجدار المشترك وارا  
 احدهما البناء والى الاخران كان اسي الحايط يحرقها يمكن ان يبنى حايطا في نصيب  
 بهد القسمة لا يجبر السرى وان كان لا يجبر ويحرقه عليه القنوى وتفسير الجرح ان  
 لم يوافقه السرى انفق على الحارة ورجع على السرى بنصف ما انفق وفي نهوات  
 الفضل لو هدم ما وامتنع احدهما يجبر ولو انهم لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به  
 ما لم يستوف نصف ما انفق فيه ان فعل ذلك بقضاء والانتصاف قيمة البناء كذا  
 في فتح القدير **سئل** وانت ترى عدم الخلاف بين الكلامين فان كلام الفتح في الحايط  
 المشترك الذي لا يملك انتفاع كل واحد من الشريكين الا بئانه فلهما اجبر كل منهما  
 وكلام جامع الفصولي في السفل والعلو وصاحب السفل لو عليم الانتفاع بسفل يرد  
 العلو فلو كان صاحب العلو يجبر لان سقف السفل لصاحب العلو فلا ضرر عليه  
 في ترك صاحب العلو علوه قال في البحر وفي الفخيرة السفل اذا كان لرجل وعلوه لآخر  
 نسقف السفل وجذوعه وهما رديم وبواريم وطينه لصاحب السفل غير ان  
 صاحب العلو سكنه في ذلك والهداوى ما يوضع فوق السقف من قصب وعريش  
 واذا كان ذلك لصاحب السفل فلا يجب شي منه على صاحب العلو **سئل** فيما اذا كان  
 لزيد علوه كنيف قديم ركب على حايطه على سطح جاره وهو من قبله ملاك العلو  
 متصرفه في الكنيف على الوجه المذكور من قديم الزمان الى الآن بلا معارض ويريد  
 الحار الان ان يكلفه رفع الكنيف متعللا انه ينزع على الحايط ويحصل له اذنه من  
 ذلك فهل ليس للجار ذلك ويبقى القديم على قدمه **الجواب** نعم **سئل** في سفل عليه

**طلب**  
 اذا هدم صاحب السفل  
 سفل جيره على بناءه

**طلب**  
 تحريرهم في اية هل  
 يجبر صاحب العلو  
 على اعادة علوه

**طلب**  
 فيما اذا هدم الحايط  
 المشترك او انهم

**طلب**  
 نسقف السفل وجذوعه  
 وهما رديم وبواريم  
 وطينه لصاحب

**طلب**  
 سئل في المديونية اذا اراد  
 ان يبنى باذنه

**طلب**  
 فهل لا يجبر على اصلاح ملكه  
 ولذي العلوان يبنى على بيع موضع علوه  
 ثم يبنى علوه اذا امتنع صاحب السفل من بناءه ليتوصل الي حقه اذا لا يصل  
 الي حقه الا به وله ان يمنع صاحب السفل من ان يسكن في سفل حتى يوطى صاحب  
 العلوان نفق على السفل بالنفا ما بلغ ان يبنى باذنه واذا انقضى لان اذن  
 القاضى كاذنه بنفسه لولايته وهذا الذي استحسنه المتأخرون وفيه الوجه



**طلب** لا يجبر على ان يشارك اهل  
حرفته  
طلب اذا كان صانعا ان يشارك  
معلمه

**طلب** له ان يكون بيطار بيطار  
آخر

**طلب** ليس له ان يشترط جميع  
الدخول ويجوز على  
الباقيين

**طلب** ليس له اجراء وساخه في مجرى  
طيار جاره الخاص به  
له مجرى ماء في دار جاره  
فان اراد اصلاحه يقال للجار  
امانة تتركه او تعلقه  
طلب جارك

له مجرى ماء في داره  
ان يهدم بعض المجرى  
على اصلاحه وانه  
اصلاح ما فسد

**طلب** ليس لهم اجراء فاضلهم  
في مجرى اهل المحلة بل  
اذنهم

**طلب** ليس له ان يبني طاحونا  
في النهر المشترك

اذا جعل القروي من قريته  
لا يجبر على العود اليها

عالم يريد فكسر بعض اخشاب السفن فهل يكون تعميرها على صاحب السفن لا يجبر  
نعم **سئل** في ذي حرفه متفق لحرفته في حانوته يشتغل واحدة يريد اهل حرفته ان يجبروه  
على ان يشاركهم في تلك الحرفة ويكرنوا معه في حانوت واحد وهو باي الا انقل  
وحده في حانوته فهل ليس لهم جبره على ذلك **الجواب** نعم لا يجبر على ذلك **سئل** فيما  
اذا كان يريد مخترا حرفة شلاحة الصرف مصانعة فكلبر وحجج ويريد ان يشارك  
الحرفة يصناع فيشتغلون بها ويكون هو معلم عليهم وهو متفق بها ويعارضونه  
في ذلك اهل الحرفة فهل يمتنعون من معارضتهم في ذلك الا بوجه شرعي  
**الجواب** نعم **سئل** في بيطار استاجر حانوتا ملاصقا لحانوت بيطار آخر ليباشر  
صنعتها ويريد البيطار الآخر منعه من ذلك بدون وجه شرعي **الجواب** نعم  
**سئل** فيما اذا كان طابفة العلية يشتركون الدخول المعدة لذلك من اربابها  
ويستقرن على بابيهم فيلتمس فيما مضى من الزمان الى الآن بلا معارض  
والآن يريد جماعة منهم الاختصاص بجميع ما يباع من الدخول وشراها  
من اربابها ويبيع شيئا لارباب الحرفة المذكورة والناس على الباقيين بدون وجه  
شرعي فهل من اراد البيع والشراء لا يمنع بدون وجه شرعي ولا يتجبر في ذلك **سئل** نعم  
**سئل** فيما اذا كان لزيد مجرى ماء في دار جاره يباح له ارض الدار من قديم الزمان  
فامتلا الآن ترابا وساخا واراد اصلاحه وحفره ولا يمكن ذلك الا بدخول دار الجار  
والجار يمنع فهل يقال للجار امان تتركه يدخل ويصلح ويفعل او تغفل بمالك **الجواب** نعم  
يقال له ذلك والمسئلة منتقلة في البحر من شئ النقضاء فزاحها ان شئت **سئل** فيما اذا كان  
لزيد مجرى ماء في ارض داره من قديم الزمان ان يهدم بعض المجرى وصار الماء  
يجري الى ارض داره من حيطانها وتضررت من ذلك وتريد منه اصلاح المجرى  
ومنع الضرر عنها فهل تجاب الى ذلك **الجواب** نعم وفي النوازل ينهر مجرى في ارض  
قوم فانشق النهر وخرّب بعض ارض المقوم لاصحاب الاراضي يأخذوا اصحاب  
النهر بمارة النهر دون عارة الارض خلاصة من الشرب **سئل** في جماعة احدثوا  
في دورهم بركا واجروا فاضلا في مجرى مطر مشترك بين اهل المحلة اذ هم وتضرر  
اهل المحلة بذلك ويريدون منع اصحاب البرك من اجراء فاضلهم فهل لهم ذلك  
**الجواب** نعم **سئل** في نهر مشترك بين زيد وجماعة ولهم عليه طواحيب من قديم الزمان  
يريد رجل ان يبني طاحونا فوق طاحون زيد بدون اذن منه ولا من الجماعة وفي  
ذلك ضرر على طاحون زيد فهل ليس لهم ذلك الا باذنهم **الجواب** نعم **سئل** في قروي  
رجل من قريته الموقوفة وسكن في غيرها فقام متولى الوقف وهو بائني القريّة

لا يجبر على ان يشارك اهل  
حرفته

يكلفانه

يكلفانه العود اليها والسكنى بها بدون وجه شرعي فهل لا يجبر على ذلك **الجواب** لا يجبر القروي  
المذكور على ذلك وله السكنى حيث شاء من بلاد الله جل جلاله وعظم نواله وتقدست اسماءه  
كلما فتى بذلك كثير من العلماء والاعلام روح الله ارواحهم وقد اتفق في ذلك العلامة النقي  
الحصني قدس الله سره رآه وقد قال نبينا افضل الخلق على الاطلاق صلى الله عليه وسلم  
وشرف وكرم البلاد بلاد الله والعباد عباد الله فحيثما اصبحت خيرا فانه ذكره الجلال  
السيوطي في الجامع الصغير والمؤمن من غير نفسه يسكن اي البلاد اراد ويعيش  
في اي بلدة وايها الراحة لنفسه فيها والله سبحانه اعلم **سئل** السراج تاري الهداية  
عن رجل هل حق على آخر تطالب به عند الولاية والحجاب فخرم مبلغا للثقباء واعوان  
انظلم هل يلزم ان اكي بذلك **الجواب** كان في البلدة قاض يتخلص المحضرق  
وعمل المدعي عنه وشكاه من عليه وعزم المدعي عليه واقتى المتأخرون ان للمدعي  
ان يرجع بما عزم على التاكي وسئل عن شخص تسبب في غرامة شخص عند بعض  
الظلمة واغرام عليه حتى خرم للظلمة هل يلزم المتسبب من الاجواب اذا تعادوا  
على شخص ورفعوا الى ظالم وعادة الظالم ان من رفع اليه وتعمرون عليه ان يأخذ  
منه ما لامساره هل يضمن التاكي في هذه الصورة ما اخذه الظالم هذا هو الحق به  
اقتى المتأخرون من علمائنا رحمهم الله **سئل** في ناظر وقف اجر ارض الوقف من  
زيد باجرة المثل وذهب زيد مبلغا من الدراهم خارجا عن الاجرة ويريد مستقرا  
الوقف مشاركة الناظر في المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس لهم ذلك **الجواب** نعم  
**سئل** في سياق ماء حوسيل وقف احد فخره جماعة سياقا لا وساخ دورهم وفي  
ذلك ضرر على سياق السبيل وفي رفعه تقع تمام لم فهل يرفع **الجواب** نعم **سئل** فيما  
اذا كان له بركة ماء في دارها يجري اليها الماء من فاضل بركة في دار زيد  
فسد زيد الفاضل وامتنع من فتحه الا ان تكلس له هذب بركة بدون وجه شرعي  
فهل لا يلزمها ذلك **الجواب** لا يلزمها حيث كان لها ماء فاضل من الماء وليس لها  
حق في البركة لا يلزمها ذلك **سئل** في رجل احدث سراب ماء لداره واجراه على جنيته دار  
جارة وتضرر الجارة من ذلك وطلبت منه رفعه فهل يجاب الى ذلك **الجواب** نعم **سئل** في رجل  
له بالوعة في داره ينصب فيها ماء مطرها وساخا ثم يخرج ذلك الى جنيته زيد  
من قديم الزمان الى الآن بلا معارض ويكلفه زيد سد بالوعة بلا وجه شرعي  
فهل حيث كانت قديمة يبقى القديم على قدمه **الجواب** نعم **سئل** في رجل احدث في داره  
طبقة وقصر لها سيا بك وباب واحد مشرفة ايضا وصار يشرف من ذلك على  
حريم جاره ورجل جاورته وقارهن اذ اصعد ذلك وطلبت الجارة سد السيا بك

**طلب** بعض القواني ما اخذه  
الحاكم من المشكوع عليه

**طلب** بعض المفتي  
اذا اجرا لناظر باجرة المثل  
ودفعه لمتاجر شيئا قضى  
به

**طلب** ليس لهم احداث سياق  
المالح حتى سياق  
الكل

**طلب** لا يلزم صاحب الفاضل  
تكميل البركة

**طلب** ليس اجرا الى جنيته  
طيار جاره

**طلب** له بالوعة تجرى الى جنيته  
جاره ليس للجار سدّها  
وبقي القديم على

**طلب** ليس له احداث سيا بك  
يشترط منها على حريم جاره











كبرادعي فشهد له خدامه وكتابه ورعاياه هل تقبل شهادتهم **والا الجواب** لا تقبل  
شهادتهم لم كما صرح بذلك العلامة ابن نجيم في بحره والنهاية الا ان قد روي في ثمة  
تقلعنا الى ثبوت في القضية وعلى المنظومة وكذلك في غيرهما من الكتب المشهورة  
**سئل** فيما اذا ثبت حلف رجل بطلا في ثلاث بشهادة شهود واحد منهم حلف  
وزكاهم من كون فتعلل المشهود عليه بان احدهم المشهود حلف لا تقبل  
شهادته بسبب حرفة وان بينه وبين بقية الشهود الزكاي خسرته بمقتضى  
انه قبل الحلف تشا جرمهم على قمار ولعب فكيف الحكم **الجواب** الحمد لله تعالى  
اما تعلل المدعى عليه بكون احدهم الشهود حلفا فلا يقتصر بعد كونه عدلا  
كما صرح به في الذخيرة ونص عبارتها وشهادة اهل الصناعات جائزة  
اذا كانوا عدولا ثم قال وعامة العلماء يقولون المجزأة العدالة وقد رجت  
في البحر وليس منها اي من مسقطات العدالة الصناعات الدينية  
كالقنواقي والزبال والحاكك والصحيح القول ان كان عدلا **ا** ثبت  
ان شهادة الحلفاء جائزة صحيحة اذا كان عدلا واما تعلل المدعى عليه بكون الزكاي  
اخضا ما يعني اعتداله فان تركية العدالة بشهادة ريشترط فيها ما يشترط في  
الشهادة سوى لفظ الشاهد كما في شرح المتن وغيره فاذا كانت شهادة رطعن  
فيها الخصم بانهم اعداء له عدالة دينوية واثبت دعواه بوجهه الشرعي فقد بطلت  
تركيتهم وبقى الشهود بلا تركية ولا يحكم بشهادتهم قبل تركية كما في الدر وغيره  
والعدو من يفرج بجزنة ويجزئ لفرجه كما في البحر اذا حثرت بين المدعى والمدعي  
عليه بغير حق نبي دينوية ولو ادعى الشخص عدالة آخر يكون مجرد دعواه  
اعترافا منه على نفسه ولا يكون ذلك تارحا في عدالة المدعى لظلمه انه عدوه بالم  
يثبت المدعى انه عدوله كما في البحر ونقل في القضية ان العدالة بسبب  
الدين لا يمنع عالم يفتق بسببها او يجلب منفعة او يدفع بها عن نفسه  
مضرة وهو الصحيح وعليه الاعتقاد **ا** في الخلاصة المستول منها رجا انه  
ضيق بها اذا العدالة حثرت بينها على ما قاله المدعى عليه بسبب قمار ولعب  
محرمين شرعا ولكن اعتنا خرون على الاول من الاطلاق سواء فسق بها او لا  
والحديث الشريف شاهد لما عليه الماخرون كما رواه ابو داود ومرفوعا  
لا يجوز شهادة خاين ولا ذي غمر على اخيه والغمر المحقد يمكن حمله على ما اذا كان  
غير عدل بدليل ان المحقد ضيق للمني عنه ويكن حمله كما اذا في البحر قال  
العلامة الخیر الرضی فی فتاویہ فتحصل من ذلك ان شهادة العدو على عدوه لا تقبل

**مطل**  
شهادة اهل الصناعات  
جائزة اذا كانوا  
عدولا  
**مطل**  
الصناعات الدينية لا تسقط  
العدالة

**مطل**  
في شهادة العدو على عدوه  
وبيان العدالة والخسرة  
الدينيوية

وان كان عدلا ورج يعقوب باشا في حاشيته بعدم نفاذ قضاء القاضي بشهادة العدو  
على عدوه والمسئلة دوارة في الكتب **ا** فاذا ثبت المدعى عليه العدالة بغير ثبوت  
على الوجه المذكور فيجوز الاحكام المذكورة من عدم صحة اداء الشهادة والتركبة  
المذكورة لثبوت عدلهم بالسببين المرتبين المحرمين شرعا ربيب المحقد  
وانهم من يفرجون بجزنة ويجزئ لفرجه هذا ما ظهر لنا كما ذكره اجتنار  
الله ارحمهم بدار السلام والله سبحانه الموفق للصواب **اقول** وفي البحر  
ابن وهبان قد يترجم بعض المتفقه والشهود ان كل من خاضم شخص في  
حق وادى عليه حقا انه يصير عدوه فيشهد بينهما بالعدالة وليس كذلك  
بل العدالة انما تثبت بخبر ما ذكرت نعم لو خاضم الشخص اخر في حق لا تقبل  
شهادته عليه في ذلك الحق كالموكل لا تقبل شهادته فيها هو وكيل فيه ويجوز ذلك  
لان اذا اتخاضم اثنان في حق لا تقبل شهادته احدهما على الآخر لما بينهما من الخاصة  
**اقول** صاحب البحر وبذلك ما في فتاوى قاضي خان من باب ما يبطل  
دعوى المدعى رجل خاصم رجلا في دارا في حق ثم ان هذا الرجل شهد عليه في  
حق اخر جازت شهادته اذا كانت **ا** واعلم ان لبرئ بعد على رجل اخر فاضمه  
في بيئ قبل القضاء لا يمنع القضاء بشهادته الا اذا ادعى انه دفع له كذا مثلا  
يشهد عليه وطلب الرد واثبت دعواه ببيئته او قرارا وكولي فخ بطلت شهادته  
وهو جرح مقبول كما صرحوا به **ا** وفي فتاوى العلامة القزويني صاحب  
التنوير سئل عن رجل شتم آخر وقتله فهل تثبت العدالة الدينية بينهما  
بعد القدر حتى لو شهد لا تقبل شهادته **اجاب** ظاهر كلامهم ان العدالة الدينية  
تثبت بهذا القدر فقد صرح في شرح الوهبانية انها اي العدالة تثبت بغير  
الغنى ومثل الولي **سئل** في ما هدين شهدا بشي على رجل لدى قاضى كرى طلب  
من الرجل تركيته فلم يتفق له وحكم بشهادتهما قبل تركية والتعديل مع وجود المنع  
عن ذلك من قبل والامر فهل لا ينفذ الحكم المذكور **الجواب** الفتاوى مأمورة  
بالحكم بعد التعديل والتركبة لا قبله فيستحكم قبله لا ينفذ حكمه ولا يلتفت اليه حيث  
كان الحال ما ذكر وفي الفتاوى الرحيمية اننى مفتى الروم العلامة يحيى شيخ  
الاسلام مع الله جاية الانام انه الحكم ليسوا مولى لي ان يكونوا مثل هذه  
الاحكام **سئل** فيما اذا تعاضت بيعة من يدعى فساد النكاح من الزوجين  
مع بيعة من يدعى صحة منها فاي البيعتين اولى بالقول **الجواب** البيعة بينة  
مدعى الفساد ونص عليه محمد في المتن كذا في الوجيز وعلله الرضى بالصححة

**مطل**  
لا ينفذ القضاء بشهادة العدو  
على عدوه

**مطل**  
لا تثبت العدالة بمجرد دعوى  
احدهما بحق على الآخر

**مطل**  
التم والفدى يصلح سببا  
لثبوت العدالة

**مطل**  
وراء الامر اللطاف يمنع الحكم  
قبل تركية الشهود

**مطل**  
تقدم بيعة مدعى فساد النكاح  
على مدعى الصحة



بينة نفاها لملك والفساد اسرجاوت محتاج الى البينة فكانت بينة الفساد والكفران بآيات  
 فكانت اولى وفي جامع الفصولي ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة  
 النكاح وبرهنا تقبل بينة الفساد لاننا ثبتنا ما لم يكن لآياتنا ولو كان مدعى الفساد  
 هو الزوج ثبت حرمة الوطئ باقراره ومضى قبلنا بينة الفساد تسقط نفقة  
 العدة اذا الفاسد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كغيره كان اذ  
 الفساد يثبت حل الوطئ لا يثبت النسب **ا** وفي ترجيح البينات والمأينة واقفا  
 الناطقي والترخاينة فزوج تزويده **سئل** فيما اذا اختلف المتبايعان في صحة  
 البيع ونسأده قال قول لمن منها **الحاجب** القول لمدعى الصحة بيمينه **قول** المتبادر  
 منه ان البينة بينة مدعى الفساد وفي الجرحا رضىت بيمينه مدعى صحة الوقف  
 ونسأده فان كان الفساد دلل على في الوقف ففسد فيبينة الفساد اولى  
 وان كان لمعنى في الحمل وغيره فيبينة الصحة اولى وعلى هذا التفصيل اذا  
 اختلف البائع والمشتري في صحة البيع ونسأده **ا** وكتبت فيما علقته  
 عليه عن ترجيح البينات للشيخ غام اذا اختلف المتبايعان احدهما يدعى الصحة  
 والاخر يدعى الفساد شرطا فاسدا واجلا فاسدا كان القول قول مدعى  
 الصحة والبينة بينة مدعى الفساد باثبات الروايات وان كان مدعى الفساد  
 يدعى الفساد والمعنى في صلب العقد بان ادعى انه استراخ بالف ورضع  
 ورطل من الخمر والاخر يدعى البيع بالف ورضع فيه روايتان عن ابى حنيفة  
 في ظاهرا رواية القول قول مدعى الصحة البينة بينة الاخر  
 كما في الوجه الاول وفي رواية القول قول مدعى الفساد مشتمل الاحكام  
**ا** **سئل** فيما اذا استاجر زيد دارا من عمر والاجبني ثم شهد عمر والعدل لزيد  
 بحق له على الغير هل تقبل **الحاجب** نعم **سئل** فيما اذا مات رجل عن زوجة وبنت  
 وخلف تركته ادعى زيد ارثا فيها وطالبه بمقتضى انه اخ للموتى لا بد ان  
 له بينة ما دلت به شهد بذلك وان لا وارث بعد الزوجة والبنت غيره فقبل  
 تنقل بينته ولم اخذ ما خصصه من التركة ولا يخرج الى ذكر المجد **الحاجب** واذا  
 شهدوا بكونه وارثا ولم يقولوا لا تعلم له وارثا غيره فان كان من ميراث  
 في حاله دون حال لا بد مع المال اليه لانني وارث اخر لم يثبت بالشهادة  
 ولا بما انهم مقامها من تلوم القاضي وان كان من ميراث على كل نظر القاضي  
 واخفاط لم يقتض لم بكله وذكر ان القاضي يحتاج وتلوم زمانا قد رسا يقع  
 في غالب رايه لو كان له وارث اخر ظهر في مثل هذه الدة ولم يقدره

**ط** اذا اختلف المتبايعان في الصحة  
 والفساد والقول لمدعى  
 الصحة بيمينه والبينة  
 لمدعى الفساد

**ط** استاجر دارا ثم شهد المخرج  
 للشيخ جرحي على اخر تقبل  
 في الشهادة بالبراث

**ط** اذا لم يقولوا لا تعلم له وارثا غيره  
 فيه تفصيل

بيني وذكر الطحاوي في مختصره وقد رلد ذلك حولا لان الغيبة قد عتد الى الجرح  
 قبل هذا قولها وما ذكر في المبوط ترك ابى حنيفة لانه لا يرى التقدير بالاجتهاد  
 اذ لم يكن فيه نص ولا حجاج بل هو موكول الى راي من ابى به وهي يقتل المقتل  
 بالاجتهاد كما في التقدير بحسب السخسي وفي الاقضية شهدا بانه وارثه لا وارث  
 له غيره واخوه او حمه لا تعلم له وارثا غيره لا تقبل حتى يبين طريق الوراثة  
 له والاحوة والعمومة لا اختلاف السبب وكذا اذا قالوا مولاه لان المولى مشترك  
 فان قالوا هو مولاه اعتقه ولا تعلم له وارثا غيره فقبل وكذا في المتقدم ويترتب  
 ذكر لا وارث له غيره لا سقط التلوم عن القاضي والشرط في سماع هذه البيضة  
 احضار الخصم وهما وارثا وعزم الميت له على الميت دين او مودع الميت  
 او الموصى له او به لا فرق بين ان يكون مضافا الى الحق او منكرا بزيادة في العاشر  
 من كتاب الدعوى وشهد ان هذا ابن الميت ارثا ولم يشهدوا لا لا تعلم له  
 وارثا غيره فالقاضي يتلوم ثم يدنع اليه ومدة التلوم مفوضة الى راي القاضي  
 تمنح بينة من التامة في كتاب الشهادة ادعى انه اخ له لا به وانه شهد  
 الشهادة ولم يذكر واسم الام والجد لا تقبل لانه لا يحصل التعريف وقيل يصح  
 ويثبت لانه ذكر محمد في الكتاب مما ادعى انه اخ له لا به وانه واقام البينة  
 تقبل ولم يشترط ذلك الجرح وقال شمس الامة السخسي في الاخ لا يشترط  
 ذكر اسم الجرح وغيره اما اذا ادعى انه ابن عمه لا بد ان يذكر اسم الاب والجد  
 عمادة من السادس رجل طلب الميراث ادعى انه عم الميت يشترط لصحة  
 ان ينسب فيقول عم لا به وانه لا به او لاه وان يقول ايضا وارثه لا وارث  
 له غيره واذا اتاكم البينة لا بد للشهود ان ينسبوا الميت والوارث حتى يلتصقا  
 الى اب واحد ويقول هو وارثه لا وارث له غيره فان شهدوا بذلك او شهدوا  
 انه اخ الميت لا به وانه لا به وارثه لا يعلم له وارثا غيره جاز ولا يشترط  
 في هذا ذكر الاسماء فاضى خان رجل ادعى ارثا عن حيت وزعم انه ابن عم الميت  
 لا به واقام بينة على النسب وذكر الشهود اسم ابية فوجده واسم اخي الميت  
 وجده كما هو الرسم والمدعى عليه اقام البينة ان جد الميت فلان غير ما ائتمت المدعى  
 لا تقبل لان البينات للآيات لا للثبوت وبينة المدعى عليه تامة للثبوت وهو ليس  
 بخصم في اثبات جد المدعى خانية **سئل** في امرأة مخدرة اشهدت على شهدائها حتى  
 رجلى عدلين بوجه الشرعي وشهدا على شهدائها عند القاضي بطريقه الشرعي هل  
 ذلك **الحاجب** نعم **قول** ونقلها في ممت التواريخ **سئل** في شهادة رقت مخالفة

**ط** لا بد في شهادة البراث بيان  
 طريق الوراثة

**ط** يشترط في سماع بينة الارث  
 احضار الخصم

**ط** ادعى انه ابن عمه لا بد ان يذكر  
 الاب والجد

**ط** برهني المدعى عليه ان جد الميت  
 فلان اخر غير ما ائتمت المدعى  
 لا تقبل

**ط** اذا اشهدت المرأة المخدرة  
 على شهدائها رجلى صح



**طلب**  
إذا كان الشاهد دعوى ثم  
اعيدت له دعوى ثم

للدعوى ثم اعيدت الدعوى والشهادة وانفقنا هل تقبل أم لا **الجواب** إذا كانت الشهود  
ثقات عدولا مقبولي الشهادة تقبل شهادتهم قال في البحر عن البرازية ولو كانت  
المتخلفة بين الدعوى والشهادة ثم اعاد والدعوى والشهادة وانفقنا تقبل **هـ** قوله  
ان في الخبر المرحلي وغيره وفي حاشي السراهدى من الشهادات **فصل** في اقام الشاهد  
بلفظ يختلف فلم يسمع القاضي ثم اعاد في مجلس آخر شهادتها بلفظ موافق تقبل  
هذا إذا كان اتفاقهما بلا تقييد من أحد والا فتقبل **هـ** وفي جواهر الفتاوى من  
الشهادات شهد على وجهه فيه خلل ثم اعاد الشهادة في غير ذلك المجلس بدون  
الخلل فان كان يحتاج الى زيادة فزاد ذلك لا يقبل وان لم يكن بين الأول والثاني  
تناقض وانما كانا هما لا ان الظاهر ان الشهادة عند الأعلى ما شهدا ولا  
وانما زادنا ثانيا لتلقيق انسان تزويرا واحتمالا فلا يقبل استدلالا بما ذكره محمد  
في الجامع الصغير رجل شهد ولم يبرح عنه مكانه حتى يقول اذعت بعض  
شهادتي انه كان عدلا تقبل شهادته فتقره لم يبرح دليل انه اذا برح ثم عاد  
لا تقبل جواهر الفتاوى من كتاب الشهادات فتأمل هذا مع ما تقدم من عبارة البحر  
عن البرازية **اقول** ما ذكره من عبارة الجامع الصغير جزم به اصحاب المتن  
قال في البحر في رد بقوله ولم يبرح اي لم يباري مكانه لانه لو قام لم يقبل منه ذلك بخلاف  
انه عثر الخصم بالدين وجعل في المحيط اطالة المجلس كالقيام عنه وهو رواية هناك  
عن محمد وقيد في الكافي بغير التهمة بان يكون موضح متبهمه كالمزيدة والنقص  
في قدر المال اما ما لم يكن فلا بأس بأعادة الكلام مثل ان يدع لفظ الشهادة و  
يجري مجراه وان قام من المجلس بعد ان يكون عدلا ويعد الى حبيفة واي سق  
القبول في غير المجلس في الكل والظاهر الأول وعلى هذا الوجه الفل في ذكر  
بعض المردود وفي بعض النسب ثم تذكر ذلك تقبل لانه قد بينا في مجلس  
القاضي **هـ** وقوله والظاهر الأول اي التقييد بالمجلس وعدم البرح عنه هو ظاهر  
الرواية فعلم ان ما في البرازية ليس على اطلاقه بل ان لم يخل على خلاف ظاهر الرواية  
**عمل** فيما اذا ادعى زيد على بنى هذه المتوفاة عنهما بانه ابن عمهما المذكورة  
وانما من هذين شهدا احدهما بانه الذي ابن عم المتوفاة بمقتضى انه مصطبغ  
ابن عمه بنى حسن بن بوشن الدبري وان المتوفاة وبنه بنت سليمان بن  
بوشن الدبري وان والده ديب وهو سليمان وجد المدعى وهو حسن اخوان  
والدها بوشن المذكور وهذا الشاهد الثاني بان بنى المتوفاة المدعى عليها فزاد  
عنه بان المدعى ابن عم والدهما ديبه فكيف الحكم **الجواب** قد رجع الاختلاف بين

الشاهد

الشاهد في هذه المسئلة واختلاف الشاهد من مانع من قبولها ولا بد من المطابق  
لفظا ومعنى الا في مسائل ليست هذه منها كما بسط ذلك في البحر من الشهادات  
اما اولها فان الشاهد الاول يشهد بانه ابن عم المتوفاة والثاني يشهد بانه  
ابن عم والدهما واسقط ابنا واسمنا فالات الاول شهد بالنسب باقرار الورث  
وقد قال في جامع الفصولي لو ادعى الاداء شهدا احدهما انه اداه والاخر ان الذي  
اقر يقبضه لا تقبل لان احدهما شهد بالفعل والاخر بالقول **هـ** وفي فصول الاستدلال  
من الفصل الخامس عشر لو ادعى الغصب وشهدا احدهما انه اداه والاخر على  
القرار بالغصب لا تقبل واذا استري جارية ثم وجد بها عيبا واراد ان يرد  
على البائع فانكر البائع ان يكون باعها بهذا العيب فشهدا احدهما انه استري  
هذه الجارية وهذا العيب با شهد الاخر على قرار البائع لم تجز هذه الشهادة لانها  
شهدا على امرين مختلفين **هـ** وفي الخلاصة من الفصل الرابع من الفتاوى الصغرى  
اذا اختلف الشاهدان لا يخلو عن ثلاثة اوجه اما في زمان او مكان او انشاء وقرار  
وكل من لا يخلو عن اربعة اوجه اما في الفعل او في القول او في فعل لحق بالقول  
او بعكسه اما الفعل كغصب فيتم قبول الشهادة في الوجهة الثلاثة واما القول  
المحمي كبيع او رهى فلا ينع قبولها مطلقا واما الفعل المالحق بالقول وهو  
القرض فلا ينع واما عكسه ككاح فانه ينع **هـ** فالشهادة بالنسب شهادة  
على الفعل لانه يكون بالولادة وهي فعل فعلى هذا لا يقبل لاختلاف الشاهد  
حيث شهدا احدهما على الفعل والاخر على القرار وهما امران مختلفان على انه انما  
يرك **هـ** اذا ثبت نسب وبالنسب شهدا شهد واحد فقط وواحد بالقرار  
والاقرار لا يثبت به النسب قال في التفسير في اقرار الميراث وان اقر بنسب على  
غيره كالاخ والعم والجدة ابن لا يصح الاقرار في حق غيره ويصح في حق نفسه  
حتى تلزمه الاحكام من النفقة والحضانة والارث اذا اتفقا قاعليا **هـ** ولم يوجد  
نصاب الشهادة في الاقرار ايضا حتى يصح اقرارها في حق نفسها على ان الشاهد  
لم يذكر انه ابن عم المتوفاة لا بولي اولاد اولاد ولم يذكر ان لا وارث لها  
غيره مع انه يشترط ذلك قال في العادة والبرازية نقلت الخانية وفي دعوى  
العمومة لا بد ان يفسر انه عم لايه اولاده ولها ويستترط ان يقول هو وارث  
لا وارث له غيره لاستقاطا للعلم من القاضي وقوله لا اعلم له وارثا غيره عندنا  
بمنزلة لا وارث له غيره **هـ** وفي الخانية في فصل دعوى الملك بسبب وتقدير  
مدة التلوم مفرغ الى القاضي وقد راجع الطحاوي مدة التلوم بالحوال قبل ما ذكره

**طلب**  
اختلاف الشاهد مانع  
من قبولها

**طلب**  
شهدا احدهما بالا والاخر  
بالاقرار باليمين لا تقبل

**طلب**  
شهدا احدهما بالغيب والاخر  
البائع به لا تقبل شهادتهم

**طلب**  
اختلاف الشاهد لا يخلو  
عن اوجه

**طلب**  
الشهادة بالنسب شهادة  
على الفعل

**طلب**  
الاقرار لا يثبت به النسب

**طلب**  
لا بد ان يقول ابن عم لايه اولاد  
اولها وان لا وارث له  
غيره



طلب  
في تقدير مدة التلوم

طلب  
في قبول الشهادة بالقب  
بالشام

الطحاوي قول ابي يوسف ومحمد واما ابو حنيفة فانه لا يرى المتقدر براه ومعنى يلوم  
اي يخبر زمانا بحيث لو كان له وارث لظهر لنا في الوجيز فتلوم من جميع ما ذكرناه  
انه لا يثبت نسب المدعى المذكور بشهادة الشاهد من الرقوب حيث اختلاف القائل  
هذه رواية عام **سئل** في الشهادة بالنسب بالسماع بطريقه الشري اذا قال الشهود  
اشهر عندنا ذلك ولم يفسر لك هذان شهدا دته بالسما مع هل تقبل وتقبل لك هذان  
الشهادة اخبره به عدلان او عدل وعدل ثلثا اعتمادا على اخبارهم **الجواب** نعم الشهادة  
بالنسب جائزة وتقبل كما صرح بذلك في غالب كتب علماء رحمهم الله تعالى وذلك لان  
لا يرتفع بها بينة اسبابها خواص من الناس ويتعلق بها احكام تبقى الى انقضاء  
القرور وانقرضت الاغصا رفلت تثبت فيها الشهادة بالشام ادى الى الحج **سئل**  
الاحكام وحيا بالشهرة الحقيقية ونحو ان يسمع من قوم لا يترجم اتفاقهم على الكذب بان  
هذان فلان ابنت فلان فيسمع ان يشهد ولا يشترط فيه سماع منهم العدلية  
ولنظرة الشهادة وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله تعالى واما بالشهرة الحكيمة  
يشهد عنده عدلان ممن يثق بهما ويسمع في قلبه صدقتهما فيسمع ان يشهد  
وهذا عند الامامين لانه اقل نصا بيقين فيقيد العلم الذي يبنى عليه الحكم  
في المعاملات ويشترط فيها العدلية ولنظرة الشهادة وذكر في فصول  
العمادي ان الفتوى على قولهما وما ذكره لعل على اشتراط العدلين وبه  
صرح في الخلاصة لكن في الهداية والدرر والزيلعي والحدادي وكثير من الكتب  
يجوزونها رجل وامرأتين في ذلك ورواية بشر عن ابي يوسف انه  
يجزله ان يشهد اذا سمع من واحد ثقة كما في شرح القدوري له قطع  
ويشترط ان لا يكون باستشهاد صاحب النسب فان اقام الرجل شاهدين  
عنده على نسبه لا يسمع ان يشهد كما صرح به في البحر ويشترط ان لا يفسر  
انه يشهد بالنسب مع فلو فسر لا تقبل اما لو قالوا لم نعلم نفاين ولكن لظهر  
عندنا تقبل كما في الثانية والبرازية والخلاصة وغيرها والله سبحانه اعلم  
قال الزيلعي ثم ينبغي ان لا يفسر انه يشهد بالنسب مع فلو فسر لا تقبل كما في  
بين في يد انسان يطلق له الشهادة واذا فسر لا يقبل اه اما لو قال اشهر  
عندنا كما في السؤال فهو مقبول قال في الخلاصة ولو شهدوا بالشهرة  
في هذه الفصول وقالوا لم نعلم نفاين ولكن اشهر عندنا تقبل كما في الثانية  
والبرازية وكثير من الكتب وافتي بذلك الخبير الرملي رحمه الله تعالى وقال  
في البحر وشترط فيها لقبول في النسب ان يخبره عدلان غير استشهاده

الرجل

طلب  
نابك الحجار وترجم اخته  
انه مات

الرجل فان اقام الرجل شاهدين عنده على نسبه لا يسمع ان يشهد بنسبه حتى  
يلقى من اهل بلده رجلين عدلين فيشهد ان عنده على نسبه فان الحضانة  
وهو الصحيح **سئل** في رجل غاب عن دمشق بليدة الى بلاد الحجاز من مدة  
سنة ونصف وله اخ واخت شقيقان وعلى الغائب دين لجماعة اخبروا بخت  
المزورة رجل انه سمع من الناس انه مات ولم يكن موته مشهورا تزعم  
الاخت واصحاب الديون انه ثبت موته بغير الاخبار المذكور فقبل والمالة  
هذه لا يثبت الميراث بمجرد ذلك **الجواب** نعم واذا شهد شاهدان على ميراث  
رجل فهدا على وجهين اما ان اطلقا الشهادة اطلاقا ولم يبينوا شيئا اولا لم  
نفاين موته وانما سمعنا من الناس في الرجل الاول تقبل لشهادتهما  
وفي الوجه الثاني ان لم يكن موت فلان مشهورا فلا تقبل الشهادة  
بلا خلاف وان كان موته مشهورا ذكر في الاصل وكتاب الاقضية انه  
تقبل وهكذا ذكره المحقق في ادب القاضي وقد قال بعض مشايخنا  
لا تقبل لشهادته وبه اخذ الصدر الشهيد حسام الدين وفي الفتاوى  
هو الصحيح وان قالوا لشهادته فلانا مات اخبرنا بذلك من شهد بموته  
من يوثق به جازت شهادتهما هكذا ذكر في الاقضية وهذا افضل اختلف  
فيه المشايخ بعضهم قال لا تجوز هذه الشهادة وعن ابي يوسف انه تقبل  
اذا صرح بالسماع وكذا في الشهادة على الملك اذا اقربا لم يكن راي غنا  
في يد انسان يتصرف فيها تصرف المالك حل له ان يشهد بالملك الذي اليد  
ولو شهد عند القاضي وقال ان هذه العبيت ملكه لا يرايتها في يده بنصف  
فيها تصرف المالك لا تقبل لشهادته وقد عثرنا على الرواية انه تجوز الشهادة وهي  
رواية كتاب الاقضية وكذا اذا قال دفناه او شهدنا جنازته بترخاينة ولا  
يشترط في الخبر بالموت لفظ الشهادة بترازية والنسب والنكاح بخلاف  
الموت فانه لو اخبره بالموت رجل وامرأة حل له ان يشهد وفي غيره لا به  
من اخبار عدلين صور السائل واما في الموت فانه يكتفي فيه العدل ولو اني  
هو المختار الا ان يكون الخبر من مكوارث وموصي له كما في شرح الوهبانية  
شرح المتنبي للعلاني من الشهادة شهده انه شهداى حضر دفن زيد او صلى  
عليه فهو معانية حتى لو فسر للقاضي يقبله اذ لا بد من الااميت ولا يصلح  
الا علمه وراى آخر الشهادات **اقول** وفي التنوير وشرحه انه المختار وان  
فسر لك هذان لقا ضحى ان شهدا قه بالسما مع او معانية اليد ردت على الصحيح

قول وعنه ابي يوسف انه تقبل  
الح لعله لا تقبل لتراجع عبارة  
الترخاينة

طلب  
لا يشترط في الخبر بالموت لفظ  
الشهادة



الا في الموت والوقوف اذا فسروا وقالوا فيه اخبرنا ما نلقى به تقبل على الاصح كلام  
 بل في التزمية على الحاشية معنى التفسير ان يقر لا يشهدنا لانا سمعنا من الناس  
 اما لو قالوا لم نقابح ذلك ولكنه استشهد عندنا جازت في الكل وصححه شارح  
 الرهبانية وغيره اه وكنت فيما علقته عليه ان ظاهر كلامه ان قولنا هذا خبري  
 من الذي به ليس من التسامع لكن صرح في البجعة اننا نبيع ان منه وكنت  
 ايضا نقلنا عن خط شيخنا مستأجنا من اهل الشركاء ان ما في التنوير تبعا  
 للدرر من استثناء الوقف والموت مخالف لاطلاق عامة المتن وقد انقضى  
 بخلاف في الفتاوى الخيرية وقتاوى على اخذ معنى الدولة العثمانية  
**مطل** في الشهادة بالتسامع على اصل الوقف هل تقبل ام لا **الجواب** نعم تقبل قال  
 في البحر لا يشهد عالم بغير الا في النسب والموت والنكاح والدخول وولاية  
 القاضي واصل الوقف فله ان يشهد بها اذا خبره بها من يرتقى به استحسانا  
 دفعا للمخرج وتعطيل الاحكام اه وهذه مسئلة مستفيضة في الكتب وفي فتاوى  
 قاضي الهادي صورة الشهادة بالتسامع على اصل الوقف ان يشهدوا ان  
 فلانا دفعنا على الفقراء او على القرلة او على اولاده من غير ان يترصوا  
 ان شرط في وقفه كذا وكذا فان شهدوا على شرط الواقف وان قال للجهة  
 الفلانية كذا فلا تسمع بالتسامع على شروط الواقف لان الذي يشهدنا  
 هو اصل الوقف وان على الجهة الفلانية اما الشروط فلا تشهد فلا يجوز  
 الشهادة على الشروط بالتسامع اه **سئل** فيما اذا ادعى ورثة عمر  
 على زيد ان لم يرهم في ذمة كذا بسبب فرض افترضه منه في سنة كذا  
 وانه باق في ذمته وطالبوه به فاجاب دفع منه مقدار كذا في مخرج لموتهم  
 في ثمانية شعبان في السنة المذكورة فانكروا ذلك فاحضر للشهادة كلامه  
 فلان وفلان فشهدوا بانه دفع له في الوقت المزبور فاحضر لورثة بيعة  
 شهدت ان مورثهم مات في ذلك اليوم وشهدوا دفعه فاجاب زيد بان  
 المبلغ المذكور باق في ذمته وانه مبطل في دعواه فمالزم الشاهد به وما  
 يلزم زيد **الجواب** الحمد لله سلم الصواب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 ايها الناس عدلت شهادة التور الا شرارك بالله تعالى وتلا قوله فاجتنبوا الرجس  
 من الاوثان واجتنبوا قول الزور وروى عبد الرحمن بن ابي بكير عن ابيه رضي  
 الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اخبركم باكبر الكبائر  
 قالوا بلى يا رسول الله قال الا شرارك بالله وعقوق الوالدین قال وحلبي روى

**مطل**  
 الشهادة على اصل الوقف مقبولة

**مطل**  
 لا يجوز الشهادة على شروط  
 الوقف بالتسامع

**مطل**  
 حكم شاهد الزور

الله صلى الله عليه وسلم وكان منكنا قال وشهادة الزور وقوله الزور قازال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقولها حتى قلنا ليتها سكنت اى شفقة عليه وقال  
 في المتن ومن علم انه شهد زورا يشهد ولا يعذر وعندهما يوجب ضربا وجس  
 وقال في المتن يظهر انه شهد زورا بان اقر على نفسه ولم يدع سهوا ولا غلطا  
 كما حرره ابن الكلال ولا يمكن اثباته بالبيينة لانه من باب النفي غير الشهير  
 وعليه الفتوى سراجية وزاد اضربه وجسه مجمع وفي البحر ظاهر كلامه  
 انه لقاضي ان يسخ وجهه اذا رآه سباسة اه وقال في صدر الشريعة  
 ومن اخره شهد زورا يشهد ولم يعذر وقد قيل ان رضع المسئلة في الاثر  
 لان شهادة الزور لا تعلم الا بالاثبات ولا تعلم بالبيينة **مطل** قد تعلم بدون الاثر  
 كما اذا شهد بموت زيد او بان فلانا قتله ثم ظهر بديحا وكذا اذا شهد بخرق  
 الهلال فحضر ثلاثون يوما وليس بالسماحة ولم ير الهلال ومثل هذا كثير  
 واما المدعى قد ارتكب كبيرة باقراره انه ارتكب الكذب وقد ادى المدعى  
 عليه في دعواه عليه فيعذر قال في التنوير وغيره عزركم تركب معكرا  
 وموذى مسلم بغير حق يقول ادخل ولربن الغيب قال في شرح التنوير  
 ارادة لانه لا كبيرة كما ياتي في المحظوظ فتركب معكرا وكل تركب معصية  
 لاحد فيها فيه التعذر باسبابه اه والله اعلم **سئل** العلامة ابن نجيم اذا شهد  
 شاهدان في حادثة وزكاهما اثباتا وظهر انهما شهدا زورا فهل على من زكاهما  
 ضمان او فعزير اجاب لا ضمان ولا تعذر على من زكاهما **سئل** فيما اذا رجع  
 احدا الشاهدين عن شهادته في مجلس القاضي بعد الحكم وقال انه شهد زورا فهل لا ينقض  
 القضاء برجوعه ويضمن المال للمدعى عليه ويغفر بما يليق به **الجواب** نعم لا ينقض القضاء  
 برجوعه لان ان هذا اذا رجع في مجلس القاضي بعد الحكم لا ينسخ الحكم لان آخر كلامه  
 بنا نقض اوله فلا ينقض الحكم بالتناقض ولانه من وجب كلامه الاول بالقضاء فلا ينقض  
 بتكذيب نفسه وهذا في الظاهر واما في الباطن بان علم اى المدعى بانه لاحق له في  
 ذلك فلا يجوز له اخذه منه بشهادة الزور وثوبهم ان القضاء بشهادة الزور ينقض ظاهرا  
 وباطنا عفا في حصة رحمه الله تعالى فذاك في العقود والفسخ ووث  
 الاملاك المرسلة ومنه اننا نهد نصف ما شهد به المشهود عليه وهو المدعى عليه كما  
 ذكره العلامة العيني في شرح الكنز لان التسبب على وجه الشهدي سبب الثمان  
 كما في البر وقد تسبب للامانات فقد يادفعه راجح الضمان على المباشر  
 وهو القاضي لانه كاللجاء الى القضاء وفي اجابته عليه صرف الناس عن نقل القضاء

**مطل**  
 في تعذر المدعى اذا اخره  
 مبطل في دعواه

**مطل**  
 اذا ظهر انهما شهدا زورا  
 لا ضمان ولا تعذر على  
 المراكين

**مطل**  
 لا ينقض القضاء برجوع الشاهد  
 بعد الحكم في مجلس القاضي  
 ويضمن نصف المال

**مطل**  
 في قولهم القضاء بشهادة الزور  
 ينقض باطنا



وتندرج استيفاءه من المدي لان الحكم ما من فاعتبر السبب وهو انك هدر ساقض  
 المدعي المال اولاً به يفتي كذا في التنوير والبرازية وخلاصة الفتاوى  
 وخزانة الفتحيين وقيد ضمانه في الهداية والملتقى والوقاية والمكر والدرر  
 اذا تبين ان المال لعدم الاثبات قبله كالتعهد الاول دون الثاني الذي عليه  
 الثبوت لان ما في المتوفى تصحيح التزامي والتصحيح الصريح اقوى بعبارة  
 الخلاصة انك هدر اذا رجعت شهادتها رجوعاً معتبراً يعني عند القاضي لا يطل  
 القضاء لك ضمان المال الذي شهد به وهو قول ابي حنيفة الاخر وهو قولهما  
 وعليه الفتوى سواء قبض القاضي له المال الذي قضى به او لم يقبضه  
 البرازية والذي عليه الفتوى الضمان بعد القضاء بالقبض المدعي المال  
 اولاً هـ وانت على علم ان قولهم ان عليه الفتوى وبه يفتي من علامات الترجيح  
 كما صرح به في المحضرات والذي يستفاد من عبارة الخلاصة ان ما عليه الثبوت قول  
 ابي حنيفة الاول والفتي به قوله الاخر وهو قول ابي يوسف ومحمد ولعل مرجع  
 عن قوله الاول فكان على الثاني الميعول وحيث اخبرنا الشاهد عن نفسه انه  
 شهد به ورأى مدعيه هو ولا غلط كما حرره ابي المكيال عزربا الشهيدي قال  
 في السراجية وعليه الفتوى وزاد الامامان تحسبه كما في الجمع وفي البحر وظاهر كلام  
 ابي القاضى ان يستحب وجهه ان رآه سياسة وقيل ان رجح مصر فرب اجماعا وان  
 تأييد لم يجر اجماعا ونفويين مدة توبته لراى القاضي على الصحيح كيف لا وقد اكتب  
 كبيرة من اكتبها الله تعالى واجتنبوا قول الرجس من الاوثان واجتنبوا  
 قول الزور وقال عليه الصلاة والسلام شاهد الزور لا تزول قدماه حتى يجر  
 الله له النار رواه الحاكم عن ابي عمر رضى الله تعالى عنهما والله سبحانه اعلم  
**مسئله** في الشهادة على المحجة بنكاح ادنوكيل ومطريق صحتها **الجواب** نعم نعم وطريق  
 صحتها ما ذكره علماءنا رحمهم الله تعالى من ذلك ما ذكره في التنوير وشرحه  
 للعلامة ولا يشهد على محجة بنهما عنه منذ الاتيين القابل بان لم يكن في البيت  
 غيره او يرى شخصهاى القايلة مع شهادته الفتي بانها خلاصة بنت فلان ابن  
 فلان وتكون هذه الشهادة على الاسم والنسب وعليه الفتوى جامع الضرر  
 ا هـ ومثله في الدرر والمهادية والماوى وغيره والنظر الى وجهها لا يشترط  
 عندها اذا خبرنا هـ عدلان انها خلاصة بنت فلان وتكون هذه الشهادة  
 على الاسم والنسب وعليه الفتوى كما ذكر في البحر عن الجامع الصغير واليه مال  
 الامام خواجه زاده كذا في التترخانة وفي الدرر يشترط رؤية شخصها

**طلب**  
 ما في المتن نصي التزويج والفتوى  
 الصريح اولى

**طلب**  
 بعض ان هذا يرجع سواء  
 قبض المدعي  
 او لا

**طلب**  
 ما هذا الزور يعني بالشهيد

**طلب**  
 في الشهادة على المرأة المحجة  
 وطريق صحتها

لا وجهها

لا وجهها وقال في الخبرية بعد ما نقل المسئلة وما هو الصحيح وهذا كله بعد الموت  
 اي موت المرأة المشهود عليها واما اذا كانت حية وابشار الشهود اليها وقالوا  
 هذه شهيد عليها ونحوها ثبتت شهادتها ولو قالوا تحملنا الشهادة على خلاصة  
 بنت فلان ولكن لا نذكرى هل هي هذه المدعي عليها ام لا صحت شهادتهم وكان  
 على المدعي اقامة البينة ان هذه هي التي سمعها ونسبها كذا في التترخانة  
 وغيرها والله سبحانه وتعالى اعلم **في شهادتها** القاضي ظهير الدين  
 اذا شهد الشهود لرجل يداد وقالوا عرف الدار ونقفت على حدة ودها اذا مشينا  
 اليها لكن لا عرف اسماء المدور فان القاضي يقبل ذلك منهما اذا عدل وبعث  
 معها المدعي والمدعي عليه واهيناه لتقف الشهود على الحدود بحضرة امين القاضي  
 فاذا وقف عليها وكالا هذه حدود الدار التي تشهد بها لمدعي برجعون الى  
 القاضي ويشهد الامينات انهما وقفوا وشهدا باسماء المدور في قبض القاضي  
 بالدار التي شهدا بها بشهادتهما وكذا هذا في القرى والحرايت كذا في جامع الضرر  
 وقتا دى اى عبد العال **مسئله** فيما اذا تصادقت امرأة مع امها انما اشتر  
 ما امها المذكورة بشحنة معينة بنى معلوم مقبرين من مدة ثلاثين  
 وكتب بذلك حجة شرعية تحمل شهود مضمون المحجة الشهادة عليها  
 بتوفيق زوج المرأة وابناها ثم ماتت العرقان المذكوران والام المرأة تنكر  
 البيع فله يلزم اثباتها بالثبوت بشهادة بينة عارضة بما غير شهادة مضمون  
 حجة المصادقة حيث تحمل الشهادة عليها وهي متعينة ام لا **الجواب** يكفى في ذلك  
 بشهادة شهود مضمون المحجة ولا حاجة الى اثبات بشهادة بينة اخرى وتصح  
 الشهادة على المرأة المتعينة عند التوفيق كما في جامع الفصولين والاشباه يصح  
 تعريف الزوج والابن ومن لا يصح شهادتها شهادتها كانت الشهادة لها او عليها  
 كما في المحيط واختاره الشيخ كتيبه الفقيه عبد الرحمن الهادي ومن خالفه نقلت  
 ومثله اجبت ورايت تنويه ايضا بخط المجيد العلامة الشيخ عبد الرحمن الهادي  
 بما صور به فيما اذا كتب في صلح بيع ان زيدا باع لهما اصاله عن نفسه  
 ودلالة عن اخته الماتقة وكالته عنها بشهادة فلان وفلان حصصها المعلنين  
 في قاعة وبستان بنى معلوم مقبرين بيده ثم مات المشتري عن ورثة  
 ومحدث اخت زيد نوكله في ذلك فله يكلف ورثة المشتري الى اثبات  
 نوكلها ولا يكفى في ذلك شهود مضمون صلح البيع المذكور **الجواب** الحمد لله  
 نعم يكلف ورثة المشتري الى اثبات نوكلها ولا يكفى في ذلك شهود صلح

**طلب**  
 شهد على امرأة ولم يعرفها  
 هي المدعي عليها الخ

**طلب**  
 فيما اذا عرف الشهود الدار  
 ولم يعرفوا اسماء المدور الخ

**طلب**  
 تصح الشهادة على المتعينة  
 عند التوفيق

**طلب**  
 يصح تعريف ما لا يصح شهادته  
 لها كالزوج والابن



**مطلب**  
شهادة  
لا عبرة بشهود الوكالة بلا  
حكم كاحضر

**مطلب**  
في اختلاف الشاهدين في الزمان

**مطلب**  
لا يكلف الشاهد الى بيان الوقت  
والمكان

**مطلب**  
الاشياء التي يفتقر اختلاف الشاهدين  
فيها

**مطلب**  
في الاختلاف بين الدعوى  
والشهادة في حيث  
الزمان

البيع المذكور والله الموفق كتبه الفقير عبد الرحمن عني عنه ولا عبرة بشهادة شهر والوكالة  
كونها في غير وجه حكم كال في الجوازات الوكالة والولاية بلا ضم حاضرا  
والله اعلم الحمد لله الجواب كذلك كتبه الفقير احمد المالك عني عنه ولا عبرة بشهادة  
المذكور جريا على سؤال اخر لا عبرة بالحجة ولا بشهادة من شهد بغيرها  
وان كانت تلك الشهادة عن معرفة بشفا حيل ما فيها حتى يقيم الوكيل على  
وجه الموكلتين بينة ما دلت بانها وكلتاه بقبض ما لهما في ذمة الدافع وبالصلح  
والابراء ايضا فان شاهدهى الوكالة لا عبرة بشهادتهما اصلا لانهما لم يشهدا  
بالشكوكيل بناء على دعوى صحيحة والله اعلم كتبه الفقير ابو السمود **سئل**  
فما اذا شهد شاهدان على برائة ذمة زيد من حال معلوم لغير واحد واختلغا في الزمان فهل  
تكون شهادتهما مقبولة ام لا **الجواب** نعم تكون شهادتهما مقبولة لان الاقرار مما يعاد  
ويكرر كما مضى على ذلك في المحيط البرهاني والبحر وغيره والله سبحانه اعلم وفي  
الفتح وغيره ولا يكلف الشاهد الى بيان الوقت والمكان شرح الملتقى للملك وفي  
البنازية ولو سلمنا القاضى عن الزمان او المكان فلا لانعلم تقبل لانها لم يكلفا  
به **ا** وفي البحر عن الملك في اذا اختلف الشاهدان في الزمان او المكان في البيع  
والشراء والطلاق والعتق والوكالة والرصينة والرهنة والدين والقرض  
والبراة والكفالة والحركة والقدف تقبل وان اختلفا في النهاية والغصب القتل  
والنكاح لا تقبل **والاصل** ان المشهود به اذا كان حولا كالبيع وخوفا خلا  
الشاهدين فيه في الزمان او المكان لا يمنع قبول الشهادة لان القول مما يعاد ويكرر  
وان كان المشهود به نقلا كالغصب وخوفا او نقلا لكن الفعل شرط صحة النكاح  
فانه قول وحضور الشاهدين فعل وهو شرط فاختلفا في الزمان او المكان يمنع  
القبول لان الفعل في زمان او مكان غير الفعل في زمان او مكان اخر فاختلف  
المشهود به **ا** وفي الاقضية اذا شهد شاهدان على اقرار رجل بدين او ابراء  
من حال او ما شبهه ذلك واختلفا في الزمان او المكان فالشهادة مقبولة  
لان الاقرار مما يعاد ويكرر فيكون عيب الاول فلم يختلف المشهود به  
فتقبل شهادتهما من المحيط البرهاني في **ا** **سئل** في رجل ادعى على جماعة  
مالا معلوما فاجابوا بانهم دفعوه له من مدة خمسة اشهر وانه اقرب بيمينته  
منهم بالتاريخ المزبور واقاموا بينة يطبق ما اجابوا به غير ان الشهود  
ذكروا انه من تسعة اشهر فعل به الاختلاف المذكور **الجواب** هذه المسئلة  
مع كثرة التنقيص والتقص عن لم يجد نقلا صريحا فيها غير اننا وجدنا ما يستأنس

بذلك وهو ما نقله الطائى في شرح الملتقى من اختلاف الشاهدين وفيه قال في  
الفتح وغيره لا يكلف الشاهد الى بيان الوقت والمكان **ا** ومثله في البنازية  
وفي الغنية ضمن مسئلة لا يجانح الى بيان التاريخ **ا** وفي الاقضية عن  
القاعدة في الشهادات لو خالفت الدعوى بزيادة لا يحتاج الى  
البيان او نقصان كذلك فان ذلك لا يمنع قبولها **ا** وفي الخيرية عن الفصول  
لا يكلف الشاهد الى بيان لو كان الدابة لانه لم يكلف الى بيان ما استوى  
ذكره وتركه ويخرج منه مسائل كثيرة **ا** وفي الاقضية عن الملتقى شهدا  
على اقرار رجل بمال الا انهما اختلفا في الزمان او المكان او اللذان قال الامام  
تقبل لان على ان هذا حفظ عيب الشهادة لا محلها ومكانها وقال الثاني لا تقبل  
لكثرة الشهادات بالنزول ولو على الاقرار بالبيع او الايفاء واختلفا في الزمان  
والمكان تقبل ولو سلمنا القاضى عن الزمان والمكان فلا لانعلم تقبل لانها  
لا يكلفا به بنازية فيمتنعى ما يلوح من القول المذكورة ان الاختلاف  
الواقع بين الخمسة اشهر والتسعة اشهر لا يضر والله سبحانه اعلم  
دعوى دفع المال من قبيل دعوى الفعل وتقدم جواب السؤال السابق عن  
الملك في ان اختلاف الشاهدين في الفعل في الزمان او المكان مانع بخلاف  
القول وهذا دفع الاختلاف بين الدعوى والشهادة في الفعل في الزمان  
والظاهر انه مانع كما لا اختلاف بين الشاهدين على انه ذكر في البحر عن فتح القدير  
لو ادعى الشراء وارضه فشهدوا له بلا تاريخ تقبل لانه اقل اى لان الملك  
المورخ اقوى وعلى القلب لا تقبل ولو كان للشراء شهران فاحضرا شهرا  
تقبل وعلى القلب لا تقبل **ا** وفي البنازية ادعى الشركة منذ شهرين فشهدوا  
بالشركة منذ شهرين وتقبل وبقبله لا **ا** لو ادعاه منذ شهرين فشهدوا منذ  
شهرين لا تقبل ولعل وجهه انه اكثر مما ادعى لا ثبات الشهود بزيادة  
المدة بخلاف ما قبله لانه اقل فكان بمنزلة ما اذا ارضه وشهدا مطلقا ما لم يشهد  
كان مانعا في الشراء وهو قول فالظاهر انه يمنع في دفع المال في مثلثتهما لا  
لانه فعل الا ان يدعى الفرق بين دعوى الملك وغيرها ليست مل **سئل** فيما اذا ادعى  
زيد على عمرو بان له في ذمة خمائة قرش فاجاب عمرو بانه اوفاه ذلك  
واضى بشاهدين شهدا انه اوفاه ستمائة قرش فرد القاضى شهادتهما لكونها  
بالكثر مما ادعى ويريد عمره لان اقامه بينة شرعية تشهد له بطريق ما اجاب  
به فقبل له ذلك **الجواب** نعم وفي الدرر الشهود اذا شهدوا بالكثر من المدعى به

**مطلب**  
الشهادة اذا خالفت الدعوى  
بزيادة او نقصان عالا  
بحاج الى البيان لا يمنع  
قبولها



**طلب**  
إذا شهد الشهود بالشرع  
المدعي به بتطلعي وبالقول  
تقبل

**طلب**  
يشتري في الشهادة على  
الطلاق حضور الزوج

**طلب**  
تصح الشهادة بالطلاق بطريق  
الحسبة

**طلب**  
شهدوا بالطلاق على حاضر المرأة  
غاية تقبل

**طلب**  
إذا قال الشاهدان شهادة  
ثم شهد فالأصح القبول

**طلب**  
قال المدعي ليس لي بيعة ثم  
جاء بشهود تقبل

**طلب**  
إذا شهد الطلاق إذا أجاز الشهادة  
يؤسقا

**طلب**  
لا يشترط تعيين المال في الشهادة  
البيان

**طلب**  
شهدان العاقل المبيع  
وقعت كذا لا تقبل أنه آخر  
شهادة بها لا عذر

كان المدعي كذا ثم تبطل عليها دهم وإذا شهدوا بالطلاق تقبل للاتفاق فيها ثم  
في الطلاق **سئل** فيما إذا شهد رجلان أن الغائب طلق امرأته فهل يكون كذا  
غير مقبولة ويشتري حضور الزوج **الجواب** الشهادة على الطلاق يشترط لها  
حضور الزوج كما قديم في النهاية كما صرح بذلك التمرتاشي في فتاويه وفيه أيضا  
إذا شهد شاهدان على الطلاق والزوج غائب لا تقبل لعدم الشهادة على الخصم  
ولو كان الزوج حاضرًا تقبل وإن لم توجد دعوى المرأة بطريق الحسبة وهذا  
في الشهادة عند القاضي أما إذا قالوا لامرأة الغائب أن زوجها طلقك أو  
أخبرها بذلك وأصدعك فإذا انقضت عدتها حل لها أن تزوج باحر وذكر  
في دعوى الزخيرة إذا شهدوا على غائب أنه إذا طلق امرأته فلا تقبل شهادتهم  
وإن كان الرجل حاضرًا للمرأة غائبة تقبل عمارة به من الحامس في القضاء على  
الغائب ومنه في الفصولين في الثالث عشر ودعوى الزنا في الخامس  
عشر **سئل** في النكاح إذا تزوجت في أقرار المدعي عليه وقال لا أعلم أقرره  
ثم شهد على أقرار المدعي عليه فهل تقبل شهادته أم لا **الجواب** إذا قال  
الشاهدان شهادة على ثم شهد قبل لا تقبل والأصح القبول لجواز النسب  
ثم التذكر كما في الدرر وأقره المصنف على المدعي وذكر في شرح الطحاوي  
أن المدعي إذا قال ليس لي بيعة أو قال الشهود لا شهادة لنا ثم جاء المدعي  
بشهود أو شهد الذي قال لا شهادة لنا ثم جاء المدعي على أنه قال في هذا  
أصح ما رواه في رواية لا تقبل للتناقض وفي رواية تقبل وهو الصحيح في الترتيب  
حكمه بأن يقول كان لي شهود وكنت شيت أو يقول الشهود كذا كانت  
لنا شهادة وكنا نسبنا ثم تذكرنا جراحا هرا نقول **سئل** في ما هدى طلاق  
أخرًا شهادتهما مدة شهود ونصف بلا عذر شرعي مع شهادتهما للزوجين وإنما  
يجتمع اجتماع الأزواج فهل يفسق بتأخير الشهادة وقد ردها **الجواب**  
نعم **قول** وسيأتي الكلام على تقدير مدة التأخير **سئل** فيما إذا شهدت بيعة  
على يسار مدبرين وقال في شهادتهم أنه مؤسر قادر على قضاء الدين فهل يصح  
ولا يشترط تعيين المال **الجواب** نعم كما في الثانية **سئل** فيما إذا باع زيدا  
عقاره المعلوم من عمره وعرف به عمره مدة مديدة ورجلان معاينات  
شاهداً لذلك كله ومطلعان عليه ويريدان الآن أن يشهدا بحسبة  
بأن العقار وقت كذا وقد أخرجتهما دهم بلا عذر شرعي ولاتا ويل فهل  
حيث كان الأمر كما ذكر لا تقبل شهادتهما **الجواب** نعم هذا بحسبة إذا أخرجتهما

بلا عذر مع تمكنه من ادائها لا تقبل شهادته كما في الاستباه وغيرها **رقت حادثة**  
في فترة حرم شغل هي أن رجلاً ضرب بندقة في سوق كذا في وقت كذا فأنشأ  
امرأة دخلتها من ساعتها ثم كشف عليها من طرف القاضي كما ذكرتم وفتت ثم بعد ثلاثة  
أيام ادعى ورثتها قاتلتها فشهدت الشهود بطريق ما ادعى وذكر وإن المقتول  
في يوم كذا دفنت كذا الكشوف عليها من طرف القاضي إذا كان أصابته البندقة  
ثم ذكرها في الدعوى غير أنهم لم يذكروا اسم إياها وجدها فسالني القاضي هل  
يشتري ذكر الشهود اسم إياها وجدها أم لا فكتبت ما صورته الحمد لله تعالى  
وإن كانت الشهادة على غائب أدبت فلا بد لقبولها من نسبته إلى جده  
فلا يكفي ذكر اسمه واسم أبيه وصنا عنه إلا إذا كان يعرف بأي بالصناعة لا محالة  
بأن لا يشك في المصيرية فلو قضى بلا ذكر الجدة نفذ فالعقار التعريف لا يكفي  
الحرف حتى لو عرف باسمه فقط وأبقيه وحده كني جامع الفصولين  
وسلط كذا في التنوير وشرحه للعلائي من الشهادة وقال في المصنف فالأصل  
أن الاعتبار هو حصول المعرفة وارتفاع الاشتراك **١** وقالوا في بيوت  
هلال رمضان شهدوا أنه شهد عند قاضي حضر كذا شاهدان برؤية الهلال  
وقضى القاضي بما روي عن شيخنا سريط الدعوى قضى القاضي بشهادتهما  
فأنظر وحفظكم الله تعالى إلى موطن قاضي بلدة كذا ولم يذكروا اشتراط  
اسم أبيه وجده لأنه لا يلتبس بغيره إذا قضى في ذلك الوقت واحد لاثنان  
كما هو المعلوم وفي هذه الحادثة المرأة المقتولة في دمشق في السوق  
المعلوم أنها هدية بالكشف في اليوم المعلوم واحدة لاثنان فلا ليس  
ولا استباه **سئل** في الشهادة على المرأة المجهولة من غير معرفة ولا معرفتين  
هل تكفي غير معتبرة شرعاً أم لا **الجواب** الشهادة على المرأة المجهولة غير معتبرة شرعاً  
إلا إذا عرفها رجلان وقالوا تشهد أنها فلانة بنت فلان فخ حلت الشهادة  
بالاتفاق كما في ذلك التمرتاشي وغيره والله سبحانه الموفق وصورة  
جواب التمرتاشي الشهادة على المرأة المجهولة غير مقبولة شرعاً ولا تكفي  
تعريف الواحد قال في العمارة لو أخبرته امرأة أنها فلانة بنت فلان  
لا حل لك شاهدان يشهد باسمها ونسبها لأن تعريف المرأة الواحد والرجل  
الواحد لا يكفي ولو عرفها رجلان وقالوا تشهد أنها فلانة بنت فلان حل لهما  
أدلة الشهادة بالاتفاق لأن في لفظ الشهادة من التأكيد باليس في لفظ الخبر لأنها  
ببيت بالله تعالى وصلى ولو كان لفظ الخبر ناجز عندنا في حصة إذا أخبر جماعة

**طلب**  
إذا شهد الشهود بالشرع  
بلا عذر لا تقبل

**طلب**  
فيما إذا لم يذكر اسم الشاهد اسم الأب والجدة

**طلب**  
المعتبر التوثيق لا التفسير الحرفي

**طلب**  
الشهادة على المرأة المجهولة  
من غير معرفة ولا معرفتين  
غير معتبرة

**طلب**  
لا يكفي بتعريف الواحد



لا يتصور ثبوتهم على الكذب وعندهما اذا اخبره عدلا بانها فلانة بنت فلان بن فلان  
 على ما لا يشك في النسب وفي الغايبات الزينية ولا بد من بيان حليتها ولا بد  
 من النظر في وجهها في التعريف وفي العارية قالوا لا يصح التحمل بدون رؤية  
 وجهها وبه يغني شمس الاسلام الا وزجدي ونظير الحديث المرفوع في وجهها  
 الله تعالى اه **اقول** وحاصله ان تعريف المرأة المجبولة ان كان من واحد لا يكفي  
 وان كان من اثنين فان كان بلفظ الشهادة بان قالوا لا تشهد انها فلانة بنت  
 فلان كني انفاقا والابان اخبر انها فلانة بنت فلان بدون لفظ الشهادة فلا يكفي  
 عنده ما لم يجز بذلك جماعة لا يمكن ثبوتهم على الكذب وعندهما يكفي اخبار  
 العدلين وهذا مخالف لما في البحر من البراءة حيث قال وهل يشترط شهادة  
 الزايد على عدلين في انها فلانة بنت فلان ام لا قال الامام لا بد من شهادة جماعة على  
 انها فلانة بنت فلان وقال الشهادة عدلين كفي وعليه الفتوى لانه ايسر في جعل  
 الخلاف بين الامام وصاحبه في لفظ الشهادة لا الاخبار لكن نقل الخبر الرمي في كلنية  
 على البحر من معنى الحكم بالظن ليس مثل ما نقله المؤلف هنا عن التمر تاشي ثم  
 قال والذي يظهر ان ما في معنى الحكم من الاعتبار لما ذكره من العلة اه اي يقول  
 لان في لفظ الشهادة من التأكيد ما ليس في لفظ الخبر **سئل** في شهادة الرجل  
 لام زوجه بدية لما علم زوجهما المتوفى عنها وعن بنت منها هي زوجة الرجل الآخر  
 المذكور هل تقبل **الجواب** تقبل شهادته لام امراته كما صرح بذلك في البرازية  
 عن الاقضية فيما تقبل شهادته وما لا تقبل **سئل** فيما اذا شهد وامه وشهود  
 المدعى قبل التعديل على اقرارهم بانهم شهدوا بزوجهم فقبلت الشهادة عليهم بذلك  
**الجواب** تقبل الشهادة على شهود المدعى على اقرارهم انهم شهدوا بزوجهم وقبلت  
 التعديل ولزم واحد لانه جرح مجرد قبل التعديل على ما اعتمد في المخ بعبا  
 لما قرره صدر الشريعة واقره ملا خسر وادخله تحت قولهم المرفوع لعل  
 من الشرع كما ذكره الطائي ومثله قبول الشهادة على الجرح المجرود وادارة  
 في كتب المذهب والله سبحانه اعلم **سئل** في شهادة الدلال العدل الذي لا يلف  
 ولا يثبت هل تقبل **الجواب** نعم اذا كان كذلك تقبل قاله في البحر وكذا لا تقبل  
 شهادة النجاس وهو الدلال الا اذا كان عدلا لم يكذب ولم يخلف **سئل** فيما  
 اذا كان ثري بدت اخ وبنت زوجة بالفتان ما قلنا في شهادته بالمرح رجل آخر  
 بشره طبعه من عمره هل تقبل حيث لا مانع شرعا ام لا **الجواب** نعم تقبل فيهما  
 وفي القنية تقبل شهادة الربيب **سئل** فيما اذا مات زوجه او اولادها فادعى حرم

**طلب**  
 تقبل شهادة تلام امراته

**طلب**  
 شهد وامه وشهود المدعى بانهم  
 شهدوا بزوجهم قبل التعديل  
 تقبل

**طلب**  
 تقبل شهادة الدلال العدل

**طلب**  
 تقبل شهادة الربيب لزوج امه

ان اباه باع من الدار واحضر اهديت ولم يدعها وادعاه واسم البائع واسم ابيه وجده  
 لم قال لا بينة لي سواها فتم الحكم المتداعي لديه من ذلك وعرضهم بان الدار  
 تكون ميراثا عن ابينهم ثم من بعد ذلك احضر بينة تشهد له ببعدها فقبل  
 تقبل لامكان التوفيق **الجواب** تخد يد الدار لازم قال في التوفير ويشترط  
 التخييد في دعوى العقار في الشهادة عليه ولو مشهورا الا اذا عرف الشهود  
 الدارينها فلا يحتاج الى ذكر حردودها ولا بد من ذكر بلده بها الدار ثم المحلة ثم السكنى  
 وذكر اسماء اصحابها واسماء انسابهم ولا بد من ذكر الجدة ان لم يكن الرجل مشهورا  
 اه وفي جواهر الفتاوى ذكر في شرح الطحاوي انه المدعى اذا قال ليس لي بينة  
 او قال الشهود ما لنا شهادة ثم جاء المدعى بشهود او شهد الذي قال لا لشهادة  
 عندي قال في هذا من اصحابنا روايتان في رواية لا تقبل للتناقض وفي  
 رواية تقبل رهو الصحيح لان التوفيق ممكن بان يقول كان لي شهود ولكن  
 نسيت او يقول الشهود كذلك كانت لنا لشهادة ثم لكنا نسيتها ثم تذكرنا  
 اه ومثله في العارية **سئل** فيما اذا اقام المدعى بينة على اقرار المدعى عليه بانه  
 استأجر الشهود على هذه الشهادة فقبل ولو بعد التعديل **الجواب** نعم  
 كما صرح بذلك في المحيط الرحمن من كتاب الشهادة ومثله في البحر والدرر  
 والتوفير وغيرهما **سئل** في شهادة المستحق فيما يرجع الى المقتلة هل تكون منبر  
 مقبولة **الجواب** لا تقبل لانه حقا في المشهود به فكان داخل في شهادة الشريك  
 لشريك فهو نظير شهادة احد الدائنين لشريك بدية مشترك بينهما كما صرح  
 بذلك في البحر في باب من تقبل شهادته واخفى بذلك منق الروم المحرم  
 على اخفى **سئل** في شهادة الاخ العدل الاخيه في دعوى شغلعة في وقف بر  
 اخيه متول عليه هل تقبل **الجواب** نعم تقبل شهادة الاخ اخيه والمستلة في  
 المتوفى بل في فتاوى التمر تاشي من الشهادة شهد وابع متول الوقت على  
 آخرات هذه القطعة الارض من خربهم تقبل اه **اقول** ما ذكره عن فتاوى  
 التمر تاشي لا ينافي ما مر في السؤال السابق لان ذلك في الشهادة على اصل الوقت  
 الفكرة وهي ملك للمستحقين وهذا في الشهادة على اصل الوقت وهو غير مملوك  
 لاحد فلذا لم تقبل في الاول وتبليت في الثاني كما اشار اليه هذا الفرق صاحب  
 البحر وذكر عدة مسائل تقبل الشهادة فيها لكونها على اصل الوقت وهي الشهادة  
 على وقف مكتب وذلك هه صبي في المكتب وشهادة اهل المحلة بوقف المسجد  
 وشهادة الفقهاء على رغبة ووقف على مدرسة كذا وهم من اهل تلك المدرسة

**طلب**  
 يشترط عند العقار في الشهادة  
 ولو مشهورا الا عرفة الشهود

**طلب**  
 قال المدعى لا بينة لي او قال الشهود  
 لا شهادة لنا ثم جاء المدعى  
 بشهود الخ

**طلب**  
 اقام بينة على اقرار المدعى بانه  
 استأجر الشهود تقبل

**طلب**  
 لا تقبل شهادة المستحق فيما  
 يرجع الى المقتلة

**طلب**  
 شهد وابع متول الوقت ان  
 هذه الارض من خربهم  
 تقبل

**طلب**  
 نعم الشهادة على وقف  
 مكتب وذلك هه صبي  
 في المكتب

جزء اخر



والشهادة على وقف المسجد الجامع وكذا البناء السبيل اذا شهدوا بوقف على ابناء  
السبيل فالعقد القبول في الكل قال ابن التختة ومن هذا الخط مسألة قضاء  
القاضي في وقف تحت نظره وهو مستحق فيه اه قال الخبر الرمي به يعلم جواز  
شهادة الناظر في وقف تحت نظره لان القضاء والشهادة من باب واحد  
كما تقدم اه وهذا ما افق به العلامة التمرتاشي كما مر ويرد على ما مر من الفرق  
عاني البرازية من قوله اهل القرية اذا شهدوا على قطعة ارضي انها من ارضي قريتهم  
لا تقبل واجاب هذه التمرتاشي بجملة في قرية ملكة والله اعلم **سئل** في شهادة الواحد  
اذ لم يقبض به حتى تم جاز الدعوى بطلان هذا خبر عدل هل تقبل **الجواب** نعم اذ لم يكن  
نصاب الشهادة بوجهها الشرعي تقبل **سئل** فيما اذا شهد رجل ابن اخيه  
المصبي وزوج بنته وهما عدلان هل تقبل **الجواب** نعم كافي الخلاصة وتقبل لام امراته  
وابيها ولزوجه ابنته وللمراة ابنه ولا مراة ابيه ولاخت امراته وفي البرازية تقبل  
لابويهن الرضاة ولهن ارضعتهم امراته ولا امراته وابيها **سئل** في شهادة الذي  
العدل على ذي مثل بحق لمسلم هل تقبل **الجواب** نعم كافي الملتقى وغيره من المتن  
اذ اقامت الكافر قسما مسلم وكافر واحد وكل واحد منهما دينا فاقام كل واحد  
منهما بيته من اهل الكفر قال في الكتاب اجزت بينة المسلم واعطيت حقه فان  
بقي شيء كان للكافر وروى الحسين بن زياد عن ابي حنيفة ان التركة تقسم  
بينهما على مقدار دينهما فتاوى الانفردى عن الترخائية والحيط وتام المسئلة  
فيها وفي حاشية الخبر الرمي على البحر **اقول** في الذخيرة نصافي مات وترك  
الف درهم واقام مسلم شهودا من النصاري على الف على الميت واقام نصاري  
آخرين كذلك تدفع الالف المتروكة للمسلم ولا يتماصان فيها عنده وعند اب  
يوسف يتماصان والخلاف راجع الى ان بينة النصراني مقبولة عنده في حق  
البيات الدين على الميت لا في حق اثبات التركة بينه وبين المسلم وعلى قوله الذي  
سبق فيهما اه والحاصل انه على قول الامام يلزم من اثبات التركة والمخاصة  
الحكم بشهادة الكافر على المسلم **سئل** في الدعوى عليه اذا طلب تخليف الشاهد  
هل يجيبه القاضي الى ذلك او لا **الجواب** الشاهد لا يجلف قال في النخبة اذا ذكر كتاب  
الدعوى ولو طلب المدعي عليه تخليف الشاهد لا يجيب عليه اليه او المدعي  
انه لا يعلم ان الشاهد كاذب لا يجيبه القاضي لانا امرنا باكرام الشهود والمدعي  
لا يجيب عليه اليه لاسيما اذا اقام البينة وفي القواعد الترفعية بمنزلة الحلف  
التهذيب وفي زماننا لو تعدت التركة بغلبة الفسق اختار القضاء

**مطل**  
تجوز شهادة الناظر في وقف  
تحت نظره

**مطل**  
جاء المدعي بالشاهد واحد ثم  
جاء باخر تقبل

**مطل**  
تقبل شهادة لام امراته وابيها  
ولزوجه بنته ولا مراة ابيه  
ولا بويه واخت امراته

**مطل**  
تقبل شهادة الذي على مثله  
المسلم  
فيما اذا ادعى مسلم وكافر على  
تركة كافر او اهل بيته  
من اهل الكفر

**مطل**  
اذا طلب المدعي عليه تخليف الشاهد  
لا يجيب

تخليف الشهود كما اختاره ابن ابي ليلى ليحصل غلبة الظن اه وفي مناقب الكدرى  
اعلم ان تخليف الشاهد امر منسوخ باطل والعمل بتخليفه منسوخ حرام وقد ذكر  
في فتاوى القاعدى وخزانة المفتين ان السلطان اذا امر قضاته بتخليف الشهود  
يجب على العلماء ان ينصروه ويقولوا له لا تكلف قضاتك امران اطاعوك  
يلزم من سخط الخالق سبحانه وتعالى وان عصوك يلزم من سخطك الى اخر ما ذكر  
فيها اه منع من الشهادة **سئل** فيما اذا مات رجل عن تركة وورثة اقرانان  
منهم بدين لزيد على الميت فلم يعطياه ولم يقض القاضي عليهما بذلك حتى شهدا  
بذلك الدين عند القاضي لرب الدين المزبور هل تقبل شهادتهما **الجواب** نعم تقبل  
قال في جامع الفصولين مات الرجل فاقرانه بدين لافسان على الميت فلم  
يعطياه ولم يقض القاضي عليهما بذلك حتى شهد بذلك الدين عند القاضي  
لرب الدين ثبت الدين عليهما وعلى غيرهما من الورثة اه وفي رصايا الخاتمة  
ولو شهد الوارثان على الميت بدين جائز شهادتهما قبل الدفع ولا تقبل بعد الدفع  
اه وفي البرازية مات الرجل عن ورثة فاقرانه بدين على الميت لرجل لم شهد بهدا  
الدين لذلك الرجل عند القاضي قبل ان يلزم القاضي باقرارهما الدين في حصتها  
من التركة تقبل لان مجرد اقرارهما قبل القضاء عليها لا يحل الدين في قسطنها وان  
قضى عليها باقرارهما لم شهدا به عليه لا يقضى بشهادتهما لانها يريد ان تجزى  
بعض مالهما على ما في الورثة فكانت جرحهم ودفع مخرم وفيه شكال وذلك  
ان الدين لا يلزم على نصيبها باقرارهما فكيف يصح للقاضي ان يقضى بالدين  
عليهما في نصيبهما **قلت** الدينون تقضى من ايسر الاموال قضاء وحصة  
ايسر الاموال قضاء لا على ايسر الورثة الدين وعدم البينة للمدعي اه **اقول**  
ما ذكره البرازية من الاشكال المذكور مبنى على خلاف ظاهر الرواية قال العلامة  
التمرتاشي في فتاويه اذا اقر الوارث بالدين يؤخذ جميع الدين من نصيبه  
عندنا كما هو ظاهر الرواية وقال في التنوير من كتاب الاقراء قبل فصل الاشتنا  
احد الورثة اقر بالدين يلزم كله وقبل حصته واختاره ابوالميت اه واحا اقره  
بالوصية بعد القسمة فانه يلزمه حصته اتفاقا كما في القواعد وذكر في الدر المختار قبل  
باب العتق في المرض من كتاب الوصايا ونقل المؤلف هنا عن المصنف  
للسرخسي اذا شهد وارثان على الوصية جائز شهادتهما على جميع الورثة  
لانه لا يمتنع في شهادتهما وان كانا غير عدلين او اقرارا لم يشهد الزمهما لا على  
بالحصة في نصيبهما لان اقرارهما ليس بحجة على غيرهما وانما هو حجة عليهما

٢٢٤  
٢٣٣  
مطل  
تخليف الشهود امر منسوخ

**مطل**  
تصح شهادة الوارثين بدين  
على الميت

**مطل**  
اذا اقر الوارث بالدين  
يؤخذ كل من نصيبه

**مطل**  
تصح شهادة الوارثين على  
الوصية



**طلب**  
اذ الشهاده الطلاق  
خمس ايام لا تقبل

**طلب**  
بحر الشهاده على الطلاق  
حسبه بلاد عري

**طلب**  
الشهاده على حد الزنا  
تقبل بقا دم العهد

**طلب**  
الشهاده اذا بطلت في  
البعض بطلت في الكل

**طلب**  
اشترى حاقه من اهل حرقه  
مهلكه من شهد والواحد  
منهم على البايع تقبل

**طلب**  
في شهاده مخلوق المحبه

عن شهود شهدوا باقرار رجل بالطلاق الثلاث بعد شهر والحال ان الدعوى  
لم تصدر من الزوجه فهل تقبل شهادتهم او لا **الجواب** لا تقبل شهادتهم بعد ان  
اخر واخمس ايام من غير عذر ان كانوا عاقلين بانها يعيشان عيش الا زواج  
والشهاده بدون الدعوى تحوز في هذه المسئله وبعضها ما من مدين المفق  
في كتاب الشهاده شهده وبالمرمة المقلقة بعد ما احرز شهادتهم خمسة  
ايام من غير عذر لا تقبل ان كانوا عاقلين بانها يعيشان عيش الا زواج  
جاء الفتاوى في كتاب الشهاده يجب ان يعلم بان الشهاده على الزنا  
وما يشبهه من الحدود والحال الصلة بتطل بقا دم العهد عند علمائنا ثم لم يقدر  
التقدم تقديرا صريحا وظاهرا في الجامع الصغير يشير الى ان سنة اشهر  
وما خوفيها متقدم وقد روي في رواية الاصل ان الشهر ما فرق متقدم  
ومن محرر ان ثلاثة ايام وما خوفيها متقدم وعن ابى يوسف انه قال جهذا  
بلى حيلة حتى يبين في ذلك مدة ثاب وقال هو على قدر ما يرى الامام من  
الحيط في الثالث من كتاب الحدود والمسئله في كتاب الشهادت من البحر  
والاشباه وحققه محمدي الاشباه السيد محمد المحمدي وقد فني مثل ذلك الطائفة  
الشيخ اسماعيل مفتي دمشق سابقا واجاب بقوله ينفصلان بتأخير شهادتهما  
وتدو ولا يحكم بهما **مسئله** فيها اذا مات رجل عن زوجة واولاد ذكور وبنات  
وكان قد ادعى ابني ابنه بطل نصيب ابنه ثم ان الدرنة المزبورة تدعى ان  
مورثهم المزبور رجح عن وصية المزبورة بشهاده ابي الزوجه المزبورة لا  
وبشهاده زوج احدى البنات المرقومات فهل تكون شهادتهما غير  
مقبولة في حق الجميع **الجواب** شهاده ابي الزوجه لبنته والزوج لزوجته غير  
مقبولة فلا تقبل شهادتهما المذكورة كما ذكر قال في الاشباه الشهاده اذا بطلت  
في البعض بطلت في الكل كما في شهادات الظهريه **مسئله** فيما اذا باع زيدا  
سلعة معلومة من جماعة من اهل حرقه لا على شئيل الشركة لكل واحد منهم  
قدرا معلوما منها بمئة معلوم ثم دفع المشتري من سلعة التي اشترىها  
لنفسه لدى بيته من اهل الحرقه المذكورين زيدا البايع يمنع من قبول شهادتهم  
لكونهم من جملة المشتريين المذكورين والحال انه لا مانع من قبول شهادتهم  
لرغبتهم المشتري بوجه من الوجوه فهل تقبل شهادتهم حيث كانوا عدولا  
وان كانوا من اهل حرقه المشتري ومن جملة المشتريين **الجواب** نعم تقبل حيث  
الحال على هذا السؤال والله اعلم **مسئله** في شهاده مخلوق المحبه هل تقبل ام لا

الجواب

**الجواب** لم اجد نقلا صريحا في المسئله مع ضيق الوقت وكثرة الاشغال فان كان  
طلق المحبة بطلت بالمرؤة يمنع القبول والا فلا قال في المنع ما بطلت بالمرؤة يمنع  
قبولها والمرؤة ان لا يتأني الانسان بما يعتد به مما يجسد من رتبته عتلا اهل  
الفضل اه ومنه في البحر قال في غاية البيان قال محمد وعنه المرؤة والصلح اه  
**اقول** ظاهر كلام المؤلف بقيد عدم حزمه يكون ذلك العتلا محظا بالمرؤة وفي البحر  
عن ابن وهبان في مسئلة الخرج الى قدوم الاميرانه ينبغي ان يكون ذلك  
على ما اعتاده اهل البلد فان كان من عادة اهل البلد انهم يفعلون ذلك ولا يكرهونه  
ولا يستخفونه فينبغي ان لا يقدح فعلى هذا فان كانوا ممن يعتادون الحاق  
ولا يبعدونه زيلة بينهم لا بطلت بمرؤته فتقبل شهادته لكن قد يقال ان الايمان  
على الصغيرة مفسى كما في البحر وقد ذكر العلای في الدر المختار من المحظ والابا  
عن الجبتي والبنارية اذا قطعت شعر راسها عتت ولعلت وان باذن الزوج  
لانه لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق وكذا يحرم لرجل قطع لحمه والمعنى المؤثر  
القبضه بالرجال اه وكال العلای في كتاب الصوم فينبى فصل العوارض ان  
ان الاخذ من المحبة وهي دون القبضه كما يفعل بعض المفاربه ومحنة الرجال  
لم يجه احد واخذ كلها فخل يهود الهند ويحرس الامام اه فحيث ادين  
على فعل هذا الحرم يفسى وان لم يكن ممن يستخفونه ولا يبعدونه فادحا  
للعادلة والمرؤة فكلام المؤلف غير محرم فتدبر **مسئله** فيما اذا باع زيدا  
ملكه ثم اختلف المتبايعان فادعى البايع فساد البيع بوجه الرضى والى  
الغبن الفاضل والقزير والمسترى ادعى الصحة وعدم الغبن فالى بيته منه  
منها **الجواب** بيته الغبن والى من بيته العكس وبيته الفساد والى من بيته الصحة  
لا صرح بذلك في ترجيح البيان **مسئله** في امرأة تدعى قدم بغيرت انما ازيد من مائة  
سنة وان لها بيته بذلك والرجل يدعى الحدوث من المئتين عشرين سنة وله بيته بذلك  
فالى بيته تقدم **الجواب** اذا تقارصت بيته الحدوث والقدم فالى البزارية والخلاصة  
بيته القدم والى وفي ترجيح البيان للبعدادى عن القنية بيته الحدوث والى وذكر  
العلای في شرح المتن ان بيته القدم والى في البناء وبيته الحدوث والى في الكيف  
اه وعبارة البزارية من الحيثان حد القديم ما لا يحفظه الاقران الاكذلك  
وان اختلفا خبره احداهما على القدم والاخر على الحدوث فيبيته القدم والى  
وشهاده اهل السكة في هذا لا تغني اه وعبارة القنية في باب البيتين  
المتضادتين من لم يرضى العامة فزعم غيره انه محدث وزعم صاحبه

كيف في  
صو

**طلب**  
في تعريف المرؤة

**طلب**  
لا يباح الاخذ من المحبة  
وهي دون القبضه

**طلب**  
بيته الغبن وبيته الفساد  
الولى من بيته العكس

**طلب**  
اذا تقارصت بيته الحدوث  
والقدم فالى بيته تقدم

**طلب**  
حد القدم ما لا يحفظه الناس  
الاكذلك



**مطل**  
الاصل في ترجيح البيعة انما هو كونها  
خفية خلاف الظاهر

انه تقدم واقاما البيعة فالبيعة بيعة من يدعي انه محدث **بم** القول في هذا القول مدعي  
القديم ككونه متمسكا بالاصل اه ونقله في الحاوي الزاهدي الحرفي معللا بقوله  
فالبيعة بيعة من يدعي انه محدث لا يثبت ولاية النقص اه فتأمل وفي رسالة المحج  
والبيانات ان الاصل في ترجيح البيعة على ما ذكر في الاصول انما هو كونها مبينة خلاف  
الظاهر اذ البيعة انما شرعت لاثبات امر حادث واليمين لا يثبت على ما كان اه فاعلم  
هذا بيعة الحدوث تقدم والله سبحانه وتعالى اعلم **تر** اي ان بيعة الحدوث تقدم  
في سرورة السؤال وكذا في البناء والكنيف لما ذكر من التعليل. الموافق لما ذكر  
من التاصيل. فان الحدوث امر عارض والتقدم اصل فلهذا كان القول قول مدعي  
وج فكون البيعة مدعي الحدوث جار على القواعد الفقهية والاصولية لا يثبتها خلاف  
الاصل بل يفرق بين الكنيف وغيره وبه يظهر ترجيح حاشي القنية والحاشي على ما في البرزخ  
والخلاصة وظهران ما مر من شرح الملقى ليس توفيقا بل هو نقل لقول من سئلت عن  
كفر ذكر العلوي في شرح التنوير في باب ما يحدثه الرجل في الطريق فقلنا من البرزخ  
ان الاصل فيها جهل حاله ان يجعل حديثا في طريق العامة وقربا في طريق الخاصة  
اه ومثله في الغساق عن العبادية وعزاه في الفتاوى الهندية الى المحيط واذا  
كان الاصل ذلك فالقول بمدعية البيعة للاخر على التفصيل المذكور ولا يخفى ثقل ذلك  
لما في القيمة والحاشي والمعلل قول ثالث فتأمل هذا وقد افاد المؤلف رحمه الله تعالى  
في كتاب الشرب فائدة حسنة وهي ان الخلاف المذكور انما هو فيما اذا كانت  
الاختلاف في مجرد الحدوث والتقدم بدون ذكر تاريخ اصل الارباح فالاسبق تاريخا  
اربح كاجرم به اصحاب المشون وغيرهم فاختم هذا التحريم **سئل** فيما اذا تعارضت  
بيعة اليسار مع بيعة الاعصار فايها تقدم **الجواب** بيعة اليسار احق بالقبول من  
بيعة الاعصار عند التعارض لان اليسار عارض والبيعة شرعت لاثبات **سئل**  
فيما اذا تعارضت بيعة الصحة والمرض فايها تقدم **الجواب** تقدم بيعة الصحة قال  
في التنوير وببيعة كون المتصرف ذاعقل اولى من بيعة الورثة مطلقا كونه مطلقا العقل  
او مجتمعا **سئل** فيما اذا اشترى زيد من عمر مقدارا معلوما من البت بئس معلوم  
وسلم البت وقبله بعد اطلاعه على عيبه ورضي به والآن يدعي ان البت اعانة عنه  
فهل يكلف الى اثبات الامانة فان حجب يفي على الشر **الجواب** نعم لان بيعة  
الامانة اولى من بيعة الشراء كما في ترجيح البيانات **قول** هذا اذا كان للمبايع  
بيعة على الشراء والا فالقول بمدعي الامانة بلا حاجة الى اثباتها بالبيعة لانه خكر  
للبيع فيما يظهر وان لم اره الا ان ليس راجع **سئل** في بيعة الاكراه في الامتزاز هل

**مطل**  
بيعة اليسار مقدمة على بيعة  
الاعصار

**مطل**  
بيعة الصحة مقدمة على بيعة  
المرض

**مطل**  
بيعة الامانة اولى من بيعة  
الشراء

تكون

تكون اولى من بيعة الطوع ان ارخا واختارها **الجواب** نعم وبيعة الاكراه اولى  
من بيعة الطوع يعني لو اثبت اقرارا من بيعة طارعا فاقام المدعي عليه بيعة  
ان كنت مكرها في ذلك الاقرار فبيعة الاكراه اولى لانها تثبت خلاف الظاهر وهو الاصح  
كما في الفصول العبادية وعليه الفتوى كما في الخلاصة وفي البرزخية قال في المنتقى  
ادعي عليه الاقرار طارعا وبرهه على ذلك وبرهه المدعي عليه ان ذلك الاقرار  
كان بالكره فبيعة المدعي عليه اولى وان لم يورخا وارخا على التعاقب فبيعة  
المدعي اولى اه قال في المنع **اقول** كلامه يقتضي ان بيعة الاكراه انما تقدم على  
بيعة الطوع عند التعارض واما اذا لم يحصل التعارض فبيعة الطوع اولى فتكون  
المسئلة ثلاثية وهي ما ان يورخا ولا فان كان الاول وهو ما اذا ارخا حاشا لم يحدد  
التاريخ او **سئل** يختلف فان كان الاول فبيعة الاكراه اولى وان كان الثاني  
وهو ما اذا اختلف التاريخ اولم يورخا فبيعة الطوع اولى اه **سئل** فيما اذا تعارضت  
بيعة بيع الوفا مع بيعة بيع البات فهل تقدم بيعة بيع الوفا **الجواب** نعم كما في  
خاصية ذلك وغيره **سئل** فيما اذا تعارضت بيعة مدعي فساد النكاح من  
الزوجين مع بيعة مدعي صحته منها فايها تقدم **الجواب** البيعة بيعة مدعي الفساد  
نص عليه محمد في التنقي كما في الوجيز وعليه السرخسي في المحيط بان الصحة ثابتة  
بظاهر الحال والفساد امر حادث يحتاج الى اثباته فكانت اولى وفي جامع  
الفصولين ولو تنازع الزوجان بعد الولادة في صحة النكاح وفساده وبرهنا  
تقبل بيعة الفساد لانها تثبت ما لم يكن ثابتا ولو كان مدعي الفساد هو الزوج  
لثبت حصة الوطى باقراره وصحى قبلنا بيعة الفساد تسقط نفقة العدة  
اذا انفاد لا يوجب النفقة ونسب الولد ثابت كيف ما كان اذ الفساد  
ينفي حل الوطى لا يثبت النسب اه **سئل** فيما اذا ادعى زيد الخارج على  
متولى وقف بيده حاضرت الوقت بان البناء الموجد بها المقام بارضا الجارية  
في الوقت ملكه بناء له وكيله فلان في الارض المذكورة وادعى المتولى انه بناء  
لوقف بعد انهدام بنائها الا اول الذي كان الخارج المذكور واقام كل بيعة على دعواه  
فايها تقدم **الجواب** تقدم بيعة الخارج لانها اكثر ثبوتا على ما عرف كما في جواهر الفقا  
ولا ان البناء مما يعاد ويكرر كما في الخلاصة والبرزخية وغيرها وبيعة الخارج  
اولى من بيعة ذي اليد في دعوى الملك المطلق وما كان سببه يتكرر كما في المتن  
والمنع والبيع والدرر والزبلعي وغيرها **رجل في يده ارض** فادعى رجل عليه  
انها ملكه ورثها من ابيه واقام البيعة قال علا الدين بيعة مدعي الملك اولى لانه

**مطل**  
بيعة الاكراه في الاقرار اولى  
من بيعة الطوع ان اخذ التاريخ

**مطل**  
بيعة الاكراه انما تقدم على بيعة  
الطوع عند التعارض وهي  
ثلاثية

**مطل**  
تقدم بيعة الرفا على بيعة بيع  
البات

**مطل**  
تقدم فبيعة مدعي ساد  
النكاح

**مطل**  
تقدم بيعة الخارج ان البناء  
في حاضرت الوقت ملكه

**مطل**  
تقدم بيعة الخارج بانها ملكه على  
بيعة ذي اليد بان وقف



خارج دينة الخارج كثيرا على ما عرف فكان اولى ولو ادعى انها ملكه في يده  
فخصها فقال الذي عليه وقف واقام البيعة قال البيعة الخارج اولى كما اذا لم يدع  
الوقف او جواهر افتاوى والله تعالى اعلم قد ذكر المؤلف هنا مسائل مشروطة  
في ترجيح البيئات عشرين مسألة وعرضا الى ثمانية وعشرين في البيعة الزوجي ثم  
ذكر مسائل ذكرها العلاني في اخباب الاختلاف في الشهادة وقد رابست  
هذه المسائل مهمة ناضجة للمفتي عند المراجعة بسهولة ورايت في كتاب  
تعارض البيئات للشيخ غلام البغدادي مسائل كثيرة زائدة على ما ذكره المؤلف  
فقصدت تلخيص ذلك الكتاب حالة الكتابة لهذا المحل في شهر رمضان  
**مسألة** في تلخيصا حسنا بوجز عبارة واقترنت منه على ما فيه من ترجيح  
احدى البيعتين على الاخرى وقصدت ذكر ذلك هنا خدمة لصاحب  
الشرح الشريف صلى الله عليه وسلم **فأقول**

مسائل بيعة بزوج بها احدى  
البيعتين على الاخرى

ترجيح احدى البيعتين على الاخرى

**نكاح**

**بيعة** الاسبق تاريخا اولى في رجلين ادعيا نكاح امرأة **بيعة** رد البكر النكاح  
عند تزويج ولها اولى من بيعة سكرت **بيعة** زيدان اولى من بيعة اباها  
امراة عمر والنكر **بيعة** المسلم اولى من بيعة النصراني اذا قاما بيعة فضرانية  
على نكاح نصرانية **بيعة** فساد النكاح اولى من بيعة صحيحة **بيعة** المرأة في قدر  
المراولى من بيعة الزوج ان شهد مهر المثل للزوج **بيعة** المرأة ان اباها  
زوجها وهي بالغة ولم ترض اولى من بيعة الزوج انها كانت فاحصة **بيعة** المرأة  
ان الدار التي يسكنها ملكها اولى من بيعة الزوج انها ملكه **بيعة** الزوج في متاع  
النساء ان ملكه اولى من بيعة المرأة **بيعة** الصمى اولى فيما لو ادعى الزوج  
الابراء من المهر في الصحة وورثتها في المرض **بيعة** المرأة انها ابراة من  
المهر بشرط اولى من بيعة الزوج ان بلا شرط **بيعة** الزوج انها ابراة من المهر  
اولى من بيعة المرأة ان كان مقرابه الى الآن **بيعة** المرأة ان تزوجها في رجب  
اولى من بيعة ورثتها ان مات في صفر

**طلاق**

**بيعة** المرأة ان كان عا قلا رقت الطلح اولى من بيعة الرجل ان كان مجنونا والقل  
في ذلك ان **بيعة** كرون المتصرف عا قلا اولى من بيعة كونه مجنونا **بيعة** الابن ان  
اباه اباها اولى وانقضت عدتها اولى من بيعة ان مات وهي على نكاحه وهو صحيح

**نفقة**

**بيعة** المرأة ان مرسر فعليه نفقة المرسر اولى من بيعة الزوج ان مفسد **بيعة** الزوج  
اولى فيما لا يختلفا في مقدار النفقة او زمانه لانها تثبت الزيادة **بيعة** الزوجة  
ان الغوب السبع اوالدرهم هدية اولى من بيعة الزوج ان من الكسوة او المهر  
خاتمة وفي الخلاصة بالعكس **بيعة** الابن الغايب ان اياه حيا انفق مال الابن على  
نفسه كان مرسرا اولى من بيعة الاب الاعسار **بيعة** الابن التزم ان زيد ابوه  
فعليه نفقة اولى من بيعة زيد ان رجلا اخر هو ابو التزم **بيعة** النظر المشروط  
عليها الارضاع بنفسها انها ارضعت الصبي بلبسها فلها الاجر اولى من بيعة  
ابيه انها ارضعت بلبسها

**عتق**

**بيعة** الامة ان اعتقها قبل الولادة فولدها اولى من بيعة السيد انها ولدت قبل  
الاعتاق **بيعة** المبت ان اى مات حرا لاصل اولى من بيعة المدعى انه كان عبدا  
فاعتقته ولا ذرة الى **بيعة** المولى في قدر بدلا الكتابة اولى من بيعة العبد لانيها  
الزيادة **بيعة** الامة ان دبرها في مرض موته وهو عاقل اولى من بيعة المولى  
انه كان محتلطا للعقل **بيعة** مدعى فساد الكتابة اولى من بيعة مدعى صحتها  
**بيعة** المكاتب ان الكتابة على نفسه وماله اولى من بيعة المولى انما على نفسه فقط

**وقف**

**بيعة** الاسبق تاريخا اولى فيما لو برهن ذواليد انها رقت عليه او لقم انها  
رقت على المسجد **بيعة** الخارج على الملك اولى من بيعة المتولى ذى اليد على آت  
رقت وبقيت **بيعة** الخارج انها رقت على مطلق اولى من بيعة ذى اليد ان  
بايعي اشتراها من الواقف الا ان اثبت ذواليد تاريخا سابقا على الوقف  
**بيعة** فساد الوقف اولى من بيعة الصحة ان كان الفساد بشرط مفسد **بيعة**  
الصحة اولى ان كان الفساد لمعنى في المحل او غيره **بيعة**  
**بيعة** مدعى فساد البيع اولى من بيعة الصحة اتفاقا ان كان الفساد بشرط  
اراجل فاسدين **بيعة** مدعى الفساد اولى ايضا ولو لمعنى في صلب العقد  
كالرأى بالفت وطل حفر في ظاهرها **بيعة** مدعى البيع كرها اولى من  
بيعة مدعية طوعا في الصحيح **بيعة** الدائنة الورثة باعوا عبدا من الشركة  
المستفزة اولى من بيعة ان البائع مورثهم **بيعة** مدعى البيع وفاء اولى  
من بيعة مدعية باتا **بيعة** المشتري على الاقالة اولى من بيعة البائع على البيع لبطلا  
الثانية باقرار مدعى الاقالة **بيعة** ذى اليد في بيعكما هذا العقد بالقبول اولى  
من بيعة احدها انى اشتريته منك بالف **بيعة** انى بعتك هذا يوم كذا في مكان كذا



اولى من بينة الاخرى ان لم يكن ذلك اليوم في ذلك المكان **بينه** ذى البدان فلانا  
 او دعنى الدار اولى من بينة الخارج على الشراء من ذى اليد **بينه** من بلغ فلا دعى ان  
 العصى باع كذا فبقي اولى من بينة المشتري وقال كثير بالعكس **بينه** المشتري ان  
 اباك باعها منى في صفك اولى من بينة الابن ان كان بالغا وقيل بالعكس **بينه**  
 المشتري انك بعث منى بعد بلوغك اولى من بينة البائع ان لم يبلغ لانا بها  
 العارض **بينه** المشتري اجازة المالك بيع الفضل اولى من بينة المالك  
 الراد لانا ملزمة **بينه** الخارج الى اشترية من اهلك منذ عشر سنين اولى من  
 بينة ذى البدان اباه مات منذ عشرين سنة **بينه** الخارج الى اشترية من  
 اهلك اولى من بينة ذى البدان ملك ابى الى حين موته **بينه** منعت  
 الزيادة اولى فيما خلفا في قدر الثمن اذ قد رالمبيع **بينه** البائع في الثمن  
 وبينة المشتري في المبيع اولى لو اختلفا في قدر الثمن والمبيع جميعا بان  
 قال البائع بعث العبد الواحد بالغين وقال المشتري بل بعث العبد بالغ  
 فيحكم للبائع بالغين والمشتري بعبد من **بينه** الصحة اولى فيما لو ادعيا  
 الشراء من كالتا احدهما مشركا صحيحا والاخر فاسدا **بينه** ذى البدان زيدا  
 قال لاحدى في الدار قبل شرائك منى اولى من بينة المدعى الشراء من زيدا **بينه**  
 الخارج على دعوى ملك مطلق اولى من بينة ذى البدانك بشرية منى ثم تعاليت  
**بينه** البائع اني بعتك الجارية بهذا العبد اولى من بينة المشتري ان البيع بالغ  
**بينه** البائع اولى فيما لو اشترى زيدا من عبيدك فهلك ورد الاخر فيبيع ثم اختلفا  
 في قيمة المالك **بينه** البائع ان المبيع هلك في يد المشتري اولى من بينة المشتري  
 انه هلك في يد البائع **بينه** من ليس له الخيار اولى فيما لو كان الخيار لاحدهما  
 واختلفا في الاجازة والنقص في المدة **بينه** مدعى النقص اولى لو اختلفا  
 بعد المدة **بينه** **سنة**  
 رب السلم اولى فيما لو اختلفا في قدر السلم فيه او جنسه او منقته او وزعه  
**بينه** المسلم اليما اولى فيما لو اختلفا في راس المال او في معنى الاجل لا يابها  
 الزيادة **بينه** العرّخ او الاسبق تاريخا في دعوى الشراء من كالتا اولى  
 من بينة الاخر وقبها تفصيل طويل **بينه** ذى البدانها نتجت في ملك بائنه  
 اولى من بينة الخارج التاج في ملك بائنه **بينه**  
**بينه** الشفيع اولى من بينة المشتري فيما اذا اختلفا في قدر الثمن وعشر ثلثي  
 بالعكس **بينه** المشتري اولى فيما لو هدم البناء واختلف مع الشفيع في قيمة

عند الثاني وعند الثالث بالعكس **بينه** المشتري اولى فيما لو قال اشتريت  
 ابنا ثم العرصة فلا شفيع لك في البناء وبه من الشفيع على بشرائها جميعا عند  
 الثاني وقال الثالث بالعكس **بينه** الشفيع اولى من بينة المشتري على انه احب  
 هذا البناء والشجر **بينه** الشفيع انك اشتريتها من زيد اولى من بينة المدعى  
 عليه ان عمر او غيرها **بينه** **اجاره** **بينه** المستاجر ان له  
 استجرها بمسرة ليركبها الى موضع كذا اولى من بينة الموجه ان لم يدر الى  
 نصف **بينه** الراعى انك شرطت على الراعى في هذا الموضع الذي هلك  
 فيه اولى من بينة صاحبه على موضع آخر **بينه** الموجه ان استاجر منه الحانوت  
 طابعا اولى من بينة الاخر على الاكراه **اقول** تقدم في البيع ان بينة مدعيه كرها  
 اولى في الصحيح فلعن هذا مبنى على خلاف الصحيح فاحل **بينه** المستاجر اولى  
 فيما لو سقط احد مصرعى باب الدار فادعاه كل منهما **بينه** الموجه ان سلمه  
 الدار في المدة اولى من بينة المستاجر ان كانت في يد الاخر هذه المدة **بينه**  
 المجرى اولى في قدر الاجرة **بينه** المستاجر اولى في قدر المدة **بينه** راكب السفينة  
 اولى فيما لو قال لصاحبها استاجرته لاحفظ لك السكان **بينه** رب الدابة اولى  
 فيما لو قال له الركب استاجرته لابلغها الى فلان **بينه** **سنة**  
**بينه** مدعى الهبة المشروطة بموضع اولى من بينة الرهن وغير المشروطة بالعكس  
 وذلك المشقة على ان **بينه** البيع اولى من بينة الرهن **بينه** الشراء من  
 ذى البدان اولى من بينة الهبة والنقص منه الا اذا ارجح الثاني فقط وكان تاريخه  
 اسبق **بينه** مدعى نكاح الامة اولى من بينة مدعى الهبة والصدقة او الرهن  
 عالم بسبق تاريخ الاخر او يكن احدهما ايد والاخر خارجا ر في المسئلة يح  
 يطلب من الاصل **بينه** التارك ان المورث وهبه كذا في الصحة اولى  
 من بينة الاخرين على المرض **بينه** **عارية** **بينه** **وديعه** **بينه** **سنة**  
**بينه** المعتبر ان هلك بعد ما جاوز الرضخ اولى من بينة المستعير ان  
 ردها اليه **بينه** الموع ان رب الوديعة عزلك من الوكالة بقبضها اولى من بينة  
 الوكيل بالقبض **بينه** الخارج على الملك اولى من بينة ذى البدان الا بداع  
 بعد فتره هو في يدى مالك يقل او لانه في يدى وديعة **بينه** المودع على  
 الرد او على ضياعها عند اولى من بينة المالك على الاطلاق وقيل بالعكس  
**بينه** مدعى الا بداع عند ذى البدان اولى من بينة ثالث على ملك مطلق **بينه**  
 ذى البدان فلانا او دعينا اولى من بينة اخرنا في اشتريتها منك **بينه** **سنة**



**بينة** المال على الاتلاف اولى من بينة الفا ص على الرد الى المالك **بينة**  
 الفا ص على المعضوب مات عند المالك اولى من بينة الموت عند الفا ص  
 عند محمد وعند الثاني بالعكس **بينة** الغصب فيما يد الاخر اولى من بينة  
 ثالث الملك المطلق **بينة** ان ذاليد غصب الجارية منه اليوم اولى من بينة  
 ثالث انه غصبها منه منذ شهر وبضد المدعى عليه فيعدها الثالث في مكان  
 قول الامام وفي قايه قول ابي يوسف هي للثالث ولا ضمان عليه  
**بينة** الموت من الجرح اولى من بينة الموت بعد البر كما في الدرر والفتنة  
 وفي الخلاصة بالعكس وبه افتى المولى ابو السمر داخدا **بينة** ان قتل  
 ابيه يوم كذا اولى من بينة الخضم انه اياه كان يتك في ذلك اليوم **بينة** انك اوت  
 صبيا بضرب جاري فمات اولى من بينة الاخران الجارحي لادبني مقفود  
**بينة** انه اقر لوارثه في الصحة اولى من بينة انه اقر له في المرض **بينة**  
 الاقرار حكمها اولى من بينة الاقرار طوعا **بينة** المقضي عليه بالدار في المدعي  
 اقر قبل القضاء بان لا حق له فيها اولى ولو بان اقر بعد القضاء ولا يبطل  
 القضاء **بينة** ان الميت كان اقران للاحق في الدار اولى من بينة الوارث للدار  
**بينة** مدعى الصلح عن كره اولى من بينة مدعيه عن طوع **رهن**  
**بينة** الرهن اولى فيما لو اختلفا في قيمته بعد هلاكه **بينة** الرهن  
 على عدم الرد اولى من بينة المرتهن ان اخذت المال وردت الرهن  
**بينة** المرتهن في تعيين الرهن اولى من بينة الراهن **بينة** الراهن اولى  
 فيما لو ادعى كل منها هلاكه عند الآخر **بينة** المرتهن انك رهنتمني الثوب  
 اولى من بينة الراهن انه رهنه احدها **بينة** الراهن ان العبد كانت قيمته  
 ثلث اعوانه مثل الدين اولى من بينة المرتهن انها مثل نصفه **بينة**  
 الراهن انه رهنه سلبا قيمته عشرة اولى من بينة المرتهن انه رهنه ميبا  
 قيمته خمسة **بينة** الشراء من زيد اولى من بينة الرهن منه الا اذا ارخ  
 الاخر فقط او كان تاريخه اسبق **بينة** ذى اليد لو كانت العين في  
 يدا حدها اولى في ذلك الا اذا سبق تاريخ الخارج

**بينة** المزارع اولى فيما لو اختلف مع رب الارض والبذر في قدر الشرط بعد  
 نبت **بينة** الاخر اولى لو كان البذر من قبل المزارع بعد عاقبت ايضا **بينة**  
 رب الارض اولى فيما لو قال بعد النبت شرطت لي نصف الخارج وقال الاخر  
 عشرة فيفزا **بينة** المزارع اولى لو عكست الدعوى ولم يخرج الارض  
 سلبا اي لا يباها عدم لزوم اجرة الارض **بينة** مدعى الصحة اولى من  
 بينة مدعى الفساد باسقاطا قفزة معينة **بينة** رب الارض والبذر  
 اني شرطت لك النصف وعشرة فيفزا اولى من بينة الاخر على شرط النصف  
**بينة** الفا ص ان المال فرض اولى من بينة الدافع ان مضاربة او بضاعة  
 و**بينة** الدافع ان المال فرض اولى من بينة القا ص ان مضاربة **بينة**  
 المضارب اولى فيما لو اختلفا في قدر الشرط من البرج **بينة** رب المال اولى  
 فيما لو اختلفا في التخصيص بتجارة او بيع بنقد وعدمه **بينة** المضارب  
 اولى فيما لو قال قسم الربح بعد تبصك راس المال وانكر الاخر قبضه **بينة**  
 المضارب انك شرطت لي الثلث اولى من بينة الاخر على الثلث الا  
 عشرة **بينة** المضارب انك شرطت لي مائة اولى من بينة الاخر على  
 عليك اجرا للمثل اولى من بينة الاخر بشرط النصف  
**بينة** الشركة  
**بينة** الامرا اولى فيما لو امار احد الشركي رجلا مبرا وعبد وانه اشتراه  
 قبل تفريقها حتى يكون للشركة وبرهن الاخر انه بعده ليكون للامر حده  
 و**بينة** غير الامرا اولى فيما لو برهن الامران الشراء بعد التفريق ليكون العبد  
 خاصة **بينة** الخارج على شركة الفا وضنة مع الميت اولى من بينة الورثة  
 انه ترك المال ميراثا بلا شركة **قسم**  
**بينة** مدعى بيتا في يداخرانه رفع في قسمته اولى من بينة الآخر  
**بينة** البراة اولى من بينة على المال ان لم يورثا وارخ احدها فقط  
 اوارخا سواء **بينة** المطلوب على انك اقرت بالبراة اولى من بينة  
 الطالب على انك اقرت بالمال بعدا فرار بالبراة و**بينة** الطالب  
 اولى ان قال انك اقرت بالمال بعد دعواك اقراري بالبراة **بينة**







بينه ذى البدان المتاع ملك فلان ورثته من ابيه منذ سنة ثم اشهر به منه اولي  
 من بينه الخارج انه سرق من منذ شهر **بينه** الخارج ان الحمار ملكه سرق منه منذ  
 شهرا وله من بينه ذى البدان ملكى وفي يدي منذ سنة **فهذا** جملة ما خففت  
 من كتاب تعارض البينات للبيضاوى وقد بلغت خرواية وسبعين مسألة وان خففت  
 بها عما ذكره المؤلف كذا ذكر المؤلف مسألة عن الفتى الى السعد لم تتقدم  
 وهي بينه الرجوع عن الوصية اولى من بينه كونه موصيا مصر الى الوفاة  
 وهي منقولة في الفصل العاشر من نورا الفين عن الذخيرة فراجها **زوج**  
 ذكرها المؤلف مفرقة فجمعتها **الشهادة** اذ انكر الشهادة لا يخلطه المقاضى ولو  
 قال المدعى عليه الشاهد كاذب وادخل حليف المدعى ما يعلم انه كاذب  
 لا يخلطه عما في **رجل** عليه الف رجل فادعى انه ارماه دينه واقام عليه  
 شاهد احدهما بالانفاء وشهد الآخر على انوار صاحب المال بالاستيفاء لا يخلط  
 خاتمة **ادعى** دينا بسبب قرض وخبره وشهد ابرين مطلق قبل تقبل وتقبل  
 كما في غير ادعاء بسبب وشهدا بمطلق والصحيح ان يقبل **اول** والفرق بين  
 الدين والدين ان الدين يحتل الزايد في الجملة وحكم المطلق ان يستحق  
 بزوايده والملك بسبب **بعض** نصير المدعى بسبب مكن بالشهود هـ  
 بالملك بخلاف الدين لانه لا يحتل الزايد فلا كذا اب فافترقا واقعات قدرة  
 عن الفصول في **الرجل** كتب على نفسه صكا جنى وقال اشهد واعلى بما  
 في الصك جاز لهم ان يشهدوا عليه وان كتب غيره وقال لهم ذلك لم يجز  
 يقرأ عليهم سراج ومن اراد من استقصاه هذه المحل فعليه بالخاتمة من  
 فصل الشاهد يشهد بعد ما خبر بنور والحق والشهادة على الكتاب **لراقام**  
 المدعى عليه البينة على جرح الشهود فان كان جرحا لا يدخل تحت الحكم كالو  
 قال انهم فسقة او زنادقة او ساجر المدعى الشهود في هذه الشهادة  
 او قر الشهود انهم شهدوا باطل او زورا وان ما يدعيه المدعى باطل لا تقبل  
 بينته وان كان جرحا يدخل في الحكم كما لراقام بينته انهم زورا وشربوا الخمر  
 او سرقوا وانهم عبيد او محدودون في قذف او انهم شركاء في المشهود  
 به او قر المدعى انهم شهدوا بزورا او قر انه ساجرهم على هذه الشهادة  
 تقبل بينته وقال ابن ابى ليلا والشا في تقبل في النصلي والصحيح قرنا  
 لان البينة انما تقبل على ما يدخل تحت الحكم لان الجرح حرام لما فيه من الفهار

بينة  
 ذى

**مطلب**  
 شهدا احدهما بالانفاء والآخر  
 على الاقرار لا تقبل  
**مطلب**  
 ادعى بقرض وشهد اعطاني  
 تقبل

**مطلب**  
 كتب على نفسه صكا وقال  
 اشهد واعلى بما فيه جاز

**مطلب**  
 فيما يقبل من الشهادة على  
 جرح الشهود وما  
 لا يقبل

الفا حنة وانما بالفا حنة حرام الا ان يتضمن حكا للشرع وهو قامة  
 الحد وحال العباد وهو وجوب المال فان تضمن ذلك يجوز والا فان قال  
 المدعى عليه اني قد صالحت هؤلاء الشهود بكذا من المال ودفعته اليهم على  
 ان لا يشهدوا على هذا المال فان شهدوا فعليه ان يردوا على ما اخذوا  
 واقام على ذلك بينه قبلت وبطلت بهما لان المدعى حقا له فيصنع ولو قال  
 لم اسلم اليهم مال الصلح لم يقبل بحيط السرخسي **شهادة** اهل السجون فيما  
 بينهم لا تقبل وكذا شهادة الصبيان فيما يقع بينهم في الملاعبة وكذا شهادة  
 النساء فيما يقع في الحمامات لا تقبل وان مست الحاجة اليه لان العدل لا يفر  
 السجون وابلغ لا يلبس الصبيان والرجال لا يفر من حمام النساء والشرع  
 منع لذلك طريقا اخر وهو الاعتناع عن حضور الملاعب وما يستحق به  
 الدخول في السجون وضع النساء الحمامات فاذا لم يمثلوا كان التقصير  
 مضيا فالهم الى الشرع بزازية من نوع الشهادة على النفي **تقبل شهادة الابن**  
 لم يورثه الى وان كان مفسدا ولا تقبل لم يورثه الميت لتعلق حق بالثمة  
 رتب لا تقبل لم يورثه الى اذا كان مفسدا وفي البرازية شهادة الفرعين اذا كان  
 الدين الذي عليه هذا المدعى لا تقبل من جامع الفتاوى من الشهادات شهدا  
 ان هذا الكلام مدرك محتلم قبل ذلك ولو قالوا رايانا محتلم قبل ذلك  
 من متفرقات شهادات المتفرقات بينه اقام احد المدعين شاهدين لا  
 والاخر اربعة سواء لان شهادة كل شاهدين علة قامة لوصولها الى حد  
 النصاب الكامل وقامة في شروح الهداية البينة اذا قامت على خلاف  
 الشهر المتواتر لا تقبل وهو ان يشهر ويسمع من قوم كثير لا يتصور اجتماعهم  
 على الكذب كذا في فتاوى الصغرى للامام الخاضع وفي البرازية في شهادة  
 النفي الى ان قال في المحيط ان تواتر عند الناس وعلم الكل عدم كونه  
 في ذلك المكان او الزمان لا تسمع الدعوى عليه ويقضى ببراءة الدمة لانه يلزم  
 تكذيب الثابت بالضرورة والفرديات مما لا يدخلها الشك هـ وكذلك  
 الشهادة التي يكذبها الحسن لا تقبل كما في وقف الخيرة ونصه من الشهادات  
 التي يكذبها الحسن لو كان البينة الشاهدة عيسويات الاستبدال الى كذبها  
 الحسن كما لرشدوا مثلا بان الاراسا يفة للاستبدال لانها مما وحكم  
 القاضي بشهادتهم وابتعت كما يجرى ثم شهدت اخرى لدى حاكم بانها عامرة  
 حيث الاستبدال الى هذه الثمرات وكان الحسن يقضى بان عمارتها اذن

**مطلب**  
 في شهادة اهل السجون  
 والصبيان في الملاعب  
 والنساء في الحمامات

**مطلب**  
 في شهادة الذين لم يورثوا  
 وبالعكس

**مطلب**  
 شهدا ان هذا الكلام مدرك  
 محتلم تقبل

**مطلب**  
 اقام احدهما شاهدين  
 والاخر اربعة فما سواء

**مطلب**  
 البينة اذا قامت على  
 خلاف المشهور المتواتر  
 لا تقبل

**مطلب**  
 اذا تواتر عند الناس عدم  
 كونه في ذلك المكان  
 او الزمان لا تسمع  
 الدعوى

**مطلب**  
 الشهادة التي يكذبها الحسن  
 لا تقبل



الاستبدال هو العارة القايمة في هذا الزمان فالقضاء شهادة شهود الاستبدال باطله اذ هو مبني على بينة يكد بها الحس فهو بمنزلة من جاء حيا بعد الحكم بمرته اما اذا لم تكن كذلك فلا اية وافتي بذلك المرحوم الجدي كما في فتاويه في اخر كتاب الشهاده وعلى هامشها فتوى اخرى من الاية **سئل** العلامة المرادي ما قولكم في شهود لم يعرفوا شيئا مما ضمن الله تعالى عليهم هل يجوز سماعهم انهم ام لا فاجاب اذا كانوا من اهل العدالة الظاهرة كفاهم ذلك ولا يفتح فيهم عدم معرفتهم بغير دع الاسلام والايمان كما زعمت لكم في الثانية من فصل لا تقبل شهادتهم ولا يجوز العقاب بظاهر العدالة وفي الحيزية اذا تم بكتاب الشهاده فلا بد من العدالة لا يقتصر الحاكم على ظاهر **عقله** المسلم الى ان قال وعليه الفتوى لان الزمان زمان العناد لهم وفي الاسماء الراى الى التام في سائل الى ان قال وفي سوال ان اهدى الايمان انهم اه قال بحسبها اليسرى هذا عقيد لا بد منه لكونه لما قال في بيعة الاله فاما اذا كان سؤالا ليصل الى مذهب من يقول بتكفير المولم تقبل شهادته ولو قال اناسلم ولست بمكافى فانه يقبل شهادته **اقول** وفي الفتاوى الخانوقى **سئل** ثوب لا يوفى الايمان ولا الواجب للصلاة والفرض ولا السنة والمستحب ولا غير ذلك هل تقبل شهادته اجاب تعلم هذا القدر من العلم فرضي عين فاذا لم يتعلم كان مانعا عن قبول الشهادة كما نقله في البحر المحبى في فصل التعذر وعما في البحر المحبى من ترك الاشتغال بالفقه لا تقبل شهادته **كتاب الوكالة سئل** فيما اذا كان لزيد مقار فوكل عمرا في بيعه وقبض ثمنه فباع عمر والفقر بممن معلوم قبضه من المشتري ولم يدفعه لزيد حتى مات عمر والوكيل عن ورثة وتركه مجهلا للثمن المذكور ولم يوجد والورثة لا تعلم ويريد زيد الرجوع به في التركة بالطريق الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم والمسئلة ماخوذة من توهم الامانات تنقلب مضونة بالموت عن تجهيل الا في عشرة على ما في الاشباه من الامانات وزاد الشرع بلالى في شرحه على الوهبانية تسعة اخرى كما نقله العلاني في شرحه والمسئلة في معنى الفتوى من الوديعة **سئل** في الوكيل بالبيع هل له قبض الثمن **الجواب** نعم قال في التنوير وحقوق عقدا لا بد من اضافته الى الوكيل كبيع واجارة وصح على اقرار يتعلق به ان لم يكن محجورا تسليم بيع وقبض ثمن ورجوع به عند استحقاقه وخصوصية في عيب بلا فصل لبي

**طلب**  
فيما اذا لم يعرف الشهود شيئا من فرضي عليهم

**طلب**  
لا يجوز العقاب بظاهر العدالة

**طلب**  
الراى الى القاضى في سوال ان اهدى عن الايمان انهم اه

**طلب**  
الوكيل بالبيع اذا قبض الثمن وما مجهلا بعض

**طلب**  
الوكيل بالبيع له قبض الثمن

حضور موكل وغيبته **سئل** فيما اذا اتوا حق زيد مع عمر والقبض على ان يدفع له في كل يوم قدر ما علم من كمال الضمان وصار زيد يرسل ابن اخيه ياتي بذلك من عند عمر ومضى لذلك مدة ومات زيد فقام عمر وبطال برسوله المذكور بمضى اللحم متعللا بأنه باعه منه والرسول ينكر ذلك ويدعى انه اخذه منه على طريق الرسالة ولائعه له عليه فهل القول قول الرسول بيمينه ولا يطالب بالفتح **الجواب** نعم **اقول** قد منا في باب الخيارات من كتاب البيوع الفرق بين الوكيل والرسول بان الوكيل لا يتوقف على اضافة العقد الى الموكل والرسول لا يستغنى عن اضافة الى المرسل وذكرنا قبيل باب الخيارات بورقة ان الرسول اذا لم يصف عقدا الشراء الى المرسل لم يقع الشراء المرسل بل يقع للرسول لان الشراء متى وجد تنفذ لم يتوقف فاذا اضاف المشتري العقد الى نفسه وقع الشراء له ولزمه الثمن ولا يقبل منه قوله كنت رسولاً فلان لان اضافة العقد الى نفسه تنافي الرسالة وح فتوهم القول قوله الرسول بيمينه والبيعة على البائع معناه لو انكر اضافة العقد الى نفسه وادعى اضافة الى المرسل كقوله ان فلانا يقول لك بعه كذا او ارسلني لتبيعه كذا اقول له لا لانه منكر لزوم العقد عليه والبيعة على البائع في انه لم يخرج البيع مخرج الرسالة **سئل** في بيعة عمر هاست سنوات وكلت رجلا في المصادقة مع فلان على انه يستحق معها حصنة من كذا فصادقه الوكيل كذلك وكتب بذلك حجة ولم يجز وصيها ذلك فهل تكون الوكالة غير جائزة **الجواب** نعم وفي وكالة المختصر ولو وكل البيعة رجلا في اموره ناجاز وصيه جائز الخ احكام الصغار وصية الوكالة **سئل** فيما اذا كان لامرأة دعوى على امرأة اخرى وكل منها من الخدرات فوكلت كل منهما وكلا فهل تصح الوكالة فان **الجواب** تصح دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليها فيما تصح به الوكالة ولا يحتاج الى حضور احدهما كما هو مستفاد من كلام العلماء وافتي به الشيخ كما استماعيل بقوله تسمع دعوى وكيل المدعى على وكيل المدعى عليه وليس في منع سماعها نقل ولا عليه دليل **سئل** فيما اذا ماتت امرأة عن ابنة عمة فوصية غايبا ووكيل عام ثابت الوكالة عنه بموجب حجة شرعية ويريد المطالبة بآرث منها واثبات نسبها اليها بالوجه الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم وان وكل رجلا يتقاضى كل دين له او وكله بكل حق بالخصومة في كل حق له على الناس او وكله بطلب كل حق له في مصر كذا تنصرف الوكالة الى القيام والحادث استحسانا والقصاص ان ينصرف التوكيل الى القيام يوم التوكيل ولا ينصرف الى الحادث بعد التوكيل لان

**طلب**  
القول قوله انه اخذه في طريق الرسالة ولائعه عليه الفرق بين الرسول والوكيل

**طلب**  
في معنى قولهم القول قول الرسول بيمينه

**طلب**  
اذا وكل الصغير رجلا في امره حازا اذا اجازة وصيه

**طلب**  
تسمع دعوى الوكيل على الوكيل

**طلب**  
الوكيل العام للمطالبة بالآرث

**طلب**  
الوكيل العام تصرف الى القيام والحادث استحسانا



التوكيل حصل بقبض دين مضاف اليه يوم التوكيل حيث قال وكلتك بقبض كل دين لي وكلتك بالخصومة بكل حق لي في مصركة والدين الذي يضاف الى الموكل والحق الذي يضاف اليه في حق التوكيل القائم وقت التوكيل دون الحادث بعده الا انهم تركوا هذا القياس وادخلوا الحادث بعد التوكيل بالعرف فانما العرف فيما بين الناس ان من اراد سفل يوكيل غيره بقبض دينه او بقبض حقه على الناس ويريد بذلك التوكيل بالقيام والحادث جميعا حتى لا يضيع شيء من حقوقه فلا كان العرف صرحنا الوكالة الى الكل وهذا نظير من وكل انسانا بقبض غلاته وكان وكيله بالواجب وما يحدث وانفردت الوكالة الى الكل لما كان العرف فان الناس في عاداتهم يريدون بهذه التوكيل القيام والحادث حتى لا يحتاجون الى تجديد الوكالة في كل زمان ولا يقعون في الحرج ذخيرة من الوكالة وقد ذكرنا كذا في نقلنا من الطوري سوا الاصولية عن انسان وكل آخر في جميع اموره هل يملك ان يقبض الحادث للموكل ام لا اجاب بملك ذلك ثم نقل عبارة الذخيرة باختصار ولو وكله بقبض دين له على فلان ذكر في الزيادة انه ينصرف الى القيام الى الحادث قياسا واستحسانا وذكر الهام خواهر زاده اذا وكله بقبض كل حق له قبل فلان ان يتناول القيام والحادث جميعا وانما لا يتناول الحادث اذا وكله بقبض كل دين له على فلان انتهى ونعم هذه العبارة في الذخيرة **سفل** في الوكيل العام هل يملك التبرع **الجواب** لا يملك التبرع كما في البرازية رجل قال لغيره انت وكيل في قبض هذه الدين يصير وكيل في حفظ المال لا غيره هو الصحيح وكذا لو قال انت وكيل بكل قليل وكثير وكذا لو قال انت وكيل في كل شيء جازا مارك فيه يصير وكيل في جميع التصرفات المالية كالبيع والشراء والهبة والصدقة واختلفوا في الاعتاق والطلاق والوقف قال بعضهم يملك ذلك لاطلاق لفظ التميم وقال بعضهم لا يملك الا ان دل دليل سابقة الكلام ونحوه وبه اخذ الفقيه ابو الليث وذكرنا سابقا في ان قال انت وكيل في شيء جازا مارك في حقك روى عن محمد انه وكيل في المعاضات والاجارات والاعتاق والهبات وعن ابي حنيفة انه وكيل في المعاضات والهبات والاعتاق قال وعليه الفتوى وهذا قريب مما اختاره الفقيه ابو الليث وفي فتاوى ابي جعفر رجل قال لغيره وكلتك في جميع اموري واقررتك مقام نفسي لائكون الوكالة عامة تتناول البياعات والالتح في الوجه الاول اذ لم تكن عامة ينظر ان كان امر

**طلب**  
تركوا القياس بالعرف

**طلب**  
اذا وكله بقبض كل حق له على فلان يتناول الحادث بخلاف كل دين له على فلان

**طلب**  
الوكيل العام لا يملك التبرع

**طلب**  
في الفاظ الوكالة العامة فيما يملك الوكيل العام

الرجل محتلفا ليست له صناعة معروفة قالوا كالة باطلة وان كان الرجل تاجرا تجارة معروفة تنصرف الوكالة اليها خاينة وفي حاشية المحرر على الاشياء والمحال اصل ان الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق والهبة والهبة على المفتي به وينبغي ان لا يملك الا برأه والمحط عن المدبرين لانها من قبيل التبرع فدخلنا تحت قول البرازي انه لا يملك التبرع وهل له الاقراض والهبة بشرط العوض فان القرص عارية ابتداء معا وهذه انتهى ديني في ان لا يملك لانه لا يملك الامر يملك التبرعات ولذا لا يجوز اقراض الوصي بحال اليتيم ولا جهة بشرط العوض وان كان معاوضة في الانتهاء وظاهر العموم انه يملك قبض الدين واقتضاه وايضا في الدعوى بحقوق الموكل وسائر الدعوى بحقوق الموكل والاقرار بربر على الموكل بالديون ولا يختص مجلس القاضي لان ذلك في الوكيل بالخصومة لا في العام **سفل** في ناظر الوقت الاهل من قبل القاضي اذا اعمم له وكل رجل في تعاطي مصالح الوقت قائلا وكلتك بكذا اعلى في متى عزلتك فانت وكيلي وكلما عزلتك فانت وكيلي وقبل ذلك في الطريق في عزله في الصورتين **الجواب** الطريق في عزله في الصورة الاولى ان يقول عزلتك ثم عزلتك وفي الصورة الثانية ان يقول رجعت عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن الوكالة المخيرة **ورجعت** عن الوكالة المخيرة وقبل يقول كلما وكلتك فانت معزول والاو لا وجه **سفل** في رجل وكل اخر فيما يدعي له لاعليه في حضوره واخذ حقوقه من الناس وفي دفع مبلغ معلوم من الدراع له رجته فلانه وغاب فقام شخص يريد الدعوى على الوكيل بدية له على الموكل فهل لا تسمع الدعوى من الشخص المزبور على الوكيل المذكور **الجواب** حيث وكله لاعليه لا تسمع دعوى الشخص المزبور على الوكيل المذكور قال في الدرر اذا وكل كل خصومات واخذ حقوقه من الناس على ان لا يكون وكيله فيما يدعي على الموكل جاز فلما ثبت المال ثم اراد الخصم الدفع لا يسمع على الوكيل كذا في الفتاوى الصفرى ومثله في التحويل **سفل** في رجل تارك الهداية عن شخص وكيل شخص ادعى عليه رجل لدين مستحق في ذمة موكله فاجابه الوكيل بانه وكيل في القبض والمطالبة لا في الصرف وقضاء الدين وفي الدعوى له لاعليه **الجواب** القول قوله في ذلك مع عينية لان المال الذي في يد الوكيل ودفعه ولا يجب على المودع ان يقبض ما شئت على المودع من الديون لانه لم يثبت التوكيل من رب المال للدين

**طلب**  
الوكيل وكالة عامة يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق والهبة

**طلب**  
في طريق عزل الوكيل وكالة دورية

**طلب**  
وكل فيما لا فيها عليه



يتقاضى منه من وكلها وهو مدعيه ولا الوكيل كقول به وفي فتاوى الرجبى في جواب  
 سؤالا اجاب حيث كان وكيله لاعلمه لا تسع عليه دعوى دين ولا غيره مما على الموكل  
 وحيث لم ياذن له الا بدفع المال الميرى لا يملك ان يدفع غيره فلا تقع به دعوى  
 ايضا **مسألة** في رجل وكلته اخته في بيع نصيبها من دار معينة بعث كذا نفاعا وفتح  
 لها الثمن ومضى لذلك اكثر من خمس عشرة سنة قامت الآن نظا لبيعها الثمن وتكر  
 قضيه منه مع اعترافها بالتوكيل فهل القول قوله بيمينه في الدفع لها لاسيما مع مرور  
 هذه المدة **الجواب** نعم وفي الذخيرة قال محمد في الجامع رجل امر رجلا ان يبيع عبدا  
 لم ورد فله اليه فقال بعث من فلان وقبضت الثمن فهلك عندي ارقا له دفعته  
 الى الامر وكذا به الامر في الدفع او اقر بالبيع لكن انكر قبض الثمن فالقول قول الموكل  
 في برأيه وبرأه المشتري لانه امين سلط عليه بيع العبد من جهة الموكل وقبض الثمن  
 من المشتري فقبل قوله بما هو مسلط عليه وصار ثابتا بقوله كالثابت باليمينه  
 ولو ثبت اقراره باليمين ولو ثبت اقراره باليمين لم يقض الموكل وببر المشتري كذا  
 هنا وانتهى العلامة الثلبى بان القول قول الموكل بيمينه في دفع الثمن للموكل  
 وفي القول لمن القول قول الموكل في برأيه نفسه عن الضمان وفي رسالة المقدسى  
 التي نقلها الشربللى في ذيل رسالته في هذه المسئلة لو قال الموكل بالبيع  
 بعث وكنت وقبضت الثمن وبهلك عندي اورد فقته الى الامر صدق لانه  
 اخبر بما هو مسلط عليه فيقبل قوله فيه لانه مؤتمن من جهة وان رد المبيع بغير  
 عزم الموكل الثمن المشتري لانه اخبر باستيفائه ولا يرجع على الامر لان قوله معتبر  
 في نفي الضمان على الغير وفي فتاوى الشربللى من الوقف ضمنه سؤالا وقد  
 صرحوا بان قول الموكل مقبول بعد الفزل في دعواه ان باع ما وكل ببيعه  
 وكما نت العبد هالكه وفيما اذا ادعى دفع ما وكل بدفعه في برأه نفسه وقال  
 في البحر الموكل يقبض الدين اذا قال قبضت ودفت الى الموكل فالقول  
 له مع اليمين لانه امين اخبر عن ما تنفذ الامانة وقال في الحاوى القدسى  
 والفتاوى الصغرى والذخيرة باع المولى بثلثم وكل رجلا يقبض الثمن فقال  
 الموكل قبضت قضاع اورد فقته الى الامر فجد ذلك موكله فالقول للموكل  
 مع يمينه وبرئ المشتري من الثمن ونقل المقدسى والشربللى نقوله المذهب  
 قاطبة ان الغزل لا يخرج الموكل عن كون المال في يده امانة وبه انتهى الرجبى ضمن  
 سؤالا فخصه ان زيد وكل عمرا في قبض محصورات فحرر وفي قبض دونه  
 الثابت في الذمم فادعى بعد عزمه ان قبضت تلك المحصورات والدينه ودفعته

**مسألة**  
 نورد المبيع بغير عزم الموكل  
 الثمن للمشتري اذا انكر  
 قبضه فانه لا يبرئ  
 الموكل

**مسألة**  
 قول الموكل مقبول بعد  
 الغزل فيما وكل فيه  
**مسألة**  
 الموكل يقبض الدين  
 اذا قال قبضت ودفت  
 للموكل فالقول له بيمينه

الى الموكل وانكر الموكل وطلب منه بينة تشهد له بذلك فهل يقبل قوله في القبض والدفع  
 ونحو ذلك بدونه بينة حيث ان الموكل حى والغزل لا يخرج الموكل عن كون المال في  
 يده **مسألة** امانة اجاب الموكل ليعين **مسألة** فبا اذا كان زيد وكله لبيع عينا عن اخته  
 في شراء بستان وفي اجارته وقبض اجورته وباشر ذلك كله في مدة سنتين حتى  
 ماتت اخته عن ورثة وعن زوج معترف بالقبض ومنكر له دفع الموكل ذلك  
 لموكلته فهل يقبل قوله الموكل بيمينه في دفع الاجرة لموكلته **الجواب** نعم وبه انتهى  
 الخبر المسمى في كتاب الوكالة من فتاواه من جعلتها قوله اعلم انه متى ثبت قبض  
 الموكل مما المدين بينة او تصديق الورثة له فيه فالقول قوله في الدفع بيمينه  
 لانه مودع بعد القبض فاذا لم يثبت القبض لا يقبل قوله في اجابة الضمان  
 على الميت ويقبل قوله في برأه نفسه فتخرج الورثة على الفريم ولا يرجع الفريم عليه  
 لانه لا يملك استئناف القبض لغزله بالموت وقبضه لدى الفريم ثابت فخر النسبة  
 اليه مودع فالخالص كما في رسالة الشربللى السماع بجنة الجليل في قبول قوله  
 الموكل ان سرية قوله على موكله ليعبر عنه خاص بما اذا ادعى الموكل حال حياة  
 موكله بالقبض واما بعد موته فلا تثبت برأه الفريم الابنية يقيها او تصديق الورثة  
 على قبض الموكل واما في برأه نفسه فيقبل قوله الموكل بيمينه مطلقا سواء كان  
 في حياة موكله او بعد موته ودعواه هلاك ما قبض في يده كدعواه الاصل  
 مقبولة بكل حال لان المقبوض في يد الموكل امانة بغزله الورديعة والأمين  
 لا يخرج عن كونه امينا بموت الموكل وسئل في روى الهداية عن رجل قال لاخر اعطى  
 من صندوقي خمسين دينار فاعطاه ثم بعد مدة ادعى انه وجد في الصندوق  
 نصفها وانه دفع النصف الاخر من ماله فاجاب القول للموكل مع يمينه  
 انه لم يجد في الصندوق سوى ذلك وان بقيته من ماله **مسألة** في التوكيل  
 بالاقرار هل هو صحيح ولا يكون التوكيل قبل الاقرار اقرارا من الموكل  
 نعم يكون التوكيل بالاقرار صحيحا ولا يصير بالتوكيل مقرا قبل الاقرار من  
 الموكل كذا في التنوير من الوكالة والبحر وفي البرائة التوكيل بالاقرار صحيح  
 ولا يكون التوكيل به قبل الاقرار اقرارا من الموكل وعن الطحاوي يسي  
 معناه ان يوكل بالخصومة ويقول خاصم فاذا رايت طرف مذمة او عار على  
 فاقرب بالمدعى يصح اقراره على الموكل **مسألة** في الموكل بالشري اذا دفع الثمن  
 من ماله الى البائع واراد الرجوع بتظيره على الموكل فهل له ذلك  
 نعم قال في الاشباه الموكل بالشري اذا دفع الثمن من ماله فانه يرجع

**مسألة**  
 الغزل لا يخرج الموكل عن  
 كونه المال في يده  
 امانة

**مسألة**  
 يقبل قوله الموكل في الدفع الى  
 الموكل بعد موته

**مسألة**  
 يقبل قوله الموكل بعد موت  
 الموكل في حق نفسه فقط  
 وفي حياته في حق الغير

**مسألة**  
 القول قول الموكل مع عينية  
 لعله الموكل

**مسألة**  
 التوكيل باقرار صحيح



على بركة الاثنا اذا اوى الذبح وصدره الموكل وكذا به البائع فلا يرجع كما في الحائنة  
وفي البرازية وكله ليشتري له عبدا فقالا اشتريته وفقدته الثمن فقال الموكل  
صرفت وكل البائع غايب فربما يحضر ويترك قبضه الثمن لا يلتفت اليه ويؤمر  
بما اذا اود الثمن الى الوكيل فاذا انكره البائع بعد الحضور وحلف يرجع الموكل الى  
وكيله بالمودى ومثله في الخيرية وفي الرد من الوكالة للوكيل بالشركة الرجوع  
بالثمن على امره اذا فعل ما امر به سواء دفعه الى الثمن الى بايعه او لا  
فيما اذا ارسل زيد ليعمر وقد راى معلوما من الحان وامره ببيعه فباعه عمر ومن  
جماعة معلومين بئس معلوم قبضه منهم وغاب عمر وقام زيد بطالب الجماعة  
بالثمن زاعمانه وكله بالبائع بشرط ان لا يقبض الثمن فهل ليس له رد ذلك ولا  
عمر بزمعه وقبض عمر وصحيح **الحواب** نعم قال في المحيط الوكيل بالبائع باع غلامه  
لاكره الموكل قبض الثمن كذا في المتج وفي البرازية وجامع الفتاوى وكله بشرط  
ان لا يقبض الثمن فله قبض الثمن والتمنى باطل وفي التتوير وشرحه للعلائي  
وللمشتري الا باء عن دفع الثمن للموكل وان دفع له صحيح ولو منع من الوكيل استحقاقا  
ولا يطالبه الوكيل فانما له نعم الفائدة الوكيل بالبائع اذا كان له ثمن دين عليه دين على قول  
ابي حنيفة ومحمد يصير الثمن قصاصا ما على الوكيل ويقبض الوكيل لموكله وكل  
قول ابي يوسف لا يصير قصاصا خائنة ولو كان للمشتري دين على الموكل بالبائع  
قالوا ان الثمن يصير قصاصا وذكر الخصان رجل له على رجل دين بما طله ولا  
يقبض دينه فله في ذلك حيلتان احدهما ان يشركه صاحب الدين غيره في  
شراء عين من مدينه فاذا اشترى الوكيل يصير الثمن قصاصا بما كان للموكل على  
مدينه وهو البائع ثم الوكيل ياخذ الثمن من موكله كما لو نقد الثمن من مال نفسه  
والثانية ان يوكل صاحب الدين رجلا ليشتري له شيئا من مدينه فاذا اشتره  
يصير قصاصا ما كان للموكل على البائع من الحل المزبور وكذا في وكالة القاعدة  
**سئل** في رجل وكل زيدا وكالة عامة مفضلة الى رايه في قبض ما يجب له قبضه  
وصرفه كذا فمتى في ذلك مدة وصدره على القبض وكذا في قبض المصروف فهل  
يقبل قوله بيمينه فيما لا يلزمه الظاهر **الحواب** نعم والمثله في الخيرية من الوكالة **سئل**  
فيما اذا دفع زيد جارته لعمرو واذن له ان يصرف على النفقة في كل يوم كذا  
مصريه ورجع بنظر ذلك عليه وصار ينفق القدر المذكور على الجارية مدة معلومة  
وزيد غائب ثم مات عن ورثة وتركه ويريد عمر والمآذون له الرجوع في تركه  
الاذن بنظر ما صرفه باذنه بعد ثبوت الاذن والصرف وقد بلغ المصروف المخرج

**طلب**  
ليس للموكل قبض الثمن

**طلب**  
وكله بشرط ان لا يقبض الثمن فله  
قبضه والتمنى باطل

**طلب**  
ان قبض الموكل الثمن صحيح ولو  
منع من الوكيل

يصير الثمن قصاصا ما على  
الوكيل ويقبض للموكل

**طلب**  
له على اخذ دينه بما طله به فله  
حيلتان

**طلب**  
يصير الثمن قصاصا ما على  
الموكل على البائع

**طلب**  
يقبل قوله الوكيل في الصرف  
من مال الموكل فيما لا يلزمه  
الظاهر

**طلب**  
فيما اذا اذن له ان ينفق على  
جارية كذا ثم مات

المشري

المشري فهل له ذلك **الحواب** نعم **سئل** ابو جهم عن رجل وكله وكالة مطلقه على ان يفرغ  
بأمره وينفق على اهله من مال الموكل ولم يدين عليه شيئا في الانفاق ولكن اطلق  
له ثم ان الموكل مات وجاء ورثته فطالبوا الوكيل ببيان ما انفق وبصرفه هل يجب  
عليه بيان جهة الانفاق الا اذا ذكر خراجا ولم يكن للصغير صنعة معروفة **سئل** عنها  
على راي احمد فقال هذا على وجهين ان كان يريد الرجوع فلا بد من اقامة البينة  
وان اراد الخروج من الضمان فالقول قوله من وكالة بيمينه **الدهر** **سئل** على  
هذا في الخيرية بانه في الوجه الاول يدعى الدين والموكل ينكر والبينة على المدعى  
والدين على المنكر وفي الوجه الثاني الوكيل ينكر الضمان ويدعى الخروج عن  
عهدة الامانة والقول قول الامين باليمين **سئل** فيما اذا بعث المدين مبلغ  
الدين مع رسوله لداينه فملك مع الرسول فهل يملك مع المدين **الحواب** نعم يملك  
المدين المال على يد رسول فملك فان كان رسول الدين هلك عليه وان كان  
رسول المدين هلك عليه اشبهه من الوكالة **سئل** فيما اذا وكل زيد عمرا في  
استيجار طاحونة وقفت فاستاجر هاله ناظر الوقت وقبضه الوكيل ثم بعد  
مدة تقابل مع الناظر عقد التواجر فهل تكون مقابلة غير صحيحة ويبقى الماجر  
بيد الموكل الى انقضاء مدة عقد التواجر **الحواب** الموكل بالاستيجار لا يملك الاقالة  
بعد القبض استحسانا كذا في وكالة المتعاقبة والتاخر خائنة والافترى عن  
الكتابية والمحيط البرهاني **سئل** فيما اذا دفع زيد لعمرو مبلغا معلوما من  
الدراهم وكله باقراضه من رجل معين وببيع سلعة زيد للرجل المذكور ففعل عمرو  
ذلك والآن يدعى عمرو انه يستحق ثمن السلعة فهل يكون ثمنه له يدون عمرو  
**الحواب** نعم وصح التوكيل بالاقرض لا بالاستقراض بزازية والتوكيل بالبائع جائز **سئل**  
في الوكيل بالبائع اذا باع المبيع وسله الى المشتري قبل قبض الثمن ثم قبض الوكيل بعض  
الثمن وهلك باقيه ويريد مطالبة الوكيل بذلك من مال نفسه فهل يكون الوكيل  
غير ضام ولا يطالب بالثمن من مال نفسه **الحواب** نعم والوكيل بالبائع اذا باع  
ثمنه الامر تسليم المبيع حتى يقبض الثمن لا يصح تعهده وان سلم الوكيل  
قبل قبض الثمن ونوى الثمن على المشتري لاضمان على الوكيل في قول ابي حنيفة ومحمد  
ولو وكله بالبائع ثم ناه عن البيع حتى يقبض الثمن فباعه قبل قبض الثمن وسلم  
المبيع كان البيع حتى يقبض الثمن باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم  
يبيع خائنة الوكيل بالبائع لا يطالب بالثمن ولا يجبر على التقاضي والاستيفاء  
لانه متبرع فيما فعله من البيع والمتبرع لا يجبر على تسليم ما يتبرع به فان

**طلب**  
بعث الدين مع رسوله هلك  
عليه

**طلب**  
الوكيل بالاستيجار لا يملك  
الاقالة بعد القبض

**طلب**  
يصح التوكيل بالاقرض ويصح  
السلعة مراوحة

**طلب**  
اذا باع الوكيل ثمنه الموكل  
عن تسليم المبيع قبل قبض  
الثمن لا يصح تعهده وصح  
لونه عن البيع  
قبله

**طلب**  
الوكيل بالبائع لا يطالب بالثمن  
ولا يجبر على تقاضيه  
بل يقال احل  
الموكل



تقاضى وقبض ثمنها فيها والاقبال احل الموكل على المشتري او وكله بالتقاضى  
واعلم ان حق قبض الثمن للموكل بالبيع ولو قبض الموكل الثمن صح استحسانا  
وهذا في غير الصرف اما في الصرف لا يجوز قبض الموكل لان جواز الصرف  
معلق بالقبض فكان القبض في الصرف بمنزلة الاجاب والقبول ثم قال واما  
اذا كان وكلا باجر خالالا والسمار والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذخيرة وثله  
في البرازية والتتير من المصارفة والبحرسة الوكالة **سئل** فيما اذا ارسل زيد ليرى  
المقيم بدمشق مقدار ما له الحرر ليعبده له ويشترى له بالثمن متعة فلم يبعه  
واستمتع من ذلك وجاء زيد لمسئوق وطالب عمر بثمان مائة درهم  
فبعت منه حيث استمتع من البيع فهل يكون غير ضام ولا يجبر الوكيل على فعل ما لوكل  
فيه **الجواب** نعم قال في الاشباه من الوكالة لا يجبر الوكيل اذا استمتع من فعل ما لوكل  
فيه لكونه متعاضدا الى سائل الى العدة رجل غاب وامر بتميزه ان يبيع السلعة  
ويسلم فيها الى طلائع التميز وامسك الثمن حتى يملكه لا يبيع لان الوكيل  
لا يترتب له انما ما يبيع فيه عادية **وسئل** قارى الهداية عن الوكيل في بيع متعة  
او قبض دين اذا اتهاون حتى عدم ما هو وكيل فيه فتلفت المتعة واستجبا  
المديون اجاب لا ضمان على الوكيل في شيء من ذلك لانه مشرع في ذلك ولا  
ضمان على المتبرع **سئل** في الوكيل بالشراء اذا خالف امر الموكل فهل يقع الشراء  
الوكيل **الجواب** نعم وفي البرازية الوكيل **سئل** بشيء مبيع اذا خالف يقع الملك  
له الوكيل بالبيع اذا خالف لا يقع له بل يقع موقوف على اجازة المالك والوكيل  
بالشراء اذا خالف يقع له ولا يقع فيه اجازة الميز وكالة القاعدية انقروى  
وفيه وفي التهذيب نعم في كل موضع يكون خلافا في البيع فهو موقوف على  
اجازة الامر وما كان خلافا في الشراء يكون مستمرا لنفسه الا اذا كان الوكيل  
صيا او عبدا محجورا او مرندا فهو موقوف وكالة المتزجانية وفيها عن التبريد  
وما كان خلافا في الشراء لزوم الشراء للوكيل ولا يتوقف على اجازة من يشره  
الا اذا لم يجز فاذ اعلى الوكيل كالصبي والعبد المحجور **سئل** فيما اذا وكل الزهري  
المدين على بيع الرهن عند حلول الاجل فهل تكون الوكالة المزبورة لازمة  
ولا ينفع بالغير **الجواب** نعم تكون الوكالة لازمة ولا تبطل بالغير حقيقة  
او حكما والمسئلة في التتير من باب عزل الوكيل **سئل** في التوكيل بالانتزاع  
هل يكون باطلا **الجواب** نعم التوكيل بالاستقراض باطل لا الارسال للاستقراض  
كما في الدرر **سئل** فيما اذا وكل زيد عمران بقرض مالي زيد من آخر فاقضه

**طلب**  
اذا كان وكلا باجر خالالا  
والسمار ولا يجبر  
على استيفاء الثمن

**طلب**  
لا يجبر الوكيل اذا استمتع من  
فعل ما وكل فيه

**طلب**  
امره بالبيع ووقع الثمن الى  
طلائع فباع ولم يدفع  
هالك لا يضمن

**طلب**  
الوكيل بالشراء اذا خالف  
امر الموكل يقع الشراء  
له

**طلب**  
الوكيل ببيع الرهن لا ينفع  
بالغير

عمر ومن ثم ان المستقرض فروم يرجد ويرحم زيدان مبلغ القرض يلزم الوكيل  
فهل يكون التوكيل صحيحا ولا يضمن الوكيل **الجواب** نعم التوكيل بالاقراض صحيح  
فثبت وكله باقرض مال الموكل وهلك المال لا يلزم الوكيل المزبور قال **سئل**  
في الدرر وقد مر ان التوكيل بالاقرض صحيح لانه تمليك التصرف في ملكه **سئل**  
في الوكيل بالبيع اذا اشترى المبيع لنفسه فهل لا يملك ذلك **الجواب** الوكيل بالبيع  
لا يملك شراءه لنفسه فيبيعه من غيره ثم يشتريه منه كذا في البحرى البرازية  
**سئل** فيما اذا توافق زيد عمر وعليان يشتركا ويشترى بامتنعة يسافران  
بالى الحجاز مع الحاج في زمن قرب فخرجهم من البلدة الى الحجاز واحتاج  
زيد الى مبلغ من الدراهم لاجل ذلك لعدم وجود شيء معه من ذلك وعنده  
قدر من البت فدفع له ليعبده بثمان يأخذه ويقبضه الشركة بينهما ويشترى  
به وبالعمر وامتعة لاجل الشركة ويسافرا به مع الحاج وقد وجد في لفظ  
سالك على بيع البت بالنقد بالنية والوكالة كايمة على ذلك لفضي الزمن  
عن التأجيل بسبب الحاجة ثم مات زيد عن ورثة وتركه وطلب ورثة زيد  
عن البت من عمر فاستمع ما يلا انه باعه الى اجل يحل بعد خروج الحاج من البلدة  
فهل يكون البيع غير جائز **الجواب** نعم فان الوكيل بالبيع اذا باع بالنسيئة الى اجل  
متعارف فيما بين التجار في تلك السلعة جاز عند علمنا اذا لم يكن في لفظه  
ما يدل على البيع بالنقد واما اذا كان في لفظه ما يدل على البيع بالنقد لا يجوز البيع  
بالنسيئة كذا في الاخيرة وقال الانقروى عن منية المفتى وفي المنتقى عن الامام  
الثاني ان الوكيل انما يملك البيع نسيئة اذا كانت الوكالة للتجارة اما اذا كانت الحاجة  
كالمرأة تعطى غرضا للبيع لم يملك البيع نسيئة وبه يفتى فان تقييد المطلق بدلالة  
الحاجة شامخ فايضا وفي الثانية وعليه الفتوى وفي النعمة قال ابو الليث وبه  
ناخذ وفي الخلاصة قال الفتوى على قول ابي يوسف **سئل** فيما اذا وكل زيد عمر  
بشراء جرح معلوم النوع ولم يبين له ثمنه فاشترى له عمر ذلك بثمن مغل ثم دفع  
الوكيل الثمن المزبور من ماله ويريد الرجوع به على الموكل بعد ثبوت ما ذكره  
الشرعي فهل له ذلك **الجواب** نعم امره بشراء ففسد وقبل صح التوكيل لانه لم  
يتق الجحالة بعد اعلام الجنس الا للصفة وهي محتملة في الوكالة وسواء في ذلك  
سمى ثنا اولاي وان لم يسم لانه بيان جنس الثمن يصير معلوما عادية عين  
على اكثر ومثله في التتير او الدرر والزلي **سئل** في الوكيل بالبيع هل يملك  
ابداع المبيع عند اجبى بدونه اذن الموكل ولا اذا هلك الا بداع المزبور هلك

**طلب**  
الوكيل بالبيع لا يملك  
الشراء لنفسه بل  
يباع من غيره ثم  
يشترى منه

**طلب**  
اذا كان في لفظ الموكل  
ما يدل على البيع بالنقد  
لا يجوز بيع الوكيل  
بالنسيئة

**طلب**  
اذا كان البيع للحاجة لا يملك  
البيع نسيئة

**طلب**  
وكله بشراء نوع من الخرج  
ولم يبين الثمن يبيع

**طلب**  
امره بشراء ثوب هوى  
او ثوب او بخل صح وان لم  
يسم ثوبا

**طلب**  
في الوكيل بالبيع اذا اودع  
المبيع عند اجبى هل  
يضمن



بعد توافقه هل يصح أو لا **الاول** لم ارجو بالمرء ف عن هذا السؤال لكن ذكر المؤلف في غير هذا المجلد من الكا زروني ارسلا مع اخر و راجع بشري بالمتن فاشترى بها وارسلها ولم ياذن له في ارسالها مع غيره هل يصح اجاب الوكيل الوكيل متعدد دفع العينة الى اجنبي فيضمن القيمة و المثل بمثلها اذا هلك العينة الى ان قاله الوكيل لا يودع وفي وكالة البحر وكيل البيع لو دفع المبيع الى دلال ليوضعه على من يرغب فيه فغاب ارضاع في يده لم يضمن لكن المختار الضمان كما في البرازية لكونه دفع ملك الغير بغير اذنه وان كان اصيلا في الحقوق وكتب فيما علقته عليه انه ينيى تقيد الضمان بما اذا لم تكن العادة جارية بذلك فلو جرت العادة في دفعه الى دلال ليوضعه على البيع لا يضمن لانه يقتضي العادة يكون ما ذونا بذلك وفي الخيرية سجل فيما اذا جرت عادة التجار ان يبعث بعضهم الى بعض بضاعة يبيعون ويبعثونها مع من يختاره وبعثت امانته من الكارمية بحيث الشهور ذلك بينهم اشتاراه فباعا فيهم وبيع المبعوث اليه البضاعة وارسل عنها مع من اختاره منهم على دفات متعددة وانكر المبعوث اليه بعض الدفات هل يكون القول ثوبا بعث الثمن يمينه وان لم يعمل تفاصيل ذلك ام لا بد له من اليمين اجاب القول قول يمينه اذ لم يبعث مع من يختاره وبراها امينا لانه امتنم لم تبطل امانته بالارسال مع من ذكر وقد ذكرنا زاهدي را مزايح لك خواهر زاده جرت عادة حاكمه الرستاق انهم يبعثون الكرابيس الى من يبيعها لهم في البلد وبعث بائنا اليهم بيده من ساء وبراها امينا فاذا بعث البايع ثمن الكرابيس بيد شخص ظنه امينا وابق ذلك الرسول لا يضمن البائع اذا كانت هذه العادة معروفة عندهم قال استاذنا و به اجبت انا وغيري وقد عضد بقولهم المعروف عرفا كالمسروط شرطا والعادة محكمة والعرف كاشف الى غير ذلك من كلامهم اه ما في الخيرية لكن انظر ما ياتي في الفروع في آخر هذا الباب **سئل** في الوكيل اذا لم يكن ضامنا وبت موكله هل لا يحسن بدنية **الجواب** نعم لا يحسن وفي وكالة الاشياء ولا يحسن الوكيل بدني موكله ولو كانت وكالة عامة الا ان ضمن **مسئلة** تاري الهداية هل يحسن الوكيل بدني وجب على موكله اذا كان للموكل مال تحت يد وكيله وامتنع الوكيل من اعطائه سواء كان الموكل حاضرا او غائبا **فاجاب** انما يحسن الوكيل على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل امر الوكيل بدفع الدين وكان كفيلا به والا

**طلب**  
لو دفع الوكيل الى الدلال نقدا  
ارضاع يضمن

**طلب**  
فيما اشترى من التجار ف ارسل  
المن مع الكارمي

**طلب**  
لا يحسن الوكيل بدني موكله  
الا ان ضمن او كان  
للموكل تحت يده  
مال و امره  
بدفعه

لعله  
يستحلف

فلا

فلا يحسن فيه زاد الشيخ في هذا الجواب في مكان آخر وان صدق فيما ادعاه من الدين لان هذا القرار على الغير فلا يعتبر فقد حرم من هذا انه اذا كان الموكل حال تحت يد وكيله ولم يأمره بدفعه لا يحسن واذا امره بدفعه وامتنع منه يحسن كالا المؤلف وافتي تاري الهداية بانه اذا اذن المديون لوكيله بان يعطى بب الدين وغاب فادعى الوكيل انه لا مال عنده لموكله هل يلزمه يمين فاجاب لا يلزم الوكيل دفع ما في يده الى وكلمه يقتضيه منه وان انكر ان الموكل ماله تحت يده يمين لا يلزمه شيئا ولا يمين عليه لان البينة انما تجب للخصم والوكيل يقتضى الودعة والعين ليس بختم **سئل** فيما اذا كان لزيد الغائب مبلغ دين بدمته عمر فادعى بكر انه وكيل زيد يقتضى الدين من عمر وفقد عنه عمر وعليه ذلك ودفع له الدين ومضت مدة والآن يريد عمر واسترداد المبلغ من بكر فهل ليس لعمر وذلك حتى يحضر الغائب والدفع صحيح **الجواب** نعم وما ادعى انه وكيل الغائب في قبض دينه فصدقه المهرم امر بدفعه اليه فان حضر الغائب فصدقه والا دفع اليه الدين ثانيا ورجع به على الوكيل لو با قيا وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع اذ لم يصدق على الوكالة ودفع ثلثه على ادعائه كثر ومثله في التفسير وزاد فيه وفي الوجهه كذا المهرم ليس له الاسترداد حتى يحضر الغائب اه ومثله في المتن و قيل قلنا تاري الهداية فيما اذا ادعى المديون انه اقتضى الوكيل دينه فاجاب بانه يؤمر بالدفع الى الوكيل وليس له ان يستحق الوكيل انه ما يعلم ان الوكيل قبض الدين واجاب عن سؤال آخر اذا انكر المديون الوكالة وطلب الوكيل تخليفه على انه ما يعلم انه وكيل فان نكل المديون الزم بدفع الدين وان حلف لا يلزمه شيئا **سئل** في رجل يدعي وكالة عن امرأة خرسا طرشا فهل يقع وكالاتها مع هذه الصفة المذكورة ام لا **الجواب** اذا كانت المرأة المذكورة اشارتها معلومة مفهومة فتوكيها صحيح فتاوى الشافعي من الوكالة **سئل** فيما اذا بعث زيد لعمر والعلم ببلية كذا و راجع بشري له بها بضاعة معلومة الجنس لا يبعثها ولم يكن سعرها معلوما فاشترها عمر وله يمين فيه غيب فاحش فهل لا ينفذ الشراء المزبور **الجواب** حيث لم يبين له ما يشتره فاشتره بغيره فاحش لا ينفذ وبالفاحش لا ينفذ على نفسه قلت وهذا اذا لم يبيع ما يشتره فان عمن نفذ الامر كما في الهداية وفي الفتاوى هو قول عامة المشايخ ونعم في البحر ولو سلم المني فاشترى باكثر لا ينفذ الا الوكيل بشرائه الاسير فانه يلزم الامر للمسمى كما في الواثق

**طلب**  
فيما اذا ادعى الوكيل على  
الغائب في قبض  
دينه

**طلب**  
ادعى المديون انه دفع  
الدين الى الموكل لا ينفذ

**طلب**  
اذا انكر المديون الوكالة  
يستحلف  
في صحة توكيل الاخر  
الا طرشا

**طلب**  
اذا اشترى الوكيل بغيره  
فاحش لا ينفذ الشراء  
على الموكل



نهي النجاة من الوكالة وفي الدخول وتفيد شراؤه على القيمة وغني يسير  
 وهو ما يقوم به يقوم وهذا اذا لم يكن سفره معروفا فان كان سفره معروفا  
 بين الناس كخبر ولم وموز وجب لا ينفذ على الموكل وان قلت الزيادة ولو  
 فليس واحدا به يقتضي جرد مثله في الكفر والمثني **سئل** فما اذا ارسل زيد المقيم  
 ببلد كذا مع امره والمكاري صرة محتومة فيها وراحم ليوصلها لكر فزجدها  
 بكرنا قصة عما قال زيد فهل الشوك قول بكر في ذلك **الجواب** القول قول القاضي بيمينه  
**سئل** في امرأة تباشر نفسها بتمس اجرو وقتها ومكلا وشترى امعة من حال  
 اجانب وتريد الان ان تكون اجنبيا في دعوى على رجل زاعمة انها من المحذرة  
 والرجل لا يرضى بتوكيلها فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** في الصحيح الحصة المقيم في البلد  
 اذا اراد ان يكون وكيله ليدعي على آخر هل المدي عليه ان ياتي حتى يحضر  
 فيدعي نفسه **الجواب** فاجاب عنه مثل هذا السؤال الجواب نعم بما صورته صرح  
 علما وناطية متروا وشروا بان الوكالة بالخصومة لا تكون الا برضى الخصم الا  
 ان يكون الموكل مريضا او غايبا مدة السفر او مريدا السفر او مخدرة ووجه ذلك  
 ان الجواب يستحق على الخصم ولهذا يستحضره والناس شفا وتوث في الخصومة  
 فلو قلنا بلزوم بتضرره فيستوفى على رضاه هذا مذهب ابي حنيفة واختاره  
 الجمهور والنفى وصدر الدريعة وابوالفضل الموصلي وخرج دليله في كل مصنف  
 وغالب المترون عليه فلم يملك به له دفع الضرر لاسيما في هذا الزمان وقال  
 في الملتقى رجع الى التوكيل بالخصومة في كل حتى يرضى الخصم للمر وما الا ان  
 يكون الموكل مريضا لا يمكن حضور مجلس الحكم او غايبا مسافة سفر او مريدا  
 للسفر او مخدرة غير متعاده للخروج الى مجلس الحكم **سئل** في امرأة وكلت آخر  
 لين وجها من زيد اكفر لها وفي قبض مهر فزوجها وقبض مهرها ثم ماتت عنه  
 رجع ورثة يدعون عليه بما قبضه من المهر والوكيل يدعي القبض والدفع في  
 حياتها فصدقة الورثة في القبض وانكر والدفع لها فهل يقبل قول الوكيل بيمينه  
**الجواب** نعم واجاب الرطلي في فتاويه عن مثل هذه الحادثة بقوله اذا كان  
 الموكل فيه قبض ودية ونحوها من الامانات فالقول قوله بيمينه في القبض  
 والدفع لها وان كان قبض دية واقرت بقيمة الدية بالقبض والدفع  
 لا يقبل قوله الابينة واذا لم يتم بينة رجعت الدية بيمينه من على الديون  
 ولا يرجع المديون على الوكيل لان قوله في مرة نفسه مقبولا لا في اجاب  
 الضمان على الميت **سئل** في اهالي قرية معلومة انهم اقاموا زيدا وكيلهم عنهم

القول للمكاري في مقدار

ليس له ان يوكل بالخصومة  
 الا برضى الخصم

فيما اذا مات الموكل وادى  
 التوكيل الدفع له

اقام اهل القرية زيدا وكليلا  
 عنهم ليتعاطى مورثهم  
 وجعلوا له اجرا

ليتعاطى

ليتعاطى مورثهم ويأخذوا من ماله من القرية وجعلوا له على ذلك مبلغا معلوما  
 من الدراهم وقد راسه الحنطة والتمر وقطاعى زيد ذلك ويريد مطالبتهم باجرة  
 شله فهل له ذلك **الجواب** نعم **سئل** فيما اذا وكل زيد عمر في تقاضى دينه الذي بذمة  
 فلان وقبضه وشروطه على ذلك اجرا معلوما في مدة معلومة وتقاضاه فهل  
 يستحق الاجر بالشرط **الجواب** حيث شرط له ذلك ووقت له وقتا وبالشروط  
 يستحق ما ذكر كما صرح به في الاشياء من الامانات وفي الجزازية في التوكيل  
 بالاقرض والاستقراض والقبض والتقاضى وان وكله بقبض دينه وجعل له  
 الاجر لا يصح الا اذا وقت مدة معلومة وكذا الوكيل بالتقاضى ان وقت  
 جاز **سئل** فيما اذا وكل ناظر وقف زيدا بتعاطى امور الوقف ولم بشرط له اجرة  
 على ذلك وقطاعى ذلك مدة وطلب من الناظر اجرة على ذلك فهل ليس اذ ذلك  
**الجواب** حيث كان وكيله ولم بشرط له اجرة فليس له ذلك المعامل لغيره امانة  
 لاجله الا الوصى والناظر فيستحقان بعد اجرة المثل اذا عملا الا اذا شرط  
 الواقف للناظر شيئا ولا يستحقان الا بالعمل فلو كان الوقف طاحونة والموقوف  
 عليه يستغلها فلا اجر للناظر كافي الخائنة ومن هنا يعلم انه لا اجر للناظر في  
 المسقف اذا اجيل عليها المستحقون ولا اجر للتوكيل الا بالشرط انباء من كتاب  
 الامانات **سئل** في جماعة استأجرهم زيد لخصم زرع معلوم باجرة معلومة  
 وشروا في الحصاد وعجزوا عن اتمامه فوكلوا زيدا بان ياتي بهم بمساعد باجرة فاتي  
 لهم بجماعة بالاجرة وساعدوهم حتى اتوا الحصاد فوكلوا بغيرهم على الوكيل  
 وهو يرجع بذلك على الجماعة **الجواب** الاول ان الوكيل بالاسمجار بالاجرة كالوكيل  
 بالشراء لذا في وكالة البحر فلو طلب اجرتهم من الوكيل المذكور وهو يرجع  
 بذلك على الجماعة **سئل** فيما اذا وكل زيد عمر في بيع امعة معلومة وجعل له اجرا  
 على ذلك وبعها بغير حال فهل يجبر الوكيل على تقاضى الثمن من المشتريين  
**الجواب** حيث كان وكيله باجرة يجبر قال في الاشياء من الوكالة ولا يجبر  
 الوكيل لغيره اجر على تقاضى الثمن اما اذا كان باجرا كالدال والسمسار  
 والبيع يجبر على استيفاء الثمن ذكره الصدر والشهيد وفي الصوري  
 لان من سواهم متبرع فان فعل فيها وان امتنع لا تمامه في حاشية  
 الاشياء للصوري **سئل** في رجل كتب اخرا زيدا وجماعة من اهالي قرية كذا  
 فزيد بالاصالة عن نفسه وبالوكالة عن جماعة آخرين من اهالي القرية  
 بشهادة فلان وفلان والجماعة الاولون عن انفسهم ان اعلمهم على التوكيل

وكله بقبض دينه وجعل  
 له اجرة صحان وقت  
 وقتا

لا يستحق الوكيل اجرة الا  
 بشرط

المعامل لغيره امانة لاجر  
 له الا الوصى والناظر

لا يثبت التوكيل بيهود  
 مضو الصلح والمجبة



له وموافقا فيه من الدراهم كذا موطئة الى كذا وصدر ذلك لدى حاكم شرعي لم يثبت  
 التوكيل المذكور لديه في وجه خصم شرعي ثم حل الاجل وطلب عمر والمبلغ من  
 الاصلاء والموكيل وهم مجردون التوكيل فكيف الحكم **الجواب** حيث انكر والتوكيل  
 المذكور على الوجه المذكور فلا عبرة بمضمون الصلح في ثبوت التوكيل بل لا بد  
 من اثباته برجحه الشرعي ورايت مكتوبا بخط العلامة الشيخ عبد الرحمن  
 العمادى في الهادي ما جراب الائمة الحنفية في حجة كتب فيها اقر فلان بن فلان  
 الموكيل من فلانة وفلانة في القبض والايراد الا في ذكرها في بشهادة فلان وفلان  
 انه قبض من فلان ما كان في ذمته للموكلتين المذكورتين عن ربيع حصتها من  
 وتنفجدهما فلان عن مدة كذا مبلغ كذا ثم ابرأت القابض المذكور ذمة الدافع  
 المذكور من جميع الدعاوى وثبت ذلك لدى الحاكم وحكم بموجبه فاذا طعن المضمون  
 في مضمون هذه الحجية وشهد رجلان ان مضمون هذه الحجية ثبت لدى فلان  
 ابن فلان فسا لها القاضي عن مضمون الحجية فلم يعرفه فهل تقبل شهادتهما  
 ويعمل بالحجة وبعضها من غير معرفة ما كتب فيها ام لا **الجواب** لا عبرة بالحجة ولا  
 بشهادة من شهد بعضهما وان كانت تلك الشهادة عن معرفة بتقاضي  
 ما فيها حتى يقيم الوكيل على وجه الموكلتين بينة عادلة بانها قد وكلتا بعض  
 حالها في ذمة الدافع وبالصالح والابرأ فان شاهدهى الوكالة لا عبرة بشهادتهما  
 اصلا فانها لم يشهدا بالتوكيل بناء على دعوى صحيحة كتبه الفقير ابو السحر  
 وفي فتاوى عبد الرحمن الفتوى المذكور في جواب سوال ثم يكلف ورثة  
 المشتري الى اثبات توكيلها ولا يكتفى في ذلك بشهود مضمون صلح البيع  
 المذكور كتبه الفقير عبد الرحمن الجواب كذلك كتبه الفقير احمد المالكي ولا  
 عبرة بشهادة الشهود والوكالة لكونها في غير وجه خصم قال في الكافي  
 في الشهادات لا يجوز اثبات الوكالة والولاية بلا خصم حاضرا **سئل**  
 فيما اذا كان لزيد مبلغ دين معلوم بذمة عمر وفات عمر وعي تركه وعورثة  
 فوكل زيدا بقبض دينه من ورثته وكتب له بذلك حجة شرعية  
 فهل يعمل بمضمونها وله قبضه **الجواب** نعم والوكيل يقبض الدين بملك المضمون  
 والوكيل يقبض العبد لا بملك المضمون عيني على انكر وفي تصحيح العلامة  
 قاسم والوكيل يقبض الدين وكيل بالخصومة عندا في حنيقة ورجح لا  
 وهو رواية عند ليس بوكيل بالخصومة وعلى قول الامام المحولي في صحيح  
 الاقاديل والاختيارات والنسفي والموصلي وصدر الشريعة وفيد يقبض

**طلب**  
 لا يجوز اثبات الوكالة والولاية  
 بلا خصم حاضر

**طلب**  
 الوكيل يقبض الدين بملك  
 المضمون

الدين لان الوكيل يقبض الدين لا يكون وكيل بالخصومة فيها لا اجماع قاله في  
 الاختيار **سئل** في رد التفاضل هل يملك قبض الدين **الجواب** نعم كما في الدر  
 المختار عن الوكالة بالخصومة رسول التفاضل يملك القبض بالخصومة  
 اجماعا **سئل** فيما اذا وكل زيد حرا في بيع ثمن معلوم له وان يشتري بثمن  
 بناء معلوما وقال لا تبعه الا بمحض فلان فباعه بغير محضه واشترى بغير  
 الدين فهل يكون غير جائز **الجواب** نعم والمسئلة في الخيرية وقال في الحاشية ولو  
 وكله بالبيع ونفاه عن البيع الا بشهود او بمحض فلان لا يملك البيع بغير  
 الشهود او بغير محض فلان **سئل** في رجل له بناء دار قائم في ارض وقف وكل  
 زيدا ببيعه فباعه زيدا من امرأة بدين معلوم والآن يدعي زيد ان البناء  
 ملكه فهل اذا ثبت ما ذكر لا تسمع دعوى الوكيل بذلك **الجواب** نعم وفي  
 فتاوى الخانقي في جواب سوال التفاضل يمنع من الدعوى سواء صدر  
 من الوكيل او الوصي او عبا رتهم ان من اقر لاشان بدين حكى الا يملك ان  
 يدعي لنفسه لا يملك ان يدعي لغيره بوكالة او وصاية وكذا الراوى  
 لفلان بالوكالة ثم ادعى لفلان اخرانه وكله بالخصومة فيه لا يقبل ويصير  
 مقاضا والدين في هذا الحكم كالدين فعمل بهذا ان التفاضل من الوكيل او  
 الوصي مانع من الدعوى منهما فيما دفع التفاضل ولم يكن فيه التوفيق **سئل**  
 فيما اذا طمع الوالى في اخذ مبلغ من المال من جماعة معلومين فلما طلبه  
 من قاضي بعضهم واخذ الوالى المبلغ من رجل ظاهر منهم جبرا ويريد الرجل  
 الرجوع على المختفين بشئ من المبلغ بدون وجه شرعي فهل ليس له ذلك **الجواب**  
 نعم قال في البنزاية من الوكالة طمع الوالى في اخذ احوال جماعة من التجار اخذني  
 بعضهم فاخذ من الظاهرين مقدارا وقال اقسمه عليكم بالحصص ليس لهم الرجوع  
 على المختفين شرعا فاما امر المروءة فظاهر **سئل** فيما اذا كان لزيد القاييب  
 مبلغ الدراهم بذمة رجلين بموجب تمسك فادعى اخو زيدا انه وكيل عن اخيه  
 يقبض المبلغ منها فصدقه او نفاه له بعد ما ابرز لها التمسك المزبور لم حضر  
 القاييب ولم يصدق اخاه في التوكيل وحلف على ذلك وطلب دينه من الرجلين  
 فهل يورس بدفع ذلك له ويرجعان به على الوكيل ان باقيا **في هذه الجواب**  
 حيث دفعا الدين للوكيل بدون اثبات وكالة بل صدقاه عليها يومئذ  
 بدفع ذلك لزيد ويرجعان به على الوكيل ان باقيا في يده وعملان بالتفلك  
 ادعى انه وكيل للقاييب يقبض دينه فصدقه الفقير امريد فحق اليه ان يحضر

٢٤٨  
**طلب**  
 رسول التفاضل يملك القبض  
 بالخصومة

**طلب**  
 نفاه عن البيع الا بشهود  
 او بمحض فلان لا يملك  
 البيع بدون ذلك  
**طلب**  
 باع بالوكالة ثم ادعى انه  
 ملكه لا تسمع

**طلب**  
 صادر والتجارت اخذني  
 ليس لهم الرجوع على  
 المختفين  
**طلب**  
 فيما اذا دفع الدين للوكيل  
 بدون اثبات  
 وكالة



الغايب فصدقه فيها والا امر الفرج بدفع الدين اليه ثانيا ورجع به على الوكيل  
انه باقيا في يده ولو حكما وان ضاع الا اذا ضمنه عند الدفع او قال له قبضت  
منك فلما في ابرك من الدين تنوير من الوكالة بالخصومة **سئل** فيما اذا  
دفع زيد وراحم لعمرو وليد فعلى بكر فادعى عمر والدفع وانكر زيد وبكر فهل  
يصدق بيمينه **الجواب** قال في الاشياء من المداينات المأذون له بالدفع  
اذا ادعاه وكذا به فان كانت امانة فالقول له وان كان عضوا كانفب  
والدين لا كما في فتاوى تارى الهداية **سئل** في جماعة دفعوا لجماعة  
اخرين مالا واذا نوالهم بدفعه لزيد واخذ رجعة منه بوصوله المال اليه  
فدفعوا له واخذوا الرجعة بذلك وضاعت والا انكر زيد قبض المال  
من المأذون لهم وكذا من المأذون ايضا فكيف الحكم **الجواب** القول للمأذون  
لهم في ذلك يمينهم في براءة انفسهم فقط وحيث انكر زيد القبض فالقول  
قوله يمينه ايضا وسئل تارى الهداية عن شخص دفع الى آخر مبلغا وامره  
بدفعه لزيد وان ياخذ من زيد رجعة ان المبلغ وصل اليه ففعل ذلك  
وادعى المأذون ضياع الرجعة منه وانكر زيد القبض فهل القول قول زيد  
مع يمينه ام قوله المأذون مع يمينه ام لا **الجواب** القول قول المأذون  
في انه دفع الى زيد مع يمينه وان انكر زيد القبض فالقول قوله مع يمينه  
فما حصل الخوا وان المأذون يقبل قوله في حق نفسه لا في حق زيد اذا  
اكثر اليمينت تقوم عليه واذا شرط على المأذون ان لا يدفع الا بشرط الاشهاد  
على زيد واخذوا رجعة تشهد على زيد بالقبض فلم يحضر رجعة بذلك وانكر  
زيد القبض كان المأذون ضاهنا ولا ينفعه قوله شهدت وضاعت الوثيقة  
ولا يهلك المأذون بحضر رجعة او بقر زيد بالقبض **سئل** اعطاه الغالي قضى به  
دينه وقال لا تدفع المال حتى تأخذ الصلح فذفع قبل اخذه ضمن بزازية  
من الوكالة **سئل** قال في البحر ولو قال لا تدفع الدين الا بمحض فلان ففعل  
بلا محضر ضمنه كذا في البرازية ولو ادعى الوكيل انه دفع بمحضه او قال لا تدفع  
الا بشهود فادعى دفعه بشهود وانكر الراي القبض حلف الوكيل انه دفع  
بشهود فاذا حلف لم يضمن كذا في كافي الحاكم ولو قال دفعه بشهود فذفع بغيره  
لم يضمن **سئل** ما في الجرد به على ان قوله تارى الهداية ولا ينفعه قوله الشهادة  
وضاعت الوثيقة الخ فيه انظر لان ذلك اذا لم يحلف الوكيل اما لو حلفه  
فانه ينفعه فاحل ثم ان كلام الجريفي الفرق بين لا تدفعه الا بشهود باداة

**طلب**  
فيما اذا وكله بدفع وراحم الى  
زيد فهل يصدق بيمينه  
في الدفع

**طلب**  
فيما اذا امره بدفع المال لزيد  
وان ياخذ منه وضولا

**طلب**  
قال لا تدفع المال حتى تأخذ  
الصلح فذفع قبل اخذه  
ضمن

المهر بين او دفعه بشهود بدون حصر فيضمن في الاول دون الثاني  
وليس في كلام تارى الهداية هذا التفصيل لكن ما ذكر في البحر لم يستند  
فيه الى نقل وهو مخالف لما في التاترخانية عن المحيط مما حاصله انه اذا ظهر  
على الوكيل ما هو مفيد من كل وجه مثل بيعه بخيار فانه يلزم سواه اكده بالبيع  
او لا وان كان يضره مثل بيعه بالف تسيئة فباعه بالف حال جاز ولا يلزمه شرط  
مطلقا وان كان ينفع من وجه دون وجه مثل بيعه في سوق كذا فذا  
ان اكده بالثمن يلزمه والا فلا كما حررت فيما علقته على البحر في ارايل الوكالة  
عند قول الكثر وبايقاتها واستيفائها **سئل** في وكيل متولي وقف وكل  
اخر في اجارتهما الرقعت فآجره من زيد والمال ان المتولي لما ياذن  
لو كيله بالوكيل ولم يعم له فهل تكون الاجارة غير صحيحة **الجواب** حيث لم  
ياذن له موكله ولا فرض الى رايه ذلك ذلك ولا اجاره فالاجارة المذكورة  
غير صحيحة كما صرح بذلك في التنوير **سئل** فيما اذا وكل زيد عمرا في قبض معلوم  
وظيفته من آخر وفي انفاذ على زوجة الوكيل واولاده الصغار منها واذا  
لانه يوكل في ذلك من تاد وكتاب زيد وبشر عمرو ذلك ثم وكل عمرو ابنه  
البالغ في ذلك ومات عمرو عن ابنه المذكور فهل يكون كل من التوكيلين صحيحا  
ولا يفسد الا بغيره **الجواب** حيث اذن له ان يوكل من شاء فوكل ابنه  
فقد صار الثاني وكيل عن الموكل فلا ينقل بموت ابيه كما في البحر **سئل** فيما  
اذا وكل زيد عمرا في قبض معلوم وظيفته له من بكر وفي قبض استحقاقه  
من جهة وقف وفي ايصال ذلك اليه فقبض الوكيل ذلك في مدة معلومة  
ثم مات عن تركه محملا لذلك فهل يضمن الوكيل ذلك في تركته **الجواب** نعم يضمن  
ولا يقبل قوله ورثته الا برهانه لان قد تقرر في تركته الضمان فلا بد  
للمخرج من عهده من البيان كذا اختي العلامة الحير الرمي **سئل** في معشوة  
له وصي جري والمعشوة مال فوكل الوصي المزبور رجلا في الانفاق على المعشوة  
من ماله في محسوسة الملازمة الضرورية وصرف على ذلك مصرف المشكل  
في مدة تحمله والظاهر لا يكذب فيه فهل يقبل قوله الوكيل **الجواب** نعم يقبل  
قوله الوكيل في ذلك بيمينه لان الوصي يملك ان يوكل غيره بكل ما يجوز  
له ان يعمل بنفسه في امور الرقيم كما في الانقردى وادب الاوصياء والمعتوه  
عن زلة الصبي وفي البحر من شتى القضايات الناظر كيف في قبول قوله  
فلما ادعى ضياع ماله الوقف او تغريقه على المستحقين وانكره وقال قوله له

**طلب**  
فيما اذا وكله لوكيل شرط  
الوكيل

**طلب**  
وكيل الوكيل بالاذن لا ينقل  
بموت الوكيل

**طلب**  
يضمن الوكيل بموته محملا

**طلب**  
يقبل قوله وكيل الوصي  
بيمينه

**طلب**  
الوصي له ان يوكل غيره

**طلب**  
كاتب الناظر في قبول قوله



كالاصول التي مع اليقين وبه فارة امير القاضي فانه لا يمين عليه كالمقاضي اهل والوصي  
 كالناظر لان الوصية والوقف اخوان يستحق كل منهما من الاخر كما هو جوازه  
 وفي الخبرية من الوصايا الوصى مثل القيم لقوله الوصية والوقف اخوان  
 اهل في رجل دخل اخري بيع غنمه ثم نهاه عن البيع حتى يقضى الثمن فباع  
 الوكيل قبل قبض الثمن فهل يكون البيع غير جائز **الجواب** نعم لو وكله بالبيع  
 ثم نهاه عن البيع حتى يقضى الثمن فباعه الوكيل قبل قبض الثمن كان  
 البيع باطلا حتى يسترد المبيع من المشتري ثم يبيع خائفة **مسألة** في امرأة  
 قروية وكلت زوجها يداني عمر شرا ارض معينة من اختها هند وكالة  
 مقبولة منه فاشترها لنفسه فهل يقع الشراء للموكلة **الجواب** الوكيل  
 بشرائه جني بعينه اذا اشتراه لنفسه بمثل الذي امره به حال غيبة  
 الموكل يكون مشتريا للموكل ولا يملك الشراء لنفسه ما لم يخرج عن  
 الوكالة وهو يملك اخراج نفسه عن الوكالة عند حضرة الموكل  
 لا عند غيبته كذا في الثانية من فصل شركة الغنائ فيقع شراء الارض  
 المذكورة للمرأة المشورة **مسألة** فيما اذا ارسل زيد خادما له كاهن والتاجر  
 ليدفع له امثلة معلومة على طريق الرسالة ثم مات زيد فقام عمرو  
 يطالب الخادم بئنها والخادم يقول كنت رسول زيد ولا ثمن لك فهل  
 ليس لعمرو ذلك والقول قول الرسول في ذلك **الجواب** اذا ثبت انه رسول  
 فلا ضمان عليه في ذلك والقول قوله يمينه **اقول** انما يكون رسولاً غير  
 لازم بل مجرد قوله كنت رسولاً باني وهو معنى قوله والقول قوله يمينه  
 وهذا اذا لم يشتر الخادم من التاجر باضافة العقد الى نفسه بل  
 اضافه الى المرسى او قبض بدون عقد اصلا على وجه الرسالة اما  
 لو اضاف العقد الى نفسه ثم ادعى انه رسول لا يصدق كما قدمناه  
**مسألة** في رجل دفع ثمن ثوب مقدار معلوم من الحرير واذن له ان يدفعه  
 امرأة معلومة لتكس الحرير فقصدت عندها ويريد الرجل تضمير الثوب  
 مثل حريره فهل لا يضمن حيث كان ما ذونا يدفعه **الجواب** نعم **مسألة** فيما  
 اذا دفع زيد لعمرو مبلغا معلوما من الدراهم بطريق الرسالة ليدفعه عمرو  
 لزيد من دين بكر فدفعه عمرو لزيد ثم رد بكر من ذلك وبنار  
 على عمرو ليرده على زيد زاعما انه خارج فاكفر زيد انه ديناره واداهم عمرا  
 الرسول بان يرد ديناره بهذا والرسول ينكر فهل القول لعمرو والرسول

**مسألة**  
 فيما اذا نهاه عن البيع  
 حتى يقضى الثمن

**مسألة**  
 اذا اشترى الوكيل الاثر  
 لنفسه يقع الشراء للموكل

**مسألة**  
 القول قوله في ان كان رسولاً  
 على زيد ولا ضمان عليه

**مسألة**  
 اذن للفتاة بدفع الحرير  
 الى امرأة تكس ففقدت  
 عندها لا يضمن  
 الفتاة

**مسألة**  
 القول للرسول بان لم يرد  
 الدينار

بيمينه **الجواب** نعم **مسألة** فيما اذا بعث زيد جارية الى زوجة زيد لياتي له بصرة  
 بناء على انه رسول الزوج انها فيما ذكر ومضت مدة والآن الزوج يطلب  
 الرسول المذكور بالصرة المذكورة فهل ليس له ذلك والقول قول  
 الرسول انه رسول في ذلك **الجواب** لا ضمان على الرسول كما ذكره اعتمنا  
 القول اذ هو سفير غير ضمني وما على الرسول الا البلاغ المبين **مسألة**  
 الرسول امير واليمين في يده امانة فاذا ادعى رد اليمين الى صاحبها  
 او ادعى الموت او الهلاك يصدق مع اليمين بالاتفاق الا ان يكنه به  
 الظاهر من الثانية رجل له على آخر دعوى فاراد المدعي عليه ان يسافر  
 فوكل وكيله بطلب المدعي ثم عزله لا ينفلج الاجمعة الخصم لتعلق  
 حق الغير بهذه الوكالة جواهر الفتاوى وفي المحيط قال الوكيل بالبيع  
 بعته من رجل لا يعرفه ولم اقر عليه فضاغ الثمن عنده  
 اتفق المرغبنا في بان الوكيل ضامن وذلك صحيح لكن علما بان قال  
 لانه ليس له التسليم قبل قبض الثمن وذلك ليس بصحيح لان له ذلك  
 وان نهاه الموكل عنه فبدونه اولى ان يكون له ذلك اي نهاه بعد البيع  
 اما قبله فلا كما مر ولعود فعلا الوكيل على رجل ليمرضه على من احب  
 فهرب به الرجل ولم يقدر عليه او تلف عنده المبيع فالوكيل ضامن وبه  
 اتفق المرغبنا في وافق الشيخ النسي وبيح الاسلام عطاء بن حمزة لما  
 السفري بانه لا يضمن لان البيع غالبا لا يتاقي الا على هذا الوجه فيطلق له  
 فيه والاول اصح لما ذكره المرغبنا في لانه ليس له التسليم الى احد قبل  
 البيع **اقول** لا يضمن لان قوله لا يملك التسليم قبل البيع سلم  
 ولكن اذا كان بدون اذن من الموكل اما لو كان بالاذن الصريح فلا شبهة  
 في ان الوكيل يملك ذلك وكذلك اذا كان معروفا عادة بان كان ذلك  
 الشيء انما يباع مع الدلال ولم يكن الوكيل دالا فاذا وكله ببيعه  
 مع علمه بذلك كان اذنا منه بذلك عادة والمعرف كالشروط كما مر  
 نظيره قبل نحو خمسة اوراق عن فتوى الشيخ خير الدين فليست امل  
 ومثله ما في الثانية لو ارسل الراعي كل بقرة في سكة له بها فضاغت  
 قبل ان تصل الى ربها لا يضمن اذ ليس عليه ادخاله في منزل ربها  
 عرفا والمعرف كالشروط ولم له من نظيره والله تعالى اعلم وهذا  
 آخر الجزء الاول من الاصل الذي هو فتاوى العلامة المرجوم طه في

نزع

**مسألة**  
 الرسول امير فيصدق الا  
 ان يكنه به الظاهر  
**مسألة**  
 اراد السفر فطلبت خصمه  
 ان يوكل رجلا ليس  
 عزله في غيبة الخصم  
**مسألة**  
 اذا قال الوكيل بعته من  
 رجل لا يعرفه ولم  
 يضمن



الهامي وقد فرغت من الخيصة وتنقيحها وتحريره وتوضيحه بأقل من نصف  
الأصل مع زيادة الفرائد الفريدة والتجديدات السديدة  
على وجه الصواب مما لا يوجد في غير هذا  
الكتاب وذلك في ليلة الأربعاء ٢٧ خلون  
من شهر رمضان ١٢٤٦ والمجد لله  
رب العالمين رقدتم بسم الله  
الحمد والثناء لله رب  
العالمين الذي لا يموت  
ولا يغير ولا يبدل  
والحمد لله رب  
العالمين

